



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

مجموعة

الاحكام الصادرة

من الدوائر المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

السنة الرابعة والأربعون

الجزء الأول

من يناير إلى مارس ١٩٩٣

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م

أولاً
الأحكام الصادرة
في طلبات رجال القضاء

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / قتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى نائبى رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى وحسين السيد متولى .



الطلب رقم ٥٨ لسنة ٦٠ القضائية « رجال القضاء » :

أهلية . تنبيه . ندب .

أهلية القاضى أو عضو النيابة العامة . بقاؤها على وضعها ما لم يقم الدليل على ما يغير منها .
خلو الأوراق - بعد ترقية الطالب - مما يدل على الإنتقاص من أهليته أو مجانبته للصفات الحميدة التى
تتطلبها الوظيفة القضائية . مؤداه . القرار الصادر باستبعاده من الندب لرئاسة إحدى هيئات فحص
وتحقيق إقرارات الذمة المالية استناداً لتوجيه تنبيه إليه قبل ترقيته مخالفاً للقانون ومشوباً بسوء
استعمال السلطة .

لما كان قانون السلطة القضائية قد خلت نصوصه من وضع قواعد لإختيار من
يندب من رجال القضاء أو النيابة العامة للقيام بعمل من الأعمال التى يجوز ندبهم
إليها وفقاً لنص المادة ٦٢ منه . وأنه وإن كان مجلس القضاء الأعلى بمقتضى
السلطة المخولة له بالمادة ٧٧ مكرراً (٢) قد وضع بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٤ قاعدة
عامة مجردة فى مجال الندب لدورات هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية
مؤداه أن يكون الاستبعاد من الندب على ضو ما يكون قد قدم من شكاوى ضد العضو ،
إلا أن الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أهلية القاضى أو عضو النيابة

العامة تعتبر باقية على وضعها ما لم يقر الدليل على ما يغير منها وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على الإنتقاص من أهلية الطالب أو مجانبته الصفات الحميدة التي تتطلبها الوظيفة القضائية فيمن يلي القضاء والقيام بأعباء رسالته وذلك بعد أن تمت ترقيته إلى وظيفة مستشار . فإن القرار المطعون فيه إذ استبعده من الندب لرئاسة إحدى هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية بالدورة رقم ٤٨ فإنه يكون قد مد أثر التنبيه الذي وجه للطالب قبل ترقيته إلى وظيفة مستشار إلى ما بعد ترقيته إلى هذه الوظيفة وهو ما لا يجوز ويكون من ثم قد خالف القانون وعابه سوء استعمال السلطة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ٢ / ٥ / ١٩٩٠ تقدم المستشار بهذا الطلب للحكم بإلغاء قرار وزير العدل رقم ١٩٩٧ الصادر بتاريخ ٨ / ٤ / ١٩٩٠ باستبعاده من الندب لرئاسة هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية بالدورة رقم ٤٨ وإلزامه « بصفته » بأن يؤدي له مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً عما حاق به من أضرار

مادية وأدبية . وقال بياناً لطلبه إنه صدر قرار وزير العدل بتشكيل هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية بالدورة رقم ٤٨ متخظياً إياه من رئاسة هذه الهيئات رغم ترشيحه لها وذلك لما أسند إليه فى تحقيقات الشكوى رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٤ حصر عام التفتيش القضائى وأنه وجه إليه بصدها التنبيه رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ من وزير العدل وترتب عليه تخطيه فى الترقية إلى درجة مستشار . ولما كان هذا التنبيه قد أضحى عديم الأثر لمرور أكثر من خمس سنوات عليه وكان قد رقى بعد ذلك إلى درجة مستشار فإن القرار المطعون فيه إذ مد أثر التنبيه الذى وجه للطالب قبل ترقيته إلى وظيفة مستشار إلى ما بعد ترقيته إلى هذه الوظيفة يكون مشوباً بمخالفة القانون وإساءة استعماله السلطة وسبب له أضراراً مادية وأدبية فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إنه لما كان قانون السلطة القضائية قد خلت نصوصه من وضع قواعد لإختيار من يندب من رجال القضاء أو النيابة العامة للقيام بعمل من الأعمال التى يجوز نديهم إليها وفقاً لنص المادة ٦٢ منه . وأنه وإن كان مجلس القضاء الأعلى بمقتضى السلطة المخولة له بالمادة ٧٧ مكرراً (٢) قد وضع بتاريخ ٢٤ / ١٢ / ١٩٨٩ قاعدة عامة مجردة فى مجال الندب لدورات هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية مؤداها أن يكون الاستبعاد من الندب على ضوء ما يكون قد قدم من شكاوى ضد العضو إلا أن الأصل - وعلى ما جرى به قضاء

هذه المحكمة - أن أهلية القاضى أو عضو النيابة العامة تعتبر باقية على وضعها ما لم يقم الدليل على ما يغير منها وكانت الأوراق قد خلت مما يدل على الإنتقاص من أهلية الطالب أو مجانبته الصفات الحميدة التى تتطلبها الوظيفة القضائية فيمن يلى القضاء والقيام بأعباء رسالته السامية وذلك بعد أن تمت ترقيته إلى وظيفة مستشار . فإن القرار المطعون فيه إذا أستبعده من الندب لرئاسة إحدى هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية بالدورة رقم ٤٨ فإنه يكون قد مد أثر التنبيه الذى وجه للطالب قبل ترقيته إلى وظيفة مستشار إلى ما بعد ترقيته إلى هذه الوظيفة وهو ما لا يجوز قانوناً ويكون من ثم قد خالف القانون وعابه سؤ استعمال السلطة متعين الإلغاء وما ترتب عليه من آثار وفى ذلك تعويضاً كافياً جابراً لكافة الأضرار التى حاقّت بالطالب .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / فتحي محمود يوسف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد غرياني نائب

رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى . حسين السيد متولى وعلى بدوى .



الطلب رقم ٧٢ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

صندوق الخدمات الإجتماعية والصحية « إعانة نهاية الخدمة » . قانون « سريانه من حيث الزمان » .

سريان القانون الجديد بأثر فوري ومباشر على المراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعى الا إذا نص على ذلك صراحة . إستحقاق إعانة نهاية الخدمة طبقاً للقرارات الوزارية السارية وقت تحقق سبب الاستحقاق وبالشروط والأوضاع التى تقررها تلك القرارات . حرمان الطالب - الذى استقال بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٠ أثناء نظر دعوى الصلاحية المقامة ضده - من إعانة نهاية الخدمة إعمالاً لنص المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٤٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ المعمول به اعتباراً من ٢٤ / ٩ / ١٩٩٠ . صحيح .

لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد يسرى بأثر فوري ومباشر على المراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا نص على ذلك صراحة ، فإن إعانة نهاية الخدمة تستحق للقاضى طبقاً للقرارات الوزارية السارية وقت تحقق سبب الاستحقاق وبالشروط والأوضاع التى تقررها تلك القرارات ، وكان النص فى المادة الأولى من قرار وزير

العدل رقم ٤٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ على أن ينتفع بنظام الصندوق أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسرههم ولا يسرى هذا النظام على من زالت عضويته بالهيئات القضائية بحكم تأديبي أو جنائي ومن أحيل إلى المعاش أو نقل إلى وظيفة أخرى . . . ومن استقال أثناء نظر الدعوى التأديبية أو المتعلقة بالصلاحيه . . . » يدل على أنه ينشأ لعضو الهيئة القضائية الحق في استحقاق إعانة نهاية الخدمة بمجرد تحقق سببه ما لم يرقم به مانع من موانع استحقاقها المنصوص عليه في المادة السالفة الذكر . لما كان ذلك وكانت خدمة الطالب قد انتهت بالاستقالة اعتباراً من ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٠ أثناء نظر دعوى الصلاحيه رقم ٩ لسنة ١٩٩٠ وذلك في ظل سريان قرار وزير العدل رقم ٤٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ المعمول به اعتباراً من ٢٤ / ٩ / ١٩٩٠ بما يتحقق به في شأنه مانع استحقاقه إعانة نهاية الخدمة من صندوق الخدمات بما يكون معه طلب صرف الإعانة والتعويض عن صرفها على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٥ / ٧ / ١٩٩١ تقدم الأستاذ / بهذا الطلب ضد وزير العدل ومساعد الوزير لشئون صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية للحكم بتسوية إعانة نهاية الخدمة المقررة له على أساس آخر مرتب أساسى كان يتقاضاه مضروباً فى عدد سنين الخدمة مع احتساب كسور السنة سنة كاملة والزامهما بصفتها بأن يؤدى له مبلغ عشرة آلاف جنيهاً تعويضاً عما حاق به من أضرار مادية وقال بياناً لطلبه إنه قدم استقالته أثناء نظر دعوى الصلاحية رقم ٩ لسنة ١٩٩٠ ثم صدر قرار وزير العدل رقم ٦٥٤٢ لسنة ١٩٩٠ فى ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٠ بقبول استقالته اعتباراً من ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٠ وإذا احتسبت إعانة نهاية خدمته وفقاً لأحكام قرار وزير العدل رقم ٤٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ وقدرت بمبلغ ٥٢٨ جنيهاً باعتباره ما قام بسداده فى حين أنه ليس من المخاطبين بأحكامه ذلك أنه كان قد أحيل إلى مجلس الصلاحية فى ٣٠ / ٤ / ١٩٩٠ بما يتعين معه معاملته وفقاً لنص المادة ٢٥ / ١ من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المعدل الذى يجيز استحقاق إعانة نهاية الخدمة فى حالة الاستقالة وإذا رفض رئيس مجلس إدارة الصندوق صرف إعانة نهاية الخدمة له على هذا الأساس فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إنه عن طلب استحقاق إعانة نهاية الخدمة طبقاً لقرار وزير العدل رقم ٤٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ فإنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القانون الجديد يسرى بأثر فوري ومباشر على المراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا نص على ذلك صراحة فإن إعانة نهاية

الخدمة تستحق للقاضى طبقاً للقرارات الوزارية السارية وقت تحقق سبب الاستحقاق وبالشروط والأوضاع التى تقررها تلك القرارات وكان النص فى المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٤٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ على أن « ينتفع بنظام الصندوق أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين وأسرههم . . . ولا يسرى هذا النظام على من زالت عضويته بالهيئات القضائية بحكم تأديبى أو جنائى ومن أحيل إلى المعاش أو نقل إلى وظيفة أخرى . . . ومن أستقال أثناء نظر الدعوى التأديبية أو المتعلقة بالصلاحيه . . . » يدل على أنه ينشأ لعضو الهيئة القضائية الحق فى استحقاق إعانة نهاية الخدمة بمجرد تحقق سببه ما لم يقم به مانع من موانع استحقاقها المنصوص عليه فى المادة آنفة الذكر . لما كان ذلك وكانت خدمة الطالب قد انتهت بالاستقالة اعتباراً من ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٠ وذلك فى ظل سريان قرار وزير العدل رقم ٤٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ المعمول به اعتباراً من ٢٤ / ٩ / ١٩٩٠ بما يتحقق به من شأنه مانع استحقاقه إعانة نهاية الخدمة من صندوق الخدمات مما يكون معه طلب صرف الإعانة والتعويض عن عدم صرفها على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى نائبى رئيس المحكمة ، عبد المنعم محمد الشماوى وحسين السيد متولى .



الطلبان رقما ٤١ ، ١١٤ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

(١) تفتيش .

تقدير كفاية الطالب بدرجة « متوسط » . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها .
أثره . رفض طلب رفعه . المقارنة بين هذا التقرير والتقارير الأخرى . لا محل له . علة ذلك .

(٢) ترقية .

ترقية القضاء بالمحاكم الابتدائية . أساسها . الأقدمية مع الأهلية . وضع وزارة العدل بموافقة مجلس
القضاء الأعلى قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب)
إلا من يكون حاصلاً فى التقريرين الأخيرين على درجة « فوق المتوسط » . مؤدى ذلك . عدم حصول
الطالب على هذه الدرجة فى التقريرين الأخيرين . تخطيه فى الترقية . صحيح .

١ - لما كان الثابت من الاطلاع على تقرير التفتيش المطعون فيه وما حواه من
إحصاء للقضايا التى عرضت على الطالب خلال فترة التفتيش فى القضاء المدنى
والشرعى والجنائى بمحكمة منيا البصل أن إنتاجه وإن بدا مقبولاً إلا أنه على الرغم
من سهولة ويسر ما فصل فيه من أنزعة فقد شاب الخطأ غالبية أحكامه وهى مخالفة

القانون ، والخطأ فى تطبيقه ، والقصور فى التسبيب ، والتناقض ، ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال والخطأ فى الاسناد ، والإبتناء على أساس قانونى خاطئ والإخلال بحق الدفاع ، والتجهيل والبطلان والقابلية للإبطال ، ومرد ذلك جميعه إلى غياب القاعدة القانونية أو الخطأ فى تطبيقها إن حضرته وأن معلوماته القانونية فى حاجة إلى الصقل والإثماء ، فإن تقدير كفايته فى هذا التقرير بدرجة « متوسط » يكون تقديراً سليماً وقائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليه ، ولا يغير من ذلك حصوله فى التقارير السابقة على درجة « فوق المتوسط » لأن كل تقدير مستقل بعناصره عما سواه ، وعلى ذلك يكون طلب رفع درجة كفايته على غير أساس متعينا رفضه .

٢ - لما كان من المقرر وفقاً للمادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ أن ترقية القضاة بالمحاكم الابتدائية تكون على أساس الأقدمية مع الأهلية ، وكان للجهات المختصة وهى بسبيل إعداد الحركة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير درجة أهلية القاضى على أن يكون التزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً وغير مخالف للقانون ، وكانت وزارة العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى قد وضعت قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ب » إلا من يكون حاصلاً فى التقريرين الأخيرين على درجة « فوق المتوسط » ، وكان الثابت من الملف السرى للطالب أنه لم يحصل فى آخر تقريرين قبل إجراء الحركة القضائية عام ١٩٩١ على تقدير « فوق المتوسط » مما ينتقص من أهليته فى الترقى إلى وظيفة رئيس محكمة

من الفئة « ب » ، ومن ثم فإن القرار الجمهورى المطعون فيه إذ تخطاه فى الترقية إليها لا يكون مخالفاً للقانون ويكون طلب إلغائه على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الاطلاع على الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٩١ تقدم الأستاذ القاضى بمحكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب قيد برقم ٤١ لسنة ٦١ ق « رجال القضاء » للحكم بتعديل درجة كفايته بتقرير التفتيش الذى أجرى على عمله خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨٩ بمحكمة مينا البصل الجزئية بالإسكندرية إلى درجة « فوق المتوسط » مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه إنه تم التفتيش على عمله خلال الفترة المشار إليها وقدرت كفايته بدرجة « متوسط » فتظلم إلى لجنة الاعتراضات بإدارة التفتيش القضائى التى قررت رفع بعض المآخذ مع الإبقاء على درجة الكفاية ، ولما كان هذا التقرير قد أهدر ما بذله الطالب من جهد فى عمله ، وكان قد سبق التفتيش على عمله مرتين متتاليتين قدرت كفايته فيهما بدرجة « فوق المتوسط » ، فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب . وأبدت النيابة العامة الرأى برفضه كذلك ، كما تقدم فى ٢٦ / ٩ / ١٩٩١ بطلب قيد برقم ١١٤ لسنة ٦١ ق « رجال القضاء » ، للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه

من تخطيه فى الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ب » مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال إن وزير العدل أخطره فى ٩ / ٦ / ١٩٩١ بتخطيه فى الترقية إلى تلك الوظيفة بسبب تقارير الكفاية المودعة ملفه السرى . وإذ كانت تقارير كفايته تؤهله للترقية ولم يشملها القرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية بالترقى فقد تقدم بطلبه ، والحاضر عن الحكومة طلب رفض الطلب ، وأبدت النيابة العامة الرأى بما يتفق وطلبات الحكومة . ورأت المحكمة ضم هذا الطلب إلى الطلب رقم ٤١ لسنة ٦١ ق « رجال القضاء » .

وحيث إن الطلبين رقمى ٤١ ، ١١٤ لسنة ٦١ ق « رجال القضاء » قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إنه عن موضوع الطلب رقم ٤١ لسنة ٦١ ق « رجال القضاء » ، فإن الثابت من الاطلاع على تقرير التفتيش المطعون فيه وما حواه من إحصاء للقضايا التى عرضت على الطالب خلال فترة التفتيش فى القضاء المدنى والشرعى والجنائى بمحكمة مبنا البصل أن إنتاجه وإن بدا مقبولاً إلا أنه على الرغم من سهولة ويسر ما فصل فيه من أنزعة فقد شاب الخطأ غالبية أحكامه وهى مخالفة القانون ، والخطأ فى تطبيقه ، والقصور فى التسبيب والتناقض ، مخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال ، والخطأ فى الاسناد والإبتناء على أساس قانونى خاطئ والإخلال بحق الدفاع والتجهيل والبطلان والقابلية للإبطال ومرد ذلك جميعه إلى غياب القاعدة القانونية أو الخطأ فى تطبيقها إن حضرته وأن معلوماته القانونية فى حاجة إلى الصقل والإثماء ، فإن تقدير كفايته فى هذا التقرير بدرجة « متوسط » يكون تقديراً سليماً وقائماً على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليه ولا يغير من ذلك حصوله

فى التقارير السابقة على درجة « فوق المتوسط » لأن كل تقرير يستقل بعناصره عما سواه ، وعلى ذلك يكون طلب رفع درجة كفايته على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إنه عن الطلب رقم ١١٤ لسنة ٦١ ق « رجال القضاء » ، فإنه لما كان من المقرر وفقاً للمادة ٤٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن ترقية القضاة بالمحاكم الابتدائية تكون على أساس الأقدمية مع الأهلية وكان للجهات المختصة وهى بسبيل إعداد الحركة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تضع قواعد تلتزمها عند تقدير درجة أهلية القاضى على أن يكون إلتزام هذه القواعد مطلقاً بين القضاة جميعاً وغير مخالف للقانون ، وكانت وزارة العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى قد وضعت قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ب » إلا من يكون حاضلاً فى التقريرين الأخيرين على درجة « فوق المتوسط » . وكان الثابت من الملف السرى للطالب أنه لم يحصل فى آخر تقريرين قبل إجراء الحركة القضائية عام ١٩٩١ على تقدير « فوق المتوسط » مما ينتقص من أهليته فى الترقى إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة « ب » ومن ثم فإن القرار الجمهورى المطعون فيه إذ تخطاه فى الترقية إليها لا يكون مخالفاً للقانون ، ويكون طلب إلغائه على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي محمود يوسف .

سعيد غريانى نائبي رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى وحسين السيد متولى .



الطلب رقم ١١٩ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

(٢ . ١) مرتبات « مقابل تميز الأداء ، مقابل الدواء » . إجازات . صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية .

(١) مقابل تميز الأداء ومقابل الدواء لأعضاء الهيئات القضائية . قرارا وزير العدل رقما ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ ، ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ . الحرمان منها . حالاته . حرمان الطالب من استحقاقهما لمنحه أجازة دراسية . صحيح . لا يغير من ذلك صرف جهة الإدارة لمقابل تميز الأداء ومقابل الدواء لبعض الأعضاء وتمسك الطالب بمساواته بهم . علة ذلك .

(٢) النسبة المقرر صرفها لأعضاء الهيئات القضائية من موازنة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية . قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ سنة ١٩٨٩ . لا تعد جزء من المرتب . أثره . الترخيص للطالب بأجازة دراسية بمرتب لا يرتب استحقاقه لتلك النسبة .

(٣) إجازات . إختصاص .

قطع الطالب أجازته الدراسية المرخص له بها وعودته إلى عمله بمحض إرادته ثم طلبه الترخيص له بالفترة الباقية من الأجازة . من إطلاقات جهة الإدارة . عدم إختصاص المحكمة بنظره .

١ - إن النص في البند ثانياً من قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن منح مقابل تميز الأداء لأعضاء الهيئات القضائية على أن « لا يستحق مقابل

تميز الأداء الفئات الآتية : (١) المعارون والحاصلون على أجازات دراسية أو أجازات بدون مرتب (٢) المنتدبون كل أو بعض الوقت » وفي المادة الرابعة من قرار وزير العدل رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ بصرف مبلغ سنوى مقابل الدوائى لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين على أن « يمتنع صرف مقابل الدوائى المشار إليه للمعارين والمنتدبين كل الوقت بمقابل والحاصلين على أجازات دراسية أو أجازات بدون مرتب أو لمرافقة الزوج طوال مدة الإعارة أو الندب أو الأجازة . فإذا إنتهت مدة الإعارة أو الندب أو الأجازة حوسب العضو على أساس استحقاقه اعتباراً من الشهر التالى لاستلامه العمل » . مفاده أن مقابل تميز الأداء ومقابل الدوائى لا يستحق لمن منح أجازة دراسية طوال مدة الأجازة المصرح بها لاعتبارات قدرها مصدر القرار من بينها أن يكون العضو مباشراً لعمله الأسمى ، ومن ثم فإن طلب الطالب بأحقيته فى صرفها عن فترة حصوله على أجازة دراسية يكون على غير أساس خليقاً برفضه ، ولا يغير من ذلك القول بأن جهة الإدارة قد صرفت مقابل تميز الأداء ومقابل الدوائى لبعض الأعضاء وتمسك الطالب بمساواته بهم ذلك أنه من المقرر أنه لا مساواة فيما يناهض أحكام القانون .

٢ - إن طلب استحقاق النسبة المقرر صرفها لأعضاء الهيئات القضائية من موازنة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية بموجب قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ ، فإنه لما كان القرار الوزارى رقم ٨١٤٨ لسنة ١٩٩٠ الذى رخص للطالب بالأجازة الدراسية قد اقتصر على منحه إياها بمرتب ، وكانت النسبة المشار إليها لا تعد جزءاً منه فإن طلب أحقيته فى صرفها يكون على غير أساس .

٣ - إن طلب الحصول على الفترة الباقية من الأجازة الدراسية التي رخص للطالب بها ، فإنه لما كان الطالب هو الذى قطع أجازته وعاد إلى عمله بمحض إرادته ، فإن الترخيص له بالفترة الباقية منها من جديد يكون من اطلاقات جهة الإدارة وفقاً لما يقتضيه صالح العمل ويخرج بذلك عن اختصاص هذه المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ وكيل النيابة تقدم بهذا الطلب بتاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٩١ ضد وزير العدل ورئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية للحكم بأحقية فى صرف المستحقات المالية التى تم خصمها منه فى الفترة من ١ / ٢ / ١٩٩١ حتى ٣١ / ٧ / ١٩٩١ واحتياطياً بإلغاء قرارى وزير العدل رقمى ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ ، ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ فيما تضمناه من عدم استحقاق الحاصل على أجازة دراسية للمبالغ المقررة بمقتضاها وكذلك إلغاء قراره رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ ، وبأحقية فى الحصول على الفترة الباقية من الأجازة الدراسية التى رخص له بها ومدتها ستة أشهر اعمالاً لقرار وزير العدل رقم ٨١٤٨ لسنة ١٩٩٠ .

مع إلزام المدعى عليهما متضامنين بأن يؤديا له مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً له عما أصابه من أضرار نتيجة لذلك - وقال بياناً لطلبه إنه منح أجازة دراسية لمدة سنة بمرتب بموجب قرار وزير العدل رقم ٨١٤٨ لسنة ١٩٩٠ لإعداد رسالة الدكتوراة في القانون وقام بالإجازة اعتباراً من ١ / ١٢ / ١٩٩٠ وعند صرف راتبه فوجئ بصرف راتبه الأساسي وخصم باقى مستحقاته - بدل تميز الأداء بواقع ٢٠٠ ٪ من راتبه الأساسي ، ومقابل الدواء ، ونسبة ٤٠ ٪ من المرتب الأساسي - وأن هذه المعاملة قد اقتضت عليه دون أقرانه فى القضاء ومجلس الدولة الحاصلون على أجازات دراسية بمرتب ، وإذا امتنعت وزارة العدل عن مساواته بهم فقد اضطر إلى قطع أجازته الدراسية لعجزه عن مواجهة أعبائه المالية ، ومن ثم فقد تقدم بطلبه . والحاضر عن الحكومة طلب رفض الطلب ، وأبدت النيابة العامة الرأى بإجابة الطالب إلى طلبه الأصلي وترك أمر تقدير التعويض للمحكمة ورفض الطلب فيما عدا ذلك .

وحيث إن النص فى البند ثانياً من قرار وزير العدل رقم ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ بشأن منح مقابل تميز أداء لأعضاء الهيئات القضائية على أن « لا يستحق مقابل تميز أداء الفئات الآتية : (١) المعارون والحاصلون على أجازات دراسية أو أجازات بدون مرتب . (٢) المنتدبون كل أو بعض الوقت » ، وفى المادة الرابعة من قرار وزير العدل رقم ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ بصرف مبلغ سنوى مقابل الدواء لأعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين على أن « يتمتع صرف مقابل الدواء المشار إليه للمعارين والمنتدبين كل الوقت بمقابل والحاصلين على أجازات دراسية أو أجازات بدون مرتب أو لمرافقة الزوج طوال مدة الاعارة أو النذب أو الأجازة . فإذا انتهت مدة الاعارة أو النذب أو الأجازة حوسب العضو على أساس استحقاقه اعتباراً من الشهر التالى لاستلامه العمل » - مفاده أن مقابل تميز الأداء ومقابل الدواء لا يستحق لمن منح أجازة دراسية طوال مدة الأجازة المصرح له بها لاعتبارات قدرها مصدر القرار من بينها أن يكون العضو مباشراً لعملة الأصلي ، ومن ثم فإن طلب الطالب بأحقيته

فى صرفها عن فترة حصوله على أجازة دراسية يكون على غير أساس خليقاً برفضه ، ولا يغير من ذلك القول بأن جهة الإدارة قد صرفت مقابل تميز الأداء ومقابل الدواء لبعض الأعضاء وتمسك الطالب بمساواته بهم ذلك أنه من المقرر أنه لا مساواة فيما يناهض أحكام القانون .

وحيث إنه عن طلب استحقاق النسبة المقرر صرفها لأعضاء الهيئات القضائية من موازنة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية بموجب قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ ، فإنه لما كان القرار الوزاري رقم ٨١٤٨ لسنة ١٩٩٠ الذى رخص للطالب بالأجازة الدراسية قد اقتصر على منحه اياها بمرتب ، وكانت النسبة المشار إليها لا تعد جزءاً منه فإن طلب أحقيته فى صرفها يكون على غير أساس .

وحيث إنه عن الطلب الاحتياطى بإلغاء قرارات وزير العدل أرقام ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ ، ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ ، ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ فإنه لا محل له بعد أن انتهت المحكمة - على نحو ما سلف بيانه - إلى عدم أحقية الطالب فى صرف المستحقات المالية المقررة بمقتضاها .

وحيث إنه عن طلب الحصول على الفترة الباقية من الأجازة الدراسية التى رخص للطالب بها فإنه لما كان الطالب هو الذى قطع أجازته وعاد إلى عمله بمحض إرادته فإن الترخيص له بالفترة الباقية منها من جديد يكون من إطلاقات جهة الإدارة وفقاً لما يقتضيه صالح العمل ويخرج بذلك عن اختصاص هذه المحكمة .

وحيث إنه عن طلب التعويض فانه لا محل له بعد أن انتهت المحكمة إلى رفض طلبات الطالب .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى نائبى رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى وحسين السيد متولى .



الطلب رقم ٣٩ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

تعيين • تعويض • مجلس القضاء الأعلى

تعيين مستشارى محكمة النقض . كيفيته . م ٤٣ فقرة (أ) ، ٤٤ من قانون السلطة القضائية .
مناطه . موافقة مجلس القضاء الأعلى وحده دون غيره . إطراح مجلس القضاء الأعلى لباقي المرشحين
الذين لم تشملهم موافقته على التعيين فى محكمة النقض . معناه . القصد من الأخذ بنظام التصويت فى
ترشيحات الجمعية العامة لمحكمة النقض . علته . خلو الأوراق من دليل على إساءة استعمال السلطة وأن
اختيار المجلس تم بناء على كتاب وزير العدل وإجراء مقارنة بين درجة أهلية الطالب وأهلية زملائه الذين
رشحتهم وزارة العدل وأنه قد هدف لغير المصلحة العامة . طلب إلغائه أو التعويض عنه على غير أساس .

لما كان النص فى المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن « يكون شغل الوظائف القضائية سواء بالتعيين
أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية ويعين المستشار بمحكمة النقض بموافقة
مجلس القضاء الأعلى وذلك من بين اثنين يرشح أحدهما الجمعية العامة لمحكمة
النقض ويرشح الآخر وزير العدل . . . » يدل على أن تعيين مستشارى محكمة
النقض منوط بموافقة مجلس القضاء الأعلى وحده دون غيره وأطلق المشرع فى
الاختيار لتلك الوظيفة من بين العدد الذى رشحته الجمعية العامة لمحكمة النقض

والعدد الذى يرشحه وزير العدل ولم يقيد فى الاختيار بقيد ما سواء ما يتعلق بالأقدمية والأهلية أو غيرهما إلا ما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة ٤٣ من قانون السلطة القضائية بالنسبة لمن يعين من بين رجال القضاء والنيابة العامة من أن يكون قد شغل مدة ثلاث سنوات على الأقل وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف أو محام عام ولا يعنى إطراح مجلس القضاء الأعلى لباقي المرشحين الذين لم تشملهم موافقة على التعيين فى محكمة النقض تشكيكا فى أهليتهم أو صلاحيتهم ، كما لا تخول الأصوات التى حصل عليها العضو فى الجمعية العامة لمحكمة النقض حقاً أو ميزة أو القصد من الأخذ بنظام التصويت هذا هو اختيار عدد معين من جملة المستشارين الذى حل دورهم للترشيح لشغل مناصب مستشارين بمحكمة النقض ، ومن ثم فلا يترتب على هذا الإطراح حق لصاحبه . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الجمعية العامة لمحكمة النقض قد رشحت الطالب فى وظيفة مستشار بمحكمة النقض بينما قام الوزير بترشيح آخرين من غير من رشحتهم الجمعية العامة وعرضت هذه الترشيحات على مجلس القضاء الأعلى الذى وافق على تعيين من رشحهم وزير العدل دون الطالب إعمالاً للحق المخول له بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية وإذا كان هذا من سلطته التقديرية ، وخلت الأوراق من دليل على إساءة استعماله لهذه السلطة ، وكان ما يثيره الطالب من أن قرار مجلس القضاء الأعلى تم بناء على كتاب وزير العدل المؤرخ ٣١ / ١ / ١٩٩١ قول عار عن الدليل فإنه لا يجديه القول - من بعد - بأن مناط الاختيار هو إجراء مقارنة بين درجة أهليته وأهلية زملائه الذين رشحتهم وزارة العدل ذلك أنه متى كانت ضوابط التعيين وتقدير صلاحية من وقع عليه الاختيار قد تمت وفقاً للقانون

ولم يقدم الطالب ما يفيد أن تعيين من رشحهم وزير العدل قد هدف لغير المصلحة العامة ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة ويكون طلب الغائه أو التعويض عنه على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٩١/٤/٦ تقدم المستشار بهذا الطلب ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل للحكم أولاً بالغاء القرار الجمهورى رقم ١٤١ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من اغفال تعيينه مستشاراً بمحكمة النقض تالياً لآخر المعينين من مستشاريها بالقرار الجمهورى رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٩ وهو المستشار وسابقاً على المستشار مع ما يترتب على ذلك من آثار ثانياً بالزام المدعى عليهما بأن يؤديا إليه متضامين مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . وقال بياناً لطلبه أن الجمعية العامة لمحكمة النقض رشحته للتعيين بمحكمة النقض وكان ترتيب أقدميته الثانى من بين الذين وافقت الجمعية على ترشيحهم وعددهم ٢٤ مستشاراً إلا أن وزير العدل رشح المستشارين ، ، والذين لم يحوزوا ثقة الجمعية العامة

لمحكمة النقض . وإذ عرضت الترشيحات على مجلس القضاء الأعلى استبعد الطالب وكل من زملائه المستشارين ، و ووافق على تعيين مرشحى الوزير الذين هم دونه فى الصلاحية والكفاية مستنداً فى ذلك إلى ما ورد بكتابه المؤرخ ٣١ / ١ / ١٩٩١ من أن ترتيب الأقدمية للقضاء تمثّل ناموساً لا ينبغى المساس به وأن الخروج عليه يؤدى إلى الخلل فى نسقه والاخلال بنظامه وفى إعادة ترشيح الطالب وزملائه الثلاث مع تنازلهم عن أقدمياتهم وقبول تأخير دورهم فى حالة تعيينهم بمحكمة النقض عن من سبقوهم فى التعيين بها سوف تترتب عليه آثار غير محدودة فى المستقبل القريب والبعيد سيما وأنهم كانوا قد استفادوا من التسويات المالية التى تمت بمناسبة تنازل أحد المستشارين عن أقدميته بمناسبة تعيينه بمحكمة النقض . وأصبح كل منهم يتقاضى المرتب والبدلات المقررة لرئيس محكمة النقض . ولما كان ما ذهبت إليه وزارة العدل يخالف ما ورد بالذاكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من أن الغاية من اختيار مستشارى النقض المحافظة على مستوي معين من الكفاءة العلمية والصلاحية وليس بما تتذرع به الوزارة من الخلل المالى ، ومع هذا فإن الوزارة فى كتابها سالف الذكر خرجت على ترتيب الأقدمية العامة للقضاة إذ وافقت على ترشيح كل من المستشارين و اللذين استبعدا من ترشيحات سابقة - كالتالي - لعدم بلوغهما السن القانونية ووضعتهما فى أقدمية تالية فى محكمة النقض للمستشار الأحدث منهما فى الأقدمية العامة ومن ثم فإن قرار مجلس القضاء الأعلى باستبعاد تعيين الطالب مستشاراً بمحكمة النقض دون سبب مشروع بالمخالفة لما انتهت إليه الجمعية العامة لمحكمة النقض يهدر مبدأ استقلال القضاء المنصوص عليه فى المادتين ١٦٥ و ١٦٦ من الدستور . وكان القرار الجمهورى رقم ١٤١ لسنة ١٩٩١ إذ أغفل تعيينه على أساس من ذلك القرار قد خالف القانون وشابه عيب إساءة استعمال السلطة وترتب على هذا الاغفال الحاق أضرار به يستحق التعويض عنها فقد تقدم بطلبه .

طلب محامى الحكومة رفض الطلب وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إنه لما كان النص فى المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن « يكون شغل الوظائف القضائية سواء بالتعيين أو بالترقية بقرار من رئيس الجمهورية ويعين المستشار بمحكمة النقض بموافقة مجلس القضاء الأعلى وذلك من بين اثنين يرشح أحدهما الجمعية العامة لمحكمة النقض ويرشح الآخر وزير العدل . . . » يدل على أن تعيين مستشارى محكمة النقض منوط بموافقة مجلس القضاء الأعلى وحده دون غيره وأطلق المشرع فى الاختيار لتلك الوظيفة من بين العدد الذى ترشحه الجمعية العامة لمحكمة النقض والعدد الذى يرشحه وزير العدل ولم يقيد فى الاختيار بقيد ما سواء ما يتعلق بالأقدمية والأهلية أو غيرهما إلا ما نصت عليه الفقرة ١ من المادة ٤٣ من قانون السلطة القضائية بالنسبة لمن يعين من بين رجال القضاء والنيابة العامة من أن يكون قد شغل مدة ثلاث سنوات على الأقل وظيفه مستشار بمحاكم الاستئناف أو محام عام ولا يعنى إطراح مجلس القضاء الأعلى لباقي المرشحين الذين لم تشملهم موافقته على التعيين فى محكمة النقض تشكيكاً فى أهليتهم أو صلاحيتهم كما لا تخول الأصوات التى حصل عليها العضو فى الجمعية العامة لمحكمة النقض حقاً أو ميزة إذ القصد من الأخذ بنظام التصويت هذا هو اختيار عدد معين من جملة المستشارين الذى حل دورهم للترشيح لشغل مناصب مستشارين بمحكمة النقض ، ومن ثم فلا يترتب على هذا الإطراح حق لصاحبه . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الجمعية العامة لمحكمة النقض قد رشحت الطالب

فى وظيفة مستشار بمحكمة النقض بينما قام الوزير بترشيح آخرين من غير من رشحتهم الجمعية العامة وعرضت هذه الترشيحات على مجلس القضاء الأعلى الذى وافق على تعيين من رشحهم وزير العدل دون الطالب إعمالاً للحق المخول له بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية وإذا كان هذا من سلطته التقديرية ، وخلت الأوراق من دليل على إساءة استعماله لهذه السلطة ، وكان ما يثيره الطالب من أن مجلس القضاء الأعلى أقام قراره على ذات ما تضمنه كتاب وزير العدل المؤرخ ٣١ / ١ / ١٩٩١ من مبررات لترشيح آخرين قول لا دليل عليه فانه لا يجديه القول - من بعد - بأن مناط الاختيار هو إجراء مقارنة بين درجة أهليته وأهليه زملائه الذين رشحتهم وزارة العدل ذلك أنه متى كانت ضوابط التعيين وتقدير صلاحية من وقع عليه الاختيار قد تمت وفقاً للقانون ولم يقدم الطالب ما يفيد أن تعيين من رشحهم وزير العدل قد هدف لغير المصلحة العامة فإن القرار المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون أو مشوباً بإساءة استعمال السلطة ويكون طلب إلغائه أو التعويض عنه على غير أساس .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعید غريانى نائبي رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشماوى وحسين السيد متولى .



الطلب رقم ٧ لسنة ٦٢ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إجراءات « ميعاد الطلب » . صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية

طلب الأحقية فى صرف المبلغ النقدى الصادر به قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ . ليس من قبيل طلبات الإلغاء الصريح أو الضمنى . أثره . عدم تقيده بالميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية . علة ذلك . أنه مستمد من حق ذاتى مقرر مباشرة فى القانون .

(٢ . ٣ . ٤) صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية . مرتبات . معاش .

(٢) قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ بمنح جميع أعضاء الهيئات القضائية نسبة ٤٠٪ من بداية ربط الدرجة الوظيفية فيما عدا نواب رئيس محكمة النقض أو من فى درجاتهم أو من يتقاضى رواتبهم وبدلاتهم . حجب لتلك الفئة من مزية مادية دون مسوغ قانونى . أساس ذلك . كفالة المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ الإفادة من خدمات الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية دون تفرقة بينهم

(٣) لا شأن لوزير العدل فى تحديد مرتبات القضاء بجميع درجاتهم المنصوص عليها فى الجدول الملحق بقانون السلطة القضائية .

(٤) وجوب ألا يقل المقابل الذى يستحق عن الأعمال التى يؤديها القاضى فى فترة الاستبقاء بقوة القانون بعد بلوغ سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائى عما كان يتقاضاه شهرياً قبل إحالته إلى المعاش . أثره . أحقيته فى صرف المقابل الذى منح بقرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ خلال تلك الفترة .

١ - لما كان الطالب قد هدف من طلبه إلى تقرير أحقيته في صرف المبلغ النقدي المطالب به الصادر بقرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ مستنداً إلى ما أوجبه القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية من كفالة خدمات الصندوق لجميع أعضاء الهيئات القضائية بمختلف درجاتهم ووظائفهم وبما أجاز له لمن حرم منها - أو أحداها - المطالبة باستيفائها فإن طلبه يكون مستمداً من حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وليس من قبيل طلبات الإلغاء الصريح أو الضمني ، ومن ثم فإن الطعن عليه لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

٢ - إن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية . . . ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الانفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية » . مفاده أن المشرع وإن ترك لوزير العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية تحديد الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية إلا أن هذا النص بكفالاته الإفادة من خدماته لجميع أعضاء الهيئات القضائية بمختلف درجاتهم ووظائفهم قد هدف إلى عدم التفرقة من الإفادة من خدماته وكفل لهم جميعاً استيفائها وهو ما يتحقق به مقصود الشارع

من انشاء صندوق الخدمات من كفالة توفير تلك الخدمات للقائمين على خدمة العدالة سداً لحاجتهم إليها لمواجهة زيادة أعبائهم الوظيفية وتوفير مستوى الحياة الكريمة اللازمة لقيامهم بأداء رسالتهم الجليلة بما لا يجوز معه نزولاً عن مقتضى القانون التفرقة بينهم فى استيفاء خدمات الصندوق تبعاً للوظيفة التى يشغلها كل منهم أو استحقاق العضو لراتبها ، وإذ بسط المشرع خدمات الصندوق لتعم وتشمل جميع أعضاء الهيئات القضائية بجميع درجاتها الوظيفية فقد نص القرار الجمهورى رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٦ على أن تكون حصيلة استثمار موارد الصندوق وناتج نشاطه من مكونات موارد ، وكان قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ والمعمول به اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٠ قد اختص جميع أعضاء الهيئات القضائية من صندوق الخدمات بنسبة ٤٠ ٪ من بداية ربط الدرجة الوظيفية التى يشغلها العضو وذلك دون من يشغل منهم وظيفة نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته أو من يتقاضى راتبها وبدلاتها فإنه يكون قد حجب عن تلك الفئة من أعضاء الهيئة القضائية مزية مادية دون مسوغ قانونى ، ولا يقدح فى ذلك شغل تلك الفئة لعليا الدرجات القضائية واستحقاقهم رواتبها بل إن ذلك أدعى إلى بذل المزيد من العطاء لمن يشغل قمة تلك الوظائف السامية بما يحقق لهم إعمالاً لقواعد قانون صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ الإفادة من تلك المزية المادية وبذات الضوابط والقواعد المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ ومن تاريخ العمل به فى ١ / ١ / ١٩٩٠

٣ - لا عبء بما تشير الحكومة من أن القرار المشار إليه هدف إلى التقريب بين ما يتقاضاه شاغلو وظائف هذه الفئة ومن يتقاضون رواتبها وبين بقية أعضاء الهيئة القضائية ذلك أنه لا شأن لوزير العدل في تحديد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم المنصوص عليها في الجدول الملحق بقانون السلطة القضائية .

٤ - لما كان من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض وجوب ألا يقل المقابل الذي يستحق عن الأعمال التي يؤديها القاضى في فترة الاستبقاء بقوة القانون بعد بلوغ سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائى عما كان يتقاضاه شهرياً قبل إحالته إلى المعاش . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة رئيس محكمة استئناف القاهرة وبلغ سن التقاعد فى ١٤ / ١ / ١٩٩٠ واستمر فى ممارسة أعمال وظيفته بقوة القانون حتى انتهاء العام القضائى فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠ ، ومن ثم فإنه يتعين إجابته إلى طلبه فى صرف هذا المقابل من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية بواقع ٤٠ ٪ من الربط المقرر لدرجته الوظيفية اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٠ وحتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠ وما يترتب على ذلك من آثار .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن المستشار
 رئيس محكمة استئناف القاهرة السابق تقدم بهذا الطلب فى ٢٦ / ١ / ١٩٩٢ ضد
 وزير العدل ورئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء
 الهيئات القضائية وانتهى إلى طلب الحكم بأحقية فى صرف ٤٠ ٪ من ربط درجة
 رئيس محكمة استئناف القاهرة من موازنة الصندوق الصادر به قرار وزير العدل
 رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ اعتباراً من تاريخ العمل به فى ١ / ١ / ١٩٩٠ وحتى
 ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠ وما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه أن وزير العدل
 أصدر القرار المشار إليه بصرف مبلغ نقدي يعادل ٤٠ ٪ من بداية ربط درجة
 الوظيفة التى يشغلها العضو من صندوق الخدمات وذلك لجميع أعضاء الهيئات
 القضائية عدا من يشغل منهم درجة نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته وكل
 من يتقاضى راتب وبدلات وحوافز هذه الدرجة ، وإذ كان هذا الاستثناء يناهض
 أحكام القانون التى كفلت خدمات الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية بجميع
 درجاتهم ، وامتنعت وزارة العدل - دون حق - عن منحه هذا المبلغ فقد تقدم بطلبه .
 طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب ، ودفعت النيابة العامة بعدم قبوله لرفعه بعد
 الميعاد وطلبت احتياطياً رفضه .

وحيث إن الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطلب لتقديمه بعد الميعاد فى غير
 محله ، ذلك أنه لما كان الطالب قد هدف من طلبه إلى تقرير أحقيته فى صرف المبلغ
 النقدي المطالب به الصادر بقرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ مستنداً إلى ما
 أوجبه القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية
 لأعضاء الهيئات القضائية من كفالة خدمات الصندوق لجميع أعضاء الهيئات
 القضائية بمختلف درجاتهم ووظائفهم وبما أجاز له لمن حرم منها - أو أحداها - المطالبة

بأستيفائها فإن طلبه يكون مستمداً من حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وليس من قبيل طلبات الإلغاء الصريح أو الضمني ، ومن ثم فإن الطعن عليه لا يتقيد بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ويكون الدفع على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية ، تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية . . . ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية » . مفاده أن المشرع وإن ترك لوزير العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية تحديد الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية إلا أن هذا النص بكفالاته الافادة من خدماته لجميع أعضاء الهيئات القضائية بمختلف درجاتهم ووظائفهم قد هدف إلى عدم التفرقة من الإفادة من خدماته وكفل لهم جميعاً استيفائها وهو ما يتحقق به مقصود الشارع من انشاء صندوق الخدمات من كفالة توفير تلك الخدمات للقائمين على خدمة العدالة سداً لحاجتهم إليها لمواجهة زيادة أعبائهم الوظيفية وتوفير مستوى الحياة الكريمة اللازمة لقيامهم بأداء رسالتهم الجليلة بما لا يجوز معه نزولاً على مقتضى القانون التفرقة بينهم في استيفاء خدمات الصندوق تبعاً للوظيفة التي

يشغلها كل منهم أو استحقاق العضو لراتبها ، وإذ بسط المشرع خدمات الصندوق لتعم وتشمل جميع أعضاء الهيئات القضائية بجميع درجاتها الوظيفية فقد نص القرار الجمهورى رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٦ على أن تكون حصيلة استثمار موارد الصندوق وناتج نشاطه من مكونات موارد ، وكان قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ والمعمول به اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٠ قد اختص جميع أعضاء الهيئات القضائية من صندوق الخدمات بنسبة ٤٠ ٪ من بداية ربط الدرجة الوظيفية التى يشغلها العضو وذلك دون من يشغل منهم وظيفة نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته أو من يتقاضى راتبها وبدلاتها فإنه يكون قد حجب عن تلك الفئة من أعضاء الهيئة القضائية مزية مادية دون مسوغ قانونى ، ولا يقدح فى ذلك شغل تلك الفئة لعليا الدرجات القضائية واستحقاقهم رواتبها بل إن ذلك أدعى إلى بذل المزيد من العطاء لمن يشغل قمة تلك الوظائف السامية بما يحقق لهم إعمالاً لقواعد قانون صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ الافادة من تلك المزية المادية وبذات الضوابط والقواعد المنصوص عليها فى القرار الوزارى رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ ومن تاريخ العمل به فى ١ / ١ / ١٩٩٠ ، ولا عبرة - من بعد - بما تشير به الحكومة من أن القرار المشار إليه هدف إلى التقريب بين ما يتقاضاه شاغلو وظائف هذه الفئة ومن يتقاضون رواتبها وبين بقية أعضاء الهيئة القضائية ذلك أنه لا شأن لوزير العدل فى تحديد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم المنصوص عليها فى الجدول الملحق بقانون السلطة القضائية .

وحيث إنه لما كان من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة وجوب ألا يقل المقابل الذى يستحق عن الأعمال التى يؤديها القاضى فى فترة الاستبقاء بقوة القانون بعد بلوغ سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائى عما كان يتقاضاه شهرياً قبل إحالته إلى المعاش . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطالب كان يشغل وظيفة رئيس محكمة استئناف القاهرة وبلغ سن التقاعد فى ١٤ / ١ / ١٩٩٠ واستمر فى ممارسة أعمال وظيفته بقوة القانون حتى انتهاء العام القضائى فى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠ ، ومن ثم فإنه يتعين اجابته إلى طلبه فى صرف هذا المقابل من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية بواقع ٤٠ ٪ من الربط المقرر لدرجته الوظيفية اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٩٠ وحتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٠ وما يترتب على ذلك من آثار .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد غريانى نائب رئيس

المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى . حسين السيد متولى وعلى بدوى .



الطلب رقم ٢٤١ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » :

صندوق الخدمات الاجتماعية والصحية « المبلغ الشهرى الاضافى » .

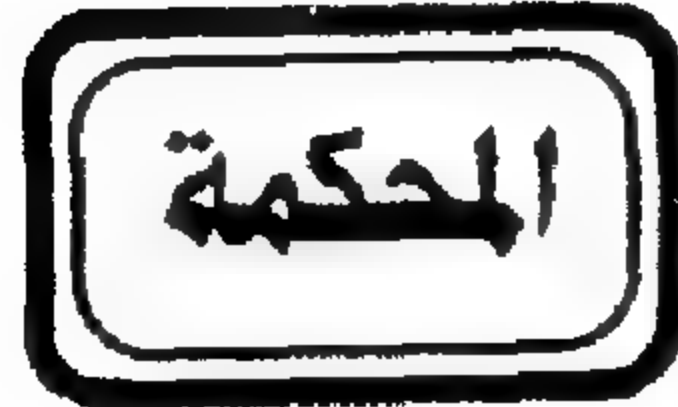
المبلغ الشهرى الاضافى . شرائط استحقاقه . م ٣٤ مكرراً (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣

لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . حرمان الطالب - الذى استقال أثناء نظر دعوى

الصلاحية المقامة ضده - من هذا المبلغ . صحيح .

إن النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويله وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية » يدل على أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء فى استيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر فى تحديد هذه الخدمات والقواعد التى يتعين اتباعها فى

الاتفاق من الصندوق لوزير العدل يصدر بها قرارات بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وكان ما أورده وزير العدل - بناء على هذا التفويض - في المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار الوزاري رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « . . . ويمتنع صرف المبلغ الشهري الإضافي لمن انتهت خدمته بحكم جنائي أو تأديبي ومن أحيل إلى المعاش أو نقل إلى وظيفة أخرى بسبب يتصل بتقارير الكفاية أو بفقد الثقة والاعتبار أو فقد أسباب الصلاحية لغير الأسباب الصحية ولمن استقال أثناء نظر الدعوى التأديبية أو الطلب المتعلق بالصلاحية أو أثناء اتخاذ اجراءات جنائية ضده . » يدل على أن وزير العدل اعملاً للاختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٥ قد بين ضوابط وشروط استحقاق عضو الهيئات القضائية للمبلغ الشهري الإضافي المنصوص عليه في المادة آنفة الذكر وفقاً لقواعد عامة لا ينطوي على مخالفة لما استهدفه ذلك القانون ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالب استقال أثناء نظر دعوى الصلاحية المقامة ضده ومن ثم لا يتوافر في شأنه شرائط استحقاق هذا المبلغ الإضافي .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٥ تقدم رئيس المحكمة السابق بهذا الطلب للحكم بأحقية في صرف المبلغ الشهري المضاف إلى معاش أعضاء الهيئات القضائية وقال بياناً لطلبه إنه قدم استقالته إلى مجلس الصلاحية في دعوى الصلاحية رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وانقضت بذلك اجراءات الدعوى قبله بكافة آثارها . ولما كان لا يترتب على استقالة القاضي سقوط أى حق من حقوقه في المعاش أو المكافأة وقد بلغت خدمته ٢٦٤ شهراً متصلة فيستحق من ثم المعاش الإضافي المقرر ويكون حرمانه منه منطوياً على عقوبة تبعية مقنعة لا سند لها من القانون وإذ رفض رئيس مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية صرف هذا المبلغ له فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأي برفضه أيضاً .

وحيث إن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية على أن « ينشأ بوزارة العدل صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويله وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية ويصدر بتنظيم الصندوق وقواعد الإنفاق منه قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية » يدل على أن المشرع لم يقرر خدمات معينة بذاتها أوجب على الصندوق توفيرها لأعضاء الهيئات القضائية أو يفرض المساواة بين هؤلاء في إستيفاء خدمات الصندوق مهما تباينت أو تغيرت ظروفهم وأوضاعهم وإنما ترك الأمر في تحديد هذه الخدمات والقواعد التي يتعين اتباعها في

الإنفاق من الصندوق لوزير العدل ليصدر بها قرارات بعد موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وكان ما أورده وزير العدل - بناء على هذا التفويض - في المادة ٣٤ مكرراً (٢) من قراره رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بالقرار الوزاري رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « . . . ويمتنع صرف المبلغ الشهري الإضافي لمن انتهت خدمته بحكم جنائي أو تأديبي ومن أحيل إلى المعاش أو نقل إلى وظيفة أخرى بسبب يتصل بتقارير الكفاية أو لفقد الثقة والاعتبار أو فقد أسباب الصلاحية لغير الأسباب الصحية ولمن استقال أثناء نظر الدعوى التأديبية أو الطلب المتعلق بالصلاحية أو أثناء اتخاذ اجراءات جنائية ضده » يدل على أن وزير العدل اعمالاً للاختصاص المقرر له في القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٧٥ قد بين ضوابط وشروط استحقاق عضو الهيئات القضائية للمبلغ الشهري الإضافي المنصوص عليه في المادة آنفة الذكر وفقاً لقواعد عامة لا ينطوي على مخالفة لما استهدفه ذلك القانون وكان الثابت من الأوراق أن الطالب استقال أثناء نظر دعوى الصلاحية المقامة ضده ومن ثم لا يتوافر في شأنه شروط استحقاق هذا المبلغ الإضافي ويكون طلب صرفه على غير أساس متعيناً للرفض .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد غريانى نائب رئيس

المحكمة ، عبد المنعم محمد الشهاوى ، حسين السيد متولى وعلى بدوى .



الطلب رقم ٧٦ لسنة ٦٠ القضائية « رجال القضاء » :

ندب

خلو قانون السلطة القضائية من قواعد لاختيار من يندب من رجال القضاء أو النيابة العامة لعمل من الأعمال التى يجوز ندبهم لها . مؤداه . للجهة الإدارية سلطة اتخاذ قرارات بما يلائم اصدارها متى هدفت إلى المصلحة العامة .

لما كانت نصوص قانون السلطة القضائية قد خلت من وضع قواعد لاختيار من يندب من رجال القضاء أو النيابة العامة لعمل من الأعمال التى يجوز ندبهم لها وفقاً لنص المادة ٦٢ منه ، ولم تقرر وزارة العدل قواعد تنظيمية فى هذا الخصوص ، وكان للجهة الإدارية بمقتضى سلطتها التقديرية اتخاذ القرارات بما يلائم اصدارها من اعتبارات المصلحة العامة . وكان الطالب لم يدع أن القرار المطعون فيه الصادر بإلغاء قرار ندبه إلى الجهة المشار إليها قد هدف لغير المصلحة العامة ، فإن هذا القرار لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوباً بإساءة استعمال السلطة ويكون طلب إلغائه والتعويض عنه على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ
المستشار بمحكمة استئناف القاهرة - تقدم بتاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٩٠ بهذا الطلب
ضد وزير العدل للحكم بإلغاء القرار الوزارى رقم ٢١٤١ لسنة ١٩٩٠ ، وإلزام
المطعون ضده بصفته بأن يؤدى إلى الطالب مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل
التعويض ، مع الفوائد القانونية من تاريخ الحكم وحتى السداد ، وقال بياناً لطلبه
أنه صدر القرار الوزارى رقم ١٨٣٣ لسنة ١٩٩٠ بنديه مستشاراً قانونياً - فى غير
أوقات العمل الرسمية - لشركة أطلس العامة للمقاولات لمدة سنة ، إلا أن الجهة
الإدارية أصدرت القرار الوزارى رقم ٢١٤١ لسنة ١٩٩٠ بإلغاء قرار نديه آنف
البيان فتظلم إلى مجلس القضاء الأعلى الذى رفض تظلمه ، وإذا كان هذا القرار قد
صدر على أثر توجيه مأخذ قضائى إلى الطالب فإنه يكون قد خالف القانون وجاء
مشوباً بإساءة استعمال السلطة ، فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض
الطلب وأبدت النيابة العامة رأى برفضه كذلك .

وحيث إنه لما كانت نصوص قانون السلطة القضائية قد خلت من وضع قواعد لاختيار من يندب من رجال القضاء أو النيابة العامة لعمل من الأعمال التي يجوز نديهم لها وفقاً لنص المادة ٦٢ منه ، ولم تقرر وزارة العدل قواعد تنظيمية في هذا الخصوص ، وكان للجهة الإدارية بمقتضى سلطتها التقديرية اتخاذ القرارات بما يلائم إصدارها من اعتبارات المصلحة العامة . وكان الطالب لم يدع أن القرار المطعون فيه الصادر بإلغاء قرار نديه إلى الجهة المشار إليها قد هدف لغير المصلحة العامة ، فإن هذا القرار لا يكون مخالفاً للقانون ولا مشوباً بإساءة استعمال السلطة ويكون طلب إلغائه والتعويض عنه على غير أساس متعيناً رفضه .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد غريانى نائب رئيس

المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى . حسين السيد متولى وعلى بدوى .



الطلبان رقما ٤٤ ، ١١٠ لسنة ٦٠ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إجراءات « الصفة فى الطلب » .

وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطلب . إختصاص مساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائى . غير مقبول .

(٢) إختصاص . قرار إدارى . ندب . مجلس القضاء الأعلى .

القرارات الإدارية التى تختص محكمة النقض بإلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ماهيتها . ليس من بينها قرار إيداع إدارة التفتيش القضائى تحقيقات شكوى الملف السرى للطلاب ، وقرار مجلس القضاء الأعلى بعدم الموافقة على تجديد ندبه لسنة خامسة - فى غير أوقات العمل الرسمية - للعمل بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة . علة ذلك .

١ - لما كان وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها ومن ثم فإنه يكون صاحب الصفة - دون ما عداه - فى خصومة الطلب .

٢ - إن القرارات الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة والتى تختص هذه المحكمة بالفصل فى طلبات إلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون

السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هي القرارات الإدارية النهائية التي تصدرها جهة الإدارة في الشكل الذي يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها إحداث أثر قانوني معين ، وكان إيداع إدارة التفتيش القضائي تحقيقات الشكوى رقم لسنة حصر عام التفتيش الملف السري للطالب موضوع الطلب رقم ٤٤ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء » لا ينطوى على إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة وليس من شأنه التأثير على المركز القانوني للطالب فإنه لا يعد من القرارات الإدارية التي يجوز الطعن فيها أمام هذه المحكمة ويكون طلب إلغائه غير مقبول ، وإذا كان قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر في ٤ / ٣ / ١٩٩٠ بعدم الموافقة على تجديد ندب الطالب لسنة خامسة للعمل بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة في غير أوقات العمل الرسمية - موضوع الطلب رقم ١١٠ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء » - ليس من قبيل تلك القرارات ذلك أن النص في المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية أناط بوزير العدل سلطة إصدار القرار بندب القاضى مؤقتاً للقيام بأعمال قضائية أو قانونية بالإضافة إلى عمله بعد أخذ رأى الجمعية العامة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وكانت الأوراق قد خلت من ثمة قرار إدارى نهائى بحرمانه من هذا الندب فإن طلب التعويض عنه يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الاطلاع على الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٩٠ تقدم الأستاذ رئيس المحكمة فئة « أ » بمحكمة بنها الابتدائية بطلب قيد برقم ٤٤ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء ضد وزير العدل ومساعدته لشئون التفتيش القضائى . للحكم وفقاً لطلباته الختامية بإلغاء قرار إدارة التفتيش القضائى بإيداع تحقيقات الشكوى رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٨ حصر عام التفتيش القضائى ملفه السرى واعتباره كأن لم يكن ، وحفظ الشكوى خارج ملفه السرى ، وقال بياناً لطلبه أنه أثناء عمله بمحكمة الزقازيق الابتدائية أصدر بتاريخ ١٧ / ٩ / ١٩٨٧ أمراً وقتياً بوقف تنفيذ الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٥٤٢ لسنة ٢٩ ق المنصورة ، وذلك بمناسبة إشكال فى تنفيذ الحكم المشار إليه مرفوع من الغير ، بعد رفض الإشكال الأول المرفوع من المحكوم عليه . وإذ تضررت المحكوم لصالحها فقد تقدمت بشكوى إلى رئيس المحكمة - الذى أرسلها لإدارة التفتيش القضائى - وأرفق بها خطاباً تضمن ما انتهت إليه الجمعية العامة للمحكمة من عدم قانونية وقف تنفيذ الأحكام بأمر ولائى وأن إنتاج الطالب ضعيف ، ولا يقبل على

العمل . وبعد تحقيق تلك الشكوى قررت اللجنة المختصة بالتفتيش القضائي إيداع التحقيقات ملف الطالب السرى ، فتقدم باعتراض إلى لجنة الاعتراضات إلا أنها قررت رفض الاعتراض . ولما كان هذا القرار مشوباً بعيب إساءة استعمال السلطة ، ذلك أن الأمر بوقف تنفيذ الحكم له ما يبرره ، وأن إنتاجه خلال شهرى إبريل ومايو سنة ١٩٨٨ تم على نحو مُرض على خلاف ما أثاره رئيس المحكمة بخطابه المشار إليه . فقد تقدم بطلبه ، دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب لرفعه على غير ذى صفة بالنسبة للمطعون ضده الثانى ، وفى الموضوع بعدم قبوله ، وأبدت النيابة العامة الرأى بعدم قبوله كذلك ، كما تقدم فى ١٧ / ١٠ / ١٩٩٠ بطلب قيد برقم ١١٠ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء ضد وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى للحكم له وفقاً لطلباته الختامية - بتعويض مقداره مائتى ألف جنيه عن الأضرار الأدبية والمادية التى لحقت به من جراء عدم موافقة مجلس القضاء الأعلى على تجديد ندبة للسنة الخامسة للعمل مستشاراً قانونياً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى غير أوقات العمل الرسمية بسبب الشكوى رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٨ حصر عام التفتيش القضائي ، وما ورد بخطاب رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية بنسبة وقائع غير صحيحة إليه وتجديد ندب زملاء له مما أصابه بأضرار نفسية ومادية تتمثل فى حرمانه من مكافأة الندب ، وما تكبده من مصروفات لإقامة طلبه المائل ، فقد تقدم بطلبه - دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضده الثانى ، وفى الموضوع بعدم قبول الطلب واحتياطياً برفضه . وأبدت النيابة العامة الرأى بعدم قبول الطلب - ورأت المحكمة ضم هذا الطلب إلى الطلب رقم ٤٤ لسنة ٦٠ ق .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضده الثانى فى كلا الطلبين فى محله ذلك أنه لما كان وزير العدل - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها ، ومن ثم فإنه يكون صاحب الصفة - دون ما عداه - فى خصومة الطلبين .

وحيث إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن القرارات الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة التى تختص هذه المحكمة بالفصل فى طلب إلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هى القرارات الإدارية النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها إحداث أثر قانونى معين ، وكان إيداع إدارة التفتيش القضائى تحقيقات الشكوى رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٨ حصر عام التفتيش الملف السرى للطالب موضوع الطلب رقم ٤٤ لسنة ٦٠ ق رجال القضاء لا ينطوى على إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة وليس من شأنه التأثير على المركز القانونى للطالب فإنه لا يعد من القرارات الإدارية التى يجوز الطعن فيها أمام هذه المحكمة ويكون طلب إلغائه غير مقبول . وإذا كان قرار مجلس القضاء الأعلى الصادر فى ٤ / ٣ / ١٩٩٠ بعدم الموافقة على تجديد ندب الطالب لسنة خامسة للعمل بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة فى غير أوقات العمل الرسمية - موضوع الطلب رقم ١١٠ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء » - ليس من قبيل تلك القرارات ذلك أن النص فى المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية أناط بوزير العدل سلطة اصدار القرار بندب القاضى مؤقتاً للقيام بأعمال قضائية أو قانونية بالإضافة إلى عمله بعد أخذ رأى الجمعية العامة التابع لها وموافقة مجلس القضاء الأعلى ، وكانت الأوراق قد خلت من ثمة قرار إدارى نهائى بحرمانه من هذا الندب فإن طلب التعويض عنه يكون غير مقبول .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى نائبى رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى وحسين السيد متولى .



الطلب رقم ٨٨ لسنة ٥٩ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إجراءات « الخصومة فى الطلب : إنتهاء الخصومة » .

قيام الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بتسوية معاش الطالب عن الأجر الأساسى - بعد تقديمه

طلبه - بما يتفق وطلباته . أثره . إنتهاء الخصومة فى هذا الشأن .

(٢ ، ٣ ، ٤) معاش

(٢) بلوغ نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته - قبل استقالته - المرتب المقرر لرئيس

محكمة النقض . أثره . وجوب معاملته معاملة الوزير من حيث المعاش عن الأجر المتغير منذ انتهاء

خدمته . م ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

(٣) تحديد مقدار الأجر المتغير . شروطه . سريان المادة الأولى من ق ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعدل بق

١ لسنة ١٩٩١ على العاملين بأحكام المادة ٣١ من ق ٤٧ لسنة ١٩٧٤ أياً كان سبب انتهاء خدمتهم .

(٤) إنتهاء خدمة الطالب . أثره . تسوية معاشه طبقاً للقانون السارى وقت انتهاء خدمته .

لا يؤثر فى ذلك ما قد يصدر بعد ذلك من قوانين إلا ما كان منها بأثر رجعى يمتد لصاحبه . طلب الطالب

تطبيق قرار وزير التأمينات الاجتماعية ق ١١ لسنة ١٩٨٨ الذى صدر فى ١٩٨٨/٢/٢٥ بعد انتهاء

خدمته . لا أساس له .

١ - لما كان البين من الأوراق أن الهيئة قامت بتسوية معاش الطالب عن الأجر الأساسى بواقع ٢٣٥ جنيهاً شهرياً - بعد تقديم طلبه - وهو المعاش المقرر للوزير فإنه يكون قد أجيب إلى طلبه فى هذا الخصوص ويتعين القضاء بانتهاء الخصومة فيه .

٢ - لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد انتهت فى ٣ / ٣ / ١٩٩٠ فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق إلى أن « فى تطبيق أحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض » ، لما كان ذلك وكان مفاد نص الفقرة السابعة من المادة الثانية عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بزيادة المعاشات عدم سريان الأحكام المنصوص عليها فى قوانين خاصة فى شأن الحقوق المستحقة عن الأجر المتغير وذلك باستثناء من عومل بالمادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب عند انتهاء خدمته بالاستقالة فى ١٩٨٧/١١/٢٥ كان يشغل وظيفة رئيس محكمة استئناف بمحكمة استئناف طنطا ، وبلغ مرتب رئيس محكمة النقض وكان قد أمضى فى هذه الوظيفة وفى الوظيفة السابقة عليها منذ بلوغه مرتب نائب وزير أربع سنوات متصلة وبلغت مدة اشتراكه فى التأمين والمعاشات أكثر من خمس سنوات فإنه يستحق معاملته فى المعاش عن الأجر المتغير المعاملة المقررة للوزير .

٣ - لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه إذا قل معاش المؤمن عليه عن أجر اشتراكه المتغير في الحالة المنصوص عليها في البند أولاً من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ سنة ١٩٧٥ عن ٥٠ ٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش رفع إلى هذا القدر متى توافرت الشروط الآتية :

(أ) أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الأجر المتغير في ١ / ٤ / ١٩٨٤ ومستمراً في الاشتراك عن هذا الأجر حتى تاريخ انتهاء خدمته .

(ب) أن يكون المؤمن عليه في تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسي مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل .

(ج) إنتهاء خدمة المؤمن عليه بسن التقاعد بنظام التوظيف المعامل به أو لبلوغه سن الستين وذلك إعمالاً للمادة ١٨٥ / ١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٨٥ إلا أن هذا الشرط لا ينطبق على العاملين بأحكام المادة ٣١ من ذات القانون إذ أن القانون لم يحدد سناً لتقاعد الوزير أو نائب الوزير فإنه يتعين تسوية المعاش وفقاً لما تقدم أياً كان سبب انتهاء الخدمة لما كان ذلك وكان القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧ المعمول به اعتباراً من ١ / ٧ / ١٩٨٧ والمنطبق على الطالب قد حدد مقدار الأجر المتغير بمبلغ ٤٥٠٠ جنيه سنوياً فإن معاش الطالب عن الأجر المتغير يكون مبلغ ١٨٧,٥ جنيه شهرياً .

٤ - المقرر فى قضاء محكمة النقض أن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التى تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا نص على ذلك صراحة فإن معاش القاضى يجب أن يسرى طبقاً للقانون السارى وقت انتهاء مدة خدمته ولا يؤثر فيه ما يصدر بعد ذلك من قوانين إلا ما كان منها بأثر رجعى يمتد إلى صاحبه . لما كان ذلك فإن طلب الطالب تطبيق قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الذى صدر بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٨٨ - بعد انتهاء خدمة الطالب بالاستقالة فى ٢٥ / ١١ / ١٩٨٧ - وترتب عليه زيادة معاش الأجر المتغير بالنسبة لمن يعامل معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش من مبلغ ١٨٧.٥٠٠ جنيها شهرياً إلى مبلغ ٣٧٥ جنيهاً ولم يتضمن نصاً بتطبيقه بأثر رجعى يكون على غير سند من القانون .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن المستشار رئيس محكمة الاستئناف السابق تقدم بهذا الطلب فى ٢٠ / ٥ / ١٩٨٩ للحكم له - وفقاً لطلباته الختامية - بأحقيته فى تسوية معاشه عن الأجرين

الأساسى والمتغير على أساس معاملته المعاملة المقررة للوزير ومن هم فى درجته عن آخر مرتب تقاضاه وذلك من تاريخ ربط المعاش مع مراعاة الزيادات المقررة قانوناً وتطبيق الحد الأقصى للإشتراك عن الأجر المتغير طبقاً لقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ - وقال بياناً لطلبه انه كان يشغل وظيفة رئيس استئناف بمحكمة استئناف طنطا وكان معاراً لدولة الكويت ويتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٥ استقال من العمل وتم تسوية معاشه على أساس نهاية ربط الدرجة ومقدراه ٢٤٩ جنيهاً شهرياً فى حين أنه وفقاً لنص المادتين ١ ، ٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٨٨ وما تضمنته المذكرة الإيضاحية واعمالاً لحكم البند عاشر من قانون السلطة القضائية رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ يستحق الطالب راتباً مقدراه ٤٨٠٠ جنية وبدل تمثيل مقداره ٤٢٠٠ جنية سنوياً وذلك اعتباراً من ٧ / ٧ / ١٩٨٧ وإذ لجأ الطالب إلى اللجنة المختصة بالهيئة العامة للتأمين والمعاشات لتسوية النزاع وقررت رفض اعتراضه فتقدم بطلبه . والحاضر عن الحكومة دفع بعدم قبول الطلب لرفعه على غير ذى صفة لمن عدا وزير العدل ورئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين والمعاشات وفوض رأى للمحكمة فى الحكم للطالب بطلباته عدا طلب تطبيق قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ فقد طلب رفضه . والحاضر عن الهيئة القومية للتأمين والمعاشات طلب الحكم باعتبار الخصومة منتهية بالنسبة لطلب معاملة الطالب معاملة الوزير من حيث المعاش عن الأجرين الأساسى والمتغير ورفض الطلب فيما عدا ذلك . والنيابة العامة أبدت رأى بأحقية الطالب فى أن يعامل

معاملة الوزير من حيث المعاش عن الأجرين الأساسى والمتغير مع ما يترتب على ذلك من آثار مع رفض طلب تعديل المعاش عن الأجر المتغير طبقاً لقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الصادر فى ٢٥/٢/١٩٨٨

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة غير صحيح ذلك أن البين من الطلب أن الطالب لم يختصم سوى رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للتأمين والمعاشات ووزير العدل وهما صاحبي الصفة فى خصومة الطلب .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه عن طلب تسوية المعاش المستحق عن الأجر الأساسى فإنه لما كان البين من الأوراق أن الهيئة قامت بتسوية معاش الطالب عن الأجر الأساسى بواقع ٢٣٥ جنيهاً شهرياً - بعد تقديم طلبه - وهو المعاش المقرر للوزير فإنه يكون قد أجيب إلى طلبه فى هذا الخصوص ، ويتعين القضاء بإنهاء الخصومة فيه .

وحيث إنه عن طلب تسوية المعاش المستحق عن الأجر المتغير من تاريخ انتهاء خدمة الطالب بالاستقالة فإنه لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد انتهت فى ٣ / ٣ / ١٩٩٠ فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق إلى أن « فى تطبيق أحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجر المتغير منذ بلوغه المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض » . لما كان ذلك وكان مفاد نص الفقرة السابعة

من المادة الثانية عشر من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وزيادة المعاشات عدم سريان الأحكام المنصوص عليها فى قوانين خاصة فى شأن الحقوق المستحق عن الأجر المتغير وذلك باستثناء من عومل بالمادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى .

وإذ كان الثابت من الأوراق أن الطالب عند انتهاء خدمته بالاستقالة فى ١٩٨٧/١١/٢٥ كان يشغل وظيفة رئيس محكمة استئناف بمحكمة استئناف طنطا ، وبلغ مرتبه مرتب رئيس محكمة النقض وكان قد أمضى فى هذه الوظيفة وفى الوظيفة السابقة عليها منذ بلوغه مرتب نائب وزير أربع سنوات متصلة وبلغت مدة اشتراكه فى التأمين والمعاشات أكثر من خمس سنوات فإنه يستحق معاملته فى المعاش عن الأجر المتغير المعاملة المقررة للوزير .

وحيث إنه عن مقدار الأجر المتغير فإنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٩١ تنص على أنه إذا قل معاش المؤمن عليه عن أجر اشتراكه المتغير فى الحالة المنصوص عليها فى البند أولاً من المادة ١٨ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ عن ٥٠ ٪ من متوسط أجر تسوية هذا المعاش رفع إلى هذا القدر متى توافرت الشروط الآتية :

(أ) أن يكون المؤمن عليه مشتركاً عن الأجر المتغير فى ١ / ٤ / ١٩٨٤ ومستمراً فى الاشتراك عن هذا الأجر حتى تاريخ انتهاء خدمته . (ب) أن يكون للمؤمن عليه فى تاريخ توافر واقعة استحقاق المعاش مدة اشتراك فعلية عن الأجر الأساسى مقدارها ٢٤٠ شهراً على الأقل . (جـ) إنتهاء خدمة المؤمن عليه بسن التقاعد بنظام التوظيف المعامل به أو لبلوغه سن الستين وذلك اعمالاً

للمادة ١٨٥ / ١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ - إلا أن هذا الشرط لا ينطبق على المعاملين بأحكام المادة ٣١ من ذات القانون إذ أن القانون لم يحدد سناً لتقاعد الوزير أو نائب الوزير فإنه يتعين تسوية المعاش وفقاً لما تقدم أياً كان سبب انتهاء الخدمة ، لما كان ذلك وكان القرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٧ المعمول به اعتباراً من ١/٧/١٩٨٧ والمنطبق على الطالب قد حدد مقدار الأجر المتغير بمبلغ ٤٥٠٠ جنية سنوياً فإن معاش الطالب عن الأجر المتغير يكون مبلغ ١٨٧.٥ جنيهاً شهرياً .

وحيث إنه عن الطلب الخاص باستحقاق الطالب معاشاً عن الأجر المتغير طبقاً لقرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ فإنه لما كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه ولا يسرى بأثر رجعي على الوقائع السابقة عليه إلا إذا نص على ذلك صراحة فإن معاش القاضى يجب أن يسرى طبقاً للقانون السارى وقت انتهاء مدة خدمته ولا يؤثر فيه ما يصدر بعد ذلك من قوانين إلا ما كان منها بأثر رجعي يمتد إلى صاحبه . لما كان ذلك فإن طلب الطالب تطبيق قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الذى صدر بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨٨ - بعد انتهاء خدمة الطالب بالاستقالة فى ٢٥/١١/١٩٨٧ - وترتب عليه زيادة معاش الأجر المتغير بالنسبة لمن يعامل معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش من مبلغ ١٨٧.٥٠٠ جنيهاً شهرياً إلى مبلغ ٣٧٥ جنيهاً ولم يتضمن نصاً بتطبيقه بأثر رجعي يكون على غير سند من القانون ويتعين لذلك رفض هذا الشق من الطلبات .

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / سعيد غريانى . محمد

على عبد الواحد نائبى رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى وعلى بدوى .



الطلب رقم ١٤٥ لسنة ٦٢ القضائية « رجال القضاء » :

إجراءات « الحكم فى الطلب » .

الأحكام الصادرة من محكمة النقض فى شئون القضاء . منع الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية إلا إذا قام بأحد القضاء الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب .

إن المشرع منع الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض فى شئون القضاة بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر فى قانون المرافعات . وإذا كان الطلب المائل فى حقيقته طعناً على الحكم السابق صدوره فى الطلب لسنة ٦١ ق « رجال القضاء » ولم يؤسس الطالب طلبه على وجه يندرج تحت سبب من تلك الأسباب ، فإن الطلب يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٩٢ تقدم الأستاذ الرئيس بالمحكمة بهذا الطلب ملتمساً إعادة النظر فى الحكم الصادر فى الطلب رقم ٨٩ لسنة ٦١ ق رجال القضاء برفض طلبه ، وقال بياناً لطلبه إنه تقدم بالطلب المشار إليه للحكم برفع تقرير كفايته فى تقرير التفتيش على عمله خلال الفترة من أول نوفمبر حتى آخر ديسمبر ١٩٩٠ إلى درجة فوق المتوسط ، وفى ٨ / ٩ / ١٩٩٢ قضت المحكمة برفض طلبه ، وإذا كانت الأخطاء التى تردى فيها يسيره وتقل فى مجموعها عن نصف عدد الأحكام التى أصدرها مما كان يتعين معه رفع درجة كفايته وفق ما استقر عليه قضاء النقض فى هذا الخصوص ، ومع هذا فإن الحكم أقام قضاءه على أن تقدير كفايته بدرجة متوسط استند إلى أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها ولا محل للمقارنة بين هذا التقرير والتقارير المنوه عنها بالطلب لاستقلال كل منها ، وإذا كان الطالب لم يشر إلى التقارير الأخرى إلا فى مجال استيفائه شرط الحصول على تقريرين للترقية فإن

الحكم يكون قد تعرض لسبب لم يقصده ومن ثم فقد تقدم بالتماسه . طلب الحاضر عن الحكومة عدم جواز نظر الطلب ، وأبدت النيابة العامة الرأى بما يتفق وطلب الحكومة .

وحيث إنه لما كان المقرر أن المشرع منع الطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة النقض فى شئون القضاة بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية ، وأنه لا سبيل لإلغائها إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل الحصر فى قانون المرافعات . وإذا كان ذلك وكان الطلب المائل فى حقيقته طعنأ فى الحكم السابق صدوره فى الطلب رقم ٨٩ لسنة ٦١ ق « رجال القضاء » ولم يؤسس الطالب طلبه على وجه يندرج تحت سبب من تلك الأسباب فإن الطلب يكون غير مقبول .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي محمود يوسف .

سعيد غرياني ، محمد على عبد الواحد نواب رئيس المحكمة وعبد المنعم محمد الشهاوى .



الطلب رقم ٢٢٢ لسنة ٥٨ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إجراءات « الصفة فى الطلب » .

وزير العدل . هو الرئيس الإدارى الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . إختصاص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول .

(٢ . ٣ . ٤) استقالة .

(٢) الإكراه المبطل للرضا . تحقيقه بتهديد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبه تحمله على قبول ما لم يكن ليقبله اختياراً .

(٣) تقدير الإكراه . مقتضاه . مراعاة جنس من وقع عليه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامه الإكراه . م ١٢٧ مدنى . النعى على الاستقالة بأنها قدمت بناء على طلب رئيس وأعضاء مجلس الصلاحية - وان صح - لا يسلب حرية الاختيار فى هذا الصدد . مؤدى ذلك . صدورها عن إرادة حرة مختارة .

(٤) إستقالة القاضى . إعتبارها مقبولة من تاريخ تقديمها . لا مجال فى قانون السلطة القضائية لنظام العدول عن الاستقالة بعد قبولها .

١ - إذ كان وزير العدل هو الرئيس الإدارى الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ، وكان لا شأن لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب ، فإن الطلب بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

٢ - إن الإكراه المبطل للرضا لا يتحقق إلا بتهديد المكره بخطر جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبه تحمله على قبول ما لم يكن ليقبله اختياراً .

٣ - إن ما يقتضيه الإكراه - طبقاً لنص المادة ١٢٧ من القانون المدنى - مراعاة جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه . لما كان ذلك وكان الطالب وهو مستشار ولى القضاء بين الناس ، ومثله لا تأخذه رهبه من قول يلقي إليه من رئيس وأعضاء مجلس الصلاحية ، ومن ثم فإن تقديم الاستقالة بناء على طلبهم ليس من شأنه بذاته - إن صح - أن يسلبه حرية الاختيار فى هذا الصدد ، فإن الاستقالة تكون قد صدرت من الطالب تحت إرادة حرة مختارة .

٤ - إذ كانت استقالة القاضى تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية ، وكان هذا النص

الخاص هو الواجب التطبيق دون سواء وورد استثناء من أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ، فإنه لا مجال فى قانون السلطة القضائية لنظام العدول عن الاستقالة إذ لا يجوز العدول عنها بعد قبولها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ تقدم فى ١٠ / ١٠ / ١٩٨٨ بهذا الطلب للحكم ببطلان قرار قبول استقالته المقدمة منه أمام مجلس الصلاحية بجلسة ٢٥ / ٩ / ١٩٨٨ وما يترتب على ذلك من آثار واحتياطياً : بقبول عدوله عن تلك الاستقالة ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بياناً لطلبه انه أحيل إلى مجلس الصلاحية فى الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٧ ، ولدى مثوله أمام مجلس الصلاحية بجلسة ٢٥ / ٩ / ١٩٨٨ - المحددة النطق بالحكم فيها - طلب منه المجلس أن يقدم استقالته لينهى إجراءات الدعوى وإلا صدر الحكم ضده ، مما أدخل الرهبة فى نفسه واضطر لتقديم استقالته ، وإذ صدرت تلك الاستقالة وليدة إكراه وقع عليه . فإنها تكون باطلة هى والقرار الصادر بقبولها

وأضاف الطالب أن من حقه العدول عن استقالته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها . ومن ثم فقد تقدم بطلبه . دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضدهما الأول والثاني ، وفي الموضوع برفضه وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة في محله ذلك إنه لما كان وزير العدل هو الرئيس الإدارى الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها ، وكان لا شأن لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب ، فإن الطلب بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

وحيث إن الطلب - فيما عدا ما تقدم - قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه عن موضوع الطلب فإن الإكراه المبطل للرضا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتحقق إلا بتهديد المكره بخطأ جسيم محقق بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط أخرى لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبه تحمله على قبول ما لم يكن ليقبله اختياراً ، وأن ما يقتضيه الإكراه طبقاً لنص المادة ١٢٧ من القانون المدنى مراعاة جنس من وقع عليه هذا الإكراه ، وسنه وحالته الإجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه . لما كان ذلك وكان الطالب وهو مستشار ولى القضاء بين الناس ، ومثله لا تأخذه رهبه من قول يلقي إليه من رئيس وأعضاء مجلس الصلاحية ، ومن

ثم فإن تقديم الاستقالة بناء على طلبهم ليس من شأنه بذاته - إن صح - إن يسلبه حرية الاختيار في هذا الصدد ، لما كان ذلك فإن الاستقالة تكون قد صدرت من الطالب تحت إرادة حرة مختارة ويكون طلب إلغاء القرار الصادر بقبولها على غير أساس ، ولا عبرة - من بعد - لما يثيره الطالب من القول بعدم دستورية بعض نصوص قانون السلطة القضائية فيما يختص بما يصدر من مجلس الصلاحية ذلك أن الأحكام الصادرة من هذا المجلس نهائية ومن ثم لا يجوز إثارة مسائل من شأنها المساس بما يصدر منه في هذا الصدد .

وحيث إنه عن الطلب الاحتياطي فإنه لما كانت استقالة القاضى تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية ، وكان هذا النص الخاص هو الواجب التطبيق دون سواه وورد استثناء من أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة ، فإنه لا مجال في قانون السلطة القضائية لنظام العدول عن الاستقالة إذ لا يجوز العدول عنها بعد قبولها ، وعلى ذلك فإن الطلب يكون قائم على غير سند صحيح متعيناً رفضه .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / فتحي محمود يوسف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد علي عبد الواحد .

نائب رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشماوى . حسين السيد متولى وعلى بدوى .



الطلبات ارقام ١٢١ لسنة ٥٩ القضائية . ١١ . ٤٦ لسنة ٦٠ القضائية « رجال القضاء » :

١٠ . ٢) « رجال القضاء » صلاحية . « حكم » الاحكام غير الجائز الطعن فيها . « قرار إدارى » .

(١) الاحكام التى يصدرها مجلس صلاحية رجال القضاء . قصر التقاضى فيها على درجة واحدة

وحظر الطعن فيها . أثره . عدم قبول الطلب والدفع بعدم دستورية قانون السلطة القضائية .

(٢) قرار رئيس الجمهورية الصادر نفاذاً للحكم الصادر من مجلس الصلاحية . إجراء تنفيذى

لحكم مجلس الصلاحية وليس قراراً إدارياً . أثره . عدم جواز الطعن عليه .

١ - إذ كانت الأحكام التى يصدرها مجلس الصلاحية فى دعاوى الصلاحية

المنوط به الفصل فيها وفقاً لحكم نص المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية رقم

٤٦ لسنة ١٩٧٢ - بمراجعة أحكام المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ من هذا

القانون - قد حظر المشرع الطعن فيها وفقاً لما تغياه من قصر التقاضى فى هذه

المسائل على درجة واحدة ، وهو ما يستقل المشرع بتقديره فى إطار سلطته فى مجال

تنظيم الحقوق وبمراجعة ما يقتضيه الصالح العام ، فإنه لا يقبل الطعن فيها أمام هذه

المحكمة بما لا يقبل معه ما أثاره الطالب فى طلبه من القول بعدم دستورية قانون

السلطة القضائية وما أثاره حول ملاسبات وظروف اصداره وكذا ما أثاره بخصوص تعيب حكم الصلاحية لما يستلزمه الفصل فى هذه المسائل من مساس بهذا الحكم ويكون طلب إلغاءه غير مقبول .

٢ - إذ كان القرار الجمهورى الصادر نفاذاً للحكم الصادر من مجلس الصلاحية بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية ، لا يعدو أن يكون إجراءً تنفيذياً لحكم الصلاحية وليس قراراً إدارياً قصد به إحداث أثر قانونى معين فمن ثم فإن الطعن فيه غير جائز .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٢٨ تقدم الأستاذ رئيس المحكمة السابق بالطلب رقم ١١ لسنة ٦٠ ق طلبات رجال القضاء للحكم : أولاً : بعدم دستورية قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادتين ١٠٧ ، ١١١ منه . . ثانياً : بطلان قرار وزير العدل بإحالة إلى مجلس الصلاحية مع ما يترتب على ذلك

من آثار . . . ثالثاً : بطلان قرار مجلس الصلاحية الصادر بجلسة ٨ / ١ / ١٩٩٠ بعزله من ولاية القضاء ونقله إلى وظيفة غير قضائية مع ما يترتب على ذلك من آثار . كما تقدم الطالب في ١٩ / ٣ / ١٩٩٠ بالطلب رقم ٤٦ لسنة ٦٠ ق طلبات رجال القضاء للحكم : أولاً : بعدم دستورية قانون السلطة القضائية والمادتين ١٠٧ ، ١١١ منه . . . ثالثاً : بإلغاء القرار الجمهوري رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٠ الصادر في ٢٢ / ٢ / ١٩٩٠ بنقله إلى وظيفة غير قضائية مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لهما إن مجلس الصلاحية قضى في ٨ / ١ / ١٩٩٠ في دعوى الصلاحية رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ بنقله إلى وظيفة غير قضائية ولما كان مبنى دعوى الصلاحية شكوى كيدية ليس من شأنها أن تفقده الصلاحية لتولى منصب القضاء وقد أقيمت الدعوى ضده من وزير العدل بما يهدر استقلال السلطة القضائية ولم يشكل مجلس الصلاحية الذي أصدر القرار بنقله إلى وظيفة غير قضائية وفق مقتضى القانون وكانت التشريعات المنظمة للسلطة القضائية قد صدر معظمها بقرارات بقوانين في حين أن المسائل المنظمة لها لا يجوز تنظيمها بأداه أدنى مرتبة من القانون وإذا صدر القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية في غير حالة الضرورة بالمخالفة لنص المادة ٢٤٧ من الدستور ولم تراع الأغلبية اللازمة لإقراره وفقاً لنص المادة ١٠٧ من الدستور وأجازت المادة ١١٠ منه نقل القاضي إلى وظيفة غير قضائية في حين أن القضاء غير قابلين للعزل بنص المادة ١٦٩ من الدستور وإذا أوجب المشرع لدى الفصل في دعوى الصلاحية إعادة حكم المادة ١٠٧

من قانون السلطة القضائية التي تحظر الطعن على القرار الصادر من مجلس
الصلاحية فإنه يكون قد أخل بحكم الفقرة الثانية من المادة ٦٨ من الدستور التي لا
تجيز إسباغ الحصانة المانعة من الخضوع لرقابة القضاء على الأعمال والقرارات
الإدارية على اختلافها ومن ثم فقد تقدم بطلبه وكان الطالب قد تقدم فى
١٩٨٩/٩/٢١ بالطلب رقم ١٢١ لسنة ٥٩ ق طلبات رجال القضاء للحكم بإلغاء
القرار الجمهورى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ٣١ / ٨ / ١٩٨٩ فيما
تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى درجة مستشار بمحاكم الاستئناف أو ما يعادلها
والحكم بأحقية فى الترقية إلى هذه الدرجة على أن يكون تالياً فى الأقدمية
للأستاذ وسابقاً على الأستاذ أعتباراً من ٢٢ / ٨ / ١٩٨٩
مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لطلبية إنه بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٨٩
أخطر بأن دوره فى الترقية إلى درجة مستشار بمحاكم الاستئناف أو ما يعادلها قد
حل إلا أنه بسبب إحالته إلى مجلس الصلاحية لم يشمل مشروع الحركة القضائية مع
الاحتفاظ له بدرجة لحين الفصل فى دعوى الصلاحية وإذا كان ما نسب إليه فى
مذكرة التفتيش القضائى بالإحالة إلى مجلس الصلاحية لا يفقده أهلية تولى القضاء
وليس من شأنها تصحيح حالته مما يعيب القرار المطعون فيه بإساءة استعمال السلطة
فقد تقدم بطلبه . أمرت المحكمة بضم الطلب الثانى والثالث للأول ليصدر فيهما
حكم واحد ولدى نظر هذه الطلبات بجلسته ٩ / ٢ / ١٩٩٣ تقدم الطالب بمذكرة حدد
فيها طلباته بطلب الحكم : أولاً : بانعدام الحكم المطعون فيه الصادر من مجلس

الصلاحية فى دعوى الصلاحية رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ لجلسة ٨ / ١ / ١٩٩٠ . .
 ثانياً : الحكم برفض دعوى الصلاحية المشار إليها . . ثالثاً : الحكم بترقيته إلى
 وظيفة مستشار بمحاكم الأستئناف أو ما يعادلها اعتباراً من ١٩٨٩/٨/٢٢
 واحتياطياً إحالة دعوى الصلاحية إلى مجلس الصلاحية لنظرها مرة أخرى . طلب
 الحاضر عن الحكومة عدم جواز نظر بطلان حكم الصلاحية ورفض باقى الطلبات
 وأبدت النيابة الرأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إنه عن الطلبين رقمى ١١ ، ٤٦ لسنة ٦٠ ق فإنه لما كانت الأحكام التى
 يصدرها مجلس الصلاحية فى دعاوى الصلاحية المناط به الفصل فيها وفقاً لحكم
 نص المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بمراعاة أحكام
 المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ من هذا القانون قد حظر المشرع الطعن فيها
 وفقاً لما تغياه من قصر التقاضى فى هذه المسائل على درجة واحدة وهو ما يستقل
 المشرع بتقديره فى إطار سلطته فى مجال تنظيم الحقوق ومراعاة ما يقتضيه الصالح
 العام فإنه لا يقبل الطعن فيها أمام هذه المحكمة بما لا يقبل معه ما أثاره الطالب فى
 طلبه من القول بعدم دستورية قانون السلطة القضائية وما أثاره حول ملائسات
 وظروف إصداره وكذا ما أثاره بخصوص تعيب حكم الصلاحية لما يستلزمه الفصل
 فى هذه المسائل من مساس لهذا الحكم ويكون طلب إلغاء غير مقبول . لما كان ذلك
 وكان القرار الجمهورى رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٠ الصادر فى ٢٢ / ٢ / ١٩٩٠ قد صدر

نفاذاً للحكم الصادر من مجلس الصلاحية بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية فإنه لا يعدو أن يكون اجراءاً تنفيذياً لحكم مجلس الصلاحية وليس قراراً إدارياً قصد به إحداث أثر قانوني معين ويكون الطعن فيه غير جائز بما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطلبين .

وحيث إنه عن الطلب رقم ١٢١ لسنة ٥٩ ق فإنه لما كان الثابت من الأوراق أن مجلس الصلاحية قد قضى في ٨ / ١ / ١٩٩٠ في دعوى الصلاحية رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ بنقل الطالب إلى وظيفة غير قضائية وقد تحصن هذا القضاء بحظر الطعن فيه وبموجبه فقد الطالب صلاحيته لتولى القضاء ومن ثم فإن طلب إلغاء القرار الجمهوري رقم ٣٥١ لسنة ١٩٨٩ فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة مستشار بمحاكم الاستئناف أو ما يعادلها وبأحقية في الترقى إلى هذه الدرجة يكون ولا محل له ويتعين القضاء بعدم قبوله .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى نائبي رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشماوى وحسين السيد متولى .



الطلبان رقما ٨١ . ٨٤ لسنة ٦٠ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إختصاص . إعاراة . قرار إدارى . مجلس القضاء الأعلى

القرارات الإدارية التى تختص محكمة النقض بإلغائها أو التعويض عنها . ما هيتها . م ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ليس من بينها قرار مجلس القضاء الأعلى بتخطى الطالب فى الإعاراة لدولة أجنبية إلى من يليه فى الأقدمية . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب إلغائه أو التعويض عنه .

(٢) إجراءات « الصفة فى الطلب » . إعاراة .

إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى ومن صدر لصالحه قرار الإعاراة المطعون فيه فى خصومة الطلب . غير مقبول .

(٣ . ٤) إعاراة . تعويض .

(٣) إعاراة القضاء إلى الحكومة الأجنبية أو الهيئات الدولية . متروك لجهة الإدارة ممارسته فى حدود المصلحة العامة . م ٦٥ من قانون السلطة القضائية . مخالفة هذه الجهة للقواعد التنظيمية التى وضعتها للإعاراة دون مسوغ مقبول . أثره . إعتبار القرار معيباً بسوء استعمال السلطة .

(٤) إعاراة الطالب بعد رفعه دعوى التعويض عن عدم إعارته تعتبر تعويضاً مناسباً .

١ - ما تختص محكمة النقض بالفصل فى طلب إلغائه أو التعويض عنه من القرارات الإدارية الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة طبقاً لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هى القرارات الإدارية النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها إحداث أثر فى المركز القانونى لمن صدرت فى شأنه ، وقرار مجلس القضاء الأعلى بتخطى الطالب فى الإعارة لدولة الامارات العربية إلى من يليه فى الأقدمية لا يعد من القرارات الإدارية التى عنها نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية ولا يعدو أن يكون من الأعمال التحضيرية التى لا أثر لها فى المركز القانونى للطالب والذى لا يتحدد إلا بصدور القرار الجمهورى متضمناً تخطيه فى الإعارة .

٢ - لا صفة لرئيس مجلس القضاء الأعلى وللصادر لصالحه قرار الإعارة المطعون فيه فى خصومة الطلب فى شأن أحقية الطالب فى الترشيح للإعارة أو التعويض - ومن ثم فإن الطلب بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

٣ - إن النص فى المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه « يجوز إعارة القضاة إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضى وموافقة مجلس القضاء الأعلى » وإن دل على أن إعارة القضاة إلى الحكومات

الأجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة الإدارة تمارسه في حدود المصلحة العامة ، إلا أنه متى وضعت هذه الجهة قواعد تنظيمية للإعارة وجب عليها التزامها ولا يحل لها مخالفتها إلا لمسوغ مقبول ، وكان البين من الأوراق أن مجلس القضاء الأعلى وضع قواعد للإعارة من بينها التزام قاعدة الأقدمية مع الصلاحية بحيث لا يجوز تخطي الأقدم إلى من يليه إلا لأسباب واضحة معقولة ، وكان الثابت أنه تم تخطي الطالب في الإعارة الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم لسنة ١٩٩٠ إلى آخر أحدث منه في الأقدمية ، ولم تدع وزارة العدل وجود أى مسوغ لهذا التخطي ، فإن القرار المشار إليه يكون مشوباً بإساءة استعمال السلطة .

٤ - إذ كان الثابت من كتاب الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى أن مجلس القضاء الأعلى قد وافق بجلسته المعقودة في ٢٩ / ٤ / ١٩٩١ على إعارة الطالب إلى دولة الإمارات العربية وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم لسنة ١٩٩٢ بإعارته وتمت إعارته فعلاً في ١٥ / ٧ / ١٩٩٢ ، فإن المحكمة ترى في صدور هذا القرار وتنفيذ الطالب للإعارة بالفعل التعويض المناسب لما لحقه من أضرار عن تخطيه الإعارة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر نائب رئيس المحكمة والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٩٠ / ٦ / ٣ تقدم المستشار بالطلب رقم ٨١ لسنة ٦١ ق «رجال القضاء» للحكم بأحقية فى الترشيح للإعارة إلى دولة الامارات العربية وفى حالة استحالة التنفيذ بتعويضه بمبلغ خمسمائة ألف جنيه ، وقال بياناً لطلبه إن مجلس القضاء الأعلى وافق على إعارة عدد من رجال القضاء إلى دولة الإمارات العربية وقد اعتذر عن الإعارة المستشار ، وكانت أقدميته تؤهله للترشيح لتلك الإعارة وتخطاه المجلس إلى الأحدث منه فى الأقدمية ، وعلم بأن تخطيه فى الإعارة يرجع إلى أن من رشحوا ممن يشغلون درجات دون درجة رئيس استئناف وأنه اعتبر فى حكم من تمت ترقيته إلى هذه الدرجة لترقية من هو أحدث فى الأقدمية العامة إلى درجة نائب رئيس محكمة النقض ، فى حين أن شغل الوظيفة لا يكون إلا بطريق التعيين ويعتبر التعيين من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى وتحدد الأقدمية بحسب تاريخ القرار الجمهورى الصادر بالتعيين ما لم يحددها من تاريخ آخر ، وهو ما يعيب

قرار المجلس ومن ثم تقدم بطلبه ، كما تقدم الطالب فى ٢٥ / ٧ / ١٩٩٠ بالطلب رقم ٨٤ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء » وطلب الحكم بإلغاء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٩٠ الصادر استناداً إلى القرار الجمهورى رقم ٤٣١ لسنة ١٩٨٧ بالتفويض فى بعض الاختصاصات وبأحقيته فى الترشيح للإعارة إلى دولة الإمارات العربية وتعويضه عن الأضرار المادية والادبية التى لحقت به من جراء التراخى فى تنفيذ هذا الترشيح ، وأقام طلبه على ما أورده من أسباب فى طلبه الأول رقم ٨١ لسنة ٦١ ق ، وقد ضمت المحكمة هذا الطلب للطلب المشار إليه ، والحاضر عن الحكومة طلب الحكم بانهاى الخصومة فى الطلبين لصدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٩٢ بإعارة الطالب مع آخرين لدولة الإمارات العربية ، وأبدت النيابة العامة الرأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

الطلب رقم ٨١ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء » .

حيث إنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما تختص بالفصل فى طلب إلغاء أو التعويض عنه من القرارات الإدارية الصادرة فى شأن من شئون رجال القضاء والنيابة العامة طبقاً لنص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ إنما هذه القرارات الإدارية النهائية التى تصدرها جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح ويترتب عليها إحداث أثر فى المركز القانونى لمن صدرت فى شأنه وكان قرار مجلس القضاء الأعلى بتخطى

الطالب فى الاعارة لدولة الامارات العربية الى من يليه فى الاقدمية ، لا يعد من القرارات التى عنها نص المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية ولا يعدو أن يكون من الأعمال التحضيرية التى لا أثر لها فى المركز القانونى للطالب والذى لا يتحدد إلا بصدر القرار الجمهورى متضمناً تخطيه فى الإعارة ، وإذ كانت الأوراق الخاصة بهذا الطلب قد خلت من ثمة قرار إدارى نهائى فى هذا الخصوص ومن ثم فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله .

الطلب رقم ٨٤ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء » .

حيث إنه لا صفة لرئيس مجلس القضاء الأعلى والصادر لصالحه قرار الإعارة المطعون فيه فى خصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

وحيث إن الطلب - بالنسبة لمن عداهما - قد إستوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن النص فى المادة ٦٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه « يجوز إعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى الجمعية العامة للمحكمة التابع لها القاضى وموافقة مجلس القضاء الأعلى . . . » وإن دل على أن إعارة القضاء إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية متروك لجهة الإدارة تمارسه فى حدود المصلحة العامة ، إلا أنه متى وضعت هذه الجهة قواعد تنظيمية للإعارة وجب عليها التزامها ، ولا يحل لها مخالفتها إلا لمسوغ مقبول ، وكان البين من الأوراق أن مجلس القضاء

الأعلى وضع قواعد للإعارة من بينها التزام قاعدة الأقدمية مع الصلاحية بحيث لا يجوز تخطي الأقدم إلى من يليه إلا لأسباب واضحة معقولة ، وكان الثابت أنه تم تخطي الطالب في الإعارة الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٣٥ لسنة ١٩٩٠ إلى آخر أحدث منه في الأقدمية ، ولم تدع وزارة العدل وجود أى مسوغ لهذا التخطي فإن القرار المشار إليه يكون مشوباً بإساءة استعمال السلطة ، إلا أنه لما كان الثابت من كتاب الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى أن مجلس القضاء الأعلى قد وافق بجلسته المعقودة في ٢٩ / ٤ / ١٩٩١ على إعارة الطالب إلى دولة الإمارات العربية ، وقد صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٩٢ بإعارته وتمت إعارته فعلاً في ١٥ / ٧ / ١٩٩٢ ، وكانت المحكمة ترى في صدور هذا القرار وتنفيذ الطالب للإعارة بالفعل التعويض المناسب لما لحقه من أضرار فإنه يتعين القضاء برفض الطلب .

برئاسة السيد المستشار / فتحى محمود يوسف نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد على عبد

الواحد نائب رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى . حسين السيد متولى وعلى بدوى .



الطلب رقم ١٠٦ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

تفتيش . إجراءات « المصلحة فى الطلب » . عزل .

عدم قبول أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون . م ٣ فقرة أولى

مرافعات . صدور قرار بعزل الطالب من وظيفته . أثره . إنتفاء مصلحته فى النعى على تقرير التفتيش

المطعون فيه . مؤداه . عدم قبول الطلب .

المقرر عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات ألا يقبل أى

طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، وكان الثابت

بالأوراق أن الطالب قد صدر قرار بعزله من وظيفته فإنه لا تكون له مصلحة فى

النعى على تقرير التفتيش المطعون فيه ومن ثم يتعين عدم قبول الطلب .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٠/٩/١٩٩١ تقدم الأستاذ رئيس المحكمة بهذا الطلب ضد وزير العدل ومساعد الوزير لشئون التفتيش القضائي للحكم بإلغاء تقرير التفتيش على عمله خلال شهري نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٩٠ . وقال بياناً لطلبه إنه أخطر بهذا التقرير في ١٢/٨/١٩٩١ وإذ اعتدت به وزارة العدل رغم ما لابسه من عدم تقدير لظروفه العائلية والنفسية وقد استقرت تقاريره من قبل فوق المتوسط الأمر الذي يكون معه تقدير كفايته بموجب هذا التقرير مشوباً بالتعسف وإساءة استعمال السلطة ، قدم الحاضر عن الحكومة صورة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣ لسنة ٦٢ الصادر في ١١ / ٢ / ١٩٩٢ بعزل الطالب من وظيفته وصورة من قرار وزير العدل رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٩٢ برفع اسمه من سجل قيد رجال القضاء وأعضاء النيابة اعتباراً من

تاريخ نشر القرار الجمهورى المذكور ، ودفع بعدم قبول الطلب لرفعه على غير ذى صفة بالنسبة للمدعى عليه الثانى وطلب فى الموضوع رفضه ، وأبدت النيابة الرأى بعدم قبول الطلب وفى الموضوع برفضه كذلك .

وحيث إنه لما كان من المقرر عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات أن لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ، وكان الثابت بالأوراق أن الطالب قد صدر قرار بعزله من وظيفته فإنه لا تكون له مصلحة فى النعى على تقرير التفتيش المطعون فيه ومن ثم يتعين عدم قبول الطلب .

جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٩٣

بإئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي محمود يوسف .

سعيد غريانى ، محمد على عبد الواحد نواب رئيس المحكمة وحسين السيد متولى .



الطلب رقم ٢٠٤ لسنة ٦٢ القضائية « رجال القضاء » :

(١) مرتبات .

وجوب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى

الأقدمية فى ذات الوظيفة . م ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل والفقرة الرابعة

من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به .

(٢) أقدمية . تعيين .

شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض . طريقه . التعيين فى جميع الأحوال . مؤدى ذلك . تحديد

أقدميته بحسب تاريخ القرار الجمهورى الصادر بالتعيين ما لم يحددها بتاريخ آخر بموافقة مجلس

القضاء الأعلى . المواد ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠ من قانون السلطة القضائية .

١ - النص في المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل على أن « تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون » وفي الفقرة الرابعة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية على أنه « ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة » ، دلالتة أن المشرع هدف إلى إرساء قاعدة من شأنها تحقيق العدالة بين رجال القضاء بأن أوجب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة .

٢ - مؤدى نص المواد ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠ من قانون السلطة القضائية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض يكون بطريق التعيين في جميع الأحوال سواء من بين رجال القضاء والنيابة أو من غيرهم ، ويعتبر تاريخ التعيين من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى ، وتحدد أقدميتهم بحسب تاريخ القرار الجمهوري الصادر بتعيينهم ما لم يحددها بتاريخ آخر بموافقة المجلس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ

١٩٩٢/١١/٢٨ تقدم المستشار بهذا الطلب ضد وزير العدل

للحكم بأحقية فى أن يتقاضى مرتباً أساسياً سنوياً مقداره ٦٠٠ , ٥٣١٠ جنية

اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار - وقال بياناً

لطلبه إنه عين مستشاراً بمحكمة النقض بتاريخ ٨ يناير ١٩٨٩ بالقرار الجمهورى

رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩ وقد بلغ مرتبه فى هذه الوظيفة بمبلغ - ٢٨٢٨ جنيهاً سنوياً

اعتباراً من أول يولييه ١٩٩٢ ، وبتاريخ ٥ / ١١ / ١٩٨٩ صدر القرار الجمهورى

رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٩ بتعيين المستشار مستشاراً

بمحكمة النقض وقد صدر قرار السيد وزير العدل رقم ٥٣٦٦ لسنة ١٩٩٢ بمنحه

مرتباً أساسياً سنوياً مقداره ٦٠٠ , ٥٣١٠ جنيهاً اعتباراً من ١ / ١٠ / ١٩٩٢ مما

ترتب عليه زيادة مرتبه الأساسى عن مرتب الطالب وهو ما لا يجوز عملاً بنص البند

تاسعاً من جدول الوظائف والمرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية ، ولما كان تحديد

أقدمية المستشارين المعينين بمحكمة النقض يكون بحسب القرار الجمهورى الصادر

بتعيينهم مما لزمه أن لا يقل مرتبه وبدلاته عن مرتب وبدلات المستشار

..... لكونه تالياً له فى الأقدمية فى وظيفة مستشار بمحكمة

النقض بحسب القرار الجمهورى الصادر بتعيينه ، وإذ امتنعت وزارة العدل عن منحه

هذا المرتب فقد تقدم بطلبه . قدم الطالب القرار الجمهورى رقم ١٩ لسنة ١٩٨٩ الصادر فى ٨ / ١ / ١٩٨٩ بتعيينه مستشاراً بمحكمة النقض ، والقرار الجمهورى رقم ٤٢٨ لسنة ١٩٨٩ الصادر فى ٥ / ١١ / ١٩٨٩ بتعيين المستشار مستشاراً بمحكمة النقض ، وقرار وزير العدل رقم ٥٣٦٦ لسنة ١٩٩٢ الصادر فى ٢ / ١١ / ١٩٩٢ الذى نص فى مادته الثالثة على منح المستشار مرتباً أساسياً سنوياً مقداره ٦٠٠ , ٥٣١٠ جنيهاً اعتباراً من ١ / ١٠ / ١٩٩٢ . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة العامة الرأى بإجابة الطالب إلى طلبه .

وحيث إنه لما كان النص فى المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل على أن « تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون » وفى الفقرة الرابعة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية « ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى ذات الوظيفة » - يدل على أن المشرع هدف إلى إرساء قاعدة من شأنها تحقيق العدالة بين رجال القضاء بأن أوجب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى ذات الوظيفة ، وكان مؤدى نص المواد ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠ من القانون ذاته - على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن شغل وظيفة

مستشار بمحكمة النقض يكون بطريق التعيين فى جميع الأحوال سواء من بين رجال القضاء والنيابة أو من غيرهم ، ويعتبر تاريخ التعيين من تاريخ موافقة مجلس القضاء الأعلى وتتحدد أقدميتهم وفقاً لتاريخ القرار الجمهورى الصادر بتعيينهم ما لم يحددها تاريخ آخر بموافقة المجلس - لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن أقدمية الطالب فى التعيين بوظيفة مستشار بمحكمة النقض سابقة على أقدمية المستشار ، وإذ صدر قرار وزير العدل رقم ٥٣٦٦ لسنة ١٩٩٢ بمنحه مرتباً أساسياً سنوياً مقدراه ٦٠٠ , ٥٣١٠ جنيهاً اعتباراً من ١/١٠/١٩٩٢ بما لزمه معاملة الطالب ذات المعاملة التى تقررت للمستشار المقارن به بموجب هذا القرار فإنه يتعين إجابته إلى طلبه .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى . محمد على عبد الواحد نواب رئيس المحكمة وعبد المنعم محمد الشهاوى .



الطلب رقم ١٠٠ لسنة ٥٩ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إجراءات « الصفة فى الطلب » .

وزير العدل هو الرئيس الإدارى الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول .

(٢ ، ٣) إستقالة .

(٢) الإكراه المبطل للرضا . تقديره . مراعاة جنس من وقع عليه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وأى ظرف من شأنه أن يؤثر فى جسامه الإكراه . النعى على الاستقالة بأنها قدمت بناء على طلب من رئيس مجلس الصلاحية - وإن صح - لا يسلب حرية الاختيار فى هذا الصدد . مؤداه . صدورها من إرادة حرة مختارة .

(٣) إستقالة القاضى تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل إذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط . م ٧٠ / ٢ من قانون السلطة القضائية . تقديمها لمجلس الصلاحية ثم إحالتها لوزير العدل الذى أصدر قراره بقبولها . لا عيب .

(٤) رجال القضاء « صلاحية » . حكم ، الأحكام غير الجائز الطعن فيها ،

الأحكام التى يصدرها مجلس صلاحية رجال القضاء . عدم قبول الطعن فيها . أثره . عدم قبول النعى بعدم دستورية قانون السلطة القضائية وتعيب حكم الصلاحية .

١ - وزير العدل هو الرئيس الإداري الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في أي خصومة تتعلق بأي شأن من شئونها ، وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

٢ - المقرر أن يراعى في تقدير الإكراه جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وأي ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه . وإذا كان الطالب الذي ولي القضاء بين الناس ويعلم حق العلم أن القانون ولي له من الضمانات وحقوق الدفاع ما يكفل له نفس ما أسند إليه من وقائع أقيم عليها طلب فقد الصلاحية قد اختار الاستقالة بقصد الاستفادة مما نصت عليه المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية من انقضاء دعوى الصلاحية وتجنب صدور حكم ضده فيها فإن هذه الاستقالة تكون وليدة إرادة حرة اختارت البديل الأفضل ويكون طلب الطالب بطلان استقالته بدعوى صدورها منه تحت تأثير إكراه وقع عليه على غير أساس .

٣ - إذ كان النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن « تعتبر استقالة القاضي مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل إذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط » ، وكان الطالب قد قدم استقالته إلى مجلس الصلاحية حينما أحس بأن المجلس يتجه إلى إدانته بقصد الاستفادة من المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية من انقضاء دعوى الصلاحية بالاستقالة ثم أحيلت من بعد لوزير العدل الذي أصدر قراره بقبولها فإن النعي ببطلان الاستقالة لعدم تقديمها لوزير العدل يكون على غير أساس .

٤ - الأحكام التي يصدرها مجلس الصلاحية في دعاوى الصلاحية المنوط به الفصل فيها وفقاً لحكم المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بمراعاة أحكام المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ من هذا القانون قد حظر المشرع الطعن فيها وفقاً لما تغياه من قصر التقاضي في هذه المسائل على درجة واحدة وهو ما يستقل المشرع بتقديره في إطار سلطته في مجال تنظيم الحقوق وبمراعاة ما يقتضيه الصالح العام ، ومن ثم لا يقبل الطعن فيها أمام هذه المحكمة ، بما لا يقبل معه ما أثاره الطالب في طلبه من القول بعدم دستورية قانون السلطة القضائية وما أثاره حول ملابسات وظروف إصداره وكذا ما أثاره بخصوص تعيب حكم الصلاحية لما يستلزمه الفصل في هذه المسائل من مساس بهذا الحكم .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن الأستاذ تقدم بهذا الطلب في ١١ / ٧ / ١٩٨٩ ضد وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى للحكم : أولاً : بإلغاء قرار وزير العدل رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٨٩ الصادر بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٨٩ بقبول كتاب الاستقالة الصادر منه بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٨٩ أثناء نظر دعوى الصلاحية المقامة عليه وإلغاء قرار مجلس

الصلاحية الصادر بانقضاء دعوى الصلاحية وانعدام كافة الآثار المترتبة على هذا القرار ثانياً : بطلان قرار وزير العدل الصادر بإحالاته إلى مجلس الصلاحية لعدم دستوريته . . ثالثاً : « أ » عدم دستورية قانون السلطة القضائية « ب » عدم دستورية المواد ٩٩ ، ١٠٧ ، ١١١ من قانون السلطة القضائية « ج » عدم دستورية الباب التاسع من قانون السلطة القضائية واحتياطياً وقف الدعوى وتكليفه بإقامة الدعوى أمام المحكمة الدستورية العليا . وقال بياناً لطلبه إنه كان يشغل وظيفة قاض بمحكمة شمال القاهرة بتاريخ ٢٤ / ٤ / ١٩٨٩ أقام وزير العدل عليه دعوى الصلاحية رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ وفقاً للمادة ١١١ من قانون السلطة القضائية بمقولة أنه لم يلتزم في حياته الخاصة بما تفرضه عليه تقاليد وواجبات وظيفته فقد أقامت مطلقة عليه دعوى نفقة وبعد أن حصلت على الحكم أقامت ضده دعوى أداء المفروض أو حبسه عند الامتناع بالرغم من أنها تقوم بتنفيذ هذا الحكم بالخصم من راتبه . كما قدم شخص شكوى ضده يدعى فيها أنه يداينه بمبلغ من المال وقدم سنداً إذنيّاً طعن الطالب عليه بالتزوير فعدل الشاكي عن شكواه ولما مثل بجلسته ١٣/٦/١٩٨٩ وتبين له اقتناع مجلس الصلاحية بإدانته رغم أن الوقائع المسندة إليه لا تكفى لفقدانه الصلاحية فقد قدم استقالته استجابة لطلب المجلس . وإذ جاءت استقالته وليدة هذا الإكراه الواقع عليه كما أن الاستقالة قدمت لرئيس مجلس الصلاحية وليس لوزير العدل خلافاً لما يقضى به نص المادة ٧٠ / ٢ من قانون السلطة القضائية . وأن مجلس الصلاحية لم يقم بتلاوة الأسباب عليه على النحو الذي تفرضه المادة ١٠٧ من قانون السلطة القضائية . ولما كان قانون السلطة القضائية الذي قدم بمقتضاه إلى مجلس الصلاحية غير دستوري لصدوره من رئيس الجمهورية في غير حالات الضرورة فقد تقدم بطلبه .

دفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب بالنسبة للمدعى عليه الثانى وطلب رفضه موضوعاً وأبدت النيابة الرأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة فى محله ذلك أنه لما كان وزير العدل هو الرئيس الإدارى الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة له يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما كان الطالب قدم طلبه ببطلان الاستقالة المقدمة منه بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٩ على سند من أن هذه الاستقالة لم تصدر منه عن إرادة صحيحة ، وإنما كانت وليده إكراه يتمثل فى اتجاه مجلس الصلاحية إلى قبول طلب فقد أنه الصلاحية لولاية القضاء وإلماح المجلس له بتقديم استقالته وكان يتعين أن يراعى فى تقدير الإكراه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جنس من وقع عليه هذا الإكراه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وأى ظرف آخر من شأنه أن يؤثر فى جسامته الإكراه . وكان الطالب الذى ولى القضاء بين الناس ويعلم حق العلم أن القانون وفر له من الضمانات وحقوق الدفاع ما يكفل له نفى ما أسند إليه من وقائع أقيم عليها طلب فقد الصلاحية قد اختار الاستقالة بقصد الاستفادة مما نصت عليه المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية من انقضاء دعوى الصلاحية وتجنب صدور حكم ضده فيها فإن هذه الاستقالة تكون وليدة إرادة حرة اختارت البديل الأفضل ويكون طلب الطالب بطلان استقالته التى قدمها بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٨٩ بدعوى صدورها منه تحت تأثير إكراه وقع عليه على غير أساس .

وحيث إنه بخصوص ما يثيره الطالب من بطلان الاستقالة لعدم تقديمها لوزير العدل فإنه لما كان النص في الفقرة الثانية من المادة ٧٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أن « تعتبر استقالة القاضي مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل إذا كانت غير مقترنة بقيد أو معلقة على شرط وكان الطالب قد قدم استقالته إلى مجلس الصلاحية حينما أحس بأن المجلس يتجه إلى إدانته بقصد الاستفادة من المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية من انقضاء دعوى الصلاحية بالاستقالة ثم أحيلت من بعد لوزير العدل الذي أصدر قراره رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٨ / ٦ / ١٩٨٩ بقبولها فإن هذا الطلب يكون على غير أساس .

وحيث إنه بالنسبة لما يثيره الطالب من أن مجلس الصلاحية لم يقوم بتلاوة الحكم عليه وفقاً لما تفرضه المادة ١٠٧ من قانون السلطة القضائية ، وبطلان قرار وزير العدل بإحالاته إلى مجلس الصلاحية وعدم دستورية قانون السلطة القضائية فإنه لما كانت الأحكام التي يصدرها مجلس الصلاحية في دعاوى الصلاحية المناط به الفصل فيها وفقاً لحكم المادة ١١١ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بمراعاة أحكام المواد ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ من هذا القانون قد حظر المشرع الطعن فيها وفقاً لما تغياه من قصر التقاضي في هذه المسائل على درجة واحدة وهو ما يستقل المشرع بتقديره في إطار سلطته في مجال تنظيم الحقوق ومراعاة ما يقتضيه الصالح العام فإنه لا يقبل الطعن فيها أمام هذه المحكمة بما لا يقبل معه ما أثاره الطالب في طلبه من القول بعدم دستورية قانون السلطة القضائية وما أثاره حول ملابسات وظروف إصداره وكذا ما أثاره بخصوص تعيب حكم الصلاحية لما يستلزمه الفصل في هذه المسائل من مساس بهذا الحكم ومن ثم يتعين الالتفات عن هذه الطلبات . و لما تقدم يتعين رفض الطلب .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى . محمد على عبد الواحد نواب رئيس المحكمة وعبد المنعم محمد الشهاوى .



الطلب رقم ٧٠ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

(٢ . ١) معاش « المبلغ الشهرى الإضافى » . تقادم .

(١) المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة . تقادم المطالبة بها بخمس سنوات . م ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل .

(٢) المبلغ الشهرى الإضافى . مناط استحقاق الورثة له . إنقضاء الحق فى المطالبة بالمعاش الأساسى . أثره . إنقضاء الحق فى المطالبة بالمبلغ الشهرى الإضافى عن ذات الفترة . لاعبرة بما تشير به الطالبة بشأن مخالفة المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى لنص المادة ٣٧٥ مدنى . علة ذلك . النص الخاص بقييد العام .

(٣) دفع « الدفع بعدم الدستورية » .

الدفع بعدم الدستورية . سلطة المحكمة فى تقدير جديته .

١ - النص فى المادة ٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن « يستحق المعاش من أول الشهر الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق » وفى المادة ١٤٠ من ذات

القانون - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ - على أنه « يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق وإلا انقضى الحق فى المطالبة بها . . . وإذا قدم طلب الصرف بعد انتهاء الميعاد المشار إليه يقتصر الصرف على المعاش وحده ويتم الصرف اعتباراً من أول الشهر الذى قدم فيه الطلب . . . » يدل على أن المعاش وإن كان يستحق عن كامل الشهر الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق إلا أن الحق فى المطالبة باستحقاق المعاش ينتهى إذا لم يقدم صاحب الشأن الطلب بصرفه فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .

٢ ، ٣ - النص فى المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وانتهت خدمته فيها للعجز أو ترك الخدمة بها أو لبلوغ سن التقاعد أو أمضى فى عضويتها مدداً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل مبلغ شهرى إضافى مقداره عشرة جنيهاً من كل سنة من مدد العضوية . . . » ، وفى المادة ٣٤ مكرراً (٣) منه - المضافة بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ - على أنه « فى حالة وفاة العضو المشار إليه فى المادة ٣٤ مكرراً (١) من هذا القرار وفى الحالة التى انتهت أو تنتهى فيها خدمة العضو للوفاة ويستحق عنه معاشاً يصرف المبلغ الشهرى الإضافى المبين فى تلك المادة بالضوابط المحددة فى فقرتها ويحد أدنى لإجمالى هذا المبلغ مقداره مائة جنيه إلى المستحقين فى معاشه

من أسرته من زوج وأولاد ووالدين فقط دون غيرهم بالشروط المقررة لاستحقاقهم المعاش ونسبة نصيب كل منهم فيه بافتراض عدم وجود مستحقين للمعاش سواهم وذلك متى كان العضو قد انتهت خدمته في الهيئات القضائية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ للعجز أو الوفاة أو لبلوغ سن التقاعد أياً كانت مدة خدمته أو كان قد أمضى في عضويتها مذكراً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل وتسرى في شأن المبلغ الشهري الإضافي الذي يصرف إلى أسرة العضو سائر الأحكام والقواعد المنظمة للمعاش الذي يصرف إلى المستحقين عنه ، يدل على أن المناط في استحقاق الورثة المبلغ الشهري الإضافي المستحق للمورث الذي انتهت خدمته بالهيئة القضائية ويستحق عنه معاشاً أن يكون من بين من عددتهم تلك المادة من أسرة العضو المتوفى من زوج أو أبناء أو الوالدين وأن يكون مستحقاً في معاشه وبذات الشروط والقواعد المنظمة لهذا المعاش الأخير . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد انتهت إلى انقضاء حق الطالبة في المطالبة بصرف المعاش المستحق لها عن مورثها في الفترة السابقة على أول مايو سنة ١٩٨٩ بما ينقضي معه تبعاً لذلك - وعملاً بقرار وزير العدل المشار إليه - حقها في المطالبة بصرف المبلغ الشهري الإضافي عن ذات الفترة السابقة على أول مايو سنة ١٩٨٩ ولا عبرة بما تشير الطالبة من مخالفة المادة ١٤٠ للقاعدة العامة المنظمة للتقادم التي أوردتها المادة ٣٧٥ من القانون المدني ذلك أنه لما كان قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تشريعاً خاصاً في طبيعته وتنظيمه لأحكام التأمين الاجتماعي فيتعين أعمال ما أورده ولا يرجع إلى أحكام القانون المدني إلا فيما فاته من أحكام . وعن الدفع بعدم دستوريه المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي

الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما أجازته لوزير التأمينات من التجاوز عن التأخير فى تقديم طلب صرف المعاش فى خلال الخمس سنوات التالية لنشؤ سبب استحقاقه ، فإنه لما كانت المحكمة ترى عدم جدية هذا الدفع فإنه يتعين الالتفات عنه .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٩١/٧/٧ تقدمت السيدة إبنة المرحوم المستشار بهذا الطلب للحكم باستحقاقها معاشاً عن والدها من تاريخ وفاة زوجها والمبلغ الإضافى الشهرى المقرر بأحكام قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ من تاريخ العمل به فى أول أبريل سنة ١٩٨٦ . وقالت بياناً لطلبها إن والدها المرحوم المستشار توفى فى ١٧ / ١١ / ١٩٥٨ ولم تكن تستحق معاشاً فى هذا الوقت لكونها متزوجة وإذ توفى زوجها المرحوم فى ١ / ٧ / ١٩٧٩ أصبحت مستحقة لمعاش والدها ويحق لها من ثم صرف المبلغ الإضافى الشهرى المقرر بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ من تاريخ تقريره فى أبريل سنة ١٩٨٦ وإذ لم يتقرر لها المعاش والمبلغ

الإضافى الشهرى إلا فى ١ / ٥ / ١٩٨٩ تاريخ تقديمها طلب صرف المعاش وإذا جاء نص المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على نحو يغير ما ورد بنص المادة ٣٧٥ من القانون المدنى خاصاً بالتقادم وخالف الدستور لإهداره قاعدة المساواة بين المواطنين فيما أجازته لوزير التأمينات من التجاوز عن التأخير فى تقديم صرف المعاش فقد تقدمت بالطلب . طلب الحاضر عن الحكومة عدم قبول الطلب بالنسبة للمدعى عليهما الأول والثانى ورفضه موضوعاً وأبدت النيابة رأى بعدم قبوله بالنسبة لوزير الشئون الاجتماعية ورفض طلب صرف الفروق المالية .

وحيث إن المدعى عليه الثانى - وزير الشئون الاجتماعية - لا صفة له فى خصومة الطلب .

وحيث إن الطلب فيما عدا ذلك إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه عن طلب صرف الفروق المالية فى معاش المرحوم المستشار فإنه لما كان النص فى المادة ٢٥ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ على أن « يستحق المعاش من أول الشهر الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق . . . » وفى المادة ١٤٠ من ذات القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ على أنه « يجب تقديم طلب صرف المعاش أو التعويض أو أى مبالغ مستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون فى ميعاد أقصاه خمس سنوات من التاريخ الذى نشأ فيه سبب الاستحقاق وإلا انقضى الحق فى المطالبة بها . . . » وإذا قدم طلب الصرف بعد انتهاء الميعاد المشار إليه يقتصر

الصرف على المعاش وحده ويتم الصرف اعتباراً من أول الشهر الذي قدم فيه الطلب « يدل على أن المعاش وأن كان يستحق عن كامل الشهر الذي نشأ فيه سبب الاستحقاق إلا أن الحق في المطالبة باستحقاق المعاش ينقضى إذا لم يقدم صاحب الشأن الطلب بصرفه في ميعاد أقصاه خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطالبة لم تتقدم خلال الخمس سنوات المشار إليها بطلب صرف المعاش المستحق لها بحسبانها من بين ورثة المرحوم المستشار بما ينقضى معه الحق في المطالبة به عن المدة السابقة على أول مايو سنة ١٩٨٩ تاريخ تقديمها طلب صرف المعاش ويكون طلب صرف الفروق المالية من نشؤ سبب استحقاق المعاش على غير أساس .

وحيث إنه عن طلب صرف المبلغ الإضافي الشهري المقرر بأحكام قرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ اعتباراً من تاريخ تقريره في ١ / ٤ / ١٩٨٦ فإنه لما كان النص في المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « يصرف لكل من أستحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وانتهت خدمته فيها للمعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغه سن التقاعد أو أمضى في عضويتها مدداً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل مبلغ شهري إضافي مقداره عشرة جنيهاً عن كل سنة من مدد العضوية » ، وفي المادة ٣٤ مكرراً (٣) منه - المضافة بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ - على أن « في حالة وفاة العضو المشار إليه في المادة ٣٤ مكرراً (١) من هذا

القرار وفي الحالة التي انتهت أو تنتهي فيها خدمة العضو للوفاة ويستحق عنه معاشاً يصرف المبلغ الشهري الإضافي المبين في تلك المادة بالضوابط المحددة في فقرتها ويحد أدنى لاجمالي هذا المبلغ مقداره مائة جنيه إلى المستحقين في معاشه من أسرته من زوج وأولاد والدين فقط دون غيرهم بالشروط المقررة لاستحقاقهم المعاش ونسبة نصيب كل منهم فيه بافتراض عدم وجود مستحقين للمعاش سواهم وذلك متى كان العضو قد انتهت خدمته في الهيئات القضائية المتصوص عليها في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ للعجز أو للوفاة أو لبلوغ سن التقاعد أياً كانت مدة خدمته أو كان قد أمضى في عضويته مدداً مجموعها خمسة عشر عاماً على الأقل وتسرى في شأن المبلغ الشهري الإضافي الذي يصرف إلى أسرة العضو سائر الأحكام والقواعد المنظمة للمعاش الذي يصرف إلى المستحقين عنه »

يدل على أن المناط في استحقاق الورثة المبلغ الشهري الإضافي المستحق للمورث الذي انتهت خدمته بالهيئة القضائية ويستحق عنه معاشاً أن تكون من بين من عددتهم تلك المادة من أسرة العضو المتوفى من زوج أو أبناء أو الوالدين وأن يكون مستحقاً في معاشه وبذات الشروط والقواعد المنظمة لهذا المعاش الأخير . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد انتهت فيما سلف إلى انقضاء حق الطالبة في المطالبة بصرف المعاش المستحق لها عن مورثها المرحوم المستشار في الفترة السابقة على أول مايو سنة ١٩٨٩ بما ينقضى معه تبعاً لذلك - وعملاً بقرار وزير العدل المشار إليه - حقها في المطالبة بصرف المبلغ الشهري الإضافي عن ذات الفترة السابقة على أول مايو سنة ١٩٨٩ وتكون طلب صرفه على غير أساس . وحيث إنه متى خلصت

المحكمة إلى ما تقدم فإنه لا عبرة بما تثيره الطاعنة من مخالفة المادة ١٤٠ آنفة البيان للقاعدة العامة المنظمة للتقادم التي أوردتها المادة ٣٧٥ من القانون المدني ذلك أنه لما كان قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تشريعاً خاصاً في طبيعته وتنظيمه لأحكام التأمين الاجتماعي فيتعين أعمال ما أورده من أحكام ولا يرجع إلى أحكام القانون المدني إلا فيما فاته من أحكام .

وحيث إنه عن الدفع بعدم دستورية المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيما أجازته لوزير التأمينات من التجاوز عن التأخير في تقديم طلب صرف المعاش في خلال الخمس سنوات التالية لنشؤ سبب استحقاقه ، فإنه لما كانت المحكمة ترى عدم جدية هذا الدفع بما يتعين معه الالتفات عنه .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / قتيبي محمود يوسف .

سعيد غرياني ، محمد علي عبد الواحد نواب رئيس المحكمة وعبد المنعم محمد الشهاوي .



الطلب رقم ٨٥ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

معاش « المبلغ الشهري الإضافي » .

المبلغ الشهري الإضافي . مناط استحقاقه . مدة العمل النظير أو بالمحاماة قبل التعيين بالوظيفة القضائية ، والتي لم تحسب في معاش الأجر الأساسي . طلب حسابها ضمن المدة المشتراة والتي أضيفت إلى مدة الخدمة التأمينية . غير جائز .

إن النص في المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وانتهت خدمته فيها للعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغه سن التقاعد مبلغ شهري إضافي مقداره عشرة جنيهاً عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الاشتراك بعد التخرج بعمل نظير أو بالمحاماه التي حسبت في المعاش وتعويض الدفعة الواحدة دون مضاعفة أية مدة ولا إضافة مدد أخرى زائدة أو اعتبارية أو افتراضية يدل على أن المناط في استحقاق المبلغ الشهري لعضو الهيئة القضائية الذي ترك الخدمة بها لبلوغه سن التقاعد عن مدد الاشتغال بعد التخرج بالمحاماة أن تكون قد حسبت له

فى المعاش عن الأجر الاساسى . لما كان ذلك وكان الثابت فى الأوراق أن مدة اشتغال الطالب بعد التخرج بالمحاماه تحت التمرين لم تحتسب له فى معاش الأجر الاساسى ولم يسدد عنها الاشتراكات المقررة قانوناً للهيئة القومية للتأمين والمعاشات وأنه تم ربط معاشه عن مدة خدمته فى القضاء دون تلك المدة بما لا يجوز معه اعمالاً لأحكام قرار وزير العدل . سالف الإشارة حسابها ضمن المدة التى يصرف عنها المبلغ الشهري الإضافي واذ نص هذا القرار على جواز مضاعفة أى مدة أو إضافة مدد أخرى زائدة أو اعتبارية أو افتراضية عند احتساب المدة المستحق عنها هذا المبلغ فإنه لا عبرة بما يثيره الطالب من أحقيته فى حساب تلك المدة ضمن المدة المشتراه والتى أضيفت إلى مدة خدمته التأمينية ويكون طلب أحقيته فى صرف المبلغ الشهري الإضافي عن تلك المدة على غير أساس .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ

١٩٩١/٨/٨ تقدم المستشار بهذا الطلب ضد رئيس مجلس إدارة صندوق

الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية للحكم بأحقيته

فى احتساب مدة اشتغاله بالمحاماه تحت التمرين فى الفترة من ١٩٥٢/١١/٥ حتى ١٩٥٤/٣/٢١ ضمن المدة التى يتقاضى عنها المبلغ الشهرى الإضافى المقرر بقرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لطلبه إنه اشتغل بالمحاماه تحت التمرين خلال الفترة المشار إليها إلا أن صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية لم يحتسب تلك المدة ضمن المدة التى تم على أساسها صرف المبلغ الشهرى الإضافى بدعوى أن تلك المدة لم تحتسب له فى معاش الأجر الأساسى ولما كانت نصوص القرار سالف الذكر تخوله الحق فى احتسابها ضمن مدة المبلغ الشهرى الإضافى سيما وقد اشترى مدة ثلاث سنوات . فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إن النص فى المادة ٣٤ مكرراً (١) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ المضافة بقرار وزير العدل رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ على أن « يصرف لكل من استحق معاشاً من أعضاء الهيئات القضائية المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وانتهت خدمته بها للعجز أو ترك الخدمة بها لبلوغه سن التقاعد مبلغ شهرى إضافى مقداره عشرة جنيهاً عن كل سنة من مدد العضوية ومدد الاشتراك بعد التخرج بعمل نظير أو بالمحاماه التى حسبت فى المعاش وتعويض الدفعة الواحدة دون مضاعفة أية مدة ولا إضافة مدد أخرى زائدة أو اعتبارية أو افتراضية » يدل على أن المناط فى استحقاق المبلغ الشهرى لعضو الهيئة القضائية الذى ترك الخدمة بها لبلوغه سن التقاعد عن مدد الاشتغال بعد التخرج بالمحاماة أن

تكون قد احتسبت له فى المعاش عن الأجر الأساسى . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن مدة اشتغال الطالب بعد التخرج بالمحاماه تحت التمرين لم تحتسب له فى معاش الأجر الأساسى ولم يسدد عنها الاشتراكات المقررة قانوناً للهيئة القومية للتأمين والمعاشات وأنه تم ربط معاشه عن مدة خدمته فى القضاء دون تلك المدة بما لا يجوز معه اعمالاً لأحكام قرار وزير العدل سالف الإشارة إليه احتسابها ضمن المدة التى يصرف عنها المبلغ الشهرى الإضافى وإذ نص هذا القرار على عدم جواز مضاعفة أية مدة أو إضافة مدد أخرى زائدة أو اعتبارية أو افتراضية عند احتساب المدة المستحق عنها هذا المبلغ فإنه لا عبرة بما يشيره الطالب من أحقيته فى احتساب تلك المدة ضمن المدة المشترهه والتى أضيفت إلى مدة خدمته التأمينية ويكون طلب أحقيته فى صرف المبلغ الشهرى الإضافى عن تلك المدة على غير أساس .

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي محمود يوسف .

سعيد غريانى ، محمد على عبد الواحد نواب رئيس المحكمة وعبد المنعم محمد الشهاوى .



الطلب رقم ٨٨ لسنة ٦٢ القضائية « رجال القضاء » :

(١) أقدمية . مرتبات .

وجوب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية . شرطه . إتحاد الأقدم والأحدث فى الوظيفة . ضم إعانة التهجير إلى الأجر الأساسى الذى يتقاضاه الأحداث وصيرورتها جزءاً من المرتب الأساسى . أثره . مساواة الأقدم به واستحقاقه المرتب الأساسى من تاريخ تقاضى الأحداث له . لا يغير من ذلك مانصت عليه الفقرة الأخيرة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية . علة ذلك .

(٢) مرتبات . تقادم .

الفروق المالية من الحقوق الدورية المتجددة . مؤدى ذلك . تقادمها بخمس سنوات .

م ٣٧٥ / ١ مدنى .

١ - النص فى المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل على أن " تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون " . وفى الفقرة الرابعة من البند " تاسعاً " من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية على أنه " ولا يجوز أن يقل مرتب

وبدلات من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة ... " يدل على أن المشرع هدف إلى ارساء قاعدة من شأنها تحقيق العدالة بين رجال القضاء بأن أوجب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية في ذات الوظيفة شريطة أن يتحد الأقدم والأحدث في ذات الوظيفة . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الأستاذ تقرر له إعانة تهجير بواقع عشرون جنيهاً شهرياً وقد ضمت الى أجره الأساسى فأصبح مقداره ١٧٨ جنيهاً شهرياً استناداً الى أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ اعتباراً من ١٢/٤/١٩٨٦ ولو تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة التى كان يشغلها وأنها بذلك أصبحت جزءاً من مرتبه باعتبار أن الزيادات التى تطرأ على الأجر تعتبر جزءاً منه وتندرج فيه ويسرى عليها ما يسرى على الأجر من أحكام أياً كان سبب الزيادة، وكان كل من الطالبين أقدم فى التعيين بوظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب" وما يعادلها من الأستاذ وعدت بذلك أقدميته سابقة على أقدمية المقارن به فى ذات الوظيفة فى ١٢/٤/١٩٨٦ بما لازمه معاملة كل منهم ذات المعاملة التى تقرر له باستحقاق كل منهم المرتب الأساسى الذى كان يتقاضاه المقارن به فى التاريخ المشار إليه وما يترتب على ذلك من آثار ، ولا يغير من ذلك ما أشار إليه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ فى شأن ضم إعانة التهجير إلى المرتب والمعاش من عدم صرف فروق مالية فى المدة السابقة على سريانه ، ذلك أن حكم القانون فى هذا الخصوص ينصرف إلى تسوية حالات من تقرر لهم فعلاً إعانة التهجير من المستحقين لها وضمت بمقتضى هذا القانون إلى رواتبهم الأساسية ، كما لا يغير منه ما تثيره النيابة من عدم أحقيتهم فى صرف أية

فروق مالية عن الماضى تطبيقاً لنص الفقرة الأخيرة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية المضافة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ ذلك أن هذا النص ينصرف إلى الآثار التى ترتبت وقت نفاذ هذا القانون .

٢ - إن الدفع المبدى من الحكومة بسقوط الحق فى المطالبة بالفروق المالية بالتقادم الخمسى ، مردود بأنه لما كانت هذه الفروق من الحقوق الدورية المتجددة فإنها تتقادم بخمس سنوات طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالبين تقدموا بطلبهم فى ١٩٩٢/٧/٦ قبل مضى خمس سنوات على سريان أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ فإنه يتعين الحكم بسقوط حقهم فقط فيما زاد عن الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديمهم الطلب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٩٢/٧/٦ تقدم السادة ، ، ، ، المحامون العامون بالنيابة العامة والأستاذ رئيس المحكمة بهذا الطلب ضد وزير العدل للحكم بتسوية مرتب كل منهم أسوة بالأستاذ ، ، ، ، ،

..... و اعتباراً من ١٢ / ٤ / ١٩٨٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفسالوا بياناً لطلبهم إنهم والمقارن به كانوا يشغلون فى تاريخ ١٢/٤/١٩٨٦ وظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب" وما يعادلها ولما كان هذا الزميل يليهم فى الأقدمية وكان يتقاضى مرتباً أساسياً يزيد عما يتقاضونه بمبلغ عشرون جنيهاً تمثل إعانة التهجير اعتباراً من التاريخ المشار إليه وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ وكان مقتضى نص الفقرة الرابعة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية انه لا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى ذات الوظيفة والتفتت وزارة العدل عن إجابتهم إلى طلبهم فقد تقدموا بهذا الطلب . قدم الحاضر عن الحكومة مذكرة طلب فيها رفض الطالب واحتياطياً سقوط الحق فى المطالبة بالفروق المالية التى مضى عليها أكثر من خمس سنوات وأبدت النيابة العامة الرأى بإجابتهم الى طلب التسوية دون الفروق المالية .

وحيث إنه لما كان النص فى المادة ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل على أن " تحدد مرتبات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون " . وفى الفقرة الرابعة من البند " تاسعاً " من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية على أنه " ولا يجوز أن يقل مرتب وبدلات من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الاقدمية فى ذات الوظيفة ... " يدل على أن المشرع هدف

إلى إرساء قاعدة من شأنها تحقيق العدالة بين رجال القضاء بأن أوجب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى ذات الوظيفة شريطة أن يتحد الأقدم والأحدث فى ذات الوظيفة . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الأستاذ تقرر له إعانة تهجير بواقع عشرون جنيهاً شهرياً وقد ضمت الى أجره الأساسى فأصبح مقداره ١٧٨ جنيهاً شهرياً استناداً إلى احكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ اعتباراً من ١٢/٤/١٩٨٦ ولو تجاوز بها الربط المقرر لدرجة الوظيفة التى كان يشغلها وأنها بذلك أصبحت جزءاً من مرتبه باعتبار أن الزيادات التى تطرأ على الأجر تعتبر جزءاً منه وتندرج فيه ويسرى عليها ما يسرى على الأجر من أحكام أيا كان سبب الزيادة ، وكان كل من الطالبين أقدم فى التعيين بوظيفة رئيس محكمة من الفئة "ب" وما يعادلها من الأستاذ وعدت بذلك أقدميته سابقة على أقدمية المقارن به فى ذات الوظيفة فى ١٢/٤/١٩٨٦ بما لزمه معاملة كل منهم ذات المعاملة التى تقرر له باستحقاق كل منهم المرتب الأساسى الذى كان يتقاضاه المقارن به فى التاريخ المشار إليه وما يترتب على ذلك من آثار ، ولا يغير من ذلك ما أشار إليه القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ فى شأن ضم إعانة التهجير إلى المرتب والمعاش من عدم صرف فروق مالية فى المدة السابقة على سريانه ذلك أن حكم القانون فى هذا الخصوص ينصرف إلى تسوية حالات من تقرر لهم فعلاً إعانة التهجير من المستحقين لها وضمت بمقتضى هذا القانون إلى رواتبهم الأساسية ، كما لا يغير منه ما تشير النيابة

من عدم أحقيتهم فى صرف أية فروق مالية عن الماضى تطبيقاً لنص الفقرة الأخيرة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية المضافة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ ذلك أن هذا النص ينصرف إلى الآثار التى ترتبت وقت نفاذ هذا القانون .

وحيث إنه عن الدفاع المبدى من الحكومة بسقوط الحق فى المطالبة بالفروق المالية بالتقادم الخمس ، فإنه لما كانت هذه الفروق من الحقوق الدورية المتجددة فإنها تتقادم بخمس سنوات طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالبين تقدموا بطلبهم فى ١٩٩٢/٧/٦ قبل مضى خمس سنوات على سريان أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٨ فإنه يتعين الحكم بسقوط حقهم فقط فيما زاد عن الخمس سنوات السابقة على تاريخ تقديمهم الطلب .

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى . محمد على عبد الواحد نواب رئيس المحكمة وعبد المنعم محمد الشهاوى .



الطلب رقم ٩ لسنة ٦٢ القضائية « رجال القضاء » :

تعيين

تعيين مستشارى محكمة النقض . كلفيته . عدم وضع قانون السلطة القضائية ضوابط معينة تلتزمها الجمعية العامة لمحكمة النقض عند إجراء ترشيح المستشارين للتعيين بها . مؤداه . حقها فى اتباع القواعد التنظيمية التى قررتها فى هذا الخصوص طالما كانت القواعد المطبقة مطلقة بين جميع من يجرى التصويت عليهم وتحقق الاختيار المعنى .

تعيين المستشار بمحكمة النقض يكون من بين اثنين ترشح احدهما الجمعية العامة لمحكمة النقض ويرشح الآخر وزير العدل ويختار مجلس القضاء الأعلى من يعين منهما مستشارا بالمحكمة ، وذلك طبقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ سنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ سنة ١٩٨٤ ولما كان قانون السلطة القضائية لم يضع ضابطا معيننا تلتزمه الجمعية العامة لمحكمة النقض عند ترشيح المستشارين للتعيين بها ، فإن لها أن تتبع ما تقرره من قواعد تنظيمية فى هذا الخصوص دون معقب عليها طالما كانت القاعدة المطبقة مطلقة بين جميع من يجرى التصويت عليهم وتحقق الاختيار المعنى ، وعلى ذلك فلا محل لما ينعى به الطالب على الجمعية من أنها استبعدت الصوت الباطل والصوت الذى فقدت بطاقة إبداء الرأى الخاص به من مجموع عدد الحاضرين فى حساب عدد الأصوات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١١/٢/١٩٩٢ تقدم الأستاذ المحامى العام بنيابة النقض بهذا الطلب للحكم بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢ فيما تضمنه من إغفال تعيينه مستشاراً بمحكمة النقض مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه إنه بتاريخ ٢٥/١١/١٩٩١ عرض ترشيحه مع آخرين على الجمعية العامة لمحكمة النقض للتعيين فى وظائف مستشارين بها وحصل على ٥٤ صوتاً من مجموع الحاضرين وعددهم ١١١ صوتاً . وقد تبين أن إحدى بطاقات إبداء الرأى فقدت وأخرى باطلة وبذلك تكون عدد الأصوات الصحيحة التى أعطيت « ١٠٩ » صوتاً وماحصل عليه من أصوات يقل عن النصاب اللازم للترشيح صوتاً واحداً . وإذا كان الصوت الذى فقدت بطاقته يجب أن يضاف إلى مجموع الأصوات التى حصل عليها . سيما وأنه يتمتع بالأهلية اللازمة للترشيح بحكم عمله بنيابة النقض ولايوجد بالأوراق ما يبرر عدم حصوله على هذا الصوت ولو حصل عليه وفقاً لما تقدم فإنه يكون قد حاز ٥٥ صوتاً هى نصف أعضاء الجمعية ، وكانت قرارات الجمعيات العامة - وفقاً لقانون السلطة القضائية - تصدر بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذى فيه الرئيس ، ولايوجد بالأوراق ما ينفى حصوله على صوت رئيس الجمعية العامة ، ورغم ذلك امتنعت

الجمعية العامة لمحكمة النقض من ترشيحه كما لم يرشحه وزير العدل ، وإذ كانت الجمعية العامة قد استبعدته بغير مقتضى على نحو ماسلف بيانه فإن الترشيحات تكون قد تمت بالمخالفة للقانون ومعيبة بالإنحراف فى استعمال السلطة ، وإذ صدر القرار الجمهورى بناءً على هذه الترشيحات فإنه يكون معيباً بذات العيوب. ومن ثم فقد تقدم بطلبه . طلبت الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة العامة الرأى بما يتفق وطلب الحكومة .

وحيث إن تعيين المستشار بمحكمة النقض يكون من بين اثنين ترشح إحداهما الجمعية العامة لمحكمة النقض ويرشح الآخر وزير العدل ويختار مجلس القضاء الأعلى من يعين منهما مستشاراً بالمحكمة - وذلك طبقاً لنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ .

وحيث إنه لما كان قانون السلطة القضائية لم يضع ضابطاً معيناً تلتزمه الجمعية العامة لمحكمة النقض عند ترشيح المستشارين للتعيين بها فإن لها أن تتبع ما تقرره من قواعد تنظيمية فى هذا الخصوص دون معقب عليه طالما كانت القاعدة المطبقة مطلقة بين جميع من يجرى التصويت عليهم وتحقق الاختيار المعنى ، وعلى ذلك فلا محل لما ينعى به الطالب على الجمعية من أنها استبعدت الصوت الباطل والصوت الذى فقدت بطاقة إبداء الرأى الخاص به من مجموع عدد الحاضرين فى احتساب عدد الأصوات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطالب لم يحصل على عدد الأصوات اللازمة ومن ثم لم ترشحه الجمعية العامة ولا دليل على ما استطرد إليه من تعيب لترشيحات الجمعية العامة ، ولم يرشح كذلك من قبل وزير العدل فإن القرار المطعون فيه إذ لم يشتمل على تعيينه مستشاراً بمحكمة النقض يكون مبرراً من أى عيب يسوغ إلغائه فى هذا الخصوص وهو ما يتعين معه رفض الطلب .

جلسة ١٣ من يولييه سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى . محمد على عبد الواحد نواب رئيس المحكمة وعبد المنعم محمد الشهاوى .



الطلب رقم ٦٥ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

معاش . دفعوع . الدفع بعدم جواز نظر الدعوى .

الحكم نهائيا برفض طلب تسوية المعاش عن الأجرين الأساسى والمتغير على أساس المعاملة المقررة
لنائب الوزير استناداً على أن الطالب لم يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف . مؤداه . عدم جواز
العودة لمناقشة المسألة التى فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها .

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن للقضاء النهائى قوة الأمر المقضى فيما يكون
قد فصل فيه بين الخصوم ، ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى
التى صدر فيها من العودة إلى مناقشة المسألة التى فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو
واقعية لم يسبق إثارتها .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ
١٩٩١/٦/١١ تقدم المستشار بهذا الطلب للحكم بإعادة تسوية

معاشه المستحق عن الأجرين الأساسى والمتغير على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير اعتباراً من تاريخ استحقاقه له مع ما يترتب على ذلك من آثار وقال بياناً لطلبه إنه شغل وظيفة مستشار بمحاكم الاستئناف وجاوز مرتبه المرتب المقرر لنائب الوزير مما يستحق معه أن يعامل معاملته من حيث المعاش وإذا أحيل إلى المعاش فى ١٩٨٦/١/٥ وسوى معاشه خلافاً لذلك فتظلم أمام لجنة فض المنازعات بالهيئة القومية للتأمين والمعاشات إلا أنها رفضت تظلمه فتقدم لمحكمة النقض بالطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٦ ق وقضى بجلسته ١٩٨٧/٥/٥ بالرفض وإذا أصدرت المحكمة الدستورية العليا قرارها التفسيري رقم ٣ لسنة ٨ ق فى ١٩٩٠/٣/٣ بمساواة من يتقاضى من المستشارين مرتب نائب رئيس محكمة الاستئناف بدرجة نائب الوزير من حيث المعاملة فى المعاش فقد تقدم بطلبه . دفعت الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر فى الطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٦ ق وطلب الحاضر عن الحكومة قبول الدفع واحتياطياً رفض الطلب وأبدت النيابة العامة الرأي بقبول الدفع .

وحيث إن الدفع بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه سديد ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للقضاء النهائى قوة الأمر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم ومتى حاز الحكم هذه القوة فإنه يمنع الخصوم فى الدعوى التى صدر فيها من العودة إلى مناقشة المسألة التى فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر فى الطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٦ ق أن الطالب كان قد تقدم به للحكم بتسوية معاشه المستحق عن الأجرين الأساسى والمتغير على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير على سند من أن مرتبه جاوز المرتب المقرر لنائب الوزير مما يستحق معه أن يعامل معاملته من حيث المعاش اعتباراً من تاريخ استحقاقه وقد قضى فيه بجلسته ١٩٨٧/٥/٥ بالرفض

تأسيساً على أنه لم يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف ومن ثم فإنه لا يستحق معاملته في المعاش المستحق عن كل من الأجرين الأساسى والمتغير المعاملة المقررة لنائب الوزير وإذ حاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى فى خصوص ما قضى به بما لاوجه معه لإعادة طرح هذا النزاع فى أى دعوى تالية له ، وكان الطلب المائل بين ذات الخصوم وعن النزاع ذاته فإنه يتعين الحكم بعدم جواز نظر الطلب لسابقة الفصل فيه بالحكم الصادر فى الطلب رقم ٤٧ لسنة ٥٦ ق ، ولايغير من ذلك تحدى الطالب بالقرار التفسيرى رقم ٣ لسنة ٨ ق الصادر من المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٠ / ٣ / ٣ ذلك أن المحكمة انتهت فيه إلى أن المناط فى استحقاق معاش نائب الوزير هو شغل العضو لوظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف وبلوغه المرتب المقرر لنائب الوزير مع الأخذ فى الاعتبار الحدود الدنيا للمدد التى بينها المادة ٣١ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى . محمد على عبد الواحد نواب رئيس المحكمة وعبد المنعم محمد الشهاوى .



الطلب رقم ٢٠٨ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

معاش .

الوظائف القضائية التى تعادل درجة نائب الوزير وتعامل معاملته من حيث المعاش . ماهيتها .
عدم اتساعها للوظائف الأدنى منها أياً ما بلغ مرتب من يشغلها .

لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد انتهت فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق
دستورية الصادر بتاريخ ١٩٩٠ / ٣ / ٣ إلى أنه « فى تطبيق أحكام المادة ٣١
من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة
الاستئناف ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة نائب الوزير
ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجرى الأساسى والمتغير وذلك منذ
بلوغ مرتبه المرتب المقرر لنائب الوزير .. ولو كان بلوغ العضو المرتب المماثل إعمالاً
لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية » . لما كان ذلك وكان البين
من الأوراق أن الطالب - وإن كان بلغ مرتبه مرتب نائب رئيس محكمة الاستئناف -
إلا أنه لم يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف حتى إحالته إلى التقاعد

فى ١٩٩١/٣/٥ لبلوغه سن الستين ، وهى مناط استحقاقه معاش نائب الوزير ،
ومن ثم فإن طلبه معاملته المعاملة المقررة لنائب الوزير من حيث المعاش يكون على
غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى
أن المستشار السابق بمحكمة استئناف القاهرة تقدم
بهذا الطلب فى ١٩٩١/١٢/٢٥ للحكم بتسوية معاشه عن الأجرين الأساسى
والتغير على أساس المقرر لنائب الوزير ، وما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا
لطلبه إنه أحيل إلى التقاعد لبلوغه السن اعتبارا من ١٩٩١/٣/٥ ، وقامت الهيئة
القومية للتأمين والمعاشات بتسوية معاشه عن الأجر الأساسى بمبلغ ٢١٣,٠٥ جنيهاً.
وعن الأجر المتغير بمبلغ ٣٥٣,١٠ جنيهاً وإذ بلغ مرتبه الأساسى ٢٥٨٥ جنيهاً
سنوياً أى ما يزيد عن نهاية الربط المالى المقرر لوظيفة نائب رئيس محكمة
الأستئناف ، فإنه إعمالاً لحكم التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق دستورية عليا الصادر
بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣ بمعادلة درجات أعضاء الهيئات القضائية بالوزير ونائب الوزير
من حيث المعاش فإنه كان يستحق أن يعامل معاملة شاغل منصب نائب الوزير من
حيث المعاش ، وإذ تظلم للهيئة القومية للتأمين والمعاشات إلا أنها أخطرتة فى
١٩٩١/١١/١٣ برفض تظلمه . فقد تقدم بطلبه . طلب الحاضر عن الهيئة القومية
للتأمين والمعاشات برفض الطلب . ودفع الحاضر عن الحكومة بعدم قبول الطلب
لرفعه على غير ذى صفة بالنسبة للمطعون ضده الثانى بصفته وفى موضوع الطلب
برفضه . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطلب .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة فى محله ذلك أن وزير العدل ورئيس الهيئة القومية للتأمين والمعاشات هما صاحبا الصفة فى خصومة الطلب . ومن ثم فإن اختصاص من عداهما يكون غير مقبول .

وحيث إن الطلب - فيما عدا ما تقدم - قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد انتهت فى طلب التفسير رقم ٣ لسنة ٨ ق دستورية الصادر بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣ إلى أنه « فى تطبيق أحكام المادة ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ يعتبر نائب رئيس محكمة الاستئناف ومن فى درجته من أعضاء الهيئات القضائية فى حكم درجة نائب الوزير ويعامل معاملته من حيث المعاش المستحق عن الأجرين الأساسى والمتغير وذلك منذ بلوغ مرتبه المرتب المقرر لنائب الوزير ... ولو كان بلوغ العضو المرتب المماثل إعمالاً لنص الفقرة الأخيرة من قواعد تطبيق جدول المرتبات المضافة بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٦ بتعديل بعض أحكام قوانين الهيئات القضائية » . لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الطالب - وإن بلغ مرتبه مرتب نائب رئيس محكمة الاستئناف - إلا أنه لم يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة الاستئناف حتى إحالته إلى التقاعد فى ١٩٩١/٣/٥ لبلوغه سن الستين وهى مناط استحقاقه معاش نائب الوزير ، ومن ثم فإن طلبه معاملته المعاملة المقررة لنائب الوزير من حيث المعاش يكون على غير أساس متعيناً رفضه .

 جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار ممدوح على أحمد السعيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / قتيبي محمود
يوسف ، سـسـعـيد غـريـانـي ، عبد المنعم محمد الشهاوي ومصطفى جمال الدين شفيق نواب رئيس المحكمة .

٢٤

الطلب رقم ٦٣ لسنة ٦١ القضائية ، رجال القضاء ، :

تعويض . ندب .

ندب الطالب لرئاسة إحدى هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية بعد استبعاده من الندب لها .
إعتباره تعويض كاف .

لما كان الثابت في الأوراق أن الطالب وجه إليه التنبيه رقم لسنة
في / / من النائب العام أبان عمله وكيلاً للنائب العام بنيابة الوائلي
دون سماع أقواله ، وإذ ألغى مجلس القضاء الأعلى هذا التنبيه بجلسته / /
وقرر إدراج اسم الطالب في أول دورة كسب قادمة ، فإن المحكمة ترى في قرار
مجلس القضاء الأعلى التعويض الكافي عما يكون قد حاق به من أضرار بما لا محل
معه للقضاء له بالتعويض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٩١/٦/٦ تقدم المستشار بهذا الطلب للحكم بإلزام وزير العدل «بصفته» أن يؤدى له مبلغ مليون جنيه تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية التى أصابته ، وقال بياناً له إن مجلس القضاء الأعلى استبعده من دورة الكسب غير المشروع فى المدة من يناير حتى مارس ١٩٩١ بسبب التنبيه الذى وجه إليه برقم ٥ لسنة ٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٤ من النائب العام ، وأنه تظلم من هذا التنبيه أمام مجلس القضاء الأعلى وبجلسة ١٩٩١/٥/٢٠ قرر المجلس إلغائه وإدراج اسمه فى أول دورة كسب قادمة ، وإذ كان هذا التنبيه قد صدر معيباً بمخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة وسبب له أضراراً مادية وأدبية تمثلت من نقله من عمله بالقاهرة وحرمانه من دورات الكسب ثلاث سنوات ومن الإعارات والندب للوظائف القيادية فقد تقدم بطلبه طلب الحاضر عن الحكومة رفض الطلب وأبدت النيابة الرأى برفضه .

وحيث إن المادة ١٢٦ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية نصت على أن « لوزير العدل وللنائب العام أن يوجه تنبيهاً لأعضاء النيابة الذين يخلون بواجباتهم إخلالاً بسيطاً بعد سماع أقوال عضو النيابة ، ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة ، وكان الثابت فى الأوراق أن الطالب وجه إليه التنبيه رقم ٥ لسنة ٧٨ فى ١٩٧٨/٢/٤ من النائب العام أبان عمله وكيلاً للنائب العام بنبابة الوائلى دون سماع أقواله وإذ ألغى مجلس القضاء الأعلى هذا التنبيه بجلسة ١٩٩١/٥/٢٠ وقرر إدراج اسم الطالب من أول دورة كسب قادمة فإن المحكمة ترى من قرار مجلس القضاء الأعلى التعويض الكافى عما قد يكون قد حاق به من أضرار بما لا محل معه للقضاء له بالتعويض .

جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / ممدوح على أحمد السعيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي محمود يوسف، عبد المنعم محمد الشهاوى ، مصطفى جمال الدين شفيق وعبد الحميد الحفاوى نواب رئيس المحكمة .



الطلب رقم ١٠٣ لسنة ٦٢ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إجراءات الطلب « الصفة فى الطلب » .

وزير العدل . هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطلب . إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائى . غير مقبول .

(٢) تأديب « تنبيه » .

لوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم وقضااتها إلى مايقع منهم مخالفاً لواجبات أو مقتضيات وظائفهم . ثبوت صحة مانسب للطالب من وقائع ومخالفاتها لواجبات الوظيفة ومقتضياتها مما يبرر توجيه التنبيه إليه . أثره . رفض طلب إلغائه .

(٣) إجراءات الطلب « تعديل الطلبات » .

جواز تعديل الطلبات الواردة فى عريضة الطلب . شرطه . وجوب أن يكون ميعاد تقديم الطلب قائماً . طلب تعديلها بإلغاء القرار الإدارى بعد ذلك الميعاد . أثره . عدم قبول الطلب .

١ - لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وكان لاشأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي بخصومة الطلب . فإن الطلب بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

٢ - لما كان لوزير العدل - طبقاً للمادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية - الحق فى تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاتها إلى ما يقع منهم مخالفاً واجبات أو مقتضيات وظائفهم وكان الثابت من الاطلاع على تحقيقات الشكوى رقم لسنة ٩١ حصر عام التفتيش القضائي صحة مانسب إلى الطالب من وقائع تخالف واجبات ومقتضيات وظيفته وكان من شأن الاعتبارات المستمدة من هذه الوقائع أن تبرر توجيه التنبيه إليه فإن ما ينعاه الطالب على التنبيه المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفض طلب إلغائه .

٣ - وإن كان يجوز تعديل الطلبات الواردة فى عريضة الطلب إلا أنه نظراً لما أوجبه القانون من تقديم طلب إلغاء القرار الإداري إلى المحكمة فى ميعاد معين ، فإنه يتعين لقبول الطلب أن يكون هذا الميعاد قائماً عند تعديل الطلبات . لما كان ذلك وكان الطالب بعد أن قدم طلبه ابتداء طالباً إلغاء التنبيه رقم ٦ لسنة ٩١/٩٢ عدله بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢ بإضافة طلب إلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية فى الحركة القضائية لعام ١٩٩١ ، ولما كان هذا القرار قد نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣ ولم يعدل الطالب طلباته بطلب إلغائه إلا بعد إنقضاء الثلاثين يوماً التالية لتاريخ نشره ، وهو الميعاد الذى أوجب القانون تقديم الطلب خلاله - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - فإن طلب الإلغاء يكون مقدماً بعد الميعاد ويتعين عدم قبوله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق تتحصل فى أن الأستاذ

..... القاضى بمحكمة المنيا الابتدائية تقدم فى ٢٠/٧/١٩٩٢

بهذا الطلب ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد

وزير العدل لشئون التفتيش القضائى للحكم وفقاً لطلباته الختامية فى مذكرته

المقدمة بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢ أولاً : بإلغاء التنبيه رقم ٦ لسنة ١٩٩١ ، ١٩٩٢

وما يترتب على ذلك من آثار. ثانياً : بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٩١

فيما تضمنه من تخطيه فى الترقيصة إلى درجة رئيس محكمة من الفئة «ب»

أو ما يعادلها وقال بياناً لطلبه إن وزير العدل وجه إليه كتابة التنبيه رقم ٦ لسنة

١٩٩١/١٩٩٢ بناء على توصية مجلس تأديب القضاء فى دعوى الصلاحية رقم ٢

لسنة ١٩٩١ لما نسب إليه فى تحقيقات الشكوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩١ حصر عام

التفتيش القضائى أنه تساند إلى سلطة وظيفته فى التدخل لدى مكتب مخدرات

الاسكندرية للإفراج عن ابن عمه بعد القبض عليه إثر حملة تفتيشية وتم إخلاء

سبيله دون اتخاذ أى إجراء رسمى ضده ولما كان مبنى التنبيه توصية من مجلس

تأديب القضاء الذى لا ولاية له فى ذلك وجاء مشوباً بإساءة استعمال السلطة فقد

تظلم أمام مجلس القضاء الأعلى الذى رفض تظلمه . ولما كانت الوقائع التى نسبت

إليه لا تبلغ من الجسامة حداً من شأنه الانتقاص من أهليته للترقى إلى الوظيفة

الأعلى ولا تبرر تخطيه فى الترقية فقد تقدم بطلبه . دفع الحاضر عن الحكومة

بعدم قبول الطلب بالنسبة لرئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي وطلب رفض طلب إلغاء التنبيه وعدم قبول طلب إلغاء القرار الجمهوري لتخطي الطالب في الترقية في الحركة القضائية لسنة ١٩٩١ وأبدت النيابة الرأي بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إن الدفع المبدى من الحكومة في محله ذلك أنه لما كان وزير العدل هو الرئيس الأعلى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وكان لا شأن لرئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي بخصومة الطلب فإن الطلب بالنسبة لهما يكون غير مقبول .

وحيث إن الطلب فيما عدا ما تقدم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه عن طلب إلغاء التنبيه فإنه لما كان لوزير العدل طبقاً للمادة ٩٤ من قانون السلطة القضائية الحق في تنبيه الرؤساء بالمحاكم الابتدائية وقضاتها إلى ما يقع منهم مخالفاً واجبات أو مقتضيات وظائفهم فإن الثابت من الاطلاع على تحقيقات الشكوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٩١ حصر عام التفتيش القضائي صحة ما نسب إلى الطالب من وقائع تخالف واجبات ومقتضيات وظيفته وكان من شأن الاعتبارات المستمدة من هذه الوقائع أن تبرر توجيه التنبيه إليه فإن ما ينعاه الطالب على التنبيه المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفض طلب إلغاءه .

وحيث إنه عن طلب إلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية فإنه وإن كان يجوز تعديل الطلبات الواردة في عريضة الطلب إلا أنه نظراً لما أوجبه القانون من تقديم طلب إلغاء القرار الإداري إلى المحكمة في ميعاد معين فإنه يتعين لقبول الطلب أن يكون هذا الميعاد قائماً عند تعديل الطلبات . لما كان ذلك

وكان الطالب بعد أن قدم طلبه ابتداء طالباً إلغاء التنبيه رقم ٦ لسنة ١٩٩٢/٩١ عدله بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢ بإضافة طلب إلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من تخطيه في الترقية في الحركة القضائية لسنة ١٩٩١ ، ولما كان هذا القرار قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩١/١٠/٣ ولم يعدل الطالب طلباته بطلب إلغائه إلا بعد إنقضاء الثلاثين يوماً التالية لتاريخ نشره وهو الميعاد الذي أوجب القانون تقديم الطلب خلاله طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٨٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فإن طلب الإلغاء يكون مقدماً بعد الميعاد ويتعين عدم قبوله .

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار مدوح علي أحمد السعيد نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين : اتحي محمود

يوسف ، سعيد غرياني ، عبد المنعم محمد الشهاوي وعبد الحميد الحلفاوي نواب رئيس المحكمة .



الطلب رقم ١١٦ لسنة ٦١ القضائية « رجال القضاء » :

(١) إجراءات الطلب « الصفة في الطلب » .

وزير العدل . هو الرئيس الأعلى الإداري المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في خصومة الطلب . إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول .

(٢، ٣) أهلية . ترقية .

(٢) عدم إخطار الطالب بأن مشروع الحركة القضائية لن يشمل بالترقية خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية . لا يعيب القرار المطعون عليه طالما لم يترتب عليه إخلال بحقه في الدفاع أمام مجلس القضاء الأعلى .

(٣) ترقية القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين ب ، أ . أساسها . الأقدمية مع الأهلية . م ٤٩ من قانون السلطة القضائية . درجة الأهلية . تقديرها . بالكفاية الفنية وجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها . قيام أسباب تنتقص من أهلية القاضي . أثره . لجهة الإدارة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه .

١ - وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطلب ولا شأن للمطعون ضده الثالث بها ، ومن ثم يكون الطلب بالنسبة له غير مقبول .

٢ - ولئن كان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ على أنه « كما يقوم وزير العدل - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على مجلس القضاء الأعلى بثلاثين يوماً على الأقل - بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التى فصل فيها ... ويبين بالإخطار أسباب التخطى ولمن أخطر الحق فى التظلم فى الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة » مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يوفر لرجل القضاء والنيابة العامة الضمانات التى تكفل تقدير أهليته للترقى تقديراً مبرراً من العيوب وذلك بإخطاره بسبب تخطيه فى الترقية وإعطائه حق التظلم وسماع أقواله واعتراضاته قبل إجراء هذا التخطى . إلا أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطالب أخطر فى ١٩٩١/٩/٢ بالتخطى فتظلم لدى مجلس القضاء الأعلى بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣ . أى بعد مضى أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار . وكان يبين من ذلك أن عدم مراعاة المدة المحددة فى القانون لم يترتب عليه الإخلال بحق دفاع الطالب أمام مجلس القضاء الأعلى فإنه لا يعيب القرار المطعون فيه عدم مراعاة الميعاد المنصوص عليه بالفقرة المذكورة فى إخطار الطالب بالتخطى فى الترقية .

٣ - ترقية القضاء والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفتتين ب ، أ يكون على أساس الأقدمية مع الأهلية وأن درجة الأهلية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يتقرر بعناصر الكفاية الفنية وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها ، وأنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب

التي تستمدّها من الأوراق والتقارير الخاصة بالرئيس بالمحكمة أو القاضى ما يدل على انتقاص أهليته ومجانبته للمصفات التي تتطلبها طبيعة وظيفته ، فإن لها نزولا على مقتضيات المصلحة العامة - أن تتخطاه فى الترقية إلى من يليه . لما كان ذلك وكانت وزارة العدل قد تخطت الطالب فى الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة «ب» أو ما يعادلها فى الحركة القضائية لعام ١٩٩١ استناداً إلى الوقائع التي استوجبت توجيه التنبيه رقم لسنة ١٩٨٩/٨٨ وكان من شأن هذه الوقائع الصحيحة أن تنتقص من أهلية الطالب فى الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة «ب» فإن القرار الجمهورى المطعون فيه إذ تخطاه فى الترقية إلى تلك الوظيفة لا يكون مشوباً بساءة استعمال السلطة ويكون طلب إلغائه على غير أساس .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل فى أن الأستاذ القاضى - تقدم بهذا الطلب بتاريخ ١٩٩١/٩/٣٠ ضد رئيس الجمهورية ووزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى للحكم - وفقاً لطلباته الختامية - بإلغاء القرار الجمهورى رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة «ب» مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بياناً لطلبه إن القرار الجمهورى سالف الذكر صدر خالياً من ترقيته رغم حلول الدور عليه وذلك لما نسب إليه فى تحقيقات الشكوى رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٨ حصر عام التفتيش القضائى من أنه أبان عمله قاضياً بمحكمة

أمن الدولة الجزئية أصدر حكماً بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١ فى الجنحتين رقمى ٧٣ ، ٧٤ لسنة ١٩٨٦ أمن دولة النزهة بمعاقبة المتهم فى كل منها بالحبس ثلاث سنوات والغرامة والرد وخلال وجود الجنحتين معه لكتابة أسباب قضائه السابق قام بمحو منطوق الحكمين واستبدل عقوبة الغرامة بعقوبة الحبس وذلك فى تاريخ لاحق وحرر أسبابهما بعد إنقضاء أكثر من ثلاثين يوماً على تاريخ صدورهما وهو ما كان محلاً للتنبيه رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩/٨٨ الموجه إليه من وزير العدل وإذ كانت وزارة العدل لم تخطره بالتخطى قبل عرض مشروع الحركة القضائية على مجلس القضاء الأعلى بثلاثين يوماً على الأقل عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ولما كان القرار الجمهورى سالف الذكر قد تخطاه فى الترقية رغم ذلك فإنه يكون مشوباً بالبطلان والتعسف فى استعمال السلطة فقد تقدم بالطلب . وطلب الحاضر عن الحكومة عدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون ضده الثالث وفى الموضوع برفضه وأبدت النيابة رأى بما يتفق وطلبات الحكومة .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطلب بالنسبة للمدعى عليه الثالث فى محله ذلك أن وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها ، وصاحب الصفة فى خصومة الطلب ولا شأن للمطعون ضده الثالث بها ، ومن ثم يكون الطلب بالنسبة له غير مقبول .

وحيث إن الطلب فيما عدا ما تقدم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه وإن كان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤ على أنه « كما يقوم وزير العدل - قبل عرض مشروع الحركة القضائية على مجلس القضاء الأعلى بثلاثين يوماً على

الأقل - بإخطار رجال القضاء والنيابة العامة الذين حل دورهم ولم تشملهم الحركة القضائية لسبب غير متصل بتقارير الكفاية التي فصل فيها ويبين بالإخطار أسباب التخطي ، ولن أخطر الحق في التظلم في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة « مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يوفر لرجل القضاء والنيابة العامة الضمانات التي تكفل تقرير أهليته للترقي تقديراً مبرراً من العيوب وذلك بإخطاره بسبب تخطيه في الترقية وإعطائه حق التظلم وسماع أقواله واعتراضاته قبل إجراء هذا التخطي إلا أنه لما كان الثابت من الأوراق أن الطالب أخطر في ١٩٩١/٩/٢ بالتخطي ، فتظلم لدى مجلس القضاء الأعلى بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٣ - أي بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار - وكان يبين من ذلك أن عدم مراعاة المدة المحددة في القانون لم يترتب عليه الإخلال بحق دفاع الطالب أمام مجلس القضاء الأعلى فإنه لا يعيب القرار المطعون فيه عدم مراعاة الميعاد المنصوص عليه بالفقرة المذكورة في إخطار الطالب بالتخطي في الترقية ، وإذا كانت ترقية القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين «ب» ، «أ» يكون على أساس الأقدمية مع الأهلية وأن درجة الأهلية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يتقرر بعناصر الكفاية الفنية وحدها بل بجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها وأنه إذا قام لدى جهة الإدارة من الأسباب التي تستمدها من الأوراق والتقارير الخاصة بالرئيس بالمحكمة أو القاضي ما يدل على انتقاص أهليته ومجانبته للصفات التي تتطلبها طبيعة وظيفته فإن لها نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه . لما كان ذلك وكانت وزارة العدل قد تخطت الطالب في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة «ب» أو ما يعادلها في الحركة القضائية لعام ١٩٩١ استناداً إلى الوقائع التي استوجبت توجيه التنبيه رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩/٨٨ وكان من شأن هذه الوقائع الصحيحة أن تنتقص من أهلية الطالب في الترقية إلى وظيفة رئيس محكمة من الفئة «ب» فإن القرار الجمهوري المطعون فيه إذ تخطاه في الترقية إلى تلك الوظيفة لا يكون مشوباً بإساءة استعمال السلطة ويكون طلب إلغاءه على غير أساس متعيناً رفضه .

القسم الثانى

**الأحكام الصادرة فى المواد المدنية
والتجارية ومواد الأحوال الشخصية**

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعموية السادة المستشارين / عبد المنعم وفا .

عبد الرحيم صالح ، علي محمد علي ومحمد الشناوي نواب رئيس المحكمة .



الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ القضائية :

(٢٠١) ضرائب ، ضريبة الارباح التجارية والصناعية ، ، الضريبة على المحاصيل البستانية ، . قانون
، تفسير القانون ، .

(١) النص في المادة ٣٢/٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على
سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباح المحاصيل البستانية . دلالة . مجرد الاستغلال
الزراعي للمحاصيل البستانية متى تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة دون اعتبار للملكيتها من
عدمه .

(٢) النص الواضح الصريح . لا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء . بحكمة التشريع
وقصد الشارع منه .

١ - النص فى الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والواردة بالكتاب الثانى بشأن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على أن « تسرى الضريبة على أرباح »

٥ - الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فداناً واحداً ومن مشاتل المحاصيل البستانية أيًا كانت المساحة المزروعة منها مالم يكن إنشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها . يدل على أن المشرع قصد فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على مجرد الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة دون اعتبار للملكية أو عدم ملكية الأرض المستغلة للممول وبذا يكون قد حدد بعبارات واضحة نطاق تطبيق أحكام النص المشار إليه بما لا مجال معه لمحاولة البحث عن قصده .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان النص صريحاً جلياً قاطعاً فى الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التى أملتة وقصد المشرع منه لأن ذلك لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٨٤ سنة ١٩٨٣ تجارى كلى الفيوم ضد

المصلحة المطعون ضدها طالبا الحكم بإلغاء تقديرات لجنة الطعن بالنسبة لأرباحه التجارية لعدم ثبوت المزاولة وفقاً لنص المادة ٩٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وقال بيانا لدعواه إن لجنة طعن ضرائب الفيوم أصدرت قرارها رقم ٨٢/١٤٣ بتخفيض أرباحه عن الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ إلى مبلغ ٧٣٠ جنيهاً عن كل سنة وعن عام ١٩٧٩ إلى مبلغ ١٤٤٠ جنيهاً وسأيرت اللجنة في ذلك مأمورية الضرائب المختصة في إضفاء صفة التاجر عليه وهو مالا يتوافر في حقه ولذا أقام دعواه بطلبه سالف البيان . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره حكمت في ١٩٨٥/١/٢٠ بإلغاء قرار لجنة الطعن بالنسبة للأرباح التجارية فقط .

إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٧ سنة ٢١ ق . تجارى بنى سليف « مأمورية الفيوم » وبتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٠ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وتأييد قرار لجنة الطعن . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وبياناً لذلك يقول إن الحكم عول على الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على نشاطه بالمخالفة لمراد المشرع الذي تغيا تطبيق هذه الضريبة على الاستغلال التجاري وليس الاستغلال الزراعي فلا تنطبق على ماينتج من الزراعة المملوكة لمالك الأرض كحالته .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في الفقرة الخامسة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ والواردة بالكتاب الثانى بشأن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية على :

« تسرى الضريبة على أرباح : ٥ - الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فداناً واحداً ومن مشاتل المحاصيل البستانية أيًا كانت المساحة المزروعة منها ما لم يكن إنشاء المشاتل للمنفعة الخاصة لأصحابها » . يدل على أن المشرع قصد فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على مجرد الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة دون اعتبار للملكية أو عدم ملكية الأرض المستغلة للممول وبذا يكون قد حدد بعبارات واضحة نطاق تطبيق أحكام النص المشار إليه بما لا مجال معه لمحاولة البحث عن قصده ، ذلك أنه - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان النص صريحاً جلياً قاطعاً فى الدلالة على المراد منه فلا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التى أملت وقصد المشرع منه لأن ذلك لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعى عليه على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم وفا . عبد الرحيم

صالح . علي محمد علي نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ القضائية :

(٢٠١) إثبات ، الكتابة ، الأوراق العرفية ، . أوراق تجارية ، السند الآتني ، .

(١) توقيع المدين . من البيانات الإلزامية التي أوجب المشرع أن يتضمنها السند الأذني . وجوب أن يكون التوقيع على صلب المحرر وأن يكون دالاً على شخصية الساحب . م ١ / ١٩٠ من قانون التجارة .

(٢) التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو الأصبع . هو المصدر القانوني لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية . م ١٤ إثبات .

(٣) دعوى . تقادم ، التقادم المسقط ، ، إنقطاع التقادم ، . أوراق تجارية .

حق الدائن في إقامة دعوى المطالبة بقيمة الدين الوارد بالأوراق التجارية والأوراق المحررة لأعمال تجارية . سقوطه بمضي خمس سنوات . م ١٩٤ من قانون التجارة . إنقطاع التقادم . حالاته . (مثال بشأن سند أذني) .

(٤) تقادم ، التقادم الصرفي ، . محكمة الموضوع . إثبات ، القرائن ، .

التقادم الصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . بناؤه على قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينفى هذه القرينة . تقدير ما إذا كان قد صدر عن المدين ما ينقض قرينة الوفاء . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغاً .

١ - تنص المادة ١٩٠/١ من قانون التجارة على (يبين فى السند الذى تحت إذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت إذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضع عليه إمضاء أو ختم من حرره) يدل على أن المشرع أوجب أن يتضمن السند بيانات إلزامية اخصها توقيع المدين مصدر ذلك السند ، إذ لا قيمة لهذا السند إلا إذا كان موقعاً عليه من مصدره على سائر البيانات الأخرى الواردة به سواء أكان هو الذى كتبها بخط يده أو كتبها غيره ويجب أن يكون التوقيع دالا على شخصية الساحب فلا يكون مطموسا أو غامضاً . وإنما لا يشترط أن يكون الاسم كاملاً ولا الاسم الحقيقى إذ يجوز التوقيع باسم الشهرة الذى عرف به المدين وإذا كان الأخير أمياً فإنه يكتفى ببصمة الختم أو الأصبع ، ويجب أن يكون التوقيع على صلب المحرر فلا يكفى أن يرد على ورقة أخرى حتى لو ارفقت بالسند ولا يغنى عنه أيضا الإقرار الشفوى أو الإقرار به فى محرر آخر - وإن كان يعتد بهذا الإقرار كمستند للمدين خلافاً للسند الخالى من التوقيع - لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على السند المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٧ إنه خلا من توقيع للمدين عليه يمكن من خلاله الاهتداء إليه وورد فى الترجمة العرفية المرفقة بهذا السند تحت اسم وعنوان المدين عبارة (شركة الشرق للتجارة الخارجية - المنطقة الحرة - السويس) وهو ما لا صلة للطاعن به .

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الأصبع هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لنص المادة ١٤ من قانون الإثبات ، وإذا لم يرد فى السند موضوع النزاع المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٧ توقيع للطاعن فلا يمكن أن يحاج به ويترتب على ذلك انتفاء مسئوليته مما ورد به من التزامات .

٣ - تنص المادة ١٩٤ من قانون التجارة على أن (كل دعوى متعلقة بالكمبيالات ، أو بالسندات التى تحت إذن وتعتبر عملاً تجارياً أو بالسندات التى لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمراً بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع بمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق فى إقامتها بمضى خمس سنين اعتباراً من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة إن لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد) يدل على أنه إذا انقضت مدة خمس سنوات من أيأ من المواعيد المبينة بتلك المادة يسقط حق الدائن فى إقامة دعوى المطالبة بقيمة الدين الوارد بسند المديونية وقد حدد المشرع حالات انقطاع التقادم وذلك إضافة للأسباب المبينة بالمادتين (٣٨٣ و ٣٨٤ من القانون المدنى) فإن التقادم الصرفى ينقطع بصدور حكم بالدين أو الاعتراف به بسند مستقل وما يترتب على ذلك من نشوء مصدر جديد للدين ومدة جديدة للتقادم بحسب مصدر الانقطاع .

٤ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التقادم الصرفى الوارد فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة بنى على قرينة الوفاء فإن ذلك مشروط بعدم وجود ما ينفى هذه القرينة وأن تقدير ما إذا كان المدين قد صدر عنه ما ينقض تلك القرينة من اطلاقات محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أنه بعد أن رفض طلب أمر الأداء أقامت الشركة المطعون ضدها الأولى الدعوى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٩ تجارى كلى جنوب القاهرة انتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزام الطاعن والشركة المطعون ضدها الثانية بأن يؤدي لها على سبيل التضامن مبلغ ١٢٠٤٩٦٥٤٢ ليرة ايطالية والمعادل لمبلغ ٢٠٥٠٠٠ جنيها مصريا وفوائده ، وقالت بيانا لذلك إنها تداين المذكورين بالمبلغ سالف الذكر بموجب سنيين الأول مؤرخ ١٩٨١/١٢/١٧ مستحق السداد فى ١٩٨٢/٥/٧ والثانى مؤرخ ١٩٨٢/٧/٣١ مستحق السداد فى ١٩٨٢/١٢/١٢ . وقد أرسلت السندات إلى بنك قناة السويس للتحصيل إلا أن المدينين لم يسددا ذلك المبلغ رغم قيام الطاعن بسداد لجزء من هذا الدين بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥ وتحرر بروتستو عدم الدفع - مما دعاها إلى إقامة الدعوى بطلباتها سالفه البيان ، بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٥ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن والمطعون ضدها الثانية متضامين بأن يؤدي إلى المطعون ضدها الأولى المبلغ المطالب به ، إستأنفت المطعون ضدها الثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٣١ لسنة ١٠٧ ق القاهرة ، كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ١٤٨٦ لسنة ١٠٧ ق القاهرة ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به على المطعون ضدها الثانية وبعدم قبول الدعوى بالنسبة لها وتأيمده فيما عدا ذلك - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالأسباب الأول والثاني والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق والإخلال بحق الدفاع إذ أقام قضاءه بإلزام الطاعن فقط بقيمة الدين المطالب به دون المطعون ضدها الثانية لعدم وجود توقيع للأخيرة على السندات الإذنية موضوع الدعوى وقولها بوجود توقيع للطاعن على السند المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٧ وماورد بالبند الثالث من صحيفة استئنافه رغم وجود دفاع المدينين والمتمثل في عدم وجود توقيع لأى منهما على السند المذكور ، ولا يكفى في هذا المجال مانسبه ممثل الشركة المطعون ضدها الثانية إلى الطاعن من استخلاص وجود التوقيع المقول به على السند المذكور فضلاً عن أنه التفت عن دفاعه المتمثل في اختلاف هذا السند مع السند الآخر والمؤرخ ١٩٨٢/٧/٣١ والمقر بصدوره عنه وذلك من حيث مكان وتاريخ الإصدار واسم المدين في كل منهما مما كان يتعين معه ألا يجمعهما دعوى واحدة .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المادة ١/١٩٠ من قانون التجارة تنص على (يبين في السند الذى تحت إذن تاريخ اليوم والشهر والسنة المحرر فيها والمبلغ الواجب دفعه واسم من تحرر تحت إذنه والميعاد الواجب الدفع فيه ويذكر فيه أن القيمة وصلت ويوضع عليه إمضاء أو ختم من حرره) يدل على أن المشرع أوجب أن يتضمن السند الإذنى بيانات إلزامية أخصها توقيع المدين مصدر ذلك السند ، إذ لا قيمة لهذا السند إلا إذا كان موقعاً عليه من مصدره على سائر البيانات الأخرى الواردة به سواء أكان هو الذى كتبها بخط يده أو كتبها غيره ويجب أن يكون التوقيع دالا على شخصية الساحب فلا يكون مطموساً أو غامضاً ، وإنما لا يشترط أن يكون الاسم كاملاً ولا الاسم الحقيقي إذ يجوز التوقيع باسم

الشهرة الذى عرف به المدين . وإذا كان الأخير أمياً فإنه يكتفى ببصمة الختم أو الأصبع ، ويجب أن يكون التوقيع على صلب المحرر فلا يكفى أن يرد على ورقة أخرى حتى لو ارفقت بالسند ، ولا يغنى عنه أيضاً الإقرار الشفوى أو الإقرار به فى محرر آخر - وإن كان يعتد بهذا الإقرار كمستند للمدين خلافاً للسند الخالى من التوقيع - لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على السند المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٧ أنه خلا من توقيع للمدين عليه يمكن من خلاله الاهتداء إليه وورد فى الترجمة العرفية لهذا السند تحت اسم وعنوان المدين عبارة (شركة الشرق للتجارة الخارجية - المنطقة الحرة - السويس) وهو مالا صلة للطاعن به ولما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو ببصمة الأصبع هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لنص المادة ١٤ من قانون الاثبات ، وإذا لم يرد فى السند موضوع النزاع المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٧ توقيع للطاعن فلا يمكن أن يحتاج به ويترتب على ذلك إنتفاء مسئوليته عما ورد به من التزامات ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وخلص فى أسبابه إلى وجود توقيع للطاعن على هذا السند وذلك من أقوال ممثل الشركة المطعون ضدها الثانية وما ورد بالبند الثالث من صحيفة إستئناف الطاعن وهو ما لا يصلح سنداً لهذا الاستخلاص ورتب على ذلك إلزام الطاعن بالمبلغ الوارد بالسند المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٧ بناء على الإستناد إليه فقط فإنه يكون قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ رفض ما تمسك به الطاعن من سقوط حق المطعون ضدها الأولى بالتقادم طبقاً للمادة ١٩٤ من قانون التجارة تأسيساً على أن الطاعن سدد جزء من قيمة الدين المبين

بالسندين موضوع النزاع وفق الثابت عليهما بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥ ورتب عليه انقطاع مدة التقادم قبل اكتمالها رغم إنكاره لهذا السداد ودون تقديم مايدل على أنه قد صدر منه ذلك الفعل وأنه لا يحتاج بما دونه الدائن على السندين بما يفيد السداد الجزئي سالف البيان .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة ١٩٤ من قانون التجارة تنص على أن (كل دعوى متعلقة بالكبيالات أو بالسندات التى تحت إذن وتعتبر عملاً تجارياً أو بالسندات التى لحاملها أو بالأوراق المتضمنة أمراً بالدفع أو بالحوالات الواجبة الدفع لمجرد الاطلاع عليها وغيرها من الأوراق المحررة لأعمال تجارية يسقط الحق فى إقامتها بمضى خمس سنين إعتباراً من اليوم التالى ليوم حلول ميعاد الدفع أو من يوم عمل البروتستو أو من يوم آخر مرافعة بالمحكمة إن لم يكن صدر حكم أو لم يحصل اعتراف بالدين بسند منفرد ...) يدل على أنه إذا انقضت مدة خمس سنوات من أيّاً من المواعيد المبينة بتلك المادة يسقط حق الدائن فى إقامة دعوى المطالبة بقيمة الدين الوارد بسند المديونية وقد حدد المشرع حالات انقطاع التقادم وذلك إضافة للأسباب المبينة بالمادتين (٣٨٣ و ٣٨٤ من القانون المدنى) بأن التقادم الصرفى ينقطع بصدر حكم بالدين أو الاعتراف به بسند مستقل وما يترتب على ذلك من نشوء مصدر جديد للدين ومدة جديدة للتقادم بحسب مصدر الانقطاع . لما كان ذلك وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التقادم الصرفى الوارد فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة بنى على قرينة الوفاء فإن ذلك مشروط بعدم وجود ماينفى هذه القرينة ، وأن تقدير ما إذا كان المدين قد صدر منه ما ينقض تلك القرينة من اطلاقات محكمة الموضوع طالما كان إستخلاصها سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وخلص فى مدوناته من

رفض ما تمسك به الطاعن من سقوط حق المطعون ضدها الأولى بالتقادم الخمسى لإنقطاع مدته أخذاً بقول الأخيرة من قيام الطاعن بسداد جزء من هذا الدين بتاريخ ١٩٨٧/٣/٥ حسبما المدون يظهر السندين رغم إنكار الطاعن لهذا السداد ، ودون تقديم الدليل على صدور ذلك الفعل منه ، وإذا كان هذا الإستخلاص ليس له مصدر بأوراق الدعوى فضلاً عن أنه لا يجوز أن يحاج الطاعن بالدليل الذى لا يعدو أن يكون من صنع الدائن نفسه لنفسه ، فإن الحكم المطعون قد شابه القصور فى التسبب والفساد فى الإستدلال جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٣

بإدارة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد مكي ، محمد جمال .

أنور العاصي نواب رئيس المحكمة وسعيد شعله .



الطعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٥٧ القضائية :

إرث ، التركات الشاغرة ، ملكية . بنوك ، بنك ناصر الاجتماعي .

أيلولة التركات الشاغرة إلى الدولة . شرطه . أن تتخلف عن متوفين من غير وارث . تحقق ذلك .

وجوب اتباع الإدارة العامة لبيت المال - بنك ناصر الاجتماعي - الإجراءات المنصوص عليها في المادتين

٤ ، ٥ ق ٧١ لسنة ١٩٦٢ . علة ذلك .

أوجب المشرع في المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث ، على الإدارة العامة لبيت المال أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأموال الظاهرة للمتوفى ، وأن تقوم على وجه الاستعجال بإجراء التحريات الإدارية للتثبت من صحة البلاغ عن الوفاة ، فإذا ظهر من هذه التحريات أن البلاغ غير صحيح ألغيت إجراءات الحفاظ على أموال التركة ، وإذا ثبتت صحته أصدرت بياناً باسم المتوفى من غير وارث ظاهر يجب نشره مرتين في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار على أن تمضي بين النشرة الأولى والنشرة الثانية مدة لا تزيد على خمسة أيام ،

كما أوجب فى المادة السادسة منه على اللجنة المشكلة لحصر التركات الشاغرة وجردها أن تخطر قنصل الدولة التى ينتمى إليها المتوفى لحضور عمليتى الحصر والجرد ، وكان مؤدى هذين النصين أن المشرع أحاط أيلولة هذه التركات إلى الدولة بضمانات ترفع العنت والارهاق عن عاتق الورثة غير الظاهرين فاشتراط لذلك أن تكون التركة شاغرة بمعنى أن تكون مخلقة عن متوفى من غير وارث ، واستلزم لاعتبارها كذلك اتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والسادسة سالفتى الإشارة وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دفاع الطاعنين بانتفاء صفة البنك المطعون ضده الأول على مجرد القول بثبوت وفاة المالكة الأصلية فى حين أن أوراق الدعوى خلت من دليل على هذه الوفاة أو أن البنك أتبع الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والسادسة سالفتى الذكر فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعويين ١٨٩٥ ، ١٩٦٤ سنة ١٩٧٥

مدنى الاسكندرية الابتدائية على الطاعنين والمطعون ضده الثانى طالباً فى الدعوى

الاولى ببطلان عقدى البيع المؤرخين ١٢/٥/١٩٥٦ ، ١/٧/١٩٦٧ وفى الدعوى

الثانية بثبوت ملكيته للعقار المبين بالصحيفتين وشطب ومحو كافة التسجيلات التي تمت عليه والتالية للعقد المسجل ٤٨٧٣ سنة ١٨٩٨ قلم رهون محكمة الاسكندرية المختلطة ، وقال بياناً للدعويين أنه قد ثبت له أن العقار موضوع النزاع ملك انطوانيت باريزى التي غادرت البلاد نهائياً وتوفى وكيلها فوضع البنك يده عليه واستصدر حكماً بغيبة المالكة الأصلية وتعيينه وكيلاً عنها وإذ تبين له أن الطاعن الأول ادعى شراءه عقار النزاع من المالكة الأصلية بعقد مؤرخ ١٢/٥/١٩٥٦ واستصدر حكماً بصحته ثم سجله وباعه للطاعن الثانى بعقد مؤرخ ١/٧/١٩٦٧ والذي استصدر بدوره حكماً بصحته ثم قام بتسجيله ، كما تبين للبنك أن التوقيع المنسوب للمالكة الأصلية على العقد الأول مزور وأنها توفيت دون وارث ظاهر فأقام الدعويين للحكم له بطلباته السالفة وتاريخ ٣/٣/١٩٨٥ حكمت محكمة أول درجة - بعد أن ضمت الدعويين - بالطلبات ، إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف ٤٨١ سنة ٤١ ق الاسكندرية ، وتاريخ ٨/٤/١٩٨٧ قضت المحكمة بالتأييد طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنهما دفعا بعدم قبول الدعويين لرفعهما من غير ذى صفة لأن البنك المطعون ضده الأول لم يقدم ما يدل على وفاة المالكة الأصلية ولا أنها بغير وارث ظاهر فرفضت المحكمة الدفع تأسيساً على أن وفاتها ثابتة رغم أن الأوراق خلت من دليل على الأمرين ، مما يعيب الحكم بالقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المشرع أوجب فى المادة الرابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التى تتخلف عن المتوفين من غير وارث ، على الإدارة العامة لبيت المال أن تتخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأموال الظاهرة للمتوفى ، وأن تقوم على وجه الإستعجال بإجراء التحريات الإدارية للتثبت من صحة البلاغ عن الوفاة ، فإذا ظهر من هذه التحريات أن البلاغ غير صحيح ألغيت إجراءات الحفاظ على أموال التركة ، وإذا ثبتت صحته أصدرت بياناً باسم المتوفى من غير وارث ظاهر يجب نشره مرتين فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار على أن تمضى بين النشرة الأولى والنشرة الثانية مدة لا تزيد على خمسة أيام كما أوجب فى المادة السادسة منه على اللجنة المشكلة لحصر التركات الشاغرة وجردها أن تخطر قنصل الدولة التى ينتمى إليها المتوفى لحضور عمليتى الحصر والجرد ، لما كان ذلك وكان مؤدى هذين النصين أن المشرع أحاط أيلولة هذه التركات إلى الدولة بضمانات ترفع العنت والإرهاق عن عاتق الورثة غير الظاهرين ، فاشتراط لذلك أن تكون التركة شاغرة بمعنى أن تكون مخلفة عن متوفى من غير وارث ، واستلزم لاعتبارها كذلك إتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والسادسة سالفتى الإشارة ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دفاع الطاعنين بانتفاء صفة البنك المطعون ضده الأول على مجرد القول بثبوت وفاة المالكة الأصلية ، فى حين أن أوراق الدعوى خلت من دليل على هذه الوفاة أو أن البنك اتبع الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين الرابعة والسادسة سالفتى الذكر ، فإنه يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

بإدارة السيد المستشار / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد رشاد

مبروك نائب رئيس المحكمة، فؤاد شلبي، أحمد أبو الضراير ومحمد خيرى أبو الليل .



الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٥٧ القضائية :

(١ - ٣) إيجار ، إيجار الأماكن ، انتهاء عقد إيجار الأجنبي ، .

(١) عقود الإيجار الصادرة للأجانب . إنتهاؤها بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة لإقامتهم

فى البلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عقود الإيجار المبرمة لصالحهم فى تاريخ العمل بالقانون المذكور . للمؤجر حق إخلاتهم من العين المؤجرة بانتهاء مدة إقامتهم بالبلاد .

(٢) الأجنبى المرخص له بإقامة مؤقتة بمصر . إعتبار إقامته سارية المفعول طالما لم يتغيب بالخارج

أكثر من ستة شهور أو لم يتجاوز مدة إقامته المرخص له بها أيهما أقل . قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٦٠ . الاستثناء .

(٣) المستأجر الأجنبى المرخص له بإقامة مؤقتة بمصر . تغيبه بالخارج أكثر من ستة أشهر

ثم عودته بعد انتهاء تلك المدة دون تقديم مايدل على تجاوز الجهة المختصة عن هذا الأجل . أثره . إنتهاء عقد الإيجار . لا يغير من ذلك حصوله على إقامة مؤقتة تالية . علة ذلك .

١ - النص فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تأجير وبيع الأماكن يدل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع فى سبيل العمل على توفير الأماكن - كما أفصح عن ذلك فى تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب - اعتبر عقود التأجير القائمة للأجانب غير المقيمين فى البلاد منتهية بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم وأعطى للمؤجر بالنسبة للأماكن التى يستأجرها الأجانب فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الحق فى طلب إخلاء المكان المؤجر إذا ما انتهت إقامة الأجنبى فى البلاد .

٢ - مفاد نص المادة الثامنة من قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضى جمهورية مصر العربية والخروج منها والمعدل بالقرار رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٧٩ - أن الأجنبى المرخص له بإقامة مؤقتة بمصر يجوز له خلال المدة المرخص له فيها السفر للخارج والعودة دون الحصول على تأشيرة بالعودة وتعتبر إقامته المرخص له فيها سارية المفعول طالما أنه لم يتغيب بالخارج أكثر من ستة أشهر ولم يتجاوز مدة إقامته المرخص له بها أيهما أقل مالم يتجاوز مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية عن هذا الأجل أو يستلزم حصوله على تأشيرة عودة لسفرة واحدة أو أكثر للمدة التى يراها .

٣ - إذ كان الثابت من الشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية والمؤرخة ١٩٨٦/١٢/٢٨ أن المطعون عليه الثالث منح إقامة مؤقتة بمصر حتى ١٩٨٤/١٢/٢٢ إلا أنه غادر البلاد فى ١٩٨٤/١/١٧ ولم يعد إلا فى ١٩٨٥/٦/١١ ومنح إقامة أخرى مؤقتة حتى ١٩٨٥/١٢/١٠ وسافر فى ١٩٨٥/٧/٢٤ ولم يعد إلا فى ١٩٨٦/٦/٣ أى بعد انتهاء مدة إقامته المؤقتة وبعد مضى أكثر من ستة أشهر من مغادرته البلاد ولم يقدم مايدل على تجاوز مدير

مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية عن هذا الأجل فى حينه فإنه يترتب على ذلك انتهاء عقد الإيجار قانوناً لا يغير من ذلك حصوله على إقامة مؤقتة تالية إذ لا يسوغ قانوناً امتداد عقد انتهى بقوة القانون بإجراءات تالية على انتهائه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى ان المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٠١٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى الجيزة الابتدائية ضد الطاعنين وطلبوا الحكم بصحة ونفاذ عقد الإيجار المؤرخ ١٢/٩/١٩٥٧ وبإمتداده اليهم وبإلزام الطاعنين بتحرير عقد الإيجار لهم عن الشقة محل النزاع وقالوا بياناً لها إنه بموجب ذلك العقد استأجر مورثهم المرحوم السعودى الجنسية تلك الشقة من مورث الطاعنين وأقام بها مع زوجته وولديه - المطعون عليهم - الذين استمروا فى الإقامة بها بعد وفاته ومن ثم يمتد عقد الإيجار إليهم وأقام الطاعنان دعوى فرعية بطلب الحكم بإخلاء العين والتسليم . حكمت المحكمة بتاريخ ٧/٤/١٩٨٦ بإلزام الطاعنين بتحرير عقد إيجار للمطعون عليهم عن العين محل النزاع ، إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف

رقم ٦٠٤٢ لسنة ١٠٣ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التي حكمت فى ١٩٨٧/٣/٢٦ بإلزام الطاعنين بتحرير عقد إيجار للعين محل النزاع للمطعون عليه الثالث بذات شروط عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٧/٩/١٢ وبانتهاء العقد بالنسبة لباقي المطعون عليهم ، طعن الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتحصيل الواقع والقصور فى التسبيب ذلك أنه أقام قضاؤه بامتداد عقد الإيجار إلى المطعون عليه الثالث على ما استخلصه من الشهادة الصادرة من مصلحة السفر والهجرة والجنسية من أن ترخيص إقامته بالبلاد مازال سارياً فى حين أن الثابت من هذه الشهادة أن إقامته قد انتهت عدة مرات لعدم عودته خلال المدة المحددة قانوناً وأن حصوله على أية إقامة جديدة بعد سقوط ما قبلها لا تعتبر تجديداً للإقامة التى انتهت وانتهى معها عقد الإيجار ولا يعتبر تجديداً لهذا العقد .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك إنه لما كان النص فى المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تأجير وبيع الأماكن - على أن تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بإنهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد وبالنسبة للأماكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاءها إذا ما انتهت إقامة غير المصرى فى البلاد يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع فى سبيل العمل على توفير الأماكن - كما أفصح عن ذلك تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق

العامة والتعمير ومكتب لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب - اعتبر عقود التأجير القائمة للأجانب غير المقيمين في البلاد منتهية بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم وأعطى للمؤجر بالنسبة للأماكن التي يستأجرها الأجانب في تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الحق في طلب إخلاء المكان المؤجر إذا ما انتهت إقامة الأجنبي في البلاد ، وكان مفاد نص المادة الثامنة من قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي جمهورية مصر العربية والخروج منها والمعدل بالقرار رقم ١١٦٤ لسنة ١٩٧٩ - أن الأجنبي المرخص له بإقامة مؤقتة بمصر يجوز له خلال المدة المرخص له فيها السفر للخارج والعودة دون الحصول على تأشيرة بالعودة وتعتبر إقامته المرخص له فيها سارية المفعول طالما أنه لم يتغيب بالخارج أكثر من ستة أشهر ولم يتجاوز مدة إقامته المرخص له بها أيهما أقل مالم يتجاوز مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية عن هذا الأجل أو يستلزم حصوله على تأشيرة عودة لسفرة واحدة أو أكثر للمدة التي يراها ، وكان الثابت من الشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية والمؤرخة في ١٩٨٦/١٢/٢٨ أن المطعون عليه الثالث منح إقامة مؤقتة بمصر حتى ١٩٨٤/١٢/٢٢ إلا أنه غادر البلاد في ١٩٨٤/١/٧ ولم يعد إلا في ١٩٨٥/٦/١١ ومنح إقامة أخرى مؤقتة حتى ١٩٨٥/١٢/١٠ وسافر في ١٩٨٥/٧/٢٤ ولم يعد إلا في ١٩٨٦/٦/٣ أي بعد انتهاء مدة إقامته المؤقتة وبعد مضي أكثر من ستة أشهر من مغادرته البلاد ولم يقدم ما يدل على تجاوز مدير مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية عن هذا الأجل في حينه فإنه يترتب على ذلك انتهاء عقد الإيجار قانوناً ، لا يغير من ذلك حصوله

على إقامة مؤقتة تالية إذ لا يسوغ قانوناً امتداد عقد انتهى بقوة القانون بإجراءات تالية على انتهائه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالي .

محمد محمد محمود نائبي رئيس المحكمة . عبد الملك نصار وعلى شلتوت .



الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) نقض ، الخصوم في الطعن ، . حكم ، الطعن في الحكم ، .

الاختصاص في الطعن بالنقض . شرطه . إختصاص من لم توجه إليه طلبات ولم يقضى عليه بشئ .

غير مقبول .

(٢ - ٥) تأمين ، التأمين الإجباري عن حوادث السيارات ، . تقادم ، تقادم مسقط ، ، التقادم الثلاثي ،

، وقف التقادم ، ، إنقطاع التقادم ، . تعويض ، دعوى التعويض ، . مسئولية ، مسئولية تقصيرية :

تقادم دعوى المسؤولية ، . دعوى ، الدعوى المباشرة ، .

(٢) دعوى الضرر المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري عن حوادث السيارات . م ٥ ق

٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها للتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ٧٥٢ مدنى . سريان القواعد العامة المتعلقة

بوقف مدة التقادم وانقطاعها بشأن هذا التقادم .

(٣) دعوى الضرر قبل المؤمن . إقامة دعوى جنائية عن الفعل غير المشروع الذى يستند إليه

المضرور . أثره . وقف سريان التقادم طوال مدة بقاء الدعوى الجنائية قائمة . م ١/٣٨٢ مدنى .
علة ذلك . إنقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى فيها بالإدانة أو لأى سبب آخر . مؤداه . عودة
سريان مدة التقادم .

(٤) الحكم الجنائى الغيابى بالإدانة فى مواد الجنج . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . لا يعدو أن
يكون من الإجراءات القاطعة لمدة تقادمها المادتان ١٥ ، ١٧ أ.ج. عدم إعلانه أو اتخاذ إجراء تال له
قاطع للتقادم . أثره . إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره . مؤدى ذلك .

(٥) مجرد التأشير من وكيل النيابة العامة بحفظ الحكم الغيابى . طبيعته . لا يعد من إجراءات
قطع تقادم الدعوى الجنائية . المادتان ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفى فىمن يختصم فى الطعن أن
يكون خصما للطاعن فى الدعوى التى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن
يكون قد نازع خصمه أمامها فى طلباته أو نازعه خصمه فى طلباته هو وأن تكون له
مصلحة فى الدفاع عن الحكم المطعون فيه حين صدوره فإذا كان لم توجه إليه طلبات
ولم يقضى له أو عليه بشئ فإن الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول .

٢ - إن المشرع أنشأ للمضرور فى حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن
بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى
من المسئولية المدنية الناشئة عن تلك الحوادث ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى
للتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ٧٥٢ من القانون المدنى للدعاوى الناشئة عن عقد
التأمين ، وهذا التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تسرى فى شأنه
القواعد العامة بوقف مدة التقادم وانقطاعها .

٣ - إذا كان الفعل غير المشروع الذى يستند إليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن يكون جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مرتكبها سواء أكان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم فإن الجريمة تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى وبين الدعوى المدنية التى يرفعها المضرور على المؤمن ولازمة للفصل فى كليهما فيعتبر رفع الدعوى الجنائية مانعاً قانونياً يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه مما ترتب عليه المادة ٣٨٢/١ من القانون المدنى وقف سريان التقادم مابقى المانع قائماً حتى ولو أجاز للمضرور اختصام شركة التأمين فى دهواه بالتعويض أمام المحاكم الجنائية واختار المضرور الطريق أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض ، وينبنى على ذلك أن تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن يقف سريانه طوال المدة التى تظل فيها الدعوى الجنائية قائمة ولا يزول إلا بانقضاء هذه الدعوى بصدور حكم نهائى فيها بإدانة الجانى أو لانقضائها بعد رفعها لسبب آخر من أسباب الانقضاء ولا يعود سريان التقادم إلا من تاريخ هذا الانقضاء .

٤ - إن الحكم الغيابى القاضى بإدانة مقترف جريمة الجنحة لا تنقضى به الدعوى الجنائية إذ هو لا يعدو أن يكون من الإجراءات القاطعة لمدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم الدعوى الجنائية طبقاً للمادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإنه إذا لم يعلن هذا الحكم للمحكوم عليه ولم يتخذ إجراء تال له قاطع لتقادم الدعوى الجنائية فإن هذه الدعوى تنقضى بمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ، ومنذ هذا الانقضاء يزول المانع القانونى الذى كان سبباً فى وقف سريان تقادم دعوى المضرور المدنية قبل المؤمن .

٥ - لا يعد من إجراءات قطع تقادم الدعوى الجنائية التى نص عليها المشرع فى المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد التأشير من وكيل النيابة العامة بحفظ الحكم الغيابى لأنه لا يعدو أن يكون أمراً إدارياً بحفظ الأوراق لانقضاء الدعوى الجنائية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ١٤٩٢ سنة ١٩٨٥ مدنى الاسكندرية الابتدائية على الطاعن والمطعون ضدهما الثانى والثالث بطلب الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يؤدوا لها مبلغ عشرين ألف جنيه وقالت بيانا لذلك إن المطعون ضده الثانى تسبب بخطئه فى موت مورثها أثناء قيادته السيارة رقم ٢٣١٧٨ أجرة القاهرة وقد حرر عن الحادث المحضر رقم ٦٣٦٣ سنة ١٩٧٧ جنح إيتاى البارود وحكم بإدائته وبإلزامه بالتعويض المؤقت وقد تأيد هذا الحكم بالحكم الغيابى الصادر من محكمة الجناح المستأنفة بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٧٨ ولما كانت السيارة المتسببة فى الحادث مؤمنا عليها لدى الطاعن ولحق بها أضرار مادية وأدبية بالإضافة إلى التعويض الموروث والذى تقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به فقد أقامت الدعوى . بتاريخ ١٠/٣٠/١٩٨٦ حكمت المحكمة بإلزام المطعون ضده الثانى والطاعن بالتضامن بأن يدفعوا للمطعون ضدها الأولى مبلغ خمسة عشر ألف جنيه .

استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٥٠٧ سنة ٤٢ ق ، ودفع بسقوط الدعوى بالتقادم الثلاثي ، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢١ ، حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيه الرأي بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث ، وفي الموضوع برفضه ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون ضده الثالث أنه لم توجه إليه ثمة طلبات ، ولم يحكم له أو عليه بشئ ولا تتعلق به أسباب الطعن .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يكفي فيمن يختصم في الطعن أن يكون خصما للطاعن في الدعوى التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، بل يجب أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، وأن تكون له مصلحة في الدفاع عن الحكم المطعون فيه حين صدوره ، فإذا كان لم توجه إليه طلبات ولم يقض له أو عليه بشئ فإن الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول ، وكان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها الأولى لم توجه إلى المطعون ضده الثالث ثمة طلبات ووقف من الخصومة موقفا سلبيا ، ولم يحضر أو يبد أي دفاع فيها كما لم يحكم له أو عليه بشئ ومن ثم فلا يكون للطاعن مصلحة في اختصاصه أمام محكمة النقض ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون ضدهما الأولى والثانى استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الجنائى الغيابى الذى لم يعلن أو ينفذ يعتبر آخر إجراء من إجراءات الدعوى الجنائية فتبدأ مدة تقادمها من تاريخ صدوره وبعد اكتماله يبدأ سريان التقادم الثلاثى للدعوى المدنية ، ولما كان الحكم الجنائى قد صدر غيابيا من محكمة الجنج المستأنفة ضد قائد السيارة بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ فإن الدعوى المدنية بطلب التعويض وقد أقيمت بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٠ تكون قد سقطت بمضى المدة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض على سند من حساب مدة تقادم الدعوى المدنية من تاريخ صدور قرار النيابة العامة بحفظ الحكم الجنائى فى حين أن هذا القرار ليس سوى قرار إدارى لا شأن له بإجراءات الدعوى الجنائية ولا أثر له فى تقادمها فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المشرع أنشأ للمضرور فى حوادث السيارات دعوى مباشرة قبل المؤمن بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن تلك الحوادث ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ٧٥٢ من القانون المدنى للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ، وهذا التقادم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تسرى فى شأنه القواعد العامة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، فإذا كان الفعل غير المشروع الذى يستند إليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن يكون جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مرتكبها سواء أكان هو بذاته المؤمن له أو أحد ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن الجريمة تكون مسألة

مشتركة بين هذه الدعوى وبين الدعوى المدنية التى يرفعها المضرور على المؤمن ولازمة للفصل فى كليهما فيعتبر رفع الدعوى الجنائية مانعا قانونيا يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدنى وقف سريان التقادم ما بقى المانع قائما حتى ولو أجاز للمضرور اختصام شركة التأمين فى دعواه بالتعويض أمام المحاكم الجنائية واختار المضرور الطريق أمام المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض ، وينبنى على ذلك أن تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن يقف سريانه طوال المدة التى تظل فيها الدعوى الجنائية قائمة ولا يزول إلا بانقضاء هذه الدعوى بصدور حكم نهائى فيها بإدانة الجانى أو لانقضائها بعد رفعها لسبب آخر من أسباب الانقضاء ولا يعود سريان التقادم إلا من تاريخ هذا الانقضاء ، ولما كان الحكم الغيابى القاضى بإدانة مقترف الجريمة فى الجنحة لا تنقضى به الدعوى الجنائية إذ هو لا يعدو أن يكون من الإجراءات القاطعة لمدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم الدعوى الجنائية طبقا للمادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإنه إذا لم يعلن هذا الحكم للمحكوم عليه ولم يتخذ إجراء تال له قاطع لتقادم الدعوى الجنائية فإن هذه الدعوى تنقضى بمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره ، ومنذ هذا الانقضاء يزول المانع القانونى الذى كان سببا فى وقف سريان تقادم دعوى المضرور المدنية قبل المؤمن ، وكان لا يعد من إجراءات قطع تقادم الدعوى الجنائية التى نص عليها المشرع فى المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد التأشير من وكيل النيابة العامة بحفظ الحكم الغيابى لأنه لا يعدو أن يكون أمرا إداريا بحفظ الأوراق لإنقضاء الدعوى الجنائية ، لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد قائد السيارة - المطعون ضده الثانى - لأنه تسبب بخطئه فى موت مورث المطعون ضدها الأولى وقضى فيها من

محكمة الجناح المستأنفة غيابيا بتاريخ ١٩٧٨/١٠/٣٠ بإدانتها إلا أن هذا الحكم لم يعلن إليه ولم يتخذ من بعد صدوره ثمة إجراء قاطع للتقادم حتى إنقضت الدعوى الجنائية بتاريخ ١٩٨١/١١/٣٠ ولما كانت المطعون ضدها الأولى قد رفعت دعواها المدنية بالصحيفة المودعة قلم كتاب المحكمة في ١٩٨٥/٣/١٠ وبعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ انقضاء الدعوى الجنائية فإنها تكون قد سقطت بالتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد في بدء حساب التقادم بتاريخ صدور قرار النيابة العامة بحفظ الحكم الغيابي في ١٩٨٥/٥/١٨ ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بالتقادم والحكم بالتعويض في حين أن ذلك القرار لا أثر له في قطع التقادم على النحو السالف بيانه فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف وسقوط الحق في إقامة الدعوى بالتقادم الثلاثي .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بدر الدين

المتناوي ، شكري محمد حسين نائب رئيس المحكمة ، قتيحة قره ومحمد الجابري .



الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ - ٤) إيجار ، إيجار الأماكن : بيع الجدك ، . قانون ، تفسير القانون ، ، سريان القانون ، . نظام عام .

(١) القانون التفسيري . شرطه . ألا يضيف جديداً للقانون السابق . نص المادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن أحقية المالك في تقاضى نصف ثمن المبيع أو مقابل التنازل في الحالات التي يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى . عدم اعتباره تشريعاً تفسيرياً للمادة ٢/٥٩٤ مدنى والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وارتداد عمله إلى تاريخ العمل بها . عله ذلك .

(٢) النص التشريعى . وجوب سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .

(٣) عقد بيع الجدك . رضائى . عدم توقفه على إرادة المؤجر . إنتقال الحق فى الإجارة لمشتري الجدك . شرطه . توافر شروط المادة ٢/٥٩٤ مدنى وقت إبرام العقد . عقود بيع الجدك المبرمة فى تاريخ

سابق على القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعها لحكم المادة ٢٠ منه . سريان المادة المذكورة على حالات البيع والتنازل التى تتم فى تاريخ لاحق لنفاذها . علة ذلك .

(٤) موافقة المؤجر صراحة أو ضمناً على بيع الجذك . غير لازمة لنفاذه ولإعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ مدنى . مؤداه . عدم جواز اعتبارها مزية تخوله الحصول على مقابل لها من المستأجر .

١ - لئن كان من حق المشرع أن يصدر تشريعاً تفسيرياً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق منعاً لكل تأويل أو لبس إلا أن شرط ذلك ألا يضيف جديداً إلى القانون السابق أما حيث يورد القانون الجديد حكماً مستحدثاً أو نصاً يتناول بالتعديل أو التغيير نصاً قائماً فإنه لا يعد تشريعاً تفسيرياً ولما كان ما أورده المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن أحقية مالك العقار فى الحالات التى يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى فى تقاضى نصف ثمن أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى بالعين يتضمن تعديلاً لنص المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى وليس لها مقابل فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ومن ثم فإنها لاتعد تشريعاً تفسيرياً لأى من القانونين المذكورين ولا يرتد إعمالها إلى تاريخ العمل بأى منهما وإنما يسرى عليها ما يسرى على سائر التشريعات من أحكام خاصة بتنازع القوانين من حيث الزمان .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه من الأصول الدستورية المقررة أن النص التشريعى لا يسرى إلا على ما يلى نفاذه من وقائع مالم يقضى القانون خروجاً على هذا الأصل وفى الحدود التى يجيزها الدستور برجعيه أثره ولا يغير من هذا الأصل

تعلق أحكام القانون بالنظام العام إذ لا يجاوز أثر ذلك إلا أن تسرى أحكامه على ما يستجد من أوضاع ناتجة عن علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه مادامت آثارها سارية في ظله إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد تغليباً لاعتبارات النظام العام التي دعت إلى إصداره على حق المتعاقدين في تحديد التزاماتهما وحقوقهما التعاقدية الحال منها والمستقبل على السواء .

٣ - عقد بيع الجذك عقد رضائي يتم بمجرد اتفاق طرفيه وتنتقل فيه الملكية بمجرد انعقاده دون توقف على إرادة المؤجر باعتباره بيعاً لمنقول أي أن المراكز القانونية لأطرافه تنشأ وتكتمل فور إبرامه ويتوقف انتقال الحق في الاجارة أو عدم انتقاله إلى مشتري الجذك تبعاً لتوافر الشروط التي أوجبتها المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني أو عدم توافرها أي أنه ينظر فيها إلى وقت إبرام العقد ولا يمتد إلى تاريخ لاحق وبالتالي فإن عقود بيع الجذك التي أبرمت في تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا تخضع لما ورد في المادة ٢٠ منه التي تسرى فقط على حالات البيع والتنازل التي تتم في تاريخ لاحق لنفاذه والعمل بأحكامه هذا إلى أن ما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ آنفة البيان من شروط تتمثل في التزام المستأجر البائع بإعلان المالك قبل إبرام الاتفاق مع الغير وتقريرها أحقية المالك في الشراء وتقييدها حق المستأجر في البيع للغير بانقضاء أجل معين كل ذلك يكشف عن أن هذه المادة يستحيل تطبيقها بشروطها وقيودها على عقود بيع الجذك التي أبرمت في تاريخ سابق على العمل بها ومن ثم يقتصر سريانها على حالات البيع والتنازل التي تتم في تاريخ لاحق لنفاذها .

٤ - إن موافقة المؤجر على بيع الجردك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صريحة كانت أو ضمنية غير لازمة لتنفيذ البيع بالردك فى حقه ، ولإعمال حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى ، ومن ثم لا تعتبر فى حكم المزية التى يحصل المؤجر على مقابل لها من المستأجر .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام على الشركة الطاعنة والمطعون ضدها الثانية الدعوى رقم ٣٤٤٣ لسنة ١٩٨٣ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ أربعة آلاف جنيه - موضوع العقد المؤرخ ١٩٨١/١٢/١٦ مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بياناً لدعواه إنه اشترى من المطعون ضدها الثانية المحل التجارى المبين بالصحيفة بمقتضى عقد بيع بالردك ١٩٨١/٥/٩ ، إلا أن الشركة الطاعنة اشترطت لاعتماد التنازل وتغيير عقد الإيجار باسمه أن يدفع لها مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وقامت ببيع ذات المحل له بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١٩٨١/١٢/١٦ حدد فيه الثمن بمبلغ خمسة آلاف جنيه منها مبلغ ألف جنيه سبق

سداده للمطعون ضدها الثانية فأقام الدعوى ، حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٥٦ سنة ١٠٣ ق القاهرة . وبتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة ذمة المطعون ضده الأول من مبلغ أربعة آلاف جنيه . طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ، تنعى الشركة الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك تقول ، إن قوانين إيجار الأماكن تتعلق جميعها بالنظام العام وتسرى بأثر فوري مباشر على عقود الإيجار حتى تلك التى أبرمت قبل سريانه ، وعلى كل دعوى لم تستقر المراكز القانونية للخصوم فيها بحكم نهائى ، وإذ كان البين من مستندات الدعوى أن بيع المحل التجارى قد تم للمطعون ضده الأول فى ١٩٨١/٩/١٥ وهو تاريخ محضر التصديق الذى تم برقم ٣٨٠ لسنة ١٩٨١ ، وكان ذلك بعد صدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المعمول به اعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ ، أما تاريخ ١٩٨١/٥/٩ الذى يحمله عقد البيع فليس حجة عليها باعتبارها من الغير ، هذا إلى أن المادة ٢٠ من القانون سالف البيان والتى تقضى بحق المؤجر فى تقاضى نصف ثمن المبيع أو مقابل التنازل عن العين المؤجرة فإن حكمها يسرى على واقعة النزاع إذا ما فرض أن عقد البيع أبرم فى ١٩٨١/٥/٩ طالما أن المركز القانونى الناشئ عنه لم يكتمل أو يستقر رضاء أو قضاء بحكم نهائى قبل ١٩٨١/٧/٣١ ، وقد استقرت مراكزهم القانونية بالنسبة للعين محل النزاع بموجب اتفاق مؤرخ ١٩٨١/١٢/١٦ ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك إنه ولئن كان من حق المشرع أن يصدر تشريعاً تفسيرياً يكشف به عن حقيقة المراد بقانون سابق منعا لكل تأويل أو لبس ، إلا أن شرط ذلك ألا يضيف جديداً إلى القانون السابق ، أما حيث يورد القانون الجديد حكماً مستحدثاً أو نصاً يتناول بالتعديل أو التغيير نصاً قائماً فإنه لا يعد تشريعاً تفسيرياً ، ولما كان ما أورده المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن أحقية مالك العقار في الحالات التي يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى في تقاضى نصف ثمن أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التي بالعين يتضمن تعديلاً لنص المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى وليس لها مقابل في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ومن ثم فإنها لا تعد تشريعاً تفسيرياً لأى من القانونين المذكورين ولا يترد أعمالها إلى تاريخ العمل بأى منهما ، وإنما يسرى عليها ما يسرى على سائر التشريعات من أحكام خاصة بتنازع القوانين من حيث الزمان . لما كان ذلك ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من الأصول الدستورية المقررة أن النص التشريعى لا يسرى إلا على ما يلى نفاذه من وقائع مالم يقض القانون خروجاً على هذا الأصل وفى الحدود التى يجيزها الدستور برجعية أثره ، ولا يغير من هذا الأصل تعلق أحكام القانون بالنظام العام إذ لا يجاوز أثر ذلك إلا أن تسرى أحكامه على ما يستجد من أوضاع ناتجة عن علاقات تعاقدية أبرمت قبل نفاذه مادامت آثارها سارية فى ظله ، إذ تخضع هذه الآثار لأحكام القانون الجديد تغليباً لاعتبارات النظام العام التى دعت إلى إصداره على حق المتعاقدين فى تحديد التزاماتهما وحقوقهما التعاقدية الحالى منها والمستقبلى على السواء ، ولما كان عقد بيع الجذك عقد رضائى يتم بمجرد اتفاق طرفيه وتنتقل فيه

الملكية بمجرد انعقاده دون توقف على إرادة المؤجر باعتباره بيعاً لمنقول ، أى أن المراكز القانونية لأطرافه تنشأ وتكتمل فور إبرامه ويتوقف انتقال الحق فى الإجارة أو عدم انتقاله إلى مشتري الجدد تبعاً لتوافر الشروط التى أوجبتها المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى أو عدم توافرها أى أنه ينظر فيها إلى وقت إبرام العقد ولا يمتد إلى تاريخ لاحق ، وبالتالي فإن عقود بيع الجدد التى أبرمت فى تاريخ سابق على العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لاتخضع لما ورد فى المادة ٢٠ منه التى تسرى فقط على حالات البيع والتنازل التى تتم فى تاريخ لاحق لنفاذه والعمل بأحكامه هذا إلى أن ما أوجبه الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ آنفة البيان من شروط تتمثل فى التزام المستأجر البائع بإعلان المالك قبل إبرام الاتفاق مع الغير وتقريرها أحقية المالك فى الشراء ، وتقييدها حق المستأجر فى البيع للغير بانقضاء أجل معين ، كل ذلك يكشف عن أن هذه المادة يستحيل تطبيقها بشروطها وقيودها على عقود بيع الجدد التى أبرمت فى تاريخ سابق على العمل بها ، ومن ثم يقتصر سريانها على حالات البيع والتنازل التى تتم فى تاريخ لاحق لنفاذها وإذا كان عقد البيع بالجدد المؤرخ ١٩٨١/٥/٩ انتقلت به الملكية فور انعقاده دون توقف على إرادة المؤجر ولم تقدم الشركة الطاعنة ما يؤيدها فى دفاعها بصورة تاريخ هذا العقد ، وانتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم سريان أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على واقعة النزاع فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الشركة الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول ، إن موافقة المؤجر للمستأجر صاحب الجدد وبائعته تعتبر مزية يحق للمؤجر أن يقومها وأن يقتضى مقابلتها جزءاً من ثمن البيع

بالجدك ولا يقع ذلك تحت طائلة النصوص القانونية التي تحرم تقاضى مبالغ تزيد عن الأجرة (خلو رجل) وليس فى ذلك مخالفة لأى قاعدة من القواعد المتعلقة بالنظام العام ، وإذا سلمنا مع الحكم المطعون فيه بأن المادة ٥٩٤/٢ هى المنطبقة ، فإنه يشترط أن يستأذن المستأجر المؤجر فى النزول عن الإجارة إلى مشترى الجدد ليكون بيع الجدد نافذاً فى حق المؤجر رغم الشرط المانع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير مقبول ، ذلك إن موافقة المؤجر على بيع الجدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صريحة كانت أو ضمنية غير لازمة لتنفيذ البيع بالجدد فى حقه ، ولإعمال حكم المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدنى ، ومن ثم لا تعتبر فى حكم المزية التى يحصل المؤجر على مقابل لها من المستأجر ويكون النعى برمته على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من يناير سنة ١٩٩٢

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالي .

محمد محمد محمود نائب رئيس المحكمة ، عبد الملك نصار وعلي شلتوت .



الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) شفعة ، حالة توالى البيوع ، ، صورية . بيع .

بيع العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل تسجيل إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة . م ٩٣٨ مدنى .

أثره . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها . شرطه . ألا يكون

البيع الثانى صورياً .

(٢ . ٣) إثبات ، الإثبات بالبينة ، قرائن . صورية ، إثبات الصورية ، ، محكمة الموضوع .

(٢) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع

منها . شرطه .

(٣) محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد استقلالا على كل ما يثيره الخصوم من قرائن غير

قانونية متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .

(٤) دعوى « الخصوم فى الدعوى » ، « دعوى صحة التعاقد » ، بيع .

دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . كون سند البائع عقداً عرفياً . وجوب اختصاص المشتري البائع للبائع له للحكم بصحة ونفاذ العقدين . إستناد البائع فيما باعه إلى حكم بصحة ونفاذ عقده - ولو لم يشهر . صدور هذا الحكم قبل رفع المشتري دعواه أو أثناء نظرها . أثره . عدم وجوب اختصاص البائع له .

١ - مفاد نص المادة ٩٣٨ من القانون المدنى أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع لمشتري ثان قبل أن تعلن أية رغبة فى الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى فى حق الشفيع ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها إلا أن ذلك مشروط بألا يكون البيع الثانى صورياً .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير الأدلة التى يأخذ بها فى ثبوت الصورية أو نفيها لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى كما أنه يستقل بتقدير أقوال الشهود ولو كانت سماعية حسبما يطمئن إليه وجدانه وأن يستخلص منها ما يرى أنه الواقع فى الدعوى مادام لم يخرج بتلك الأقوال عما يؤدى إليه مدلولها وأن يكون ما يستخلصه منها ومن سائر الأدلة فى الدعوى سائغاً ومن شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها .

٣ - محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير ملزمة بالرد فى حكمها على ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه أو على كل قرينة من القرائن غير القانونية التى يدلون بها استدلالاً على دفاعهم ، إذ فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لكافة الحجج والطلبات .

٤ - لئن كانت دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي دعوى استحقاق ما لا يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التي من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذاً عينياً للحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد في نقل الملكية فيتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه ، ولا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذي يصدر في الدعوى ممكنين فإذا كان سند البائع فيما يبيعه عقداً عرفياً تعين على المشتري اختصاص البائع للبائع له في الدعوى ليصدر الحكم بصحة ونفاذ العقدين ومؤدى ذلك أنه إذا كان البائع يستند فيما باعه إلى حكم بصحة ونفاذ عقده - حتى ولو لم يكن قد أشهر فلا موجب لاختصاص البائع له سواء صدر الحكم قبل رفع دعوى المشتري الأخير والبيع له أو أثناء نظرها إذ حسب محكمة صحة التعاقد أن تجيب المدعى فيها إلى طلبه إذا لم تقم منازعة جدية ولم تكشف أوراق الدعوى أمامها عن أن الملكية ليست ثابتة للبائع بأي طريق من طرق كسب الملكية أو أنها محل منازعة من الغير .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٤ مدنى المنيا الابتدائية

« مأمورية ملوى » على المطعون ضده الأول والمطعون ضدهم من الثالثة للسادس ومورثة المطعون ضده الأخير بطلب الحكم بأحقيته فى أخذ الأرض الزراعية الموضحة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى بالشفعة مقابل الثمن المودع خزينة المحكمة ومقداره ٨٦٣٩, ٣٣٥ جنيهاً والتسليم ، وقال بياناً لذلك إن المطعون ضدهم من الثالثة للسادس ومورثة المطعون ضده الأخير باعوا للمطعون ضده الأول أطياناً زراعية مساحتها ١٦ س ، ١١ ط ، ٥ ف بعقد مؤرخ ١٧/١٠/١٩٨٠ وأنه لما كان من حقه أخذ مساحة ١٦ س ، ٧ ط ، ٤ ف منها بالشفعة بثمن مقداره ٨٦٣٩, ٣٣٥ جنيهاً لأنه يمتلك الأرض المجاورة للأرض المشفوع فيها ولها حق ارتفاع بالرى عليها كما أنه مالك على الشيعى فقد أعلن رغبته فى الأخذ بالشفعة بالإنداز المؤرخ ١٩٨١/٦/٧ ثم أودع الثمن خزينة المحكمة وأقام الدعوى ليحكم له بطلباته . تدخلت المطعون ضدها الثانية فى الدعوى طالبة عدم قبولها تأسيساً على أنها المالكة لأرض النزاع بموجب العقد المودع فى الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى المنيا الابتدائية « مأمورية ملوى » ولم تختصم فى دعوى الشفعة وكانت قد أقامت الدعوى الأخيرة ضد المطعون ضده الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٨١/٢/١٥ والمتضمن بيعه لها الأطيان الزراعية البالغ مساحتها ١٦ س ، ١١ ط ، ٥ ف - موضوع العقد المؤرخ ١٧/١٠/١٩٨٠ - لقاء ثمن مقداره ٢٢٠٠٠ جنية والتسليم . تدخل الطاعن فى هذه الدعوى طالباً الحكم بعدم قبولها على سند من أن الملكية لم تنتقل للبائع لها لعدم تسجيل عقد شرائه واحتياطياً برفضها لأنه طلب أخذ المبيع بالشفعة ولصورية هذا البيع . ضمت المحكمة الدعوى

الثانية إلى الأولى ثم أحالتهما إلى التحقيق لإثبات ونفى صورية عقد البيع الثانى المؤرخ ١٩٨١/٢/١٥ . وبعد سماع شهود الطرفين حكمت أولا فى الدعوى رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٤ المنيا الابتدائية « مأمورية ملوى » بقبول تدخل المطعون ضدها الثانية خصمًا ثالثًا فى الدعوى وبرفض الدفع المبدى من الطاعن بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٨١/٢/١٥ وبسقوط حقه فى أخذ الأطيان الموضحة بصحيفة الدعوى بالشفعة ثانياً وفى الدعوى ٢٥٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى المنيا الابتدائية « مأمورية ملوى » بقبول تدخل الطاعن خصمًا ثالثًا فيها وفى موضوع تدخله برفضه وبإلحاق عقد الصلح المؤرخ ١٩٨١/١٠/٣ بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله فى قوة السند التنفيذى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف « مأمورية المنيا بالاستئناف رقم ٣١٤ لسنة ٢٢ ق - طالباً إلغاءه والقضاء له بطلباته وبعدم قبول الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٨٤ مدنى المنيا الابتدائية « مأمورية ملوى » وبتاريخ ٦ من أبريل سنة ١٩٨٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن إجراءات دعوى الشفعة تستقيم فى حالة توالى البيوع والدفع بصورية عقد المشتري الثانى بتدخله أو إدخاله فيها ويتوقف مصير الدعوى على ثبوت تلك الصورية من عدمه وبصدور

الحكم بالصورية تصح إجراءات الشفعة في البيع الأول دون اختصاص المشتري الثاني .
وإذا انتهى الحكم المطعون فيه على الرغم من تدخل المطعون ضدها الثانية في دعوى
الشفعة ودفعه بصورية عقدها إلى تأييد الحكم المستأنف القاضي بسقوط حقه
في الشفعة على سند من عدم اتخاذ الإجراءات القانونية التي تستقيم بها دعوى
الشفعة كإعلان الرغبة للمشتري الثانية بعد اختصاصها فيها وإيداع الثمن الذي
اشترت به وتحجب بهذا النظر المخاطئ عن بحث دفعه بالصورية فإنه يكون معيباً
بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ٩٣٨ من
القانون المدني أنه إذا صدر من مشتري العقار المشفوع فيه بيع لمشتري ثان قبل أن
تعلن أية رغبة في الأخذ بالشفعة أو قبل أن يتم تسجيل هذه الرغبة فإنه يسرى في
حق الشفيع ولا يجوز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى
بها ، إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون البيع الثاني صورياً ، وكان البين من الحكم
المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فيما خلص إليه من جدية
عقد المشتري الثانية بعد أن عجز الشفيع عن اثبات صوريته - وعلى ما سيأتي
بيانه في الرد على السبب الثاني - ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعن في
الشفعة أورد في مدوناته تدعيماً لذلك قوله « وكان المستأنف (الطاعن) لم يتخذ
الإجراءات القانونية لاستقامة دعوى الشفعة إذ أنه لم يعلن رغبته للمشتري الثانية
- المستأنف عليها الثانية والمتدخلة في دعوى الشفعة - ولم يودع الثمن المذكور
بعقد البيع الصادر لها خلال الميعاد القانوني ولم يختصمها في دعوى الشفعة مع
البائع لها ومن ثم يكون الاستئناف غير قائم على أساس سليم » وهو من الحكم

نظر صحيح فى القانون بعد أن عجز الشفيع عن اثبات صورية عقد المشتري الثانية الصادر لها قبل أن تعلن أية رغبة فى الشفعة أو يتم تسجيلها فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه فى صحيفة الاستئناف بأن أقوال شهود المطعون ضده الأول فضلاً عن أنها سماعية ومتناقضة فإنها لا تؤدى لما انتهى إليه الحكم المستأنف من انتفاء صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٨١/٢/١٥ إذ لم يشهد أحداً منهم واقعة تحرير العقد أو قبض الثمن أو أن الزوجة المشتري باعت شيئاً من أملاكها دفعته ثمناً للأرض مع أن غنى الزوجة إن صح لا يدل على شرائها الأرض بالفعل من زوجها أو دفعها الثمن له ، كما أنه دلت على صورية البيع بقرائن عديدة كتحرير العقد بين زوجين ، ويضعف الثمن فضلاً عن أن العقد غير ثابت التاريخ وأن عقود إيجار الأرض كلها صادرة باسم الزوج شخصياً وليس بصفته وكيلاً عنها غير أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى تأييد الحكم المستأنف دون أن يعرض لهذه القرائن إيراداً لها ورداً عليها ويوليها حقها من البحث والتمحيص بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة فى تقدير الأدلة التى يأخذ بها من ثبوت الصورية أو نفيها لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى ، كما أنه يستقل بتقدير أقوال الشهود ولو كانت سماعية حسبما يطمئن إليه وجدانه وأن يستخلص منها ما يرى أنه الواقع فى الدعوى مادام

لم يخرج بتلك الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها وأن يكون ما يستخلصه منها ومن سائر الأدلة في الدعوى سائغاً ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بصورية عقد البيع المؤرخ ١٩٨١/٢/١٥ الصادر للمطعون ضدها الثانية على قوله « » وإذا كانت المحكمة تقتنع بأقوال شهود الخصمة المتدخلة في دعوى الشفعة والمدعية في الدعوى المنضمة وهم ، ، فقد قرر الأول بأنه قريب الطرفين وحضر صلح بين المدعى وبين المدعى عليه الأول وتناول عرض الصلح شروطاً عرضها على الأخير فلم يبت فيه إلا بعد الرجوع إلى زوجته التي تقابل معها ورفضت عرض الصلح وعلم منها بأن زوجها باع لها الأرض وانتفعت بها عن طريق زوجها الوكيل عنها مؤكداً بأن هذا البيع جدى ، وبما قرره الثانى وهو أخ المدعى الذى شهد بأن المدعى عليه الأول بعد أن اشترى الأرض بنحو شهرين أو ثلاثة - وهو ما يتفق مع تاريخ العقد المطعون عليه - علم منه بأنه فى ضائقة مالية وسعى لإيجاد مشتري للأرض وعرض على المستأجرين شراؤها فطلبوا نصفها وعندما عاد إليه مفضياً له بذلك أخبره بأنه قام بالبيع لزوجته وأن البيع الذى تم للزوج على حساب الفدان ألفين من الجنيهات ، أما البيع الذى تم للزوجة كان بأربعة آلاف جنيه للفدان وسبب ارتفاع سعر الأرض هو عودة القادمين من الخارج بأموال كثيرة مع قلة عرض الأراضى المباعة ، وبما شهد به الثالث أيضاً من أن الزوجة أرسلت فى طلبه مستفسرة منه عن سعر الفدان وعندما حضر إليه الزوج لتحصيل الإيجار أخبره بأن الزوجة هى التى

اشترت الأرض وأفاده بوجود توكيل معه لتحصيل الإيجار وأن الفترة بين البيعين حوالى ثلاثة أشهر ولا تطمئن إلى أقوال شهود المدعى التى جاءت معظمها سماعية بالنسبة لواقعة البيع الثانى وفى البعض الآخر غير جازمة بصورته وغير موضحة تفاصيل وأدلة هذه الصورية فضلاً عن أنه قد نال من أقوال الشاهدين ،
..... ماثبت من واقع شهادة الإدارة التعليمية من تواجدهما بالخارج إبان الفترة المعاصرة لتحرير هذا العقد بالإضافة إلى أن الشاهد الأول
قرر بتحذيره لعمه الشاهد الثالث من شهود المدعى عليه الأول بالبيع الصورى إلا أن الأخير كذبه فى هذا الشأن ، وإذا ما أضافت المحكمة لأطمئنانها لأقوال شهود المدعى عليه الأول ماتأيد بموجب المستندات المقدمة بحافظتيه والتى يدل بها على صدور توكيل إليه من زوجته بتحصيل الإيجار من المستأجرين وما يتعلق بذلك ووجود تعاملات لها مع شركة السكر سابقة على تحرير العقد المطعون عليه وإخطار المدعى بالبيع المطعون عليه بالإنذار المؤرخ ١٩٨١/٦/٢٣ وإقامة دعوى صحة التعاقد بشأنها بصحيفة أودعت قلم كتاب محكمة المنيا الابتدائية برقم ١٨٣٥ لسنة ١٩٨١ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٣ أى قبل إعلانه بإنذار الرغبة بالشفعة من قبل المدعى فيها الحاصل فى ١٩٨١/٦/١٧ من كل ذلك قرائن مؤيدة لأقوال الشهود على جدية التصرف الصادر من المدعى عليه الأول فى دعوى الشفعة وهو بذاته المدعى عليه فى الدعوى المنضمة لزوجته المتدخلة فى دعوى الشفعة والمدعية فى الدعوى المنضمة وتسقط عن هذا العقد القول بصورته « . وكانت هذه الأسباب سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها من رفض الدفع بالصورية وتكفى لحمله ،

وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على القرائن التى تساند إليها الطاعن لاثبات صورية ذاك العقد لأن محكمة الموضوع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - غير ملزمة بالرد فى حكمها على ما يثيره الخصوم فيما اختلفوا فيه أو على كل قرينة من القرائن غير القانونية التى يدلون بها استدلالاً على دفاعهم ، إذ فى قيام الحقيقة التى اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لكافة الحجج والطلبات ، ومن ثم يكون النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك فى صحيفة الاستئناف بعدم قبول دعوى صحة ونفاذ العقد الصادر للمطعون ضدها الثانية بتاريخ ١٥/٢/١٩٨١ لأن زوجها البائع لها لم يكن مالكا إذ لم يصدر له حكم صحة التعاقد إلا فى ٣٠/٦/١٩٨١ بعد دعواها غير أن الحكم الابتدائى واجه هذا الدفع بما لا يصلح رداً عليه وغفل الحكم المطعون فيه المؤيد له عن إيراده أو الرد عليه بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك لأنه ولئن كانت دعوى صحة ونفاذ عقد البيع - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - هى دعوى استحقاق مآلاً يقصد بها تنفيذ التزامات البائع التى من شأنها نقل الملكية إلى المشتري تنفيذا عينيا للحصول على حكم يقوم تسجيله مقام تسجيل العقد فى نقل الملكية فيتعين عند الفصل فيها بحث ما عسى أن يشار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه ، ولا يجاب المشتري إلى طلبه إلا إذا كان انتقال الملكية إليه وتسجيل الحكم الذى يصدر فى الدعوى ممكنين ، فإذا كان سند البائع فيما يبيعه عقداً عرفياً يتعين

على المشتري اختصاص البائع للبائع له في الدعوى ليصدر الحكم بصحة ونفاذ العقد، ومؤدى ذلك أنه إذا كان البائع يستند فيما باعه إلى حكم بصحة ونفاذ عقده - حتى ولو لم يكن قد أشهر - فلا موجب لاختصاص البائع له سواء صدر الحكم قبل رفع دعوى المشتري الأخير والبيع له أو أثناء نظرها ، إذ حسب محكمة صحة التعاقد أن تجيب المدعى فيها إلى طلبه إذا لم تقم منازعة جدية ولم تكشف أوراق الدعوى أمامها عن أن الملكية ليست ثابتة للبائع بأى طريق من طرق كسب الملكية أو أنها محل منازعة من الغير وإذا التزم الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بقبول دعوى صحة التعاقد المرفوعة من المطعون ضدها الثانية تأسيساً على أن الطاعن لم يدع أنه أو غيره مالك لأطيان النزاع وأنه يكفى لقبول هذه الدعوى صدور حكم للبائع بصحة التعاقد فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من يناير سنة ١٩٩٣

بإئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم وفا .

عبدالرحيم صالح . محمد الشناوي نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ القضائية :

(٢ . ١) ضرائب د ضريبة الارباح التجارية والصناعية ، د الربط الحكمي ، .

(١) إتخاذ أرباح سنة ١٩٦٨ أساساً لربط الضريبة على عدد من السنوات التالية لها تسمى

السنوات المقيسة . تحديد عدد السنوات المقيسة باختلاف الأرباح المقدرة في سنة الأساس . تقسيم

المولين في هذا الخصوص إلى ثلاث فئات . إستحداث المول خلال السنوات المقيسة نشاطاً يختلف في

نوعه عن نشاطه في سنة الأساس . أثره في إعمال قواعد الربط الحكمي . المواد ٥٥ ، ٥٥ مكرر ، ٥٥

مكرر/١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بق ٧٧ لسنة ١٩٦٩ .

(٢) ربط الضريبة قياساً على سنة الأساس يستوجب أن تكون أرباح هذه السنة فعلية . تحديدها

حكماً . أثره . عدم صلاحيتها أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية ووجوب تقدير أرباح أول سنة

تالية لسنوات الربط الحكمي فعلياً . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩

١ - لما كانت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ قد نصت على أن تتخذ أرباح سنة ١٩٦٨ أساساً لربط الضريبة على عدد من السنوات التالية لها تسمى السنوات المقيسة وحددت المادة ٥٥ مكرر المضافة بالقانون الأخير عدد السنوات المقيسة فجعلته ثلاثاً بالنسبة للممولين الذين لا يتجاوز أرباحهم في سنة الأساس ١٠٠٠ جنيه ولا تقل عن ٥٠٠ جنيه ، وأربعاً بالنسبة لمن لا يتجاوز أرباحهم ٥٠٠ جنيه ولا تقل عن ٢٥٠ جنيه ، وستاً لمن تقل أرباحهم عن ٢٥٠ جنيه ، وأفادت المادة ٥٥ مكرراً ١ من ذات القانون استثناء من أحكام المادتين السابقتين أنه إذا استحدث الممول خلال السنوات المقيسة نشاطاً يختلف في نوعه عن نشاطه في سنة الأساس فتقدر أرباحه منه وتضاف عن جزء السنة إلى أرباحه الحكيمة عن نشاطه الأصلي ، ثم تقدر أرباحه الفعلية عن النشاط المستحدث عن أول سنة كاملة فإذا لم يتجاوز ١٠٠٠ جنيه اتخذت أساساً لربط الضريبة عن عدد من السنوات المقيسة تنتهي بانتهاء السنوات المحددة لفئة الممول عن نشاطه الأصلي ولو تجاوز مجموع الربحين ١٠٠٠ جنيه ، أما إذا تجاوزت ١٠٠٠ جنيه حوسب على أرباحه الفعلية من ذلك النشاط المستحدث وأضيفت إليه الأرباح الحكيمة من النشاط الأصلي لعدد من السنوات المحددة لفئة الممول من هذا النشاط .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ربط الضريبة قياساً على سنة الأساس يستوجب أن تكون أرباح هذه السنة أرباحاً فعلية ، فإذا كانت قد حددت حكماً فإنها لا تصلح أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ ويتعين لذلك تقدير أرباح أول سنة تالية لسنوات الربط الحكمي تقديرًا فعلياً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب ملوى قدرت صافى أرباح المطعون ضده عن نشاطه التجارى فى الساعات والتليفزيونات والأدوات الكهربائية فى سنة ١٩٧٦ بمبلغ ٧٦٦١ جنيه ، فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيضه إلى مبلغ ٥٣٢٦ جنيه ، فأقام الدعوى رقم ١٨٣ لسنة ١٩٨٠ ضرائب المنيا طعنًا فى هذا القرار - نذبت المحكمة خبيراً فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٥ بتعديل القرار وتحديد صافى ربح المطعون ضده عن نشاطه محل الطعن فى سنة ١٩٧٦ بمبلغ ١٣٤٨,٠٤٠ جنيه باتخاذ أرباح سنة ١٩٧٥ أساساً للربط تطبيقاً للقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ - استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢٥ سنة ٢٠ ق بنى سويف - مأمورية المنيا - وبتاريخ ١٩٨٥/١١/١٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على المحكمة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ اتخذ أرباح المطعون ضده عن سنة ١٩٧٥ أساساً للربط عن سنة ١٩٧٦ رغم أن أرباح سنة ١٩٧٥ حددت بالنسبة للنشاط الأصلي حكماً قياساً على سنة ١٩٧٣ وهو مالا يجوز وفقاً للقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ٣٩ المعدلة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٦٩ قد نصت على أن تتخذ أرباح سنة ١٩٦٨ أساساً لربط الضريبة على عدد من السنوات التالية لها تسمى السنوات المقيسة وحددت المادة ٥٥ مكرراً المضافة بالقانون الأخير عدد السنوات المقيسة فجعلته ثلاثاً بالنسبة للممولين الذين لا تجاوز أرباحهم في سنة الأساس ١٠٠٠ جنيه ولا تقل عن ٥٠٠ جنيه ، وأربعاً بالنسبة لمن لا تجاوز أرباحهم ٥٠٠ جنيه ولا تقل عن ٢٥٠ جنيه ، وستاً لمن تقل أرباحهم عن ٢٥٠ جنيه ، وأفادت المادة ٥٥ مكرراً من ذات القانون - استثناء من أحكام المادتين السابقتين - أنه إذا استحدث الممول خلال السنوات المقيسة نشاطاً يختلف في نوعه عن نشاطه في سنة الأساس فتقدر أرباحه منه وتضاف عن جزء السنة إلى أرباحه الحكمية عن نشاطه الأصلي ، ثم تقدر أرباحه الفعلية عن النشاط المستحدث عن أول سنة كاملة ، فإذا لم تجاوز ١٠٠٠ جنيه اتخذت أساساً لربط الضريبة عن عدد من السنوات المقيسة تنتهي بإنهاء السنوات المحددة لفئة الممول عن نشاطه الأصلي ولو جاوز مجموع الربحين ١٠٠٠ جنيه ، أما إذا جاوزت ١٠٠٠ جنيه حوسب على أرباحه الفعلية من ذلك النشاط المستحدث وأضيفت إلى الأرباح الحكمية من النشاط الأصلي لعدد من السنوات المحددة لفئة الممول عن هذا النشاط - وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة

أن ربط الضريبة قياساً على سنة الأساس يستوجب أن تكون أرباح هذه السنة أرباحاً فعلية ، فإذا كانت قد حددت حكماً فإنها لاتصلح أساساً لربط الضريبة في السنوات التالية بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ٦٩ ويتعين لذلك تقدير أرباح أول سنة تالية لسنوات الربط الحكمي تقديراً فعلياً ، وإذا كان الثابت بالدعوى أن أرباح المطعمون ضده عن نشاطه الأصلي « في بيع الساعات وإصلاحها » قدرت في سنة ١٩٧٣ - وهي أول سنة ضريبية كاملة لهذا النشاط - بمبلغ ١٨٨,٢٤ جنية مما يدخله ضمن فئة الممولين الذين تكون سنواتهم المقيسة ست سنوات تنتهى - بحسب الأصل - في سنة ١٩٧٤ ، إلا أنه لما كان الثابت بالحكم الصادر في الدعوى رقم ١٨٢ لسنة ٨٠ تجارى كلى المنيا - سند الحكم المطعمون فيه في قضائه - والذي حاز قوة الأمر المقضى - التى تعلو على اعتبارات النظام العام - أنه حدد أرباح المطعمون ضده عن نشاطه الأصلي في سنة ١٩٧٥ حكماً باعتبارها مقيسة على أرباحه في سنة ١٩٧٣ ، ومن ثم فإن سنة ١٩٧٥ لا تصلح أساساً لربط الضريبة عن سنة ١٩٧٦ - محل المحاسبة بالدعوى الراهنة - ويتعين تقدير أرباح المطعمون ضده عن كافة أنشطته خلالها تقديراً فعلياً - وإذا خالف الحكم المطعمون فيه هذا النظر ، وأقام قضاءه بتحديد أرباح المطعمون ضده في سنة ١٩٧٦ عن أنشطته محل المحاسبة ، على اتخاذه أرباح سنة ١٩٧٥ عن النشاط الأصلي أساساً للربط ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه ، دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم وفا ، عبد الرحيم

صالح ، على محمد على ومحمد الشناوى نواب رئيس المحكمة .



الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) ضرائب « نظر الدعاوى الضريبية » . حكم « إصدار الحكم » .

الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه . جواز نظرها فى جلسة سرية . النطق بالحكم . وجوب أن يكون فى جلسة علنية . م ١٦٣ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، م ١٧٤ مرافعات .

(٢) ضرائب « إجراءات ربط الضريبة بالنموذجين ١٨ ، ١٩ ضرائب » « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » .

إجراءات ربط ضريبة الأرباح التجارية . وجوب قيام المأمورية المختصة بإخطار الممول بعناصر الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب وإخطاره بعناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٩ ضرائب . م ٤١ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(٣) ضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية : الضريبة على التصرفات العقارية » . عقد « عقد البيع » . تسجيل . بيع .

الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تحققها . بالأرباح الناتجة من التصرف فى العقارات لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات . التسجيل لا يغير من طبيعة عقد البيع باعتباره من عقود التراضى التى تتم بمجرد توافق الطرفين وتنتج آثارها عدا نقل الملكية التى تتراخى إلى حين حصول التسجيل . مؤدى ذلك . إعتبار عقد البيع الإبتدائى دليلاً على حصول التصرف يتوافر به تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وهى تحقيق الربح سواء تم تسجيل هذه التصرفات أو لم يتم .

١ - لئن كانت المادة ١٦٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن

الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه يجوز نظرها فى جلسة سرية إلا أنه يتعين

طبقاً للمادة ١٧٤ من قانون المرافعات النطق بالحكم فى علانية ولو نظرت الدعوى فى جلسة سرية .

٢ - مفاد نص المادة ٤١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ أن المشرع حدد إجراءات ربط ضريبة الأرباح التجارية وأوجب على المأمورية المختصة إخطار الممول بعناصر الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب وإخطاره بعناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٩ ضرائب .

٣ - النص فى المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدل بالقانون رقم ٤٦ سنة ١٩٧٨ - المنطبقة على الواقعة على أنه « تسرى الضريبة على أرباح ١ - التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحدة سكنية أو غيرها وإذا صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات خضعت الأرباح الناتجة عن هذه التصرفات لضريبة الأرباح التجارية والصناعية » يدل على أن المشرع قد حدد الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالأرباح الناتجة عن التصرف فى العقارات لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات وإذا كان التسجيل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يغير من طبيعة عقد البيع من حيث هو عقد من عقود التراضى التى تتم وتنتج آثارها بمجرد توافق الطرفين وإنما هو فقط قد عدل آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل أرجأه إلى حين حصول التسجيل وترك لعقد البيع معناه وباقى آثاره فعقد البيع يمر بمرحلتين الأولى هى إبرام العقد بين طرفيه ليرتب كافة آثاره عدا نقل الملكية والثانية هى شهر هذا العقد طبقاً

لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ حتى تنتقل الملكية إلى المشتري ولا تزامن بينهما إذ قد يتراخى نقل الملكية زمنًا ، ومن ثم فإن عقد البيع الإبتدائي يعد دليلاً على حصول التصرف فى العقارات بما يتوافر به تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وهى تحقيق الربح سواء تم تسجيل هذه التصرفات أو لم يتم ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه بإخضاع الأرباح التى حققها الطاعن من التصرف فى العقارات خلال سنة النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما ثبت من تقرير الخبير المبنى على أسباب سائغة من أنه قام بالتصرف بالبيع فى هذه العقارات بمقتضى عقود مسجلة وعقود إبتدائية تم تنفيذها باستلام المشتري لها ، فإن النعى برمته يضحى على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الخدمات بالإسكندرية قدرت صافى أرباح الطاعن عن تصرفه ببيع أربعة عشر شقة بعمارته خلال عام ١٩٨٠ بمبلغ ٢٦٣٦٦٣ جنيه وأخطرته بهذا التقدير فاعترض عليه وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت فى ١٩٨٢/١١/٧ برفض الدفع بعدم الخضوع للضريبة التجارية وببطلان التقديرات

وبإلغاء المحاسبة عن سنة ١٩٨٠ وتعديل تقديرات المأمورية لأرباح الطاعن الناتجة عن تصرفاته محل المحاسبة إلى مبلغ ١٦٠.٦٦٣ جنيه عن سنة ١٩٨٠ . وتعديل وعاء الضريبة العامة على الإيراد تبعاً لما طرأ من تعديل على العنصر التجارى ، طعن الطاعن على هذا القرار بالدعوى رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٣ تجارى كلى طنطا . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٨٦/٤/٢٩ بتأييد قرار اللجنة . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٨ لسنة ٣٦ ق طنطا . وتاريخ ١٩٨٨/١/٢١ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان لصدوره من المحكمة وهى منعقدة بهيئة علنية .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه وإن كانت المادة ١٦٣ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ تنص على أن الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه يجوز نظرها فى جلسة سرية إلا أنه يتعين طبقاً للمادة ١٧٤ من قانون المرافعات النطق بالحكم فى علانية ولو نظرت الدعوى فى جلسة سرية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أغفل دفعه ببطلان إجراءات

الربط لعدم التزام مأمورية الضرائب عند تقديرها الضريبة بالنموذج ٣٨ مكرر ضرائب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن مفاد نص المادة ٤١ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ أن المشرع حدد إجراءات ربط ضريبة الأرباح التجارية وأوجب على المأمورية المختصة إخطار الممول بعناصر الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب وإخطاره بعناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٩ ضرائب وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يضحى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الأول والسببين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والتناقض المبطل وفى بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم توافر الواقعة المنشئة للضريبة وهى التسجيل وبالتالى عدم خضوعه للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع واعتد بالتصرفات العرفية والمسجلة فى تقدير الضريبة واستند فى ذلك إلى القرار الصادر من وزير المالية رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٩ رغم مخالفته للقانون مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والتناقض المبطل والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - المعدلة بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ - المنطبق على الواقعة على أنه « تسرى الضريبة على أرباح ١ - التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى

داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحدة سكنية أو غيرها وإذا صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات خضعت الأرباح الناتجة عن هذه التصرفات لضريبة الأرباح التجارية والصناعية» يدل على أن المشرع قد حدد الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالأرباح الناتجة من التصرف في العقارات لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات وإذا كان التسجيل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يغير من طبيعة عقد البيع من حيث هو عقد من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها بمجرد توافق الطرفين وإنما هو فقط قد عدل آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل أرجأه إلى حين حصول التسجيل وترك لعقد البيع معناه وباقي آثاره . فعقد البيع يمر بمرحلتين الأولى هي إبرام العقد بين طرفيه ليرتب كافة آثاره عدا نقل الملكية والثانية هي شهر هذا العقد طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ حتى تنتقل الملكية إلى المشتري ولا تزامن بينهما إذ قد يتراخى نقل الملكية زمنياً ، ومن ثم فإن عقد البيع الإبتدائي يعد دليلاً على حصول التصرف في العقارات بما يتوافر به تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وهي تحقيق الربح سواء تم تسجيل هذه التصرفات أو لم يتم، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضائه بإخضاع الأرباح التي حققها الطاعن من التصرف في العقارات خلال سنة النزاع لضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما ثبت من تقرير الخبير المبنى على أسباب سائغة من أنه قام بالتصرف بالبيع في هذه العقارات بمقتضى عقود مسجلة وعقود إبتدائية تم تنفيذها باستلام المشتري لها ، فإن النعى برمته يضحى على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم وفاء عبد الرحيم

صالح ، على محمد على نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٦١ القضائية :

(١) ضرائب «ضريبة الأرباح التجارية والصناعية» ، الضريبة على التصرفات العقارية :
الواقعة المنشئة للضريبة .

شهر العقد . الواقعة المنشئة للضريبة على التصرفات العقارية في حالة التصرف الواحد الصادر من الممول لأول مرة وتربط الضريبة وتحصل عند اتخاذ إجراءات شهر عقد البيع وتحدد بمثل الرسم النسبي المقرر بالقانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . العقد العرفي . الواقعة المنشئة للضريبة على التصرفات العقارية في حالة التصرفات المتعددة الصادرة من الممول خلال عشر سنوات . علة ذلك .

(٢) ضرائب «الضريبة على التصرفات العقارية» .

فرض ضريبة على التصرفات العقارية . شرطه . ألا يقل قيمة ما تصرف فيه الممول عن عشرة آلاف جنيه مقدرة على أساس ما تضمنه القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . تجاوز هذا الحد . أثره . إستحقاق الضريبة على ما زاد عليه والعبرة هي بمجموع ما تصرف فيه الممول وليس من قيمة كل تصرف على حدة ومرجع ذلك صراحة النص في هذا الخصوص . علة ذلك .

(٣) ضرائب «تسبيب الحكم» . خبرة . حكم . نقض .

بحث الخبير كافة اعتراضات الطاعنين والرد عليها . إحالة الحكم المطعون فيه إلى تقرير الخبير مقاماً على أسبابه فإنه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات . ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن .
جدل موضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .

١ - النص في المادة ١/٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون

رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على أن (تسري الضريبة كذلك على أرباح ١ - التصرف في العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها

أو بعد إقامة منشأة عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحدة سكنية أو غيرها وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو لغيره واستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبي المقرر فى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم التوثيق والشهر وإذا صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات خضعت الأرباح الناتجة عن هذه التصرفات لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالسعر المقرر فى المادة ٣٧ (... يدل على أن المشرع حين فرض الضريبة على التصرفات العقارية باعتبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأموال العقارية وحال تداولها فرق بين حالتين ووضع ضوابط لكل منهما من حيث المختص بربط تلك الضريبة وتحصيلها والسعر المقرر لها وأيضاً الواقعة المنشئة لها بحيث إذا ما تحققت التزم المتصرف بدين تلك الضريبة الحالة الأولى : التصرف الواحد الصادر من الممول لأول مرة وتكون الواقعة المنشئة للضريبة فى هذه الحالة هى شهر العقد وتربط الضريبة وتحصل عند اتخاذ إجراءات شهر عقد البيع وتحدد مثل الرسم النسبي المقرر بالقانون وهو ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسم التوثيق والشهر الحالة الثانية : التصرفات المتعددة الصادرة من الممول خلال عشر سنوات فإن المشرع ولمواجهة ظاهرة انتشار وبيع الوحدات السكنية دون تسجيل لتلك العقود وما يترتب على ذلك من عدم سداد الضريبة المستحقة لم يشأ انتظار تسجيل تلك التصرفات لاتخاذ إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها فاكتمل بتحقيق الربح للتصرف والممثل فى الفارق بين قيمة تكلفة العقار وثمان البيع ، وهو الذى يمثل وعاء الضريبة فى الأرباح التجارية والصناعية . ويعتد عندئذ بالعقد العرفى باعتباره يمثل الواقعة المنشئة لتلك الضريبة إذ لا يحول عدم التسجيل دون تحقق الربح ، ولا أثر له فى انعقاد عقد البيع طالما استوفى أركانه المقررة قانوناً .

٢ - تنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ آفة البيان على أن (لا تسرى هذه

الضريبة إذا كانت قيمة ما تصرف فيه الممول مقدرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٠

لسنة ١٩٦١ بما لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ، فإذا تجاوزتها استحققت الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسب المقررة فى قانون رسوم التوثيق والشهر المشار إليها) يدل على أن المشرع لم يفرض الضريبة على التصرفات العقارية على إطلاقها بل اشترط ألا يقل قيمة ما تصرف فيه الممول عن عشرة آلاف جنيه مقدرة على أساس ما تضمنه القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فإذا ما تجاوزت التصرفات هذا الحد استحققت الضريبة على ما زاد عليه والعبرة هى بمجموع ما تصرف فيه الممول وليس بقيمة كل تصرف على حدة ومرجع ذلك صراحة النص فى هذا الخصوص إذ لو أراد المشرع خلاف ما تقدم لكان نص صراحة على أن تكون العبرة بالتصرف الصادر من الممول وليس بما تصرف فيه الممول .

٣ - متى كان البين من تقرير الخبير فى الدعوى أنه تكفل ببحث كافة الاعتراضات المقدمة من الطاعنين فى شأن تحديد سنة المحاسبة وتكلفة العقار بالنظر إلى حالات المثل وفحص كافة المستندات التى قدمت إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أحال إلى هذا التقرير مقاماً على أسبابه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات ويكون ما يشيره الطاعنون فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الخدمات قدرت صافى ربح الطاعنين عن نشاطهم
فى بيع الوحدات السكنية خلال عام ١٩٧٩ بمبلغ ٦٠١٠٠٠ جنيه ، وإذ اعترضوا
أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيض هذا التقدير إلى مبلغ ٣٨٧٠٣٤
جنيه ، طعن الطاعنون فى هذا القرار بالدعوى رقم ٧٦٠ سنة ١٩٨٥ ضرائب
اسكندرية ، ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ
١٩٨٩/١/١٨ بتعديل القرار المطعون فيه وذلك بتخفيض التقدير خلال سنة
المحاسبة إلى مبلغ ٣١٦٧٧٦ جنيه ، إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم
٢٠٢ لسنة ٩٥ ق اسكندرية . بتاريخ ١٩٩١/٢/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم
المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وأودعت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض على المحكمة فى
غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على
الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ أقام قضاءه بخضوع تصرفاتهم ببيع
الوحدات السكنية لضريبة الأرباح التجارية والصناعية إعمالاً لحكم المادة ١/٣٢ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وعول فى ذلك
على عقود البيع العرفية الصادرة منهم خلال سنة المحاسبة فى حين أن التصرف
العقارى بالعقد العرفى وما يترتب عليه من تسليم الوحدات المباعة للمشتري لا يعد
الواقعة المنشئة لتلك الضريبة وذلك لصراحة النص سالف الذكر فى كون تلك الواقعة
هى شهر هذا التصرف حيث تقدر الضريبة على أساس السعر النسبى فى التصرف
الأول وبالسعر الأصلي إذا تعددت التصرفات خلال عشر سنوات .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٣٢ / ١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على أن (تسرى الضريبة كذلك على أرباح ١ - التصرف فى العقارات المبنية أو الأراضى داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشأة عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحدة سكنية أو غيرها وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للممول أو لغيره واستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبى المقرر فى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسوم التوثيق والشهر وإذا صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات خضعت الأرباح الناتجة عن هذه التصرفات لضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالسعر المقرر فى المادة ٣٧ منه) يدل على أن المشرع حين فرض الضريبة على التصرفات العقارية باعتبارها ضريبة مباشرة تفرض على الأموال العقارية وحال تداولها فرق بين حالتين ووضع ضوابط لكل منها من حيث المختص بربط تلك الضريبة وتحصيلها والسعر المقرر لها وأيضاً الواقعة المنشئة لها بحيث إذا ما تحققت التزم المتصرف بدين تلك الضريبة الحالة الأولى : التصرف الواحد الصادر من الممول لأول مرة وتكون الواقعة المنشئة للضريبة فى هذه الحالة هى شهر العقد وتربط الضريبة وتحصل عند اتخاذ إجراءات شهر عقد البيع وتحدد بمثل الرسم النسبى المقرر بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فى شأن رسم التوثيق والشهر الحالة الثانية : التصرفات المتعددة الصادرة من الممول خلال عشر سنوات فإن المشرع ولمواجهة ظاهرة انتشار وبيع الوحدات السكنية دون تسجيل لتلك العقود وما يترتب على ذلك من عدم سداد الضريبة المستحقة لم يشأ انتظار تسجيل تلك التصرفات لاتخاذ إجراءات ربط الضريبة وتحصيلها فاكفى بتحقيق الربح للمتصرف والممثل فى الفارق بين قيمة

تكلفة العقار وثمان البيع ، وهو الذى يمثل وعاء الضريبة فى الأرباح التجارية والصناعية ويعتد عندئذ بالعقد العرفى باعتباره يمثل الواقعة المنشئة لتلك الضريبة إذ لا يحول عدم التسجيل دون تحقق الربح ، ولا أثر له فى انعقاد عقد البيع طالما استوفى أركانه المقررة قانوناً ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بما سلف يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ أيد الحكم الابتدائى فيما انتهى إليه من خصم مبلغ عشرة آلاف جنيه من صافى ربح كل من الطاعنين المقرر من التصرفات محل المحاسبة ، فى حين أنه فى حالة تعدد التصرفات العقارية التى تجاوز قيمة كل منها عشرة آلاف جنيه فإنه يتعين احتساب سعر الضريبة على أساس السعر المقرر فى المادة ٣٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ وذلك فيما يزيد عن مبلغ عشرة آلاف جنيه عن كل تصرف .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة ٣٢/١ أنفة البيان نصت على أن (لا تسرى هذه الضريبة إذا كانت قيمة ما تصرف فيه الممول مقدرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بما لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ، فإذا تجاوزتها استحققت الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسب المقررة فى قانون رسوم التوثيق والشهر المشار إليها) يدل على أن المشرع لم يفرض الضريبة على التصرفات العقارية على إطلاقها بل اشترط ألا يقل قيمة ما تصرف فيه الممول عن عشرة آلاف جنيه قصد به على أساس ما تضمنه القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ فإذا ما تجاوزت التصرفات هذا الحد استحققت الضريبة على ما زاد عليه ، والعبرة هى بمجموع ما تصرف فيه الممول وليس بقيمة كل تصرف على حدة ومرجع ذلك

صراحة النص فى هذا الخصوص إذ لو أراد المشرع خلاف ما تقدم لكان نص صراحة على أن تكون العبرة بالتصرف الصادر من الممول وليس بما تصرف فيه الممول ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى بما سلف يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ أيد الحكم الابتدائى فيما انتهى إليه والذي عول على ما جاء بتقرير الخبير المنتدب فى حين أنهم اعترضوا على ما تضمنه هذا التقرير فى شأن السنة الضريبية والواقعة المنشئة للضريبة وقيمة المبيعات وأهدر دفاعهم فى هذا الشأن .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه متى كان البين من تقرير الخبير فى الدعوى أنه تكفل ببحث كافة الاعتراضات المقدمة من الطاعنين فى شأن تحديد سنة المحاسبة وتكلفة العقار بالنظر إلى حالات المثل وفحص كافة المستندات التى قدمت إليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أحال إلى هذا التقرير مقاماً على أسبابه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات ويكون ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد مكى ، أحمد الزواوى ،

محمد جمال وأنور العاصى نواب رئيس المحكمة .



الطعن رقم ٣١٦٩ لسنة ٦١ القضائية :

التزام ، إنقضاء الالتزام : الإبراء ، . حكم « عيوب التذليل : مخالفة الثابت بالأوراق » .

الإلتزام . انقضاؤه بالإبراء . م ٣٧١ مدنى . إلتزام الطاعن بأداء مبلغ إلى المطعون ضده . تمسكه

بدلالة إتفاق لاحق متضمناً إبراءه من التزامه . إطراح الحكم المطعون فيه ذلك دون إعمال أثر الاتفاق .

مخالفة للثابت بالأوراق .

لما كان الإلتزام ينقضى بنص المادة ٣٧١ من القانون المدنى إذا أبرأ الدائن مدينه

مختاراً وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدلالة المحرر المقدم من المطعون

ضده والمؤرخ والمعنون بعبارة - إتفاق استلام مبالغ وتخالص - والذي تضمن

أن المطعون ضده استوفى من الطاعن ماحصله من أجرة الأرض الزراعية وتحاسبا عنه

وعن مبالغ أخرى أداها الطاعن واستلم المطعون ضده التوكيلات التى أصدرها

وأصبح الطاعن غير مكلف بأى عمل يتعلق بها ، مما مفاده أن المطعون ضده قد أبراه

من أداء ماالتزم به فى الاتفاق المؤرخ ... من أداء أجرة الأرض الزراعية حتى لو لم

يحصلها فأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وأقام قضاءه على مجرد القول بأن

العقد المبرم بين الطرفين والمؤرخ ... قد ألزم الطاعن بأداء الأجرة ولو لم يحصلها

الطاعن ولم يعمل أثر الاتفاق اللاحق فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده تقدم إلى السيد رئيس محكمة الجيزة الابتدائية بطلب صدور أمره بالزام الطاعن بأداء مبلغ ٣٥٨٠ جنيه و١٦٨ مليمًا وقال بيانًا لذلك إنه بمقتضى اتفاق مؤرخ ١١/٦/١٩٨٥ التزم الطاعن بتحصيل أجره أرض المطعون ضده الزراعية من مستأجريها وأن يؤديها إليه ولو لم يحصلها لقاء عمولة مقدارها ٤٪ وأصدر له توكيلين لتحصيل الأجرة فأدى الطاعن إليه أجرة ١٩٨٦/١٩٨٧ الزراعية ناقصة بمقدار المبلغ المطالب به فتقدم بطلبه ورفض السيد رئيس المحكمة إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع وقيدت الدعوى برقم ٤٤٣٢ سنة ١٩٨٩ مدنى الجيزة الابتدائية وبتاريخ ١٩٨٩/١١/٢ حكمت محكمة أول درجة بالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف ١١٠١٩ لسنة ١٠٦ ق وبتاريخ ١٩٩١/٤/٢٤ قضت المحكمة بالتأييد . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلزامه بما لم يحصله من أجرة الأرض الزراعية على خلاف الثابت من الورقة التى قدمها المطعون ضده والمؤرخة ١٩٨٧/١٢/٤ والتى تفيد إعفاءه من هذا الالتزام مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله . ذلك أنه لما كان الالتزام ينقضى بنص المادة ٣٧١ من القانون المدنى إذا أبرأ الدائن مدينه مختاراً . وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بدلالة المحرر المقدم من المطعون ضده والمؤرخ ١٩٨٧/١٢/٤ والمعنون بعبارة - إتفاق استلام مبالغ وتخالص - والذي تضمن أن المطعون ضده استوفى من الطاعن ما حصله من أجرة الأرض الزراعية وتحاسبا عنه وعن مبالغ أخرى أداها الطاعن واستلم المطعون ضده التوكيلات التى أصدرها وأصبح الطاعن غير مكلف بأى عمل يتعلق بها . مما مفاده أن المطعون ضده قد أبرأه من أداء ما التزم به فى الاتفاق المؤرخ ١٩٨٥/٦/١١ من أداء أجرة الأرض الزراعية حتى لو لم يحصلها فأطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وأقام قضاءه على مجرد القول بأن العقد المبرم بين الطرفين والمؤرخ ١٩٨٥/٦/١١ قد ألزم الطاعن بأداء الأجرة ولو لم يحصلها الطاعن ، ولم يعمل أثر الاتفاق اللاحق فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / السيد خلف نائب

رئيس المحكمة . فؤاد شلبي . محمد خيرى أبو الليل ومحمد يسرى زهران .



الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) إيجار . «إيجار الأماكن : حظر احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد ، إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية» .

إعمال نص المادتين ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن يكون المبنى الجديد الذى أقامه المستأجر أو المسكن المحتجز واقعاً فى ذات المدينة الكائن به مسكنه المؤجر . علة ذلك .

(٢) محكمة الموضوع . خبرة «تقدير عمل الخبير» .

لمحكمة الموضوع تقدير تقرير الخبير والأدلة الأخرى فى الدعوى والمفاضلة بينها . عدم التزامها بإجابة طلب ندب خبير آخر متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

(٣) إيجار . «إيجار الأماكن : أسباب الإخلاء : الأضرار بسلامة المبنى » إثبات «طرق الإثبات» . قانون «القانون الواجب التطبيق» . نظام عام . حكم «تسببيه» .

وجوب ثبوت الإضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر . ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١م قاعدة موضوعية تتعلق بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز القانونية التى لم تستقر بحكم نهائى . اشتراط الحصول على حكم نهائى لإثبات الاستعمال الضار بسلامة المبنى . لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون المذكور دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . وجوب استظهار تاريخ الإضرار .

١ - النص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن مناط إعمال الحكم الوارد بالنصين أن يكون المبنى الذي أقامه المستأجر أو المسكن المحتجز واقعاً في ذات المدينة التي يوجد بها مسكنه المؤجر باعتبار أن هذه المدينة وحدة لها كيائها المستقل عن الوحدات الأخرى المجاورة لها وفقاً للتقسيم الإداري الوارد بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠.

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير عمل الخبير باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى ، والموازنة بين الأدلة المقدمة فيها والمفاضلة بينها وأنها غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو ندب خبير آخر متى رأت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

٣ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع استحدث بالتعديل الوارد بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، أمرين أولهما أنه عدل سبب الإخلاء الذي كان مقرراً بالمادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأن جعله مقصوراً على حالة الإضرار بسلامة المبنى بعد أن كان الإضرار بالمؤجر وهو أعم وأشمل وهو مناط الإخلاء في مجال تطبيق الحالة وهو أمر يتصل بقاعدة موضوعية آمرة ومتعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنها تسرى بأثر فوري مباشر على المراكز القانونية القائمة والتي لم تستقر بحكم نهائي وقت العمل به ولو كانت قد نشأت في ظل القانون السابق ، والأمر الثاني أنه حدد وسيلة الإثبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بالمبنى أمام محكمة الإخلاء بصور حكم نهائي بذلك وهو

أمر لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكمها بل يضع شرطاً لإعمالها ومن ثم فإنه لا يسرى إلا من تاريخ نفاذ القانون الأخير والعمل به دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه برفض طلب الإخلاء في هذا الخصوص على أن الطاعنة لم تستصدر حكماً قضائياً نهائياً بثبوت الإضرار بسلامة المبنى من جراء التعديلات التي أجراها المطعون عليه بالعين المؤجرة دون أن يستظهر تاريخ إجراءاتها وموقعها من العين وأثرها على المبنى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٦٥١ لسنة ١٩٨١ مدنى الزقازيق الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة له والمبينة بالأوراق والتسليم ، وقالت بياناً لها إنه استأجر منها تلك العين لسكناه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٠ / ١٠ / ١ وقد أقام مبنى مملوكاً له مكوناً من أكثر من ثلاث وحدات سكنية واحتجز لنفسه وحدة به ، وأجرى تعديلات بالعين بالمخالفة لشروط عقد الإيجار الأمر الذى يسوغ لها طلب الحكم بإخلائها ، وتاريخ ١٩٨٧ / ١ / ١٣ رفضت

المحكمة الدعوى إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٨ لسنة ٣٠ ق لدى محكمة استئناف المنصورة - مأمورية الزقازيق - التي حكمت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالوجهين الأول والثالث من السبب الأول والسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن المبنى الذى أقامه المطعون عليه كائن بمدينة الزقازيق الواقع بها العين محل النزاع وينفرد بملكيته ويتكون من ثمان وحدات سكنية مستدلة على ذلك بما ورد بعقد شرائه للأرض المقام عليها المبنى وما ثبت من تحقيقات الشكوى رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٨١ إدارى بندر الزقازيق من إشرافه على البناء وطلبت إعادة المأمورية إلى الخبير المنتدب فى الدعوى لتحقيق هذا الدفاع ، إلا أن الحكم اطرح دفاعها وأقام قضاءه برفض طلب الإخلاء على ما خلص إليه من تقرير الخبير والشهادة الصادرة من الإدارة الهندسية لبلدة بيشة فايد التابعة لمركز الزقازيق من أن شقيق المطعون عليه يمتلك نصف المبنى وأنه كائن بمدينة أخرى غير المدينة الواقع بها العين محل النزاع .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » كما تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير

وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه «وإذا أقام المستأجر مبنى مملوكاً له يتكون من أكثر من ثلاث وحدات في تاريخ لاحق لاستئجاره يكون بالخيار بين الاحتفاظ بمسكنه الذي يستأجره أو توفير مكان ملائم للمالكه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية بالمبنى الذي أقامه بما لا يتجاوز مثلي الأجرة المستحقة له عن الوحدة التي يستأجرها منه» يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على مناط أعمال الحكم الوارد بالنصين أن يكون المبنى الذي أقامه المستأجر أو المسكن المحتجز واقعاً في ذات المدينة التي يوجد بها مسكنه المؤجر باعتبار أن هذه المدينة وحدة لها كيانها المستقل عن الوحدات الأخرى المجاورة لها وفقاً للتقسيم الإداري الوارد بالقرار الجمهوري رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير عمل الخبير باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى ، والموازنة بين الأدلة المقدمة فيها والمفاضلة بينها وإنها غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبير أو ندب خبير آخر متى رأت في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدعوى على ما خلصت إليه محكمة الموضوع من واقع ما ورد بتقرير الخبير والشهادة الصادرة من الجهة الإدارية المختصة من أن العين محل النزاع تقع في مدينة أخرى غير التابع لها العقار وذلك بناء على أسباب سائغة تتفق وصحيح القانون بما يكفي لحمل قضائه فإن ما تشير الطاعنة بشأن ملكية المطعون عليه للمبنى وعدد وحداته لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الأول الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض طلب الإخلاء المؤسس على إجراء تغييرات بالعين

المؤجرة بالمخالفة لعقد الإيجار على أن الطاعنة لم تستصدر حكماً قضائياً بثبوت الإضرار بالمبنى طبقاً لما تقضى به الفقرة (د) من المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن إيجار الأماكن حال أن الثابت أن تلك التغييرات أجريت قبل سريان هذا القانون .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع استحدث بالتعديل الوارد بالمادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، أمرين أولهما أنه عدل سبب الإخلاء والذي كان مقررأ بالمادة ٣١/ج من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بأن جعله مقصورأ على حالة الإضرار بسلامة المبنى بعد أن كان الإضرار بالمؤجر وهو أعم وأشمل وهو مناط الإخلاء فى مجال تطبيق الحالة وهو أمر يتصل بقاعدة موضوعية آمرة ومتعلقة بالنظام العام ومن ثم فإنها تسرى بأثر فورى مباشر على المراكز القانونية القائمة والتي لم تستقر بحكم نهائى وقت العمل به ولو كانت قد نشأت فى ظل القانون السابق ، والأمر الثانى أنه حدد وسيلة الإثبات القانونية لواقعة الاستعمال الضار بالمبنى أمام محكمة الإخلاء بصدر حكم نهائى بذلك وهو أمر لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة ولا يغير من حكمها بل يضع شرطأ لإعمالها ومن ثم فإنه لا يسرى إلا من تاريخ نفاذ القانون الأخير والعمل به دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت بها الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضائه برفض طلب الإخلاء فى هذا الخصوص على أن الطاعنة لم تستصدر حكماً قضائياً نهائياً بثبوت الإضرار بسلامة المبنى من جراء التعديلات التى أجراها المطعون عليه بالعين المؤجرة دون أن يستظهر تاريخ إجراءاتها وموقعها من العين وأثرها على المبنى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه لهذا الوجه .

جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / السيد خلف نائب

رئيس المحكمة . أحمد أبو الضراير . محمد خيرى أبو الليل ومحمد يسرى زهران .



الطعن رقم ١٤٧٨ ، ١٦٧٦ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) نقض «التوكيل فى الطعن بالنقض» .

صدور التوكيل إلى المحامى الذى رفع الطعن بالنقض من وكيل الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر للأخير من الطاعن . أثره . عدم قبول الطعن . م ٢٥٥ مرافعات . علة ذلك .

(٢) دعوى «دعوى الحيازة» . حيازة .

حظر الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق . م ٤٤ مرافعات . مناطه . إقامتهما على شخص واحد . تعدد طلبات المدعى فى الدعوى واختلاف الخصوم فيها . أثره . إنتفاء الحظر . علة ذلك .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامى الموكل فى الطعن وذلك وفقاً لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات وأنه وإن كان لا يشترط أن يكون التوكيل صادراً مباشرة من الطاعن إلى المحامى الذى رفع الطعن وإنما يكفى صدوره إليه من وكيل الطاعن إلا أنه يلزم أن تكون هذه الوكالة تسمح بتوكيل المحامين بالطعن بالنقض ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المحامى الذى رفع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر من الطاعن إلى من وكله فى رفع الطعن حتى جلسة المرافعة كى يتسنى للمحكمة الوقوف عما إذا كان يخوله الطعن بالنقض من عدمه ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

٢ - النص فى المادة ٤٤ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الحظر الذى قصده المشرع من الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق لا يكون إلا إذا أقيمت دعوى اليد ودعوى الحق على شخص واحد أما إذا تعددت طلبات المدعى فى الدعوى واختلف خصومه فيها فإن النزاع فى حقيقة الأمر ينطوى على عدة دعاوى ولو قام المدعى برفعه بصحيفة واحدة فإذا اختصم المدعى أحد الأشخاص فى دعاوى الحق واختصم آخر فى دعوى الحيازة ، فإن الحظر الوارد فى نص المادة ٤٤ مرافعات سالفه الذكر لا يكون قائماً لتعدد الدعاوى واختلاف الخصوم فيها ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام دعوى الحق رقم إيجارات شمال القاهرة الابتدائية على مالكة العقار الكائن به الشقة محل النزاع وعلى شريكه دون أن يختصم فيها المطعون عليهما - المدعى عليهما فى دعوى الحيازة - ومن ثم لا يتوافر الحظر الوارد فى نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات ولا يكون الطاعن قد جمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على ما خلص إليه من أن الطاعن قد جمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥١٤٧ لسنة ١٩٨٦ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بمنع تعرض المطعون عليهما له فى حيازته للشقة المبينة بالأوراق تأسيساً على أنه بتاريخ ١/٩/١٩٤٦ استأجر تلك الشقة بقصد استغلالها كمكتب تجارى مع والد المطعون عليهما الذى تنازل له عنها وترك البلاد عام ١٩٥٦ فانفرد بمباشرة نشاطه بها وكيلاً عن وكالة اللويدز بالقاهرة ، وإذ تعرض المطعون عليهما له فى حيازته لتلك العين فى غضون عام ١٩٨٤ بدعوى إقامتها بها كوكيلين عن اللويدز ، وأصدر قاضى الحيازة قراراً فى المحضر الذى آل قيده برقم ٢٩١٨ لسنة ١٩٨٥ جنح عابدين برد حيازتهما لتلك الشقة واضحى هذا القرار بغير سند بعد أن قضى ببراءته فى تلك الجنبحة فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٦ أجابت المحكمة الطاعن إلى طلبه - إستأنف المطعون عليهما هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٧٠٥ لسنة ١٠٣ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التى حكمت بتاريخ ٢٣/٣/١٩٨٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقمى ١٤٧٨ ، ١٦٧٦ لسنة ٥٨ ق . وقدمت النيابة مذكرتين دفعت فى الأولى بعدم قبول الطعن ١٤٧٨ لسنة ٥٨ ق وفى الثانية أبدت فيها الرأي برفض الطعن ١٦٧٦ لسنة ٥٨ ق ، وعرض الطعنان على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنهما تجديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة فى الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٥٨ ق أن المحامى رافع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر من الطاعن إلى الأستاذ الذى وكله فى رفع الطعن فيكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أن - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه

يتعين على الطاعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامى الموكل فى الطعن وذلك وفقاً لنص المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات ، وإنه وإن كان لا يشترط أن يكون التوكيل صادراً مباشرة من الطاعن إلى المحامى الذى رفع الطعن وإنما يكفى صدوره إليه من وكيل الطاعن إلا أنه يلزم أن تكون هذه الوكالة تسمح بتوكيل المحامين بالطعن بالنقض ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المحامى الذى رفع الطعن لم يقدم التوكيل الصادر من الطاعن إلى من وكله فى رفع الطعن حتى جلسة المرافعة كى يتسنى للمحكمة الوقوف عما إذا كان يخوله الطعن بالنقض من عدمه ، فإن الطعن يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن ١٦٧٦ لسنة ٥٨ ق استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه بعدم قبول دعوى منع التعرض على أن الطاعن قد جمع فى دعواه بين دعوى الحيازة ودعوى أصل الحق فى حين أن الدعوى الأخيرة قد رفعها على مالكة العقار الكائن به الشقة محل النزاع ولم يختصم فيها المطعون عليهما (المدعى عليهما فى دعوى الحيازة) .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان النص فى المادة ٤٤ من قانون المرافعات على أنه « لا يجوز أن يجمع المدعى فى دعوى الحيازة بينها وبين المطالبة بالحق وإلا سقط إدعاؤه ، ولا يجوز أن يدفع المدعى عليه دعوى الحيازة بالاستناد إلى الحق . ولا تقبل دعواه بالحق قبل الفصل فى دعوى الحيازة وتنفيذ الحكم الذى يصدر فيها إلا إذ تخلى بالفعل عن الحيازة لخصمه ، وكذلك لا يجوز الحكم فى دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - على أن الحظر الذي قصده المشرع من الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق لا يكون إلا إذا أقيمت دعوى اليد ودعوى الحق على شخص واحد ، أما إذا تعددت طلبات المدعى فى الدعوى واختلف خصومه فيها فإن النزاع فى حقيقة الأمر ينطوى على عدة دعاوى ولو قام المدعى برفعه بصحيفة واحدة فإذا اختصم المدعى أحد الأشخاص فى دعاوى الحق واختصم آخر فى دعوى الحيازة ، فإن الحظر الوارد فى نص المادة ٤٤ مرافعات سالفه الذكر لا يكون قائماً لتعدد الدعاوى واختلاف الخصوم فيها ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن أقام دعوى الحق رقم ٥٩٦٥ لسنة ١٩٨٥ بإيجارات شمال القاهرة الابتدائية على مالكة العقار الكائن به الشقة محل النزاع وعلى شريكه دون أن يختصم فيها المطعون عليهما - المدعى عليهما فى دعوى الحيازة - ومن ثم لا يتوافر الحظر الوارد فى نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات ولا يكون الطاعن قد جمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءه بعدم قبول الدعوى على ماخلص إليه من أن الطاعن قد جمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالى ،

عبد العال السمان ، محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعبد الملك نصار .



الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٧ القضائية :

خبرة . حكم « عيوب التدليل : مخالفة القانون : ما يعد كذلك » . دعوى « إدخال خصم فى الدعوى »

ادخال خصم فى الدعوى بعد إيداع الخبر تقريره فيها وتمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم حاجته بهذا التقرير . القضاء ضده استناداً إلى هذا التقرير . خطأ . علة ذلك .

المناط فى اتخاذ الحكم من تقرير الخبر دليلاً فى الدعوى أن يكون قد صدر حكم ندب الخبر وياشر مأموريته بين خصوم ممثلين فيها وذلك تمكيناً لهم من إبداء دفاعهم وتحقيق الغرض من إجراءات الإثبات ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أسس قضاءه بالزام الطاعنين بالمبلغ المحكوم به على تقرير الخبر وحده ولم يكن الطاعنون - عدا الأول والثالث - مختصمين فى الدعوى وقت ندب الخبر وتقديم تقريره ومن ثم لا يحتاجون بهذا التقرير ، وإذ خالف المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما أقاما الدعوى رقم ١٠٦٦٣ لسنة ١٩٨٠ مدنى شمال القاهرة الابتدائية على الطاعنين الأول والثالث بطلب الحكم بالزامهما بأن يؤديا لهما الربع المستحق لهما عن نصيبهما فى ريع العقار المبين بصحيفة الدعوى عن المدة من ١٩٧٢/٦/٥ حتى ١٩٨٠/١٠/١ وفقا لما يقدمه خبير الدعوى وقالا بيانا لذلك إن مورث الطاعنين الأول والثالث - - كان حارسا قضائيا على العقار خلال تلك المدة ولم يدفع لهما نصيبهما فى ريع ذلك العقار ، ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره أدخل المطعون ضدهما باقى الطاعنين خصوما فى الدعوى بصفتهم باقى الورثة وتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٣ قضت المحكمة بالزام الطاعنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهما من تركة مورثهم مبلغ ٤٣٦ , ٦٥٣١ جنيها . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٥٧ لسنة ١٠٣ ق وتاريخ ١٩٨٧/٥/١٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقولون إن الدعوى أقيمت على الطاعنان الأول والثالث وحدهما ولم يختصم فيها باقى الطاعنين إلا بعد أن قدم الخبير تقريره ولم تقم المحكمة بإعادة الدعوى إلى الخبير ليباشر مأموريته في مواجهتهم لإبداء دفاعهم وتقديم مستنداتهم بل قضت بالزامهم بالمبلغ الذى أظهره الخبير بصفتهم ورثة الحارس القضائى . وإذ استند الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه إلى هذا التقرير فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المناط فى اتخاذ الحكم من تقرير الخبير دليلا فى الدعوى أن يكون قد صدر حكم بنذب الخبير وياشر مأموريته بين خصوم ممثلين فيها وذلك تمكينا لهم من إبداء دفاعهم وتحقيق الغرض من إجراء الإثبات . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه أسس قضاءه بالزام الطاعنين بالمبلغ المحكوم به على تقرير الخبير وحده ولم يكن الطاعنون - عدا الأول والثالث - مختصمين فى الدعوى وقت ندب الخبير وتقديم تقريره ومن ثم لا يحتاجون بهذا التقرير . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالى .

عبد العال السمان ، محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعبد الملك نصار .



الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥٨ القضائية :

إيجار «إيجار الأماكن»، «الأماكن المؤجرة للمصالح الحكومية»، «الامتداد القانونى لعقد الإيجار»،
 • قانون «سريان القانون»، «القانون الواجب التطبيق» .

عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين إيجار الأماكن والمؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانونى إعمالا للقانونين رقمى ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . انحسار هذا الامتداد عنها وخضوعها للقواعد العامة فى القانون المدنى منذ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .

- لئن كان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نص فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشرة منه على أنه «تسرى أحكام هذا القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن غير الواقعة فى المناطق المبينة بالجدول المشار إليه فى المادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو لمجالس المديريات أو المجالس البلدية والقرية» ولئن كان القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد سار على ذات النهج فنص فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على أنه «وتسرى أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة و فى القرى التى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق» إلا أن القانون ٤٩

لسنة ١٩٧٧ قد جاء خلوا من نص مماثل لما ورد بالقانونين السابقين سالفى الذكر والذي يعتبر استثناء من الأصل المقرر فى قوانين إيجار الأماكن عامة ومن عدم تطبيق أحكامها إلا فى النطاق المكانى الذى تحدده ، وكانت المادة ٤٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد ألغت القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ عدا أحكامه المتعلقة بتحديد الأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها إعمالا لصريح نص المادة ٤٣ منه وكان القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد نص فى المادة ٨١ منه على إلغاء القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكل حكم يخالف أحكامه عدا تلك المتعلقة بالأجرة عملا بنص المادة التاسعة منه وكان مؤدى ما تقدم أن عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين إيجار الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات والمؤسسات العامة وإن كانت قد خضعت للامتداد القانونى إعمالا للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن بعده للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إلا أنه قد انحسر عنها هذا الامتداد منذ العمل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى ألغى ما كان ينص عليه القانونان السابقان فى هذا الشأن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٨٣٠ سنة ١٩٨٦ مدنى المنصورة

الابتدائية على الطاعن وآخرين - بطلب الحكم بإخلائهم من الشقة الموضحة الحدود والمعالص بصحيفة الدعوى ، وقال بياناً لذلك إن الطاعن استأجرها منه بعقد إيجار مؤرخ ١٩٦٥/٨/٢٩ وإذ كانت الشقة تقع بقرية الحصص التى لا تخضع لقانون إيجار الأماكن فقد تنبه على الطاعن بإنهاء العقد بتاريخ ٨٦/٣/٢٣ ، ١٩٨٦/٤/٧ ولامتناعه عن تسليمه الشقة فقد أقام الدعوى . بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨ قضت المحكمة بالإخلاء ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٩٧٩ لسنة ٣٩ ق وبتاريخ ١٩٨٨/١/٣ - حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه طبق على عقد الإيجار موضوع الدعوى أحكام القانون المدنى تأسيساً على خلو القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن من نص مماثل لنص المادة ١٤ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ والفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ اللتين نصتا على سريان أحكام الامتداد القانونى على الأماكن المؤجرة للمصالح الحكومية وفروعها فى القرى التى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق فى حين أن القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى هو القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ الذى أبرم فى ظله عقد إيجار شقة التداعى بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه ولئن كان القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ قد

نص فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة عشرة منه على أنه «تسرى أحكام هذا القانون على الأماكن وأجزاء الأماكن غير الواقعة فى المناطق المبينة بالجدول المشار إليه فى المادة الأولى إذا كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو لمجالس المديريات أو المجالس البلدية والقروية» ولئن كان القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ قد سار على ذات النهج فنص فى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على أنه «وتسرى أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة و فى القرى التى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق» إلا أن القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد جاء خلواً من نص مماثل وإذا كان ما جاء بالقانونين ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، ٥٢ سنة ١٩٦٩ بهذا الشأن إن هو إلا استثناء من الأصل المقرر فى قوانين إيجار الأماكن عامة من عدم تطبيق أحكامها إلا فى النطاق المكانى الذى تحدده ، وكانت المادة ٤٧ من القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ قد ألغت القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ عدا أحكامه المتعلقة بتحديد الأجرة والأحكام المقررة على مخالفتها إعمالاً لصريح نص المادة ٤٣ منه وكان القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ قد نص فى المادة ٨٦ منه على إلغاء القانون ٥٢ سنة ١٩٦٩ وكل حكم يخالف أحكامه عدا تلك المتعلقة بالأجرة عملاً بنص المادة التاسعة منه وكان مؤدى ما تقدم أن عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين إيجار الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات والمؤسسات العامة كانت قد خضعت للامتداد القانونى إعمالاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ومن بعده للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ثم انحسر عنها هذا الامتداد منذ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى ألغى ما كان ينص عليه القانونان السابقان فى هذا الشأن ، وكانت شقة النزاع تقع فى قرية تخرج عن النطاق المكانى للقانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ باعتبار

أنها ليست من البلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون ٥٢ سنة ١٩٧٥ بإصدار قانون نظام الحكم المحلى والقوانين المعدلة له ، ولم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والتعمير بمد نطاق سريان أحكام تشريعات إيجار الأماكن كلها أو بعضها عليها ومن ثم يتعين القول بانحسار أحكام الامتداد القانونى عليها بعد سريان القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ ويتعين الرجوع - وقد خلا القانون المذكور من تنظيم هذه الحالة - إلى القواعد العامة فى القانون المدنى التى تقضى بانتهاء العقد بانتهاء مدته أو بانتهاء مدة تجديده مع مراعاة التنبيه وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد طيطة .

شكرى جمعة حسين نائبى رئيس المحكمة، قتيحة قره ومحمد الجابرى .



الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٨ القضائية :

١ - حكم « الطعن فى الحكم : الخصوم فى الطعن، . استئناف «الخصوم فى الاستئناف، . دعوى «الخصوم فى الدعوى، . نقض «الخصوم فى الطعن، .

الطعن بالنقض - جوازه ممن كان خصماً أصلياً أو ضامناً لخصم أصيل فى الدعوى مدخلا أو مت دخلا فيها للاختصاص أو للاتضمام لأحد طرفيها . م ٢٤٨ مرافعات . ثبوت رفع الاستئناف من الطاعن الثانى بصفته دون الطاعن الأول بصفته . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع من الأخير . لا ينال من ذلك قيام الأخير بإعادة إعلان المستأنف عليه - المطعون ضده - أو وجود شطب لاسم الطاعن الأول بصفته بالصورة المعلنة لصحيفة الاستئناف وإثبات اسم الطاعن الثانى بصفته بدلاً منه . علة ذلك .

٢ - نقض « صحيفة الطعن : أسباب الطعن، . بطلان .

وجوب اشتمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا . م ١/٢٥٣ مرافعات . خلوها من الأسباب التى بنى عليها أحد الطاعنين طعنه . أثره . بطلان الطعن بالنسبة له .

١ - النص فى المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات على أن «للخصوم أن يطعنوا

أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف» قصدت إلى أنه

يجوز الطعن من كل من كان طرفا فى الخصومة حتى صدور الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما أصليا أو ضامنا لخصم أصلى أو مدخلا فى الدعوى أو مت دخلا فيها للاختصاص أو للاتضمام لأحد طرفى الخصومة فيها . لما كان ذلك وكان الثابت بأصل صحيفة الاستئناف أن الطاعن الثانى بصفته - دون الطاعن الأول بصفته - هو الذى أقام الاستئناف رقم (.....) لسنة (....) ق القاهرة طعنا على الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ (....) برفض الدعوى رقم (....) لسنة (.....) مدنى جنوب القاهرة الابتدائية المرفوعة من الطاعن الأول بصفته على المطعون ضده ولا ينال من هذه الحقيقة وجود شطب لاسم الطاعن الأول بصفته بالصورة المعلنة لصحيفة الاستئناف وإثبات اسم الطاعن الثانى بصفته بدلا منه إذ لا يعدو أن يكون هذا تصحيحا لمطابقة الصورة لأصل الصحيفة الثابت بها أن الطاعن الثانى بصفته هو رافع الاستئناف كما لا ينال منها أن يكون إعادة الإعلان الحاصل للمستأنف عليه (المطعون ضده) بتاريخ (.....) قد تم بمعرفة الطاعن الأول بصفته إذ فضلا عن أنه تم بعد فوات ميعاد الاستئناف فإنه لا يعتبر رفعا منه للاستئناف بالطريق الذى رسمه القانون وهو من النظام العام كما لا يعد ذلك تصحيحا لشكل الدعوى بتصحيح صفة رافع الطعن ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للواقع والقانون إذ اعتبر الاستئناف مرفوعا من غير المحكوم ضده ويضحى بالتالى الطعن بالنقض من الطاعن بصفته غير مقبول .

٢ - إذ أوجبت المادة ٢٥٣/٢ من قانون المرافعات أن تشتمل صحيفة الطعن على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطالته فإنها تعنى بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، وكان الطعن

قد بنى على سببين يتعلقان بالطاعن الأول بصفته وحده إذ أن حاصلهما أن الأخير تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه هو بصفته رافع الاستئناف وأن تصحيح اسمه بالصحيفة تم بمعرفة مجهول له مصلحة فيه وأن فى صحيفة الاستئناف ما يكفى لبيان صفته خاصة وأنه هو الذى باشر إعادة الإعلان وإذ لم يحص الحكم المطعون فيه دفاعه وانتهى إلى أن الطاعن الثانى بصفته هو رافع الاستئناف ويعتبر مرفوعا من غير المحكوم ضده وانتهى فى طلباته بأن الطاعن بصفته يطلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فى حين أن الطعن مرفوع من اثنين من الطاعنين فإن صحيفة الطعن بالنقض بهذه المثابة تكون قد خلت من أسباب تتعلق بالطاعن الثانى بصفته الذى له وحده - باعتباره المحكوم ضده فى الاستئناف - الحق فى رفع الطعن بالنقض ويضحي طعنه باطلا لخلوه من الأسباب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن الأول بصفته أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٣١٢٦ سنة ١٩٨٦ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد البيع المبرم بينهما بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣ وإخلاء الشقة محل النزاع والتسليم ، والزامه بدفع مبلغ ١١٩٧ جنيها و ٩٩٠ مليما وقال بيانا لذلك أنه باع - بموجب العقد المشار إليه -

للمطعون ضده الشقة المبينة بالعقد بثمان إجمالى قدره ٤٧٩٦ جنيه تسدد على أقساط شهرية وإذا تأخر فى سداد الأقساط التى جملتها المبلغ المطالب به رغم انذاره فقد أقام الدعوى . حكمت المحكمة برفضها . استأنف الطاعن الثانى بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٠٩١ سنة ١٠٤ ق القاهرة وبتاريخ ١٨/٢/١٩٨٨ قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف لرفعه من غير المحكوم عليه ، طعن الطاعنان بصفتهما فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون ضده مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الأول بصفته ورفض الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بقبول الدفع المشار إليه بالنسبة للطاعن الأول ورفض الطعن بالنسبة للطاعن الثانى وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعن الأول بصفته المبدى من المطعون ضده والنيابة فى محله ذلك أن المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات إذ نصت على أن « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف » قد قصدت إلى أنه يجوز الطعن من كل من كان طرفا فى الخصومة حتى صدور الحكم ضده سواء كان مستأنفا أو مستأنفا عليه خصما أصليا أو ضامنا لخصم أصلى أو مدخلا فى الدعوى أو مت دخلا فيها للاختصاص أو الانضمام لأحد طرفى الخصومة فيها . لما كان ذلك وكان الثابت بأصل صحيفة الاستئناف أن الطاعن الثانى بصفته - دون الطاعن الأول بصفته - هو الذى أقام الاستئناف رقم ٥٠٩١ سنة ١٠٤ ق القاهرة طعنا على الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ

١٩٨٧/٢/٢٦ برفض الدعوى رقم ٣١٢٦ سنة ١٩٨٦ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية المرفوعة من الطاعن الأول بصفته على المطعون ضده ولا ينال من هذه الحقيقة وجود شطب لاسم الطاعن الأول بصفته بالصورة المعلنة بصحيفة الاستئناف وإثبات اسم الطاعن الثانى بصفته بدلا منه إذ لا يعدو أن يكون هذا تصحيحا لمطابقة الصورة لأصل الصحيفة الثابت فيها أن الطاعن الثانى بصفته هو رافع الاستئناف كما لا ينال منها أيضا أن يكون إعادة الإعلان الحاصل للمستأنف عليه (المطعون ضده) بتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٢ قد تم بمعرفة الطاعن الأول بصفته إذ فضلا عن أنه تم بعد فوات ميعاد الاستئناف فإنه لا يعتبر رفعا منه للاستئناف بالطريق الذى رسمه القانون وهو من النظام العام كما لا يعد ذلك تصحيحا لشكل الدعوى بتصحيح صفة رافع الطعن ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للواقع والقانون إذ اعتبر الاستئناف مرفوعا من غير المحكوم ضده ويضحى بالتالى الطعن بالنقض من الطاعن الأول بصفته غير مقبول .

وحيث إنه بالنسبة للطعن المرفوع من الطاعن الثانى بصفته ولما كانت المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها ببطالته فإنها تعنى بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، وكان الطعن قد بنى على سببين يتعلقان بالطاعن الأول بصفته وحده إذ أن حاصلهما أن الأخير تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه هو بصفته رافع الاستئناف وأن تصحيح اسمه بالصحيفة تم

بمعرفة مجهول له مصلحة فيه وأن في صحيفة الاستئناف ما يكفى لبيان صفته خاصة وأنه هو الذى باشر إعادة الإعلان وإذ لم يمحس الحكم المطعون فيه دفاعه وانتهى إلى أن الطاعن الثانى بصفته هو رافع الاستئناف ويعتبر مرفوعا من غير المحكوم ضده وانتهى فى طلباته بأن الطاعن بصفته يطلب الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فى حين أن الطعن مرفوع من اثنين من الطاعنين فإن صحيفة الطعن بالنقض بهذه المثابة تكون قد خلت من أسباب تتعلق بالطاعن الثانى بصفته الذى له وحده - باعتباره المحكوم ضده فى الاستئناف - الحق فى رفع الطعن بالنقض ويضحى طعنه باطلا لخلوه من الأسباب .

جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فاروق يوسف

سليمان ، خلف فتح الباب ، حسام الدين الحناوي نواب رئيس المحكمة ومحمد محمود عبد اللطيف .

٤٣

الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) حكم «حجية الحكم المستعجل» . قضاء مستعجل . إيجار «إيجار الأماكن» «الإخلاء لعدم سداد الأجرة» : توقي الإخلاء» .

تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة لتأخره فى سداد الأجرة . لمحكمة الموضوع إعادته إليها بعد وفائه بالأجرة المستحقة والمصاريف والنفقات الفعلية . لا يغير من ذلك ماورد بنص م ١٨/ب ق ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن توقي المستأجر تنفيذ الحكم المستعجل بالطرد ولا الاتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة علة ذلك .

(٢ ، ٣) دعوى «تكييف الدعوى» ، «الدفاع الجوهري» . محكمة الموضوع .

(٢) لمحكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لها . وجوب تقيدها بسبب الدعوى وطلبات الخصوم فيها .

(٣) عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله ولم يطلب منها تمكينه من إثباته .

١ - المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الذى يصدر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير فى الوفاء بالأجرة لا يقيد

محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع أمامها من المستأجر فلها أن تعيده إلى العين المؤجرة إذا ما أوفى الأجرة المستحقة عليه والمصاريف والنفقات الفعلية إلى المؤجر قبل اقفال باب المرافعة بحسبان أن القضاء المستعجل يقف عند حد اتخاذ إجراء وقتى مبناه ظاهر الأوراق ولا يمس أصل الحق ، ولا يغير من ذلك النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على عدم تنفيذ حكم القضاء المستعجل بالطرد إذا ما سدد المستأجر الأجرة والمصاريف والأتعاب عند تنفيذ الحكم ، إذ قصارى ما تهدف إليه هو إعطاء هذه الفرصة للمستأجر لتوقى التنفيذ دون أن تضع شرطاً بأن يتم السداد قبل التنفيذ لأعمال حكم الفقرة الأولى من هذه المادة بتوقى الحكم بالإخلاء بسداد الأجرة وملحقاتها قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى أمام محكمة الموضوع ، كما لا ينال من ذلك الاتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة لمخالفة ذلك لنص أمر متعلق بالنظام العام فى قانون إيجار الأماكن .

٢ - محكمة الموضوع ملزمة فى كل حال بإعطاء الدعوى وصفها واسباغ التكييف القانونى الصحيح عليها دون تقييد بتكييف الخصوم لها فى حدود سبب الدعوى ، والعبرة فى التكييف هى بحقيقة المقصود من الطلبات فيها وليست بالألفاظ التى صيغت بها هذه الطلبات ، وكان الثابت أن المطعون ضدها بصفتها قد طلبت فى الدعوى الحكم بىطالان الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد شقيقتها المستأجرة للشقة محل النزاع ورد حيازتها إليها وكان الحكم المطعون فيه قد أعطى الدعوى وصفها الحق واسبغ عليها تكييفها القانونى الصحيح حين ذهب إلى أنها بحسب حقيقتها وممرها دعوى تتعلق بأصل الحق يتردد النزاع فيها حول فسخ عقد إيجار الشقة محل النزاع وأن الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجرة

لعدم وفائها بالأجرة إعمالا للشرط الفاسخ الصريح هو حكم وقتى لا يحول قانوناً بينها وبين طرح المنازعة على محكمة الموضوع وتوقى الحكم بإخلائها إذا ما قامت بالوفاء بالأجرة المستحقة عليها وملحقاتها قبل اقفال باب المرافعة أمامها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون وبمنأى عن القصور ولا عليه من بعد أن هو اعرض عما أثاره الطاعن فى دفاعه من أن المستأجرة قد قامت بنفسها بتنفيذ الحكم المستعجل بطردها ولم يعره التفاتا طالما كان الثابت من محضر التنفيذ أن تنفيذ هذا الحكم قد تم جبرا عنها وأن هذا المحضر قد خلا - كما خلت الأوراق - مما يدل على قبولها الإخلاء وفسخ عقد الإيجار بمحض اختيارها ورضائها .

٣ - المقرر أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد إلا على الدفاع الجوهري الذى يقدم الخصم لها عليه دليله أو يطلب منها تمكينه من إثباته بإحدى طرق الإثبات المقررة قانونا .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها بصفتها قيمة على شقيقتها المحجور عليها «.....» أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٦٦١٧ لسنة ١٩٨٥ مدنى شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم ببطلان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٧٧٠ لسنة ١٩٨٢ مستعجل القاهرة وبطالان جميع الإجراءات السابقة واللاحقة عليه ومنها محضر الطرد المؤرخ

١٩٨٥/٣/٥ واعتبارها كأن لم تكن ورد حيازتها للشقة المبينة بالصحيفة والزام الطاعن برد المنقولات الموضحة بها أو دفع قيمتها البالغ مقدارها ٦٦.٠٠٠ جنيه وبأن يدفع لها مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . وقالت بيانا لدعواها أنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٨/٣/١٩ تستأجر شقيقتها المذكورة من الطاعن تلك الشقة لقاء أجره مقدارها ١١.٨٨٠ جنيه شهريا ثم استصدر ضدها حكما من القضاء المستعجل فى الدعوى سالفه البيان قضى بطردها منها للتأخير فى سداد الأجرة وقام بتنفيذ هذا الحكم بموجب المحضر المؤرخ ١٩٨٥/٣/٥ واستلم الشقة خالية بعد أن قام بنقل منقولاتها إلى مخازنه مدعيا أن المستأجرة قد تسلمتها ، ولما كانت شقيقتها مصابة بمرض عقلى من شأنه فقدانها أهلية التقاضى مما يترتب عليه بطلان جميع الإجراءات التى اتخذها الطاعن بما فيها الحكم الصادر من القضاء المستعجل الذى قضى بطردها من تلك الشقة وماتلاه من إجراءات تنفيذه ، فقد استصدرت قرارا بالحجر عليها وتعيينها قيمة - فى الدعوى رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٥ أحوال شخصية - وأقامت الدعوى بطلباتها سالفه البيان . حكمت المحكمة برفضها . استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٨٣٠ لسنة ١٠٣ قضائية وتاريخ ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتمكين المطعون ضدها بصفتها من عين النزاع . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول

أنه أقام قضاءه بتمكين المطعون ضدها بصفتها من عين النزاع على سند من أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٧٧٠ سنة ١٩٨٢ مستعجل القاهرة ذو حجية مؤقتة واعتد بإنذار عرض وإيداع الأجرة الحاصل بعد تنفيذه برضاها فى حين أن حجية الحكم المستعجل بطرد المستأجرة من تلك العين تظل قائمة وأنه متى حاز قوة الأمر المقضى بعدم الطعن عليه بالاستئناف فلا يجوز المساس به أو إهدار حجيته أو بطلانه بدعوى مبتدأة طالما لم يحدث أى تغيير فى مراكز الخصوم بعد صدوره وتنفيذه ، كما أن الثابت من إقرار المطعون ضدها بصفتها بصحيفة الدعوى ومن بيانات محضر تنفيذ حكم الطرد المؤرخ ١٩٨٥/٣/٥ أن المحضر خاطب المستأجرة مع شخصها وإنها امتنعت عن دفع الأجرة المتأخرة وامتثلت لتنفيذ حكم الطرد وقامت بإخراج منقولاتها من العين ، فلم تتوق بذلك الإخلاء وقت تنفيذه تطبيقا لنص المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وهذا المحضر ورقة رسمية ويعد حجة على الكافة فيما ورد به مما يمتنع معه معاودة المنازعة فيما أثبت بذلك المحضر ويستوجب عدم الاعتداد بإنذار عرض وإيداع الأجرة اللاحقة عليه ، وفضلا عن ذلك فقد اعتصم فى دفاعه أمام محكمة أول درجة بأن المستأجرة قد قبلت تنفيذ حكم الطرد بعد رفض اشكالها فى تنفيذه حسبما هو ثابت من المحضر المشار إليه ، ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ولم يفصح عن سنده القانونى لحق المستأجرة فى توقي حكم الطرد بعد تنفيذه مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم الذى يصدر من القضاء المستعجل بطرد المستأجر من العين المؤجرة للتأخير فى الوفاء بالأجرة لا يقيد محكمة الموضوع إذا ما طرح النزاع أمامها من المستأجر فلها أن تعيده إلى العين المؤجرة إذا ما أوفى الأجرة المستحقة

عليه والمصاريف والتنفقات الفعلية إلى المؤجر قبل اقفال باب المرافعة بحسبان أن القضاء المستعجل يقف عند حد اتخاذ إجراء وقتى مبناه ظاهر الأوراق ولا يمس أصل الحق ، ولا يغير من ذلك النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٨/ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على عدم تنفيذ حكم القضاء المستعجل بالطرد إذا ما سدد المستأجر الأجرة والمصاريف والأتعاب عند تنفيذ الحكم ، إذ قصارى ما تهدف إليه هو إعطاء هذه الفرصة للمستأجر لتوقى التنفيذ دون أن تضع شرطاً بأن يتم السداد قبل التنفيذ لأعمال حكم الفقرة الأولى من هذه المادة بتوقى الحكم بالإخلاء بسداد الأجرة وملحقاتها قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى أمام محكمة الموضوع ، كما لا ينال من ذلك الاتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة لمخالفة ذلك لنص أمر متعلق بالنظام العام فى قانون إيجار الأماكن . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع ملزمة فى كل حال بإعطاء الدعوى وصفها واسباغ التكييف القانونى الصحيح عليها دون تقييد بتكييف الخصوم لها فى حدود سبب الدعوى ، والعبرة فى التكييف هى بحقيقة المقصود من الطلبات فيها وليست بالألفاظ التى صيغت بها هذه الطلبات ، وكان الثابت أن المطعون ضدها بصفتها قد طلبت فى الدعوى الحكم ببطلان الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد شقيقتها المستأجرة للشقة محل النزاع ورد حيازتها إليها وكان الحكم المطعون فيه قد أعطى الدعوى وصفها الحق واسبغ عليها تكييفها القانونى الصحيح حين ذهب إلى أنها بحسب حقيقتها وممرها دعوى تتعلق بأصل الحق يتردد النزاع فيها حول فسخ عقد إيجار الشقة محل النزاع وأن الحكم الصادر من القضاء المستعجل بطرد المستأجرة لعدم وفائها بالأجرة إعمالاً للشرط الفاسخ الصريح وتوقى الحكم بإخلائها إذا ما قامت بالوفاء بالأجرة المستحقة عليها وملحقاتها قبل اقفال باب المرافعة أمامها فإنه يكون

قد أصاب صحيح القانون وبمناى عن القصور ولا عليه من بعد إن هو اعرض عما أثاره الطاعن فى دفاعه من أن المستأجرة قد قامت بنفسها بتنفيذ الحكم المستعجل بطردها ولم يعره التفاتا طالما كان الشابت من محضر التنفيذ أن تنفيذ هذا الحكم قد تم جبرا عنها وأن هذا المحضر قد خلا - كما خلت الأوراق - مما يدل على قبولها الإخلاء وفسخ عقد الإيجار بمحض اختيارها ورضاها ، وفى ذلك ما يجعل هذا الدفاع فاقد الأساس القانونى مجردا عن دليله لما هو مقرر من أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد إلا على الدفاع الجوهري الذى يقدم الخصم لها عليه دليله أو يطلب منها تمكينه من إثباته بإحدى طرق الإثبات المقررة قانونا ، ومن ثم يكون النعى عليه بهذه الأسباب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم وفا ، عبد الرحيم

صالح ، محمد الشناوى نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ القضائية :

١ - رسوم « الرسوم القضائية » . نقض «إيداع الكفالة» . نظام عام . بطلان .

وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة . شرطه . أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .

٢ - رسوم « الرسوم القضائية » . أشخاص اعتبارية . هيئات . نقض «إيداع الكفالة» . بطلان .

الإعفاء من الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة السلع التموينية . هيئة عامة لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .

١ - المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب بنص المادة ٢٥٤

من قانون المرافعات إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلا وكان لكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان

وللمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأن إجراءات الطعن من النظام العام ولا يعفى من أداء الكفالة إلا من نص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .

٢ - إذ كان الإعفاء من الرسوم القضائية المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على ماسلف بيانه مقصورا على الدعاوى التى ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التى لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وميزانيتها المستقلة ، وكانت هيئة السلع التموينية الطاعنة عملا بالقرار الجمهورى رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر بإنشائها من الهيئات العامة ولها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصا خاصا بإعفائها من رسوم الدعاوى التى ترفعها فإنها تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإذ لم تفعل فإن الطعن يكون باطلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الهيئة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٨٨٦ سنة ١٩٧٧ تجارى كلى الإسكندرية على المطعون ضدها بطلب الحكم بالزامها بأن تؤدى لها مبلغ ٢٨٦٧٠ جنيها و ٩٧٣ مليما والفوائد وقالت بيانا لدعواها أنها استوردت رسالة دقيق شحنت على الباخرة «برينتون لاكس» التابعة للمطعون ضدها وعند الاستلام تبين أن

الشحنة لحق بها عجز وتلف قدرت قيمته بالمبلغ المطالب به . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره حكمت فى ٣١ / ١٠ / ١٩٨٢ بإلزام المطعون ضدها بأن تؤدى للطاعنة مبلغ ١٨٤٢٨ جنيهاً و ١٥٢ مليماً . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٠٢ سنة ١٠٠٣ سنة ٣٨ ق تجارى بحرى الإسكندرية كما استأنفته المطعون ضدها بالاستئناف رقم ١٠٠٣ سنة ١٠٠٣ ق تجارى بحرى الإسكندرية وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين قضت بتاريخ ٨ / ١١ / ١٩٨٣ برفض استئناف الطاعنة وفى الاستئناف المقام من المطعون ضدها بتعديل الحكم المستأنف وإلزامها بأن تدفع مبلغ ٧٩٧١ جنيهاً و ٢٦٠ مليماً . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن الهيئة الطاعنة لم تسدد قبل إيداع صحيفته أو خلال الأجل المقرر له مبلغ الكفالة المنصوص عليه فى المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات فى حين أنها ليست معفاة من أداء الرسوم القضائية التى نص عليها القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية لأن الهيئات العامة لا تدخل فى مدلول لفظ الحكومة الوارد بنص المادة ٥٠ من ذلك القانون .

وجيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك - أن المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب بنص « ٢٥٤ » من قانون المرافعات إيداع الكفالة خزانة المحكمة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له وإلا كان الطعن باطلاً وكان لكل ذى مصلحة أن يتمسك بهذا البطلان والمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها لأن إجراءات الطعن من النظام العام ولا يعفى من إداء الكفالة إلا من نص القانون على

إعفائه من الرسوم القضائية ، وإذ كان الإعفاء من تلك الرسوم المقرر بنص المادة ٥٠ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على ما سلف بيانه مقصورا على الدعاوى التى ترفعها الحكومة دون غيرها من أشخاص القانون العام التى لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة وميزانيتها المستقلة ، وكانت هيئة السلع التموينية الطاعنة عملا بالقرار الجمهورى رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ الصادر بإنشائها من الهيئات العامة ولها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها ولم يضع المشرع نصا خاصا بإعفائها من رسوم الدعاوى التى ترفعها فإنها تكون ملزمة بإيداع الكفالة المقررة بنص المادة ٢٥٤ مرافعات قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال أجله وإذ لم تفعل فإن الطعن يكون باطلا .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم وفا ، عبد الرحيم

صالح ، محمد الشناوي نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .

٤٥

الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٥ القضائية :

(١) شركات . محكمة الموضوع .

تقدير قيام الشركة والموازنة بين الأدلة المقدمة في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .

(٢ ، ٣) ضرائب «ضريبة الأرباح التجارية والصناعية» ، «الطعن الضريبي» . شركات . محكمة الموضوع .

(٢) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك في شركات التضامن شخصيا ويكون الشريك في شركة التضامن أو الواقع مسئول شخصيا عن الضريبة في مواجهة مصلحة الضرائب . مؤدى ذلك . وجوب توجيه الإجراءات إليه شخصيا من المصلحة ويستقل في إجراءاته الموجهة لها فلا يفيد من طعن شريكه . اعتبارات الملاءمة تقتضى إخطار كل شريك بربط الضريبة عليه وفقا لنصيبه من أرباح الشركة . علة ذلك .

(٣) ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو الممول في قرار لجنة الطعن . قصرها على نظر هذه الطعون وليس لها تقدير الأرباح ابتداء .

١ - تقدير قيام الشركة والموازنة بين الأدلة المقدمة في الدعوى هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها في ذلك متى أقامت قضاها على أسباب سائغة .

٢ - لئن كان مؤدى نص المادة ٣٤ / ٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ، ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ، مما مقتضاه أن الشريك في شركة التضامن - ومثلها شركة الواقع بحسب الأصل - يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ، ونتيجة لذلك يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصيا من هذه المصلحة ، كما يستقل في إجراءاته الموجهة لها فلا يفيد من طعن شريكه ، إلا أنه لما كان ربط الضريبة على الشريك وفقا لما سلف ، يقتضى بداءه تقدير أرباح الشركة ذاتها في سنوات المحاسبة توصلا إلى تحديد نصيب كل شريك فيها ، ومن ثم فإن اعتبارات الملازمة وعدم تضارب التقديرات واستقرار مراكز هؤلاء الشركاء تقتضى في حالة قيام مثل هذه الشركة إخطار كل شريك فيها بربط الضريبة عليه وفقا لمقدار نصيبه من أرباحها ليتاح لكل منهم - إن شاء - الاعتراض والطعن على هذا الربط في وقت متعاصر .

٣ - مفاد النص في المادة ٥٤ من القانون المشار إليه المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية » أن ولاية تلك المحكمة بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو الممول في قرار لجنة الطعن مقصورة على النظر في هذه الطعون ، وليس لها تقدير الأرباح ابتداء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المأمورية المختصة قدرت صافى أرباح المطعون ضده فى السنوات من ٧٠ / ٦٩ إلى ١٩٧٢ / ٧١ ، فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت تخفيض تلك التقديرات - فأقام الدعوى رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى أسيوط طعنا على هذا القرار - ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٢ / ٤ / ١١ بإلغاء القرار المطعون فيه وتحديد صافى أرباح المطعون ضده عن سنوات النزاع وفقا لتقريرى الخبير أخذا بجدية الشركة بينه وآخرين- استأنفت المصلحة الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٤ سنة ٥٧ ق أسيوط ، كما استأنفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ٥٦ سنة ٥٧ ق أسيوط وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافيين قضت بتاريخ ١٩٨٥ / ٣ / ١٣ فى استئناف المطعون ضده برفضه ، وفى استئناف الطاعنة بتعديل الحكم المستأنف بجعل صافى ربح الممول مبلغ ٢٥٠ جنيه - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال ، إذ أقام قضاءه بالاعتداد

بجدية الشركة بين المطعون ضده وآخرين على أخذه بعقدها الموثق ، مع أن جديتها لا يرتبط بشكلها الظاهري ، ودون أن يعنى ببحث ما تمسكت به من إقرار المطعون ضده فى محضر المناقشة المؤرخ ٧١/٣/٨ بأن منشأته فردية وما يربطه بالآخرين عقد عمل .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان تقدير قيام الشركة والموازنة بين الأدلة المقدمة فى الدعوى هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اعتد بقيام شركة بين المطعون ضده وآخرين عن النشاط محل المحاسبة استنادا إلى ما ثبت للمحكمة من عقد الشركة المصدق عليه بالشهر العقارى برقم ٥٢١ لسنة ١٩٧٠ أسيوط وتمسك المطعون ضده به فى مراحل النزاع وبما لا ينفى ثبوت صحة إقراره فى محضر المناقشة الوارد بسبب النعى والذى لم تقدمه الطاعنة ، وكانت هذه الأسباب سائغة وكافية لحمل قضاء الحكم فى هذا الخصوص وتضمن الرد على ما أثارته الطاعنة بصدده ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ فى تطبيقه ، ذلك أنه وقد قدرت المأمورية أرباح المطعون ضده عن نشاط فردى فكان يتعين على محكمة الموضوع إذا اعتدت بقيام شركة بينه وبين آخرين عن هذا النشاط أن تعيد الأوراق إلى المأمورية لتقدير الأرباح على هذا الأساس لأنها لا تختص بذلك ابتداء .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه وإن كان مؤدى نص المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القانون

لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ، ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصيا عن مقدار نصيب في الربح يعادل حصته في الشركة ، مما مقتضاه أن الشريك في شركة التضامن - ومثلها شركة الواقع بحسب الأصل - يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصيا عن الضريبة ونتيجة لذلك يجب أن توجه الإجراءات إليه شخصيا من هذه المصلحة ، كما يستقل في إجراءاته الموجهة لها فلا يفيد من طعن شريكه ، إلا أنه لما كان ربط الضريبة على الشريك وفقا لما سلف ، يقتضى بداءة تقدير أرباح الشركة ذاتها في سنوات المحاسبة توصلا إلى تحديد نصيب كل شريك فيها ، ومن ثم فإن اعتبارات الملاءمة وعدم تضارب التقديرات واستقرار مراكز هؤلاء الشركاء تقتضى في حالة قيام مثل هذه الشركة إخطار كل شريك فيها بربط الضريبة عليه وفقا لمقدار نصيبه من أرباحها ليتاح لكل منهم - إن شاء - الاعتراض والطعن على هذا الربط في وقت معاصر . لما كان ذلك ، وكان مفاد النص في المادة ٥٤ من القانون المشار إليه المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه « لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية » أن ولاية تلك المحكمة بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو الممول في قرار لجنة الطعن مقصورة على النظر في هذه الطعون ، وليس لها تقدير الأرباح ابتداء ، وكان الثابت في الدعوى أن المصلحة الطاعنة - ومن بعدها لجنة الطعن - قدرت أرباح المطعون ضده عن نشاطه محل المحاسبة باعتباره نشاطا فرديا ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص خلافا لذلك إلى الاعتداد بالشركة القائمة بين المطعون ضده وآخرين لمباشرة هذا النشاط ، فإنه كان يتعين إعادة الأوراق إلى تلك المصلحة لتقدير أرباح المطعون ضده بوصفه شريكا في تلك الشركة على ضوء تحديد أرباحها - على ما سلف - وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقدر - ابتداء - أرباح الأخير بوصفه شريكا ، فإنه يكون أخطأ في تطبيق القانون ، بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم وفا ، عبد الرحيم

صالح ، محمد الشناوي نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٥٦ القضائية :

ضرائب «إعفاء المنشآت الفندقية من الضرائب» .

الفنادق على إطلاقها . تعتبر منشآت فندقية . الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة . اعتبارها من المنشآت الفندقية . شرطه . صدور قرار من وزير السياحة بذلك . إعفاء المنشآت الفندقية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب الإضافية لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها بشرط أن يكون لاحقا لتاريخ العمل بهذا القانون . علة ذلك . المادتان ١ ، ٥ من القانون ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية .

النص في المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن «تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية . وتعتبر منشأة فندقية في تطبيق أحكام هذا القانون الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية والفنادق العائمة والبواخر السياحية ، وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة ...» وفي المادة الخامسة من القانون سالف الذكر على أن «مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، والإعفاءات المقررة به وبأية إعفاءات ضريبية مقررة في أي قانون آخر ، تعفى المنشآت الفندقية والسياحية من ضريبة الأرباح

التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب الإضافية على أى منها ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها بشرط أن يكون لاحقا لتاريخ العمل بهذا القانون . وفى جميع الأحوال لا يجوز للمجالس المحلية فرض أية ضرائب أو رسوم على المنشآت الفندقية أو السياحية إلا بعد موافقة وزير السياحة . « يدل على أن المشرع اعتبر الفنادق على إطلاقها منشآت فندقية دون أن يستلزم صدور قرار من وزير السياحة بتحديدتها ، أما المنشآت التى اشترط المشرع لاعتبارها فندقية صدور قرار من وزير السياحة بتحديدتها فهى الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة . وقد أعفى المشرع المنشآت المذكورة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب الإضافية وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها بشرط أن يكون لاحقا لتاريخ العمل بهذا القانون بهدف تنمية السياحة وذلك بتشجيع التوسع فى حركة إقامة المنشآت الفندقية والسياحية ومساعدتها فى مستهل بدئها لنشاطها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية ضرائب نجع حمادى قدرت ربح الطاعنة عن نشاطها محل المحاسبة عن السنوات ١٩٧٤ حتى ١٩٧٨ وأخطرتها بالتقدير فاعترضت عليه ،

وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتحديد صافي ربح الطاعنة بمبلغ ٥٧٨ جنيه عن الفترة من ١٩٧٧/٥/١٢ حتى ١٩٧٧/١٢/٣١ وبمبلغ ٩٠٢ جنيه عن كل من سنتي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، طعنت المطعون ضدها في هذا القرار بالدعوى رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٢ ضرائب نجع حمادي . ندبت المحكمة خبيراً في الدعوى وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٤ بإلغاء قرار لجنة الطعن . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠١ لسنة ٤ ق قنا وبتاريخ ١٩٨٦/٢/١٠ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءً على أن وزارة السياحة رخصت للمطعون ضدها في إدارة الفندق موضوع الدعوى وأن كل فندق ترخص وزارة السياحة بإدارته واستغلاله هو منشأة فندقية في تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ ورتب على ذلك تمتعه بالإعفاء المقرر بالمادة الخامسة من القانون سالف الذكر في حين أنه بمقتضى المادة الأولى من القانون المشار إليه يلزم صدور قرار من وزير السياحة لتحديد المنشآت الفندقية في تطبيق أحكام القانون ١ لسنة ١٩٧٣ ولا يغني عنه الترخيص الصادر من وزارة السياحة بالإدارة والاستغلال .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ في شأن المنشآت الفندقية والسياحية على أن «تسرى أحكام هذا القانون على المنشآت الفندقية والسياحية ، وتعتبر منشأة فندقية في تطبيق أحكام

هذا القانون الفنادق والبنسيونات والقرى السياحية والفنادق العائمة والبواخر السياحية ، وما إليها من الأماكن المعدة لإقامة السياح ، وكذا الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير السياحة ... » وفي المادة الخامسة من القانون سالف الذكر على أن « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ في شأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة ، والإعفاءات المقررة به وبأية إعفاءات ضريبية مقررة في أى قانون آخر ، تعفى المنشآت الفندقية والسياحية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب الإضافية على أى منها ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها بشرط أن يكون لاحقاً لتاريخ العمل بهذا القانون . وفي جميع الأحوال لايجوز للمجالس المحلية فرض أية ضرائب أو رسوم على المنشآت الفندقية أو السياحية إلا بعد موافقة وزير السياحة . » يدل على أن المشرع اعتبر الفنادق على إطلاقها منشآت فندقية دون أن يستلزم صدور قرار من وزير السياحة بتحديدتها ، أما المنشآت التي اشترط المشرع لاعتبارها فندقية صدور قرار من وزير السياحة بتحديدتها فهي الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة . وقد أعفى المشرع المنشآت المذكورة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب الإضافية وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها بشرط أن يكون لاحقاً لتاريخ العمل بهذا القانون بهدف تنمية السياحة وذلك بتشجيع التوسع في حركة إقامة المنشآت الفندقية والسياحية ومساعدتها في مستهل بدئها لنشاطها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعى عليه بما سلف على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حماد الشافعي .

د. عبد القادر عثمان ، عزت البنداري نواب رئيس المحكمة وسعيد فهميم .



الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٨ القضائية :

(٢٠١) عمل «خدمة عسكرية» . «أقدمية» . «نقل» .

(١) مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خدمة وأقدمية . شرطه . م ٤٤ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ .

الاعتداد في ضم مدة التجنيد بالتعيين لأول مرة وفي جهة التعيين الأولى ولو نقل العامل أو الزميل بعد ذلك .

(٢) نقل العامل إلى جهة أخرى قبل ضم مدة التجنيد . أثره . زوال ولاية الجهة المنقول منها في

ضم هذه المدة وانتقالها إلى الجهة المنقول إليها مع مراعاة قيد الزميل في الجهة المنقول منها .

(٣) حكم «حجية الحكم» . نظام عام . نقض .

حجية الحكم من الأسباب التي تتعلق بالنظام العام . يجوز للنياابة العامة إثارتها وللمحكمة أن

تتصدى لها من تلقاء ذاتها . م ٢٥٣ مرافعات .

١ - مفاد نص المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن الخدمة

العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة أن المشرع رعاية منه للمجنّد قرر الاعتداد بمدة

خدمته العسكرية والوطنية الإلزامية الحسنة ومدة الإستبقاء بعدها وحسابها في

أقدميته وكأنها قضيت بالخدمة المدنية عند تعيينه في الجهات المنصوص عليها في

المادة سالفه الذكر ، وارتد بأثر هذا الحكم على كل من تم تعيينه اعتبارا من

١/١٢/١٩٦٨ ولم يضع سوى قيّدا واحدا على ضم هذه المدة هو ألا يسبق المجنّد

زميله فى التخرج الذى عين معه فى نفس جهة العمل . واعتد فى إعمال هذا القيد بتاريخ التعيين لأول مرة وبجهة التعيين الأولى ولو نقل المجند أو الزميل إلى جهة أخرى قبل ضم مدة التجنيد .

٢ - يترتب على نقل العامل إنهاء خدمته بالجهة المنقول منها وزوال ولايتها عليه فى شأن إصدار قرارات تتعلق بشئونه الوظيفية وانتقال هذه الولاية إلى الجهة المنقول إليها فتتغير فى أمر ضم مدة خدمته العسكرية إلى خدمته المدنية بمراعاة البيانات الواردة بملف خدمته وقيد الزميل المعين معه فى الجهة المنقول منها .

٣ - حجية الأحكام من الأسباب التى تتعلق بالنظام العام فيجوز للنيابة العامة إثارتها ، وللمحكمة أن تتصدى لها من تلقاء نفسها إعمالاً لحكم المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف ويرفض دعوى الطاعن قبل المطعون ضده الثانى رغم نهائية ذلك الحكم له فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٨٣ لسنة ١٩٨٥ عمال جنوب القاهرة على المطعون ضدهما - شركة المحارث والهندسة ، ومحافظ الغربية بصفته - وطلب الحكم بأحققيته فى ضم مدة خدمته العسكرية من ١٩٧٢/١٢/٣١ إلى

١٩٧٤/٥/٣١ إلى خدمته المدنية وتسوية حالته بتطبيق المادة الثالثة من القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨١ بشأن علاج الآثار المترتبة على تطبيق القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ وتدرج علاواته ومرتبته ودرجاته على هذا الأساس مع ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا لها أنه حصل على دبلوم المدارس الثانوية الصناعية عام ١٩٧١ ، وتم تجنيده في الفترة من ١٩٧٢/١٢/٣١ إلى ١٩٧٤/٩/١ وأثناء تجنيده تم تعيينه بالشركة المطعون ضدها الأولى بتاريخ ١٩٧٤/٦/١ ، وبتاريخ ١٩٧٨/٧/١ نقل إلى الوحدة المحلية بمحلة مرحوم مركز طنطا ، وإذ طالب جهة عمله بضم مدة خدمته العسكرية إلى مدة خدمته المدنية دون جدوى فأقام الدعوى بطلباته سالفة البيان . وبتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٤ قضت المحكمة بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى وأحالتها إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية حيث قيدت برقم ٣١٨ لسنة ١٩٨٦ ، وبتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٤ حكمت المحكمة بأحقية الطاعن في ضم مدة خدمته العسكرية وقدرها سنة وثمانية شهور إلى مدة خدمته المدنية وتسوية حالته الوظيفية على هذا الأساس . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ٦٤٩ لسنة ١٠٤ ق ، وبتاريخ ١٩٨٨/٣/٨ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه برفض دعواه على أن الحكم المستأنف التفت عن دفاع الشركة المطعون ضدها الأولى الجوهري بأن

القانون ١٢٧ سنة ١٩٨٠ لا يسرى فى شأن الطاعن الذى يطالب بضم مدة خدمته من سنة ١٩٧٢ إلى سنة ١٩٧٤ والتى لا يعتد بها إلا كمدة خبرة تخضع لتقديرها ، فى حين أنه طبقا لأحكام ذلك القانون يحق له ضم مدة خدمته العسكرية سالفة الذكر إلى مدة خدمته المدنية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان النص فى المادة ٤٤ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ فى شأن الخدمة العسكرية والوطنية على أن «تعتبر مدة الخدمة العسكرية والوطنية الفعلية الحسنة بما فيها مدة الاستبقاء بعد اتمام مدة الخدمة الإلزامية العاملة للمجندين الذين يتم تعيينهم أثناء مدة تجنيدهم أو بعد انقضائها بالجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة ووحدات القطاع العام كأنها قضيت بالخدمة المدنية وتحسب هذه المدة فى الأقدمية واستحقاق العلاوات المقررة - كما تحسب كمدة خبرة وأقدمية بالنسبة إلى العاملين بالقطاع العام والجهات التى تتطلب الخبرة أو تشترطها عند التعيين أو الترقية ويستحقون عنها العلاوات المقررة - وتحدد تلك المدة بشهادة من الجهة المختصة بوزارة الدفاع - وفى جميع الأحوال لايجوز أن يترتب على حساب هذه المدة على النحو المتقدم أن تزيد أقدمية المجندين أو مدد خبرتهم على أقدمية أو مدد خبرة زملائهم فى التخرج الذين عينوا فى ذات الجهة - ويعمل بأحكام هذه المادة اعتبارا من ١/١٢/١٩٦٨» مفاده أن المشرع رعاية منه للمجنند قرر الاعتماد بمدة خدمته العسكرية والوطنية الإلزامية الحسنة ومدة الاستبقاء بعدها وحسابها فى أقدميته وكأنها قضيت بالخدمة المدنية عند تعيينه فى الجهات المنصوص عليها فى المادة سالفة الذكر ، وارتد بأثر هذا الحكم على كل من تم تعيينه اعتبارا من ١/١٢/١٩٦٨ ولم يضع سوى قيда واحدا على ضم هذه المدة هو ألا يسبق المجند زميله فى التخرج الذى عين معه فى نفس جهة

العمل . واعتد فى أعمال هذا القيد بتاريخ التعيين لأول مرة وبجهة التعيين الأولى ولو نقل المجند أو الزميل إلى جهة أخرى قبل ضم مدة التجنيد . وإذا يترتب على نقل العامل إنهاء خدمته بالجهة المنقول منها وزوال ولايتها عليه فى شأن إصدار قرارات تتعلق بشئونه الوظيفية وانتقال هذه الولاية إلى الجهة المنقول إليها فتتغير فى أمر ضم مدة خدمته العسكرية إلى خدمته المدنية بمراعاة البيانات الواردة بملف خدمته وقيد الزميل المعين معه فى الجهة المنقول منها . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعن قد التحق بالعمل لدى المطعون ضدها الأولى ونقل منها إلى الوحدة المحلية بمحلة مرحوم التى يمثلها المطعون ضده الثانى بصفته قبل صدور القانونين رقمى ١٢٧ ، ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ وزالت بذلك ولاية المطعون ضدها الأولى عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن قبلها يكون قد انتهى إلى نتيجة صحيحة قانوناً ، إلا أنه لما كان المطعون ضده الثانى بصفته لم يستأنف الحكم الابتدائى فإنه يكون قد حاز حجية الشئ المقضى فيه بالنسبة له ، وكانت حجية الأحكام من الأسباب التى تتعلق بالنظام العام فيجوز للنياابة العامة إثارتها ، وللمحكمة أن تتصدى لها من تلقاء نفسها إعمالاً لحكم المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى الطاعن قبل المطعون ضده الثانى أيضاً رغم نهائية ذلك الحكم بالنسبة له فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد مكى ، أحمد الزواوى .

محمد جمال وأنور العاصى نواب رئيس المحكمة .



الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٨ القضائية :

١ - بطلان « بطلان الإجراءات » . دعوى « انقطاع سير الخصومة » . دفع « الدفع الشكلى » .

بطلان إجراءات تعجيل الدعوى . دفع شكلى . وجوب ابداءه قبل التكلم فى الموضوع وإلا سقط

الحق فيه .

٢ - دعوى « وقف الدعوى » . حكم « حجية الحكم » .

الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها . حكم قطعى .

أثره . إمتناع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدليل على تنفيذ ذلك الحكم .

١ - التمسك ببطلان إجراءات تعجيل الدعوى لأنها بدأت من غير الخصوم هو

من الدفع الشكلى التى تتعرض لشكل الخصومة وكيفية توجيه إجراءاتها والتى يجب إبدائها قبل التكلم فى موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيها .

٢ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تعليق أمر الفصل فى الدعوى حتى

يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يمتنع على المحكمة معاودة النظر فى هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ هذا الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى ٦٦٠ لسنة ١٩٨١ مدنى الفيوم الابتدائية على الطاعن وبنكى الأهلى والقاهرة بطلب الحكم ببراءة ذمته من مبلغ ١٧٣٧ جنيها و ٦٩٠ مليما وبعدم الاعتداد بالحجز الموقع اقتضاء لهذا المبلغ والزامهم بالتضامن أن يدفعوا إليه مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وقال بيانا لذلك أن الضرائب أوقعت حجزا على ما له لدى البنكين إقتضاء لمبلغ ١٧٣٧ جنيها و ٦٩٠ مليما رغم براءة ذمته فأصابته أضرار يقدر التعويض الجابر لها بمبلغ خمسة آلاف جنيه فأقام دعواه بالطلبات السالفة ، وبتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١ حكمت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بالشق الخاص بطلب براءة الذمة وعدم الاعتداد بالحجز وإحالته إلى قاضى التنفيذ بمحكمة بندر الفيوم وبوقف الدعوى فى شقها الخاص بطلب التعويض حتى بفصل نهائيا فى الشق المحال إلى قاضى التنفيذ ، الذى حكم بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٠ ببراءة ذمة المطعون ضده من المبلغ المحجوز من أجله وبعدم الاعتداد بالحجز وإحالة الشق الخاص بطلب التعويض إلى محكمة الفيوم الابتدائية فحكمت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٩ بالزام الطاعن أن يؤدى إلى المطعون ضده تعويضا مقداره ألف جنيه ، استأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئنافين ٢٤٢ ، ٢٥٣ لسنة ٢٣ ق بنى سوف مأمورية الفيوم ، وبتاريخ ١٩٨٧/١٢/٩ قضت المحكمة بالتأييد ، طعن الطاعن

فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه أنه اعتد بإحالة قاضى التنفيذ للدعوى فى شقها الخاص بطلب التعويض رغم أن هذا الشق لم يكن معروضا عليه وإنه اعتد بتعجيل الدعوى بعد وقفها من غير الخصوم على خلاف نص المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التى أعطت هذا الحق للخصوم وحدهم مخالف بذلك القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى بشقيه غير مقبول ذلك أن النعى على حكم الإحالة بأنه صدر فى غير خصومة لا يصادف محلا من قضاء الحكم المطعون فيه الصادر من المحكمة المحال إليها ، وأن التمسك ببطلان إجراءات تعجيل الدعوى لأنها بدأت من غير الخصوم هو من الدفوع الشكلية التى تتعرض لشكل الخصومة وكيفية توجيه إجراءاتها والتى يجب إبدائها قبل التكلم فى موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيها وإذ لم يطرح الطاعن دفاعه هذا قبل التكلم فى الموضوع فإن هذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه قضى على خلاف الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١ بوقف الدعوى فى شقها الخاص بطلب التعويض حتى يصبح حكم قاضى التنفيذ نهائيا - فأجاز تعجيلها قبل أن يثبت له نهائية ذلك الحكم مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى قى محله . ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تعليق أمر الفصل فى الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها ، والحكم بوقف الدعوى لهذا السبب يجعل حكم الوقف قطعيا فيما تضمنه من عدم جواز الفصل فى موضوع الدعوى قبل تنفيذ مقتضاه بحيث يمتنع على المحكمة معاودة النظر فى هذا الموضوع دون أن يقدم لها الدليل على تنفيذ هذا الحكم ، وكان البين من الأوراق أن محكمة الفيوم الابتدائية حكمت بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣١ بوقف الدعوى فى شقها الخاص بطلب التعويض حتى يصبح القضاء فى الشق المحال إلى قاضى التنفيذ نهائيا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يتحقق قبل الفصل فى الدعوى من أن الحكم الصادر من قاضى التنفيذ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٠ قد أصبح نهائيا واكتفى بمجرد القول بأن الطاعن لم يقدم دليلا على عدم نهائية ذلك الحكم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وجره ذلك إلى القصور فى التسبيب مما يوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / مصطفى حسيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : عبد الصمد عبد العزيز ،

عبد الرحمن فكرى نائبى رئيس المحكمة ، عبد الحميد الحلفاوى وعلى جمجوم .

٤٩

الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) إثبات « طرق الإثبات : اليمين الحاسمة » .

- اليمين الحاسمة . جواز توجيهها فى واقعة قانونية دون مسألة قانونية . علة ذلك . توجيه اليمين بصيغة تتعلق بأحقية المستأنف فى تعديل الحكم المستأنف إلى قبول جميع طلباته بقيمتها الواردة بصحيفة الإستئناف . من مسائل القانون .

(٢) أوراق تجارية « الشيك » .

- الشيك . الأصل فيه أن يكون مدنياً . عدم إعتباره ورقة تجارية إلا إذا كان موقعاً عليه من تاجر أو مترتباً على معاملة تجارية .

(٣) فوائد « الفوائد القانونية » .

- الفوائد القانونية . الأصل سريانها من تاريخ المطالبة القضائية . م ٢٢٦ مدنى . الإستثناء . أن يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخاً آخر لسريانها أو ينص القانون على غير ذلك .

(٤) أمر أداء « طلب الأمر : التكليف بالوفاء » . دعوى « صحيفة الدعوى » .

- عريضة استصدار أوامر الأداء . بديل لصحيفة الدعوى . التكليف بالوفاء . أمر سابق عليها

وشرط لصدور الأمر . عدم إعتباره من قبيل المطالبة القضائية .

(٥) نقض «أسباب الطعن: السبب المجهل» .

- النعى على الحكم بالقصور دون بيان أثره على قضائه . نعى مجهل غير مقبول .

(٦) دعوى «مصاريف الدعوى» . محاماه «أتعاب المحامي» .

- دخول أتعاب المحاماه ضمن مصاريف الدعوى . القضاء بها لمن كسب الدعوى . مناطه أن يكون قد أحضر محامياً للمرافعة فيها .

١ - أنه ولئن كانت اليمين الحاسمة - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ملكاً للخصوم وأن على القاضى أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها ، إلا أنه لا يجوز أن توجه إلا فى واقعة قانونية لا فى مسألة قانونية ، ذلك أن - استخلاص حكم القانون من شأن القاضى وحده لا من شأن الخصوم . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن صيغة اليمين الحاسمة التى طلب الطاعن توجيهها إلى المطعون عليه «أحلف بالله العظيم أن المستأنف لا يستحق تعديل الحكم المستأنف إلى قبول جميع طلباته بقيمتها الواردة فى ختام صحيفة الاستئناف» - هى أمور قانونية تختص المحكمة وحدها بأن تقول كلمتها فيها ولا تتعلق بشخص من وجهت إليه . وإذا رفض الحكم المطعون فيه توجيه هذه اليمين للمطعون عليه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه على غير أساس .

٢ - الأصل فى الشيك - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مدنياً ولا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان موقعاً عليه من تاجر أو مترتباً على معاملة تجارية .

٣ - الأصل طبقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدنى هو سريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بها ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخاً آخر لسريانها أو ينص القانون على غير ذلك .

٤ - العريضة التى تقدم لاستصدار أمر الأداء هى البديل لصحيفة الدعوى وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، أما التكليف بالوفاء فهو شرط لصدور الأمر لا يتعلق بالعريضة بل هو إجراء سابق عليها فلا يعد من قبيل المطالبة القضائية .

٥ - إذ كان الطاعن لم يبين فى نعيه أوجه دفاعه التى ضمنها والمستندات ودالاتها التى ينعى على الحكم المطعون فيه إغفالها وأثرها فى قضائه فإن النعى فى هذا الخصوص يكون مجهلاً وبالتالي غير مقبول .

٦ - إذ كانت أتعاب المحاماه تدخل ضمن مصاريف الدعوى التى يحكم بها على من خسرها ، إلا أن مناط القضاء بها لمن كسب الدعوى أن يكون قد أحضر محامياً للمرافعة فيها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن تقدم للسيد رئيس محكمة شمال القاهرة بطلب لاستصدار أمر أداء ضد المطعون عليه بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مع الفوائد القانونية والفوائد التعويضية بواقع ١٦٪ وقال شرحاً لذلك أنه بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠ حرر له المطعون

عليه شيكاً بالمبلغ المطالب به تبين عدم وجود رصيد مقابل له ، وإذ امتنع عن الوفاء بقيمته رغم التنبيه عليه بالسداد فقد تقدم بطلبه . رفض القاضى إصدار الأمر مع تحديد جلسة قام الطاعن بإعلان المطعون عليه للحكم بذات الطلبات وقيدت الدعوى برقم ١٤٨٨١ سنة ١٩٨٣ مدنى كلى شمال القاهرة . وتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٥ حكمت المحكمة للطاعن بالمبلغ المطالب به والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية ورفضت ماعدا ذلك من طلبات إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٠٦٢ سنة ١٠١ ق القاهرة ووجه اليمين الحاسمة إلى المطعون عليه وتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٠ حكمت برفض توجيه اليمين وتأييد الحكم المستأنف وألزمت الطاعن المصروفات . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بتنقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فى خصوص قضائه بأتعاب المحاماة . عرض الطاعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أن محكمة ثانى درجة رفضت توجيه اليمين الحاسمة إلى المطعون عليه رغم عدم اعتراضه عليها على سند من أنها تتعلق بمسائل قانونية وغير متعلقة بشخص من وجهة إليه ، فى حين أنها من شأن الخصوم وحدهم مادامت غير مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه ولئن كانت اليمين الحاسمة وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ملكاً للخصوم وأن على القاضى أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها ، إلا أنه لايجوز أن توجه إلا فى واقعة قانونية لا فى مسألة قانونية ، ذلك أن استخلاص حكم القانون من شأن القاضى وحده لا من شأن

الخصوم، وإذا كان الثابت في الدعوى أن صيغة اليمين الحاسمة التي طلب الطاعن توجيهها إلى المطعون عليه هي «أحلف بالله العظيم أن المستأنف لا يستحق تعديل الحكم المستأنف إلى قبول جميع طلباته بقيمتها الواردة في ختام صحيفة الإستئناف» وهي أمور قانونية تختص المحكمة وحدها بأن تقول كلمتها فيها ولا تتعلق بشخص من وجهت إليه . وإذا رفض الحكم المطعون فيه توجيه هذه اليمين للمطعون عليه فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويكون النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه على غير أساس .

وحيث أن حاصل النعى بالسبب الثاني القصور ومخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن أنه طلب الزام خصمه بالفوائد القانونية إعتباراً من تاريخ الإنذار الحاصل في ٢٤/٨/١٩٨٣ عملاً بالمادة ٢٠٢ من قانون المرافعات والمادة ٢٢٦ من القانون المدني ، كما طلب إلزامه بالفوائد التعويضية إعمالاً للمواد ١ ، ١٤٨ ، ١٦٣ ، ١٧٩ ، ٢٢١ من القانون المدني وإذا تمسك بهذا الدفاع في مذكراته المؤيدة بمستنداته في درجتي التقاضي ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي دون أن يتناوله بالرد فإنه يكون مشوباً بالقصور ومخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد في شقه الأول ذلك أنه لما كان الأصل في الشيك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون مدنياً ولا يعتبر ورقة تجارية إلا إذا كان موقعاً عليه من تاجر أو مترتباً على معاملة تجارية ، وكان الأصل طبقاً للمادة ٢٢٦ من القانون المدني هو سريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية بها ما لم يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها أو ينص القانون على غير ذلك ، وكانت العريضة التي تقدم لاستصدار أمر الأداء هي البديل

لصحيفة الدعوى وبها تتصل الدعوى بالقضاء ، أما التكليف بالوفاء فهو شرط لصدور الأمر لا يتعلق بالعريضة بل هو إجراء سابق عليها فلا يعد من قبيل المطالبة القضائية ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يدع أن الشيك موقع من تاجر أو مترتب على معاملة تجارية ، فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ خلص إلى أن الإلتزام محل الشيك هو إلتزام مدنى وقضى بالفوائد القانونية بواقع ٤٪ إعتباراً من تاريخ تقديمه عريضة أمر الأداء يكون قد التزم صحيح القانون ويكون هذا الشق من النعى على غير أساس ، وغير مقبول فى شقه الثانى ذلك أن الطاعن لم يبين فيه أوجه دفاعه التى ضمنها والمستندات ودالاتها التى ينعى على الحكم المطعون فيه إغفالها وأثرها فى قضائه فإن النعى فى هذا الخصوص يكون مجهلاً وبالتالى غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول أنه إذ ألزمه بأتعاب المحاماه بالرغم من عدم حضور محام عن المطعون عليه أمام محكمة الإستئناف يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أنه وإن كانت أتعاب المحاماه تدخل ضمن مصاريف الدعوى التى يحكم بها على من خسرها ، إلا أن مناط القضاء بها لمن كسب الدعوى أن يكون قد أحضر محامياً للمرافعة فيها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم الطاعن بأتعاب المحاماه رغم أن المطعون عليه لم يحضر عند محامياً أمام محكمة الاستئناف فإنه يكون قد خالف القانون - ويتعين نقضه فى هذا الخصوص نقضاً جزئياً .

وحيث إن الموضوع صالحاً فيه ولما تقدم يتعين القضاء بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إلتزام الطاعن بأتعاب المحاماه .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد جمال الدين شلقاني نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد رشاد

ميروك ، السيد خلف نائبى رئيس المحكمة ، فؤاد شلبى ومحمد خيرى أبو الليل .



الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ٥٨ القضائية :

إيجار « إيجار الأماكن : تحديد الأجرة ، قانون « سريانه من حيث الزمان » ، اختصاص .

- قواعد تحديد الأجرة . سريانه على الأماكن أو القرى التى تستحدث أو تؤجر لأول مرة بعد نشر قرار وزير الإسكان بمد سريان قانون إيجار الأماكن إليها . م ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . الأماكن المؤجرة وقت نشر القرار المذكور . عدم اختصاص لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرتها .

- مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض أن قواعد تحديد الأجرة لا تسرى إلا على الأماكن التى تستحدث بعد نشر قرار وزير الإسكان بمد سريان قانون إيجار الأماكن إلى القرية والأماكن التى تؤجر لأول مرة بعد ذلك النشر ، وذلك دون المساس بأوضاع أجرة المباني القائمة والمؤجرة وقت نشر القرار بإعتبار أن المكان وحتى تاريخ صدور ذلك القرار يخرج عن نطاق تطبيق تشريعات إيجار الأماكن فلا يخضع لأحكامها ومن ثم لا تختص لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرتها ، وكان الثابت بالأوراق أن العين محل النزاع أكتمل إنشاؤها وشغلت سنة ١٩٧٥ تنفيذاً للعقد المؤرخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٧٢ والذي تضمن أن تحديد أجرتها يتم بمعرفة لجنة تقدير الإيجارات وأصدر وزير الإسكان القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٩ بسريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على القرية الكائن بها

تلك العين من تاريخ نشره في ١٩٧٩/٧/٦ وإذ كانت العين المشار إليها قائمة ومؤجرة قبل صدور ذلك القرار الوزاري ونشره فإنها لا تخضع لقواعد تحديد الأجرة المنصوص عليها في قوانين إيجار الأماكن ومن ثم لا تختص لجنة تقدير الإيجارات بتحديد الأجرة ويكون الاتفاق على تحديد الأجرة بمعرفة لجنة تقدير تلك اللجنة اتفاق معلق على شرط مستحيل تنفيذه ، وهو ما يخول القاضي القيام بتحديد الأجرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتم هذا النظر وقضى بتحديد أجرة العين محل النزاع أخذاً بما انتهى إليه الخبير في تقريره وذلك بناء على أسباب سائغة تكفي لحمله فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ مدنى شبن الكوم الابتدائية ضد الطاعن وباقى المطعون عليهم بطلب الحكم بتخفيض القيمة الإيجارية للعين التى يستأجرها من الطاعن بما يتناسب مع تكاليفها الفعلية وقال بياناً لذلك إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/١٠/٣٠ اتفق مع الطاعن على إقامة مبنى يملكه لاستعماله مقررًا للجمعية الاستهلاكية ونص فيه على أن تكون قيمته الإيجارية حسب تقدير لجنة الإيجارات ، وإذ صدر قرار من رئيس لجنة تقدير

الإيجارات منفرداً بتقدير إيجار هذه العين بمبلغ ٧٢ جنيهاً و ٩٧٠ مليمًا غير مراعاة للأسس القانونية وذلك بعد صدور قرار من وزير الإسكان بتطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن عليها فقد أقام الدعوى . وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً في الدعوى حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨ برفضها . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٥٥ سنة ٢٠ ق لدى محكمة إستئناف طنطا «مأمورية شبين الكوم» التي حكمت بتاريخ ١٩٨٨/٤/٦ بإلغاء الحكم المستأنف وتحديد القيمة الإيجارية للعين المؤجرة بمبلغ ٣١ جنيهاً و ٧٠٠ مليمًا . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعُرض الطعن على هذه الدائرة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينمى به الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الإستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ومخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه لما كان الطرفان قد ضمنا العقد المؤرخ ١٩٧٢/١٠/٣ أن يكون تقدير أجرة العين المؤجرة بمعرفة لجنة تقدير الإيجارات - وظلت الأجرة غير مقدرة حتى أصدر وزير الإسكان قراراً بتطبيق أحكام قانون إيجار الأماكن على قرية البتانون الكائن بها هذه العين - وكانت هذه العبارة واضحة ولايجوز للمحكمة مخالفتها فإن الحكم المطعون فيه إذا انحرف في تفسيرها عن المعنى الظاهر لها فإنه يكون قد خالف الثابت بهذا العقد بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد المادة الأولى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - إن قواعد تحديد الأجرة لا تسرى إلا على الأماكن التي تستحدث بعد نشر قرار وزير الإسكان بمد سريان

قانون إيجار الأماكن إلى القرية والأماكن التي تؤجر لأول مرة بعد ذلك النشر ، وذلك دون المساس بأوضاع أجرة المباني القائمة والمؤجرة وقت نشر القرار بإعتبار أن المكان وحتى تاريخ صدور ذلك القرار يخرج عن نطاق تطبيق تشريعات إيجار الأماكن فلا يخضع لأحكامها ومن ثم لا تختص لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرتها ، وكان الثابت بالأوراق أن العين محل النزاع اكتمل إنشاؤها وشغلت سنة ١٩٧٥ تنفيذاً للعقد المؤرخ ١٩٧٢/١٠/٣٠ والذي تضمن أن تحديد أجرتها يتم بمعرفة لجنة تقدير الإيجارات وأصدر وزير الإسكان القرار رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٩ بـسريان أحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على القرية الكائن بها تلك العين من تاريخ نشره في ١٩٧٩/٧/٦ ، وإذ كانت العين المشار إليها قائمة ومؤجرة قبل صدور ذلك القرار الوزراي ونشره، فإنها لا تخضع لقواعد تحديد الأجرة المنصوص عليها في قوانين إيجار الأماكن ومن ثم لا تختص لجنة تقدير الإيجارات بتحديد الأجرة ويكون الاتفاق على تحديد الأجرة بمعرفة لجنة تقدير تلك اللجنة اتفاق معلق على شرط مستحيل تنفيذه ، وهو ما يخلو القاضى القيام بتحديد الأجرة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتم هذا النظر وقضى بتحديد أجرة العين محل النزاع أخذاً بما انتهى إليه الخبير في تقريره وذلك بناء على أسباب سائغة تكفى لحمله فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالى .

عبد العال السمان . محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعبد الملك نصار .



الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) نقض «إجراءات الطعن»، «التوكيل فى الطعن»، وكالة . محاماه .

عدم تقديم المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن الثانى . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له . لا يغير من ذلك تقديم صورة ضوئية من التوكيل لم تصدر من الموظف المختص .

(٢) إختصاص «إختصاص ولائى»، قضاءه . حكم .

الأحكام الصادرة من مجلس الدولة فى حدود إختصاصه المقرر قانوناً . إنعدام ولاية المحاكم العادية فى التعقيب عليها أو إبطالها أو التعويض عنها . مؤداه . لا ولاية لتلك المحاكم فى الفصل فى دعاوى المخاصمة التى تقام ضد أعضاء مجلس الدولة . علة ذلك .

١ - إذ كان البين من الأوراق أن المحامى الذى رفع الطعن قدم سند وكالته عن الطاعن الثانى صورة ضوئية من التوكيل مصر الجديدة الصادر له من وكيله الطاعن الثانى عليها «بصمة خاتم» محكمة استئناف القاهرة وكانت هذه

الصورة لم تصدر من الموظف المختص بإصدارها ولا حجية لها في الإثبات فإن الطعن بالنسبة للطاعن الثانى يكون غير مقبول .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى النص فى المادة ١٧٢ من الدستور على أن «مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون إختصاصاته الأخرى» أن ما يصدره من أحكام فى حدود إختصاصه المقرر قانوناً يكون بمنأى عن ولاية القضاء العادى وهو ما تنعدم معه ولاية المحاكم العادية فى التعقيب على هذه الأحكام أو إبطالها أو التعويض عنها ولما كانت دعوى المخاصمة هى فى حقيقتها دعوى مسئولية وجزاؤها التعويض ومن آثارها فى القانون بطلان تصرف المخاصم فيها ومن ثم فإن الإختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادى متى كان المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك ماورد فى المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات على ما لم يرد به نص فى قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا يحمل معنى تخويل المحاكم العادية ولاية الفصل فى دعاوى المخاصمة التى تقام ضد أعضاء مجلس الدولة باعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى فى الوقت الذى خلا فيه قانون مجلس الدولة من ذلك إذ أن الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التى تطبقها محاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيما لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدارى وطبيعة الدعوى أمامه وذلك حتى يصدر فى هذا الشأن قانون بالإجراءات الخاصة التى تتبع أمام محاكم مجلس الدولة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتوصل فى أن الطاعنين أقاما على المطعون ضده أمام محكمة استئناف القاهرة
دعوى المخاصمة رقم ٦٧٩٨ سنة ١٠٣ ق بطلب الحكم بجواز المخاصمة وبطلان
الحكم الصادر فى الطعن رقم ٥٤٥ سنة ٣٠ ق إدارية عليا والحكم مجدداً بقبول
طلبات الطاعن الثانى فيه وتعويضهما بمبلغ لا يقل عن مائة ألف جنيه ، وقالاً بياناً
لذلك إن الطاعن الثانى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٠٠٠ سنة ٣٧ ق أمام محكمة
القضاء الإدارى بطلب الحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار وزيرى الداخلية
والخارجية برفض صرف جواز سفر مصرى إليه وبإلغاء هذا القرار فقضت المحكمة
بقبول الدعوى شكلاً ورفض طلب وقف تنفيذ القرار المطعون عليه وإحالة طلب إلغاء
القرار إلى هيئة مفوضى الدولة لإعداد تقريرها فيه فطعن الطاعن الثانى على هذا
الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٥٤٥ سنة ٣٠ ق وبتاريخ
١٩٨٥/١٢/١٤ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم وعدم قبول الدعوى ، وإذ كان هذا
الحكم قد صدر بناءً على غش وتدليس وخطأ مهنى جسيم فقد أقاما الدعوى .
بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٩ حكمت محكمة استئناف القاهرة بعدم اختصاصها ولائياً
بنظر دعوى المخاصمة وإحالتها إلى محكمة القضاء الإدارى لنظرها . طعن الطاعنان
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن
بالنسبة للطاعن الثانى وأبدت الرأى برفض الطعن بالنسبة للطاعن الأول . عُرض

الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن المحامى الذى رفع الطعن لم يقدم أصل التوكيل الصادر له من الطاعن الثانى فيكون الطعن بالنسبة له غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ذلك أن البين من الأوراق أن المحامى الذى رفع الطعن قدم سند وكالته عن الطاعن الثانى صورة ضوئية من التوكيل ٢٦٠٧/أ لسنة ١٩٨١ مصر الجديدة الصادر له من وكيله الطاعن الثانى عليها «بصمة خاتم» محكمة استئناف القاهرة وكانت هذه الصورة لم تصدر من الموظف المختص بإصدارها ولا حجية لها فى الإثبات فإن الطعن بالنسبة للطاعن الثانى يكون غير مقبول .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الأول قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن الأول ينعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وفى بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم ولاية القضاء العادى بنظر دعاوى مخاصمة قضاة مجلس الدولة إستناداً إلى أن أحكام المخاصمة الواردة فى قانون المرافعات خاصة بالقضاة وأعضاء النيابة فقط فى حين أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ سنة ١٩٧٢ قد خلا من نص ينظم إجراءات مخاصمة قضاته ، ونصت المادة الثالثة منه على تطبيق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص إلى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائى بما يكون معه الاختصاص بنظر دعاوى مخاصمة قضاة مجلس الدولة معقود

للقضاء العادى ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه بإحالة دعوى المخاصمة إلى محكمة القضاء الإدارى قد أضر بالطاعن الثانى وحرمه من إبداء دفاعه فى موضوع الدعوى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى النص فى المادة ١٧٢ من الدستور على أن «مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون إختصاصاته الأخرى» أن ما يصدره من أحكام فى حدود إختصاصه المقرر قانوناً يكون بمنأى عن ولاية القضاء العادى وهو ما تنعدم معه ولاية المحاكم العادية فى التعقيب على هذه الأحكام أو إبطالها أو التعويض عنها ولما كانت دعوى المخاصمة هى فى حقيقتها دعوى مسئولية وجزاؤها التعويض ومن آثارها فى القانون بطلان تصرف المخاصم فيها ومن ثم فإن الإختصاص بنظرها لا يكون لجهة القضاء العادى متى كان المخاصم فيها أحد أعضاء مجلس الدولة ، ولا يغير من ذلك ماورد فى المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ من وجوب تطبيق أحكام قانون المرافعات على ما لم يرد به نص فى قانون مجلس الدولة لأن ذلك لا يحمل معنى تخويل المحاكم العادية ولاية الفصل فى دعاوى المخاصمة التى تقام ضد أعضاء مجلس الدولة باعتبار أن قانون المرافعات قد نظم إجراءات هذه الدعوى وأحكامها بالنسبة لرجال القضاء العادى فى الوقت الذى خلا فيه قانون مجلس الدولة من ذلك إذ أن الهدف من تلك المادة هو مجرد تحديد القواعد الإجرائية التى تطبقها محاكم مجلس الدولة وهى بصدد الدعاوى المطروحة عليها فيما لم يرد به نص خاص فى قانون مجلس

الدولة وفى حدود ما يتسق وأصول القضاء الإدارى وطبيعة الدعوى أمامه وذلك حتى يصدر فى هذا الشأن قانون بالإجراءات الخاصة التى تتبع أمام محاكم مجلس الدولة وإذ يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى يكون على غير أساس ، هذا إلى أنه وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بعدم الاختصاص والإحالة فما كان له أن يعرض لموضوع الدعوى أو لدفاع الطاعن الثانى بشأنها ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / محمد بدر الدين

المتناوى . شكرى جمعة حسين نائبى رئيس المحكمة . قتيحة قره ومحمد الجابرى .



الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) إيجار " إيجار الأماكن : عقد الإيجار : ملحقات العين المؤجرة " . محكمة الموضوع .

- ملحقات العين المؤجرة . ماهيتها . المواد ٤٣٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ مدنى . استقلال قاضى

الموضوع بتحديدھا - فى ضوء المعايير الواردة بالمواد المذكورة - دون معقب متى كان سائغاً .

(٢ - ٤) إثبات . إرتفاق . نقض " أسباب الطعن : السبب الجديد " إيجار " إيجار الأماكن " .

(٢) الارتفاق وتخصيص المالك الأصلى . ماهية كل منهما . المادتان ١٠١٥ ، ١٠١٧ مدنى . مؤداه .

علاقة التبعية بين عقارين بخدمة أحدهما للآخر . جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات . إقامة المالك

الأصلى للعقارين علامة ظاهرة تنبىء عن خدمة أحد العقارين للآخر . عدم اعتبارها - فى ذاتها - إرتفاقاً

فى مفهوم المادة الأولى .

(٣) التفرقة بين حق الارتفاق كحق عينى والحق الشخصى . مناطها . ورود التكليف على العقار لخدمة

عقار آخر أم لفائدة شخص بعقد لا ينشئ إلا حقوقاً شخصية .

(٤) الفصل فى بيان قصد المالك من الوضع الذى أنشأه وما إذا كان قصد به خدمة شخصية مؤقتة أو

إخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام . دفاع قانونى يخالطه واقع . اقتصار دفاع الطاعن

أمام محكمتى الموضوع على كون حديقة النزاع جزء من العين المؤجرة أو إحدى ملحقاتها دون إثارة أى

دفع يتعلق بالمادة ١٠١٧ مدنى أمامها . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٥ - ١٠) التزام ، اوصاف الالتزام ، تعويض ، تقادم ، التقادم المسقط ، حيازة ، ريع ، محكمة

الموضوع ، مسائل الواقع ، خبرة ، تقدير عمل الخبير ،

(٥) التزام الغاصب برد ما يجنيه من غلة العين المغصوبة . اعتباره بمثابة تعويض لصاحبها مقابل حرمانه منها .

(٦) دعوى المطالبة بالريع عن الغصب . سقوطها بالتقادم الطويل بمضى خمسة عشر سنة وليس بالتقادم الثلاثى . م ٣٧٥ / ٢ مدنى .

(٧) الحائز سئ النية . التزامه برد الثمرة وهى الريع . سقوط الحق فى المطالبة به بالتقادم الطويل . م ٣٧٥ / ٢ مدنى . لا يغير من ذلك أن عين النزاع غير مثمرة . إلزام الغاصب بالتعويض لحرمان صاحب الحق من الانتفاع بها . اقتران الحيازة بحسن نية . لا إلزام برد الثمرة . المادتان ٩٧٨ ، ٩٧٩ مدنى .

(٨) استخلاص نية واضع اليد عند بحث تملك غلة العين . واقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها

(٩) الريع . ماهيته . تعويض أو مقابل انتفاع يلتزم بأدائه الغاصب لصاحب العقار المفتصب مقابل ما حرم من ثمار . تقديره . واقع . استقلال قاضى الموضوع به دون التزام بإتباع معايير معينة . لا محل للتحدى بقواعد تحديد الأجرة الواردة فى قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية .

(١٠) اقتناع قاضى الموضوع بتقرير الخبير . عدم التزامه بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة إليه .

١ - مؤدى المواد ٤٣٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ من التقنين المدنى أن ملحقات العين

المؤجرة تشمل كل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال العين المؤجرة فى الغرض المقصود منها أو حتى يستكمل هذا الاستعمال طبقاً لما تقضى به طبيعة الأشياء وعرف الجهة

وقصد المتعاقدين ، وكان تحديد ما يعتبر من ملحقات العين المؤجرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يختلف باختلاف الظروف ، وهو بهذه المثابة يترك لتقدير قاضى الموضوع استهداء بالمعايير السالفة ، باعتباره مسألة تتعلق بتفسير العقد ، ولا يخضع فيها لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا وله مأخذه من الأوراق .

٢ - عرف الشارع الارتفاق فى المادتين ١٠١٥ ، ١٠١٧ من القانون المدنى ومفاد هذا أن علاقة التبعية التى ينشئها المالك بين العقارين تدل عليها واقعة مادية أجاز المشرع إثباتها بأى طريق من طرق الإثبات هى إقامة المالك الأصلى للعقارين علامة ظاهرة تنبىء فى وضوح عن أن أحد العقارين يخدم الآخر ، بحيث تبدو هذه التبعية مؤدية تأدية تامة للمهمة الاقتصادية للارتفاق الذى لم يبرز وجوده قانونا بسبب إتحاد المالك ، ذلك أن هذه العلاقة لا تشكل فى حد ذاتها ارتفاقا بالمعنى القانونى المنصوص عليه فى المادة ١٠١٥ من حيث كونه مرتبا على عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر وإنما تظل فى أداء مهمته إلى أن ينشأ من الناحية القانونية عند ما يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين مع بقائهما على حالهما .

٣ - أن مناط التفرقة بين حق الارتفاق كحق عينى وبين مجرد الحق الشخصى هو ما إذا كان التكليف على العقار مقررأ لفائدة عقار آخر فيكون حق ارتفاق أم لفائدة شخص بعقد لا ينشئ إلا حقوقا شخصية فيكون حقا شخصيا .

٤ - إذ كان البت فيما إذا كان الوضع الذى أنشأه المالك قصد به خدمة شخصيه مؤقتة أو إخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام هو من الدفوع

القانونية التي يختلط بها واقع ، وكان دفاع الطاعن أمام محكمة الموضوع اقتصر على أن حقيقة النزاع هي جزء من العين المؤجرة له أو في الأقل القليل إحدى ملحقاتها ولم يثر الطاعن أمام محكمة الموضوع دفاعا يتعلق بالمادة ١٠١٧ من القانون المدني التي قصدها في وجه النعي مما يدل على أن الطاعن تمسك بدفاع جديد يخالطه واقع لم يسبق التحدى به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ما يجنيه الغاصب من غلة العين المغصوبة مما يعتبر التزامه برده في مقام التعويض عن حرمان صاحبها منها .

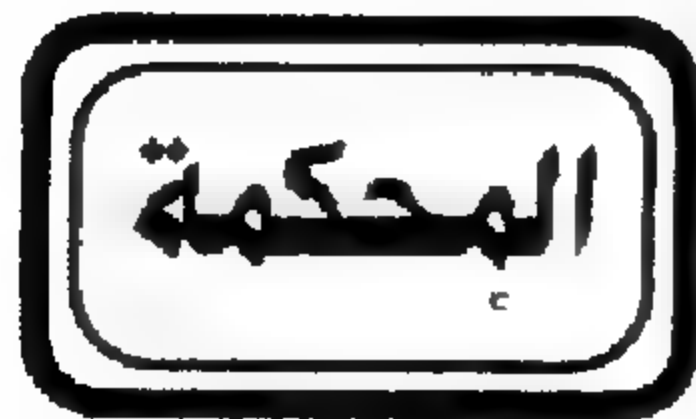
٦ - المقرر وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدني أن دعوى المطالبة بالريع عن الغصب باعتباره عملا غير مشروع لا تسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة ومن ثم فإن التقادم الذي يسرى على هذه المطالبة هو التقادم الطويل وليس التقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني .

٧ - تطبيق المادتان ٩٧٨ ، ٩٧٩ من القانون المدني يقتضى حتما التفريق بين الحائز حسن النية والحائز سيء النية عند بحث تملك ثمار العين التي يضع يده عليها فإن لكل حكما ، فالثمرة وهي الريع واجبة الرد إذا كان أخذها حائزا سيئ النية والحق في المطالبة بها لا يسقط إلا بالتقادم الطويل عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدني ، أما إذا كان أخذها حائزا للعين واقتربت حيازته بحسن نية فلا رد للثمرة .

٨ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تعرف حقيقة نية واضع اليد عند البحث فى تملك غلة العين الموجوده تحت يده هو من مسائل الواقع التى تخضع فى تقديرها لسلطة محكمة الموضوع .

٩ - الربيع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار ويلزم بالربيع من ارتكب العمل غير المشروع وهو الغصب ، وكان تقدير هذا التعويض أو مقابل الانتفاع من مسائل الواقع التى يستقل بها قاضى الموضوع طالما أن القانون لا يلزمه باتباع معايير معينة ، ومن ثم فلا محل للتحدى بأسس ومعايير تقدير أجرة الأماكن المؤجرة التى تضمنتها قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية المتعاقبة .

١٠ - اقتناع قاضى الموضوع بعمل الخبير وسلامة الأسس التى بنى عليها مما يدخل فى سلطته الموضوعية فى تقدير الدليل بغير التزام بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة إليه .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتوصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعن الدعوى رقم ٤٦١٢ لسنة
١٩٧٧ مدنى الجيزة الابتدائية للحكم بإلزامه بمبلغ ١٩٢٥ جنيه ربع الحديقة
الغربية المجاورة لسكنه عن المدة من ١ / ٧ / ١٩٧١ حتى ٣١ / ١٠ / ١٩٧٧
بواقع ٢٥ جنيه شهرياً ، وقالوا بياناً لها إنهم يمتلكون كامل أرض وبناء العقار
الموضح بالصحيفة ، وأن الطاعن وهو مستأجر لشقة بالدور الأرضى قام بوضع يده
على الحديقة الغربية والتي لا يشملها عقد استئجاره فأقاموا الدعوى ، ندبت
المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره عادت وندبت ثلاثة خبراء وبعد أن قدموا
تقريرهم حكمت بإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضدهم مبلغ ٢٢٢٥,٨٠٠ ^{مليم} جنيه .
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠٩ لسنة ١٠٣ ق القاهرة ، وتاريخ
٩ / ٤ / ١٩٨٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ
عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأيا .

حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من خمسة أوجه ، ينعى الطاعن بالوجه
الأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم
أخطأ فى تفسير عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٤ / ١٩٥١ عندما قرر أن العقد لم
يتضمن الحديقة مشار النزاع وأنها ليست من أصل العين المؤجرة أو ملحقاتها ، فى
حين أن الحديقة تعتبر من ملحقات العين المؤجرة له وأن الانتفاع بالحديقة يتبع
انتفاعه بالعين المؤجرة ودون مقابل مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان مؤدى المواد ٤٣٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦ من التقنين المدنى أن ملحقات العين المؤجرة تشمل كل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال العين المؤجرة فى الغرض المقصود منها أو حتى يستكمل هذا الاستعمال طبقاً لما تقضى به طبيعة الأشياء وعرف الجهة وقصد المتعاقدين ، وكان تحديد ما يعتبر من ملحقات العين المؤجرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يختلف باختلاف الظروف ، وهو بهذه المثابة يترك لتقدير قاضى الموضوع استهداء بالمعايير السالفة ، باعتباره مسألة تتعلق بتفسير العقد ، ولا يخضع فيها لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغاً وله مأخذه من الأوراق . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه ، أنه وهو بصدد تفسير عقد إيجار الشقة سكن الطاعن قد انتهى إلى أن العقد لم يتضمن الحديقة مثار النزاع ، وأورد فى مدوناته (.... أن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الحديقة - موضوع النزاع ليست من ملحقات العين المؤجرة فى مفهوم المواد ١٤٨ ، ٥٦٢ ، ٥٦٦ ، ٤٣٢ من القانون المدنى ، فلم يتضمنها عقد الإيجار المنوه عنه كما أنها ليست من مستلزمات الانتفاع بالعين المؤجرة أو طبيعتها فالعين المؤجرة واقعة بالدور فوق البدروم ، وإذا خلصت محكمة أول درجة إلى أن الحديقة موضوع النزاع ليست من ملحقات العين المؤجرة وهو ما انتهى إليه الخبراء فى تقريريهما والذى تطمئن إليهما هذه المحكمة مما يدعوها إلى الأخذ بهما لما ورد بهما من أسباب تحيل إليها هذه المحكمة ، ومن ثم فإن وضع يد المستأنف على هذه الحديقة وانتفاعه بها يكون على غير سند مما يلزمه بدفع مقابل إنتفاعه بها) وهى أسباب سائغة لها سندها من أوراق

الدعوى ، ولا يعدو أن يكون ما أثاره الطاعن إلا جدلاً موضوعياً تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة ، ومن ثم يكون النعى به غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الخامس على الحكم المطعون فيه ، مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه ، من أن حق الارتفاق لا يرد إلا على عقار لمصلحة عقار آخر ، ويشترط أن يكون العقارين مملوكين لشخصين مختلفين وإذا كان المدعون هم وحدهم الملاك لذات العقار الواحد الذي يستأجر الطاعن إحدى شققه فمن ثم لا تتوافر فكرة الارتفاق قانوناً لوحدة المالك والعقار ، وكان ما أورده يخالف القانون ، ذلك أنه ليس من الضروري أن يكون هناك عقاران مستقلان منفصل كل منهما عن الآخر بل يصح أن يكون مالك العقار هو الذي قام بتقسيمه إلى قسمين ، والثابت أن المالك الأصلي قد خصص الحديقة مثار النزاع لخدمة الشقة رقم ٧ سكن الطاعن فيكون في حكم من يملك عقارين منفصلين خصص أحدهما لخدمة الآخر ، وإذا خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الشارع بعد أن عرف الارتفاق في المادة ١٠١٥ من القانون المدني قال أنه « حق يحد من منفعة عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر » بين أسباب كسبه واشترط في كسبه بالتقادم أن يكون ظاهراً ، ثم عرض المشرع لحكم كان معمولاً به دون نص في ظل القانون المدني السابق يسمى تخصيص المالك الأصلي مستكملاً به أسباب كسب حق الارتفاق ابتداءً فقال في المادة ١٠١٧ « ١ - يجوز في الارتفاقات الظاهرة أن ترتب

أيضاً بتخصيص من المالك الأصلي . ٢ - ويكون هناك تخصيص من المالك الأصلي إذا تبين بأي طريق من طرق الإثبات أن مالك عقارين منفصلين قد أقام بينهما علامة ظاهرة ، فأنشأ بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تدل على وجود ارتفاع لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين » ومفاد هذا أن علاقة التبعية التي ينشئها المالك بين العقارين تدل عليها واقعة مادية أجاز الشارع إثباتها بأي طريق من طرق الإثبات هي إقامة المالك الأصلي للعقارين علامة ظاهرة تنبئ في وضوح عن أن أحد العقارين يخدم الآخر ، بحيث تبدو هذه التبعية مؤدية تأدية تامة للمهمة الاقتصادية للارتفاع الذي لم يبرز وجوده قانونا بسبب إتحاد المالك ، ذلك أن هذه العلاقة لا تشكل في حد ذاتها ارتفاعا بالمعنى القانوني المنصوص عليه في المادة ١٠١٥ من حيث كونه مرتبا على عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر وإنما تظل في أداء مهمته إلى أن ينشأ من الناحية القانونية عندما يصبح العقاران مملوكين لمالكين مختلفين مع بقائهما على حالهما ، وأن مناط التفرقة بين حق الارتفاع كحق عيني وبين مجرد الحق الشخصي هو ما إذا كان التكليف على العقار مقررأ لفائدة عقار آخر فيكون حق إرتفاق أم لفائدة شخص بعقد لا ينشئ إلا حقوقا شخصية فيكون حقا شخصيا ، وكان البت فيما إذا كان الوضع الذي أنشأه المالك قصد به خدمة شخصية مؤقتة أو إخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام هو من الدفوع القانونية التي يختلط بها واقع ، وكان دفاع الطاعن أمام محكمتي الموضوع اقتصر على أن حديقة النزاع هي جزء من العين المؤجرة له أو في الأقل القليل إحدى ملحقاتها ولم يشر الطاعن أمام محكمة الموضوع دفاعا يتعلق بالمادة ١٠١٧ من القانون المدني التي قصدها في وجه النعي مما يدل على أن الطاعن تمسك بدفاع جديد يخالطه واقع لم

يسبق التحدى به أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ويكون النعى به غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الثالث والرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن حسن النية يفترض دائماً ما لم يقم الدليل على العكس ويزول حسن النية من وقت إعلان الحائز بعيوب حيازته ، وأن الطاعن حسن النية ولم يعلم بعيوب حيازته إلا من تاريخ إعلانه بصحيفة الدعوى الابتدائية فى ٩ / ١١ / ١٩٧٧ ومن ثم فإن القضاء بإلزامه بمقابل الانتفاع عن المدة من عام ١٩٧١ إلى تاريخ رفع الدعوى فى سنة ١٩٧٧ مخالف لنص المادتين ٣/٩٦٥ ، ٢/٩٦٦ من القانون المدنى ، هذا إلى أن المحكمة رفضت الدفع بالتقادم تأسيساً على أن الريع المستحق فى ذمة الحائز سبب النية لا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة طبقاً لنص المادة ٣٧٥ / ٢ من ذات القانون فى حين أن التعويض عن العمل غير المشروع يلحقه التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ من ذات القانون خاصة وأن الحديقة غير مثمرة وأن التعويض مقابل الثمار مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بوجهيه غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما يجنيه الغاصب من غلة العين المغصوبة مما يعتبر التزامه برده فى مقام التعويض عن حرمان صاحبها منها وكان من المقرر وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى أن دعوى المطالبة بالريع عن الغصب باعتباره عملاً غير مشروع لا تسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة ومن ثم فإن التقادم الذى يسرى على هذه المطالبة هو التقادم الطويل وليس التقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٧٢ مدنى ، ولما كان تطبيق المادتين ٩٧٨ ، ٩٧٩ من القانون المدنى يقتضى حتماً

التفريق بين الحائز حسن النية والحائز سيئ النية عند بحث تملك ثمار العين التي يضع يده عليها فإن لكل حكماً ، فالثمرة وهى الربيع واجبة الرد إذا كان أخذها حائزاً سيئ النية والحق فى المطالبة بها لا يسقط إلا بالتقادم الطويل عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، أما إذا كان أخذها حائزاً للعين واقرنت حيازته بحسن نية فلا رد للثمرة ، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تعرف حقيقة نية واضع اليد عند البحث فى تملك غلة العين الموجودة تحت يده هو من مسائل الواقع التى تخضع فى تقديرها لسلطة محكمة الموضوع . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الطاعن حائز سيئ النية للعين محل النزاع ومسئول عن تعويض أصحابها - المطعون ضدهم عن المدة المطالب بها وأن التزامه فى هذا الصدد لا يتقادم إلا بخمس عشرة سنة على ما أثبتته بمدونات « وحيث ترتب على فعل المدعى عليه حرمان المدعين من استغلال ملكهم للحديقة اغتصابه فمن ثم يتعين تعويضهم عن هذا العمل غير المشروع الذى اتصل بعمل المذكور ونتج عنه مباشرة إتصال السبب بالمسبب ، وترى المحكمة استهداء بما ورد بتقرير الخبير مناسبة ما قضى به فى المنطوق و معلوم أن الربيع المستحق فى ذمة الحائز سيئ النية لا يسقط إلا بمضى خمسة عشر سنة عملاً بحكم المادة ٣٧٥ / ٢ من القانون المدنى والمدعى عليه بهذا الوصف لانه رجل قانون يعلم تمام العلم أن عين النزاع بمنأى عن الارتفاق فضلاً عن تمام علمه بأنها ليست محل عقد إيجارته الشقة رقم « ٧ » من العمارة ملك المدعين وليست من مستلزماتها بحسب ما أعدت له وحيث أقتصرت طلبات المدعين لإستحقاق الربيع على الفترة الخاصة (٨٦ شهراً) تالية

لتاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٧١ فإن المحكمة تجيبهم « وكان ما أورده سائغاً
ويكفى لحمل قضائه ولا يغير من ذلك أن عين النزاع غير مثمرة فلا يؤثر ذلك في
إلزام غاصبها بتعويض صاحب الحق عن حرمانه من الانتفاع بها ، ومن ثم فإن ما
ينعاه الطاعن بوجهي النعي يكون على غير أساس .

حيث إن الطاعن ينعي بالوجه الثاني من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قد
خالف القانون ، في بيان ذلك يقول إن الحكم اعتمد في تقدير مقابل الإنتفاع
بالحديقة إلى ما جاء بتقرير الخبير باحتساب ثمن المتر في عام ١٩٧٧ تاريخ شراء
العقار ، في حين أنه كان يتعين طبقاً لنص المادة ١١ من القانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٦٩ تحديد سعر المتر وفقاً لثمن المثل وقت البناء وهو عام ١٩٣٤ مما يعيب
الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن الريع - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة - يعتبر بمثابة تعويض لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار
ويلزم بالريع من ارتكب العمل غير المشروع وهو الغصب ، وكان تقدير هذا
التعويض أو مقابل الانتفاع من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع
طالما أن القانون لا يلزمه باتباع معايير معينة ، ومن ثم فلا محل للتحدي بأسس
ومعايير تقدير أجرة الأماكن المؤجرة التي تضمنتها قوانين إيجار الأماكن
الاستثنائية المتعاقبة ، وأن أقتناع قاضي الموضوع بعمل الخبير وسلامة الأسس
التي بنى عليها مما يدخل في سلطته الموضوعية في تقدير الدليل بغير التزام بالرد
استقلالاً على المطاعن الموجهة إليه ، وإذ التزم الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم
المطعون فيه النظر المتقدم فإنه يكون متفقاً مع صحيح القانون ويكون النعي على
غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد طيطه .

محمد بدر الدين المتناوى نائبى رئيس المحكمة . فتيحه قره و محمد الجابرى .



الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ - ٦) « إيجار » إيجار الأماكن : التأخر فى الوفاء بالأجرة : التكليف بالوفاء " . إثبات "عبء
الاثبات . " أوراق تجارية « الشيك » . التزام « انقضاء الإلتزام : الوفاء " . بطلان . حكم «
عيوب التدليل . دعوى « شروط قبولها . مصروفات الدعوى ، . محكمة الموضوع .

(١) تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء . خلو الدعوى منه أو وقوعه
باطلاً . أثره . عدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المستأجر بذلك .

(٢) التكليف بالوفاء . المقصود به . كفاية ذكر اسم المؤجر والمستأجر ومقدار الأجرة التى يعتقد المؤجر
أن ذمة المستأجر مشغولة بها ولو ثبت بعد ذلك أنها أقل من المقدار الوارد فى التكليف . عدم وقوعه
باطلاً طالما كان اعتقاد المؤجر مبنياً على أساس من الواقع أو القانون .

(٣) تضمين المؤجر التكليف بالوفاء ما اعتقد أحقيته من زيادة فى الأجرة إعمالاً لنص المادة « ٧ » ق
١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكامل الأجرة المستحقة دون خصم ما إدعاه المستأجر من نفقات ترميم بالعين المؤجرة
انتهاء الحكم المطعون فيه إلى الاعتداد به والالتفات عن الدفع ببطلانه لوجود خلاف بين الطرفين حول
أحقية المؤجر للزيادة المطلوبة إعمالاً لنص المادة المذكورة ولعدم إثبات المستأجر أن اصلاح التلف كان
مستعجلاً لا يتحمل الالتجاء إلى القضاء المستعجل للترخيص بإجرائه . لا خطأ .

(٤) إصدار الشيك . لا يعد وفاءً مبرئاً لذمة الساحب . عدم انقضاء التزامه إلا بصرف المسحوب عليه قيمة الشيك للمستفيد .

(٥) نوفي المستأجر المتخلف عن سداد الأجرة الحكم بإخلاله . شرطه . الوفاء بالأجرة المتأخرة حتى إقفال باب المرافعة في الاستئناف شاملة مصروفات الدعوى وما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية . التزام المحكمة بالتحقق من حصول الوفاء بها ولو لم يطلبها المؤجر .

(٦) التزام المستأجر بتقديم الدليل على سداد الأجرة المستحقة في ذمته وما تكبده المؤجر من مصروفات ونفقات فعلية حتى إقفال باب المرافعة في الاستئناف . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إخلاء الطاعن من عين النزاع لعدم تقديمه الدليل على استيفاء المؤجر - المطعون ضده الأول - قيمة الشيكات من الجهة المسحوب عليها . لا عيب .

١ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن التكاليف بالوفاء يعتبر شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير في سداد الأجرة فإن خلت منه الدعوى أو وقع باطلاً تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المدعى عليه بذلك .

٢ - لئن جاءت المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ خلوا من البيانات التي يجب أن يتضمنها التكاليف بالوفاء إلا أنه لما كان يقصد به إعداؤ المستأجر بالوفاء بالتأخر عليه من الأجرة فإنه يجب أن يذكر فيه بدهاء اسم المؤجر والمستأجر ومقدار الأجرة المطالب به ويكفى فيه أن يكون القدر الذي يعتقد المؤجر أن ذمة المستأجر مشغولة به حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعه أقل من المقدار المذكور في التكاليف بمعنى أن التكاليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلاً طالما يستند ادعاء المؤجر إلى أساس من الواقع أو القانون .

٣ - إذ كانت الزيادات التي قررها المشرع بنص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ في أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى وما استثنته المادة

٢٧ من هذا القانون من أماكن اعتبرت في حكم الأماكن المؤجرة لأغراض السكنى كانت محل خلاف بين المؤجرين والمستأجرين من حيث مقدار هذه الزيادة وما هية الأماكن التي تخضع لها حتى أن المحكمة الدستورية العليا قضت في الطعن رقم ٢١ سنة ٨ ق بعدم دستورية المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ كما أن ما أدعاه الطاعن بصفته أمام محكمة الموضوع من قيامه بترميمات ضرورية بالعين المؤجرة لم تكن تحتل الالتجاء إلى القضاء المستعجل للترخيص له بها على نفقة المؤجر كانت محل منازعة المطعون ضده الأول حتى أن حسمها الحكم المطعون فيه بقوله « ولم تثبت الجمعية حدوث الخلل أو التلف الذي ادعته في سقف المخزن ولا سببه وأن إصلاح ذلك التلف كان مستعجلاً لا يحتل الالتجاء إلى القضاء المستعجل لإثباته والترخيص في إجراء الترميم الضروري له على نفقة المؤجر ومن ثم فلا يجوز للجمعية خصم نفقات الترميم المدعاه من الأجرة » وهي أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ومن ثم فإن تضمين المطعون ضده ما اعتقد إحقيقه له من زيادات في الأجرة إعمالاً لنص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ وتضمينه أيضاً كامل الأجرة المستحقة له دون خصم ما إدعاه الطاعن من نفقات ترميم بالعين المؤجرة لا يجعل التكليف بالوفاء باطلاً ولا على الحكم المطعون فيه أن أعتد بسلامة التكليف وعدم بطلانه .

٤ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرراً لذمة صاحبه إذ أن الالتزام المترتب في ذمته لا ينقض إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد .

٥ - المقرر أنه يتعين - لكى يتوقى المستأجر الحكم بالإخلاء - الوفاء بالأجرة المتأخره حتى قفل باب المرافعة فى الاستئناف شاملة مصروفات الدعوى باعتبار أنها تدخل ضمن ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية وتلتزم المحكمة بالنظر فى حصول هذا الوفاء بإعمال أثره فى الدعوى دون موجب لطلب من المؤجر .

٥ - إذ كان الطاعن وهو المستأجر هو المكلف بتقديم الدليل على سداده كامل الأجرة المستحقة فى ذمته وما تكبده المؤجر المطعون ضده الأول من مصروفات ونفقات فعلية حتى قفل باب المرافعة فى الاستئناف فلا يسوغ له قلب عبء الإثبات والتمسك بسحبه شيكات بقيمة أجرة بعض الشهور وارسالها بالبريد للمطعون ضده الأول بل يتعين عليه أن يقم الدليل على أنه استوفى قيمتها فعلاً من الجهة المسحوب عليها هذه الشيكات ومن ثم فلا يعيب الحكم أن قضى بالإخلاء لعدم تقديم الطاعن دليل الوفاء بالأجرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن بصفته والمطعون ضده الثانى الدعوى رقم ١٤٧١ سنة ١٩٨٤ مدنى سوهاج الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الإيجار

المؤرخ ١ / ٨ / ١٩٧١ والتسليم وقال فى بيانها إنه بموجب العقد المشار إليه استأجرت منه الجمعية التى يمثلها الطاعن مخزنا بأجرة شهرية قدرها ستة جنيهاً وقد استحق له زيادة فى الأجرة بواقع ٣٠ ٪ سنوياً من ١ / ٧ / ١٩٨١ ولمدة خمس سنوات تالية عملاً بنص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ باعتبار أن المخزن أقيم فى سنة ١٩٤٤ وإذ تقاعس المستأجر عن الوفاء بالأجرة الأصلية عن المدة من أول سنة ١٩٨٢ حتى آخر فبراير سنة ١٩٨٤ وجملتها ١٦٧,٨٠ ^{مليم جنيه} بعد خصم مبلغ ٦٢,٩٩ ^{مليم جنيه} المرسل له بشيك وما تجمد له أيضاً مبلغ ٨٣,٢٦ ^{مليم جنيه} من الزيادة فقد كلفه بالوفاء بهذه المبالغ رسماً ولما لم يمثل أقام الدعوى . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول الحكم بالإستئناف رقم ٢٥٥ سنة ٦٢ ق أسيوط « مأمورية سوهاج » وتاريخ ١٧ / ٤ / ١٩٨٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد الإيجار المؤرخ ١ / ٨ / ١٩٧١ والتسليم . طعن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

حيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعن بالثلاثة الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور وفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك ببطلان التكليف بالوفاء لتضمنه مبلغ ٨٦,٤٠ ^{مليم جنيه} بزعم أنه قيمة الزيادة فى الأجرة إعمالاً لنص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ وانتهى خبير الدعوى إلى عدم استحقاق المؤجر هذه الزيادة ولتضمنه أيضاً مبلغ ٨١,٤٦ ^{مليم جنيه} أنفقتها الجمعية فى ترميمات مستعجلة بالعين المؤجرة بعد أن أُنذرت المؤجر للقيام بها فتقاعس ولم يعترض على قيامها بهذه الترميمات ولم يخصصها

من الإيجار الذى كلفها بالوفاء به وإذ إعتد الحكم بهذا التكليف بالوفاء الباطل فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن التكليف بالوفاء يعتبر شرطاً أساسياً لقبول دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى سداد الأجرة فإن خلت منه الدعوى أو وقع باطلاً تعين الحكم بعدم قبول الدعوى ولو ولم يتمسك المدعى عليه بذلك ولئن جاءت المادة ١٨ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ خلوا من البيانات التى يجب أن يتضمنها التكليف بالوفاء إلا أنه لما كان يقصد به إعدار المستأجر بالوفاء بالمتأخر عليه من الأجرة فإنه يجب أن يذكر فيه بداهة اسم المؤجر والمستأجر ومقدار الأجرة المطالب به ويكفى فيه أن يكون القدر الذى يعتقد المؤجر أن ذمة المستأجر مشغولة به حتى ولو ثبت بعد ذلك أن المقدار الواجب دفعه أقل من المقدار المذكور فى التكليف بمعنى أن التكليف بأجرة متنازع عليها لا يقع باطلاً طالما يستند إدعاء المؤجر إلى أساس من الواقع أو القانون لما كان ذلك وكانت الزيادات التى قررها المشرع بنص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ فى أجرة الأماكن المؤجرة لغير أغراض السكنى وما استثنته المادة ٢٧ من هذا القانون من أماكن اعتبرتها فى حكم الأماكن المؤجرة لأغراض السكنى كانت محل خلاف بين المؤجرين والمستأجرين من حيث مقدار هذه الزيادة وما هية الأماكن التى تخضع لها حتى أن المحكمة الدستورية العليا قضت فى الطعن رقم ٢١ سنة ٨ ق بعدم دستورية المادة ٢٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ كما أن ما إدعاه الطاعن بصفته أمام محكمة الموضوع من قيامه بترميمات ضرورية بالعين المؤجرة لم تكن تحتل الإلتجاء إلى القضاء المستعجل للترخيص له بها على نفقة المؤجر كانت محل منازعة المطعون ضده الأول حتى أن حسمها الحكم المطعون فيه بقوله « ولم تثبت الجمعية حدوث الخلل أو التلف الذى أدعته فى سقف المخزن ولا سبب به

وأن إصلاح ذلك التلف كان مستعجلاً لا يحتمل الالتجاء إلى القضاء المستعجل لإثباته والترخيص في إجراء الترميم الضروري له على نفقة المؤجر ومن ثم فلا يجوز للجمعية خصم نفقات الترميم المدعاه من الأجرة « وهي أسباب سائغة لها أصلها الثابت بالأوراق ومن ثم فإن تضمين المطعون ضده ما اعتقد أحقيته له من زيادات في الأجرة إعمالاً لنص المادة ٧ من القانون رقم ١٣٦ سنة ١٩٨١ وتضمنه أيضاً كامل الأجرة المستحقة له دون خصم ما أدعاه الطاعن من نفقات ترميم بالعين المؤجرة لا يجعل التكليف بالوفاء باطلاً ولا على الحكم المطعون فيه أن أعتد بسلامة التكليف وعدم بطلانه ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسببين الرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور وفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه لم يعتد بوفائه بأجرة شهرى سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٨٣ بموجب شيك وأجرة نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٨٣ بموجب شيك آخر أرسله للمطعون ضده الأول بموجب خطابات مسجلة بدعوى أنه لم يقدم دليلاً على قبض قيمتها مع أنه كان يتعين على المطعون ضده الأول أن يقدم الدليل على قبضه قيمة هذين الشيكين الثابت إرسالهما إليه هذا إلى أن الحكم لم يعتد أيضاً بوفائه للأجرة حتى تاريخ التكليف بالوفاء الحاصل في ١٧ / ٧ / ١٩٨٣ لتوقى الإخلاء واشترط سداد الأجرة حتى تاريخ الحكم وكافة ما تكبده المؤجر من مصاريف مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مجرد سحب الشيك لا يعتبر وفاء مبرء لذمة صاحبه إذ أن الإلتزام المترتب في ذمته لا ينقض إلا بقيام المسحوب عليه بصرف قيمة الشيك للمستفيد والمقرر أيضاً أنه

يتعين لكى يتوقى المستأجر الحكم بالإخلاء الوفاء بالأجرة المتأخرة حتى قفل باب المرافعة فى الاستئناف شاملة مصروفات الدعوى باعتبار أنها تدخل ضمن ما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية وتلتزم المحكمة بالنظر فى حصول هذا الوفاء بأعمال أثره فى الدعوى دون موجب لطلب من المؤجر . لما كان ذلك وكان الطاعن وهو المستأجر هو المكلف بتقديم الدليل على سداده كامل الأجرة المستحقة فى ذمته وما تكبده المؤجر (المطعون ضده الأول) من مصروفات ونفقات فعلية حتى قفل باب المرافعة فى الاستئناف فلا يسوغ له قلب عبء الإثبات والتمسك بسحبه شيكات بقيمة أجرة بعض الشهور وارسالها بالبريد للمطعون ضده الأول بل يتعين عليه أن يقيم الدليل على أنه استوفى قيمتها فعلا من الجهة المسحوب عليها هذه الشيكات ومن ثم فلا يعيب الحكم أن قضى بالإخلاء لعدم تقديم الطاعن دليل الوفاء بالأجرة ويضحى النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد طيعة .

شكرى جمعة حسين نائبى رئيس المحكمة ، فتيحه قره و محمد الجابرى .



الطعن رقم ٢٨٩٥ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ ، ٢) « إيجار » إيجار الأماكن : احتجاز أكثر من مسكن " . حكم " عيوب التدليل : القصور .

الاخلال بحق الدفاع : ما يعد كذلك " . " . نظام عام " .

(١) حظر احتجاز الشخص مالكاً أو مستأجراً أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى . مناطه .

انفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين . م ٨ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . إنتفاء

الاحتجاز المحظور قانونا طالما بقى المقتضى قائما . زوال المقتضى . أثره . انفساخ العقد بقوة القانون

وصيرورة المستأجر محتجزا للشقة التى زال عنها المقتضى علاوة على العين الأخرى محل إقامته . حق

المؤجر فى طلب إخلائه من العين التى زال عنها المقتضى لبطان عقدها بطلانا متعلقا بالنظام العام .

(٢) إقامة الحكم المطعون فيه قضاءً بانتفاء احتجاز المطعون ضده لأكثر من مسكن لشغله شقة

النزاع مكتباً للمحاسبة دون أن يفتن لدفاع الطاعنة بزوال صفة المستأجر عنه بسبق تركها لوالدته

وانتهاء عقد إيجارها بوفاتها ودون بحث ما إذا كان لديه مقتضى خلال الفترة من تاريخ وفاتها حتى

استغلاله لها كمكتب محاسبة . قصور وإخلال بحق الدفاع .

١ - النص فى المادتين ٢٩ / ١ ، ٨ / ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧

يدل على أن المشرع حظر على كل من المالك والمستأجر احتجاز أكثر من مسكن

فى البلد الواحد دون مبرر وأن الحظر مقصور على الشخص الواحد بذاته دون غيره ،

وأن مجرد الإقامة فى مسكن ما لا يكفى بذاته لاعتبار المقيم محتجزا

بالمعنى الذى قصده القانون ذلك أن مناط الاحتجاز فى مدلول هذه المادة الأخيرة - هو أن ينفرد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين بحيث يتوافر فى شأنه الإنفراد بالانتفاع بسكنى كل منهما دون مقتضى ، فإذا استقل آخرون من ذويه بالانتفاع بأحد المسكنين استقلالا فعليا لاشبهه فيه انتفى الاحتجاز المحظور قانونا طالما بقى هذا المقتضى قائما ، فإن زال مقتضى الاحتجاز انفسخ العقد بقوة القانون بمجرد زوال المقتضى فى احتجازها ويصبح المستأجر محتجزا للشقة التى زال المقتضى عنها علاوة على الشقة الأخرى التى يقيم فيها فيتحقق بذلك الاحتجاز الذى يحظره القانون وللمؤجر طلب إخلاء العين المؤجرة لإنهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون لبطلانه ، وهذا البطلان متعلق بالنظام العام .

٢ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة تمسكت بدفاعها أن المطعون ضده ترك شقة النزاع لوالدته التى كانت تقيم فيها بمفردها حتى وفاتها التى حدثت منذ خمسة أشهر سابقة على رفع الدعوى فى (.....) ثم احتجز هذه الشقة وحولها مكتبا للمحاسبة ، وكان الثابت من المستندات المقدمة أمام محكمة أول درجة أن المطعون ضده أنذر لطاعنة بتاريخ (.....) أنه استغل شقة النزاع مكتبا للمحاسبة ويعرض عليها زيادة القيمة الإيجارية وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى دفاع الطاعنة بأن المطعون ضده ترك شقة النزاع لوالدته فزالت عنه صفة المستأجر وقد انتهى عقد الإيجار بوفااتها كما أن الحكم لم يعن ببحث المدة من تاريخ وفاة والدته المطعون ضده حتى استغلاله العين مكتبا للمحاسبة ، وما إذا كان لديه مقتضى خلال هذه الفترة أم لا على فرض أن عقد الإيجار مازال مستمرا لصالحه . انما أقام قضاءه على إنتفاء إحتجازه أكثر من مسكن لشغله شقة النزاع

مكتبا للمحاسبة الأمر المباح قانونا مما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع والقصور
فى التسبب الذى أدى به إلى مخالفة القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
- فى أن الطاعنة أقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ٦١٧ لسنة ١٩٨٦ مدنى
أمام محكمة المنيا الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة والتسليم
وإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ٢٠ / ١٢ / ١٩٦٣ ، وقالت بياناً لذلك إنه بموجب
هذا العقد استأجر المطعون ضده تلك الشقة لسكنه ووالدته وعند زواجه استأجر
منها شقة أخرى بذات العقار بموجب عقد مؤرخ ٢٠ / ١ / ١٩٦٨ واستمرت والدته
بالشقة الأولى بمفردها حتى وفاتها ولم تترك من يستمر عقد الإيجار لصالحه وإذ
طالبته بإخلاء الشقة رفض تسليمها إليها واستغلها مكتبا للمحاسبة مما يعد معه
محتجزا لأكثر من مسكن فى المدينة الواحدة فأقامت الدعوى ، بعد أن أحالت
المحكمة الدعوى إلى التحقيق حكمت برفضها استأنفت الطاعنة هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٤٨٨ لسنة ٢٣ ق استئناف بنى سوف « مأمورية المنيا »

وبتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٨٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وتقول بياناً لذلك إنها تمسكت بدفاعها أمام محكمة الموضوع بدرجتيها أن المطعون ضده وإن كان يستأجر شقة النزاع إلا أنه تخلى عنها و تركها لوالدته وأستقل بالشقة التى أستأجرها بمناسبة زواجه وظلت والدته تقيم بشقة النزاع بمفردها حتى وفاتها ولم تترك من يحق له استمرار عقد الإيجار لصالحه ومن ثم فلا يحق للمطعون ضده والذي انقضت علاقته بالإيجارية بشقة النزاع بالترك بأن يعود إليها والتمسك بالعلاقة الإيجارية بعد انقضائها هذا إلى أن المقتضى لاحتجاز شقة النزاع قد زال بوفاة والدته إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع الجوهرى ولم يرد عليه واعتبر أن عقد الإيجار مازال مستمرا لصالحه وأن من حقه تغيير استعمال العين إلى مكتبا للمحاسبة دون أن يكون محتجزا لأكثر من مسكن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله - ذلك أن النص فى المادة ٢٩ / ١ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « مع عدم الإخلال بحكم المادة (٨) من هذا القانون لا ينتهى عقد إيجار المسكن بوفاة المستأجر أو تركه العين إذا بقى فيها زوجه أو أولاده أو أى من والديه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ... » والنص فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة على أن « لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » يدل على أن المشرع حظر على كل

من المالك والمستأجر احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مبرر وأن الحظر مقصور على الشخص الواحد بذاته دون غيره ، وأن مجرد الإقامة فى مسكن ما لا يكفى بذاته لاعتبار المقيم محتجزا بالمعنى الذى قصده القانون ذلك أن مناط الاحتجاز فى مدلول هذه المادة الأخيرة هو أن ينفرد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين بحيث يتوافر فى شأنه الإنفراد بالانتفاع بسكنى كل منهما دون مقتضى ، فإذا استقل آخرون من ذويه بالانتفاع بأحد المسكنين استقلاً فعلياً لا شبهه فيه انتفى الاحتجاز المحظور قانوناً طالما بقى هذا المقتضى قائماً ، فإن زال مقتضى الإحتجاز انفسخ العقد بقوة القانون بمجرد زوال المقتضى فى احتجازها ويصبح المستأجر محتجزاً للشقة التى زال عنها المقتضى علاوة على الشقة الأخرى التى يقيم فيها فيتحقق بذلك الاحتجاز الذى يحظره القانون وللمؤجر طلب إخلاء العين المؤجرة لانتهاء عقد المسكن أو المساكن المحتجزة بالمخالفة لحكم القانون لبطلانه ، وهذا البطلان متعلق بالنظام العام لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنه تمسكت بدفاعها أن المطعون ضده ترك شقة النزاع لوالدته التى كانت تقيم فيها بمفردها حتى وفاتها التى حدثت منذ خمسة أشهر سابقة على رفع الدعوى فى ٢٧ / ٢ / ١٩٨٦ ثم احتجز هذه الشقة وحولها مكتباً للمحاسبة ، وكان الثابت من المستندات المقدمة أمام محكمة أول درجة أن المطعون ضده أنذر الطاعنة بتاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٨٦ بأنه استغل شقة النزاع مكتباً للمحاسبه .. ويعرض عليها زيادة القيمة الإيجارية وكان الحكم المطعون فيه لم يفتن إلى دفاع الطاعنة بأن المطعون ضده ترك شقة النزاع

لوالدته فزالت عنه صفة المستأجر وقد انتهى عقد الإيجار بوفاتها كما أن الحكم لم يعن ببحث المدة من تاريخ وفاة والدة المطعون ضده حتى استغلاله العين مكتبا للمحاسبة وما إذا كان لديه مقتضى خلال هذه الفترة أم لا على فرض أن عقد الإيجار مستمراً لصالحه ، إنما أقام قضاءه على إنتفاء احتجازه أكثر من مسكن لشغله شقة النزاع مكتبا للمحاسبة الأمر المباح قانوناً مما يعيبه بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب الذي أدى به إلى مخالفة القانون ويتعين نقضه .

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالى .

عبد العال السمان . محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعلي شلتوت .



الطعن رقم ٤٣٢٨ و ٤٣٣٢ لسنة ٦١ القضائية :

(١) حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى : حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية " .

- حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم بالبراءة أو الإدانة وعلى

الأسباب المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة . لاحجية للأسباب غير الضرورية .

(٢ ، ٣) أوراق تجارية « الشيك » . حكم « حجية الحكم الجنائي » ، « عيوب التدليل : الخطأ فى تطبيق

القانون : القصور . ما يعد كذلك " . قوة الأمر المقضى . مسئولية .

(٢) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له

مقابل وفاء قابل للسحب . سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه لا أثر له فى قيام المسئولية الجنائية وإن كان يعتد به عند المطالبة بقيمة الشيك .

(٣) إقامة المستفيد الدعوى بمطالبة الطاعن بقيمة الشيك . تمسك الأخير بأنه نفذ التزامه الذى كان

سببا لإصداره هذا الشيك فلا محل لمطالبته بقيمته . دفاع جوهرى يتغير به - إن صح - وجه الرأى فى

الدعوى . التفات الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وقضاه بإلزام الطاعن بقيمة الشيك بدعوى حجية الحكم

الجنائى الصادر بإدانته عن جريمة الشيك بما مفاده تقيد المحكمة المدنية بها بشأن سبب إصدار الشيك .

خطأ وقصور .

١ - مفاد نص المادة ١٠٢ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة - أن حجية الحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى

الجنائية أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لما كان موضع المحاكمة الجنائية دون أن تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بهذه الإدانة أو تلك البراءة .

٢ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق - وعلى ما جرى عليه قضاء الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب الدافعة لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التي لا تأثير لها في قيام المسؤولية الجنائية ، وإن كان يعتد بها عند المطالبة بقيمة الشيك .

٣ - إذ كان المطعون ضده أقام دعواه للمطالبة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه قيمة الشيك محل التداعي وكان الطاعن قد تمسك في دفاعه بأن سبب إصداره له كان ضمانا لحضور جلسة تحكيم بين عائلته وعائلة المطعون ضده وتنفيذ الحكم الذي يصدر من المحكمين وأنه نفذ هذه الالتزامات فلا محل لمطالبته بقيمة الشيك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن تحقيق هذا الدفاع بمقولة أن الحكم الجنائي الصادر في الجنبحة المشار إليها قد رد عليه وطرحه ، وقضى تبعاً لذلك بتأييد الحكم المستأنف بإلزامه بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه قيمة ذلك الشيك بما مفاده أنه أسبغ على ذلك الحكم الجنائي حجية تنقيد بها المحكمة المدنية بشأن سبب إصدار الشيك محل التداعي حال أن الحكم الجنائي لا حجية له

فى هذا الصدد فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وهو ما حجه عن بحث دفاع الطاعن الجوهري الذى لوعنى الحكم ببحثه وتمحيصه لتغير به - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيبه أيضاً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده تقدم بطلب إلى السيد رئيس محكمة الجيزة الابتدائية لإصدار أمر أداء بإلزام الطاعن بأن يدفع له مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه ، وقال بيانا لذلك إن الطاعن أصدر له شيكاً مؤرخاً ٢٧ / ٢ / ١٩٨٢ بمبلغ مائة ألف جنيه وإذ إتضح أنه بدون رصيد فأقام على الطاعن اللجنة المباشرة رقم ٧٢١ سنة ١٩٨٢ - مركز الجيزة - قضى فيها بإدانتته بحكم بات ، وإذ امتنع عن سداد ذلك المبلغ فقد تقدم بطلبه ، وإذ صدر أمر الرفض رقم ٧١١ سنة ١٩٩٠ ، حددت جلسة لنظر الموضوع - وقيد - برقم ١٣٤٢ سنة ١٩٩٠ مدنى الجيزة الابتدائية . بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٩٠ قضت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضده

المبلغ المطالب به ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٩٣٦٠ سنة ١٠٧ ق ، بتاريخ ١٩ / ٦ / ١٩٩١ حكمت بالتأييد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقمى ٤٣٢٨ ، ٤٣٣٢ سنة ٦١ ق وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها التزمت النيابة رأيا وقد أمرت المحكمة بضم الطعن الثانى للأول ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الجنائى الصادر بالإدانة فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد لا يقيد المحكمة المدنية التى تنظر دعوى المطالبة بقيمة الشيك ، بحيث يجوز لها أن تبحث مسألة الأحقية فى استيفاء قيمته ذلك أن هذه الجريمة تتحقق بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علم الساحب بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ولا عبرة بعد ذلك للأسباب التى دفعت لإصداره لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام السئولية الجنائية ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أسبغ على الحكم الصادر فى الجنحة رقم ٧٢١ سنة ١٩٨٢ مركز الجيزة بإدانة الطاعن عن جريمة إعطاء المطعون ضده شيكاً بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه بدون رصيد حجة تقيد المحكمة المدنية فى بحث مسألة أحقية المطعون ضده فى استيفاء قيمة الشيك من الطاعن ، وقضى تبعا لذلك بتأييد الحكم المستأنف بإلزامه بأداء قيمته للمطعون ضده فانه يكون قد أخطأ تطبيق فى القانون بما حجة عن بحث دفاعه المؤسس على أن الشيك حرر ضمنا لحضوره مجلس التحكيم لفض نزاع نشب بين عائلته وبين عائلة المطعون ضده ولتنفيذ الحكم الذى يصدره المحكمون

وأنه نفذ التزامه بحضوره وعائلته مجلس التحكيم وحرر للمطعون ضده عقد بيع بالمنزل الذى ألزمه الحكم بيعه له ، وأن تأخره فى تسليمه هذا المنزل راجع إلى سبب أجنبى لا يد له فيه لرفع آخرين دعويين ببطلان حكم المحكمين لادعائهم ملكيتهم لذلك المنزل لم يفصل فيهما بعد ، بما لا يكون للمطعون ضده الحق فى المطالبة بقيمة الشيك أو على الأقل عدم أحقيته فيما جاوز مبلغ ٣٦٠٠٠ جنيه قيمة المنزل المشار إليه وإذ التفت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المادة ١٠٢ من قانون الإثبات تنص على أنه « لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً وكان مفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حجية الحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لما كان موضع المحاكمة الجنائية دون أن تلحق الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه الإدانة أو تلك البراءة ولما كانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتحقق - وعلى ما جرى عليه قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة - بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب ، إذ يتم بذلك طرح الشيك فى التداول فتنعطف عليه الحماية القانونية التى أسبغها الشارع بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود فى المعاملات ، ولا عبرة بعد ذلك بالأسباب الدافعة لإصدار الشيك لأنها من قبيل البواعث التى لا تأثير لها فى قيام المسئولية الجنائية ، وإن كان يعتد بها عند المطالبة بقيمة الشيك ، ومن ثم فإن الحكم بإدانة الطاعن فى الجنبحة المباشرة رقم ٧٢١ سنة ١٩٧٢ مركز الجيزة عن جريمة إعطاء المطعون ضده شيكا بدون رصيد لا يستلزم لقيامه التعرض لبحث سبب تحرير الشيك لما كان ذلك وكان المطعون ضده أقام دعواه الحالية للمطالبة

بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه قيمة الشيك محل التداعى وكان الطاعن قد تمسك فى دفاعه بأن سبب إصداره له كان ضمانا لحضور جلسة تحكيم بين عائلته وعائلة المطعون ضده وتنفيذ الحكم الذى يصدر من المحكمين وأنه نفذ هذه الالتزامات فلا محل لمطالبته بقيمة هذا الشيك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن تحقيق هذا الدفاع بمقولة أن الحكم الجنائى الصادر فى اللجنة المشار إليها قد رد عليه وطرحه ، وقضى تبعا لذلك بتأييد الحكم المستأنف بإلزامه بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه قيمة ذلك الشيك بما مفاده أنه أسبغ على ذلك الحكم الجنائى حجية تنقيد بها المحكمة المدنية بشأن سبب إصدار الشيك محل التداعى حال أن الحكم الجنائى لا حجية له فى هذا الصدد فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وهو ما حجه عن بحث دفاع الطاعن الجوهري الذى لو عنى الحكم ببحثه وتمحيصه لتغير به إن صح - وجه الرأى فى الدعوى وهو ما يعيبه أيضاً بالقصور ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / عبد المنعم وفا .

عبد الرحيم صالح ، على محمد على نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .

٥٦

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٣ القضائية :

مضرائب « ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » « تقسيم الأراضى » . محكمة الموضوع .

خضوع تقسيم الأراضى للبناء للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . شرطه . أن تكون الأرض معدة للبناء ومملوكة لمقسمها وأن يقوم قبل بيعها بأعمال التمهيد فيها . أعمال التمهيد . مقصودها . تقسيمها وإنشاء المجارى وامدادها بالمرافق من مياه وإنارة .. م ٣٢ / ٤ ق رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقبل تعديلها بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ . تقدير مدى تحقق شرط التمهيد . مسألة موضوعية . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاءها بتوافره على أسباب سائفة .

النص فى المادة ٣٢ / ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ على أن تسرى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباح « الأشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضى البناء المملوكة لهم ويبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمهيد » يدل على أنه يشترط للخضوع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فضلاً عن أن تكون الأرض معدة للبناء ومملوكة لمقسمها ، أن يقوم صاحبها قبل بيعها بأعمال التمهيد فيها والتي يقصد بها تقسيمها وشق الطرق وإنشاء المجارى والعمل على مدها بالمياه والإنارة وما إلى ذلك من المرافق التى تهئها للعمران والتى تختلف باختلاف الأماكن وظروف الحال - لما كان ذلك ،

وكان تقدير مدى تحقق شرط التمهيد مسألة موضوعية مما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها فى ذلك متى أقامت قضاءها بتوافره على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت أرباح الطاعن عن بيع الأراضى التى قام بتقسيمها من سنة ١٩٦٢ الى سنة ١٩٦٦ ، فاعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى قررت إلغاء تلك التقديرات - أقامت المصلحة المطعون ضدها الدعوى رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٩ تجارى ضرائب الجيزة طعنًا فى هذا القرار - بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٧٠ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة - استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٨٠ سنة ٩٨ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٩ / ١ / ١٩٨٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من إلغاء تقديرات المأمورية لصافى أرباح الطاعن لعدم الاحتراف ، وبخضوع نشاطه لضريبة الأرباح التجارية وبإعادة الأوراق إلى اللجنة لنظر النزاع على ضوء ذلك - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، إذ عرض على المحكمة فى غرفة

مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، إذ أقام قضاءه بخضوع تصرفه بالبيع لجزء من الأرض المملوكة له لضريبة الأرباح التجارية وفقاً للمادة ٣٢ / ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ما خلاص إليه من تحقق شرط التمهيد اللازم لتطبيق هذه المادة بمجرد تصرفه فى الأرض بالبيع وتحويلها من أرض زراعية إلى أرض بناء وإعداد الخرائط فى شأن قسمتها مع أنه يلزم لقيام شرط التمهيد تقسيم الأرض وشق الطرق وإنشاء المجاري وامتدادها بالمرافق الحيوية التى تجعلها صالحة للبناء وهو مالم يقم عليه دليل فى الأوراق .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن النص فى المادة ٣٢ / ٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقبل تعديلها بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ على أن تسرى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباح (الأشخاص والشركات الذين يجرون تقسيم أراضي البناء المملوكة لهم وبيعونها بعد القيام بما يقتضيه ذلك من أعمال التمهيد) يدل على أنه يشترط للخضوع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فضلاً عن أن تكون الأرض معدة للبناء ومملوكة لمقسمها ، أن يقوم صاحبها قبل بيعها بأعمال التمهيد فيها والتى يقصد بها تقسيمها وشق الطرق وإنشاء المجارى والعمل على مداها بالمياه والإنارة وما إلى ذلك من المرافق التى تهيوها للعممران والتى تختلف باختلاف الأماكن وظروف الحال - لما كان ذلك ، وكان تقدير مدى تحقق شرط التمهيد مسألة موضوعية مما يدخل فى نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع بلا معقب عليها فى

ذلك متى أقامت قضاها بتوافره على أسباب سائغة ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى توافر شروط تطبيق المادة ٣٢ / ٤ سالفه الذكر ومنها شرط التمهيد على نشاط الطاعن محل نزاع ورد على دفاعه على هذا الشأن بقوله : (الثابت بالملف الفردى أن الربط فى شأن الأرض المباعة بعد تقسيمها وليس عن الأرض المزروعة التى لا زالت على ملك المستأنف ضده (الطاعن) والأوراق قد خلت مما يفيد قيام المشترين بالقسمة فيما بينهم ... وبشأن قيامه بأعمال التمهيد ... يكفى فى هذا الشأن ما يقتضيه تصرفه من تبوير الأرض لتحويلها من زراعية لأرض بناء وإعداد الخرائط فى شأن قسمتها والتحديد على الطبيعة وترك شوارع ولو لم يتم الرصف ، ولم تتصل بالمجارى أو المياه والنور والثابت بالملف أن التصرف قد تم لعدد ممن وردت أسماؤهم فيه وعن مساحات محدودة من الأرض على شوارع استحدثت فيها ..) وإذا كانت هذه الأسباب سائغة ولها معينها الصحيح فى الأوراق وكافية لحمل قضاء الحكم فى شأن تحقق شرط التمهيد فإن النعى عليه بما سلف يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٩٢

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / أحمد مكى . أحمد الزواوى

محمد جمال و أنور العاصى نواب رئيس المحكمة .



الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) تقادم « وقف التقادم » . أهلية .

وقف التقادم . سريانه على كل تقادم أياً كانت مدته واتساعه لكل مانع دون حصر . م ٣٨٢ / ١ مدنى . لا يغير من ذلك النص فى الفقرة الثانية من تلك المادة على عدم سريان التقادم الذى تزيد مدته على خمس سنوات فى حق عديم الأهلية أو الغائب أو المحكوم عليه بعقوبة جنائية ولم يكن له نائب يمثلته . علة ذلك .

(٢) قانون « تفسير القانون » حكم .

النص القانونى . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله أو تخصيصه أو تقييده متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة . الاستهداء بالحكمة التى أملتة أو ما ورد فى الأعمال التحضيرية أو المذكرة الإيضاحية . خطأ .

(٣) تقادم « وقف التقادم » . محكمة الموضوع .

تقدير قيام المانع الموقوف لسريان التقادم . من سلطة محكمة الموضوع متى أعتمدت على أسباب

سائغة .

(١ ، ٢) النص في الفقرة الأولى للمادة ٣٨٢ من القانون المدني على أن « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً ... » واضح المعنى في أن المشرع قد أطلق أحكام الوقف لتعم كل تقادم أياً كانت مدته ولتتسع لكل مانع مهما كان نوعه فلا يجوز تخصيص عمومته ولا تقييد مطلقه إلا بنص ولا يغير من هذا النظر ما تمسكت به الطاعنة من أن مقتضى النص بالفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن « ولا يسرى التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات في حق من لا تتوافر فيه الأهلية ، أو في حق الغائب أو في حق المحكوم عليه بعقوبة جنائية ، إذا لم يكن له نائب يمثله قانوناً » وما جاء بالمذكرة الإيضاحية من أن « الغرض من التقادم الخمسى هو درء خطر تراكم الديون الدورية المتجددة ، وليس يتأثر هذا الغرض بما يتصل بشخص الدائن من أوصاف ولو كان القصر من بينها ، ثم ان ما يسقط من الحقوق بانقضاء خمس سنوات يتهافت تهافتاً يمتنع معه التسليم بوقف سريان المدة » أخذاً بحكمة التشريع أن تكون أحكام وقف التقادم مقصورة على التقادم الذي تزيد مدته عن خمس سنوات حتى لا يكون حال القاصر الذي ليس له من يمثله أسوأ ممن تتوافر فيهم أسباب أقل لوقف التقادم ، فذلك كله مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن النص متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه ولا تأويله ولا تخصيص عمومته ولا تقييد مطلقه بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملتته أو ما ورد في الأعمال التحضيرية أو المذكرة الإيضاحية لأن محل ذلك كله أن يكون بالنص غموض أو لبس يضطر القاضى في سبيل التعرف على مراد الشارع أن يبحث في كل ذلك أما المفارقة التي أشارت إليها الشركة الطاعنة فلو صلحت سنداً للمطالبة بتعديل التشريع فانه لا يجوز التحدى بها لاستحداث حكم يغير عبارة النص عن طريق التأويل .

٣ - إن تقدير قيام المانع من المطالبة القضائية الذي يقف به سريان التقادم مما تستقل به محكمة الموضوع مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم ٤٧٥٩ لسنة ١٩٧٤ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية على الطاعنة بطلب الحكم بإلزامها أن تدفع إليهم أصلياً مبلغ ١٣٢٣٩٥,٧٣٥ جنيهِم والفوائد واحتياطياً مبلغ ٢٨١,٠٠٠,٨٥٨ جنيهِم والفوائد وقالوا بياناً لذلك إن مورثهم أسس شركة مصانع للزجاج ونص في عقد تأسيسها على أن يتولى إدارتها مقابل مكافأة تحسب بنسبة ٢٧ ٪ من أرباحها وقد أمت هذه الشركة نصفياً بالقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ وتضمن قرار تقييمها تجنيب مبلغ ١٣٢٣٩٥,٧٣٥ جنيهِم للوفاء بقيمة تلك المكافأة عن إدارته للشركة المدة من ١ / ٥ / ١٩٦٠ حتى ١٩ / ٧ / ١٩٦١ اليوم السابق على التأميم وتنحيته عن إدارتها ثم أدمجت الشركة مع غيرها وتكونت منها الشركة الطاعنة التي أمت من بعد تأميمها كاملاً ، وكانت مصلحة الشركات قد اعترضت على مقدار مكافأة الإدارة وطلبت تحديدها بنسبة ١٠ ٪ تطبيقاً لحكم المادة ٢٤ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤

ولوضح هذا الاعتراض لصارت قيمة المكافأة المستحقة لمورثهم مبلغ ^{مليم جنييه} ٤٩٠.٣٥,٤٥٨ ولتعين أن يرد باقى المبلغ المجنب وفاءً للمكافأة إلى المساهمين ^{مليم جنييه} ومنهم مورثهم فيستحق لذلك بصفته مساهماً فى الشركة مبلغ ٣٦٧٦٤,٨٢٣ فأقاموا دعواهم بالطلبات السالفة وتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٨١ حكمت محكمة أول درجة بسقوط حق المطعون ضدهم بالتقادم الخمسى استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم بالاستئناف ١٨٢٨ لسنة ٩٨ ق القاهرة وتاريخ ^{مليم جنييه} ٢٦ / ٤ / ١٩٨٣ قضت المحكمة للمطعون ضدهم بمبلغ ٨٥٨٠٠,٢٨١ طعنت الشركة فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن ١٦٨٧ لسنة ٥٣ ق وتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٨٥ نقضت المحكمة الحكم جزئياً بالنسبة لما انتهى إليه من إلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدهم مبلغ ٤٩٠.٣٥,٤٥٨ - مبلغ المكافأة - وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة فجدد المطعون ضدهم السير فى الاستئناف بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بمبلغ ^{مليم جنييه} ٤٩٠.٣٥,٤٥٨ كما تقدموا بطلب للفصل فى طلبهم للفوائد عن مبلغ ٣٦٧٦٤,٨٢٣ الذى أغفل الحكم السابق الفصل فيه وقيد هذا الطلب برقم ٥٧٨٢ لسنة ١٠٠ ق القاهرة وتاريخ ٢١ / ٥ / ١٩٨٧ قضت المحكمة للمطعون ضدهم بطلباتهم طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصلها جميعاً أن الشركة الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءً برفض دفعها بسقوط حق المطعون ضدهم فى تقاضى المكافأة بالتقادم الخمسى على أن خشيه مورثهم من الظروف السياسية التى سادت البلاد قبل ما يسمى بثورة التصحيح منعتهم من المطالبة القضائية بحقه فى الميعاد فى حين أن التقادم الخمسى المسقط لا يرد عليه الوقف

على ما يستفاد من مفهوم المخالفة لنص الفقرة الثانية للمادة ٣٨٢ من القانون المدني ، كما أن تلك الظروف السياسية ليست مانعاً من المطالبة القضائية وهو ما دلت عليه بأن المورث خاطب الشركة في شأن تلك المكافأة بتاريخ ١٦ / ٧ / ١٩٦٢ ، ١٢ / ٩ / ١٩٦٢ فلم يعرض الحكم لهذا الدليل مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الطعن في جملته مردود ذلك أن النص في الفقرة الأولى للمادة ٣٨٢ من القانون المدني على أن « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً » واضح المعنى في أن المشرع قد أطلق أحكام الوقف لتعم كل تقادم أياً كانت مدته ولتتسع لكل مانع مهما كان نوعه فلا يجوز تخصيص عمومته ولا تقييد مطلقه إلا بنص ولا يغير من هذا النظر ما تمسكت به الطاعنة من أن مقتضى النص بالفقرة الثانية من المادة ذاتها على أن « و لا يسرى التقادم الذي تزيد مدته على خمس سنوات في حق من لا تتوافر فيه الأهلية أو في حق الغائب أو في حق المحكوم عليه بعقوبة جنائية إذا لم يكن له نائب يمثلها قانوناً » وما جاء بالمذكرة الإيضاحية من أن « الغرض من التقادم الخمسي هو درء خطر تراكم الديون الدورية المتجددة ، وليس يتأثر هذا الغرض بما يتصل بشخص الدائن من أوصاف ولو كان القصر من بينها ، ثم ان ما يسقط من الحقوق بانقضاء خمس سنوات يتهاقت تهافتاً يمتنع معه التسليم بوقف سريان المدة » أخذاً بحكمة التشريع أن تكون أحكام وقف التقادم مقصورة على التقادم الذي تزيد مدته عن خمس سنوات حتى لا يكون حال القاصر الذي ليس له من يمثلها أسوأ ممن تتوافر فيهم أسباب أقل لوقف التقادم ، فذلك كله مردود بما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة

على المراد منه فلا يجوز الخروج عليه ولا تأويله ولا تخصيص عمومته ولا تقييد مطلقه بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملتته أو ما ورد في الأعمال التحضيرية أو المذكرة الإيضاحية لأن محل ذلك كله أن يكون بالنص غموض أو لبس يضطر القاضى فى سبيل التعرف على مراد المشرع أن يبحث فى كل ذلك أما المفارقة التى أشارت إليها الشركة الطاعنة فلو صلحت سنداً للمطالبة بتعديل التشريع فإنه لا يجوز التحدى بها لاستحداث حكم يغير عبارة النص عن طريق التأويل وهو ما التزمه الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك وكان تقدير قيام المانع من المطالبة القضائية الذى يقف به سريان التقادم مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة تكفى لحمله وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافر هذا المانع قبل مورث المطعون ضدهم ودله على ذلك بأسباب سائغة كافية لحمله تضمنت تحصيل دفاع الطاعنة والرد عليه فإن الطعن فى جملته يكون على غير أساس خليقاً بالرفض .

جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / فتحي محمود

يوسف ، سعيد غرياني نائبى رئيس المحكمة . عبد المنعم الشهاوى وعلى محمد بدوى .



الطعن رقم ١٤ لسنة ٦٠ القضائية « أحوال شخصية » :

أحوال شخصية « دعوى الأحوال الشخصية : الإثبات : البينة » . إرث .

الشهادة بالإرث بسبب العصوبة النسبية شرط صحتها - فى فقه الحنفية - أن يوضح الشاهد سبب

وراثه المدعى ، بذكر نسب الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أصل واحد .

متى كان سبب الإرث العصوبة النسبية ، فإن فقه الحنفية - وعلى ما جرى به

قضاء محكمة النقض - يشترط لصحة الشهادة بالإرث فى هذه الحالة أن يوضح

الشاهد سبب الوراثة الخاص الذى بمقتضاه ورث به المدعى الميت ، بحيث يذكر نسب

الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أصل واحد ، والحكمة من ذلك تعريف الوارث تعريفاً

يميزه عن غيره ، ويبين للقاضى أنه وارث حقيقة لتعرف نصيبه الميراثى .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتوصل في أن المطعون ضدهم أقاموا على الطاعنات الدعوى رقم ٤٣٦ لسنة
١٩٨١ أحوال شخصية شمال القاهرة بطلب الحكم بإثبات وراثته مورثهم المرحوم
..... لابن ابن عمه مورث الطاعنات المرحوم وقال بياناً لذلك
أن مورثهم المرحوم المتوفى في ١٢ / ١ / ١٩٧١ ابن ابن عم مورث الطاعنات
المرحوم المتوفى في ٢٤ / ٥ / ١٩٦٦ يستحق باقى تركته تعصيباً وإذ
ضبطت الطاعنات إسهاد وفاة ووراثته مورثهم المذكور ولم يثبتوا فيه مورث المطعون
ضدهم فقد أقاموا الدعوى أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت
شاهدى المطعون ضدهم حكمت في ٣٠ / ١ / ١٩٨٦ ببطلان اعلام وفاة ووراثته
المرحوم رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٦٦ وراثات شبرا ، وإثبات وفاة المرحوم
..... في ٢٥ / ٥ / ١٩٦٦ وإنحصار إرثه الشرعى فى زوجته
..... وتستحق ثمن تركته فرضاً وفى بناته الأربع الطاعنات ولهن ثلثى
تركته فرضاً ، وفى ابن ابن عمه المرحوم مورث المعطون ضدهم
وله باقى تركته تعصيباً دون شريك ولا وارث له سوى من ذكر ولا مستحق لوصية
واجبة . استأنفت الطاعنات هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦٨٧ لسنة ١٠٣ ق القاهرة
وبتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٨٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت
الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى
بنقض الحكم . وعُرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره
وفيهما التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنات على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
وفى بيان ذلك يقلن إنه يشترط لقبول الشهادة على الإرث أن يبين الشهود

صلة القرابة الموصلة إلى سبب الإرث بنسب الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أصل واحد وأن شاهدي المطعون ضدهم لم يشهدا بشيء من ذلك وأقتصرت شهادتهما على القول بأن مورث المطعون ضدهم المرحوم هو ابن ابن عم المرحوم فتكون شهادتهما على الإرث غير مقبولة . وإذ عول الحكم المطعون فيه في قضائه على هذه الشهادة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها تسرى على جميع المصريين أو غير مسلمين في شأن الموارث ومنها تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم وكان سبب الإرث العسوية النسبية فإن فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط لصحة الشهادة بالإرث في هذه الحالة أن يوضح الشاهد سبب الورثة الخاص الذي بمقتضاه ورث به المدعى الميت ، بحيث يذكر نسب الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أصل واحد ، والحكمة من ذلك تعريف الوارث تعريفاً يميزه عن غيره ، ويبين للقاضي أنه وارث حقيقة لتعرف نصيبه الميراثي . لما كان ذلك وكان الثابت في محضر التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة أن شاهدي المطعون ضدهم وإن شهدا بأن مورثهم من ورثة المرحوم إلا أنهما لم يبيّنا في شهادتهما نسب المشهود له والمتوفى المذكور والتقاء به عند أصل واحد ، فإن شهادتهما بذلك تكون غير مقبولة ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بورثة مورث المطعون ضدهم لمورث الطاعنات على سند من تلك الشهادة فإنه يكون قد أقام قضاءه على بينة غير مقبولة شرعاً مما يعيبة بالخطأ في تطبيق القانون ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / ريمون فهمي أسكندر نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين

/ عبد الناصر السباعي ، إبراهيم شعبان نائبى رئيس المحكمة ، محمد إسماعيل غزالى و سيد قايد .

٥٩

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٨ القضائية :

« إيجار » إيجار الأماكن : الإخلاء لعدم سداد الأجرة : التكليف بالوفاء » . تسجيل . التزام »
نفاذ الحوالة » .

تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . جواز صدوره من مشتري العين المؤجرة بعقد غير مسجل .
شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر أو إعلانه بها . أثره . للمشتري مقاضاة
المستأجر المحال عليه فى شأن الحقوق المحال بها دون حاجة لاختصاص المؤجر . علة ذلك .

إذ كان يشترط فى التكليف بالوفاء - السابق على رفع دعوى الإخلاء بسبب
التأخير فى سداد الأجرة - أن يصدر إلى المستأجر من المؤجر أصلاً ولو لم يكن
مالكاً للعين المؤجرة ، فيجوز صدوره بهذه المثابة من مشتري العين المؤجرة حتى ولو
لم يكن عقده مسجلاً إذا ما قام البائع بتحويل العقد إليه وقبل المستأجر هذه
الحوالة أو أعلن بها ، لأنها بهذا القبول أو الإعلان تكون نافذة فى حقه طبقاً
لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ من القانون المدنى ويحق للمشتري - المحال له
- تبعاً لذلك أن يقاضى المستأجر - المحال عليه - فى شأن الحقوق المحال بها دون
حاجة إلى اختصاص المؤجر لأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال
له مع الدعاوى التى تؤكد ومنهها الفسخ ، لما كان ذلك وكان البين
من الأوراق أن الطاعن قد أعلن المطعون ضده بمقتضى البند
الثانى من الإنذار المعلن لشخصه فى ١٠ / ٣ / ١٩٨٦ بحوالة عقد

إيجار العين محل النزاع إليه ، وكلفه الوفاء بالأجرة المستحقة في ذمته ، بما يجعل الحوالة نافذة في حقه تطبيقاً للمادة ٣٠٥ سالفه الذكر ، وينتقل بذلك إلى الطاعن الحق المحال به ، شاملة حقه في إقامة دعوى الإخلاء للتأخير في سداد الأجرة ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم قبول الدعوى الماثلة على ما أورده في مدوناته من أن « أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد تسجيل عقد شراء المستأنف عليه (الطاعن) لعين النزاع أو إعلان المستأنف (المطعون ضده) بحوالة بائع عقار التداعى - المؤجر - حقوقه الناشئة عن عقد الإيجار المؤرخ ٨ / ١١ / ١٩٥٧ ومن ثم فإن تكليف المستأنف عليه للمستأنف بالوفاء بالأجرة موضوع التكليف المعلن للمستأنف يكون قد وقع على أجرة لا يحق للمستأنف عليه المطالبة بها باطلا ، ويتعين وفقاً لحكم المادة ١٨ / ب من القانون ١٣٦ سنة ١٩٨١ إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى » فإنه يكون فضلاً عن مخالفته الثابت بالأوراق قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٥٣٤٧ لسنة ١٩٨٦ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية طالباً الحكم بإخلاء العين المبينة بالصحيفة . وقال بياناً لدعواه إنه بموجب عقد مؤرخ ٨ / ١١ / ١٩٥٧ استأجر المطعون ضده

الدكانين محل النزاع من المالك السابق للعقار الذى باعه له وحول إليه العقد وأعلن المطعون ضده بتلك الحوالة فى ١٣ / ٦ / ١٩٧٩ ، وإذ تأخر المذكور عن سداد الأجرة ابتداء من ١ / ٢ / ١٩٧٢ حتى آخر فبراير سنة ١٩٨٦ ومقدارها مبلغ ٢٣٣٢,٢٠٠ جنيه^١ والزيادة المقررة وفقاً للقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ومقدارها ٣٥٨,٨٠٠ جنيه^٢ فضلاً عن مبلغ ٣٠٠ جنيه قيمة أجره سابقة رغم تكليفه بسدادها بإنذار أعلن إليه فى ١٠ / ٣ / ١٩٨٦ فقد أقام الدعوى . حكمت المحكمة بفسخ عقد الإيجار وإخلاء العين محل النزاع والتسليم . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨٦٥ لسنة ١٠٤ ق القاهرة . وتاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٨٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن الثابت بالتكليف بالوفاء السابق على رفع الدعوى أنه أعلن المطعون ضده بحوالة عقد إيجار العين محل النزاع إليه ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم قبول الدعوى لبطلان التكليف بالوفاء على سند من أن الأوراق قد خلت مما يفيد إعلان المطعون ضده بتلك الحوالة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أنه لما كان يشترط فى التكليف بالوفاء - السابق على رفع دعوى الإخلاء بسبب التأخير فى سداد الأجرة - أن يصدر إلى المستأجر من المؤجر أصلاً ولو لم يكن مالكا للعين المؤجرة ، فيجوز صدوره بهذه

المثابة من مشتري العين المؤجرة حتى ولو لم يكن عقده مسجلاً إذا ما قام البائع بتحويل العقد إليه وقبل المستأجر هذه الحوالة أو أعلن بها ، لأنها بهذا القبول أو الإعلان تكون نافذة في حقه طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠٥ من القانون المدني ويحق للمشتري - المحال له - تبعاً لذلك أن يقاضى المستأجر المحال عليه - في شأن الحقوق المحال بها دون حاجه إلى اختصاص المؤجر لأن الحق المحال به ينتقل إلى المحال له مع الدعاوى التي تؤكد ومنها الفسخ ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن الطاعن قد أعلن المطعون ضده بمقتضى البند الثانى من الإنذار المعلن لشخصه فى ١٠ / ٣ / ١٩٨٦ بحوالة عقد إيجار العين محل النزاع إليه ، وكلفه الوفاء بالأجرة المستحقة فى ذمته ، بما يجعل الحوالة نافذة فى حقه تطبيقاً للمادة ٣٠٥ سالفه الذكر ، وينتقل بذلك إلى الطاعن الحق المحال به ، شاملة حقه فى إقامة دعوى الإخلاء للتأخير فى سداد الأجرة ، وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم قبول الدعوى الماثلة على ما أورده فى مدوناته من أن « أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد تسجيل عقد شراء المستأنف عليه «الطاعن» لعين النزاع أو إعلان المستأنف «المطعون ضده» بحوالة بائع عقار التداعى - المؤجر - حقوقه الناشئة عن عقد الإيجار المؤرخ ٨ / ١١ / ١٩٥٧ ومن ثم فإن تكليف المستأنف عليه للمستأنف بالوفاء بالأجرة موضوع التكليف المعلن للمستأنف فى ١٠ / ٣ / ١٩٨٦ يكون قد وقع على أجرة لا يحق للمستأنف عليه المطالبة بها باطلا ، ويتعين وفقاً لحكم المادة ١٨ / ب من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى « فإنه يكون فضلاً عن مخالفته الثابت بالأوراق قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / مصطفى حسيب نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / شكرى العميرى . عبد

الصاد عبد العزيز نائبى رئيس المحكمة . عبد الحميد الحلفاوى و على جمجوم .



الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) إختصاص « الإختصاص الولائى » ، « إصلاح زراعى » ، « استيلاء » .

- إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . نطاقه . كافة ما يعترض حق الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى والمستولى لديهم أو بينها وبين الغير . م ١٣ مكرر ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . خروج المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضى التى تم توزيعها أو الانتفاع بها عن إختصاصها . إنعقاد الإختصاص بها للقضاء العادى .

(٢) حكم « عيوب التدليل : ما لا يعد قصوراً » ، « الدعوى » ، « الدفاع فى الدعوى » ، « قوة الأمر المقضى » ، « التمسك بحجية الحكم » . لا يعد دفاعاً جوهرياً طالما أنه ليست له هذه الحجية . إغفال الحكم الإشارة إليه . لا يعد قصوراً .

(٣) « دعوى » ، « وقف الدعوى » ، .

- وقف الدعوى . المادة ١٢٩ مرافعات . جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن حدود إختصاصها .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الأدلة » ، .

تقدير الأدلة وكفايتها من سلطة محكمة الموضوع . شرطه .

(٥) إصلاح زراعى . شيوع .

ورثة المنتفع بأرض الإصلاح الزراعى . بقاؤهم منتفعين بأنصبتهم فى الأرض على الشيوع حتى يتم أيلولتها إلى المستحق منهم إتفاقاً أو قضاءً .

(٦) شيوع . ريع .

للشريك على الشيوع حق المطالبة بريع حصته ممن تلقى منه حيازتها وأدارها نيابة عنه .

(٧) محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الأدلة ، .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير القرائن والأدلة . شرطه . أن يكون سائغاً غير مخالف للثابت بالأوراق ومؤدياً للنتيجة التى انتهت إليها .

(٨) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » .

ورود النعى على أسباب الحكم الابتدائى . عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف . اعتباره سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - مفاد نص المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى المعدلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى محدد بما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التى تقرر الاستيلاء عليها لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام القانون وتعيين أصحاب الحق فى التعويض وأن مفاد نصوص المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ أن اللجان المنصوص عليها فى هذا القانون تختص بحصر وتحديد المساحات الموزعة على

صغار الفلاحين وإحالة المنتفعين المخالفين إلى لجنة مخالقات المنتفعين أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأرض التي تم توزيعها أو الانتفاع بها فإن اللجنة لا تختص بها وإنما ينعقد الإختصاص بها لجهة القضاء العادى صاحب الولاية العامة فى جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم فى الدعوى السابقة - بين ذات الخصوم - ليست له حجية فى النزاع المعروض ، وكان التمسك به لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة إليه لا يعيبه بالقصور فى التسبيب أو الإخلال بحق الدفاع .

٣ - المقرر أن وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى للمحكمة حسبما تتبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن إختصاصها أو عدم جديتها .

٤ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة تقديرأدلة الدعوى والأخذ بما تراه منها واستخلاص الواقع فيها متى كان استخلاصها سائغاً .

٥ - ورثة المنتفع بمقتضى قانون الإصلاح الزراعى يظلون جميعاً منتفعين بأنصبتهم فى الأرض على الشيوع حتى يتم أيلولتها إلى المستحق منهم إتفاقاً أو قضاءً .

٦ - الثمار التي تنتج من المال الشائع أثناء قيام الشيوع من حق الشركاء جميعاً بنسبة حصة كل منهم وللشريك على الشيوع أن يرجع برقع حصته على من تلقى منه حيازتها لحسابه والقيام بإدارتها نيابة عنه .

٧ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير القرائن والأدلة واستخلاص ما تقتنع به منها ويضمن إليه وجدانها متى كان استخلاصها سائغاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التي انتهت إليها وإذ يدور النعى حول تعيب هذا الاستخلاص فإنه لا يعدو أن يكون جدلاً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ، ولا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة ومن ثم يضحى النعى غير مقبول .

٨ - إذا كان النعى وارداً على أسباب الحكم الابتدائي فإنه يكون غير مقبول ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسبق له عرض هذا الدفاع على محكمة الاستئناف ومن ثم يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ويضحى النعى به غير مقبول .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول - أقاموا الدعوى رقم ٥٢٩٠ لسنة ١٩٨١ مدنى كلى سوهاج بطلب الحكم بإلزام الطاعنة ومورثة المطعون ضدهم من الرابعة حتى السابع بأن يدفعوا لها مبلغ - ٥٠٠ جنية قيمة الربيع المستحق عن الفترة من سنة ١٩٦٨ حتى سنة ١٩٧٩ الزراعية والتسليم وقالوا شرحاً لها إن مورثهم من المنتفعين بأراضي الإصلاح الزراعى وأنه إختص بقطعة الأرض الموضحة بالصحيفة وإذا اغتصبها الطاعن ومورثة المطعون ضدهم سالفى الذكر فقد أقاموا الدعوى .

ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن أودع تقريره عدلوا طلباتهم للحكم لهم بقيمة الربيع المليم جنيته البالغ قدره ٧٦٩,٢٨ جنية ، قضت المحكمة بالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦ / ٦١ ق أسيوط « مأمورية سوهاج » وتاريخ ٩ / ٣ / ١٩٨٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عُرِض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعن بأولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع من وجهين وفى بيان أولها يقول أنه والمطعون ضده الأخير دفع بعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وإنعقاد الاختصاص بنظرها للجان القضائية للإصلاح الزراعى عملاً بالمواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ فى شأن

تصفية بعض الأوضاع المترتبة على قوانين الإصلاح الزراعى . وفى بيان ثانيهما يقول إنه تمسك بحجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٤٥ سنة ١٩٨٤ مدنى المراجعة التى أقامها على المطعون ضدهم عدا الأخير بطلب إثبات العلاقة الإيجارية وقضى فيها بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظرها وإحالتها إلى اللجان القضائية سالفه الذكر ، كما طلب وقف الدعوى لحين الفصل فى الدعوى الأخيرة وإذ رفض الحكم المطعون فيه الدفع المتقدم ولم يلتزم حجية الحكم سالف الذكر ولم يستجب إلى طلب وقف الدعوى فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى فى وجهه الأول مردود ، ذلك أن مفاد نص المادة ١٣ مكرر من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى المعدلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى محدد بما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التى تقرر الاستيلاء عليها لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام القانون وتعيين أصحاب الحق فى التعويض وأن مفاد نصوص المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ أن اللجان المنصوص عليها فى هذا القانون تختص بحصر وتحديد المساحات الموزعة على صغار الفلاحين وإحالة المنتفعين المخالفين إلى لجنة مخالفات المنتفعين أما غير ذلك من المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأرض التى تم توزيعها أو الانتفاع بها فإن اللجنة لا تختص بها وإنما ينعقد الاختصاص بها لجهة القضاء العادى صاحب الولاية العامة

فى جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص ، لما كان ذلك وكان النزاع يدور حول مطالبة المطعون ضدهم الثلاثة الأول للطاعن ومورثة المطعون ضدهم من الرابعة حتى السابع بقيمة ربع الأرض المغتصبة بما يخرج هذه المطالبة من نطاق الاختصاص الولائى للجان سالفة الذكر ، وإذ التزم الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض هذا الدفع فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس . والنعى فى وجهه الثانى غير سديد ، لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان الحكم فى الدعوى السابقة - بين ذات الخصوم - ليست له حجية فى النزاع المعروض ، وكان التمسك به لا يعتبر دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن إغفال الحكم المطعون فيه الإشارة إليه لا يعيبه بالقصور فى التسبيب أو الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى رقم ٣٤٥ لسنة ١٩٨٤ مدنى المراجعة تختلف فى موضوعها وسببها عن موضوع وسبب الدعوى المطروحة فإن الحكم الصادر فى الدعوى الأولى بعدم الاختصاص الولائى لا يحوز حجية فى النزاع المطروح ، فإن التمسك بحجية ذلك الحكم لا يعد دفاعاً جوهرياً فى النزاع المطروح ، ولا يعيب الحكم إلتفاته عنه ، وكان من المقرر أن وقف الدعوى طبقاً للمادة ١٢٩ من قانون المرافعات هو أمر جوازى للمحكمة حسبما تتبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن اختصاصها أو عدم جديتها . وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إنتفاء وجود علاقة إجارية بين الطاعن ومورثة المطعون ضدهم من الرابعة حتى السابع وأنه لم يستأجر أرض النزاع وانتهى إلى عدم جدية المنازعة الأولية ورتب على ذلك قضاءه برفض طلب وقف الدعوى التعليقى وفقاً للسلطة الجوازية بمقتضى المادة ١٢٩ من قانون المرافعات ومن ثم فإن

النعى عليه بهذا السبب بوجهيه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إنه رغم ما أورده الحكم بمدوناته من وجود علاقة مزارعة تربطه بمورث المطعون ضدهم عدا الأخير وهم من بعده ، وإذ كانت هذه العلاقة قد نشأت بداية مع المورث فى ظل سريان أحكام المادة ٣٦ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ قبل تعديلها التى لا تستلزم وجود عقد مزارعة مكتوب - وهو ما يتمسك به فى دفاعه - وإذ لم يعمل الحكم المطعون فيه أحكام ذلك النص فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود . لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراه منها واستخلاص الواقع فيها متى كان استخلاصها سائغاً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفى وجود علاقة مشاركة أو مزارعة مع الطاعن - وهى من أمور الواقع - على ما استخلصه من أن دفاعه فى هذا الصدد لا يتسم بالجد لأنه لم يثره إلا بعد انقضاء ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ إقامة الدعوى وينفيه ما قرره أمام خبير الدعوى من أنه كان يزرع أرض النزاع بصفته نائباً وليس بصفته مستأجراً أو شريكاً وأن قيامه بتوريد المحاصيل لا يقطع بقيام المشاركة أو المزارعة وكان هذا الذى استخلصه الحكم المطعون فيه - من نفى قيام علاقة الزراعة - استخلاصاً سائغاً له أصله الثابت بالأوراق وكاف لحمل قضائه بما لا محل معه للتصدي لأحكام المزارعة وفقاً للمادة ٣٦ سالفة الذكر ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى
تحصيل فهم الواقع إدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن أرض
النزاع مازالت مملوكة للإصلاح الزراعى لعدم سداد المطعون ضدهم الأقساط المستحقة
ولم تنتقل الملكية إليهم فلا يجوز لهم المطالبة بالريع ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه
لهم بالريع فإنه يكون قد أخطأ فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى أدى به إلى الخطأ
فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن
لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما تراه منها واستخلاص الواقع
فيها متى كان استخلاصها سائغاً ، وأن ورثة المنتفع بمقتضى قانون الإصلاح الزراعى
يظلون جميعاً منتفعين بأنصبتهم فى الأرض على الشيوع حتى يتم أيلولتها إلى
المستحق منهم إتفاقاً أو قضاءً ، وأن الشمار التى تنتج من المال الشائع أثناء قيام
الشيوع من حق الشركاء جميعاً بنسبة حصة كل منهم وللشريك على الشيوع أن
يرجع بريع حصته على من تلقى منه حيازتها لحسابه والقيام بإدارتها نيابة عنه ، لما
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض ما أثاره الطاعن بهذا السبب
على سند من أن الإصلاح الزراعى أقر بعدم صدور قرار بعدم أحقية المطعون ضدهم
عدا الأخير بتملك عين النزاع وأن الثابت من تقرير الخبير أنها كانت فى حيازة
مورث المطعون ضدهم سالفى الذكر ، وأن الطاعن كان يضع اليد عليها بصفته نائباً
عنه وعن الورثة وأن حيازته كانت عارضة ولحسابهم بما يحق للمطعون ضدهم
بوصفهم حائزين مطالبته بالريع وكان هذا الذى استخلصه الحكم المطعون فيه سائغاً
وله أصله الثابت بالأوراق وكاف لحمل قضاؤه فإن النعى بهذا السبب يضحى على
غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه أهدر دفاعه بمشاركة مورث المطعون ضدهم زراعة عين النزاع على ما أورده بمدونات من إقراره أمام الخبير من أنه كان نائباً عن المورث وأنه تمسك بهذا الدفاع بعد انقضاء ثلاث سنوات من إقامة الدعوى رغم أنه من حق الخصوم تغيير أوجه دفاعهم في الدعوى ولا يتخذ من هذا التغيير أو التعديل دليلاً على عدم صحة هذا الدفاع وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق إيراده تعقيباً على السبب الثاني من أن الحكم المطعون فيه استخلص سائغاً وبأسباب كافية لحمل قضائه إنتفاء وجود علاقة مشاركة زراعية بين الطاعن ومورث المطعون ضدهم وكان في ذلك الرد الضمني المسقط لما تمسك به الطاعن بهذا السبب فإنه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول بأنه على فرض أنه يضع اليد على أرض النزاع بوصفه وكيلاً عن مورث المطعون ضدهم فلا يكون غاصباً ويكون مسئولاً بصفته هذه عن حساب الإدارة وليس عن التعويض عن الغصب كما لا يجوز القضاء بالطرده والتسليم إلا إذا فسخ العقد وإذا خلط الحكم المطعون فيه بين الضرر الناشئ عن فعل الغصب وبين مطالبته بحساب الإدارة يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، لما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير القرائن والأدلة واستخلاص ما تقتنع به منها ويطمئن إليه وجدانها متى كان استخلاصها سائغاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التى انتهت إليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأن الطاعن يضع يده على عين النزاع بلا سند من القانون واستحقاق المطعون ضده للريع تبعاً لذلك ، على ماورد من قرائن متساندة على ما سبق إيرادها على الرد على السبب الثانى وكان ما استخلصه فى هذا الشأن سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التى انتهى إليها ، وإذ يدور النعى بهذا السبب حول تعيب هذا الاستخلاص فإنه لا يعدو أن يكون جدلاً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ، ولا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة ومن ثم يضحى النعى غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول بأن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم أرض النزاع محددة مفرزة فى عين شائعة وهو ما يعد قسمة لها بغير الطريق الذى رسمه القانون فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول لما هو مقرر من أنه إذا كان النعى وارداً على أسباب الحكم الابتدائى فإنه يكون غير مقبول ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يسبق له عرض هذا الدفاع على محكمة الاستئناف ومن ثم يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ويضحى النعى به غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / ريمون فهميم اسكندر نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين /

عبد الناصر السباعي . إبراهيم شعبان نائبى رئيس المحكمة . محمد إسماعيل غزالى وعبد الله فهميم .



الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٨ القضائية

(١ ، ٢) « إيجار » إيجار الأماكن : حظر إحتجاز أكثر من مسكن » . محكمة الموضوع « مسائل الواقع » . إثبات .

(١) حظر إحتجاز الشخص مالكا أو مستأجراً أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الغاية منه . شمول الحظر المسكن الذى يستأجره أو يملكه المستأجر .

(٢) المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقصود به . عبء إثباته على المستأجر . تقديره من سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على اسباب سائغة .

(٣) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » . « إيجار » إيجار الأماكن : إحتجاز أكثر من مسكن » .

عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بتوافر المقتضى لا حتجازه أكثر من مسكن فى البلد الواحد . سبب جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - النص فى المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد حظر على كل من المالك والمستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مبرر يقتضيه ، ومقتضى اعمال هذا النص بما

يتفق والحكمة التي تغيهاها المشرع منه وهى - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية . - الحرص على توفير المساكن وتهيئه السبيل أمام طلاب السكنى ليصلوا إلى بغيتهم ، ومن ثم فإن هذا الحظر يشمل المسكن الذى تم إستئجاره والمسكن الذى قد يمتلكه المستأجر .

٢ - المقصود بالمقتضى وفقاً لما يستفاد من نص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وحكمته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو حاجة المستأجر الشخصية للمكان المؤجر وعليه أن يقيم الدليل على توافره ، ويخضع تقدير ذلك لسلطان قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .

٣ - المقرر أنه لا يجوز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بسبب قانونى يخالطه واقع لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع أو كانت عناصره غير مطروحة عليها ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بتوافر المقتضى لإحتجازه أكثر من مسكن فى البلد الواحد فإن النعى بهذا السبب يكون سبباً جديداً لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق ، تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت على الطاعن الدعوى رقم ٢١٥٥ لسنة ١٩٨٦

أمام محكمة الفيوم الابتدائية طالبة الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة والتسليم .
وقالت بياناً لدعواها انه بموجب عقد مؤرخ ١ / ٩ / ١٩٧٤ استأجر منها الطاعن
هذه الشقة لاستعمالها للسكنى بأجره شهرية مقدارها ٣,٥ جنيه ، وإذ أقام منزلاً
مكوناً من ثلاث وحدات سكنية فى ذات البلد محتجزاً لنفسه وحده به فقد أقامت
الدعوى - أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن استمعت إلى شهود
الطرفين حكمت برفض الدعوى - أستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف
رقم ٥٩٤ لسنة ٢٣ ق بنى سوف « مأمورية الفيوم » - وتاريخ ١٩ / ٥ / ١٩٨٨
قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإخلاء الشقة محل النزاع - طعن الطاعن فى
هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ
عُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على
الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن المقصود
بالإحتجاز هو أن يحتجز المستأجر أكثر من مسكن بطريق الإيجار ، أما إذا كان
المسكن الأخير مملوكاً له فلا تقوم واقعة الإحتجاز ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا
النظر وقضى بإخلاء الشقة محل النزاع تأسيساً على إمتلاكه مسكناً آخر فإنه يكون
معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة الثامنة من القانون
رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
على أنه لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون

مقتضى « يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد حظر على كل من المالك والمستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر يقتضيه ، ومقتضى أعمال هذا النص بما يتفق والحكمة التي تغياها المشرع منه وهي على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - الحرص على توفير المساكن وتهيئته السبيل أمام طلاب السكنى ليصلوا إلى بغيتهم ، ومن ثم فإن هذا الحظر يشمل المسكن الذي تم إستئجاره والمسكن الذي قد يملكه المستأجر ، وإذ إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول ان الحكم انتهى إلى احتجازه مسكناً آخر دون أن يبحث مدى ملائمة هذا المسكن لسكناه وأسرته من حيث المساحة والموقع ، ودون بحث لظروفه العائلية الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقصود بالمقتضى وفقاً لما يستفاد من نص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وحكمته - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو حاجة المستأجر الشخصية للمكان المؤجر ، وعليه أن يقيم الدليل على توافره ، ويخضع تقدير ذلك لسلطان قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، كما وأن من المقرر أنه لا يجوز التحدى لأول مرة أمام محكمة النقض بسبب قانونى يخالطه واقع لم يسبق إثارته أمام محكمة الموضوع أو كانت عناصره غير مطروحة عليها ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بتوافر المقتضى لإحتجازه أكثر من مسكن فى البلد الواحد فإن النعى بهذا السبب يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أنه تمسك بدفاعه أمام محكمة الموضوع بندب خبير لبيان حالة المبنى الذي يمتلكه ومدى صلاحيته للسكنى غير أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الطلب الأمر الذي يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن البين من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه المشار إليه في النعى ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد طيطة

محمد بدر الدين المتناوى نائبى المحكمة . قتيحة قررة ومحمد الجابرى .



الطعن رقم ٢٧٦٢ لسنة ٥٨ القضائية :

نقض « ترك الخصومة فى الطعن بالنقض » . نظام عام .

- إقرار الطاعن الموثق بترك الخصومة فى الطعن بالنقض بعد انقضاء ميعاده والذي لا يتعلق
موضوعه بالنظام العام ، قيامه مقام المذكرة الموقع عليها منه . م ١٤١ - مرافعات . إلزام الطاعن به
دون حاجة لقبول الخصم الآخر .

إذ كان الثابت من الإقرار الموثق المقدم من الطاعن أنه تضمن اقراراً صريحاً لا
غموض فيه بتنازله عن طعنه وترك الخصومة فيه وكان تقديم هذا الإقرار بالترك
والتنازل للمحكمة من الطاعن يقوم مقام المذكرة الموقعة عليها منه بما يتحقق به
إحدى الطرق التى تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات فى شأن ترك الخصومة
وكان الإقرار بالترك قد تم بعد إنقضاء ميعاد الطعن بالنقض ومن ثم أصبح ملزماً
للطاعن بغير ما حاجة إلى قبول يصدر من المطعون ضده . وإذ كان موضوع الدعوى
لا يتعلق بالنظام العام بما مفاد ذلك جميعه أنه قد توافرت كافة الشرائط اللازمة
لقبول ترك الطاعن للخصومة فى الطعن .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٣١٤٤ لسنة ١٩٨٤ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء العين المؤجرة المبينة بالصحيفة والتسليم على سند من أنه تأخر فى الوفاء بأجرة هذه العين من أول فبراير سنة ١٩٨٣ حتى رفع الدعوى رغم تكليفه رسمياً بالوفاء ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت للطاعن بالطلبات استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٩٩ سنة ١٠٤ ق القاهرة وتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٨٦ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . ثم قدم إقراراً مصدقاً على توقيعه عليه بتنازله عن الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بإثبات ترك الطاعن للخصومة فى الطعن . وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الثابت من الاقرار الموثق المقدم من الطاعن أنه تضمن إقراراً صريحاً لا غموض فيه بتنازله عن طعنه وترك الخصومة فيه وإذ كان تقديم هذا الإقرار بالترك والتنازل للمحكمة من الطاعن يقوم مقام المذكرة الموقعة عليها منه بما يتحقق به إحدى الطرق التى تتطلبها المادة ١٤١ من قانون المرافعات فى شأن ترك الخصومة وكان الإقرار بالترك قد تم بعد إنقضاء ميعاد الطعن بالنقض ومن ثم أصبح ملزماً

للطاعن بغير ما حاجة إلى قبول يصدر من المطعون ضده . وإذ كان موضوع الدعوى لا يتعلق بالنظام العام بامفاد ذلك جميعه أنه قد توافرت كافة الشرائط اللازمة لقبول ترك الطاعن للخصومة في الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / محمد محمد طيطه .

محمد بدر الدين المتناوى . شكرى جمعه حسين ، نواب رئيس المحكمة ، وفتح قررة .



الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) حكم (إصدار الحكم) . بطلان (بطلان الأحكام) .

وجوب توقيع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته . تخلف ذلك . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٥ مرافعات . لا يغنى عن ذلك توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن أسبابه . تحرير الأسباب على أوراق منفصلة واشتغال الأخيرة منها على جزء منها اتصل بمنطوق الحكم وتوقيع جميع القضاة الذين أصدروه عليها . لا بطلان . علة ذلك .

(٢) إيجار « إيجار الأماكن : التخلّى عن العين المؤجرة » . محكمة الموضوع " مسائل الواقع : سلطتها فى تقرير الأدلة " . حكم « تسبيب الحكم الاستئنافى » . نقض " أسباب الطعن : السبب الموضوعى " .

فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وأقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد دون آخر وتقدير أدلة ثبوت أو نفى العلاقة الإيجارية وترك المستأجر الأصلّى للعين المؤجرة دون إذن المالك واستخلاص التنازل الضمنى عن الشرط المانع من التنازل عن الإجارة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب . إنتهاء الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة إلى تأييد الحكم الإبتدائى بإخلاء حجرتى النزاع لتخلّى المطعون ضدهما السادس والسابع عنها للطاعن دون موافقة صريحه أو ضمنيه من المؤجر . النعى عليه فى ذلك جدل موضوعى . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .

١ - النص فى المادة ١٧٥ من قانون المرافعات - يدل على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعاً عليها من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته وإلا كان الحكم باطلاً ، ولا يغنى عن هذا الإجراء توقيعهم جميعاً على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الأوراق المشتملة على أسبابه أما إذا حررت الأسباب على أوراق منفصلة اشتملت الأخيرة منها على جزء من هذه الأسباب اتصل بها منطوق الحكم ثم وقع عليها جميع القضاة الذين أصدروه فإن التوقيع على هذه الورقة إنما هو توقيع على المنطوق والأسباب مما يتحقق به غرض الشارع فيما استوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتملة على أسبابه فلا يكون الحكم باطلاً .

٢ - إذ كانت المحكمة المطعون فى حكمها بما لها من سلطة فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة والقرائن فيها وتقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها بما يطمئن إليه وجدانها والأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح إليه ، وكذا بما لها من سلطة تقدير أدلة إثبات أو نفى وجود العلاقة الإيجارية ، وترك المستأجر الأصلى للعين المؤجرة وتنازله عنها لأخردون إذن المالك المؤجر ، واستخلاص التنازل الضمنى عن الشرط المانع من التنازل عن الإجارة المقرر لمصلحة المؤجر - بحسبان أن ذلك كله من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها فى ذلك قد أيدت الحكم الابتدائى ، وانتهت مما قدم فى الدعوى من بينات وقرائن إلى أن الطاعن لا يستأجر فى عين النزاع سوى حجرة واحدة وأن الحجرتين الأخرتين قد أجرتا إلى المطعون ضدهما السادس والسابع وأن الأخيرين قد تخليا عنها للطاعن دون موافقة صريحة أو ضمنية من مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول ، وكذا إلى انتفاء وجود علاقة إيجارية مباشرة بين الطاعن والمورث المذكور عنها ، وكانت

أسبابها وأسباب الحكم الابتدائي الذي أبدته - سائغة ولها أصل ثابت فى الأوراق وتكفى لحمل قضائها وتؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها وفيها الرد الضمنى المسقط لكل دليل أو قرينة قدمها الطاعن فى هذا الخصوص ، ورتبت على ذلك قضاءها بإخلاء حجرتى النزاع ومن ثم فإن النعى على قضائها بهذين السببين لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للدليل لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول أقام على الطاعن والمطعون ضدهما السادس والسابع الدعوى رقم ٢٣٩٢ لسنة ١٩٨١ إسكندرية الابتدائية بطلب إخلاء الحجرات الثلاث المبينة فى الصحيفة والتسليم . وقال فى بيان ذلك ان الطاعن وكلا من المطعون ضدهما سالفى الذكر يستأجر منه حجرة مستقلة فى عقار النزاع بموجب عقد إيجار مؤرخ ١ / ٨ / ١٩٦٩ ، وإذ تأخر الأول عن سداد أجرة العين المؤجرة له ، وتنازل له الآخريّن عن الحجرة المؤجرة لكل منهما دون موافقة المورث المذكور فأقام دعواه . ومحكمة أول درجة بعد أن أحالت الدعوى إلى التحقيق وسمعت شهود الطرفين ، قضت بإخلاء الحجرتين الأخيرتين ورفضت ما عدا ذلك من طلبات . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٩ لسنة ٤٣ ق إسكندرية . وبتاريخ ٨ / ٥ / ١٩٨٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفضه ، وإذ عُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه البطلان . وفى بيان ذلك يقول ان مسودة الحكم إذا حررت من أوراق منفصلة متضمنة أسبابه ومنطوقة فيلزم لذلك توقيع جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته على كل ورقة منها وإلا كان الحكم باطلاً وفقاً لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات ، وإذا خلت الصفحة السابعة من مسودة الحكم الإبتدائى من توقيع أحد أعضاء الهيئة التى أصدرته مما يرميه بالبطلان ، وإذا أيدى الحكم المطعون فيه فإن البطلان يلحقه بدوره مما يوجب نقض .

وحيث إن النعى مردود . ذلك أن النص فى المادة ١٧٥ من قانون المرافعات على أنه « يجب فى جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم وإلا كان باطلاً » يدل على أن المشرع أوجب أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعاً عليها من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته وإلا كان الحكم باطلاً ، ولا يغنى عن هذا الإجراء توقيعهم جميعاً على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت هذه الورقة منفصلة عن الأوراق المشتملة على أسبابه أما إذا حررت الأسباب على أوراق منفصلة إشتملت الأخيرة منها على جزء من هذه الأسباب اتصل بها منطوق الحكم ثم وقع عليها جميع القضاة الذين أصدروه فإن التوقيع على هذه الورقة إنما هو توقيع على المنطوق

والأسباب مما يتحقق به غرض الشارع فيما إستوجبه من توقيع القضاة الذين أصدروا الحكم على مسودته المشتعلة على أسباب فلا يكون الحكم باطلاً . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة مسودة الحكم الابتدائي أنها أشتملت على أربعة أوراق منفصلة احتوت ثمان صفحات تضمنت الأخيرة منها على جزء من أسباب الحكم إتصل بها منطوقه ووقع على هذه الصفحة الأخيرة جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم المشار إليه مما يتحقق به غرض الشارع من نص المادة ١٧٥ آنفة البيان ، دون ما حاجة لتوقيعهم على كل صفحة من صفحات مسودة الحكم - ومن ثم فلا يكون الحكم الابتدائي باطلاً ، ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفساد الإستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق . وبياناً لذلك يقول انه لما كان الثابت من أقوال الشهود الذين سمعوا فى المحضر رقم ١٩٢٢ لسنة ١٩٨١ إدارى المنتزه ، ومن أقوال شاهدى مورث المطعون ضدهم الخمسة الأول فى محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة (وهما نصيف اسحق ، وإسحق سيدهم) أن إقامة الطاعن بالحجرتين الأخيرتين كانت وليده علاقة إيجارية شفوية انعقدت بينه وبين المورث المذكور ، وأن المطعون ضدهما الأخيرين قد تركا له هاتين الحجرتين بموافقة الأخير ، مما يقطع بنزوله ضمناً عن شرط حظر التنازل أو الترك المقرر لصالحه فى قوانين إيجار الأماكن ، يؤكد ذلك وجود صلة القربى بينهما وإقامته فى ذات العقار وإقراره بإستلام أجرة عين النزاع بحجراتها الثلاث من الطاعن فى المحضر الإدارى آنف البيان لسنوات

عديدة سابقة على تاريخ رفع الدعوى . وإذ ذهب الحكم المطعون فيه - المؤيد لقضاء الحكم الابتدائي مذهباً مخالفاً ، واستخلص من أقوال الشهود الذين سمعوا فى محضر التحقيق الإدارى ومن التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة ، إنتفاء قيام علاقة إيجارية بين الطاعن والمورث المذكور بالنسبة للحجرتين الأخيرتين المؤجرتين للمطعون ضدهما السادس والسابع ، وتخليهما عنها للطاعن دون إذن المورث وموافقته ورتب على ذلك الحكم باخلاء حجرتى النزاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى على غير أساس . ذلك أن المحكمة المطعون فى حكمها بما لها من سلطة فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة والقرائن فيها ، وتقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها بما يطمئن إليه وجدانها والأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح إليه ، وكذا بما لها من سلطة تقدير أدلة إثبات أو نفى وجود العلاقة الإيجارية ، وترك المستأجر الأصلي للعين المؤجرة وتنازله عنها لآخر دون إذن المالك المؤجر ، واستخلاص التنازل الضمنى عن الشرط المانع من التنازل عن الإجاره المقرر لمصلحة المؤجر - بحسبان أن ذلك كله من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها فى ذلك - قد أيدت الحكم الابتدائي ، وانتهت بما قدم فى الدعوى من بينات وقرائن إلى أن الطاعن لا يستأجر فى عين النزاع سوى حجرة واحدة وأن الحجرتين الأخيرتين قد أجرتا إلى المطعون ضدهما السادس والسابع الأخيرين قد تخليا عنها للطاعن دون موافقة صريحة أو ضمنية من مورثهون ضدهم الخمسة الأول ، وكذا إلى أنتفاء وجود علاقة إيجارية مباشرة بين

الطاعن والمورث المذكور عنها ، وكانت أسبابها - وأسباب الحكم الابتدائي الذي أيدته - سائغة ولها أصل ثابت في الأوراق وتكفي لحمل قضائها وتؤدي إلى النتيجة التي إنتهت إليها وفيها الرد الضمني المسقط لكل دليل أو قرينة قدمها الطاعن في هذا الخصوص ورتبت على ذلك قضائها بإخلاء حجرتي النزاع ، ومن ثم فإن النعى على قضائها بهذين السببين لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للدليل لا يجوز التحدى به أمام هذه المحكمة ، وبالتالي على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / أحمد رزق .

إبراهيم الضهيرى . حسين دياب . نواب رئيس المحكمة ولطفى الله جزر .



الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٩ القضائية :

(٢ . ١) عمل « العاملون بالقطاع العام : تعيين ، ترقية ، نذب » .

(١) التعيين والترقية فى الوظائف العليا للشركة . من إختصاص الوزير المختص أو من ينوبه . ترشيح

مجلس الإدارة فى هذا الشأن مجرد إبداء رأى مخالفته لا ترتب البطلان . م ١٢ / ١ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨

(٢) نذب العامل إلى وظيفة أخرى تعلو الوظيفة التى يشغلها . عدم أحقيته فى المطالبة بها

(٣) حكم . عيوب التدليل : ما يعد قصورا . دعوى « الدفاع فى الدعوى » .

- الدفاع الجوهري الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . عدم رد الحكم عليه . قصور .

١ - يدل نص المادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم

٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التى

تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يكون التعيين فى الوظائف العليا للشركة

بقرار من رئيس الجمعية العمومية وهو الوزير المختص أو من ينوبه طبقاً للمادتين

٥٥ مكرراً ، ٥٥ مكرر ٢ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون

المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المضافتين بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥

المنطبق على واقعة الدعوى - لما كان ذلك وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف

الذكر لم ينع على البطلان جزاء على مخالفة الوزير المختص لترشيح مجلس الإدارة بما قطع بان مجلس الإدارة لا يملك سوى إبداء الرأى الاستشارى فى شئون التعيين لاحدى وظائف الإدارة العليا التى يكون شغلها من قبل الوزير المختص وفقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان مما مؤداه أن الترقية إليها هى من المسائل المنوطه بالشركة المطعون ضدها ورئيس جمعيتها العمومية وتخضع لتقديرهما وليست حقاً للطاعن يتعين ترقيته إليها متى توافرت فيه شروط شغلها ولو كانت شاغره إذ الشركة وحدها هى صاحبة الحق فى تقدير الوقت المناسب لشغلها ولا إلزام عليها فى وجوب شغلها فى تاريخ معين .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مجرد ندب العامل للقيام بأعمال وظيفه أخرى تعلو الوظيفة التى يشغلها لا يبرر مطالبتة بها للترقية إلى تلك الوظيفة وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الوظيفة المطالب بها لم تشغل وأنه لا إلزام على الوزير المختص بالإستجابه لترشيح مجلس الإدارة ورتب على ذلك قضاءه برفض هذا الشق من الدعوى فإنه يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة وإذ لم يسبق للطاعن التمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه الوارد بسبب النص من التعسف فى استعمال الحق فإنه لا يسوغ له التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى على الحكم المطعون فيه على غير أساس .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستنداً أو أدلى أمامها بدفاع وكان لهذا المستند ، ولهذا الدفاع ثمة تأثير على مسار الدعوى فإن ذلك يوجب على المحكمة أن تعرض له وتقول رأيها فى شأن دلالة ان إيجاباً أو سلباً وإلا كان حكمها قاصر البيان ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن تقدير كفايته عن عامى ١٩٨٢ ،

١٩٨٣ بمرتبه ممتاز واستدل على ذلك بدفاعه المشار إليه بسبب الطعن غير أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى دون أن يرد على دفاع الطاعن المشار إليه والمستندات التي استدل بها عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٤٨ لسنة ١٩٨٥ عمال جنوب القاهرة الابتدائية على الشركة المطعون ضدها وآخر - وزير الدولة للتعمير والإسكان - بطلب الحكم بإعتبار تقريرى كفايته عن عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ بمرتبة ممتاز وبأحقيته للترقية إلى وظيفة مدير عام الشئون التجارية إعتباراً من ٦ / ١٢ / ١٩٨٢ مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية . وقال بياناً لدعواه انه التحق بالعمل لدى الشركة المطعون ضدها وظل يشغل وظيفة مدير إدارة المبيعات إلى أن ندب لشغل الوظيفة المطالب بها تاريخ ٣١ / ٨ / ١٩٨٢ وإذ أمتنع وزير الدولة للتعمير والإسكان بصفته رئيساً للجمعية العمومية للشركة المطعون ضدها عن ترقيته لتلك الوظيفة رغم ترشيح مجلس الإدارة له ولقيام الشركة بتغيير تقريرى كفايته عن

عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ إلى درجة كفاء بدلاً من ممتاز فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٦ / ٣ / ١٩٨٨ للطاعن بطلباته ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالإستئناف رقم ٧٧٨ لسنة ١٠٥ ق القاهرة وبتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٨٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، وإذ عُرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

حيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الثانى منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبب ذلك أنه قضى بعدم أحقيته فى شغل الوظيفة المطالب بها تأسيساً على أنه لم يثبت تخطئه فى الترقية إليها وأنه لم يتم شغلها ، فى حين أن حقه قد تعلق بها لأنه قد توافرت فيه كافة شروط شغلها بدليل ترشيح مجلس الإدارة له للترقية إليها بعد سابق نديه لها وأن امتناع الوزير المختص بصفته رئيساً للجمعية العمومية للشركة عن إصدار قرار ترقيته لا يهدر حقه فى الترقية بإعتبار أن امتناعه ذلك يعد من قبيل اساءة إستعمال السلطة ولأن صاحب الصفة فى إصدار قرارات الترقية هو مجلس الإدارة الذى أصدر توصية ترشيحه وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه

« فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التي تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يكون التعيين في الوظائف العليا بقرار من رئيس الجمعية العمومية للشركة بناء على ترشيح مجلس الإدارة » يدل على أنه فيما عدا وظائف رئيس وأعضاء مجلس الإدارة التي تشغل بقرار من رئيس مجلس الوزراء يكون التعيين في الوظائف العليا للشركة بقرار من رئيس الجمعية العمومية وهو الوزير المختص أو من ينبه طبقاً للمادتين ٥٥ مكرراً ، ٥٥ مكرر ٢ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام المضافتين بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ المنطبق على واقعة الدعوى - لما كان ذلك وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر لم ينص على البطلان جزاء على مخالفة الوزير المختص لترشيح مجلس الإدارة بما يقطع بأن مجلس الإدارة لا يملك سوى إبداء الرأي الإستشارى فى شئون التعيين لاحدى الوظائف الإدارية العليا التى يكون شغلها من قبل الوزير المختص وفقاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ سالفه البيان مما مؤداه أن الترقية إليها هى من المسائل المنوطة بالشركة المطعون ضدها ورئيس جمعيتها العمومية وتخضع لتقديرهما وليست حقاً للطاعن يتعين ترقيته إليها متى توافرت فيه شروط شغلها ولو كانت شاغره - إذ الشركة وحدها هى صاحبة الحق فى تقدير الوقت المناسب لشغلها ولا إلزام عليها فى وجوب شغلها فى تاريخ معين . لما كان ذلك وكان المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن مجرد ندب العامل للقيام بأعمال وظيفه أخرى تعلو الوظيفة التى يشغلها لا يبرر مطالبته للترقية إلى تلك الوظيفة وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن الوظيفة المطالب بها لم تشغل وأنه لا إلزام على الوزير المختص بالاستجابة لترشيح مجلس الإدارة

ورتب على ذلك قضاءه برفض هذا الشق من الدعوى فإنه يكون قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة وإذ لم يسبق للطاعن التمسك أمام محكمة الموضوع بدفاعه الوارد سبب النعى من التعسف في استعمال الحق فإنه لا يسوغ له التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب ذلك أنه أقام قضاءه برفض طلبه بإعتبار تقريرى كفايته عن عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ بمرتبة ممتاز على عدم قيام دليل فى الأوراق يفيد سبق تقدير كفايته عنهما بدرجة ممتاز فى حين أن الطاعن قدم للخبير المنتدب فى الدعوى بجلسته ١٩ / ٧ / ١٩٨٦ شهادة صادرة عن الشركة المطعون ضدها تقر فيها بأن جميع تقاريره السنوية هى بتقدير ممتاز وقد أرفق الخبير تلك الشهادة بتقريره كما أن الشركة أقرت بذلك فى المذكرة المقدمة منها بجلسته ١٧ / ١٠ / ١٩٨٧ أمام محكمة أول درجة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أهدر دلالة تلك المستندات بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى قدم الخصم إلى محكمة الموضوع مستندات أو أدلى أمامها بدفاع وكان لهذا المستند أو لهذا الدفاع ثمة تأثير على مسار الدعوى فإن ذلك يوجب على المحكمة أن تعرض له وتقول رأيها فى شأن دلالة إن إيجاباً أو سلباً وإلا كان حكمها قاصر البيان ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن تقدير كفايته عن عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ بمرتبة ممتاز واستدل على ذلك بدفاعه المشار إليه بسبب

الطعن غير أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى دون أن يرد على دفاع الطاعن المشار إليه والمستندات التي استدل بها عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعابه القصور في التسبيب بما يستوجب نقضه نقضاً جزئياً لهذا السبب على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعى نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالى .

عبد العال السمان . محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعبد الملك نصار .



الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ القضائية :

(١) تعويض . تقادم . تقادم مسقط ، . عقوبة جنائية « سقوطها بمضى المدة » .

- التعويض المنصوص عليه فى المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر . سقوط المطالبة به بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنع .

(٢) حكم « عيوب التدليل : قصور : ما يعد كذلك » . دعوى « الدفاع فى الدعوى » . بطلان « بطلان الأحكام » .

إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . قصور فى أسباب الحكم الواقعية . موجب لبطلانه .

(٣ - ٥) تقادم « تقادم مسقط » . عقوبة « سقوطها بمضى المدة » انقطاع تقادمها . تنفيذ . حجز .

(٣) سقوط العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنع بمضى خمس سنوات من وقت صيرورة الحكم نهائياً . انقطاع هذه المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيده للحرية وبإجراءات التنفيذ التى تتخذ فى مواجهته أو تصل إلى علمه . المواد ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ إجراءات جنائية .

(٤) المبالغ المستحقة للحكومة بما فيها الغرامات . جواز تحصيلها بالطرق المقررة فى قانون المرافعات أو الطرق الإدارية لتحصيل الأموال الأميرية .

(٥) الحجز . إجراء من إجراءات التنفيذ . قاطع للتقادم .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التعويض المنصوص عليه فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتمى تقضى المحكمة به من تلقاء نفسها على المسئولين عن ارتكاب الجريمة دون سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية وتلتزم المحكمة فى تقديره الحدود التى رسمها القانون ولأنها لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية فإن وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتماً عدم الاستمرار فى الإجراءات والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تنقضى أيضاً بمضى المدة المقررة فى المادة ١٥ من ذات القانون ، لا يغير من هذا النظر أنه أجاز فى العمل على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل فى الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو فى الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ، كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج فى طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب

التعويض عن الضرر الناشء عن الجريمة بالفعل والتي يمكن توجيهها للجاني والمسئول عن الحقوق المدنية على السواء ويكون فيها التعويض متمشياً مع الضرر الواقع ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وإنتهى إلى أن التعويض موضوع الدعوى عقوبة جنائية تسقط المطالبة به بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنج فإنه يكون قد وافق صحيح أحكام القانون .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة .

٣ - من المقرر طبقاً لنصوص المواد ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنج تسقط بمضى خمس سنوات من وقت صيرورة الحكم نهائياً وتنقطع هذه المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيده للحرية وبكل إجراء من إجراءات التنفيذ التى تتخذ فى مواجهته أو تصل إلى علمه .

٤ - أجاز المشرع فى المادة ٥٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة بما فيها الغرامات بالطرق المقررة فى قانون المرافعات أو بالطرق الإدارية لتحصيل الأموال الأميرية .

٥ - الحجز إجراء من إجراءات التنفيذ يقطع التقادم.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٧٩٤ لسنة ١٩٨٣ مدنى أسيوط الإبتدائية على الطاعن بطلب الحكم - حسب طلباته الختامية - ببراءة ذمته من التعويضات المحكوم بها لمصلحة الجمارك فى الجنتين ٨٦٩ سنة ١٩٧١ ، ٥٣ سنة ١٩٧٢ الغنائم ويسقوط الحق فى المطالبة بها ، وقال بياناً لذلك إنه قدم للمحاكمة بتهمة زراعة التبغ فى الجنتين المشار إليهما وحكم عليه فى الأولى بالغرامة والمصادرة وإلزامه بتعويض ٦٠٠ جنيه وتأيد هذا الحكم إستئنافاً بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٧٣ ، وفى الثانية بتعويض مقداره ١٣٠٠ جنيه وتأيد هذا الحكم إستئنافاً بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٧٣ ، وإذ أوقعت مصلحة الجمارك الحجز عليه بتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٨٠ لإستيفاء التعويضه رغم سقوط الحكمين بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة الجنائية وبالتقادم الثلاثى طبقاً للمادتين ١٦٢ ، ٣٧٧ من القانون المدنى فقد أقام الدعوى . بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ١٩٨٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى . أستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسيوط بالإستئناف رقم ٥٠ لسنة ٦٣ ق وبتاريخ ٢٣ / ١١ / ١٩٨٨ قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة ذمة

المطعون ضده من مبالغ التعويضات المقضى بها . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة . أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلترمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم إنتهى إلى إعتبار التعويض المقضى به فى الجنتين ٨٦٩ لسنة ١٩٧١ ، ٥٣٠ لسنة ١٩٧٢ الغنايم من قبيل العقوبات الجنائية ورتب على ذلك سقوطها بمضى المدة المقررة لسقوطها وهى خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى فى حين أن أحكام محكمة النقض ونصوص القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ أسبغت عليه صفة التعويض المدنى وبالتالى فإن المطالبة به لا تسقط إلا بمضى خمسة عشر سنة من تاريخ الحكم به بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التعويض المنصوص عليه فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقاً للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديداً تحكيمياً غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها مع مضاعفته فى حالة العود ، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم به إلا من محكمة جنائية وأن الحكم به حتمى تقضى المحكمة به من تلقاء نفسها على المسئولين عن إرتكاب الجريمة دون

سواهم فلا يمتد إلى ورثتهم ولا إلى المسئولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديره الحدود التي رسمها القانون ولأنها لا تقوم إلا على دعوى جنائية ، فإن وفاء المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتماً عدم الاستمرار في الإجراءات والحكم بإنقضاء الدعوى الجنائية إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما تنقضى أيضاً بمضى المدة المقررة في المادة ١٥ من ذات القانون ، لا يغير من هذا النظر أنه أجاز في العمل - على سبيل الإستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك التعويض والطعن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بأن هذا التدخل وإن وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور ما دام أنه ليس مقابل ضرر نشأ عن جريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة رأى الشارع أن يكمل بها العقوبة الأصلية وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة كما أن طلب مصلحة الجمارك فيه يخرج في طبيعته وخصائصه عن الدعوى المدنية التي ترفع بالتبعية أمام المحاكم الجنائية بطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة بالفعل والتي يمكن توجيهها للجاني والمسئول عن الحقوق المدنية على السواء ويكون فيها التعويض متمشياً مع الضرر الواقع - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وإنتهى إلى أن التعويض موضوع الدعوى عقوبة جنائية تسقط المطالبة به بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة المحكوم بها في مواد الجنح فإنه يكون قد وافق صحيح أحكام القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى مذكرته المقدمة إلى محكمة أول درجة بجلسة ١٧ / ١١ / ١٩٨٤ بدفاع مؤداه أنه على فرض أن التعويض المقضى به عقوبة جنائية تسقط بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة فى مواد الجرح وهى خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائى فإن الحجز الإدارى الذى تم توقيعه فى مواجهة المطعون ضده بتاريخ ١٨ / ٩ / ١٩٧٨ يقطع هذا التقادم إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه رغم أنه دفاع جوهري قد يتغير به - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى إنتهت إليها المحكمة ، ومن المقرر طبقاً لنصوص المواد ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن العقوبة المحكوم بها فى مواد الجرح تسقط بمضى خمس سنوات من وقت صيرورة الحكم نهائياً وتنقطع هذه المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل إجراء من إجراءات التنفيذ التى تتخذ فى مواجهة أو تصل إلى علمه وأن المشرع أجاز فى المادة ٥٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة بما فيها الغرامات بالطرق المقررة فى قانون المرافعات أو بالطرق الإدارية لتحصيل الأموال الأميرية ، وأن الحجز إجراء من إجراءات التنفيذ يقطع التقادم - لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن

تمسك أمام محكمة أول درجة أنه على فرض أن التعويض المقضى به لمصلحة الجمارك في الجنتين ٨٦٩ لسنة ١٩٧١ ، ٢٣٠ لسنة ١٩٧٢ الغنايم هو بمثابة عقوبة تسقط بمضى خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي فإن الحجز الذي أوقعه في مواجهة المطعون ضده بتاريخ ١٨ / ٩ / ١٩٧٨ يقطع هذا التقادم ذلك أن الحكم النهائي في اللجنة الأولى صدر بتاريخ ٢١ / ٦ / ١٩٧٣ وفي الثانية بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٧٣ فيكون الحجز قد توقع قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الحكم النهائي الصادر في اللجنة الثانية إلا أن الحكم المطعون فيه إنتهى إلى سقوط حق الطاعن في المطالبة بالتعويض جميعه المقضى به لسقوط العقوبة بمضى خمس سنوات على تاريخ الحكم النهائي في الجنتين المشار إليهما وأغفل دفاع الطاعن الذي أبداه أمام محكمة أول درجة بإعمال أثر الحجز الإداري الذي توقع في مواجهة المطعون ضده بتاريخ ١٨ / ٩ / ١٩٧٨ في قطع التقادم - إعمالاً للأثر الناقل للإستئناف - على الرغم من خلو الأوراق مما يفيد تنازل الطاعن عن التمسك به صراحة أو ضمناً رغم أنه دفاع جوهري يتغير به - إن صح - وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب بما يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / جرجس أسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

إبراهيم الطويلة نائب رئيس المحكمة أحمد على خيرى ، محمد عبد المنعم إبراهيم وحسين نعمان .



الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ القضائية :-

(١) حكم « حجية الحكم : حجية الحكم الجنائى » ، قوة الأثر المقضى .

- حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . مناطها . فصله فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون

للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله .

. أثره . عدم جواز إعادة بحث هذه الأمور أمام المحكمة المدنية . وجوب إلزامها فى بحث الحقوق

المدنية المتصلة بها . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات .

(٢) تقادم « التقادم المسقط : وقف التقادم » ، تعويض .

- دعوى التعويض المدنية . وقف تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . صدور حكم جنائى بات . أثره .

. بدء سريان تقادم دعوى التعويض . م ١/٣٨٢ مرافعات . علة ذلك .

(٣) تعويض . مسئولية « مسئولية عقدية » ، مسئولية تقصيرية ، نقل « عقد النقل » .

طلب الورثة قبل أمين النقل بالتعويض الموروث والتعويض عن الضرر المباشر لا يعد جمعاً بين

المسئوليتين العقدية والتقصيرية .

١ - مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الجنائي تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية طالما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور يمتنع على المحكمة المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتعلقة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له .

٢ - المقرر أنه إذا كان الفعل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى الضرر المدنية وانفصلت هذه الأخيرة عن الدعوى الجنائية بأن أختار المضرور الطريق المدني دون الجنائي للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التي تدوم فيها المحكمة الجنائية ، فإذا انفصلت الدعوى الجنائية لصدور حكم بات - فإنه يترتب على ذلك - سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعاً قانونياً في معنى المادة ١/٣٨٢ من القانون المدني يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه في التعويض .

٣ - وإذا كان طلب المطعون عليهم السبعة الأول بالتعويض الموروث إنما يستند إلى حق مورثهم في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه في تركته ويحق لهم المطالبة به تأسيساً على تحقق مسئولية أمين النقل الذي كان المورث طرفاً فيه وهذا التعويض يغير التعويض الذي يسوغ للورثة المطالبة به عن الأضرار - المادية

والأدبية التي حاقت بأشخاصهم بسبب موت مورثهم وهو ما يجيز لهم الرجوع به على أمين النقل على أساس من قواعد المسؤولية التقصيرية ولا يعتبر ذلك جمعاً بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية عن ضرر واحد لإختلاف موضوع كل من الطرفين والدائن فيهما .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليهم من الأولى إلى السابعة أقاموا الدعوى رقم ٢٠٠٨ سنة ١٩٨٢ مدنى الزقازيق الابتدائية بطلب الحكم بإلزام المطعون عليهما الثامن والأخير بالتضام مع الطاعنة بأن يدفعوا لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه . وقالوا بياناً لذلك أنه بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٥ تسبب المطعون عليه الثامن فى وفاة « مورث المطعون عليهم الخمسة الأول » وكذا مورث المطعون عليهما السادسة والسابعة وقيد عن الواقعة محضر اللجنة رقم ١٩٠١ سنة ١٩٧٥ مركز الزقازيق قضى فيها ببراءة المتهم وتأيد الحكم إستئنافياً ، وقد لحقت بهم من جراء ذلك أضرار مادية وأدبية يقدررون التعويض عنها وعن الضرر المادى الذى أصاب مورثهم بالمبلغ المطالب به بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٣ م حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليهما الثامن والأخير متضامنين بالتضام مع الطاعنة بأن يدفعوا للمطعون

عليهم الخمسة الأول مبلغ ٢٠٠٠ جنيه وللمطعون عليهما السادسة والسابعة مبلغ ألف جنيه . أستأنف المطعون عليهم السبعة الأول هذا الحكم لدى محكمة أستئناف المنصورة - مأمورية الزقازيق - بالإستئناف رقم ٢٤٦ سنة ٢٦ ق ، وأستأنفه المطعون عليه الأخير بالإستئناف رقم ٢٦٨ سنة ٢٦ ق ، كما أستأنفته الطاعنة بالإستئناف رقم ٢٧٠ سنة ٢٦ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة الإستئنافات الثلاثة حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١/٢ م بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون عليه الأخير والطاعنة بالتضام بأن يؤديا إلى المطعون عليهم من الأولى إلى الخامسة مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وبأن يؤديا إلى المطعون عليهما السادسة والسابعة مبلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة جنيه . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تعنى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول أنها تمسكت بصحيفة الأستئناف ومذكرة دفاعها بأنه قضى في الدعوى الجنائية ببراءة سائق السيارة إستناداً إلى نفي الخطأ في جانبه ومن ثم فإن هذا الحكم تكون له قوة الشئ المحكوم به أمام المحكمة المدنية في الدعوى المطروحة ، غير أن الحكم المطعون فيه أهدر هذه الحجية وقضى بإلزامها بالتعويض أستناداً إلى المسئولية المفترضة طبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدني وإلى مسئولية أمين النقل التعاقدية وذلك بالرغم من

سقوط الحق في طلب التعويض بالتقادم الثلاثي ولمضى أكثر من مائة وثمانية يوماً وفقاً للمادة ١٠٤ من القانون التجاري ورغم أن مسئولية أمين النقل ترتفع طالما أن الضرر نشأ عن خطأ المضرور وهو ما تكشف عنه أوراق الدعوى . إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع أو يبحثه وأقام قضاة على جواز الجمع بين المسئولية التقصيرية والمسئولية العقدية في حين أن لكل منهما تنظيماً مغايراً للآخر مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن مفاد نص المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الجنائي تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية طالما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين المدنية والجنائية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور يمتنع على المحكمة المدنية أن يعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتعلقة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له . ولما كان الثابت من الحكم الصادر في قضية الجنحة رقم ١٩٠١ سنة ١٩٧٥ مركز الزقازيق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد تابع المطعمون عليه الأخير لأنه تسبب بأهماله في موت مورثي المطعمون عليهم السبعة الأول وطلبت النيابة العامة معاقبته جنائياً وقد حكمت المحكمة الجنائية ببراءته مما أسند إليه ، فإن مؤدى ذلك أن تلك المحكمة لم تفصل في الأساس المشترك بين الدعوى الجنائية والدعوى المدنية الحالية لأن قوام الأولى خطأ جنائي واجب الإثبات ومنسوب إلى قائد السيارة في حين أن قوام الثانية خطأ مفترض في جانب الحارس على السيارة مرتكبة الحادث ، وتحقق

مسئولية الحارس ولو لم يقع منه أى خطأ لأنها مسئولية ناشئة عن الشئ ذاته وليست ناشئة عن الجريمة هذا فضلاً عن مسئولية أمين النقل التعاقدية ممالا حجية معه للحكم الجنائى فى هذا الخصوص ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون صحيحاً ، لما كان ما تقدم وكان المقرر أنه إذا كان الفعل الضار يستتبع قيام دعوى جنائية إلى جانب دعوى التعويض المدنية وأنفصلت هذه الأخيرة عن الدعوى الجنائية بأن أختار المضرور الطريق المدنى دون الجنائى للمطالبة بالتعويض فإن سريان التقادم بالنسبة للمضرور يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحكمة الجنائية ، فإذا انفصلت الدعوى الجنائية بصدور حكم بات . فإنه يترتب على ذلك - سريان تقادم دعوى التعويض المدنية بمدتها الأصلية على أساس أن رفع الدعوى الجنائية يكون فى هذه الحالة مانعاً قانونياً فى معنى المادة ٣٨٢ / ١ من القانون المدنى يتعذر معه على المضرور المطالبة بحقه فى التعويض ولما كان الثابت أن الحكم الجنائى صدر بتاريخ ١٢ / ٤ / ١٩٧٧ وأقام المطعون عليهم السبعة الأول دعواهم الماثلة بالتعويض بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٨٠ قبل مضى ثلاث سنوات على صدور الحكم الجنائى ، وكان التقادم المنصوص عليه فى المادة ١٠٤ من القانون التجارى يتعلق بالتأخير فى نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها فلا يسرى فى شأن نقل الأشخاص ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خلص بأسباب سائغة إلى خلو الأوراق مما يفيد وجود سبب أجنبى يكون قد أدى إلى وقوع الحادث ، ورتب على ذلك قيام المسئولية فى حق الطاعنة والمطعون عليهما الأخيرين ، وكان البين من الأوراق أن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص لا يقوم على أساس صحيح فلا على الحكم إذ لم يعرض لهذا الدفاع لما كان ذلك وكان طلب المطعون عليهم السبعة الأول بالتعويض الموروث إنما يستند إلى حق مورثتهم فى التعويض عن الضرر الذى لحقه وحسبما

يتطور إليه هذا الضرر ويتفاقم ومتى ثبت له هذا الحق قبل وفاته فإن ورثته يتلقونه عنه فى تركته ويحق لهم المطالبة به تأسيساً على تحقق مسئولية أمين النقل الذى كان المورث طرفاً فيه وهذا التعويض يغير التعويض الذى يسوغ للورثة المطالبة به عن الأضرار المادية والأدبية التى حاقت بأشخاصهم بسبب موت مورثتهم وهو ما يجيز لهم الرجوع به على أمين النقل على أساس من قواعد المسئولية التقصيرية ولا يعتبر ذلك جمعاً بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية عن ضرر واحد لاختلاف موضوع كل من الطلبين والدائن فيهما وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون صحيحاً ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
فاروق يوسف سليمان . خلف فتح الباب ، حسام الدين الحناوى نواب رئيس المحكمة ومحمد محمود
عبد اللطيف .



الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ القضائية :-

(٢-١) دعوى ، ضم الدعوى ، تجزئة ، احوال عدم التجزئة ، استئناف . نقض

، حالات الطعن ، التماس إعادة النظر .

(١) ضم الدعويين المختلفتين سبباً وموضوعاً إلى بعضهما . أثره . إحتفاظ كل منهما بإستقلالها .
وحدة الطلب فيهما مع اتحاد الخصوم والسبب . أثره . إندماجهما وفقدان كل منهما إستقلالها .
علة ذلك .

(٢) الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه هو : إلتماس إعادة
النظر . م ٥ / ٢٤١ مرافعات . الطعن بطريق النقض . شرطه .

(٣ - ٤) إيجار ، إيجار الأماكن : تغيير غرض استعمال العين المؤجرة ، قانون « تفسير القانون » .

(٣) الزيادة فى الأجرة المقررة للمالك فى حالة قيام المستأجر بتغيير الغرض من إستعمال العين
المؤجرة أو تأجيرها المكان المؤجر كلياً أو جزئياً . المادتان ٢٣ ، ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
إحتسابها على أساس الأجرة القانونية المحددة طبقاً لقوانين إيجار الأماكن . علة ذلك .

(٤) الزيادة فى الأجرة المقررة للمالك فى حالة قيام المستأجر بتغيير إستعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى . م ٢٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شمولها تغيير الاستعمال الكلى والجزئى . علة ذلك . النص القانونى . الواضح لا محل لتأويله وتقييده بدعوى إستهداء قصد المشرع منه . (مثال فى إيجار بشأن الحكم بعدم إعمال المادة ٢٣ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى حالة التغيير الجزئى للاستعمال) .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة « أنه وإن كان ضم الدعويين المختلفتين سبباً وموضوعاً إلى بعضهما تسهياً للإجراءات لا يترتب عليه اندماج الواحدة فى الأخرى بحيث تفقد كل منهما إستقلالها ولو اتحد الخصوم فيهما إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب فى إحدى الدعويين المضمومتين هو ذات الطلب فى الدعوى الأخرى - فضلاً عن إتحداهما سبباً وخصوماً فإنهما يندمجان وتفقد كل منهما إستقلالها . لما كان ذلك وكان الثابت أن موضوع الإستئنافين ٢٦٩٨ لسنة ٩٨ قضائية القاهرة و ٢٠١٤ لسنة ٩٩ قضائية القاهرة يتمثل فى مدى إستحقاق الطاعن لزيادة الأجرة القانونية لعين النزاع التى يطالب بها نظير قيام المطعون ضدها بتغيير الغرض من إستعمال هذه العين التى تستأجرها منه وتأجيرها مفروشة من الباطن إعمالاً لنص المادتين ٢٣ ، ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذا إتحد هذان الإستئنافان سبباً وخصوماً فإنهما يكونان وجهين لعملة واحدة ويترتب على ضمهما إندماجهما ويفقد كل منهما إستقلاله ، هذا إلى أن موضوع النزاع المردد فيهما لا يقبل التجزئة ولا يحتتمل الفصل فيهما إلا حلاً واحداً بعينه ، ولأزم ذلك أن قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف ينصرف إلى موضوع الإستئنافين معاً ولا يغير من ذلك خطأ محكمة الإستئناف فى التعبير عن مرادها بعبارة رفض إستئناف المطعون ضدها التى وردت فى المنطوق طالما كانت هذه العبارة غير مقصودة لذاتها ولا تعبر عن المقصود الحقيقى للمحكمة حسبما أفصحت عنه أسباب الحكم المطعون فيه .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بالنقض لا يقبل فى حالة الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه إلا إذا كانت المحكمة قد بينت فى حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيما حكمت به وأظهرت فيه أنها قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعالمه أنها بقضائها هذا المطعون فيه أنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على القضاء مسببه إياه فى هذا الخصوص أما إذا لم يبد من الحكم أنه يقصد تجاوز طلبات الخصوم وأن يحكم لهم بأكثر مما طلبوه فإن سبيل الطعن عليه إنما يكون بإلتماس إعادة النظر وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد جاءت خلواً مما يفيد تعمد القضاء بأجرة عين النزاع عن الفترة السابقة على ١٩٧٧/٩/٩ التى لم تكن مثار خلاف بين الخصوم أو أن المحكمة قصدت إلى القضاء عن تلك الفترة عن بينه وأدراك من طلبات الخصوم الموضحة بصحيفة الدعوى فإن الأمر يكون قد أخلط عليها عن غير قصد مما كان يتعين معه الطعن فى الحكم فى هذا الخصوص بطريق إلتماس إعادة النظر .

٣ - النص فى المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه فى « جميع الأحوال التى يتم فيها تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك إلى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية بنسبة ٢٠٠ ٪ للمبانى المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ » وفى المادة ٤٥ من ذات القانون على أن « فى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أجزء من المكان المؤجر مفروشاً يستحق المالك أجره إضافية عن مدة التأجير مفروشاً بواقع نسبة الأجرة القانونية تحتسب على الوجه الآتى : (١) أربعمئة فى المائة (٤٠٠ ٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ » وفى حالة تأجير المكان المفروش

جزئياً يستحق المالك نصف النسب الموضحة في هذه المادة مفاده أن نسبة الزيادة التي يستحقها المالك في الحالة التي يقوم فيها المستأجر بتغيير استعمال العين المؤجرة بموافقة المالك أو الحالة التي يجوز فيها التأجير مفروشا كليا كان أو جزئياً تحتسب على أساس الأجرة القانونية المحددة طبقاً للقواعد المنصوص عليها في قوانين إيجار الأماكن ولا محال للقول بإحتساب نسبة الزيادة التي يستحقها المالك عن إحدى هاتين الحالتين بعد إضافة نسبة الزيادة المستحقة له عن الحالة الأخرى إلى الأجرة القانونية بإعتبارها جزءاً منها طالما أن المشرع قد أفصح عن مراده صراحة في جعل الأجرة القانونية للعين المؤجرة هي المعيار في تقدير نسبة الزيادة التي قررها للمالك تطبيقاً لأحكام المادتين ٢٣ ، ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه النظر المتقدم فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٤ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - « أنه متى كان النص واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له لأن البحث في حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضي مضطراً في سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذي رمى إليه والقصد الذي أملاه ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها ومن ثم لا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم » وكان نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الواجب التطبيق على واقع الدعوى على أن « في جميع الأحوال التي يتم فيها

تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك إلى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية بنسبة ٢٠٠ ٪ للمباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ » قد ورد في عبارة عامة مطلقة واضحة المعنى قاطعة الدلالة في أن زيادة الأجرة بمقدار النسب الواردة به تتم في جميع الأحوال التي يحصل فيها تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك إلى غير أغراض السكنى دون تفرقة بين تغيير الاستعمال الكلى والجزئى وينبنى على ذلك فإن النسب المقررة بهذا النص تستحق للمالك كاملة مقابل تصريحه للمستأجر بتغيير استعمال العين المؤجرة سواء كان التغيير كلياً أو جزئياً أخذاً بعموم النص وإطلاقه ولا محل للقول بقصد تطبيق حكمه على التغيير الكلى لما ينطوى عليه من تغيير لمطلق النص وتخصيص لعمومه بغير مخصص مما لا يجوز ، هذا إلى أنه لو أراد المشرع قصر حكمه على حالة التغيير الكلى لاستعمال العين المؤجرة دون سواها لافصح عن مراده صراحة كما فعل حينما حدد في المادة ٤٥ من ذات القانون نسب الزيادة التي يستحقها المالك في الأحوال التي يجوز فيها للمستأجر التأجير الكلى مفروشاً خصصها بمقدار النصف في حالة التأجير الجزئى ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر حين أعرض عن تطبيق حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بقوله أنها لاتواجه حالة التغيير الجزئى لاستعمال العين المؤجرة وألتجأ إلى إعمال قواعد العدالة والقياس على المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على واقعة الدعوى دون سند من القانون فإنه يكون قد أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم لسنة ١٩٧٨ مدنى جنوب القاهرة الإبتدائية بطلب الحكم بتحديد القيمة الإيجارية الشهرية للشقة المبينة بالصحيفة بمبلغ ٢٧٨ جنيها ، ١٠٠ مليماً إعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ ، وقال بياناً لها ان مورث المطعون ضدها استأجر هذه الشقة للسكنى بتاريخ ١٩٥٧/٤/٣٠ بأجره شهريه صارت بعد التخفيض ١٨ جنيها و ٥٤٠ مليماً وقد صرح للمطعون ضدها بتأجير هذه الشقة مفروشة من الباطن لتكون مكتباً لأحدى الشركات ومن ثم يستحق زيادة القيمة الإيجارية الأصلية ٢٠٠ ٪ لتغير نوع الاستعمال و ٤٠٠ ٪ من القيمة الإيجارية للتأجير من الباطن مفروش بخلاف ثمن المياه لأن المبانى منشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ عملاً بالمادتين ٢٣ ، ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - ندبت المحكمة خبير فى الدعوى ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بأحقية الطاعن فى تقاضيه نسبة ٤٠٠ ٪ من القيمة الإيجارية القانونية لعين النراع إعتباراً من ١٩٧٧/٩/٩ - استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم

لسنة ٩٨ قضائية ، كما استأنفه الطاعن لدى ذات المحكمة بالإستئناف رقم
لسنة ٩٩ قضائية وقصر طلباته على المدة حتى ١٩٧٩/٨/٣١ - ضمت المحكمة
الإستئنافين ليصدر فيهما حكم واحد وندبت فيهما خبيراً قدم تقريره - وبتاريخ ٢٥
من يناير سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف الأول وفي الثاني بتعديل
الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها بأن تدفع للطاعن الأجرة الشهرية بواقع
٤٣ جنيهاً و ٥٦٩ مليمًا - عن الفترة من ١٩٧٦/٨/١ حتى ١٩٧٧/٩/٨
، ٧٣ جنيهاً و ٩٨٠ مليمًا عن الفترة من ١٩٧٧/٩/٩ حتى ١٩٧٩/٨/٣١
وذلك بخلاف قيمة استهلاك المياه - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ،
وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن
على المحكمة في غرفة مشوره حددت جلسة لنظرة وفيها إلتزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالوجه الأول من السبب الأول
منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه
قضى برفض استئناف المطعون ضدها مما كان يتعين معه تأييد الحكم المستأنف ، وإذ
قضى الحكم المطعون فيه بتعديله يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم وأقره بإستئنافه
مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة -
«أنه وإن كان ضم الدعويين المختلفين سبباً وموضوعاً إلى بعضهما تسهيلاً

للإجراءات لا يترتب عليه اندماج الواحدة في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ولو اتحد الخصوم فيهما إلا أن الأمر يختلف إذا كان الطلب في إحدى الدعويين المضمومتين هو ذات الطلب في الدعوى الأخرى - فضلاً عن إتحداهما سبباً وخصوماً فإنهما يندمجان وتفقد كل منهما استقلالها « . لما كان ذلك وكان الثابت أن موضوع الإستئنافين لسنة ٩٨ قضائية القاهرة و لسنة ٩٩ قضائية القاهرة يتمثل في مدى إستحقاق الطاعن لزيادة الأجرة القانونية لعين النزاع التي يطالب بها نظير قيام المطعون ضدها بتغيير الغرض من استعمال هذه العين التي تستأجرها منه وتأجيرها مفروشة من الباطن إعمالاً لنص المادتين ٢٣ و ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإذا إتحد هذان الإستئنافان سبباً وخصوماً فإنهما يكونان وجهين لعملة واحدة ويترتب على ضمهما إندماجهما ويفقد كل منهما استقلاله ، هذا إلى أن موضوع النزاع المردد فيهما لا يقبل التجزئة ولا يحتمل الفصل فيهما إلا حلاً واحداً بعينه ، ولازم ذلك أن قضاء الحكم المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف ينصرف إلى موضوع الإستئنافين معاً ولا يغير من ذلك خطأ محكمة الإستئناف في التعبير عن مرادها بعبارة رفض إستئناف المطعون ضدها التي وردت في المنطوق طالما كانت هذه العبارة غير مقصودة لذاتها ولا تعبر عن المقصود الحقيقي للمحكمة حسبما أفصحت عنه أسباب الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يضحى النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الثانى من السبب الأول والأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه تعرض

للأجرة التي تلزم المطعون ضدها يدفعها له نظير التأجير الجزئي المفروش في الفترة من ١/٨/١٩٧٦ حتى ٨/٩/١٩٧٧ في ظل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وأنهى إلى أن نسبة الزيادة المستحقة له هي ٣٥ ٪ فقط من الأجرة القانونية وليست ٧٠ ٪ منها ، حال أن الفترة التي يطالب بزيادة الأجرة فيها تبدأ من ٩/٩/١٩٧٧ حتى ٣١/٨/١٩٧٩ ويحكمها القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أما الفترة السابقة عليها فلم يشر نزاع بين الطرفين حول مقدار الأجرة المستحقة له عنها - وإذ تعرض الحكم المطعون فيه لها فيكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك بأن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن الطعن بالنقض لا يقبل في حالة الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه إلا إذا كانت المحكمة قد بينت في حكمها المطعون فيه وجهة نظرها فيما حكمت به وأظهرت فيه أنها قضت به مدركة حقيقة ما قدم لها من الطلبات وعالمة أنها بقضائها هذا المطعون فيه أنها تقضى بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ومع ذلك أصرت على القضاء مسببه إياه في هذا الخصوص أما إذا لم يبد من الحكم أنه بقصد تجاوز طلبات الخصوم وأن يحكم لهم بأكثر مما طلبوه فإن سبيل الطعن عليه إنما يكون بالتماس إعادة النظر وفقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكانت أسباب الحكم المطعون فيه قد جاءت خلواً مما يفيد تعمد القضاء بأجرة عن النزاع عن الفترة السابقة على ٩/٩/١٩٧٧ التي لم تكن مشار خلاف بين الخصوم أو أن المحكمة قصدت إلى القضاء عن تلك الفترة عن بينه وإدراك من طلبات الخصوم الموضحة بصحيفة الدعوى ، فإن الأمر يكون قد اختلط عليها عن غير قصد مما كان يتعين معه الطعن في الحكم في هذا الخصوص بطريق التماس إعادة النظر ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى والشق الثانى من الوجه الثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول أنه أقام قضاءه على أن المادة ٤٥ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد حددت النسبة المئوية المستحقة عن التأجير الجزئى المفروش بواقع ٢٠٠ ٪ من الأجرة القانونية لعين النزاع فى حين أنه يتعين احتساب هذه النسبة بعد أن تضاف إلى الأجرة القانونية نسبة ٢٠٠ ٪ المستحقة عن تغيير وجه الاستعمال تطبيقاً لنص المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك بأن النص فى المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن « فى جميع الأحوال التى يتم فيها تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك إلى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية بنسبة ٢٠٠ ٪ للمباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ » وفى المادة ٤٥ من ذات القانون على أن « فى جميع الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان أو جزء من المكان المؤجر مفروشاً يستحق المالك أجره إضافية عن مدة التأجير مفروشاً بواقع نسبة من الأجرة القانونية يحتسب على الوجه الآتى :

(١) أربعمائة فى المائة (٤٠٠ ٪) عن الأماكن المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وفى حالة تأجير المكان المفروش جزئياً يستحق المالك نصف النسب الموضحة فى هذه المادة - » مفاده أن نسبة الزيادة التى يستحقها المالك فى الحالة التى يقوم فيها المستأجر بتغيير استعمال العين المؤجرة بموافقة المالك أو الحالة التى يجوز فيها التأجير مفروشاً كلياً كان أو جزئياً تحتسب على أساس الأجرة القانونية المحددة طبقاً للقواعد المنصوص عليها فى قوانين إيجار الأماكن ولا مجال

للقول باحتساب نسبة الزيادة التي يستحقها المالك عن إحدى هاتين الحالتين بعد إضافة نسبة الزيادة المستحقة له عن الحالة الأخرى إلى الأجرة القانونية باعتبارها جزءاً منها طالما أن المشرع قد أفصح عن مراده صراحة في جعل الأجرة القانونية للعين المؤجرة هي المعيار في تقدير نسبة الزيادة التي قررها للمالك تطبيقاً لأحكام المادتين ٢٣ ، ٤٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه النظر المتقدم يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى ببقية أوجه السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أنه احتسب الزيادة المستحقة له عن تغيير المطعون ضدها الغرض من استعمال شقة النزاع بنسبة ١٠٠ ٪ من الأجرة القانونية تأسيساً على أن هذا التغيير كان جزئياً وحدث في ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذي اقتصر في المادة ٢٣ منه على النص على الزيادة في حالة التغيير الكلي للغرض من استعمال العين المؤجرة دون التغيير الجزئي وأن منطق العدالة يقتضي تقرير هذه الزيادة للمالك عن التغيير الجزئي بمقدار نصف النسب المشار إليها في المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في حين أن المادة ٢٣ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي حددت الزيادة عن تغيير استعمال العين المؤجرة بالنسب الواردة فيها دون تفرقة بين التغيير الكلي أو الجزئي تكون هي الواجبة التطبيق وإعمالاً لها فإنه يستحق زيادة الأجرة بنسبة ٢٠٠ ٪ أما أحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فإنها لا تطبق بأثر رجعي على الفترة السابقة على نفاذه كما أن إعتبارات العدالة لا يلتجأ إليها طالما وجد نص تشريعي يمكن تطبيقه ، خلافاً لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك بأن من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كان النص واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة على المراد منه فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الإستهداء بالحكمة التى أملتة لأن البحث فى حكمة التشريع ودواعيه إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه مما يكون معه القاضى مضطراً فى سبيل تعرف الحكم الصحيح إلى تقصى الغرض الذى رمى إليه والقصد الذى أملاه ذلك أن الأحكام القانونية تدور مع علتها لا مع حكمتها ومن ثم لا يجوز إهدار العلة والأخذ بالحكمة عند وجود نص واضح سليم » وكان نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الواجب التطبيق على واقع الدعوى على أن « فى جميع الأحوال التى يتم فيها تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك إلى غير أغراض السكنى تزداد الأجرة القانونية بنسبة ٢٠٠ ٪ للمباني المنشأة قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ » قد ورد فى عبارة عامة مطلقة واضحة المعنى قاطعة الدلالة فى أن زيادة الأجرة بمقدار النسب الواردة به تتم فى جميع الأحوال التى يحصل فيها تغيير استعمال العين المؤجرة بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبموافقة المالك إلى غير أغراض السكنى دون تفرقة بين تغيير الاستعمال الكلى والجزئى ، وينبنى على ذلك فإن النسب المقررة بهذا النص تستحق للمالك كاملة مقابل تصريحه للمستأجر بتغيير استعمال العين المؤجرة سواء كان التغيير كلياً أو جزئياً أخذاً بعموم النص وإطلاقه ولا محل للقول بقصد تطبيق حكمه على التغيير الكلى فحسب لما ينطوى عليه من تقييد لمطلق النص وتخصيص لعمومه بغير مخصص مما لا يجوز ، هذا إلى أنه لو أراد المشرع قصر حكمه على

حالة التغير الكلى لاستعمال العين المؤجرة دون سواها لأفصح عن مراده صراحة كما فعل حينما حدد فى المادة ٤٥ من ذات القانون نسب الزيادة التى يستحقها المالك فى الأحوال التى يجوز فيها للمستأجر التأجير الكلى مفروشاً وخصصها بمقدار النصف فى حالة التأجير الجزئى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر حين أعرض عن تطبيق حكم المادة ٢٣ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بقوله أنها لاتواجه حالة التغير الجزئى لاستعمال العين المؤجرة وألتجأ إلى إعمال قواعد العدالة والقياس على المادة ١٩ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على واقعة الدعوى دون سند من القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه جزئياً فى هذا الخصوص .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٣ م

بإئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

إبراهيم الطويلة نائب رئيس المحكمة ، أحمد على خيرى ، محمد عبد المنعم إبراهيم وخيرى فخرى .



الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) قانون « سريان القانون من حيث الزمان » ، « إيجار » إيجار الأماكن : أسباب الإخلاء ، .

- المراكز القانونية التى تنشأ فى ظل القانون القديم . خضوعها له فى آثارها وإنقضائها . القواعد
الأمرة فى القانون الجديد وجوب إعمالها بأثر فوري على مالم يكن قد أكتمل من هذه المراكز من
حيث آثارها وإنقضائها .

(٢ ، ٣) إيجار « إيجار الأماكن » ، « التنازل عن مكتب المحامى » ، « محاماه » قانون « سريان القانون » ،

(٢) مستأجر المكان المؤجر لمزاولة مهنة المحاماة ولورثته الحق فى التنازل عنه لمن يزاول مهنة حرة
أو حرفة غير مقلقة للراحة أو ضارة بالصحة م ٥٥ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ . سريان هذا التنازل
فى حق المؤجر ولو لم يأذن به .

(٣) تعلق النص القانونى بالنظام العام . أثره . انطباق حكمه بأثر مباشر وفوري على المراكز
القانونية القائمة ولو نشأت فى تاريخ سابق عليه .

(٤) دستور « المحكمة الدستورية العليا » ، « محاماه » قانون « دستورية القوانين » ، .

صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . أثره . عدم جواز تطبيقه . إعتباراً من اليوم التالى لنشر

الحكم . م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التى

تكون قد استتقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى (مثال بشأن عدم دستورية م ٥٥ ق المحاماة ١٧

لسنة ١٩٨٣ .) .

(٥) نقض « السبب المجهل » .

- عدم بيان الطاعن ما يعزوه إلى الحكم المطعون فيه من خطأ وموضع هذا العيب منه وأثره في

قضائه . نعى مجهل غير مقبول .

١ - الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في إنتاجها آثارها أو في إنقضائها وهو لا يسرى على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نشأت وأكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظله ، في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله بإعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى الشأن في نشوئها أو في آثارها أو في انقضائها إلا أن هذا مشروط ألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفه البيان لقواعد أمره ، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد أكتمل من عناصرها وعلى آثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبله - كما يحكم انقضائها . لما كان ذلك وكانت الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء تسرى بأثر فوري على ما لم يستقر من مراكز وقت نفاذها وإن نشأت في ظل القانون القديم .

٢ - صدور القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماه المعمول به

اعتباراً من ١/٤/١٩٨٣ وتضمن النص في الفقرة الثانية من المادة ٥٥

منه على أنه واستثناء من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجوز للمحامى أو لورثته التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماه لمزاولة مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أوضارة بالصحة " بمايدل على أن للمحامى ولورثته من بعده التنازل عن إيجار مكتبه فى الحالات الواردة بالنص ، وينتج هذا التنازل أثره فى حق المؤجر فيظل عقد الإيجار قائماً ومستمراً لصالح المتنازل له .

٣ - وإذ كان النص فى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ آمراً ومتعلقاً بالنظام العام فإنه يسرى بأثر مباشر وفورى من تاريخ العمل به على المراكز القانونية القائمة ولو كانت ناشئة فى تاريخ سابق على نفاذه ، لما كان ما تقدم وكان الثابت بالأوراق أن المستأجر الأصلي « مورث المطعون عليهم الثلاث الأول كان يعمل محامياً ويستأجر شقة النزاع لاستعمالها مكتباً للمحاماه وأنه تنازل عن حق إيجار المكتب السالف للمطعون عليه الرابع من ثم فإنه عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ينتج هذا التنازل أثره فى حق المؤجر فيظل عقد الايجار قائماً ومستمراً لصالح المتنازل له « المطعون عليه الرابع » بإعتباره تنازلاً مشروعاً وصحيحاً طبقاً للقانون رغم عدم وجود إذن كتابى من المؤجر وبالتالى فلا يصلح سبباً للحكم بإخلاء عين النزاع .

٤ - مفاد نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا أنه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة - عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، ومن ثم فإنه لا يمس - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا -

بالحقوق والمراكز التي تكون قد أستقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ من محكمة إستئناف القاهرة ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعاً لعدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن الإعتيادية وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا القاضى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون المحاماه فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٥ ويضحي صدور هذا الحكم ونشره غير ماس بحق المطعون عليه الرابع فى الشقة موضوع النزاع .

٥ - إذ كان الطاعن لم يبين فى أسباب طعنه وجه التناقض الذى يعزوه إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه فإن ما ينعاه عليه فى هذا الخصوص غير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر / والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٩٢ سنة ١٩٨٠ مدنى الجيزة الابتدائية ضد المطعون عليهن الثلاث الأول بطلب الحكم بإخلاء العين الموضحة بالصحيفة

والتسليم وقال بياناً لذلك إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٢/١٢/١ استأجر مورث المطعون عليهن شقة النزاع لإستعمالها مكتباً للمحاماه وظل يباشر نشاطه فيها إلى أن توقف بسبب المرض ثم توفى بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٢٧ دون أن يشرك معه أحداً فى إستغلاله المكتب كما لا يعمل أحد من ورثته بالمحاماه وإذا أنتهى عقد الإيجار بوفاة المستأجر الأصى فقد أقام الدعوى . تمسك المطعون عليه الرابع بأنه أشتري عين النزاع من المستأجر الأصى فاخصمه الطاعن فى الدعوى لسماع الحكم بذات الطلبات . بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩ م حكمت المحكمة برفض الدعوى ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٩٥٩ سنة ٩٩ ق ، وبتاريخ ١٩٨٣/٤/٣٠ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين ، حكمت بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والتناقض وفى بيان ذلك يقول إنه أقام دعواه بطلب إخلاء العين المؤجرة لثبوت حصول واقعة تنازل المستأجر الأصى لها فى ظل العمل بأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ الذى رتب جزاءً هذه المخالفة فيكون هذا القانون هو الواجب التطبيق دون التشريعات اللاحقة التى لا يمتد أثرها على الماضى لتطبق على حالات تمت قبل صدورها إعمالاً للأثر الفورى للقانون إلا أن الحكم المطعون فيه أستند فى قضائه إلى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة

١٩٨١ ، والمادة ٥٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ رغم حصول واقعة التنازل قبل العمل بهذين القانونين دون أن يعرض لدفاعه في هذا الخصوص بل أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف رغم أنه إنتهى إلى نفي واقعة المشاركة بما كان يستلزم القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وجاء حكمه الصادر في ١٩٨٣/٤/٣٠ متناقضاً مع الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن الأصل أن القانون يسرى بأثر فوري على المراكز القانونية التي تتكون بعد نفاذه ، سواء في نشأتها أو في إنتائجها أثارها أو في إنقضائها ، وهو لا يسري على الماضي ، فالمراكز القانونية التي نشأت وأكتملت فور تحقق سببها قبل نفاذ القانون الجديد كالميراث ، تخضع للقانون القديم الذي حصلت في ظله ، أما المراكز القانونية التي تنشأ وتكتمل خلال فترة تمتد في الزمان ، فإن القانون القديم يحكم العناصر والآثار التي تحققت في ظله ، في حين يحكم القانون الجديد العناصر والآثار التي تتم بعد نفاذه ، ولئن كانت المراكز القانونية الاتفاقية تظل خاضعة للقانون القديم الذي نشأت في ظله بإعتبار أنه تعبير عن إرادة ذوى الشأن في نشوئها أو في أثارها أو في إنقضائها إلا أن هذا مشروط بالألا يكون القانون الجديد قد أخضع المراكز القانونية سالفه البيان لقواعد أمره ، فحينئذ يطبق القانون الجديد فوراً على ما لم يكن قد أكتمل من عناصرها وعلى أثار هذه المراكز الحاضرة والمستقبلية كما يحكم إنقضاءها ، لما كان ذلك وكانت الأحكام الخاصة بتعيين أسباب الإخلاء تسرى بأثر فوري على ما لم يستقر من مراكز وقت نفاذها وإن نشأت في ظل القانون القديم وكانت المادة ٣١ ب من القانون رقم

٤٩ لسنة ١٩٧٧ قد أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء العين المؤجرة إذا أجر المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك ، واستناداً لهذا النص رفع الطاعن الدعوى طالباً إخلاء المطعون عليهم من العين موضوع النزاع للتنازل عنها ، وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ والسارى العمل به إعتباراً من ١٩٨١/٧/٣١ وجرى نص المادة ١/٢٠ منه على أنه « يحق للمالك عند قيام المستأجر فى الحالات التى يجوز له فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠ ٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى بالعين » وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة الإستئناف صدر القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماه المعمول به إعتباراً من ١٩٨٣/٤/١ وتضمن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٥٥ منه على أنه « وإستثناء من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجوز للمحامى أو لورثته التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماه لمزاولة مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو ضارة بالصحة » . بما يدل على أن للمحامى ولورثته من بعده التنازل عن إيجار مكتبه فى الحالات الواردة بالنص ، وينتج هذا التنازل أثره فى حق المؤجر فيظل عقد الإيجار قائماً ومستمراً لصالح المتنازل له ، وإذ كان حكم النص فى المادة ٥٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ أمراً ومتعلقاً بالنظام العام فإنه يسرى بأثر مباشر وفورى من تاريخ العمل به على المراكز القانونية القائمة ولو كانت ناشئة فى تاريخ سابق على نفاذه ، لما كان ما

تقدم وكان الثابت بالأوراق أن المستأجر الأصلي « مورث المطعون عليهن الثلاث الأول » كان يعمل محامياً ويستأجر شقة النزاع لا ستعمالها مكتباً للمحاماه وأنه تنازل عن حق إيجار المكتب السالف للمطعون عليه الرابع ومن ثم فإنه عملاً بحكم الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ينتج هذا التنازل أثره في حق المؤجر فيظل عقد الإيجار قائماً ومستمراً لصالح المتنازل له « المطعون عليه الرابع » باعتباره تنازلاً مشروعاً وصحيحاً طبقاً للقانون رغم عدم وجود إذن كتابي من المؤجر وبالتالي فلا يصلح سبباً للحكم بإخلاء عين النزاع .

وإذ إلتمز الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون قد صادف صحيح القانون ويضحي النعى عليه على غير أساس . ولا ينال من ذلك صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٧ الذي قضى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فى الدعوى رقم ٢٥ سنه ١١ ق دستورية لأن مفاد نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا أنه يترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحته عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، ومن ثم فإنه لا يمس - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا - بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت من قبل بحكم حاز قوة الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩ من محكمة إستئناف القاهرة ومن ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعاً لعدم جواز الطعن فيه

بطرق الطعن الاعتيادية وذلك من قبل نشر حكم المحكمة الدستورية العليا القاضي بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون المحاماه فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٥ ويضحى صدور هذا الحكم ونشره غير ماس بحق المطعون عليه الرابع فى الشقة موضوع النزاع . لما كان ذلك وكان مؤدى قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لأسباب مستقلة هو تأييد ذلك الحكم فى قضائه برفض الدعوى ، وكان الطاعن لم يبين فى أسباب طعنه وجه التناقض الذى يعزوه إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه فإن ما ينعاه عليه فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم

الطويلة نائب رئيس المحكمة . محمد عبد المنعم إبراهيم ، خيرى فخرى وحسين نعمان .

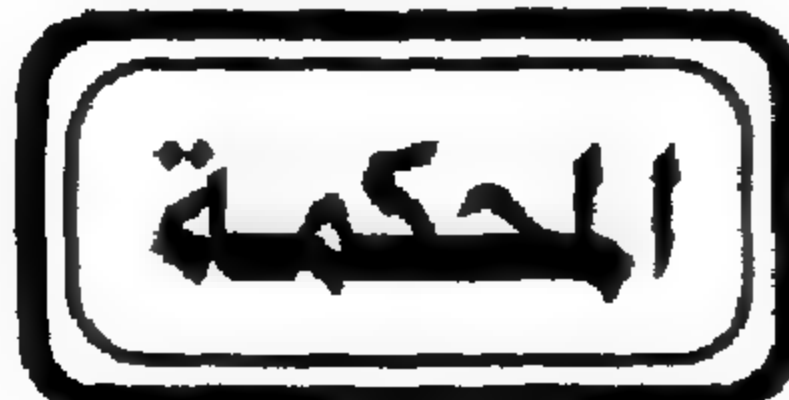


الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٧ القضائية :-

تزوير ، الطعن بالتزوير ، . إثبات . محكمة الموضوع .

الحكم بقبول بعض شواهد التزوير والأمر بتحقيقها دون البعض . مؤداه . إرجاء الفصل إلى ما بعد إنتهاء التحقيق فى موضوع الإدعاء بالتزوير على أساس جميع الشواهد القائمة فى الدعوى وما يستجد نتيجة للتحقيق . علة ذلك .

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى قضاء محكمة الموضوع بقبول شاهد أو أكثر من شواهد التزوير ويندب قسم أبحاث التزوير لتحقيقها دون باقى الشواهد ، أنها أرجأت الفصل فى موضوع الإدعاء بالتزوير إلى ما بعد إنتهاء تحقيق صحة الورقة على أساس جميع الشواهد القائمة فى الدعوى والتى ساقها الطاعن بالتزوير بإعتبارها من القرائن المؤيدة لمدعاه وعلى أساس ما يستجد نتيجة للتحقيق .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر /

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن الطاعنه أقامت الدعوى رقم ١٧٦٧ سنة ١٩٧٨ م مدنى الفيوم
الإبتدائية ضد المطعون عليهما و آخرين بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقدى البيع
المؤرخين ١٩٧٢/٤/١٤ ، ١٩٧٨/٦/٤ وقالت بياناً لذلك إن ورثة المرحوم
باعوا لها والمطعون عليه الأول مناصفة بينهما بموجب العقد الأول الأرض الفضاء
المبينة بالصحيفة والعقد لقاء ثمن مقداره ٤٠٠ جنيه ، وبموجب العقد الثانى باع لها
المطعون عليه الأول حصته فى الأرض المبينة بالعقد الأول وما عليها من مباني لقاء
ثمن مقداره ٥٠٠٠ جنيه وإذ تقاعس البائعون عن التوقيع على العقد النهائى فقد
أقامت الدعوى . قدم المطعون عليهما إقراراً مؤرخاً ١٩٧٨/١٢/١٨ منسوباً صدوره
إلى الطاعنة بتنازلها عن الدعوى وبملكه المطعون عليه الثانى لقطعة الأرض موضوع
العقدين ، طعنت الطاعنة على هذا الإقرار بالتزوير بمقوله أنه مزور عليها صلباً
وتوقيعاً ، ندبت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى
لإجراء المضاهاه على توقيع الطاعنه فقدم تقريراً إنتهى فيه إلى أن التوقيع صحيح
إلا أنه سابق فى وجوده لعبارات صلب المستند الحالية أى أنه كان موقع به على
بياض بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨ حكمت المحكمة ببرد وبطلان الإقرار المؤرخ
١٩٧٨ / ١٢/١٨ ثم حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣١ بصحة ونفاذ عقدى البيع
سالفى الذكر . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سويف
مأمورية الفيوم - بالإستئناف رقم ٨٢ سنة ٢١ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/٦/١٦
حكمت المحكمة بصحة الإقرار المطعون عليه ثم حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٥/١٠

بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٧٨/٦/٤ ورفض الدعوى بالنسبة لهذا الشق طعنت الطاعنه فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشوره فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاءه بصحة الاقرار المؤرخ ١٩٧٨/١٢/١٨ على ما قرره أنها قصرت طعنها بالتزوير على توقيعها الذى ثبت صحته من تقرير الخبير وأن ما أورده الأخير من أن صلب الإقرار قد أضيف بعد التوقيع عليه فى تاريخ لاحق خارج عن المهمة الموكوله له القيام بها فى حين أن الثابت من مذكرة شواهد التزوير دفاعها أمام محكمة الإستئناف أن طعنها انصب على هذا المحرر صلباً وتوقيعاً مما كان يتعين معه على المحكمة أن تحقق باقى شواهد التزوير بإعتباره دليلاً مطروحاً عليها وإذ لم تفعل فإن قضاءها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى قضاء محكمة الموضوع بقبول شاهد أو أكثر من شواهد التزوير وبندب قسم أبحاث التزوير لتحقيقها دون باقى الشواهد أنها أرجأت الفصل فى موضوع الإدعاء بالتزوير إلى ما بعد إنتهاء تحقيق صحة الورقة على أساس جميع

الشواهد القائمة فى الدعوى والتى ساقها الطاعن بالتزوير بإعتبارها من القرائن المؤيدة لدعاه وعلى أساس ما يستجد نتيجة للتحقيق . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء الحكم المستأنف فيما انتهى إليه من رد وبطلان الإقرار المنسوب صدوره إلى الطاعنه وبصححه هذا المحرر تأسيساً على ما قرره أنها قصرت طعنها بالتزوير على التوقيع المنسوب إليها عليه كما أنها لم تتمسك بأن توقيعها تم على بياض أو أنه قد اختلس منها وكان الثابت من تقرير الطعن بالتزوير وإعلان مذكرة شواهد أن الطاعنة تمسكت بتزوير ذلك المحرر عليها صلباً وتوقيعاً فى الشاهد الثالث من تلك الشواهد كما رددت ذلك القول بمذكرة دفاعها أمام محكمة الإستئناف وأضافت أن توقيعها اختلس منها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد حصل قضاءه على هذا الفهم الخاطئ مخالفاً الثابت بالأوراق وحجب نفسه بذلك عن تحقيق دفاع الطاعنة فى هذا الشأن بما يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الحكم المنهى للخصومة الصادر بتاريخ ١٠ / ٥ / ١٩٧٨ قد بنى على الحكم سالف الذكر فإنه يتعين نقضه بدوره عملاً بالمادة ٢٧١ من قانون المرافعات .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم الطويلة نائب رئيس المحكمة . أحمد علي خيرى . حسين نعمان و سعيد فوده .



الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ القضائية

- دعوى ، انعقاد الخصومة ، استئناف ، إعلان ، بطلان .

(١) انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً . وجوب تأجيل القضية إلى جلسة تالية إذا تبينت المحكمة بطلان إعلان المدعى عليه بالصحيفة . مؤدى ذلك . عدم وقوفها عند القضاء بالبطلان بل عليها توجيه الخصوم نحو تصحيح الإجراءات بتكليف المدعى بإجراء إعلان جديد صحيح . علة ذلك . المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٥ مرافعات .

(٢) استئناف . حكم .

سريان القواعد المقررة أمام محكمة أول درجة فيما يتعلق بالإجراءات والأحكام أمام محكمة الاستئناف.

٣ - حكم ، الطعن فى الحكم ، نقض ، الأحكام غير الجائز الطعن فيها ، نظام عام .

عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . تعلق ذلك بالنظام العام (مثال بشأن أقتصار الحكم الإستئنافى على القضاء ببطلان إعلان صحيفة الإستئناف ورفض الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن) .

١ - مفاد نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات والمادة ٦٨ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - انه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه كأثر إجرائي بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كأصل عام - إجراءً لازماً لإنعقاد الخصومة بين طرفيها ويكون وجودها الذي بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً ولم يقف المشرع بالقاضي في هذا النطاق عند الدور السلبي تاركاً الدعوى لمناضلة أطرافها يوجهونها حسب هواهم ووفق مصالحهم الخاصة وإنما منحه مزيداً من الإيجابية التي تحقق هيمنته على الدعوى ومن ذلك ما نص عليه بالمادة ٨٥ منه على أنه إذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان إعلانه بالصحيفة وجب عليها تأجيل القضية إلى جلسة تالية يعاد إعلانه لها بواسطة خصمه بما مؤداه أنه إذا تبينت المحكمة بطلان إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى فإنها لا تقف عند حد القضاء بالبطلان بل يتعين عليها من تلقاء نفسها ولو في غيبه المدعى عليه أن تقضى في توجيه الخصوم نحو تصحيح الإجراءات بتكليف المدعى بإجراء إعلان جديد صحيح للمدعى توصلًا لإصدار حكم صحيح في الخصومة المطروحة أمامها وهو ما يتفق مع اتجاه المشرع إلى الاقلال من دواعي البطلان إعتباراً بأن الغاية من الإجراءات هو وضعها في خدمة الحق .

٢ - المقرر وفقاً للمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات أنه يسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة أول درجة سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام .

٣ - إذ كان قضاء الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الحكم ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف ورفض الدفع المتعلق بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن على نحو ماورد بأسبابه - بما يعنى استمرار قيام الخصومة الأصلية أمام المحكمة - وإذ وقف الحكم فى قضائه عند هذا الحد دون أن تكلف المحكمة الطاعن بإعلان المطعون عليه إعلاناً صحيحاً بصحيفة الاستئناف ولم يعرض الحكم للطلبات المبداه أصلاً فى الدعوى المتعلقة بمدى صحة الحجز الموقع على أموال المطعون عليه بل أغفل تناولها والفصل فيها فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أنهى الخصومة المطروحة على محكمة الاستئناف فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة برمتها ومن ثم كان من الجائز لصاحب الشأن أن يطلب من محكمة الاستئناف نظر هذه الطلبات والحكم فيها بعد إعلان صحيفة الاستئناف إعلاناً جديداً صحيحاً ، ولما كان الحكم المطعون فيه غير قابل للتنفيذ الجبرى ولا يندرج ضمن الأحكام التى أجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن فيها استثناء قبل صدور الحكم المنهى للخصومة برمتها ومن ثم تقضى المحكمة من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل فى أن المطعون عليه أقام ضد الطاعن الدعوى رقم ٣١٨ سنة ١٩٨٤ مدنى
بندر طنطا بطلب الحكم بوقف إجراءات البيع المحدد لها يوم ١٠/٧/١٩٨٤ وقال
بياناً لدعواه إنه بتاريخ ٢٤/٦/١٩٨٤ أوقع مجلس مدينة طنطا حجزاً إدارياً على
المنقولات المبينة بمحضر الحجز نظير مبلغ ١٢٢٩٢,٤٠٠ جنيه بمقوله أنها قيمة
إيجار ومستحقات عليه حتى يونيو سنة ١٩٨٤ فى حين أنه سدد القيمة الإيجارية
حتى شهر مايو سنة ١٩٨٤ وأن الحجز لم يسبقه إنذار بالسداد مما يجعله باطلاً .
بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٤ حكمت المحكمة فى مادة تنفيذ ببطان الحجز الإدارى
المؤرخ ٢٤/٦/١٩٨٤ . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا
بالاستئناف رقم ٥٩ لسنة ٣٥ ق . دفع المطعون عليه بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن
لعدم إعلانه إعلاناً قانونياً صحيحاً فى الميعاد وببطان إعلان صحيفة الاستئناف
لعدم إشتمالها على البيانات اللازمة . وبتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٧ حكمت المحكمة
ببطان إعلان صحيفة الاستئناف وتضمنت أسباب الحكم المرتبطة ارتباطاً وثيقاً
بمنطوقه رفضه للدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن . طعن الطاعن فى هذا الحكم

بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعُرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مفاد نص المادة ٦٣ من قانون المرافعات والمادة ٦٨ من ذات القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - أنه وإن كان يلزم لإجراء المطالبة القضائية إيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة وهو ما يترتب عليه كآثر إجرائى بدء الخصومة إلا أن إعلان صحيفة الدعوى إلى المدعى عليه يبقى كأصل عام - إجراءً لازماً لإنعقاد الخصومة بين طرفيها ويكون وجودها الذى بدأ بإيداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة معلقاً على شرط إعلانها إلى المدعى عليه إعلاناً صحيحاً ، ولم يقف المشرع بالقاضى فى هذا النطاق عند الدور السلبى تاركاً الدعوى لمناضلة أطرافها يوجهونها حسب هواهم ووفق مصالحهم الخاصة وإنما منحه مزيداً من الإيجابية التى تحقق هيمنته على الدعوى ومن ذلك ما نص عليه بالمادة ٨٥ منه على أنه إذا تبينت المحكمة عند غياب المدعى عليه بطلان إعلانه بالصحيفة وجب عليها تأجيل القضية إلى جلسة تالية يعاد إعلانها لها بواسطة خصمه بما مؤداه أنه إذا تبينت المحكمة بطلان إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى فإنها لا تقف عند حد القضاء بالبطلان بل يتعين عليها من تلقاء نفسها ولو فى غيبه المدعى عليه أن تمضى فى توجيه الخصوم نحو تصحيح الإجراءات بتكليف المدعى بإجراء إعلان جديد

صحيح للمدعى عليه توصلًا لإصدار حكم صحيح فى الخصومة المطروحة أمامها وهو ما يتفق مع اتجاه المشرع إلى الإقلال من دواعى البطلان إعتباراً بأن الغاية من الإجراءات هو وضعها فى خدمة الحق . لما كان ذلك وكان المقرر وفقاً للمادة ٢٤٠ من قانون المرافعات أنه يسرى على الاستئناف القواعد المقررة أمام محكمة أول درجة سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ، وكان البين من الأوراق أن المطعون عليه أقام الدعوى بطلب بطلان الحجز الإدارى الذى أوقعه الطاعن على أمواله ، وإذ قضى للمطعون عليه بطلباته استأنف الطاعن هذا الحكم ودفع المطعون عليه ببطلان إعلانه بصحيفة الاستئناف لخلو ورقة الإعلان من بيان تاريخ ووقت حصوله الإعلان واسم المحضر الذى باشره وتوقيعه كما دفع باعتباره الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلانه بصحيفة الاستئناف إعلاناً صحيحاً فى خلال الميعاد الذى حدده القانون ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الحكم ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف ورفض الدفع المتعلق باعتباره الاستئناف كأن لم يكن على نحو ماورد بأسبابه - بما يعنى استمرار قيام الخصومة الأصلية أمام المحكمة - وإذ وقف الحكم فى قضائه عند هذا الحد دون أن تكلف المحكمة الطاعن بإعلان المطعون عليه إعلاناً صحيحاً بصحيفة الاستئناف ولم يعرض الحكم للطلبات المبداه أصلاً فى الدعوى المتعلقة بمدى صحة الحجز الموقع على أموال المطعون عليه بل أغفل تناولها والفصل فيها فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أنهى الخصومة

المطروحة على محكمة الاستئناف فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم المنهى للخصومة برمتها ومن ثم كان من الجائز لصاحب الشأن أن يطلب من محكمة الاستئناف نظر هذه الطلبات والحكم فيها بعد إعلان صحيفة الاستئناف إعلاناً جديداً صحيحاً ، ولما كان الحكم المطعون فيه غير قابل للتنفيذ الجبرى ولا يندرج ضمن الأحكام التى أجازت المادة ٢١٢ من قانون المرافعات الطعن فيها استثناء قبل صدور الحكم المنهى للخصومة برمتها ومن ثم تقضى المحكمة من تلقاء نفسها بعدم جواز الطعن لتعلقه بالنظام العام .

جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / جرجس أسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم

الطويلة نائب رئيس المحكمة . أحمد على خيرى . محمد عبد المنعم إبراهيم وخيرى فخرى .



الطعن رقم ٤٢٨١ لسنة ٦١ القضائية

- تقادم ، انقطاع التقادم ، دعوى ترك الخصومة ،

المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . م ٣٨٣ مدنى . شرطها . الحكم بترك الخصومة فى دعوى المطالبة . أثره . إلغاء جميع إجراءاتها وزوال الأثر المترتب على رفعها فى قطع التقادم . مؤدى ذلك . لا تقطع المطالبة سوى التقادم السارى لمصلحة من رفعت عليه الدعوى وقضى عليه فيها .

وإذ كان من شأن المطالبة القضائية الصريحة الجازمة بالحق الذى يراد اقتضاؤه أن يقطع مدة التقادم إعمالاً للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى إلا أنه يترتب على الحكم بترك الخصومة فى دعوى المطالبة إلغاء جميع إجراءاتها وزوال الأثر المترتب على رفعها فى قطع التقادم لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة والمطعون عليها الثانية بسقوط الدعوى بالتقادم على سند من أن المطعون عليه الأول أقام قبلهما الدعوى رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٧٥ مدنى جزئى عابدين بطلب التعويض المؤقت حكم فيها بإلزام المطعون عليها الثانية به دون أن يعرض للأثر المترتب على ترك الخصومة فى تلك الدعوى قبل الطاعنة ومدى حجية الحكم بالتعويض المؤقت الصادر فيها قبلها وهو ما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٤٧٧ سنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة « شركة مصر التأمين » والمطعون عليها الثانية « هيئة النقل العام » بطلب الحكم بإلزامها بالتضامن بأن يوديا له مبلغ خمسة الاف جنيه والفوائد ، وقال بياناً لدعواه إنه بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣ تسبب تابع المطعون عليها الثانية بخطئه أثناء قيادته سيارة مملوكة لها ومؤمن عليها لدى الطاعنة فى إصابته بعاهة مستديمة وحرر عن ذلك محضر الجنحة رقم ٢١٣١ سنة ١٩٧٣ قصر النيل قررت النيابة حفظه لعدم الجناية ، فأقام الدعوى رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٧٥ مدنى جزئى عابدين بطلب إلزامهما بالتضام بأن يوديا له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وفيها قرر بترك الخصومة بالنسبة للطاعنة وبتاريخ ٢٢/٥/١٩٧٦ حكمت المحكمة بإلزام المطعون عليها الثانية بأن تؤدى له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت وتأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ٢٣٣ سنة ١٩٧٨ مدنى مستأنف جنوب القاهرة ، وإذ لحقه من جراء الحادث أضرار مادية وأدبية يقدر التعويض عنها بالمبلغ المطالب به فقد أقام الدعوى . بتاريخ ٢٥/١/١٩٩٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة والمطعون عليها الثانية بالتضامن بأن يوديا للمطعون عليه

الأول مبلغ ألفى جنيه . إستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٢٦٢ لسنة ١٠٧ ق واستأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٣٢٣ لسنة ١٠٧ ق ، كما استأنفته المطعون عليها الثانية بالاستئناف الفرعى رقم ١١٤٣٥ لسنة ١٠٧ ق وبعد ضم الاستئنافات حكمت بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠ برفض استئنافى الطاعنة والمطعون عليها الثانية وفى الاستئناف الثالث بتعديل مقدار التعويض المحكوم به . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت بسقوط دعوى المطعون عليه الأول قبلها بمضى أكثر من ثلاث سنوات طبقاً للمادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، إلا أن الحكم قضى برفض هذا الدفع على سند من أن المطعون عليه الأول استصدر حكماً فى الدعوى رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٧٥ جزئى عابدين قضى بإلزام المطعون عليها الثانية بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيه وهو من شأنه قطع التقادم بالنسبة للطاعنة والمطعون عيها الثانية فى حين أن هذا الأثر يقتصر على المحكوم عليه فى هذه الدعوى ولا يمتد إلى الطاعنة التى ترك المطعون عيه الأول الخصومة بالنسبة لها وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه وإن كان من شأن المطالبة القضائية الصريحة الجازمة بالحق الذى يراد اقتضاؤه أن يقطع مدة التقادم اعمالاً للمادة ٣٨٣ من القانون المدنى إلا أنه يترتب على الحكم بترك الخصومة فى دعوى المطالبة إلغاء

جميع إجراءاتها وزوال الأثر المرتب على رفعها في قطع التقادم لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع المبدى من الطاعنه والمطعون عليها الثانية بسقوط الدعوى بالتقادم على سند من أن المطعون عليه الأول أقام قبلهما الدعوى رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٧٥ مدنى جزئى عابدين بطلب التعويض المؤقت حكم فيها بإلزام المطعون عليها الثانية به دون أن يعرض للأثر المترتب على ترك الخصومة في تلك الدعوى قبل الطاعنة ومدى حجية الحكم بالتعويض المؤقت الصادر فيها قبلها وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٣

بإئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين/

عبد المنعم وفا ، عبد الرحيم صالح ، محمد الشناوى نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٤ القضائية

(١) نقض « المصلحة فى الطعن » .

- المصلحة النظرية . النعى المؤسس عليها . غير مقبول .

(٢) حكم « عيوب التدليل » .

- التناقض المفسد للأحكام . ماهيته .

(٣) حكم . تزوير .

- عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً .

القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفى الموضوع معاً . جائز . علة ذلك .

(٤) نقض « أسباب الطعن : بيان الأسباب » .

- أسباب الطعن . وجوب تحديدها للعيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه

وأثره فى قضائه .

(٥) نقض « السبب الجديد » .

- دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع أو سبق طرحه وتنازل عنه صاحبه

أمام محكمة الدرجة الثانية . غير مقبول أمام محكمة النقض .

(٧ ، ٦) حكم « عيوب التدليل ، » مخالفة الثابت بالأوراق ، نقض .

(٦) مخالفة الثابت بالأوراق التى تبطل الحكم . ماهيتها .

(٧) اقامة الحكم قضاء على أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق . النعى عليه من بعد بمخالفة الثابت

بالأوراق . نعى على غير أساس .

(٩ ، ٨) شركات « شركة التضامن : شهر عقد الشركة ، » عقد .

(٨) عدم استيفاء شركة التضامن إجراءات الشهر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء

إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به . اعتبار العقد صحيحا طوال الفترة السابقة على القضاء

بالبطلان وتظل الشركة فى هذه الفترة قائمة باعتبارها شركة فعلية .

(٩) إغفال شهر البيان الخاص بمقدار حصة كل شريك فى رأس المال والأرباح والتعديلات التى ترد

عليه . لا بطلان . علة ذلك .

(١٠) حكم « تسبب الحكم » الأسباب الزائدة ، « نقض » السبب غير المنتج ، .

- كفاية ما أورده الحكم رداً على الدفع بالصورية . تعييبه فيما استطرد إليه من عدم سريان

أحكام الوصية على عقد الشركة وعقد تعديله - أيا كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كان النعى على الحكم المطعون فيه

لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحته ولا يعود على الطاعن منه أية فائدة فإن النعى

يكون غير مقبول .

٢ - التناقض الذى يفسد الأحكام هو الذى تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ولا يمكن أن يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما قضت به ، أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وتبرر وجه قضائه فلا محل للنعى عليه بالتناقض .

٣ - لئن كان من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده ويسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث هدف واحد هو أن لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق فى اثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج إذ فى هذه الحالة تفتقد الحكمة التى ترمى إلى الفصل بين الحكم فى الإدعاء بالتزوير والحكم الموضوعى طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى الأصلية فلا يكون ثمه داع لأن يسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم فى الموضوع ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت إلى أن الإدعاء بالتزوير غير منتج لتناوله الورقة الأولى من ورقتى عقد تعديل الشركة المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ كما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول ،

فلا تثريب عليها إن قضت بعدم قبول الإدعاء بالتزوير وفي موضوع الاستئناف بحكم واحد ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله .

٤ - لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٢٥٣/٢ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره في قضائه وإلا كان النعى غير مقبول .

٥ - المقرر في قضاء هذه المحكمة . أن الدفاع القانوني الذي يخالطه واقع لا يقبل أمامها مالم يكن قد سبق طرحه على محكمة الموضوع وأنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفاع كان قد سبق طرحه أمام محكمة أول درجة ثم تنازل عنه صاحبه صراحة أو ضمناً أمام محكمة الدرجة الثانية .

٦ - المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مخالفته الثابت في الأوراق التي تبطل الحكم هي تحريف محكمة الموضوع للثابت مادياً ببعض المستندات أو ابتناء الحكم على فهم حصلته المحكمة مخالفاً لما هو ثابت بأوراق الدعوى من وقائع لم تكن محل منازلة بين الخصوم .

٧ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استخلصه من أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق ومؤدية إلى النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ودل

عليها بأسباب سائغة وكافية لحملها فإن النعى عليه بهذا الوجه بمخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

٨ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن عدم استيفاء شركة التضامن إجراءات الشهر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به وعندئذ يعتبر العقد موجوداً وصحيحاً طوال الفترة السابقة على القضاء بالبطلان فيرجع إليه فى تنظيم العلاقة بين الشركاء وتسوية حقوقهم والتزاماتهم ، ذلك أن البطلان الناشئ عن عدم اتخاذ إجراءات الشهر والنشر لا يقع بحكم القانون بل تظل الشركة قائمة بإعتبارها شركة فعلية ويسرى عقدها فى مواجهة الشركاء حتى يطلب بطلانها ويقضى به .

٩ - متى كان تعديل عقد شركة التضامن إنما انصب على حصة كل من الشريكين فى رأس مال الشركة وأرباحها وكان بيان مقدار حصة كل شريك فى رأس مال وأرباح الشركات التجارية ليس من البيانات الواجب شهرها وفقاً للمادة ٥٠ من القانون التجارى ، وبالتالي لا يكون واجباً شهر الاتفاقات المعدلة لها ، لما كان ذلك فإنه لا يترتب على إغفال شهر هذا البيان والتعديلات التى ترد عليه أى بطلان إذ لا بطلان بغير نص .

١٠ - لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض للدفع المبدى من الطاعنتين بصورة عقد الشركة المؤرخ ١/١/١٩٦٥ وعقد تعديله المؤرخ

٣ / ١٠ / ١٩٦٩ أورد قوله بأن بعض الورثة قد دفع بصورة عقد الشركة وعقد تعديلها إستناداً إلى أنه قد قصد بهما الغش والتحايل والإضرار بهم بحرمانهم من الميراث فإن طعنهم هذا على عقد الشركة وعقد تعديلها إنما ينصب على أن هذا التصرف هو وصية إضراراً بحقهم في الميراث ذلك أن أحداً من الطاعنين بالصورية لم يذهب إلى القول بأن ذلك التصرف قد صدر في مرض موت المورث ذلك أنه إذا كان مبنى الطعن غير ذلك فإن حق الوارث في الطعن في التصرف هذا الحال إنما يستمد من مورثه باعتباره خلفاً عاماً له فيتقيد الوارث في إثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به المورث في طرق الإثبات ومن ثم يتعين على الوارث في هذه الحالة وطالما كانت قيمة الإلتزام في العقد المستتر تزيد على عشرين جنيهاً أن يثبت هذا العقد المستتر بالكتابة ، وبما يقوم مقامها وهو ما لم يحصل من أى من الطاعنتين بالصورية ، وكان فيما أورده الحكم ما يكفي رداً على الدفع بالصورية ويكون تعييبه فيما استطرده إليه من عدم سريان أحكام الوصية على عقد الشركة وعقد تعديله وأياً كان الرأي فيه غير منتج .

المحكمة

بعد الإطلاع علي الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن المطعون ضده الأول ... أقام الدعوى رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٢ تجارى
كلى الإسكندرية على الطاعنتين وباقي المطعون ضدهم بطلب الحكم بإعتبار عقد
تعديل شركة التضامن بينه وبين والده المرحوم ... المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ قد انتهى
إعتباراً من ١٩٧٠/٢/١٩ مع استقلاله بنشاط الشركة واحتساب نصيب كل من
المدعى عليهم وفقاً للأساس المبين بالبند التاسع من عقد التعديل المشار إليه . وقال
بياناً لدعواه إنه بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٣ تكونت شركة تضامن بينه وبين والده
وتضمن البند التاسع من العقد آنف البيان أنه في حالة وفاة أى شريك أو انفصاله
يحدد نصيبه على أساس رأس ماله وحسابه الجارى مضافاً إليه الفوائد وتستمر
المنشأة في نشاطها بالنسبة للشريك الآخر ، وإذ توفى والده ... - مورث المدعى
عليهم - في ١٩٧٠/٢/١٩ فقد انتهت الشركة واستقل بإدارتها إعمالاً للبند
التاسع المذكور سلفاً وأقر المدعى عليهم بما تقدم مع تحديد نصيب كل منهم وفقاً لما
ورد بعقد التعديل المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ ، إلا أنهم - عدا السادسة - امتنعوا عن
إستلام مستحقاتهم وعن التوقيع بالسجل التجارى على طلب استقلاله بنشاط الشركة
ولذا أقام دعواه بطلباته سالفه البيان وفي ١٩٧٤/٤/٢٨ وأثناء تداول الدعوى قرر وكيل
المدعى عليها الثامنة (الطاعنة الأولى) الطعن بالتزوير على عقد تعديل الشركة المؤرخ
١٩٦٩/١٠/٣ وطلب الحكم بقبول شواهد التزوير ورد وبطلان الورقة الأولى من العقد
المطعون عليها بالتزوير ، كما أقامت المدعى عليها السادسة (الطاعنة الثانية) الدعوى

رقم ٧٢٦ سنة ٩٧٢ تجارى كلى الإسكندرية بطلب بطلان إقرارها للبند التاسع من عقد التعديل المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ وفى بيان دعواها قالت إن مورثها كان يمتلك محلا تجارياً بالمشاركة مع المطعون ضده الأول وشقيقه المرحوم بواقع الثلث لكل منهم وقد استغل المطعون ضده الروابط الأدبية التى تربطه بها واستوقعها على إيصال يتضمن إقرارها البند التاسع من العقد سالف الذكر فى حين أن هذا العقد غير صحيح ومن ثم كانت دعواها بطلبها آنف البيان . وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين حكمت بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢ بقبول الادعاء بالتزوير شكلاً وندب قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاة بين توقيع على الورقة الأولى من ورقتى العقد المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ وبين توقيعاته على المستندات الأخرى ، وفى ١٩٧٩/١٢/٣١ حكمت المحكمة وقبل الفصل فى موضوع الدعويين بصحة المحرر المطعون عليه ورفض الدفع بالإنكار ورفض دعوى التزوير الفرعية ثم حكمت فى ١٩٨٠/٣/٣١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعى عليهن صورية عقد الشركة وعقد التعديل وأنها صورية تدليسية قصد بها حرمانهم من الإرث ، وبعد أن إستمعت إلى شهود الطرفين رفضت الطعن بالصورية وحكمت بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ برفض الدعوى رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧٢ وفى الدعوى رقم ٧٢٦ لسنة ١٩٧٢ ببطلان الإقرار غير القضائى الصادر من المدعية (الطاعنة الثانية) للبند التاسع من العقد المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ وإعتبره لاغياً . إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٥٢ سنة ٣٩ ق تجارى الاسكندرية ، كما استأنفه المطعون ضده بالاستئناف رقم ٥١ سنة ٣٩ ق تجارى الإسكندرية وبعد

أن أمرت المحكمة بضم الاستئنافين قضت بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩ فى موضوع الاستئناف الأول بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣١ وبعدم قبول الدفع بالإنكار والإدعاء بالتزوير ورفضه فيما عدا ذلك ، وفى موضوع الاستئناف الثانى بإلغاء الحكم المستأنف الصادر بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩ ورفض الطعن بالصورية وبإنتهاء عقد تعديل الشركة المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ إعتباراً من ١٩٧٠/٢/١٩ واستقلال المدعى (المطعون ضده الأول) بنشاط الشركة واحتساب نصيب كل من المدعى عليهن فى الشركة وفق ما هو وارد بالبند التاسع من ذلك العقد ورفض الدعوى رقم ٧٢٦ سنة ١٩٧٢ . طعنت الطاعتان فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيتها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعتان بالسبب الأول منها والوجه الثالث من السبب الثانى والبند الثانى من الوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والتناقض ومخالفة الثابت بالأوراق ، فى بيان ذلك تقولان إن الحكم أساء إلى مركز الطاعنة الأولى عندما قضى فى الاستئناف رقم ٢٥٢ سنة ٣٩ ق - المقام منها - بإلغاء الحكم الابتدائى الصادر فى ١٩٧٩/١٢/٣١ وبعدم قبول الدفع بالإنكار والإدعاء بالتزوير فقد تصدى بذلك للحكم الصادر بجلسة ١٩٧٩/٦/٢ بقبول الإدعاء بالتزوير شكلاً والذى لم يكن محلاً للطعن ، فضلاً عن أن الحكم أهدر الورقة الأولى من عقد تعديل الشركة المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ ثم عاد إلى الإعتداد فى منطوقه بورقتى العقد

معاً وقضى بإنتهائه فى حين أن الأخذ بما جاء بالبند التاسع المنصوص عليه بالورقة الثانية من ذلك العقد يستوجب اعمال البنود الواردة بالورقة الأولى ، كما أن الطعن بالتزوير ورد على جميع بيانات الورقة الأولى صلباً وتوقيعاً على النحو الثابت بتقرير الطعن بالتزوير وشواهدة ، فلا يجوز للمحكمة القضاء بأن الطعن آنف البيان اقتصر فقط على حصة كل من الشريكين فى رأس المال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان النعى على الحكم المطعون فيه لا يحقق سوى مصلحة نظرية بحتة ولا يعود على الطاعن منه أية فائدة فإن النعى يكون غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعنتين دفعتا بالإنكار والتزوير على الورقة الأولى من عقد تعديل الشركة المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ ولم تطعن أى منهما على الورقة الثانية التى تحتوى على البند التاسع من العقد المشار إليه وهو ما يطلب المطعون ضده القضاء بما ورد به دون أن يتطرق للمطالبة بأى من البنود الواردة بالورقة الأولى محل الطعن فإذا استخلص الحكم بأسباب سائغة لها معينها من الأوراق أن الدفع بالإنكار أو الإدعاء بالتزوير الواردين على الورقة الأولى فقط من العقد المشار إليه غير منتج فى موضوع الدعوى إذ ليس لتلك الورقة أى دخل فى إثبات الدعوى فى حدود طلبات المطعون ضده السابق بيانها ، فإنه يستوى والحال كذلك القضاء بعدم قبول الدفع بالإنكار والإدعاء بالتزوير أو برفضهما ويكون النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن والنعى بأن الطعن بالتزوير ورد على جميع بيانات الورقة الأولى ، لا يحقق للطاعنتين سوى مصلحة نظرية بحتة ولا يعود عليهما منه أية فائدة ،

لا سبيل للنعى على الحكم بالتناقض لوقوع مخالفة بين أسبابه والمنطوق لأن تناقض الذى يفسد الأحكام هو الذى تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما مكن حمل الحكم عليه ولا يمكن أن يفهم منه على أى أساس قضت المحكمة بما ضت به ، أما إذا اشتمل الحكم على أسباب تكفى لحمله وتبرر وجه قضائه فلا محل نعى عليه بالتناقض ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قد خلا من التناقض الذى يبيته ويكون النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون به الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن قضاءه بعدم قبول الإدعاء بالتزوير ينطوى على قضاء ضمنى بصحة المحرر مما كان يتعين معه ألا يقضى فى الإدعاء بالتزوير وفى لوضوع بحكم واحد إعمالاً لما تقضى به المادة ٤٤ من قانون الإثبات .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أورده ويسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث هدف واحد و أن لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية خرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى نزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج إذ في هذه الحالة تفتقد المحكمة التي ترمى إلى الفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير والحكم الموضوعي طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى الأصلية فلا يكون ثمة داع لأن يسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير والحكم في الموضوع ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد خلصت إلى أن الإدعاء بالتزوير غير منتج لتناوله الورقة الأولى من ورقتي عقد تعديل الشركة المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ كما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، فلا تثريب عليها إن قضت بعدم قبول الإدعاء بالتزوير وفي موضوع الاستئناف بحكم واحد ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الثاني من السبب الثاني والسبب الخامس من أسباب الطعن الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ذلك أن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الإدعاء بالتزوير قد حجبته عن الفصل في أسباب طعن الطاعنتين على الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الإدعاء بالتزوير وصحة المحرر والمستأنف من المطعون ضده الأول ، فضلاً عما انتهى إليه خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن التوقيع المنسوب صدوره إلى المورث على الورقة الأولى مزور بطريق التقليد ، كما أن الطاعنة الثانية طلبت في دعواها رقم ٧٢٦ سنة ١٩٧٢ بطلان إقرار غير القضائي الصادر منها بشأن البند التاسع من عقد التعديل المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ وبطلان العقد وتزويره ، وقضت بذلك محكمة أول درجة إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر هذا الإقرار قد وقع صحيحاً بعد أن خلص إلى أن البند التاسع من العقد المشار إليه منتج لآثاره .

وحيث ان هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٢/٢٥٣ من قانون المرافعات إذ أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلاً إنما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرفه تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه وإلا كان النعى غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكانت الطاعنتان لم تفصحا بسبب النعى عن ماهية ما تسنداه إلى الحكم المطعون فيه من خطأ فى تطبيق القانون وموضع هذا العيب منه وأثره فى قضائه وأكثفتا بأقوال مبهمة لا يبين المقصود منها على وجه التحديد فإن النعى يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الثالث من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وذلك من شقين تقولان فى بيان الشق الأول إنهما دفعتا فى مذكرتهما المقدمة لمحكمة أول درجة بجلسة ١٩٨٠ / ٣ / ٢٩ ببطلان عقد الشركة المؤرخ ١ / ٥ / ١٩٦٥ لأن ولدى مورثهما ... لم يسهما فى رأس مال الشركة وأن تعديل هذا العقد لم يتم شهره ، فضلاً عن أن التنازل الصادر من المورثة ... إلى ابنتها المطعون ضده الأول هو فى حقيقته هبة باطلة وكان يتعين على الحكم المطعون فيه إعمالاً للأثر الناقل للإستئناف أن يتصدى لهذا الدفع ويقسطه حقه إيراداً له ورداً عليه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفاع القانونى الذى يخالطه واقع لا يقبل أمامها مالم يكن قد سبق طرحه على محكمة الموضوع ، وأنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفاع كان قد سبق طرحه أمام محكمة أول درجة ثم تنازل عنه صاحبه صراحة أو ضمناً أمام محكمة الدرجة الثانية ، لما كان ذلك ، وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد إثارة الطاعتين لدفاعهما الوارد بهذا النعى أمام المحكمة الاستئنافية ومن ثم فإن ما تثيراه بهذا الشق يعد سبباً جديداً لا يقبل منهما لأول مرة أمام هذه المحكمة وبالتالى فإن النعى يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعتين تنعيان بالشق الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والثابت بالأوراق وذلك من وجهين حاصل البند الأول من أولهما أن الحكم استخلص من الورقة الثانية من عقد تعديل الشركة أن طرفى العقد هما ... و ... بعد وفاة الشريك الثالث ... فى حين أن الورقة المشار إليها لم يرد بها ما يفيد وفاة ذلك الشريك ولم تتضمن ما يشير إلى السيدة ... ومركزها فى الشركة وما أورده الحكم فى هذا الشأن يتعلق بالورقة الأولى من العقد التى يأخذ بها حيناً ويجعلها حيناً آخر .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مخالفة الثابت فى الأوراق التى تبطل الحكم هى تحريف محكمة الموضوع للثابت مادياً ببعض المستندات ، أو ابتناء الحكم على فهم حصلته المحكمة مخالفاً لما هو

ثابت بأوراق الدعوى من وقائع لم تكن محل مناضلة بين الخصوم ولما كان ذلك ، وكان الثابت من الورقة الثانية من عقد تعديل الشركة المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ أن الأطراف هما ... و ... بعد وفاة الشريك الثالث ... دون أن تنسحب السيدة ... والدة الشريك المتوفى من الشركة لأنها لم تحل أصلاً محل مورثها ولم يحدث بالتالى تعديل فى أطراف العقد أو تاريخ إبتداء وإنهاء الشركة ، وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذوناته أن « الثابت من عقد الشركة المؤرخ ١٩٦٥/١/١ أن أطرافه هم وأن الثابت من الورقة الثانية من عقد تعديل تلك الشركة المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ أن أطراف الشركة صارا هما ... و ... لوفاة الشريك الثالث ... دون أن يحصل بطبيعة الحال انسحاب من الشركة من والدة الشريك المتوفى إذ انها لم تبد رغبتها فى الحل محل ابنها مورثها فلا انسحاب إذن دون حلول والحلول لم يحصل أصلاً ، فأطراف كل من العقدين واحدة ولم يلحقها ثمة تعديل لوفاة الشريك ... طالما كان المتفق عليه فى العقد الأسمى أن تستمر الشركة بالشريكين الباقيين وكذلك لم يحصل ثمة تعديل بالنسبة لتاريخ إبتداء وإنهاء الشركة لما كان ما تقدم ، وكان البين أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أستخلصه من أدلة لها أصلها الثابت بالأوراق ومؤدية إلى النتيجة الصحيحة التى إنتهى إليها ودلل عليها بأسباب سائغة وكافية لحملها فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالوجه الثانى من الشق الثانى من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون عندما قضى بأن إغفال شهر عقد تعديل الشركة المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣ لا يترتب عليه البطلان لوروده على حصة كل شريك فى رأس مال الشركة وأرباحها بما لا يجب معه اشهاره وفقاً للمادة ٥٠ من قانون التجارة ، فى حين ذهب الحكم مثلاً إلى أن التعديل المشار إليه تناول أطراف الشركة بعد وفاة الشريك الثالث وهو من البيانات الجوهرية التى يتعين شهرها .

وحيث إن النعى غير سديد ، ذلك أنه - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن عدم استيفاء شركة التضامن إجراءات الشهر والنشر لا يترتب عليه بطلانها فيما بين الشركاء إلا إذا طلب ذلك أحدهم وحكم به وعندئذ يعتبر العقد موجوداً وصحيحاً طوال الفترة السابقة على القضاء بالبطلان فيرجع إليه فى تنظيم العلاقة بين الشركاء وتسوية حقوقهم والتزاماتهم ، ذلك أن البطلان الناشئ عن عدم اتخاذ إجراءات الشهر والنشر لا يقع بحكم القانون بل تظل الشركة قائمة بإعتبارها شركة فعلية ويسرى عقدها فى مواجهة الشركاء حتى يطلب بطلانها ويقضى به ، وأنه إذا كان تعديل عقد شركة التضامن إنما انصب على حصة كل من الشريكين فى رأس مال الشركة وأرباحها وكان بيان مقدار حصة كل شريك فى رأس مال وأرباح الشركات التجارية ليس من البيانات الواجب شهرها وفقاً للمادة ٥٠ من القانون التجارى ، وبالتالي لا يكون واجباً شهر الاتفاقات المعدلة لها ، لما كان ذلك ، فإنه لا يترتب على إغفال شهر هذا البيان والتعديلات التى ترد عليه أى بطلان ، إذ لا بطلان بغير نص ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه برفض إبطال عقد التعديل المؤرخ ١٩٦٩/١٠/٣

على سند من القول بأنه « » وحيث إن المادة ٥٠ من قانون التجارة قد نصت على البيانات التى يجب أن يتضمنها ملخص عقد الشركة الذى يتم شهره وهذه البيانات هى (١) أسماء وألقاب وصفات وعناوين الشركاء المتضامنين (٢) عنوان الشركة (٣) أسماء الشركاء المأذونين بإدارة الشركة والتوقيع باسمهم (٤) تاريخ إبتداء وانتهاء الشركة ، وإذا أدخل الشركاء تعديل على الشركة فيما يختص ببيان من البيانات المشهورة فإنه يجب وفقاً للمادة ٥٨ من قانون التجارة شهر التعديل بنفس الطريقة التى يتم بها شهر ملخص الشركة وإذا عدل عقد الشركة فإن إغفال شهر التعديل لا يترتب عليه بطلان إلا إذا ورد التعديل على بيان من البيانات التى يجب شهرها وفقاً للمادة ٥٠ من قانون التجارة ... وأن مفاد نص المادة ٥٦ من القانون المدنى أن الشركة تعتبر شخصاً معنوياً بمجرد تكوينها دون حاجة للنشر عنها غاية الأمر أنه لا يحتج على الغير بهذه الشخصية إلا بعد استيفاء إجراءات النشر التى يقررها القانون وأنه ليس ثمة تعديل قد لحق عقد الشركة الأصيل المؤرخ ١/١/١٩٦٥ بالنسبة (١) لأسماء وألقاب وصفات وعناوين الشركاء المتضامنين (٢) عنوان الشركة (٣) مدير الشركة (٤) مدة الشركة ويكون التعديل ... إنما ينصب على حصة كل شريك فى رأس مال الشركة وأرباحها ... وأن إغفال شهر هذا التعديل .. لا يترتب عليه أى بطلان ... وأنه من قبل الفرض الجد لى فحسب أن عقد التعديل المؤرخ ٣/١٠/١٩٦٩ كان باطلاً لعدم شهره فإن أى من الشريكين فيه لم يطلب الحكم ببطلانه حتى وفاة الشريك ... لذلك يضحى هذا العقد منتجاً لآثاره بين الشريكين حتى وفاة هذا الشريك وتنتهى الشركة

بالنسبة له وتستمر في نشاطها بالنسبة للشريك الآخر » وكان ما أورده الحكم المطعون فيه يتفق مع صحيح القانون فإن النعى عليه بمخالفة القانون لا يقوم على أساس سليم .

وحيث إن الطاعنتين تنعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وبيانا لذلك تقولان إنهما دفعتا بصورية عقد الشركة المؤرخ ١/١/١٩٦٥ وتعديله في ٣/١٠/١٩٦٩ صورية مطلقة وذهب الحكم إلى أن طعنهما مبناه أن هذا التصرف هو وصية إضراراً بحقهم في الميراث لا يخضع لحكم المادة ٩١٧ من القانون المدني ، في حين أن أعمال هذه المادة يقتضى أن يكون التصرف الصادر من المورث إلى أحد ورثته صحيحاً وناظراً ، والأمر ليس كذلك في الصورية المطلقة فلا يأتى أعمال المادة المشار إليها إلا بعد الفصل في الدفع بالصورية والقضاء بصحة العقد وهو مالم يتصدى له الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض للدفع المبدى من الطاعنتين بصورية عقد الشركة المؤرخ ١/١/١٩٦٥ وعقد تعديله المؤرخ ٣/١٠/١٩٦٩ أورد قوله بأن بعض الورثة قد دفع بصورية عقد الشركة وعقد تعديله إستناداً إلى أنه قد قصد بهما الغش والتحايل والإضرار بهم بحرمانهم من الميراث فإن طعنهم بهذا على عقد الشركة وعقد تعديله إنما ينصب على أن هذا التصرف هو وصية إضراراً بحقهم في الميراث ذلك أن أحداً من الطاعنين بالصورية لم يذهب إلى القول بأن ذلك التصرف قد صدر في مرض موت المورث ذلك

أنه إذا كان مبنى الطعن غير ذلك فإن حق الوارث فى الطعن فى التصرف فى هذا الحال إنما يستمد من مورثه باعتباره خلفاً عاماً له فيتقيد الوارث فى اثبات هذا الطعن بما كان يتقيد به المورث فى طرق الإثبات ومن ثم يتعين على الوارث فى هذه الحالة وطالما كانت قيمة الالتزام فى العقد المستتر تزيد على عشرين جنيهاً أن يثبت هذا العقد المستتر بالكتابة ، وبما يقوم مقامها وهو ما لم يحصل من أى من الطاعنتين بالصورية ، وكان فيما أورده الحكم ما يكفى رداً على الدفع بالصورية ويكون تعييبه فيما استطرد إليه من عدم سريان أحكام الوصية على عقد الشركة وعقد تعديله وأياً كان الرأى فيه غير منتج .

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

عبد المنعم وفا ، عبد الرحيم صالح ، على محمد على و محمد الشناوى نواب رئيس المحكمة .



الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٥ القضائية

(٣-١) ضرائب ، إجراءات ربط الضريبة ، ، الطعن الضريبي ، ، نظام عام ، بطلان ، محكمة الموضوع .

(١) التشريعات المتعلقة بتنظيم إجراءات معينة بربط الضريبة . تعد من القواعد القانونية الآمرة

المتعلقة بالنظام العام . مخالفتها . أثره . البطلان وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

(٢) لجان الطعن . تخلف الطاعن عن الحضور أمامها عند نظر الطعن فى جلسته الأولى . أثره .

وجوب تأكيدها قبل حجز الطعن للقرار من اتمام إعلان الطاعن بالجلسة بالنموذج ٢٢ ضرائب

وتسلمه إياه بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وإخطاره من بعد بالجلسة المحددة للقرار

بذات الإجراءات السابقة . عدم حضور الممول أو حضوره بعذر غير مقبول . أثره . إعتبار الطعن

كأن لم يكن .

(٣) إختصاص المحكمة فى نظر الطعون فى قرارات لجان الطعن . وجوب التحقق من صدورها

بالموافقة لأحكام القانون من عدمه . نظر الطعن فى القرار الصادر بإعتبار الطعن كأن لم يكن .

وجوب أن تتحقق من مراعاة اللجنة للإجراءات التى ألزمها المشرع اتباعها قبل إصدار ذلك

القرار بإعلان الطاعن بالجلسة الأولى بموجب الاستمارة ٢٢ ضرائب بكتاب مسجل بعلم الوصول

وبذات الإجراءات بالنسبة للجلسة المحددة لإصدار القرار . تخلف هذا الإجراء أو شق منه .

أثره . البطلان .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة بربط الضريبة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ومن ثم فهى إجراءات ومواعيد حتمية رتب المشرع البطلان على مخالفتها دون حاجة للنص عليه وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

٢ - النص فى المادتين ١٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل و ٧٨ من قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر يدل على أن المشرع أوجب على لجان الطعن التأكد من نظر الطعن فى جلسته الأولى حال تخلف الطاعن عن الحضور أنه تم إعلانه بها بموجب النموذج رقم ٢٢ ضرائب وتسلمه إياه بموجب خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وعليها فى هذه الحالة إصدار قرارها بحجز الطعن للقرار خلال أجل محدد بحيث لا يقل عن أسبوعين من هذا التاريخ وعليها إخطار الطاعن بتلك الجلسة بذات الإجراءات السابقة فإذا لم يحضر الممول أو حضر وأبدى عذراً غير مقبول فلها إصدار قرارها بإعتبار الطعن كأن لم يكن فإذا قبلت عذره فعليها إعادة الطعن للمرافعة وتحديد جلسة لنظره .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المشرع حدد اختصاص المحكمة فى نظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان الطعن بوجوب التحقق عما إذا كانت تلك القرارات قد صدرت بالموافقة لأحكام القانون أم بالمخالفة لهذه الأحكام ، لما كان ذلك فإنه يتعين على المحكمة حال نظر الطعن فى القرار الصادر بإعتبار الطعن كأن لم يكن أن تتحقق أن اللجنة قد راعت الإجراءات التى ألزمها المشرع إتباعها قبل إصدار ذلك القرار من وجوب إخطار الطاعن بالجلسة الأولى بموجب الإستمارة ٢٢ ضرائب بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، وأيضاً ذات الإجراءات بالنبة للجلسة المحددة لإصدار القرار بحيث إذا تخلف هذا الإجراء أو شق منه يتعين القضاء ببطلانه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن مأمورية الضرائب المختصة قدرت أرباح الطاعن عن نشاطه خلال السنوات من ١٩٧٧ وحتى ١٩٨٠ وإذ اعترض على هذا الربط أحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بإعتبار الطعن كأن لم يكن ، طعن الطاعن على هذا القرار بالدعوى رقم ١٧١ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى كفر الشيخ ، بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٣ حكمت المحكمة بتأييد القرار المطعون فيه ، استئناف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٤ لسنة ١٧ ق طنطا « مأمورية كفر الشيخ » بتاريخ ٥/٦/١٩٨٥ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى بها الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذا أيد الحكم الابتدائى فيما انتهى إليه من تأييد القرار المطعون فيه بإعتبار الطعن كأن لم يكن لتخلفه عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر

الطعن دون عذر مقبول في حين أنه كان نزيل المستشفى في ذلك التاريخ طبقاً للشهادة الطبية المقدمة منه فضلاً عن أنه لم يرد بالأوراق ما يدل على إعلانه بالجلسة المحددة لإصدار القرار ، والتفت عن طلبه بضم ملف الطعن لتأكيد دفاعه بعدم إخطاره بالجلسة سالفة الذكر ، وبسبب عدم حضوره الجلسة الأولى .

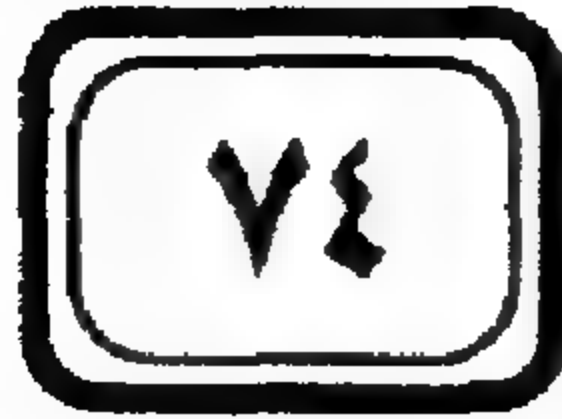
وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة بربط الضريبة تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام . فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها ، ومن ثم فهي إجراءات ومواعيد حتمية رتب المشرع البطلان على مخالفتها دون حاجة للنعي عليه وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . لما كان ذلك وكان النص في المادة ١٥٩ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الضرائب على الدخل على أن (تختص لجان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين الممول والمصلحة في المنازعات المتعلقة بالضرائب المنصوص عليها في هذا القانون وتخطر اللجنة كلا من الممول والمصلحة بمعياد الجلسة قبل إنعقادها بعشرة أيام على الأقل وذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ... وعلى الممول الحضور أمام اللجنة إما بنفسه أو بوكيل عنه وإلا اعتبر طعنه كأن لم يكن مالم يبد عذراً تقبله اللجنة) والنص في المادة ٧٨ من قرار وزير المالية رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر على (أن يكون إخطار كل من الطاعن والمأمورية بموعد الجلسة على النموذج رقم ٢٢ ضرائب المرافق بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا لم يحضر الممول أو وكيله أمام اللجنة في أول جلسة حجزت المادة للقرار بعد أسبوعين على الأقل ويعلن الممول

بذلك بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، فإذا أبدى عذراً تقبله اللجنة فتح باب المرافعة وحددت جلسة لنظر الطعن ، أما إذا أبدى عذراً غير مقبول تصدر اللجنة فى هذه الحالة قراراً مسبباً باعتبار الطعن كأن لم يكن ، وفى جميع الأحوال يتعين على اللجنة أن تتحقق من إخطار الممول بتسلمه علم الوصول (يدل على أن المشرع أوجب على لجان الطعن التأكد من نظر الطعن فى جلسته الأولى حال تخلف الطاعن عن الحضور أنه تم إعلانه بها بموجب النموذج رقم ٢٢ ضرائب وتسلمه إياه بموجب خطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وعليها فى هذه الحالة إصدار قرارها بحجز الطعن للقرار خلال أجل محدد بحيث لا يقل عن أسبوعين من هذا التاريخ وعليها إخطار الطاعن بتلك الجلسة بذات الإجراءات السابقة فإذا لم يحضر الممول أو حضر وأبدى عذراً غير مقبول فلها إصدار قرارها باعتبار الطعن كأن لم يكن أما إذا قبلت عذره فعليها إعادة الطعن للمرافعة وتحديد جلسة لنظره ، لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المشرع حدد اختصاص المحكمة فى نظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان الطعن بوجوب التحقق عما إذا كانت تلك القرارات قد صدرت بالموافقة لأحكام القانون أم بالمخالفة لهذه الأحكام ، لما كان ذلك فإنه يتعين على المحكمة حال نظر الطعن فى القرار الصادر باعتبار الطعن كأن لم يكن أن تتحقق أن اللجنة قد راعت الإجراءات التى ألزمها المشرع إتباعها قبل إصدار ذلك القرار من وجوب إخطار الطاعن بالجلسة الأولى بموجب الاستمارة ٢٢ ضرائب بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول ، وأيضاً ذات الإجراءات بالنسبة للجلسة المحددة لإصدار القرار بحيث إذا تخلف هذا الإجراء أو شق منه يتعين القضاء ببطلانه ، لما كان ذلك

وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه خلص إلى سلامة القرار محل الطعن إستناداً إلى أن لجنة الطعن راعت حيال الطاعن الإجراءات التي أوجب القانون اتخاذها إلا أنه لم يحضر لا بنفسه ولا بوكيل عنه ولم يبد عذراً بعد حجز الطعن للقرار دون أن يبحث الحكم المطعون فيه الدليل على قيام اللجنة بإخطار الطاعن بالجلسة الأخيرة والذي يتمثل في علم الوصول باعتباره الدليل على قيام الإعلان فإنه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
عبد المنعم وفا ، عبد الرحيم صالح ، على محمد على نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٦ القضائية

(١) محاماه . هيئات .

- التفويض الذى يتعين على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها الحصول عليه من مجلس إدارتها للتعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى . وجوبه متى كانت إحدى هذه الجهات تباشر الدعوى بصفتها أصيلة عن نفسها . لا محل لهذا التفويض متى كانت تباشرها نيابة عن غيرها . علة ذلك .

(٢) نقض ، أسباب الطعن : السبب المجهل ، .

- عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع التى أغفل الحكم الرد عليها . نعى مجهل . غير مقبول .

(٣) عقد . نقل . نقل بحرى ، .

- عقد النقل البحرى . عدم إنقضائه إلا بتسليم البضاعة كاملة وسليمة للمرسل إليه تسليماً فعلياً . إنتفاء مسئولية الناقل . مناطه . إثبات أن العجز أو التلف نشأ عن عيب فى البضاعة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ الغير . تفرغ البضاعة لا يعدو أن يكون عملاً مادياً لا يدل بذاته على تسليم البضاعة فعلياً .

(٤) إستيراد . بنوك . جمارك .

- تقدير قيمة البضائع الواردة والمحدد قيمتها بنقد أجنبى أو بحسابات غير مقيمة . العبرة فيه بالقيمة الفعلية لها مقومة بالعملة المصرية فى ميناء الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى والذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية .

١ - التفويض الذي يتعين على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها الحصول عليه من مجلس إدارتها للتعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى التي أشارت إليها المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية لا يكون واجباً إلا حيث تباشر الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدات التابعة لها الدعوى بصفتها أصيله عن نفسها ، أما إذا باشرتها نيابة عن غيرها فإنه لا محل لوجوب هذا التفويض لانصراف آثار الخصومة سلباً وإيجاباً إلى الأصل الذي تنوب عنه لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة قد اختصمت في الدعوى بصفتها وكيلة عن ملاك ومجهزى السفينة « تيلي لا يكيس » وأقامت طعنها بهذه الصفة ، ومن ثم فلا ينطبق عليها حكم المادة الثالثة سالفه الذكر ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

٢ - جرى قضاء هذه المحكمة - على أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستئناف على وجه التحديد والبيان المفصل لإدراك العيب الذي شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه يجعل النعى - على هذه الصورة - نعيّاً مجهلاً وغير مقبول ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تفصح في نعيها الدفع التي طرحتها أمام المحكمة الاستئنافية والتي أغفلت الرد عليها وأثر ذلك على الحكم المطعون فيه فإن النعى يكون غير مقبول .

٣ - عقد النقل البحري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينقضى ولا تنتهى معه مسئولية الناقل البحري عن البضاعة المشحونة إلا بتسليمها كاملة

وسليمة للمرسل إليه أو نائبه - أياً كانت الطريقة المتفق عليها في العقد لهذا التسليم - تسليمياً فعلياً بحيث تنتقل إليه حيازتها ويتمكن من فحصها والتحقق من حالتها ومقدارها ، ويظل الناقل البحري مسئولاً عنها وعن سلامتها حتى تمام هذا التسليم ولا ترفع مسئوليته إلا إذا أثبت أن العجز أو التلف الذي لحقها نشأ عن عيب في البضاعة ذاتها أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ الغير ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن العجز موضوع النزاع اكتشف قبل تسليم البضاعة فعلياً إلى المرسل إليها ومن ثم فإن الطاعنة تسأل عنه ، وليس لها أن تتذرع بسبق الاتفاق على قيام المرسل إليها بتفريغ البضاعة من السفينة بميناء الوصول حسبما الوارد بتذكرة حجز الفراغ إذ أن تفريغ البضاعة لا يعدو أن يكون عملاً مادياً لا يدل بذاته على تسليم البضاعة إلى المرسل إليه تسليمياً فعلياً .

٤ - العبرة في تقدير قيمة البضائع الواردة والمحدد قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة هي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالقيمة الفعلية لها مقدرة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى الذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الهيئة المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى بور سعيد انتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزام الشركة الطاعنة وتوكيل دمنهور للملاحة بأن يؤديا لها مبلغ ٩٦٤, ٣٥٧٣٦ جنيه قيمة العجز الذى اكتشف فى رسالة الدقيق الملوكة لها والتي شحنت على الباخرة (تيلى لا يكس) التابعة للطاعنة بعد وصولها إلى ميناء بور سعيد بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٩ - ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره أجابت المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٧ الهيئة المطعون ضدها بطلبها - استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧ لسنة ٢٤ ق الإسماعيلية مأمورية بور سعيد وبتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى أصلياً بعدم قبول الطعن واحتياطياً برفضه ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة بعدم قبول الطعن أن مجلس إدارة الشركة الطاعنة لم يصدر تفويضاً لرئيسه بتوكيل المحامى رافع الطعن إعمالاً لحكم المادة الثالثة من قانون الإدارات القانونية رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن التفويض الذى يتعين على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها الحصول عليه من مجلس إدارتها للتعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى التى أشارت إليها المادة الثالثة من القانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية لا يكون واجباً إلا حيث تباشر الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدات التابعة لها الدعوى بصفقتها أصيله عن نفسها ، أما إذا باشرتها نيابة عن غيرها فإنه لا محل لوجوب هذا التفويض لانصراف آثار الخصومة سلباً وإيجاباً إلى الأصل الذي تنوب عنه لما كان ذلك وكانت الشركة الطاعنة قد اختصت في الدعوى بصفقتها وكيلة عن ملاك ومجهزي السفينة « تيلي لا يكيس » وأقامت طعنها بهذه الصفة ، ومن ثم فلا ينطبق عليها حكم المادة الثالثة سالفه الذكر ويكون الدفع بعدم قبول الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه البطلان إذ التفت عما تمسكت به الطاعنة من أوجه دفاع وعول في الرد عليها على ما جاء بتقرير الخبير رغم أن هذه الدفوع تضمنت مآخذ قانونية يتعين على المحكمة تحييصها والرد عليها دون الخبير الذي تقتصر مهمته على النواحي الفنية فحسب .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن عدم إفصاح الطاعن عن بيان الدفاع الذي تمسك به أمام محكمة الاستئناف على وجه التحديد والبيان المفصل لإدراك العيب الذي شاب الحكم من جراء عدم الرد عليه يجعل النعى على هذه الصورة نعيّاً مجهلاً وغير مقبول . لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تفصح في نعيها الدفوع التي طرحتها أمام المحكمة الاستئنافية والتي أغفلت الرد عليها وأثر ذلك على الحكم المطعون فيه فإن النعى يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل النعى بالأوجه الأول والثانى والثالث من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق أنه خلص إلى مسئولية الطاعنة عن العجز فى رسالة التداعى رغم اكتشافه بعد عملية التفريغ والتي قام بها المرسل إليه طبقاً للإتفاق الوارد بتذكرة حجز الفراغ ، فضلاً عن أنه عوّل فى إثبات هذا العجز على ماتضمنه تقرير الخبير الذى استند إلى ما جاء بمستندات المطعون ضدها والتي سبق أن قضى الحكم التمهيدى بنذب خبير بعدم كفايتها فى مجال التدليل على ثبوت العجز مما يجعل الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور والتناقض مع الحكم التمهيدى سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله فى شقة الأول ذلك أن عقد النقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ينقضى ولا تنتهى معه مسئولية الناقل البحرى عن البضاعة المشحونة إلا بتسليمها كاملة وسليمة للمرسل إليه أو نائبه - أياً كانت الطريقة المتفق عليها فى العقد لهذا التسليم - تسليماً فعلياً بحيث تنتقل إليه حيازتها ويتمكن من فحصها والتحقق من حالتها ومقدارها ، ويظل الناقل البحرى مسئولاً عنها وعن سلامتها حتى تمام هذا التسليم ولا ترتفع مسئوليته إلا إذا أثبت أن العجز أو التلف الذى لحقها نشأ عن عيب فى البضاعة ذاتها أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ الغير ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن العجز موضوع النزاع اكتشف قبل تسليم البضاعة فعلياً إلى المرسل إليها ومن ثم فإن الطاعنة تسأل عنه ، وليس لها أن تتذرع بسبق الإتفاق على قيام المرسل إليها بتفريغ البضاعة من السفينة بميناء الوصول حسبما الوارد بتذكرة حجز الفراغ إذ أن تفريغ البضاعة لا

يعدو أن يكون عملاً مادياً لا يدل بذاته على تسليم البضاعة إلى المرسل إليه تسليماً فعلياً كما أنه غير سديد في شقة الثانية ذلك أن الحكم الصادر بندب خبير لم يقطع في أية نقطة من نقط النزاع ولا برفض حجية المستندات المقدمة من المطعون ضدها ومن ثم فإن هذا الحكم لا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مانعاً بعد تنفيذه من الفصل في الدعوى على ضوء ذات المستندات وبالتالي فلا على الحكم المطعون فيه إذ عوّل في حدود سلطته في تقدير الأدلة وأعمال أهل الخبرة على ما تضمنه تقرير الخبير المنتدب الذي استند إلى المستندات المقدمة من المطعون ضدها متى اطمأن إلى سلامة الأسس التي بنى عليها هذا التقرير ومن ثم يكون النعي بشقيه قد ورد على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الرابع من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تفسير القانون وتأويله إذ احتسب التعويض المقضى به على أساس السعر التشجيعي للدولار الأمريكي - في حين أنه كان يتعين الإعتداد بالسعر الرسمي المقرر لتلك العملة في تاريخ وصول السفينة إلى ميناء الوصول .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ذلك أن العبرة في تقدير قيمة البضائع الواردة والمحدد قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة هي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالقيمة الفعلية لها مقدرة بالعملة المصرية في ميناء أو مكان الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعي الذي يذيعه البنك المركزي وقت تسجيل البيانات الجمركية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي بما سلف يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
حماد الشافعى . د . عبد القادر عثمان . عزت البندارى . نواب رئيس المحكمة ومصطفى جمال الدين .



الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٥٦ القضائية

(٢ . ١) عمل « العاملون بالقطاع العام » « الأجر » « الأجر بالانتاج » .

(١) الأجر فى نظام العاملين بالقطاع العام ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الأصل ربطه بوحدة زمنية يحددها جدول توصيف الوظائف . الأخذ بنظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة . أثره . عدم التقيد بنهاية مربوط المستوى الوظيفى .

(٢) الإنتاج الفردى والإنتاج الجماعى . ماهية كل منهما . مساعد رئيس الوردية . عدم إعتباره عاملا بالإنتاج . علة ذلك . وجوب ربط أجر العامل بإنتاجه هو لا بإنتاج غيره . رئيس الوردية . عدم إعتباره عاملا بالإنتاج علة ذلك .

(٣) حكم « حجية الحكم » . قوة الأمر المقضى .

حجية الحكم . مناطه . إتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعوى .

١ - ان الأصل فى تحديد أجر العامل طبقا لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو ربط أجر العامل بوحدة زمنية يحدد أجرها طبقا لجدول توصيف الوظائف الذى يحدد الأجر المقرر لها ، وأنه استثناء من هذا الأصل - تحقيقا للحافز المادى - أجاز الشارع لمجلس إدارة شركة القطاع العام فى المادة ٤٧ من القانون سالف الذكر وضع نظام للعمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة بحيث يتضمن معدلات الأداء الواجب تحقيقها بالنسبة للعامل أو مجموعة العاملين والأجر المقابل وحساب الزيادة فى هذا الأجر عن زيادة الانتاج عن المعدلات المقرره وذلك دون التقيد بنهاية مربوط المستوى الوظيفى المعين فيه العامل ، ومفاد ذلك أن يكون للعامل انتاج فردى أو جماعى

يمكن قياسه بوحدة قياس تبين معدل الانتاج الواجب تحقيقه للحصول على الأجر المحدد له كما تبين الزيادة فى انتاج العامل التى يترتب عليها زيادة فى أجره عن الأجر المحدد بمعدل الأداء دون تقيد بنهاية مربوط المستوى الوظيفى المعين فيه العامل .

٢ - لما كان ذلك وكان عمل رئيس الوردية على فرض ارتباطه بانتاج الخراطيين والفرانين والعجانين المسئول عنهم وتأثيره فيه - لا يحقق بذاته انتاجاً فردياً أو جماعياً له . إذ المقصود بالانتاج الفردى هو انتاج الفرد بنفسه عملاً كاملاً ، والمقصود بالانتاج الجماعى هو إنتاج مجموعة من الأفراد عملاً كاملاً يشترك كل منهم فى أداء جزء منه فيكون عمل كل فرد مكملاً لعمل الآخرين لا مرتبطاً به ومؤثراً فيه فحسب بل مؤدياً بالفعل إلى إنتاج العمل المطلوب كاملاً وبدونه لا يتم العمل فعلاً وليس كذلك عمل رئيس الوردية الذى يقتصر على الاشراف والرقابة وغيرها من واجبات ومسئوليات بدونها يستطيع الخراط والفران والعجان أن يحققوا إنتاجاً كاملاً ، والأساس فى نظام الأجر بالانتاج هو ربط العامل بانتاجه هو لا بإنتاج غيره فإذا لم يكن له إنتاج فلا مجال لتطبيق هذا النظام عليه . لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن الطاعنة وان كانت قد طبقت نظام الأجر بالانتاج على رؤساء الورديات أسوة بالخراطيين بقرار منها بموجب حكم قضائى إلا أنها عدلت عن تطبيق هذا النظام الاستثنائى عليهم لانتفاء الإنتاج فى عملهم وهو شرط لتطبيق نظامه . ولأنه لاوجه للتحدى بمبدأ المساواة بينهم أو بقواعد العدالة للخروج على نصوص القانون فى تحديد نظام الأجور .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للدعوى اللاحقة إلا إذا اتحد الموضوع والسبب فى كل من الدعويين فضلاً عن وحدة الخصوم وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدهم من الخامس للتاسع سبق وأن أقاموا الدعوى رقم ٥٩٠ سنة ٧٩ مدنى كلى الجيزة لتطبيق قرار الشركة الصادر بزيادة التسعيرة التى تقررت للخراطيين إلى ٢٥ قرشا عن جوال الدقيق إعتباراً من ١/٥/١٩٧٨ عليهم بينما أقام المطعون ضدهم الدعوى الحالية لتطبيق قرار الشركة الصادر بزيادة التسعيرة التى تقررت للخراطيين إلى ٤٠ قرشا عن جوال الدقيق إعتباراً من ١/٨/١٩٨٠ عليهم ، ومؤدى ذلك إختلاف الدعويين موضوعاً وسبباً ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى مساواة رؤساء الدوريات بالخراطيين استناداً إلى حجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٥٩٠ سنة ٧٩ مدنى كلى الجيزة المؤيد إستئنافياً بالنسبة لبعض المطعون ضدهم ولأنه لا دليل فى الأوراق على تقاضى باقى المطعون ضدهم حوافز انتاج خاصة بهم كرؤساء ورديات فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٠١ سنة ١٩٨٢ عمال كلى شمال القاهرة

على المطعون ضدها - شركة القاهرة للملبوسات والتريكو (تريكونا) -
 وطلب الحكم بأحقية في الترقية إلى الدرجة الثانية إعتباراً من ١/١٢/١٩٨٠ مع
 ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية وقال بياناً لذلك إنه يعمل لدى الشركة منذ
 ١٩٦٥/٣/٤ وتمت تسوية حالته على الفئة السابعة إعتباراً من ١١/٤/١٩٧١
 طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وتم نقله للدرجة الثالثة في ١/٧/١٩٧٨ إعمالاً
 لأحكام المادة ١٠٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وكان مقتضى صدور القانونين
 ١١٢ ، ١١٣ سنة ١٩٨١ بتعديل أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٠ والقانون
 رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٠ بمنح العاملين الموجودين بالخدمة في ٣١/١٢/١٩٧٤
 أقدمية إعتبارية لمدة سنتين في الفئات التي كانوا يشغلونها أصلاً أو أصبحوا
 يشغلونها في هذا التاريخ طبقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ إعادة تسوية
 حالاتهم طبقاً لأحكام هذا القانون وإعادة تدرجهم الوظيفي وترتيب أقدمياتهم في
 تلك الفئات وإذ كانت الشركة قد تخطته في الترقية إلى الدرجة الثانية بحركه
 ترقيات ١/٢/١٩٨٠ رغم إستيفائه لشروط الترقية وقامت بترقية أقرانه إليها فقد
 أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان ، نذبت المحكمة خيراً وبعد أن قدم تقريره الأخير
 حكمت بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٥ بأحقية الطاعن في الترقية إلى الدرجة الثانية
 إعتباراً من ١/١٢/١٩٨٠ وبإلزام الشركة بأن تؤدي إليه مبلغاً مقدراه ٥٠٠ , ٥٩٢
 جنيهاً ، استأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٤١ لسنة ١٠٢ ق
 القاهرة وبتاريخ ٩/١٢/١٩٨٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض
 الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت
 فيها الرأي بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت
 جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم أحقيته فى الترقية بالإختيار على أن الشركة لم تتعسف فى استعمال سلطتها فى الترقية فى حين أن الثابت من تقرير الخبير أنه يتساوى مع من تمت ترقيتهم بالإختيار فى درجة الكفاية فى السنوات الثلاث السابقة على الترقية وأقدم فى الحصول على الفئة السادسة ويكون تخطى الشركة له فى الترقية بالإختيار مشوباً بالتعسف وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقيته فى الترقية لعدم تعسف الشركة فى استعمال سلطتها فى الإختيار يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن النص فى المادة العاشرة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذى يحكم واقعة الدعوى - على أن (يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين فيها أو الترقية أو النقل أو الندب أو الإعارة إليها وذلك طبقاً للقواعد والضوابط والإجراءات التى يضعها مجلس الإدارة فى هذا الشأن) والنص فى المادة ٣٢ منه على أنه (مع مراعاة إستيفاء العامل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى إليها تكون الترقية إليها من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى تنتمى إليها ...) والنص فى المادة ٣٣ على أنه (مع مراعاة حكم المادة « ١٢ » من هذا القانون تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى وما فوقها بالإختيار ... وتكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالإختيار فى حدود النسب الواردة فى الجدول رقم « ١ » المرافق وذلك بالنسبة لكل سنة مالية على حده . على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية

بالاقدمية ويشترط فى ذلك أن يكون العامل حاصلاً على مرتبة ممتاز فى تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز فى السنة السابقة عليها مباشرة وذلك مع التقيد بالأقدمية فى ذات مرتبة الكفاية ...) يدل على أن ترقية العاملين بالقطاع العام - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - إنما تحكمه الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس إدارة كل شركة ولا تتم إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للشركة تتوافر فيمن يرشح إليها اشتراطات شغلها ، وأن الترقية إلى الدرجة الثانية ومادونها يكون بالإختيار فى حدود النسب الواردة بالجدول رقم « ١ » المرافق للقانون ، ويشترط حصول العامل على مرتبة ممتاز فى تقرير الكفاية عن السنتين الأخيرتين ، ويفضل من حصل على مرتبة ممتاز فى السنة السابقة عليها مباشرة مع التقيد بالأقدمية فى ذات مرتبة الكفاية . وتتم الترقية بالأقدمية فى الجزء المخصص للترقية بالأقدمية وفقاً لأقدمية العامل فى الوظيفة المرقى منها متى استوفى اشتراطات شغل الوظيفة التى يرقى إليها ، ويبدأ شغل الوظائف بالترقية بالنسبة المخصصة للترقية بالأقدمية ثم يتلو ذلك شغل الجزء المخصص للترقية بالإختيار ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم أحقيه الطاعن فى الترقية للدرجة الثانية تأسيساً على أن الترقية بالإختيار حق مطلق للشركة وأنها لم تتعسف فى استخدام هذا الحق دون أن يعرض لما أثبتته الخبر بتقريره من أن الطاعن أقدم فى الحصول على الفئة السادسة من اثنين تمت ترقيتهما بالإختيار أو للضوابط والمعايير التى وضعتها الشركة للترقية لهذه الدرجة وأساس المفاضلة بين المرشحين للترقية فى حالة تساويهم فى درجة الكفاية أو سبب ترقية المقارن بهما دون الطاعن رغم أنه أقدم منهما ، وهو ما يشوب الحكم بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

حماد الشافعى ، د . عبد القادر عثمان ، عزت البندارى (نواب رئيس المحكمة) وسعيد فهميم .



الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٩ القضائية :

- عمل ، وقف العامل ، ، اجبر ، .

- وقف العامل احتياطياً عن العمل . أثره . وقف صرف نصف أجره لحين عرض أمره على المحكمة

التأديبية . إنهاء الوقف الاحتياطى أو إعادة العامل لعمله . مؤداه . عدم استرداده أجره الموقوف إلا بعد

تحديد مسئوليته التأديبية . م ٨٦ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

- مفاد نص المادة ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون

رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن وقف العامل احتياطياً عن العمل يترتب عليه وقف صرف

نصف أجره إلى أن يعرض الأمر على المحكمة التأديبية فى المواعيد المقررة لتقرير

استمرار أو عدم استمرار وقف الصرف ، وأنه إذا تقرر إنهاء الوقف الاحتياطى وعاد

العامل لعمله فإنه لا يسترد ما سبق أن أوقف صرفه من أجره إلا بعد أن تتحدد

مسئوليته التأديبية ، فإذا صدر الحكم ببراءته أو حفظ التحقيق أو جوزى إدارياً

بجزاء لا يتعدى الإنذار أو الخصم من الأجر مدة خمسة أيام استرده كاملاً أما إذا كان

الجزاء أشد من ذلك فإن سلطه التأديب التى وقعت الجزاء تحدد ما يتبع نحوه سواء

بصرفه كله للعامل أو صرف جزء منه أو عدم صرفه لما كان ذلك وكان الثابت فى

الدعوى أن الشركة الطاعنة أصدرت قراراً بوقف المطعون ضده احتياطياً عن العمل

لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من ١٩٨٢/٢/١١ بمناسبة إجراء تحقيق جنائي معه وبتاريخ ١٩٨٢/٣/٧ أصدرت المحكمة التأديبية قرارها بعدم صرف نصف أجره عن مدة الوقف ، ثم رفضت بعد ذلك مد الوقف الاحتياطي لمدة أخرى فأصدرت الطاعنة قراراً بإعادته للعمل وصرف أجره مع تأجيل النظر فيما يتبع بشأن نصف الأجر الموقوف صرفه عن مدة الإيقاف الأول (من ١٩٨٢/٢/١١ إلى ١٩٨٢/٥/١٠) لحين التصرف بصفة نهائية في الوقائع المنسوبة إليه سواء من الناحية الجنائية أو الإدارية . وقد استبعدته النيابة العامة من الاتهام الجنائي إلا أن النيابة الإدارية بعد ذلك أحالته للمحاكمة التأديبية في الدعوى رقم ٦٠٢ لسنة ١٥ ق طنطا ، وإذ لم يفصل في هذه القضية حتى صدور الحكم المطعون فيه فإن مسؤولية المطعون ضده التأديبية لم تكن قد تحددت بعد فلا يجوز بالتالي النظر في أمر إسترداد نصف الأجر الموقوف صرفه قبل ذلك . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة ، وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٨٢ لسنة ١٩٨٣ عمال كلى طنطا على الطاعنة - شركة الدلتا للغزل والنسيج - وطلب الحكم بإلزامها بأن تؤدي له

مبلغ ٩٥١, ٥٦٧ جنيه وما يستجد حتى الفصل فى الدعوى . وقال بيانا لها إن الطاعنة أوقفته عن العمل أثناء التحقيق فى جريمة لا علاقة له بها وقد أصدرت النيابة العامة قرار الاتهام فى تلك الجريمة وخلا من اسمه كما أصدرت المحكمة التأديبية قراراً بإنهاء وقفه عن العمل وصرف أجره كاملاً ، وإذ يحق له صرف نصف أجره وحقوقه التى حرم منها خلال فترة إيقافه عن العمل فقد أقام الدعوى بطلباته سائلة البيان . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٧ « بإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضده مبلغ ٩٠١, ٥١٢ جنيه عن المدة المطالب بها بعريضة الدعوى وما يستجد حتى تاريخ الفصل فى الدعوى » . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ١٦٢ لسنة ٣٧ ق ، وتاريخ ١٢/٣/١٩٨٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم جزئياً ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إنه طبقاً للمادة ٨٦ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يجوز النظر فى صرف ما يكون قد أوقف صرفه من أجر العامل خلال فترة وقفه احتياطياً عن العمل إلا بعد أن تتحدد مسئوليته التأديبية ، وإذ قدمت النيابة الإدارية المطعون ضده للمحاكمة التأديبية لخروجه على مقتضيات واجبات وظيفته ولم يفصل فى هذا الاتهام فإن الدعوى تكون قد رفعت قبل الأوان . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى المادة ٨٦ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أنه « لرئيس مجلس الإدارة ، بقرار مسبب ، حفظ التحقيق وله أن يوقف العامل عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف الأجر ابتداءً من تاريخ الوقف - ويجب عرض الأمر فوراً على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملاً حتى تقرر المحكمة ما يتبع فى شأنه - وعلى المحكمة التأديبية أن تصدر قرارها خلال عشرين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها فإذا لم تصدر المحكمة قرارها فى خلال هذه المدة يصرف الأجر كاملاً . فإذا برئ العامل أو حفظ التحقيق معه أو جوزى بجزاء الإنذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تتجاوز خمسة أيام صرف إليه ما يكون قد أوقف صرفه من أجره فإن جوزى بجزاء أشد تقرر الجهة التى وقعت الجزاء ما يتبع فى شأن الأجر الموقوف صرفه » مفاده أن وقف العامل احتياطياً عن العمل يترتب عليه وقف صرف نصف أجره إلى أن يعرض الأمر على المحكمة التأديبية فى المواعيد المقررة لتقرير استمرار أو عدم استمرار وقف الصرف ، وأنه إذا تقرر إنهاء الوقف الاحتياطى وعاد العامل لعمله فإنه لا يسترد ما سبق أو أوقف صرفه من أجره إلا بعد أن تتحدد مسئوليته التأديبية ، فإذا صدر الحكم ببراءته أن حفظ التحقيق أو جوزى إدارياً بجزاء لا يتعدى الإنذار أو الخصم من الأجر مدة خمسة أيام استرده كاملاً أما إذا كان الجزاء أشد من ذلك فإن سلطه التأديب التى وقعت الجزاء تحدد ما يتبع نحوه سواء بصرفه كله للعامل أو صرف جزء منه أو عدم صرفه لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الشركة الطاعنة أصدرت قراراً بوقف

المطعون ضده إحتياطياً عن العمل لمدة ثلاثة أشهر إعتباراً من ١٩٨٢/٢/١١ بمناسبة إجراء تحقيق جنائي معه وبتايخ ١٩٨٢/٣/٧ أصدرت المحكمة التأديبية قرارها بعدم صرف نصف أجره عن مدة الوقف ، ثم رفضت بعد ذلك مد الوقف الاحتياطي لمدة أخرى فأصدرت الطاعنة قراراً بإعادته للعمل وصرف أجره مع تأجيل النظر فيما يتبع بشأن نصف الأجر الموقوف صرفه عن مدة الإيقاف الأول (من ١٩٨٢/٢/١١ إلى ١٩٨٣/٥/١٠) لحين التصرف بصفة نهائية في الوقائع المنسوبة إليه سواء من الناحية الجنائية أو الإدارية . وقد استبعدته النيابة العامة من الاتهام الجنائي إلا أن النيابة الإدارية بعد ذلك أحالته للمحاكمة التأديبية في الدعوى رقم ٦٠٢ لسنة ١٥ ق طنطا ، وإذ لم يفصل في هذه القضية حتى صدور الحكم المطعون فيه فإن مسئولية المطعون ضده التأديبية لم تكن قد تحددت بعد فلا يجوز بالتالي النظر في أمر إسترداد نصف الأجر الموقوف صرفه قبل ذلك . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين القضاء في الاستئناف رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ ق طنطا بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى .

جلسة الأول من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين

عبد المنعم وفا . عبد الرحيم صالح . محمد الشناوى نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٦٠ القضائية :

(١) نقل « نقل بحرى » ، « مزاولة أعمال النقل البحرى » ، « الوكيل الملاحى » ، « دعوى » .

- السفن الأجنبية التى تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر . لكل منها وكيل ملاحى ينوب عن مالكها فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى مصر ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط .

(٢) نقل « نقل بحرى » ، « الميناء » ، « قانون » .

- الميناء وفقاً للإصطلاح القانونى المتعارف عليه دولياً ومحلياً . تعريفه . مكان منشأ وفقاً لنظم وقوانين الدولة ويتكون من مساحة مائية واسعة مجهزة بمعدات شحن وتفريغ البضائع ووسائل لحماية السفن أثناء تركها داخل تلك المساحة .

(٣ . ٤) نقل « نقل بحرى » ، « أشخاص الملاحة البحرية » ، « قانون » .

(٣) الأصل . حظر مزاولة أعمال الوكالة الملاحية والشحن والتفريغ وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتى يصدر بتحديددها قرار من وزير المواصلات على غير المقيدين فى السجل المعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى . الإستثناء من الأصل . يجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالإتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين فى السجل بمباشرة هذه الأعمال . مؤدى ذلك . عدم جواز مباشرة أعمال الوكالة الملاحية بأحد الموانئ المصرية إلا بالشروط التى نص عليها القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ أو بموجب تشريع يبيح ذلك .

٤ - الاستثناءات التى منحها المشرع للشركة العربية لأنابيب البترول - الطاعنة - بمقتضى القانون الصادر بتأسيسها من حق إنشاء موانى لنقل البترول وإدارتها وتشغيلها وإعفائها من الرسوم المقررة بالنسبة لغيرها من الموانى لا يتضمن ولا يفيد تخويلها القيام بأعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التى تباشر نشاطها التجارى بالمناطق التى تنشئها ويصدق عليها وصف الميناء . علة ذلك . لا محل لما تشير الطاعنة - بشأن ما تضمنه قرار وزير النقل البحرى ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ - من عدم جواز مخالفة التشريع الأدنى للأعلى طالما أن لكل منهما مجاله .

١ - لكل سفينة أجنبية تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر وكيل ملاحى ينوب عن مالكها - سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى جمهورية مصر العربية ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، والأصل أن تباشر السفينة نشاطها التجارى وأن يقوم الوكيل الملاحى بوظيفته الأساسية فى تمثيل المالك فى هذا النشاط من خلال ميناء .

٢ - الميناء وفقاً للاصطلاح القانونى المتعارف عليه دولياً ومحلياً - ذلك المكان المنشأ وفقاً لنظم وقوانين الدولة ، ويتكون من مساحة مائية واسعة مجهزة بوسائل متعددة لحماية السفن أثناء تركها داخل تلك المساحة ، ويجهز عادة بمعدات ووسائل شحن أو تفريغ البضائع أو تخزينها .

٣ - مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الأصل هو حظر مزاولة أعمال الوكالة الملاحية (البحرية) والشحن والتفريغ وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتى يصدر بتحديداتها قرار من وزير المواصلات على غير المقيدين فى السجل المعد لذلك بتلك المؤسسة والذى تتولاه وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى اعمالاً لقرار رئيس الجمهورية

رقم ٩٢٨ لسنة ٧٨ وإستثناء من هذا الأصل يجوز عند الاقتضاء لوزير المواصلات بالاتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدین فی السجل بمزاولة الأعمال المشار إليها - ومن ثم لا يجوز مباشرة أعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التي تباشر نشاط تجارياً بأحد الموانئ المصرية - وفقاً للتحديد السالف - إلا بالشروط التي نص عليها القرار بقانون المشار إليه أو بموجب تشريع يبيح ذلك .

٤ - النص في المادتين الرابعة والثالثة عشر من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بتأسيس الشركة الطاعنة وفي المادة الثالثة من نظامها يدل على أن ذلك القانون قد خول الشركة الطاعنة إقامة موانئ لنقل البترول ومرافقها وأناط بها إدارتها وتشغيلها واعفاها من الرسوم المقررة بالنسبة لغيرها من الموانئ وأنه وإن كان القانون المشار إليه قد أستثنى تلك الشركة من العديد من التشريعات المعمول بها في الدولة على ماورد بالنصوص سالفه البيان وغيرها ، إلا أن أياً من هذه الإستثناءات لا يتضمن ولا يفيد تخويلها القيام بأعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التي تباشر نشاطها فيما تنشئه من موانئ أو بالمنطقة موضوع التداعي إذ إن الأعمال الداخلة في نطاق الوكالة الملاحية والمتمثلة في تقديم الخدمات لتلك السفن وتمثيلها أمام القضاء والغير تختلف عن إقامة وإدارة وتشغيل الميناء ومرافقه والتي يقصد بها الإرتفاع بمستوى الاداء بالنسبة لكافة أوجه النشاط فيها ، شأنها في ذلك شأن العديد من الهيئات التي أناط بها القانون مثل هذه الأعمال ومنها ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة لاختصاصات ومسئوليات الهيئة العامة لميناء الاسكندرية كما أن تخويل تلك الشركة القيام بالأعمال التجارية - فضلاً عن الفنية والصناعية المتصلة بنشاطها والمكملة له لا يتضمن تخويلها القيام بأعمال الوكالة الملاحية والتي حظر المشرع القيام بها - كأصل عام - إلا لمن يقيد بالسجل المعد لذلك - على ما سلف بيانه - وهو مالا تدعيه الطاعنة ، ومن ثم فإنه

لا يكون لتلك الشركة القيام بأعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التي تباشر نشاطها التجاري بالمناطق التي تنشئها ويصدق عليها وصف الميناء - وبما لا محل معه لما تشير به بشأن ما تضمنه قرار وزير النقل البحري رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ من تخويل الشركة المطعون ضدها الأولى القيام بأعمال الوكالة الملاحية وفقاً للضوابط الواردة به من عدم جواز مخالفة التشريع الأدنى للأعلى طالما أن لكل منهما مجاله ولا يتضمن الأدنى إلغاءً وتعديلاً للأعلى منه مرتبة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٣٠٠٤ لسنة ٨٥ تجارى كلى الإسكندرية على الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما الثانى والثالثة بطلب الحكم بمنع تعرض الطاعنة لها فى أعمال الوكالة الملاحية للسفن التى تتردد على « ميناء سيدى كرير » مع أحقيتها فى ذلك فى مواجهة المطعون ضدهما الثانى والثالثة - وقالت بياناً لدعواها إنه بموجب القانونين رقمى ١٢٩ لسنة ٦٢ ق ، ١٢ لسنة ٦٤ والقرار الوزارى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ بتأسيسها تقوم بأعمال الوكالة

الملاحية عن كافة السفن الأجنبية التي تصل إلى جميع الموانئ الواقعة على البحر المتوسط وكافة الموانئ الأخرى بالجمهورية إلا أن المسئولين بالشركة الطاعنة منعوا مندوبيها من مزاوله نشاطهم مما يؤدي إلى اهتزاز مركزها الأدبي وضياح حصيلتها - وبالتالي حصيلة الدولة من العملات الأجنبية - وبتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى - استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٩٦ سنة ٤٣ ق الاسكندرية وبتاريخ ١٩٩٠/١/١٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ، وفي مواجهة المطعون ضدهما الثانى والثالثة بأحقية المطعون ضدها الأولى فى مزاوله أعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التى تتردد على ميناء سيدى كرير ومنع تعرض الطاعنة فى ذلك - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث أن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال إذا أقام قضاءه بأحقية الشركة المطعون ضدها الأولى فى مزاوله أعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التى تتردد على منطقة « سيدى كرير » التابعة للطاعنة ، على ما خلص إليه من تعريفه للميناء تعريفاً لغوياً وليس إصطلاحياً ، من اعتبار تلك المنطقة ميناءً بالمعنى المقصود فى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسة ٧٦/٧/٧ والقرار الوزارى بتأسيس الشركة المطعون ضدها رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ مما يخولها مباشرة أعمال الوكالة البحرية فيه ولم يعتمد بالمقومات الخاصة للشركة الطاعنة والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً

بنشاطها المتميز وفقاً لقانون تأسيسها رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ ، وأغفل ما نصت عليه المواد ٤ ، ١٣ من ذلك القانون والثالثة من النظام الأساسى لها من حقها فى القيام بجميع الأعمال التجارية المتصلة بنشاطها فى هذه المنطقة ومنها أعمال الوكالة البحرية ، واستدل على ما خلص إليه فى هذا الشأن بسبق مقاضاتها لتلك الشركة بصفتها وكيلًا عن ناقلة البترول « ماجستيك » للمطالبة بتعويض عما أحدثته من ضرر ، فى حين أن منطقة سيدى كرير لا تعد وفقاً للإصلاح القانونى ميناء وإنما هى محطة لنهاية خطوط أنابيب البترول أو مجرد ميناء بترولى خاص قامت الطاعنة بإنشائه والإشراف عليه وفقاً لقانون إنشائها ونظامها الأساسى وبالتالى لم يصدر قانون أو قرار جمهورى فى هذا الصدد ولم يسبغ عليه المشرع هذا الوصف فى أى تشريع كما فعل بالنسبة لغيره ورغم أحقيتها وفقاً للمادتين ٤ ، ١٣ من قانون تأسيسها والمادة ٣ من نظامها الأساسى سالف البيان فى القيام بأعمال الوكالة الملاحية بالنسبة لناقلات البترول الراسية به باعتبارها من صميم الأعمال التجارية التى قصر المشرع عليها القيام بها ، والتى لا يجوز مخالفتها بنص أدنى مرتبة كالقرارين سالفى الذكر ، ومع أن مقاضاتها للمطعون ضدها فى الدعوى السابقة كوكيله عن ملاك ناقلة البترول كان عملاً بالواقع الذى لا يغير شيئاً مما سلف .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أن لكل سفينة أجنبية تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر وكيل ملاحى ينوب عن مالكها - سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى جمهورية مصر العربية ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، والأصل أن تباشر

السفينة نشاطها التجارى وأن يقوم الوكيل الملاحى بوظيفته الأساسية فى تمثيل المالك فى هذا النشاط من خلال ميناء وهو - وفقاً للإصطلاح القانونى المتعارف عليه دولياً ومحلياً - ذلك المكان المنشأ وفقاً لنظم وقوانين الدولة ، ويتكون من مساحة مائية واسعة مجهزة بوسائل متعددة لحماية السفن أثناء تركها داخل تلك المساحة ، ويجهز عادة بمعدات ووسائل شحن أو تفريغ البضائع أو تخزينها - ولما كان مؤدى ما نصت عليه المادة السابقة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل هو حظر مزاولة أعمال الوكالة الملاحية (البحرية) والشحن والتفريغ وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المواصلات على غير المقيدين فى السجل المعد لذلك بتلك المؤسسة - والذي تتولاه وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى اعمالاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٩٢٨ لسنة ٧٨ - وإستثناء من هذا الأصل يجوز عند الإقتضاء لوزير المواصلات بالإتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين فى السجل بمزاولة الأعمال المشار إليها - ومن ثم لا يجوز مباشرة أعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التى تباشر نشاطاً تجارياً بأحد الموانئ المصرية - وفقاً للتحديد السالف - إلا بالشروط التى نص عليها القرار بقانون المشار إليه أو بموجب تشريع يبيح ذلك - ولما كان النص فى المادة الرابعة من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بتأسيس الشركة الطاعنة على أن (غرض الشركة القيام بإنشاء خطوط أنابيب لنقل البترول من خليج السويس إلى البحر المتوسط طبقاً للوصف المبين بالنظام المرافق ، وتشغيل هذه الخطوط - وللشركة القيام

بجميع الأعمال الفنية والصناعية والتجارية المتصلة بهذا النشاط والمكملة له والمبينة على سبيل المثال بالنظام المرافق) - وفي المادة ١٣ من ذلك القانون على أن) تتولى الشركة إدارة الموانئ والمرافق التي تنشئها وتشرف عليها ، ولا تسرى فيها الرسوم المتعلقة بالموانئ والمنائر والرسوم الخاصة بإرشاد السفن ودخولها وانتظارها ورسومها وخروجها . ولا تسرى أية ضرائب أو رسوم على الشاحنين أو على الناقلات البحرية المملوكة لهم أو على طاقمها أو على مالكي البترول المنقول أو الذي يجرى تخزينه وفقاً لاتفاقيات النقل أو على التصرفات التي ترد على البترول وذلك بالنسبة إلى البترول المنقول عبر الخطوط - ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على التصرفات المشار إليها الصادرة من أو إلى منشأة دائمة في جمهورية مصر العربية لها نشاط منتظم بها) . وفي المادة الثالثة من نظام تلك الشركة المرافق للقانون المشار إليه على أن (غرض الشركة هو القيام بإنشاء خطوط أنابيب لنقل البترول من خليج السويس إلى البحر المتوسط ، وفقاً للوصف المبين في المرفق رقم (أ) لهذا النظام وتشغيل هذه الخطوط - وللشركة القيام بجميع الأعمال الفنية والصناعية والتجارية المتصلة بهذا النشاط والمكملة له ، فلها على سبيل المثال :

- (أ) ... (ب) إقامة وتشغيل الموانئ البترولية ومحطات الدفع وخطوط الأنابيب والمستودعات والورش والمباني والمنشآت (ح) ...) يدل على أن ذلك القانون قد خول الشركة الطاعنة إقامة موانئ لنقل البترول ومرافقها وأناط بها إدارتها وتشغيلها وأعفاها من الرسوم المقررة بالنسبة لغيرها من الموانئ وأنه وإن كان القانون المشار إليه قد استثنى تلك الشركة من العديد من التشريعات المعمول بها في الدولة على ماورد

بالنصوص سالفة البيان وغيرها ، إلا أن أياً من هذه الاستثناءات لا يتضمن ولا يفيد تخويلها القيام بأعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التى تباشر نشاطها فيما تنشئه من موانئ أو بالمنطقة موضوع التداعى إذ أن الأعمال الداخلة فى نطاق الوكالة الملاحية والمتمثلة فى تقديم الخدمات لتلك السفن وتمثيلها أمام القضاء والغير ، تختلف عن اقامة وإدارة وتشغيل الميناء ومرافقه والتى يقصد بها الإرتفاع بمستوى الأداء بالنسبة لكافة أوجه النشاط فيها ، شأنها فى ذلك شأن العديد من الهيئات التى أناط بها القانون مثل هذه الأعمال ومنها ما نص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩٣ لسنة ١٩٦٦ بالنسبة لاختصاصات ومسئوليات الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ، كما أن تخويل تلك الشركة القيام بالأعمال التجارية - فضلاً عن الفنية والصناعية - المتصلة بنشاطها والمكملة له لا يتضمن تخويلها القيام بأعمال الوكالة الملاحية ، والتى حظر المشرع القيام بها - كأصل عام - إلا لمن يقيد بالسجل المعد لذلك - على ما سلف بيانه - وهو ما لا تدعيه الطاعنة ، ومن ثم فإنه لا يكون لتلك الشركة القيام بأعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التى تباشر نشاطها التجارى بالمناطق التى تنشئها ويصدق عليها وصف الميناء - وبما لا محل معه لما تثيره بشأن ما تضمنه قرار وزير النقل البحرى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ من تخويل الشركة المطعون ضدها الأولى القيام بأعمال الوكالة الملاحية وفقاً للضوابط الواردة به ، من عدم جواز مخالفة التشريع الأدنى للأعلى طالما أن لكل منهما مجاله ولا يتضمن الأدنى إلغاءً وتعديلاً للأعلى منه مرتبة - لما كان ما تقدم ، وكان الثابت فى الدعوى - بلا خلاف - أن الشركة الطاعنة قد أنشأت بموجب قانونها المنطقة موضوع التداعى بسيدى كرير كمحطة لنهاية خطوط أنابيب البترول وهو ما وصفته فى أسباب طعنها بأنه مجرد ميناء بترولى خاص وكان الحكم المطعون فيه قد خلص

إلى إعتبار هذا الموقع ميناء بالمعنى الاصطلاحي المتعارف عيه استناداً إلى قوله (... أن الميناء هو كل نقطة التقاء من الماء واليابس تتردد عليها السفن وما فى حكمها لمزاولة نشاطها فى النقل البحرى للركاب أو البضائع أو الحصول على خدمات ويستوى فى ذلك كافة أنواع البضائع جامدة أو سائلة أو غازية شحناً أو تفريغاً كذلك يستوى أن يكون مفتوحاً لجميع أنواع السفن أوقاصراً على نوع واحد منها وسواء كانت تديره الدولة إدارة مباشرة بإحدى المصالح التابعة لها أو بهيئة مستقلة أو مؤسسة أو شركة تساهم فيها كما لا يؤثر فى ذلك أن يكون مفتوحاً للشاحنين جميعاً أو مقصوراً على واحد منهم بعينه إذا أن كل هذه الأمور لا تؤثر فى وصفه كميناء ، كذلك لا ينال من هذا الوصف إدراجه ضمن قائمة الموانى الواردة بالجدول الملحق بقانون الرسوم رقم ١١ لسنة ٦٩ أو ٢٤ لسنة ١٩٨٣ الذى حل محله من عدمه أو أضيف إليه مثل ميناء الدخيلة إذ أن هذه القوانين لا تتضمن حصراً بالموانى بالجمهورية وإنما أدرج فى الجدول الملحق بكل منها الموانى التى يتعين سداد رسوم متنوعة عند استخدام السفن لها وقد أعفى كل من العين السخنة وسيدى كرير من الخضوع لها ضمن ما ورد فى قانون إنشاء الشركة المستأنف ضدها (الطاعنة) رقم ٧ لسنة ٧٤ من امتياز عدم الخضوع للعديد من القوانين التى تحقق إيرادات معاونة للدولة أو تبسط سلطان أجهزة الرقابة بها أو تحمى حقوق العاملين فيها الأمر الذى تعد معه منطقة تحميل البترول بنهاية خط الأنابيب بسيدى كرير ميناء بالمعنى المقصود فى قرار مجلس الوزراء الصادر بجلسته ٧٦/٧/٧ وقرار تأسيس الشركة المستأنفة (المطعون ضدها الأولى) رقم ١٤٤ لسنة ١٩٧٦ ...) وكانت هذه الأسباب سائغة وكافية لحمل قضاء الحكم فى هذا الخصوص ، وإذ كان مارتبه الحكم

على ما سلف من أحقية الشركة المطعون ضدها الأولى - دون الطاعنة - فى مباشرة أعمال الوكيل الملاحي عن السفن الأجنبية التى تتردد على المنطقة موضوع التداعى ، وبما لا يتعارض مع حق الأخيرة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة الكفيلة بضمان الأمن والسلامة فى تلك المنطقة ، يواكب وفقاً لما سلف - التطبيق القانونى الصحيح ، فإن النعى عليه بأسباب الطعن يكون على غير أساس .

ولما تقدم ، يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
عبد المنعم وفا . عبد الرحيم صالح . محمد الشناوي نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ القضائية :

(١) أمر الأداء . دعوى .

- عدم توافر شروط إصدار أمر الاداء . أثره . امتناع القاضى عن إصداره وتحديد جلسة لنظر الدعوى .
تقديم طلب أمر الاداء . بديل لايداع صحيفه الدعوى . إعلان هذا الطلب مذيلا بأمر الرفض
والتكليف بالحضور لسماع الحكم بالطلبات . مؤداه . إنعقاد الخصومة فى الدعوى ولو كان مبنى
رفض إصدار الأمر بالأداء أن الطلب فى غير حالاته . م ٢٠٤ مرافعات .

(٢. ٤) محكمة الموضوع . دعوى ، تكييف الدعوى ، سبب الدعوى ، . نقض .

(٢) لمحكمة الموضوع تكييف الدعوى وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون . وجوب تقيدها
بالوقائع والطلبات المطروحة عليها . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها .

(٣) فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . تكييفها لهذا الواقع مسألة قانون
تخضع فيها لرقابة النقض .

(٤) الأساس الذى رفعت به الدعوى . ليس لمحكمة الموضوع أن تغيره من تلقاء نفسها .

(٥) تأمين . نظام عام . محكمة الموضوع . مسئولية . نقض .

التأمين عن الخطأ العمدى . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٧٦٨ مدنى . تكييف الفعل
المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر احتمالى أم إرادى - خطأ عمدى - من المسائل
التي تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة النقض . استخلاص الخطر الموجب للمسئولية . من سلطة
محكمة الموضوع .

١ - النص فى المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات على أنه إذا « رأى القاضى ألا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يمتنع عن إصدار الأمر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب إعلان خصمه إليها » يدل على أن المشرع أوجب على القاضى متى لم ير توافر شروط إصدار الأمر بالأداء فى الدين موضوع المطالبة ، أو رأى ألا يجيب الطالب لبعض طلباته أن يمتنع عن إصداره ، ويحدد جلسة أمام المحكمة لنظر الدعوى . ويعتبر تقديم طلب أمر الأداء بديلاً عن إيداع صحيفة الدعوى ، وبإعلان هذا الطلب مديلاً بأمر الرفض والتكليف بالحضور لسماع الحكم بالطلبات يتم انعقاد الخصومة وتستقيم الدعوى بما يوجب الحكم فى موضوعها ولو كان رفض إصدار الأمر بالأداء مبناه أن الطلب فى غير حالاته . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضدها الأولى بعد أن رفض طلبها بإصدار الأمر بالأداء ضد الطاعنة والمطعون ضده الثانى قامت بإعلائها بهذا الطلب مديلاً بأمر الرفض والتكليف بالحضور لسماع الحكم بالطلبات فإن النعى يكون على غير أساس .

٢ - لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تكليف الدعوى بما تتبينه من وقائعها وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون غير مقيدة فى ذلك إلا بالوقائع والطلبات المطروحة عليها وأن تكيف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهم الواقع فيها على حقيقته ثم تنزل عليه التكيف القانونى الصحيح .

٣ - لئن كان المقرر أن فهم الواقع فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع المطلقة متى كان استخلاصها لما استخلصته سائغا وله سنده إلا أن تكوينها لهذا الواقع يعتبر من المسائل القانونية التى تخضع فيها لرقابة النقض .

٤ - ليس لمحكمة الموضوع أن تغير من تلقاء نفسها الأساس الذى رفعت بمقتضاه الدعوى .

٥ - النص فى المادة ٧٦٨ من التقنين المدنى على أنه « (١) أن يكون المؤمن مسئولاً من الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة (٢) أما الخسائر والأضرار التى يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً فلا يكون المؤمن مسئولاً عنهما ولو اتفق على غير ذلك . » مؤداه أنه لا يجوز التأمين عن الخطأ العمدى وهذا الخطر متعلق بالنظام العام، وإذ كان تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر إحتمالى أم إرادى - خطأ عمدى - هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطر الموجب للمسئولية مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل في أن المطعون ضدها الأولى أقامت الدعوى رقم ٩٩٣ لسنة ١٩٨٨ تجارى
كلى شمال القاهرة - بعد رفض طلبها استصدار أمر أداء - بطلب الحكم بإلزام
الطاعنة والمطعون ضده الثانى متضامنين بأن يؤديا لها مبلغ ٤٢٥٩٤٨٥ جنيه .
وقالت بياناً لها إن المطعون ضده الثانى بصفته مدين بالمبلغ موضوع الدعوى بموجب
تسعة عشر شيكا أصدرها لصالحهما خلال المدة من ١٠/٦/١٩٨٨ حتى
١/٨/١٩٨٨ ، وقد تعهدت الطاعنة بكتابها المؤرخ ١٤/٢/١٩٨٨ بضمان
الساحب بحيث تحل محله إذا أخل بالتزامه وذلك بمجرد موافقاتها بتأشيرة البنك
المسحوب عليه بعدم السداد دون قيد أو شرط . وإذا أفاد البنك المسحوب عليه -
عند تقديم الشيكات سالفة الذكر إليه بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب
للساحب ولم يف أى من الطاعنة والمطعون ضده الثانى بالالتزام رغم انذارهما فقد
أقامت الدعوى بطلباتها وتاريخ ٣١/٣/١٩٩٠ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة
والمطعون ضده الثانى بصفته بالتضامن بأن يؤديا للمطعون ضدها الأولى المبلغ
المطلوب . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٤٤ لسنة ١٠٧ ق القاهرة
كما استأنفته المطعون ضدها الأولى بالاستئناف رقم ١٩٩٧ لسنة ١٠٧ ق القاهرة
وتاريخ ٣٠/٧/١٩٩١ حكمت المحكمة فى الاستئنافين بتأييد الحكم المستأنف .
طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى
بنقض الحكم . وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره
وفيهما التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه من وجهين وفى بيان ذلك تقول إن حالات استصدار أمر الأداء مبينة حصراً فى المادة ٢٠١ من قانون المرافعات وليس من بينها الدين محل المطالبة وإذ لجأت المطعون ضدها الأولى إلى طريق أمر الأداء للمطالبة به فإن دعواها تكون غير مقبولة وكان يتعين القضاء بذلك لأنه أمر متعلق بالنظام العام ، كما أنه لما كان على الدائن اتباع القواعد والإجراءات المعتادة لرفع الدعوى بعد امتناع القاضى عن إصدار أمر الأداء وتحديد جلسة لنظر الموضوع وكانت المطعون ضدها الأولى لم تودع الصحيفة قلم الكتاب واكتفت بإعلانها مباشرة بالتكليف بالحضور بالمخالفة لنص المادة ٦٣ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه يكون معدوماً لصدوره فى خصومة لم تنعقد .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات على أنه « إذا رأى القاضى ألا يجيب الطالب إلى كل طلباته كان عليه أن يمتنع عن إصدار الأمر وأن يحدد جلسة لنظر الدعوى أمام المحكمة مع تكليف الطالب إعلان خصمه إليها . » يدل على أن المشرع أوجب على القاضى متى لم يتوافر شروط إصدار الأمر بالأداء فى الدين موضوع المطالبة ، أو رأى ألا يجيب الطالب لبعض طلباته أن يمتنع عن إصداره ، ويحدد جلسة أمام المحكمة لنظر الدعوى . ويعتبر تقديم طلب أمر الأداء بدلاً عن إيداع صحيفة الدعوى ، وإعلان هذا الطلب مديلاً بأمر الرفض والتكليف بالحضور لسماع الحكم بالطلبات يتم إنعقاد الخصومة وتستقيم الدعوى بما يوجب الحكم فى موضوعها ولو كان رفض إصدار الأمر بالأداء

مبناه أن الطلب فى غير حالاته . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن المطعون ضدها الأولى بعد أن رفض طلبها بإصدار الأمر بالأداء ضد الطاعنة والمطعون ضده الثانى قامت بإعلانهما بهذا الطلب مذيلاً بأمر الرفض والتكليف بالحضور لسماع الحكم بالطلبات فإن النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك تقول إن المطعون ضدها الأولى اتخذت من الكتاب المؤرخ ١٤/٢/١٩٨٨ سبباً لدعواها مستقلاً عن الوثيقة رقم ٣٤٥٥٢١ المبرمة بين الطاعنة وشركة المهندسون العرب للتجارة فكان يجب على الحكم قصر بحثه فى الدعوى فى نطاق هذا السبب إلا أنه أقام قضاءً على إعتبار الكتاب المؤرخ ١٤/٢/١٩٨٨ ملحقاً لوثيقة التأمين سالفه الذكر وأنه أضاف خطراً جديداً إلى الخطر المؤمن منه فيها ، وأعمل بالتالى شروط هذه الوثيقة والقواعد القانونية التى رأى أنها تحكمها والتى ما كان يتعرض لها لو قصر بحثه على السبب الذى رفعت به الدعوى .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك - أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لمحكمة الموضوع تكليف الدعوى بما تبينه من وقائعها وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون غير مقيدة فى ذلك إلا بالوقائع والطلبات المطروحة عليها وأن تكليف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ولا يمنعها من فهم الواقع فيها على حقيقته ثم تنزل عليه التكليف القانونى الصحيح هذا ولئن كان المقرر أن فهم

الواقع فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع المطلقة متى كان استخلاصها لما استخلصته سائغا وله سنده إلا أن تكييفها لهذا الواقع يعتبر من المسائل القانونية التى تخضع فيها لرقابة النقض كما أنه ليس لمحكمة الموضوع أن تغير من تلقاء نفسها الأساس الذى رفعت بمقتضاه الدعوى - لما كان ذلك - وكان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضدها الأولى رفعتها بطلب إلزام الطاعنة والمطعون ضده الثانى متضامين بأداء مبلغ ٤٢٥٩٤٨٥ جنيه استنادا إلى التعهد الصادر من الطاعنة بالكتاب المؤرخ ١٤/٢/١٩٨٨ للمطعون ضدها الأولى بأن تحل محل عميلها فى حالة إخلاله بالتزاماتها بمجرد موافاتها بتأشيرة البنك المسحوب عليه بعدم وجود رصيد قائم وقابل للسحب . وكانت محكمة الموضوع قد خلصت فى حدود سلطتها فى فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة فيها إلى أن هذا الكتاب هو ملحق لوثيقة التأمين رقم ٣٤٥٢١ المبرمة بين الطاعنة وشركة المهندسون العرب للتجارة ، زيد فيه الخطر المؤمن منه وأنه لا يتعلق بعقد كفالة وإنما يتعلق بعقد تأمين وأقامت قضاها على ما يكفى لحمله فى هذا الشأن فإن ذلك لا يعد تغييراً لسبب الدعوى ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث للطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول إنه يتعين للإعتداد بوجود الخطر المؤمن منه أن يكون غير محقق الوقوع بأن يكون غير مؤكد وقوعه من جهة وغير مستحيل الوقوع من جهة أخرى وأن يكون غير متعلق بمحض إرادة أحد طرفى عقد التأمين إذ أن ذلك ينفى عنه صفة الاحتمال

ويجعله رهناً بمشيئة هذا الطرف ، فإذا كان هو المؤمن له كان ارتكابه له خطأ عمدياً ومن المقرر عملاً بصريح نص الفقرة الثانية من المادة ٧٦٨ من التقنين المدني أنه لا يجوز التأمين ضد الخطأ العمدى للمؤمن له فيقع التأمين عليه باطلاً . وإذا سلم الحكم المطعون فيه بأن العامل المؤمن عليه ... هو نفسه صاحب الشركة المؤمن لها فإن الخطر المؤمن منه يكون مستحيل الوقوع قانوناً لأن جريمة خيانة الأمانة لا تقع إلا على مال غير مملوك للجاني والثابت من الوثيقة أن الخطر المؤمن منه هو ارتكاب المؤمن عليه ... جريمة خيانة أمانة أو تبديد ما في عهده من أموال المهندسون العرب وإذا كانت هذه الأموال مملوكة له فإن الخطر المؤمن يكون مستحيلاً كما أن الجريمة سالفة الذكر جريمة عمدية فيتمخض الخطر المؤمن منه عن خطأ عمدى مما يبطل الوثيقة لانعدام المحل ، وبافتراض إعتبار كتاب ١٩٨٨/٢/١٤ ملحق لتلك الوثيقة فإنه يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كذلك لأنه يتبع مصير الوثيقة الأصلية فضلاً عن أن الخطر الذى قال الحكم المطعون فيه بإضافته بموجب الملحق هو أيضاً يشكل خطأ عمدياً مرهوناً بإرادة المؤمن له . وهو خطر غير مشروع إذ يشكل جريمة جنائية هي جريمة إصدار شيكات دون أن يقابلها رصيد قائم وقابل للسحب . وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه الخطر المؤمن منه غير متعلق بإرادة المؤمن له ، فإنه يكون معيباً بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى المادة ٧٦٨ من التقنين المدنى على أنه « (١) يكون المؤمن مسئولاً عن الأضرار الناشئة عن خطأ المؤمن له غير المتعمد وكذلك يكون مسئولاً عن الأضرار الناجمة من حادث مفاجئ أو قوة قاهرة (٢) أما الخسائر والأضرار التى يحدثها المؤمن له عمداً أو غشاً فلا يكون المؤمن مسئولاً عنهما ولو اتفق على غير ذلك . » مؤداه أنه لا يجوز التأمين عن الخطأ العمدى وهذا الخطر متعلق بالنظام العام ، وإذ أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر إحتمالى أم إرادى - خطأ عمدى - هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض إلا أن استخلاص الخطر الموجب للمسئولية مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ما دام هذا الإستخلاص سائغاً ومستمداً من عناصر تؤدى إليه من وقائع الدعوى . لما كان ذلك وكان البادى من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند فى إثبات مشروعية الخطر المؤسس عليه طلب مبلغ التأمين وأنه غير متعلق بمحض إرادة المؤمن له إلى قوله . « وكان المؤمن له ... - على نحو ما ثبت من الأوراق - هو مدير عام شركة المهندسون العرب وفى نفس الوقت صاحبها وقد أمن نفسه من خيانة الأمانة أو التبديد الذى يقع منه وكذا الإخلال بالتزاماته قبل شركة سيجال ثم اصدر للشركة الأخيرة خلال شهرى يونيو ويوليو سنة ١٩٨٨ شيكات بمبلغ ٤٢٥٩٤٨٥ جنيه فإن إصداره هذه الشيكات لا يتعلق بمحض ارادته وحده إذ هى تصدر بناء على طلب الدائن من المدين وبالمبالغ التى أصبحت مستحقة الأداء فى ذمة المدين الذى يجد نفسه مجبراً لإصدارها حرصاً على استمرار تعامله فى منتجات الدائن وهذه كلها عوامل تدخلت فى تحقيق الخطر المؤمن منه ولا شأن لإرادة المؤمن له بها إذ هى

من إرادة الغير وهى شركة سيجال ومن ثم فإن قول المستأنف بعدم توفر شروط الخطر المؤمن منه بدعوى تعلقه بمحض إرادة المؤمن له فى غير محله تلتفت عنه المحكمة » وهذا الذى أورده الحكم المطعون فيه غير سديد فى تقريره بنفى العمد عن الأفعال المسندة إلى المطعون ضده الثانى - المؤمن له - وغير سائغ القول بانتفاء وصف العمد عنها ، ذلك أن إصداره شيكات للمطعون ضدها الأولى دون أن يكون لها رصيد قائم وقابل للسحب فى تاريخ استحقاقها هو خطأ عمدى مرتين بمحض إرادته - فضلاً عن أنه يشكل جريمة جنائية عمدية أياً كان الباعث أو الدافع على ارتكابه لهذا الخطأ لأنها أمور لا تنفى وجود الخطأ العمدى الذى ارتكب بحرية وإرادة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعتبر ما وقع من المطعون ضده الثانى - المؤمن له - خطأ عمدياً وكان نفي وصف العمد عنه إستناداً إلى إطلاق القول « ... إصداره هذه الشيكات لا يتعلق بمحض إرادته وحده ... » ينطوى على استخلاص غير سائغ ، ويكون فضلاً عن قصوره قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه ، دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمد بكر غالى ، محمد محمد محمود نائبى رئيس المحكمة . عبد الملك نصار وعلى شلتوت .

٧٩

الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٤ القضائية :

(١) إثبات . تزوير .

- الأوراق الرسمية . إقتصار حجيتها على البيانات التى قام بها الموظف العام فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره . مجال إنكارها هو الطعن بالتزوير . البيانات الأخرى الخارجة عن هذه الحدود أو ما تعلق بمدى صحة ما ورد على لسان ذوى الشأن من بيانات أو إقرارات . المرجع فى إثبات حقيقتها إلى القواعد العامة فى الإثبات . المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

(٢) دعوى « صحيفة افتتاح الدعوى » . إثبات . تزوير .

- صحيفة افتتاح الدعوى التى يحررها المدعى ويوقع عليها هو أو محاميه قبل تقديمها إلى قلم الكتاب . لا تعتبر ورقة رسمية . جواز الطعن عليها بالإنكار . مؤدى ذلك . لا تلحقها الرسمية إلا بتدخل الموظف المختص وفى حدود البيانات التى قام بها أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره .

١ - النص فى المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدنى - يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره وهى البيانات التى لا يجوز إنكارها إلا عن طريق الطعن بالتزوير لما فى إنكارها من مساس بالأمانة والثقة المتوافرين فيها ، ولا تمتد هذه الحجية إلى البيانات الأخرى الخارجة عن هذه الحدود أو ما تعلق بمدى صحة ما ورد على لسان ذوى الشأن من

بيانات أو إقرارات ولأن إثباتها فى ورقة رسمية - أو عرفية تداخل فى تحريرها
موظف عمومى - لا يعطىها قوة خاصة فى ذاتها بالنسبة لحقيقة وقوعها فىرجع فى
تحقيق أمر صحتها أو عدم صحتها إلى القواعد العامة فى الإثبات .

٢ - إذ كانت بيانات صحيفة إفتتاح الدعوى التى يحررها المدعى ويوقع عليها
هو أو محاميه - فى الحالات التى يتطلب القانون توقيع الأخير عليها - هى ورقة
عرفية لا يستلزم القانون تحريرها أمام الموظف المختص بالمحكمة المرفوع إليها
الدعوى ومن ثم فلا تعد هذه الصحيفة قبل تقديمها إلى قلم الكتاب ورقة رسمية
فيجوز الطعن على ما ورد بها من بيانات وما تحمله من توقيعات بالإنكار وفقاً
لنص المادة ٣٠ من قانون الإثبات المشار إليه ولا تلحق الرسمية صحيفة الدعوى إلا
بتداخل الموظف المختص وفى حدود البيانات التى قام بها أو وقعت من ذوى الشأن
فى حضوره .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل
فى أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول أقاموا الدعوى رقم ٧٤١ لسنة ١٩٧٢ مدنى
طنطا الإبتدائية على مورث الطاعنين بطلب الحكم بطرده من الأطيان الزراعية المبينة

الحدود والمعامل بالصحيفة والبالغ مساحتها ١٢ س ، ١٢ ط ، ١ ف لوضعه اليد عليها دون سند كما أقامت المطعون ضدها الرابعة عن نفسها وبصفتها وصية على شقيقها المطعون ضدهما الثالث والأخير الدعوى رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٧٦ مدنى طنطا الابتدائية على مورث الطاعنين بذات الطلبات . ضمت المحكمة الدعوى الثانية إلى الأولى للإرتباط وليصدر فيهما حكم واحد ثم ندبت فيهما خبيراً ، وبعد أن أودع تقريره حكمت بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٨٣ بطرد الطاعنين من أرض النزاع مع إلزام المطعون ضدهم بأن يؤدوا لهم مبلغ ٢٥٠ جنيه . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٣٦٢ سنة ٣٣ ق . وبتاريخ ٢٦ من مارس سنة ١٩٨٤ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلغاء ما قضى به من إلزام المطعون ضدهم بأن يؤدوا للطاعنين مبلغ ٢٥٠ جنيه وتأيبده فيما عدا ذلك . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت لنظره جلسة وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا فى دفاعهم أمام محكمة الموضوع بدرجةتيها بعدم جواز الاحتجاج عليهم بما ورد بصورة صحيفة الدعوى المقدمة من المطعون ضدهم من إقرار منسوب لمورثهم باستئجاره أطيان النزاع لعدم ثبوت صدورها منه أو من وكيل يملك حق الإقرار عنه غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع بمقوله أن الصحيفة اكتسبت صفة المحرر الرسمى بعد أن باشر

المحضر إجراءات إعلاتها والتوقيع عليها بما لا يجوز معه جحد البيانات الواردة بها إلا بالطعن عليها بالتزوير وهو ما رتب عليه الحكم قوله أنهم يحتاجون بإقرار مورثهم بها باستئجاره أرض النزاع بما ينفي إدعائه وهم من بعده تملكها بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية هذا في حين أن حجية تلك الورقة قاصرة على البيانات التي حررها المحضر في حدود مهمته عند إجراء الإعلان دون جميع البيانات الأخرى المنسوبة لذوى الشأن والتي يقوم الخصوم أو وكلائهم بتحريرها وتخضع في أمر صحتها من عدمه للقواعد العامة في الإثبات بما يكفى معه إنكار ما ورد بها من إقرار منسوب لمورثهم دون ما حاجة للطعن عليها بالتزوير وإذ لم يفتن الحكم المطعون فيه إلى ما تقدم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وهو ما حجب عنه تحقيق دفاع الطاعنين السالف الإشارة إليه بما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص في المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدنى - على أن « المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره وهى البيانات التى لا يجوز إنكارها إلا عن طريق الطعن بالتزوير لما فى إنكارها من مساس بالأمانة والثقة المتوافرين فيها ، ولا تمتد هذه الحجية إلى البيانات الأخرى الخارجة عن هذه الحدود أو ما تعلق بمدى صحة ما ورد على لسان ذوى الشأن من بيانات أو إقرارات ولأن

إثباتها فى ورقة رسمية - أو عرفية تداخل فى تحريرها موظف عمومى - لا يعطيها قوة خاصة فى ذاتها بالنسبة لحقيقة وقوعها ، فيرجع فى تحقيق أمر صحتها أو عدم صحتها إلى القواعد العامة فى الإثبات وإذا كانت بيانات صحيفة إفتتاح الدعوى التى يحررها المدعى ويوقع عليها هو أو محاميه - فى الحالات التى يتطلب القانون توقيع الأخير عليها - هى ورقة عرفية لا يستلزم القانون تحريرها أمام الموظف المختص بالمحكمة المرفوع إليها الدعوى ومن ثم فلا تعد هذه الصحيفة قبل تقديمها إلى قلم الكتاب ورقة رسمية فيجوز الطعن على ما ورد بها من بيانات وما تحمله من توقيعات بالإنكار وفقاً لنص المادة ٣٠ من قانون الإثبات المشار إليه ، ولا تلحق الرسمية صحيفة الدعوى إلا بتداخل الموظف المختص وفى حدود البيانات التى قام بها أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر بأن أسبغ الحجية الرسمية على كافة بيانات صحيفة الدعوى المقدمة من المطعون ضدهم والمنسوبة لمورث الطاعنين والتى يقر فيها الأخير باستثجاره أرض النزاع ، ورتب على ذلك أنه لا يجوز لمورث الطاعنين وهم من بعده جحد إقراره المشار إليه إلا بالطعن بالتزوير دون الإنكار وأيد الحكم الابتدائى القاضى بطردهم فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وإذا حجبته هذا الخطأ عن تحقيق دفاع الطاعنين بشأن عدم صدور تلك الصحيفة من مورثهم أو من وكيل عنه يملك حق الإقرار عنه ، وملكهم الأرض بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وهو دفاع جوهرى - لوصح - لتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيباً كذلك بالقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد

رزق ، إبراهيم الضهيرى ، حسين دياب نواب رئيس المحكمة وسمير عبد الهادى .



الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٥ القضائية :

- تأمينات إجتماعية . تعويض . حكم « عيوب التدليل : الخطأ فى القانون » .

- حق المؤمن عليه أو المستحقين فى طلب التعويض عن التأخير فى صرف المستحقات . ينشأ من

تاريخ استيفاء المستندات المؤسدة للصرف . عدم اشتراط شكلاً معيناً فى الطلب . مخالفة ذلك . خطأ فى

القانون .

- مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن

المشرع رأى أن يحفظ للمؤمن عليه أو المستحقين عنه حقهم فى المستحقات واجبة

الآداء ، وذلك دون أن يشترط شكلاً معيناً لهذا الطلب الكتابى أو يرتب عليه أية

إجراءات أو مواعيد يتعين على المؤمن عليه أو المستحقون عنه أو هيئة التأمينات

الاجتماعية اتباعها بعد تقديمه ومن ثم فإن إعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبه

بالمستحقات خلال المدة المحددة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٩ سالفه البيان يتحقق

به وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة معنى الطلب الكتابى الذى قصده المشرع فى

المادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها

بموجب تلك الصحيفة أن تراجع مستحقات الطالب وأن تصرفها ودياً إذا ثبت الحق

فيه بما يغنى عن الاستمرار فى التقاضى ، وأن حق المؤمن عليه فى التعويض عن التأخير فى صرف مستحقاته عند خروجه نهائياً من نطاق تطبيق قانون لتأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد ستيفائه المستندات المؤيدة للصرف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى المطالبة بالتعويض عن التأخير فى صرف مستحققات مورث لطاعنين على أنه لم يطالب الهيئة بها كتابة خلال المدة المحددة بالفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه وإذ كان خطؤه هذا قد حجب عنه بحث ما دفعت به الهيئة المطعون ضدها من سقوط الحق فى مطالبتها بالتعويض لعدم تقديم مورث الطاعنين لمستندات المؤيدة للصرف وما أبداه الطاعنون من رد على هذا الدفع ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب فضلاً عن الخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن مورث الطاعنين والمطعون ضدها الثالثة أقام على المطعون ضدها لأولى الدعويين ١٥٣٠ سنة ١٩٦٨ ، ٩٥١ سنة ١٩٦٩ مدنى المنصورة الابتدائية ، وطلب الحكم فى الدعوى الأولى بإلزام المطعون ضدها الأولى أن تؤدى له مبلغ ٢٧٥ جنيها قيمة تعويض الدفعة الواحدة عن مدة عمله من ١٣/٢/١٩٦٢ إلى

١٩٦٥/٦/٣. وفي الدعوى الثانية بإلزامها أن تؤدي له مبلغ ٣٣٠ جنيها قيمة غرامة التأخير بواقع ١ ٪ من مستحققاته يومياً حتى يوم ١٣/٦/١٩٦٩ وما يستجد حتى السداد وقال بياناً لهما إنه في ١٣/٢/١٩٦٢ إلتحق بالعمل لدى المؤسسة المصرية العامة للأدوية بكفر الشيخ ، وفي ١/٧/١٩٦٥ حولت فروع المؤسسة إلى شركة باسم الشركة المصرية لتجارة الأدوية وأثناء قيام علاقة العمل تم التأمين عليه لدى المطعون ضدها الأولى وفي ١٥/٧/١٩٦٦ ترك العمل بالشركة . وإذ إمتنعت المطعون ضدها الأولى عن أن تؤدي له تعويض الدفعة الواحدة عن مدة عمله ، فقد أقام الدعويين بطلباته السالفة البيان وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين وندبت خبيراً فيهما وقدم تقريره عدل الطاعنون والمطعون ضدها الثالثة - الذين خلفوا مورثهم بعد وفاته - الطلبات في الدعوى رقم ١٥٣٠ سنة ١٩٦٨ مدنى المنصورة الابتدائية إلى طلب الحكم بإلزام المطعون ضدها الأولى أن تؤدي لهم مبلغ ٩٥٦ , ٢٣٠ جنيها قيمة تعويض الدفعة الواحدة عن مدة عمل مورثهم بالمؤسسة وفي الدعوى رقم ٩٥١ سنة ١٩٦٩ مدنى المنصورة الابتدائية إلى طلب الحكم بإلزام المطعون ضدها الأولى أن تؤدي لهم قيمة غرامة التأخير من ١٢/١٢/١٩٦٦ إلى ١٢/٦/١٩٦٩ وما يستجد بواقع ٩٨٩ و ٨٤٢ جنيها سنوياً من ١٣/٦/١٩٦٩ إلى تاريخ صدور الحكم . ويتاريخ ٣٠/٥/١٩٧٨ حكمت المحكمة في الدعوى الأولى للطاعنين والمطعون ضدها الثالثة بطلباتهم ، وفي الدعوى الثانية بإلزام المطعون ضدها الأولى أن تؤدي لهم مبلغ ٤٧١ , ٢٧٧١ جنيها غرامة تأخير عن الفترة من ١٢/٢/١٩٦٦ إلى ١٣/٦/١٩٦٩ وما يستجد بواقع ٩٨٩ , ٨٤٢ جنيها سنوياً من

١٢/٦/١٩٦٩. إستأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥١٦ سنة ٣٠ ق المنصوّة . وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً وقدم تقريره حكمت بتاريخ ١٥/١/١٩٨١ بتأييد الحكم المستأنف . طعنت المطعون ضدها الأولى فى هذا الحكم بى شقه الخاص بغرامة التأخير بطريق النقض بالطعن رقم ٥٨٩ لسنة ٥١ ق ، بتاريخ ٢٢/٢/١٩٨٢ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه فى خصوص قضائه غرامة التأخير منذ تاريخ ١٢/٢/١٩٨٦ وأحالت القضية إلى محكمة استئناف لمنصورة للفصل فيها . عجلت المطعون ضدها الأولى الاستئناف أمام محكمة لإحالة. وبعد أن نذبت المحكمة خبيراً وقدم تقريره ، حكمت بتاريخ ٢١/١/١٩٨٥ بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٩٥١ سنة ١٩٦٩ مدنى لمنصورة الابتدائية وبرفض هذه الدعوى . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق لنقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم . وعرض الطعن على لمحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن النيابة دفعت بعدم قبول الطعن بالنسبة للطاعنة الأولى بصفتها ستناداً إلى أن المحامى الموكل فى الطعن لم يودع صورة رسمية من قرار الوصاية لصادرها إثباتاً لصفتها .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٥٥ من قانون لمرافعات قد أوجبت على الطاعن فى الطعن بالنقض أن يودع سند وكالة المحامى لموكل فى الطعن ، وكان الثابت أن المحامى الذى رفع الطعن قد أودع عند تقديم صحيفة الطعن توكيلاً صادراً إليه من الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على القاصرة (...) ، إلا أنه لم يودع مع هذا التوكيل أو يقدم للمحكمة لدى

نظر الطعن وتداوله بالجلسات ، صورة رسمية من قرار الوصاية الصادر للطاعنه الأولى إثباتاً لصفاتها المذكورة ، لما كان ذلك ، فإن الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يضحى بالنسبة للطاعنة الأولى بصفاتها غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة لباقي الطاعنين .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفه القانون وفي بيان ذلك يقولون إن مؤدى نص الفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ أن إعلان صحيفة دعوى المطالبة بتعويض الدفعة الواحدة خلال المدة المحددة بتلك الفقرة يتحقق به معنى الطلب الكتابي الذى قصده الشارع فى المادة ٩٥ من القانون المذكور ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى برفض الدعوى تأسيساً على أن مورث الطاعنين لم يقدم طلب كتابي لصرف تعويض الدفعة الواحد ، وأنه بالتالى لا يستحق غرامة التأخير المطالب بها فإنه يكون قد خالف القانون ، يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن الفقرة الأولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ - المنطبق على واقعة الدعوى - تنص على أن « لا تقبل دعوى المطالبة بمستحقات المؤمن عليه أو المستحقين عنه إلا إذا طولبت الهيئة بها كتابة خلال خمس سنوات من التاريخ الذى تعتبر فيه هذه المستحقات واجبة الأداء » ومؤدى ذلك أن المشرع رأى أن يحفظ للمؤمن عليه أو المستحقين عنه حقهم فى المستحقات واجبة الأداء ، وذلك دون أن يشترط شكلاً معيناً لهذا الطلب الكتابي أو يترتب عليه إجراءات أو مواعيد يتعين على المؤمن عليه أو المستحقون عنه أو هيئة التأمين

لإجتماعية إتباعها بعد تقديمه ومن ثم فإن إعلان الهيئة بصحيفة دعوى المطالبة المستحقات خلال المدة المحددة فى الفقرة الأولى من المادة ١١٩ سالفه البيان يتحقق به وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة معنى الطلب الكتابى الذى قصده المشرع فى المادة ٩٥ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بحيث تستطيع الهيئة بعد مطالبتها بوجوب تلك الصحيفة أن تراجع مستحقات الطالب وأن تصرفها ودياً إذا ثبت الحق فيها بما يغنى عن الإستمرار فى التقاضى ، وأن حق المؤمن عليه فى التعويض عن لتأخير فى صرف مستحقاته عند خروجه نهائياً من نطاق تطبيق قانون التأمينات لاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ لا ينشأ إلا بعد استيفائه لمستندات المؤيدة للصرف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه رفض دعوى المطالبة بالتعويض عن التأخير فى صرف مستحقات مورث الطاعنين على أنه لم يطالب الهيئة بها كتابة خلال المدة المحددة بالفقرة الأولى من المادة ١١٩ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب قبضه وإذا كان خطؤه هذا قد حجب عنه بحث ما دفعت به الهيئة المطعون ضدها من مقوط الحق فى مطالبتها بالتعويض لعدم تقديم مورث الطاعنين المستندات المؤيدة لصرف وما أبداه الطاعنون من رد على هذا الدفع ، فإنه يكون معيباً بالقصور فى لتسبب فضلاً عن الخطأ فى تطبيق القانون ويتعين من ثم أن يكون مع النقض لاحالة .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد بكر غالى . محمد محمد محمود نائبى رئيس المحكمة .. عبد الملك نصار و على شلتوت .



الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) إيجار ، التزامات المستأجر : الوفاء بالأجرة ، . التزام ، أسباب إنقضاء الالتزام : الوفاء ، .

- الالتزام بأداء مبلغ من النقود . الأصل فيه أن يكون بالعملة الوطنية . التزام المدين بالوفاء بدينه
بعملة أجنبية . صحيح . وجوب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها
بالتعامل فى النقد الأجنبى . ق ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . (مثال بشأن التزام المستأجر فى عقد الإيجار
بأداء الأجرة المستحقة عليه بالدولار) .

(٢) محكمة ، مدى التزامها بالرد على دفاع الخصوم ، . دعوى ، الدفاع فى الدعوى ، .

- محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على دفاع غير جوهري لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

(٣) عقد ، عقود الإذعان ، .

- عقد الإذعان . خصائصه . تعلقه بسلع أو مرافق ضرورية واحتكار الموجب لها إحتكاراً قانونياً
أو فعلياً أو قيام منافسة محدودة النطاق بشأنها مع صدور الإيجاب للناس كافة وبشروط واحدة
ولمدة غير محددة . السلع الضرورية . ماهيتها .

(٤) حكم ، عيوب التدليل : القصور : ما لا يعد كذلك ، .

- الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه . ماهيته . إلتفات الحكم عن دفاع عار عن الدليل ويدحضه
واقع الدعوى . لا قصور .

(٥) نقض « أسباب الطعن : السبب الجديد » .

- ورود النعى على أسباب الحكم الابتدائي . عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف . اعتباره سبباً جديداً . لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١ - الأصل فى الالتزام بأداء مبلغ من النقود أن يكون بالعملة الوطنية إلا أنه متى أجاز الشارع الوفاء بالالتزام بغيرها من العملات الأجنبية فإن هذا الالتزام لا يلحقه البطلان لما كان ذلك وكان النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى يدل على أن المشرع أجاز التعامل فى النقد الأجنبى سواء كان ذلك فى داخل البلاد أو فى خارجها ، مما مفاده أن التزام المدين بالوفاء بدينه بعمله أجنبية معينة هو التزام صحيح وأنه ولئن كان النص قد وضع قيداً على كيفية إبراء المدين لزمته من هذا الدين بأن أوجب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى إلا أن هذا القيد لا أثر له على صحة التزام المدين ويقع عليه عبء تدبير العملة الأجنبية والحصول عليها من إحدى تلك الجهات للوفاء بالتزامه .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهرى المنتج فى الدعوى .

٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن من خصائص عقود الاذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة للمستهلكين أو المنتفعين ويكون فيها إحتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدودة النطاق وأن يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة

غير محدودة ، والسلع الضرورية هي التي لا غنى للناس عنها والتي لا تستقيم مصالحهم بدونها بحيث يكونون في وضع يضطرهم إلى التعاقد بشأنها ، ولا يمكنهم رفض الشروط التي يصنعها الموجب ولو كانت جائرة وشديدة .

٤ - المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط في الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون جوهرياً وأن يكون مع جوهريته يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الإلتفات عنه دون أن تتناول الرد عليه في حكمها ولا يعتبر سكوتها عن ذلك إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها .

٥ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يضيف إليها أسباباً أخرى وكان وجه النعي منصباً على أسباب الحكم الابتدائي وخلت الأوراق مما يدل على أن الطاعن قد عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٦ مدنى جنوب القاهرة
الإبتدائية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحقيته فى سداد القيمة
الإيجارية الواردة فى عقد الإيجار المبرم بينهما بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٩
بالعملة الوطنية « الجنيه المصرى » وفقا لسعر الصرف المعلن عنه رسمياً عند
إبرام العقد ، وقال بياناً لذلك إنه استأجر من المطعون ضدها بموجب ذلك العقد
مسطحاً مساحته ١٦ , ٢٩ متراً مربعاً بالدور الأرضى من المبنى الإدارى المملوك
لها المبين بصحيفة الدعوى مقابل ٣٠٠ دولار سنوياً للمتر الواحد ، ١٢ دولاراً
مقابل استهلاك المياه والصيانة والتشغيل والنظافة ، وعلى اثر ما اتخذته
الدولة من قرارات بسبب الظروف الاقتصادية فقد إضطر إلى سداد القيمة
الإيجارية المستحقة عن عام ١٩٨٤ بالعملة الوطنية وقبلت المطعون ضدها ذلك
ولكنها قصرته على عام ١٩٨٥ فقط ، وإذ كان التزامه بسداد القيمة الإيجارية
بالدولار يخالف النظام العام كما طرأت تغيرات على سوق النقد لم يكن فى
وسعه توقعها أصبح معه تنفيذ التزامه بسداد القيمة الإيجارية بالدولار مرهقاً
له فقد أقام الدعوى . بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٦ حكمت المحكمة برفض
الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف
رقم ١٥٥٣ لسنة ١٠٤ ق وبتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٧ قضت بالتأييد . طعن
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى
برفض الطعن ، عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير
بالنظر ، وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إنه استند فى دعواه إلى بطلان الشرط الوارد فى عقد الإيجار بإلزامه بالوفاء بالأجرة بالعملة الأجنبية « الدولار الأمريكى » ، وإذ خلص الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إلى أنه يستند فى ذلك إلى بطلان العقد لمخالفته للنظام العام فإنه يكون قد أخطأ فى فهم دفاعه ورتب على ذلك رفض دعواه مستنداً إلى أن القانون ٤٣ سنة ١٩٧٤ قد أباح تحصيل القيمة الإيجارية للمساكن المنشأة وفقاً لأحكامه بالعملة الأجنبية فى حين أن إباحة تحصيل الأجرة بالعملة الأجنبية تبعا لإباحة تداولها لايعنى بالضرورة إلزام المستأجر بالوفاء بها ، إذ يظل له الحق فى الوفاء بالأجرة بالعملة الوطنية إعمالاً لقوة الإبراء غير المحدودة لها والتي تعد من النظام العام إذ درجت كافة القوانين بما فى ذلك القانون رقم ٩٧ سنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى على تحريم شرط الوفاء بالعملة الأجنبية بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن كان الأصل فى الالتزام بأداء مبلغ من النقود أن يكون بالعملة الوطنية إلا أنه متى أجاز الشارع الوفاء بالالتزام بغيرها من العملات الأجنبية فإن هذا الالتزام لا يلحقه البطلان وكان النص فى المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى على أن « لكل شخص طبيعى أو معنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام أن يحتفظ بما يؤول إليه

أو يملكه أو يحوزه من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلعي والسياحة ، وللأشخاص الذين أجاز لهم الاحتفاظ بالنقد الأجنبي طبقاً للفقرة السابقة الحق في القيام بأية عملية من عمليات النقد الأجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج - والتعامل داخليا على أن يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل في النقد الأجنبي والجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل طبقاً لأحكام هذا القانون في جمهورية مصر العربية » يدل على أن المشرع أجاز التعامل في النقد الأجنبي سواء كان ذلك في داخل البلاد أو في خارجها ، مما مفادة أن التزام المدين بالوفاء بدينه بعملة أجنبية معينة هو التزام صحيح وأنه ولئن كان النص قد وضع قيداً على كيفية إبراء المدين لزمته من هذا الدين بأن أوجب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي إلا أن هذا القيد لا أثر له على صحة التزام المدين ويقع عليه عبء تدبير العملة الأجنبية والحصول عليها من إحدى تلك الجهات للوفاء بالتزامه . لما كان ذلك فإن التزام الطاعن في عقد الإيجار المبرم مع الشركة المطعون ضدها بأداء الأجرة المستحقة عليه بالدولار الأمريكي هو التزام صحيح لا مخالفة فيه للقانون وإذا التزم الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويضحي النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بأسباب الاستئناف بحدوث تعديل على شروط العقد بسداد القيمة الإيجارية المتعاقد عليها بالجنيه المصري واستدل على ذلك بموافقة الشركة المطعون ضدها على سداده للقيمة الإيجارية المستحقة عن عام

١٩٨٥ بالعملة الوطنية ، ولم تنكر الشركة هذا الإتفاق إلا أنها قصرته على ذلك العام فقط وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة « أن الدفاع الذى تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الدفاع الجوهري المنتج فى الدعوى » وكان الثابت بالأوراق أنه ولئن كانت الشركة المطعون ضدها قد وافقت بخطابها المؤرخ ١٣/٦/١٩٨٥ على قبول سداد الطاعن للقيمة الإيجارية ومصاريف الصيانه المستحقة عن عام سنة ١٩٨٥ بالعملة المحلية إلا أنها طلبت بخطابها المؤرخ ١٩/١٢/١٩٨٥ بسداد هذه القيمة عن عام سنة ١٩٨٦ بالدولار الأمريكى بما مفاده أن موافقتها على سداد القيمة الإيجارية عن عام سنة ١٩٨٥ بالعملة المحلية قاصر على تلك السنة فقط ولا يدل على أن إرادة الطرفين قد اتجهت إلى تعديل الشرط الوارد فى عقد الإيجار بالوفاء بالقيمة الإيجارية بالدولار الأمريكى وإذا كان دفاع الطاعن فى هذا الشأن لا يعد دفاعاً جوهرياً فلا يعيب الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليه ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه كان ضحية عقد إذعان وواقعاً تحت تأثير إكراه عند طلبه تجديد العقد بتاريخ ٢٨/٧/١٩٨٤ إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من خصائص عقود الإذعان أنها تتعلق بسلع أو مرافق تعتبر من الضروريات بالنسبة

للمستهلكين أو المنتفعين ويكون فيها احتكار الموجب هذه السلع أو المرافق إحتكاراً قانونياً أو فعلياً أو تكون سيطرته عليها من شأنها أن تجعل المنافسة فيها محدوده النطاق وأن - يكون صدور الإيجاب منه إلى الناس كافة وبشروط واحدة ولمدة غير محدودة ، والسلع الضرورية هي التي لا غنى للناس عنها ، والتي لا تستقيم مصالحهم بدونها بحث يكونون في وضع يضطرهم إلى التعاقد بشأنها ، ولا يمكنهم رفض الشروط التي يضعها الموجب ولو كانت جائرة وشديدة ، وهذه الخصائص لا تنطبق على عقد الإيجار المؤرخ ١٣/١٢/١٩٧٩ الذي يستأجر فيه الطاعن من الشركة المطعون ضدها مسطح النزاع ونص فيه على أن مدة العقد خمس سنوات تبدأ من ١/١/١٩٨٠ وتنتهى في ٣١/١٢/١٩٨٤ وأن للطاعن الحق في طلب إمتداد العقد لمدة خمس سنوات أخرى إذا ما رأى ذلك وبذات الشروط السابقة ومن ثم فإن للطاعن حرية كاملة في طلب تجديد العقد أو عدم تجديده وإذا كان دفاع الطاعن في هذا الصدد لا يستند إلى أساس قانوني صحيح فلا على الحكم المطعون فيه إلتفاته عن الرد عليه ، لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في الدفاع الجوهري الذي تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون جوهرياً وأن يكون مع جوهريته يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الإلتفات عنه دون أن تتناول الرد عليه في حكمها ولا يعتبر سكوتها عن دفعه إخلالاً بحق الدفاع ولا قصوراً في حكمها وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يدل على أن الشركة المطعون ضدها قد أكرهته على تجديد عقد الإيجار موضوع الدعوى ، فإن إلتفات الحكم المطعون فيه عن تحقيق هذا الدفاع العار عن الدليل لا يعيبه بالقصور في التسبيب ويضحي النعي برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائى إنتهى إلى أن الظروف التى طرأت وأدت إلى رفع سعر الدولار الأمريكى كانت قائمة وقت تجديد العقد فى نهاية عام ١٩٨٤ دون أن يبين بأسباب سائغة حقيقة هذه الظروف وأبعادها ، ومدى الإرتفاع الذى طرأ على سعر صرف الدولار الأمريكى عند إبرام العقد وعند تجديده وما إذا كان فى وسع الشخص العادى توقعها بما يرهقه ويسبب له خسارة فادحة ، وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى تأييد الحكم المستأنف لأسبابه فإنه يكون معيباً بما يسوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه دون أن يضيف إليها أسباب أخرى وكان وجه النعى منصّباً على أسباب الحكم الابتدائى وخلت الأوراق مما يدل على أن الطاعن قد عرض هذا الدفاع على محكمة الدرجة الثانية فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون سبباً جديداً لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن ،

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد محمد طيطة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمد بدر الدين المتناوى ، شكرى جمعة حسين ، نائبي رئيس المحكمة ، وفتيحة قره ومحمد الجابرى .



الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٨ القضائية

(٢٠١) إيجار « إيجار الأماكن : حظر احتجاز أكثر من مسكن ، . حكم x عيوب التدليل : ما يعد قصورا : الفساد

فى الاستدلال ، . بطلان ، دفعوع ، صورية .

١ - إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . قصور فى أسبابه الواقعية . أثره . البطلان .

٢ - عدم جواز تعويل الحكم فى قضائه بنفى الصورية على ذات المستند المطعون عليه بالصورية أو

على أى مستند آخر أعد لإخفائه وستره متى كان المستند الأول أساساً له ومرتبياً عليه . إغفال الحكم

المطعون فيه دفاع الطاعنة الجوهري بصورية عقد بيع العقار الصادر لزوجة المطعون ضده وكافة المستندات

المقدمة من الأخير والمعدة لإثبات تحايله على الحظر الوارد بالمادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

قصور وفساد فى الاستدلال . لا يغير من ذلك أن تكون هذه المستندات رسمية . علة ذلك .

١ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم

يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرى ومؤثراً فى النتيجة التى انتهت

إليها المحكمة ، إذ يعتبر ذلك الإغفال قصورا فى أسباب الحكم الواقعية بما يقتضى

بطلانه ، ومؤدى ذلك أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنظر فى أثره

فى الدعوى فإن كان منتجاً فعليها أن تقدر مدى جديته حتى إذا ما رآته متسماً بالجدية

مضت إلى فحصه لتقف على أثره فى قضائها ، فإن هى لم تفعل كان حكمها قاصراً .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للحكم أن يعول فى قضائه بنفى الصورية على ذات المستند المطعون عليه بالصورية أو إذا كان هذا المستند قد أعد لإخفاء وستر محرر آخر طعن عليه بالصورية خاصة إذا كان هذا المحرر الأخير أساساً له أو مترتباً عليه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف فى مذكرتها المؤرخة ١٣/٢/١٩٨٨ بدفاع حاصله صورية عقد البيع المؤرخ ٧/٤/١٩٨٤ الصادر لصالح زوجة المطعون ضده وكذا صورية جميع المستندات المقدمة من الأخير لإثبات ملكية زوجته للعقار رقم (...) وأنها أعدت جميعها لإثبات تحايل المطعون ضده على الحظر الوارد بالمادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وأن المطعون ضده تاجر مصنوعات وهو مصدر الثروة وأن زوجته لا تملك شيئاً حتى تستطيع سداد ثمن العقار الجديد وقدره (...) جنيه ثم تقيم تعلية للمبنى وهو الدور الثالث العلوى ، وكان من شأن هذا الدفاع - لو فطنت إليه المحكمة - تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، إذ أن مؤداه لو ثبت صحته - أن المطعون ضده يمتلك الشقة الأخرى بما يتوافر به فى حقه الاحتجاز الموجب لطرده من الشقة استتجاره من الطاعنة ، وكانت محكمة الموضوع قد التفتت عن تناول هذا الدفاع الجوهري بما يقتضيه من البحث ووقفت منه عند حد القول « وحيث إنه لا يفوت هذه المحكمة أن تشير إلى أنها ليست بحاجة إلى تحقيق مطاعن المستأنف ضدها على صورة عقد البيع المؤرخ ٧/٤/١٩٨٤ وحكم صحة التعاقد الصادر عنه لأنها لم تتخذ من أيهما سنداً لحكمها » ثم عوكت فى قضائها على المستندات الأخرى رغم الطعن عليها بالصورية وقد يكون هذا العقد هو أساسها ونتيجة مترتبة عليه إذ ليس هناك ما يمنع أن تكون قد أعدت لإخفاء وستر صوريته ولا يغير من ذلك -

كما ذهب الحكم المطعون فيه - أن تكون هذه المستندات رسمية بما كان يتعين على الحكم أن يبحث أولاً الدفع بصورية عقد البيع مما يعيبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون إذ نفى عن المطعون ضده واقعة الاحتجاز التي يحظرها القانون في غير الحالات التي يجيزها المشرع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - عل ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - في أن الطاعنة أقامت على المطعون ضده الدعوى رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٨٥ مدنى أمام محكمة المنيا الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة والتسليم ، وقالت بيانا لها إن المطعون ضده استأجر منها الشقة محل النزاع بموجب عقد مؤرخ ١٩٧٢/١/١١ وإذ يحتجز لنفسه وأسرته مسكناً آخر بالعقار رقم ٨٩ شارع الكرنك بمعصرة سمالوط فأقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى للتحقيق ، وبعد سماع الشهود حكمت بإجابة الطاعنة لطلباتها . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٨ لسنة ٢٣ ق بنى سويف « مأمورية المنيا » ، وبتاريخ ١٩٨٨/٤/١٣ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض

الحكم ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ،
وفىها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
والقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت
أمام محكمة الاستئناف فى المذكرة المقدمة بـ ١٣ / ٢ / ١٩٨٨ بأن الصورة
الضوئية لعقد البيع المؤرخ ٧ / ٤ / ١٩٨٤ الصادر لصالح زوجة المطعون ضده لا حجية
له فى الإثبات ولا يقوم مقام الأصل ، وأنه على فرض أنها تمثل عقد بيع فقد طعنت
عليه مع سائر المستندات المقدمة من المطعون ضده لمحكمة الموضوع بالصورية المطلقة
وهى الكشف الرسمى الصادر من الضرائب العقارية ومحضر التنظيم المحرر ضد
زوجة المطعون ضده لإقامتها بناء بدون ترخيص والحكم الجنائى الصادر فيه إلا أن
الحكم المطعون فيه أهدر دفاعها وهو جوهرى يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وأقام
قضاءه على أن زوجة المطعون ضده هى المالكة للمسكن الآخر واستدل على ذلك
بالمستندات المقدمة من المطعون ضده - عدا عقد البيع وحكم صحة التعاقد - فى
حين أن هذه المستندات كانت محلاً للنعى بالصورية فلا يجوز للحكم أن يستدل بها
لنفى الصورية هذا إلى أن هذه المستندات اصطنعت جميعها لإخفاء وستر عقد البيع
الصورى وكان أساساً لها فهى لا تصلح بدورها لنفى الصورية مما يعيب الحكم
بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب وأدى به ذلك إلى الخطأ فى تطبيق
القانون إذ نفى عن المطعون ضده حالة الاحتجاز التى يحظرها القانون بما يستوجب
نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن إغفال الحكم بحث دفاع أبداه الخصم يترتب عليه بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً فى النتيجة التى انتهت إليها المحكمة ، إذ يعتبر ذلك الإغفال قصوراً فى أسباب الحكم الواقعية بما يقتضى بطلانه ، ومؤدى ذلك أنه إذا طرح على المحكمة دفاع كان عليها أن تنظر فى أثره فى الدعوى فإن كان منتجاً فعليها أن تقدر مدى جديته حتى إذا ما رآته متسماً بالجدية مضت إلى فحصه لتقف على أثره فى قضائها ، فإن هى لم تفعل كان حكمها قاصراً ، ومن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للحكم أن يعول فى قضائه بنفى الصورية على ذات المستند المطعون عليه بالصورية أو إذا كان هذا المستند قد أعد لإخفاء وستر محرر آخر طعن عليه بالصورية خاصة إذا كان هذا المحرر الأخير أساساً له أو مترتباً عليه ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف فى مذكرتها المؤرخة ١٣/٢/١٩٨٨ بدفاع حاصله صورية عقد البيع المؤرخ ٧/٤/١٩٨٤ الصادر لصالح زوجة المطعون ضده وكذا صورية جميع المستندات المقدمة من الأخير لإثبات ملكية زوجته للعقار رقم (١٣) شارع الكرنك بناحية معصرة سمالوط - وأنها أعدت جميعها لإثبات تحايل المطعون ضده على الحظر الوارد بالمادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وأن المطعون ضده تاجر مصوغات وهو مصدر الثروة وأن زوجته لا تملك شيئاً حتى تستطيع سداد ثمن العقار الجديد وقدره ٣٠٠٠٠ جنية ثم تقيم تعلية للمبنى وهو الدور الثالث العلوى ، وكان من شأن هذا الدفاع - لو فطنت إليه المحكمة - تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، إذ أن مؤداه لو ثبت صحته - أن المطعون ضده يمتلك الشقة الأخرى بما يتوافر به فى حقه الاحتجاز الموجب لطرده

من الشقة استجاره من الطاعنة ، وكانت محكمة الموضوع قد التفتت عن تناول هذا الدفاع الجوهري بما يقتضيه من البحث ووقفت منه عند حد القول « وحيث إنه لا يفوت هذه المحكمة أن تشير إلى أنها ليست بحاجة إلى تحقيق مطاعن المستأنف ضدها على صورة عقد البيع المؤرخ ١٩٨٤/٤/٧ وحكم صحة التعاقد الصادر عنه لأنها لم تتخذ من أيهما سنداً لحكمها » ثم عولت في قضائها على المستندات الأخرى رغم الطعن عليها بالصورية وقد يكون هذا العقد هو أساسها ونتيجة مترتبة عليه إذ ليس هناك ما يمنع أن تكون قد أعدت لإخفاء وستر صورته ولا يغير من ذلك - كما ذهب الحكم المطعون فيه - أن تكون هذه المستندات رسمية بما كان يتعين على الحكم أن يبحث أولاً الدفع بصورية عقد البيع مما يعيبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وقد جره ذلك إلى الخطأ في تطبيق القانون إذ نفى عن المطعون ضده واقعة الاحتجاز التي يحظرها القانون في غير الحالات التي يجيزها المشرع . بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشاعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالى .

محمد محمد محمود نائبىئيس المحكمة. عبد الملك نصار وعلى شلتوت .



الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ القضائية :

(١) نقض « حالات الطعن : مخالفة حكم سابق » .

- الطعن بالنقض . قصره أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف . الإستثناء . جواز الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى - أياً كانت المحكمة التى أصدرته - إذا كان مخالفاً لحكم سابق صدر بين نفس الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى .

(٢) إثبات « حكم « الطعن فيه : الأحكام غير الجائز الطعن فيها استقلاً ، « قوة الأمر المقضى . نقض .

- الحكم الصادر بتوجيه يمين عدم العلم المتضمن تقرير إختصاص المحكمة قيمياً بنظر النزاع بشأن الملكية . حكم فرعى غير منه للخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه على إستقلال . غير جائز . م ٢١٢ مرافعات . أثره . عدم إعتبار ذلك الحكم حائزاً لقوة الأمر المقضى . النعى بمخالفته حكم سابق . على غير محل .

١ - النص فى المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع قصر الطعن بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال التى ينتهها المادة ٢٤٨ منه ، إلا أنه أجاز فى المادة ٢٤٩ الطعن فى أى حكم إنتهائى أياً كانت المحكمة التى أصدرته فى حالة واحدة على سبيل الإستثناء وهى حالة مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

٢ - إذا كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٣ قضي قبل الفصل في موضوع الدعوى بتوجيه يمين عدم العلم للخصوم الذين طعنوا بالجهالة على توقيع مورثهم وأورد بأسبابه إختصاص المحكمة بنظر النزاع بشأن الملكية على سند من أن قيمة العقار المتنازع عليه تقل عن خمسمائه جنيه وهو حكم فرعى صادر في مسألة تعترض سير الخصومة الأصلية والفصل فيها يعد قضاء صادراً قبل الفصل في الموضوع لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ، وهذا القضاء الفرعى لا يجوز الطعن فيه على استقلال إعمالاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات وإنما يجوز الطعن فيه مع الحكم المنهى للخصومة برمتها ، ولذلك فإن هذا الحكم لا يكون حائزاً لقوة الأمر المقضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٨١ مدنى أبو حماد الجزئية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بنذب خبير لقسمة الأطيان موضوع النزاع وفرز وتجنيب حصه كل وارث حسب الفريضة الشرعية ، وقال بياناً لذلك إنه والمطعون ضدهم يمتلكون مساحة فدان شائعة فى مساحة ٧^س ١٣^ط ١^ف أطياناً زراعية موضحة الحدود والمعالم بالصحيفة بالميراث الشرعى عن المرحومة ، وإذا كان يرغب فى إنهاء حالة الشيع وقسمة هذه الاطيان فقد أقام الدعوى . ندبت المحكمة خبيراً ، إدعى المطعون ضده الأول ملكية القدر

النزاع بموجب عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٨/١ الصادر له من مورثة الطرفين فطعن عليه باقى الخصوم بالجهالة ، وبتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٢ قضت المحكمة بتوجيه يمين عدم العلم لهم ، ثم أحالت الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن استمعت إلى الشهود قضت بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧ برفض إدعاء المطعون ضده الأول تملك القدر موضوع النزاع بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٣/٨/١ وإعادة المأمورية إلى الخبير . إستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم لدى محكمة الزقازيق الابتدائية منعقدة بهيئة إستئنافه بالإستئناف رقم ١٧٣ سنة ١٩٨٦ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وحكمت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٤ بوقف الدعوى تعليقاً حتى يتم الفصل نهائياً فى الاستئناف رقم ١٧٣ سنة ١٩٨٦ الزقازيق والدعوى رقم ٦٠٤١ سنة ١٩٨٤ مدنى الزقازيق الابتدائية . إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة الزقازيق الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية بالاستئناف رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٨٦ ، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٤ بعدم جواز الاستئناف رقم ١٧٣ سنة ١٩٨٦ ورفض الاستئناف ٥٣٥ سنة ١٩٨٦ ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض دفع المطعون ضده الأول بعدم جواز الطعن بالنقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بقبول الدفع ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن بالنقض أن الحكم المطعون فيه صادر من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافه ومن ثم فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض

عملاً بالمادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ من قانون المرافعات إذ لم يفصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أن النص في المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات على أنه « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال الآتية : ١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله . ٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم » وفي المادة ٢٤٩ على أنه « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في أي حكم إنتهائي - أيأ كانت المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى » . يدل على أن المشرع في قانون المرافعات قد قصر الطعن بالنقض بالنقض أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف في الأحوال التي بينها المادة ٢٤٨ منه إلا أنه أجاز في المادة ٢٤٩ الطعن بالنقض في أي حكم إنتهائي أيأ كانت المحكمة التي أصدرته في حالة واحدة على سبيل الإستثناء وهي مخالفة الحكم لحكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، ومن ثم فإنه يلزم لجواز الطعن في هذه الحالة أن يكون مبنى الطعن في الحكم فصله في النزاع على خلاف حكم آخر صدر في ذات النزاع بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى لما كان ذلك وكان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه أيد قضاء محكمة أول درجة الصادر بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٤ بوقف الدعوى تعليقاً حتى يفصل في النزاع على الملكية المرفوع بشأنه الدعوى رقم ٦٠٤١ سنة ١٩٨٤ مدنى الزقازيق الابتدائية رغم أنه سبق

أن أصدرت محكمة أول درجة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٣ حكماً قضى باختصاصها بنظر النزاع بشأن الملكية فيكون الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف الحكم الأخير ، وكان الحكم الصادر من أول درجة بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٣ قضى قبل الفصل في موضوع الدعوى بتوجيه يمين عدم العلم للخصوم الذين طعنوا بالجهالة على توقيع مورثهم وأورد بأسبابه اختصاص المحكمة بنظر النزاع بشأن الملكية على سند من أن قيمة العقار المتنازع عليه تقل عن خمسمائة جنيه وهو حكم فرعى صادر في مسألة تعترض سير الخصومة الأصلية والفصل فيها يعد قضاءً صادراً قبل الفصل في الموضوع لا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها ، وهذا القضاء الفرعى لا يجوز الطعن فيه على إستقلال إعمالاً لنص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات ، وإنما يجوز الطعن فيه مع الحكم المنهى للخصومة برمتها وبذلك فإن هذا الحكم لا يكون حائزاً لقوة الأمر المقضى ويكون إدعاء الطاعن بأن الحكم المطعون فيه قد صدر خلافاً لهذا الحكم الحائز لقوة الأمر المقضى فى غير محله وإذ كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ومن ثم فإن الطعن فيه بالنقض على سند من نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات بدعوى صدوره على خلاف ذلك الحكم السابق يكون غير جائز .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالى .

محمد محمد محمود نائبى رئيس المحكمة . عبد الملك نصار وعلى شلتوت.



الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ القضائية :

(١) تزوير . دعوى . دعوى التزوير .

- الأوراق المدعى بتزويرها . من أوراق الدعوى . الأمر بضمها والاطلاع عليها . إجراء لايلزم

إثباته بمحضر الجلسة أو فى مدونات الحكم .

(٢) تزوير . حكم . استئناف . إثبات .

- النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير . إبداءه أمام محكمة الدرجة الثانية بعد أن

فصلت محكمة أول درجة فى الادعاء بالتزوير . غير جائز . علة ذلك . عدم جواز النعى على محكمة

الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير .

(٣) حكم . عيوب التدليل : قصور : مالا يعد كذلك ، . دفع .

- اغفال الحكم الرد على دفاع لا يستند إلى أساس قانونى صحيح . لاقصور .

(٤) إثبات . نذب الخبراء ، . خبره . محكمة الموضوع .

- محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير عمل أهل الخبرة . أخذها بتقرير الخبير محمولا على

أسبابه . مؤاده . عدم إلزامها بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه .

(٥) تزوير « الحكم فى دعوى التزوير » ، « دعوى « دعوى التزوير » ، حكم .

- عدم جواز الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وفى موضوع الدعوى معاً . علة ذلك . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء .

١ - المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأوراق المدعى بتزويرها لاتعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التى يلزم إثباتها فى محضرها أو فى مدونات حكمها .

٢ - إن المشرع إذ نص فى المادة ٥٧ من قانون الإثبات على أن للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء فى أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه فإن مفاد هذا النص أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغى أن يتم قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل فى الادعاء بالتزوير أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم ينزل عن التمسك بالمحرر المطعون فيه إلا أمام محكمة الاستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائى بالرد والبطالان فليس له أن ينعى على محكمة الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير .

٣ - إذا كان دفاع الطاعن لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له .

٤ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تقرير عمل أهل الخبرة هو مما تستقل به محكمة الموضوع وأنها متى رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير

لصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالاً على الطعون التي توجه إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

٥ - النص في المادة ٤٤ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه في موضوع الدعوى لافرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الادعاء بتزويره حاصلأً أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثان درجة بالتأييد أو الإلغاء لاتحاد الحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة ، وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى التزوير وأخفق في ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذي يشبته وفشل في الطعن عليه إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل فى أن الطاعن تقدم بطلب إلى رئيس محكمة شبين الكوم الابتدائية لإصدار
أمر أداء بالزام المطعون ضده بأن يؤدي له مبلغ ١٥٠٠ جنيه إستناداً إلى أنه يداينه
بالمبلغ المذكور بموجب سند إذنى مؤرخ ١٩٧٨/١٠/٢١ وأنه تخلف عن السداد .
إمتنع رئيس المحكمة عن إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعوى قيدت برقم ٢٠٧١
لسنة ١٩٨٠ مدنى شبين الكوم الابتدائية . طعن المطعون ضده على السند
بالإنكار . ندبت المحكمة خبيراً لإجراء المضاهاة . وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى
إنتهى إلى أن توقيع المطعون ضده على السند الاذنى مزور قضت المحكمة برده
وبطلانه وحددت جلسة لنظر الموضوع ثم حكمت بتاريخ ١/٢٨ / سنة ١٩٨٦ برفض
الدعوى . استأنف الطاعن الحكم لدى محكمة استئناف طنطا « مأمورية شبين
الكوم » بالاستئناف رقم ٢٢٦ لسنة ١٩ ق . وبتاريخ ١٣/١١ / سنة ١٩٨٨
حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض

وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الثانى منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بعدم اطلاع محكمة أول درجة على السند المطعون عليه إلا أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع كما خلا حكمها بدوره ومحاضر جلساتها مما يفيد إطلاعها على هذا السند وهو ما يبطل الحكم لإغفاله هذا الإجراء الجوهري .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التى يلزم إثباتها فى محضرها أو فى مدونات حكمها . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن محكمة أول درجة أشرت على المظروفين اللذين كانا يحتويان على السند المطعون عليه بالإنكار - بما يفيد فضهما ، ثابت أيضاً بالحكم الصادر منها بتاريخ ٢٨/٤/ سنة ١٩٨١ إطلاعها على هذا السند وقد أورد الحكم المطعون فيه بمدونات قوله « أن محكمة أول درجة قد أفسحت صدرها لطلبات المدعى (الطاعن) وقامت بنذب قسم أبحاث

التزيف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لإجراء المضاهاة بين التوقيع المنسوب صدوره للمستأنف والوارد أسفل السند الأذنى موضوع الفحص ... » بما يفيد إطلاع محكمة الاستئناف على السند المذكور وفحصه قبل إصدار حكمها المطعون فيه وكان هذا الإجراء مما لا يلزم إثباته فى محضر الجلسة أو بأى محضر آخر أو بمدونات الحكم وكان الأصل فى الإجراءات أنها روعيت وأن الأحكام تصدر بعد الاطلاع على الأوراق وعلى من يدعى خلاف ذلك أن يثبتته وكان الطاعن لم يقدم الدليل على أن محكمة الدرجة الأولى أو محكمة الاستئناف لم تطلع على السند المطعون عليه بالإنكار - فإن تعييبه بذلك يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقول إنه تنازل أمام محكمة الاستئناف عن التمسك بالسند الأذنى موضوع التزوير إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل الإشارة إلى هذا التنازل وبيان أثره فى إنهاء إجراءات التزوير وفقا لنص المادة ٥٧ من قانون الإثبات بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محلة ذلك أن المشرع إذ نص فى المادة ٥٧ من قانون الإثبات على أن للمدعى عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء فى أية حالة كانت عليها بنزوله عن التمسك بالمحرر المطعون فيه فإن مفاد هذا النص أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغى أن يتم

قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدور الحكم الفاصل فى الإدعاء بالتزوير أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم ينزل عن التمسك بالمحرر المطعون فيه إلا أمام محكمة الاستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائى بالرد والبطالان فليس له أن ينعى على محكمة الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير وإذ كان دفاع الطاعن فى هذا الصدد لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن إغفال الحكم المطعون فيه الرد عليه لا يعد قصوراً مبطلاً له ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه أن المطعون ضده إستكتب لتوقيعه باليد اليمنى فى حين أنه يكتب بيده اليسرى ومن ثم فقد شاب عملية المضاهاه وتقرير الخبر أخطاء عديدة ، أيضاً طلب من محكمة الاستئناف ندب خبر استشارى وتمكينه من الاطلاع على السند المطعون عليه وسماع أقوال محرر السند إلا أن المحكمة أغفلت هذا الدفاع بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير عمل أهل الخبرة هو مما تستقل به محكمة الموضوع وأنها متى رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبر لصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالاً على الطعون التى توجه إلى ذلك التقرير لأن فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير . لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع قد أخذت بتقرير الخبر المنتدب فى الدعوى للأسباب التى أوضحتها المحكمة فى مدونات حكمها وخلصت إلى رد وبطالان السند موضوع

الدعوى لتزوير توقيع المطعون عليه وهى أسباب سائغة تكفى لحمل الحكم ولا على المحكمة إن هى إلتفتت عن طلبه ندب خبير استشارى متى وجدت فى تقرير الخبير السابق ندبه وفى أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فى موضوعها كما لا تشرب على المحكمة إن هى لم تستجب لطلب الطاعن سماع أقوال محرر السند لما هو مقرر فى أن المحكمة غير ملزمة بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم مادام فى قيام الحقيقة التى أوردتها واطمأنت إليها الرد الضمنى المسقط لكل ما يخالفها ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاها الطاعن بباقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى برد وبطلان السند الإذنى وفى موضوع الاستئناف بحكم واحد مخالفاً بذلك نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات التى تقضى بأن يكون الحكم برد وبطلان الورقة سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المادة ٤٤ من قانون الإثبات إذ نصت على أنه « إذا قضت المحكمة بصحة المحرر أو برده أوقضت بسقوط الحق فى إثبات صحته أخذت فى نظر الموضوع فى الحال أو حددت لنظره أقرب جلسه » قد دلت وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء فى الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه فى موضوع الدعوى لا فرق فى ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصلاً أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثانى درجة ولا أن يكون القضاء من أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان

الحكم من محكمة ثانى درجة بالتأييد أو الإلغاء لإتحاد المحكمة التشريعية فى جميع الأحوال السابقة - وهى ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو إدعى بالتزوير وأخفق فى ادعائه من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذى ثبت تزويره أو التخلص من الإلتزام الذى يشته وفشل فى الطعن عليه إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً فى الدعوى وقد تتعدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع معاً فإنه يكون خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٤ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

احمد رزق ، إبراهيم الضهيرى ، حسين دياب نواب رئيس المحكمة وفتحى قرمه .



الطعن رقم ٥٥٠٧ لسنة ٦١ القضائية :

- عمل « العاملون بالقطاع العام » ، « ترقية » ، « مدة خدمة » .

- مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقيه وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ماهيتها . مدة الخدمة المحسوبة فى أقدمية العامل من تاريخ تعيينه فى الجهة الموجود بها وقت تطبيق القانون مضافا إليها ما لم يحسب من مدد الخدمة السابقة فى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١٨ وبالشروط الواردة بالمادة ١٩ من القانون المشار إليه . مدة تدريب العامل لاتعد من قبيل مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .

مفاد النص فى المواد ١٥ ، ١٨ ، ١٩ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام أن المدة الكلية التى عناها المشرع فى حكم المادة ١٥ سالفة الذكر والجداول المذكورة هى مدة الخدمة المحسوبة فى أقدمية العامل من تاريخ تعيينه فى الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافا إليها ما لم يحسب فى هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة فى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١٨ إذا توافر فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ ، ولازم ذلك أن مدة تدريب العامل لاتعد من قبيل مدد الخدمة التى عناها المشرع عند تطبيق أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشار إليه باعتبار أن الغرض الأساسى

من فترة التدريب هو تلقين العامل للمهنة أو الحرفة وتعلم أصولها ودقائقها وليس أداء العمل واقتضاء الأجر فهذان غرضان ثانويان إلى جانب الغرض الرئيسى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما انتهى إليه من أحقية المطعون ضدهم فى طلباتهم معولاً فى ذلك على احتساب مدة تدريبهم لدى الطاعنة ضمن مدة خدمتهم الكلية بدعوى أن الشركة الطاعنة قامت بحساب مدة التدريب ضمن مدة الخدمة الكلية لبعض العاملين لديها عند تسوية حالاتهم تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى حين أنه لا يصح أن تتخذ المساواة سبيلاً لمناهضة أحكام القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ عمال جنوب القاهرة الابتدائية على الشركة الطاعنة بطلب الحكم باعتبار مدة تدريبهم لديها مدة خبرة واحتسابها فى تسوية حالتهم وفقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ وما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية ، وقالوا بياناً لدعواهم إنهم إلتحقوا بالعمل لدى الطاعنة فترة تحت التدريب قبل تعيينهم لديها وإذ لم تحسب لهم مدة التدريب كمدة خبرة سابقة عند تطبيق القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ أسوة بزملائهم فقد أقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٠/٤/١٩٨٩ للمطعون ضدهم بطلباتهم ، استأنفت الطاعنة

هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠٧ لسنة ١٠٦ ق القاهرة وتاريخ ١٩٩١/٩/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أساس احتساب مدة تدريب المطعون ضدهم كمدة خبرة فى حين أنها لاتعد كذلك لأنها لاتعتبر مدة خدمة فعلية حتى يمكن ضمها إلى مدة خدمتهم وفقاً لأحكام المادة ١٨ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فضلاً عن عدم توافر الشروط اللازمة لاحتسابها وفقاً لأحكام المادة ١٩ من القانون المذكور وهو مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أنه لما كانت المادة ١٥ من قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام الصادر به القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه " يعتبر من أمضى أو يمضى من العاملين الموجودين بالخدمة إحدى المدد الكلية المحدده بالجداول المرفقة رقى فى نفس مجموعة الوظيفة وذلك إعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال هذه المدة ... " وتنص المادة ١٨ منه على أنه " يدخل فى حساب المدد الكلية المنصوص عليها فى المادة السابقة وفى الجداول المرفقة المدد التى لم يسبق حسابها فى الأقدمية من المدد الآتية " وكانت الجداول الملحقه بهذا القانون والمعتبرة جزءاً لايتجزأ منه بنص المادة الخامسة

من مواد إصداره قد جعلت المدد اللازمة للترقية منوطة بعدد سنوات الخدمة الكلية المحسوبه فى أقدمية العامل ، وكان مفاد ذلك أن المدة الكلية التى عنها المشرع فى حكم المادة ١٥ سالفه الذكر والجداول المذكوره هى مدة الخدمة المحسوبه فى أقدمية العامل من تاريخ تعيينه فى الجهة الموجود بها وقت تطبيق هذا القانون مضافاً إليها ما لم يحسب فى هذه الأقدمية من مدد الخدمة السابقة فى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١٨ إذا توافر فيها الشروط الواردة بالمادة ١٩ ، ولازم ذلك أن مدة تدريب العامل لاتعد من قبيل مدد الخدمة التى عنها المشرع عند تطبيق أحكام قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام المشار إليه باعتبار أن الغرض الأساسى من فترة التدريب هو تلقين العامل للمهنة أو الحرفة وتعلم أصولها ودقائقها وليس أداء العمل وإقتضاء الأجر فهذان غرضان ثانويان إلى جانب الغرض الرئيسى . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما إنتهى إليه من أحقية المطعون ضدهم فى طلباتهم معولاً فى ذلك على إحتساب مدة تدريبهم لدى الطاعنة ضمن مدة خدمتهم الكلية بدعوى أن الشركة الطاعنة قامت بحساب مدة التدريب ضمن مدة الخدمة الكلية لبعض العاملين لديها عند تسوية حالاتهم تطبيقاً لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ فى حين أنه لا يصح أن تتخذ المساواة سبيلاً لمناهضة أحكام القانون فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف

ورفض الدعوى .

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد فتحى الجهمودى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين

/ إبراهيم الطويلة نائب رئيس المحكمة . احمد على خيرى . محمد عبد المنعم إبراهيم وحسين نعمان .



الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ القضائية :

(١) إختصاص " الإختصاص الولائى " . دستور .

- القضاء العادى . صاحب الولاية العامة فى نظر كافة المنازعات المدنية والتجارية . تقييد هذه

الولاية . استثناء يجب عدم التوسع فى تفسيره .

(٢) إختصاص " الإختصاص الولائى " . محكمة القيم . مسئولية " مسئولية تقصيرية ، .

حراسة . دستور ، المدعى العام الاشتراكى ، . تعويض .

- محكمة القيم . اختصاصها . قصره المشرع استثناءً على المسائل المنصوص عليها بالمادة ٣٤ ق

٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها من المنازعات التى تنشأ بين الأفراد وجهة الحراسة . تعلق النزاع بمسئولية

المدعى العام الاشتراكى عن تعويض الضرر الناجم عن خطأ فى إدارة الأموال المعهوده إليه حراستها

والإخلال بواجبات الحراسة أو المسئولية التقصيرية . المواد ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ١٦٣ مدنى . خضوعه

لاختصاص القضاء العادى دون محكمة القيم .

(٣ . ٤) حراسة ، حراسة إدارية ، . دستور ، المدعى العام الاشتراكى ، . اهلية ، حق

التقاضى ، . نيابة ، نيابة قانونية ، .

(٣) فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضعين عن إدارة أموالهم والتصرف فيها فلا يكون لهم

تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها . ليس هذا نقص فى أهلية الخاضع للحراسة . بل حجز على أمواله يقيد

من سلطته عليها فيباشرها عنه المدعى العام الاشتراكى الحارس المعين طبقاً للقانون . علة ذلك .

(٤) رفع الحراسة على الأموال بردها لذويها . أثره . عوده حق التقاضى إليهم . احتمال مصادرة الأموال المفروض عليها الحراسة صار أمراً قائماً واحتمالاً وارداً غير مقطوع به . المواد ١٩/٤ ، ٢٢/٥ ، ٢٣ ق ٣٤ لسنة ١٩٧١ . أثره . حق الخاضعين فى مساءلة الحارس . شرطه . انتهاء مهمة الحارس والحراسة دون مصادرة الأموال .

١ - السلطة القضائية هى سلطة أصيلة تستمد وجودها وكيانها من الدستور ذاته الذى ناط بها وحدها أمر العدالة مستقلة عن باقى السلطات ولها وحدها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العدالة وحق المواطن فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى ، والقضاء العادى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية التى تنشأ بين الأفراد وبينهم وبين إحدى وحدات الدولة وأى قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولاية - ولا يخالف به أحكام الدستور - يعتبر إستثناء على أصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع فى تفسيره .

٢ - مفاد نصوص المواد من ٢٧ إلى ٥٨ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، والمادة ٣٤ منه والإختصاصات المبينة بالقانون ١٤١ ، ١٥٤ لسنة ١٩٨١ ، والمادة العاشرة من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ . أن المشرع قصر نزع الاختصاص من المحاكم العادية - ذات الولاية العامة - وإسناده إلى محكمة القيم ذات الاختصاص الاستثنائى على المسائل التى نصت عليها المادة ٣٤ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه دون غيرها من المنازعات التى تنشأ بين الأفراد وبين جهة الحراسة مما لم يتناول النص المذكور ومن ثم فإنه إذا ما تعلق النزاع بمسئولية المدعى العام الاشتراكى من تعويض الضرر الناجم عن الخطأ المنسوب إليه

التمثل فى إساءة إدارة الأموال المعهود إليه حراستها وإخلاله بواجبات الحارس المنصوص عليها فى المادتين ٧٣٣ ، ٧٣٤ من القانون المدنى أو وفقاً لأحكام المسئولية التقصيرية المبينة بالمادة ١٦٣ من ذات القانون وهى مسئولية شخصية قوامها الفعل الضار الواقع منه إبان إدارته للمال المفروض عليه الحراسة ، فإن هذا النزاع بحسب طبيعته - لا يدخل فى نطاق الإختصاص المحدد إستثناءً لمحكمة القيم وإنما تختص به المحاكم العادية بحسب الأصل العام المقرر فى القانون .

٣ - فرض الحراسة وفقاً لأحكام القانونين رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ يترتب عليه غل يد الخاضعين لها عن إدارة أموالهم المفروضه عليها الحراسة أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها وليس فى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقص فى أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس - المدعى العام الاشتراكى - بإعتباره نائباً قانونياً عنه فى إدارتها لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة فيلتزم بالمحافظة على الأموال التى يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها والعناية بها وحتى إنتهاء الحراسة دون مصادرة ورد تلك الأموال إلى أصحابها فلا يكون للخاضع مقاضاة الحارس عن سوء إدارته للمال طيلة الفترة المشار إليها .

٤ - إنتهاء الحراسة برد الأموال المحروسة إلى ذويها عاد للخاضع تبعاً لذلك حقه فى التقاضى بشأنها والدفاع عن مصالحه وأمواله وكما أن نصوص المواد ١٩ ، ٢٢ / ٥ ، ٢٣ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٢ تدل مجتمعة على احتمال مصادرة الأموال المفروض عليها الحراسة صار أمراً قائماً واحتمالاً وإرداً وإن كان غير مقطوع به لما كان ذلك وكان الواقع الثابت فى الأوراق أنه كان من غير الممكن - فى تاريخ رفع الدعوى وحتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - القطع بأن الأعيان المحروسة

سوف ترد إلى المطعون عليهم أم إنها ستصادر لصالح الشعب - حتى يقوم للمطعون عليهم حق مؤكد في طلب مساءلة الحارس ومحاسبته عن إدارته هذه الأموال والتي لا تتأتى إلا بعد إنقضاء الحراسة عليها - دون مصادرة وإنهاء مهمته بالنسبة لها فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ورتب على ذلك مسئولية عن إهماله في إدارة الأموال المفروض عليها الحراسة وقبل إنقضائها - على النحو الذى حدده القانون يكون معيباً بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٦١٧٨ سنة ١٩٨٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدي لهم مبلغ ^{مليم} ١,٨٨٨,٨٠٠ وقالوا بياناً لذلك إنهم يمتلكون مساحة ٧٦ ف حدائق مثمره وقد أصدر الطاعن بتاريخ ١٩٨٧/٦/١٥ قراراً بمنعهم من التصرف فيها وإدارتها وتولاها هو نيابة عنهم غير انه أهملها وتركها بغير عناية حتى تلفت وظل على إهماله لها ثم صدر قضاء محكمة القيم فى الدعوى رقم ٤٠ سنة ١٧ ق حراسات بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦ بفرض الحراسة عليها وتأيد بحكم محكمة القيم العليا

الصادر فى ١١/٦/١٩٨٨ فبقيت يدهم مغلوله عنها ، وقد أقاموا دعوى إثبات الحالة رقم ٢٥٤٨ سنة ١٩٨٨ مستعجل الاسكندرية وانتهى الخبر المندوب فيها إلى أن الاضرار الناجمه عن عدم قيام الطاعن بإعمال الإدارة الحسنه تقدر بمبلغ ٩٤٤٤٠٠ ^{جنيه} وإذا لحقتهم من جراء مسلك الطاعن وبسبب خطئه أضرار مادية وأدبية يقدرون التعويض عنها بالمبلغ المطالب به فقد أقاموا الدعوى عملاً بالمادة ١٦٣ من القانون المدنى ، بتاريخ ٧/٤/١٩٩٠ م حكمت المحكمة بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليهم مبلغ ٩٤٤٤٠٠ ^{جنيه} تعويضاً عن الاضرار المادية التى حاقت بهم . استأنف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٨٥٢ سنة ٤٦ ق . كما استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٨٦٥ سنة ٤٦ ق ضمت المحكمة الاستئنافين ثم حكمت فى ٢٤/٤/١٩٩١ بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون عليهم مبلغ ٦٢٩٦٠٠ ^{جنيه} تعويضاً عن الأضرار المادية والأدبية . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك بعدم اختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى وإنعقاد هذا الاختصاص لمحكمة القيم دون غيرها بإعتبارها صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات المتعلقة بالأموال المفروض عليها الحراسة طبقاً لاحكام القانونين رقمى ٣٤ سنة ١٩٧١ ، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ وذلك أياً كان مبنى المنازعة أو سببها أو الطلب فيها طالما تعلقت بالأموال التى فرضت عليها الحراسة أو كانت ناشئة عن الحراسة أو مترتبة عليها غير

أن الحكم المطعون فيه إلتفت عن هذا الدفاع وواجهه بما لا يصلح رداً عليه وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن السلطة القضائية هي سلطة أصيلة تستمد وجودها وكيانها من الدستور ذاته الذي ناط بها وحدها أمر العدالة مستقلة عن باقى السلطات ولها وحدها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العدالة وحق المواطن فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى ، والقضاء العادى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية التى تنشب بين الأفراد وبينهم وبين إحدى وحدات الدولة وأى قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولاية - ولا يخالف به أحكام الدستور - يعتبر استثناء على أصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع فى تفسيره ، وكان مؤدى نصوص المواد من ٢٧ إلى ٥٨ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ أن محكمة القيم المشكلة وفقاً للقانون المشار إليه هي جهة قضاء انشئت كمحكمة دائمة لتباشر ما نيظ بها من اختصاصات محدده وفقاً للضوابط المنصوص عليها فى هذا القانون وطبقاً للإجراءات التى حددها . . إذ نصت المادة ٣٤ منه على اختصاص تلك المحكمة - دون غيرها بالفصل فى جميع الدعاوى التى يقيمها المدعى العام الاشتراكى ، وكافة الإختصاصات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، والفصل فى الأوامر والتظلمات التى ترفع طبقاً لأحكام هذا القانون ، والفصل فى الحالات المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٢ بتصفية الحراسات وقد أضيف إلى هذه الاختصاصات - بمقتضى المادة السادسة من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بتصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة - الإختصاص بنظر

المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة وفقاً لأحكام هذا القانون والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها ، كما أضيف إلى هذه الإختصاصات بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨١م - الفصل فى التظلمات من الإجراءات التى تتخذ وفقاً للمادة ٧٤ من الدستور ، وكان النص فى المادة العاشرة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ قد خص محكمة الحراسة بالفصل فى دعاوى فرض الحراسة وكافة المنازعات المتعلقة بالمال المفروض عليه الحراسة - مما مفاده أن المشرع قصر نزع الإختصاص من المحاكم العادية - ذات الولاية العامة - واسناده إلى محكمة القيم ذات الإختصاص الاستثنائى على المسائل التى نصت عليها المادة ٣٤ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه دون غيرها من المنازعات التى تنشأ بين الأفراد وبين جهة الحراسة مما لم يتناوله النص المذكور ومن ثم فإنه إذا ما تعلق النزاع بمسئولية المدعى العام الاشتراكى عن تعويض الضرر الناجم عن الخطأ المنسوب إليه المتمثل فى اساءه إدارة الأموال المعهودة إليه حراستها وإخلاله بواجبات الحارس المنصوص عليها فى المادتين ٧٣٣ ، ٧٣٤ من القانون المدنى أو وفقاً لأحكام المسئولية التقصيرية المبينه بالماده ١٦٣ من ذات القانون وهى مسئولية شخصية قوامها الفعل الضار الواقع منه إبان إداراته للمال المفروض عليه الحراسة ، فإن هذا النزاع بحسب طبيعته - لايدخل فى نطاق الإختصاص المحدد استثناء لمحكمة القيم وإنما تختص به المحاكم العادية بحسب الأصل العام المقرر فى القانون ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعد إختصاص القضاء العادى ولائياً بنظر الدعوى فإنه يكون وافق صحيح القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بباقى أسباب الطعن مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول انه يترتب على الحكم بفرض الحراسة

على أموال المطعون عليهم منعهم من إدارتها أو التصرف فيها ل مباشرها هو نيابة عنهم فلا يكون لهم مقاضاته بشأن إدارتها إلا بعد انقضاء الحراسة عليها - دون مصادرة - وردها إليهم غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع الذى إبداه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان وانتهى إلى مسئوليته عن الأهمال فى إدارة الأموال المفروض عليها الحراسة وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محلة ، ذلك ان فرض الحراسة وفقاً لأحكام القانونين رقمى ٣٤ لسنة ١٩٧١ ، ٩٥ لسنة ١٩٨٠ يترتب عليه غل يد الخاضعين لها عن إدارة أموالهم المفروضة عليها الحراسة أو التصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها وليس فى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقص فى أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها ف مباشرها نيابة عنه الحارس - المدعى العام الاشتراكى - بإعتباره نائباً قانونياً فى إداراتها لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة فيلتزم بالمحافظة على الأموال التى يتسلمها بمراعاة طبيعتها والظروف المحيطة بها وما تتطلبه من أعمال لرعايتها والعناية بها وحتى إنتهاء الحراسة دون مصادرة ورد تلك الأموال إلى أصحابها ، فلا يكون للخاضع مقاضاة الحارس عن سوء إدارته للمال طيلة الفترة المشار إليها ، فإذا ما إنتهت الحراسة برد الأموال المحروسة إلى ذويها عاد للخاضع تبعاً لذلك حقه فى التقاضى بشأنها والدفاع عن مصالحه وأمواله ، كما وأن النص فى الفقرة الرابعة من المادة ١٩ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب على أن " يختص القضاء العادى بالمنازعات التى تنشأ بسبب الحراسة بين ذوى الشأن وبين الجهة المعهود إليها بها إذا رد المال إلى ذوى الشأن " وفى الفقرة الخامسة من المادة ٢٢ من القانون المشار إليه على أن " تنقضى الحراسة فى جميع الأحوال بإنقضاء خمس سنوات على تاريخ صدور الحكم بفرضها ، كما تنقضى

الحراسة بوفاة الشخص المفروضة عليه الحراسة حتى ولو كان قبل مضي المدة المذكورة وللمدعى العام بعد صدور الحكم بفرض الحراسة وخلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أن يطلب من المحكمة رفع الحراسة أو أن تصدر لصالح الشعب كل أو بعض الأموال التي آلت إلى الشخص المفروضة عليه الحراسة ... " وفي المادة ٢٣ من ذات القانون على أنه " يجوز لرئيس الجمهورية إلغاء الحكم بالمصادره . " كل هذه النصوص مجتمعة تدل على أن احتمال مصادرة الأموال المفروض عليها الحراسة صار أمراً قائماً واحتمالاً وارداً وإن كان غير مقطوع به ، لما كان ذلك ، وكان الواقع الثابت في الأوراق إنه كان من غير الممكن - في تاريخ رفع الدعوى وحتى تاريخ صدور الحكم المطعون فيه - القطع بأن الأعيان المحروسة سوف ترد إلى المطعون عليهم أم أنها ستصادر لصالح الشعب - حتى يقوم للمطعون عليهم حق مؤكد في طلب مساءلة الحارس ومحاسبته عن إدارته هذه الأموال والتي لا تتأثر إلا بعد إنقضاء الحراسة عليها - دون مصادرة - وإنهاء مهمته بالنسبة لها فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ورتب على ذلك مسئوليته عن إهماله في إدارة الأموال المفروض عليها الحراسة وقبل إنقضائها - على النحو الذي حدده القانون يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٢

بإئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

عبد المنعم وفا ، عبد الرحيم صالح ، على محمد على (نواب رئيس المحكمة) ومصطفى عزب .



الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥١ القضائية :

(١) دعوى د اندماج الدعوى الفرعية بالدعوى الأصلية ، .

- الدعوى الفرعية . استقلالها عن الدعوى الأصلية . موضوع الدعوى الفرعية متى كان مجرد دفاع فى الدعوى الأصلية . أثره . اندماج الدعوى الفرعية فى الدعوى الأصلية واتحادهما معاً فى المصير . شطب الدعوى الأصلية ينصرف أثره إلى الدعوى الفرعية وتجديد الدعوى الأصلية يشمل تجديد الدعوى الفرعية دون وجوب قيام رافعها بتجديدها بإجراء مستقل .

(٢) محكمة الموضوع د سلطتها فى تقدير الادلة ، . نقض د سلطة محكمة النقض ،

- قاضى الموضوع . له السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة لمحكمة النقض فى ذلك متى كان استخلاصه سائغاً ومستمدّاً من الأوراق .

١ - لئن كانت الدعوى الفرعية تعد مستقلة عن الدعوى الأصلية التى أقيمت بمناسبة الدعوى الأخيرة ، إلا أنه إذا كان موضوع الدعوى الأولى لا يعدو أن يكون دفاعاً فى الدعوى الثانية فإنه يترتب على ذلك اندماج الدعوى الفرعية فى الدعوى الأصلية بما يفقدها استقلالها بحيث يتحدان فى المصير ، فإذا ما شطبت الدعوى

الأصلية إنصرف هذا الأثر إلى الدعوى الفرعية وما ينبنى على ذلك من أنه إذا ما جددت الدعوى الأصلية شمل هذا التجديد الدعوى الفرعية دون وجوب قيام رافعها بتجديدها بإجراء مستقل .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث ما يقدم له من الدلائل والمستندات وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها وفى استخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى ولارقابة لمحكمة النقض فى ذلك متى كان استخلاصه سائغاً ومستمدّاً من الأوراق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٢٦ لسنة ١٩٧٩ افلاس جنوب القاهرة انتهى فيها إلى طلب اشهار افلاس المطعون ضده الأول ووضع الاختام على محل تجارته المبين بصحيفة افتتاح الدعوى ، وقال بياناً لذلك إنه يداين الأخير بصفته تاجراً بمبلغ ٣١٤٠٠ بموجب سندات أذنية وشيكات لم يقم المدين بسدادها فى ميعاد الإستحقاق رغم تحرير بروتستو عدم الدفع بالنسبة لكل منها مما دعاه إلى إقامة الدعوى بطلباته سالفه البيان ، حضر المطعون ضدهما الثانى والثالث وطلبا قبول

تدخلهما فى الدعوى بغير استبعاد المركز الرئيسى للشركة المطلوب وضع الأختام عليها نظراً لملكيتها مع المطعون ضده الأول لها وذلك لعدم ارتباط الدين محل الدعوى بتلك الشركة ويجلسه ١٩٨٠ / ١١ / ٢٦ حكمت المحكمة بقبول تدخل المطعون ضدهما الثانى والثالث ويرفض طلب وضع الاختتام على المركز الرئيسى للشركة سالفه الذكر وأجابت الطاعن لباقى طلباته استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٤٣ لسنة ٩٧ ق القاهرة ، وتاريخ ١٩٨١ / ٥ / ٢٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وإذ عرض على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون إذ أقام قضاء بسقوط حق الطاعن فى التمسك بالدفع بإعتبار الدعوى الفرعية كأن لم تكن لعدم تجديدها فى الميعاد بعد صدور قرار المحكمة بالشطب وذلك ترتيباً على طلب الطاعن حجز الدعوى للحكم بطلباته المبينة بصحيفة الدعوى مع ما يبنى عليه بطريق اللزوم طلب رفض الدعوى الفرعية فى حين أن التجديد من الشطب يقتصر فقط على الدعوى الأصلية دون الفرعية فضلاً عن أن الدعوى الأخيرة لم تكن لذات السبب - مطروحة على المحكمة مما لايجوز التعرض لموضوعها .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك انه ولئن كانت الدعوى الفرعية تعد مستقلة عن الدعوى الأصلية التى أقيمت بمناسبة الدعوى الأخيرة إلا أنه إذا كان

موضوع الدعوى الأولى لا يعدو أن يكون دفاعاً فى الدعوى الثانية فإنه يترتب على ذلك إندماج الدعوى الفرعية فى الدعوى الأصلية بما يفقدها استقلالها بحيث يتحدان فى المصير ، فإذا ما شطبت الدعوى الأصلية انصرف هذا الأثر إلى الدعوى الفرعية وما ينبى على ذلك من أنه إذا ما جددت الدعوى الأصلية شمل هذا التجديد الدعوى الفرعية دون وجوب قيام رافعها بتجديدها بإجراء مستقل ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدهما الثانى والثالث تدخل فى الدعوى هجوماً وطلباً استبعاد المركز الرئيسى للشركة من وضع الاختتام عليه وذلك باعتباره أثر للحكم بإشهار الإفلاس لعدم ارتباط الدين المطلوب إشهار إفلاس المطعون ضده الأول بتلك الشركة ، فإن تلك الطلبات لا تعدو أن تكون دفاعاً فى الدعوى الأصلية مما يؤدى إلى إندماجهما ومن ثم فإن قيام الطاعن بتجديد دعواه من الشطب لا بد وأن ينصرف كذلك إلى الدعوى الفرعية بطريق اللزوم ودون حاجة إلى قيام المطعون ضدهما الثانى والثالث باتخاذ ذات الإجراء بالنسبة لدعواهما ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ورتب على ذلك رفض ما تمسك به الطاعن من اعتبار الدعوى الفرعية كأن لم تكن وتصدى لموضوعها فإن النعى من ثم بما سلف يكون على غير اساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب إذ أقام قضاءه باستبعاد المركز الرئيسى للشركة من وضع الاختتام عليها تأسيساً على أن عقد تلك الشركة تضمن أن الادارة والتوقيع للمطعون ضدهما

الثانى والثالث دون الشريك الأخير المطلوب شهر إفلاسه وأن الدين لم يصدر باسمها فى حين أن الثابت بملخص عقد الشركة ومطبوعاتها تدل على أن الدين سالف الذكر متعلق بتلك الشركة .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع السلطة التامة فى بحث ما يقدم له من الدلائل والمستندات وفى موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليه منها وفى استخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى ولارقابة لمحكمة النقض فى ذلك متى كان استخلاصه سائغاً ومستمداً من الأوراق ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى إجابة المطعون ضدهما الثانى والثالث - الخصمين المتدخلين - بطلبهما باستبعاد المركز الرئيسى للشركة من وضع الاختتام عليها تأسيساً على أن عقد تلك الشركة تضمن أن حق التوقيع والإدارة قاصراً على المطعون ضدهما سالفى الذكر دون الشريك الأخير - المطعون ضده الأول - المطلوب شهر إفلاسه فضلاً عن ان سندات المديونية وإن كان قد دون فيها عنوان الشركة كعنوان للمدين إلا أنه لم يذكر فيها إن الدين المثبت فيها متعلق بأمور هذه الشركة ومتعلق بها . لما كان هذا الإستخلاص سائغاً وله أصله الثابت بالأوراق فإن النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد أحمد سليمان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / يحيى إبراهيم عارف ، أحمد عبد العال الحيدى ، إلهام نجيب نوار نواب رئيس المحكمة

وسيد محمود يوسف



الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٨ القضائية :

- إيجار ، إيجار الأماكن ، المنشآت الآيلة للسقوط ، بطلان ، قرار إدارى .

القرار الإدارى . ما هيته . الإجراءات الشكلية لإصداره . الغاية منها . بطلانه لعيب شكلى ينص عليه القانون أو إغفال إجراء جوهري من إجراءات إصداره . وجوب تشكيل اللجان المختصة بشأن المباني الآيلة للسقوط أو الترميم أو الصيانة من ثلاثة أعضاء . إصدار قراراتها بكامل تشكيلها . إعتبار ذلك إجراء جوهريا يترتب على إغفاله البطلان . ثبوت صدور قرار النزاع من عضوين فقط . أثره . م ٥٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٠ / ١ قرار وزير الاسكان والتعمير ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .

« مثال فى إيجار بشأن بطلان قرار اللجنة لصدوره بغير كامل تشكيلها »

مفاد النص فى المادتين ٥٧ من قانون إيجار الامكان رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٠ / ١ من قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون سالف البيان - يدل على أن المشروع ناط بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم معاينة وفحص المباني والمنشآت وتقدير ما يلزم اتخاذه للمحافظة على

الأرواح والأموال لترميمها أو صيانتها أو تدعيمها لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله إذا كان فى ذلك ما يحقق سلامتها والحفاظ عليها فى حالة جيدة ، وإذا كانت حالة العقار لا يجدى معها الترميم أو الصيانة أو التدعيم ، فإن لتلك الجهة أن تقدر ما إذا كان الأمر يتطلب الهدم الكلى أو الجزئى ، وتختص اللجان المشار إليها فى المادة (٥٧) سالفه البيان بدراسة التقارير المقدمة من الجهات المختصة بشئون التنظيم فيما يتعلق بتلك المباني وإجراء المعاينات على الطبيعة وإصدار قرارات فى شأنها ، وتعتبر القرارات التى تصدرها هذه اللجان قرارات إدارية ذلك أن القرار الإدارى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض هو إفصاح جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون ممكناً وجائزاً إبتغاء مصلحة عامة . ولئن كانت قواعد الشكل فى إصدار القرار الإدارى ليست هى كأصل عام هدفاً فى ذاتها إلا إنها إجراءات ترمى إلى تحقيق المصلحة العامة ومصلحة الأفراد على السواء وينبغى أن يفرق فيها بين الشكليات الجوهرية التى تنال من تلك المصلحة ويؤثر إغفالها فى سلامة القرار وصحته وبين غيرها من الشكليات القانونية وعليه فلا يبطل القرار الإدارى لعيب شكلى إلا إذا نص القانون على البطلان لدى إغفال الإجراء أو كان الإجراء جوهرى فى ذاته بحيث يترتب على إغفاله تفويت المصلحة التى عنى القانون بتأمينها . وكانت المصلحة التى تغيهاها المشرع من وجوب تشكيل اللجان المختصة بدراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية بشأن المباني التى يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها وكذلك بشأن المباني التى تحتاج إلى ترميم أو صيانة على النحو سالف البيان هو - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ضمان صدور قرارات اللجان المذكورة على جانب من الدقة

والموضوعية بما يحقق ما تهدف إليه الدولة في سياسة الاسكان وكان هذا الذي ابتغاه المشرع وهدف إليه لا يتحقق إلا بصدر قرارات هذه اللجان عنها بكامل تشكيلها ، إذ أن صدور القرارات سالفه البيان من بعض الأعضاء فقط من شأنه أن يجعلها مفتقدة إلى الدقة والموضوعية مما يخل بسياسة الدولة في الاسكان ومن ثم فإن صدور القرارات سالفه البيان عن اللجنة بكامل تشكيلها يكون إجراءً جوهرياً في ذاته يترتب على إغفاله البطلان رغم عدم النص عليه صراحة وإذ كان ذلك وكان البين من الأوراق أن القرار موضوع الدعوى صادر عن لجنة مشكلة من عضوين فقط رغم أن القانون استوجب أن يكون تشكيلها من ثلاثة أعضاء على النحوائف البيان فإن القرار يكون باطلاً وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٩٣٣ لسنة ١٩٨٢ أمام محكمة طنطا الابتدائية - مأمورية المحلة الكبرى - بطلب الحكم أصلياً ببطلان قرار اللجنة المختصة الصادر بترميم العقار محل النزاع واحتياطياً إلغائه وهدم العقار حتى سطح الأرض ، وقال بياناً لها إنه أخطر بالقرار سالف البيان الذي جاء باطلاً

لصدوره من لجنة مشكلة على خلاف ما أوجبه القانون فقد أقام الدعوى نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت برفض الطعن ، استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢١ لسنة ٣٧ ق . طنطا وتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٢ قضت بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - فى غرفة مشورة - حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك ببطلان القرار المطعون عليه لصدوره عن لجنة ثنائية بالمخالفة لما أوجبه القانون فى المادة رقم ٥٧ من قانون إيجار الاماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ والمادة ٣٠ من لائحته التنفيذية من وجوب صدوره من لجنة مكونه من ثلاثة أعضاء إلا أن الحكم الابتدائى المؤيد من الحكم المطعون فيه خالف هذا النظر على سند من أن القانون لم ينص صراحة على بطلانه فى هذه الحالة وأن الغاية من التشكيل قد تحققت بنذب ثلاثة خبراء قدموا تق. يراً بعد معاينة العقار وهو خطأ يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٥٧ من قانون إيجار الاماكن رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ على أنه « تشكل فى كل وحدة من وحدات الحكم المحلى لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص ، تضم اثنين من المهندسين المعماريين أو المدنيين المقيدين بنقابة المهندسين ، تتولى دراسة التقارير المقدمة

من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فى شأن المباني المشار إليها فى المادة (٥٥) وإجراء المعاينات على الطبيعة ، وإصدار قرارات فى شأنها على وجه السرعة ويبين القرار الذى يصدره وزير الأسكان والتعمير كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والإجراءات التى تتبع فى مزاولة أعمالها » والمادة ١/٣٠ من قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون سالف البيان على أن « تشكل اللجان المنصوص عليها فى المادة (٥٧) من القانون المشار إليه بقرار من المحافظ المختص برئاسة المهندس رئيس جهاز التنظيم بالوحدة المحلية المختصة وعضوية اثنين من ذوى الخبرة من المهندسين المدنيين أو المعمارين المقيدين بنقابة المهندسين يختارهما المحافظ » يدل على أن المشرع ناط بالجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم معاينة وفحص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذه للمحافظة على الأرواح والأموال لترميمها أو صيانتها أو تدعيمها لجعلها صالحة للغرض المخصصة من أجله إذا كان فى ذلك ما يحقق سلامتها والحفاظ عليها فى حالة جيدة ، وإذا كانت حالة العقار لايجدى معها الترميم أو الصيانة أو التدعيم ، فإن لتلك الجهة أن تقدر ما إذا كان الأمر يتطلب الهدم الكلى أو الجزئى ، وتختص اللجان المشار إليها فى المادة (٥٧) سالفه البيان بدراسة التقارير المقدمة من الجهات المختصة بشئون التنظيم فيما يتعلق بتلك المباني وإجراء المعاينات على الطبيعة وإصدار قرارات فى شأنها ، وتعتبر القرارات التى تصدرها هذه اللجان قرارات إدارية ذلك أن القرار الإدارى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -

هو إفصاح جهة الإدارة فى الشكل الذى يتطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين يكون ممكناً وجائزاً إبتغاء مصلحة عامة ولئن كانت قواعد الشكل فى إصدار القرار الإدارى ليست هى كأصل عام هدفاً فى ذاتها إلا إنها إجراءات ترمى إلى تحقيق المصلحة العامة ومصلحة الأفراد على السواء وينبغى أن يفرق فيها بين الشكليات الجوهرية التى تنال من تلك المصلحة ويؤثر إغفالها فى سلامة القرار وصحته وبين غيرها من الشكليات القانونية وعليه فلا يبطل القرار الإدارى لعيب شكلى إلا إذا نص القانون على البطلان لدى إغفال الإجراء أو كان الإجراء جوهرياً فى ذاته بحيث يترتب على إغفاله تفويت المصلحة التى عنى القانون بتأمينها وكانت المصلحة التى تغياها المشرع من وجوب تشكيل اللجان المختصة بدراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية بشأن المباني التى يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها وكذلك بشأن المباني التى تحتاج إلى ترميم أو صيانته على النحو سالف البيان هو - وعلى ما ورد بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ سنة ٧٧ - ضمان صدور قرارات اللجان المذكورة على جانب من الدقة والموضوعية بما يحقق ما تهدف إليه الدولة فى سياسة الإسكان وكان هذا الذى إبتغاه المشرع وهدف إليه لا يتحقق إلا بصدور قرارات هذه اللجان عنها بكامل تشكيلها إذ أن صدور القرارات سالفه البيان من بعض الأعضاء فقط من شأنه أنه يجعلها مفتقدة إلى الدقة والموضوعية مما يخل بسياسة الدولة فى الإسكان ومن ثم فإن صدور القرارات سالفه البيان عن اللجنة بكامل تشكيلها يكون إجراء

جوهرياً في ذاته يترتب على إغفاله البطلان رغم عدم النص عليه صراحة وإذ كان ذلك وكان البين من الأوراق أن القرار موضوع الدعوى صادر عن لجنة مشكلة من عضوين فقط رغم أن القانون استوجب أن يكون تشكيلها من ثلاثة أعضاء على النحو آنف البيان فإن القرار يكون باطلاً وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببطلان القرار المطعون فيه .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

حماد الشافعى ، د / عبد القادر عثمان ، عزت البندارى (نواب رئيس المحكمة) وسعيد فهميم



الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٦٠ القضائية :

(٢ ، ١) تأمينات اجتماعية ، منازعات التأمينات ، . دعوى . محكمة الموضوع .

(١) المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى . وجوب عرضها على لجان

فحص المنازعات قبل اللجوء إلى القضاء . م ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول

الدعوى .

(٢) اللجوء إلى هيئة التأمين الصحى أو المجالس الطبية لتقدير نسبة العجز الكامل والمستديم .

لا يحول دون اللجوء للقضاء لتحديد نسبة العجز وللمحكمة أن تستند إلى تقرير الجهة الطبية التى تراها .

١ - مفاد نص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم

٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمادة الثانية من قرار وزير التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦

بتشكيل لجان فض المنازعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع نظم

إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون بأن

ألزم أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وغيرهم من المستفيدين بعرض منازعاتهم

على لجنة فحص المنازعات قبل اللجوء إلى القضاء وذلك بتقديم طلب إلى الهيئة

العامّة للتأمينات الاجتماعية لعرض النزاع على اللجان المذكورة خلال مدة اقصاها ثلاثين يوما من تاريخ تسلمهم للاخطار المحدد لحقوقهم التأمينية وإلا كانت دعواهم غير مقبولة ورخص لهم بإقامة دعوى مبتدأه أمام القضاء بعد انقضاء ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب دون البت فيه وأياً كان سبب ذلك .

٢ - ان اسناد قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إثبات حالات العجز الكامل أو العجز المستديم وتقدير نسبته لدى المصاب إلى هيئة التأمين الصحى أو المجالس الطبية التى تفوضها هذه الهيئة ، وتحديد قرار وزير التأمينات الصادر نفاذاً له الاجراءات الخاصه بذلك ، وكذلك كيفية الاعتراض على هذه القرارات إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد قواعد تنظيميه قصد بها التيسير على العامل المصاب لانتقال بينه وبين حقه الأصلي فى اللجوء إلى القضاء لتحديد نسبة العجز أو طعنا على قرار هيئة التأمين الصحى أو المجلس الطبى ولا تشرب على المحكمة فى نطاق سلطتها فى تقدير الدليل أن تستند إلى تقرير الجهة الطبية التى تراها دون معقب عليها فى ذلك . لما كان ذلك وكان الثابت من الدعوى أن الهيئة العامة للتأمين الصحى قد قدرت نسبة العجز لدى الطعون ضده الأول بـ ٢٠٪ فأقام دعواه طعناً . على قرارها ، وإذا استند الحكم المطعون فيه فى تعديل نسبة العجز إلى ٦٠٪ للتقرير الصادر عن مصلحة الطب الشرعى وهو ما يدخل فى نطاق سلطة المحكمة فى تقدير الدليل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٥٢٠٢ لسنة ١٩٨٦ عمال كلى الزقازيق على الطاعنة - الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية - والمطعون ضدها الثانية - شركة النصر للغزل والنسيج بالزقازيق - وآخرين وطلب الحكم باعتبار نسبة العجز لديه هى ٦٠٪ كتقرير الطب الشرعى فى الدعوى رقم ٦٣٦٣ لسنة ١٩٨٤ عمال كلى الزقازيق والحكم له بالتعويض المناسب ومنحه كافة ما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا لها إنه يعمل بالشركة المطعون ضدها الثانية وقد أصيب أثناء عمله وتم تحويله إلى الجهة الطبية بالزقازيق لتحديد نسبة العجز فقدرتها بنسبة ٢٠٪ فأقام الدعوى رقم ٢٣٦٣ لسنة ١٩٨٤ عمال كلى الزقازيق وندبت المحكمة الطب الشرعى الذى قدر نسبة العجز بـ ٦٠٪ إلا أن المحكمة قضت بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم اللجوء إلى لجنة فحص المنازعات ، وإذ تقدم بطلب لهذه اللجنة ولم تفصل فيه رغم مضي أكثر من ستين يوماً فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى

لرفعها قبل الأوان ويقبولها ، وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة بالنسبة لوزير الصحة ورئيس القومسيون الطبى ويندب الهيئة العامة للتأمين الصحى ، وتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٣٠ لسنة ٣١ ق المنصورة (مأمورية الزقازيق) ، وتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وتقدير نسبة العجز للمطعون ضده الأول بـ ٦٠٪ مع ما يترتب على ذلك من آثار مادية - طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان إذ تقدم المطعون ضده الأول بطلب إلى لجنة فض المنازعات وتسبب فى تأخير الفصل فيه بعدم تقديمه المستندات المطلوبة مما اضطر اللجنة لرفض طلبه بقرارها الصادر فى ١٩٨٦/١١/٣ إلا أنه كان قد رفع الدعوى فى ١٩٨٦/٩/٢٥ قبل صدور هذا القرار وما كان جائزا رفعها إلا بعد صدوره طعنا عليه أمام المحكمة المختصة وإذا لم يعن الحكم المطعون فيه ببحث هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون معيبا بالقصور فى التسبب بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن مفاد نص المادة ١٥٧ من قانون التأمين الإجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ والمادة الثانية من قرار وزير

التأمينات رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجان فض المنازعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع نظم إجراءات رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام ذلك القانون بأن ألزم أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم وغيرهم من المستفيدين بعرض منازعاتهم على لجنة فحص المنازعات قبل اللجوء إلى القضاء وذلك بتقديم طلب إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية لعرض النزاع على اللجان المذكورة خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمهم للإخطار المحدد لحقوقهم التأمينية وإلا كانت دعواهم غير مقبولة ، وخصص لهم بإقامة دعوى مبتدأه أمام القضاء بعد انقضاء ستين يوماً من تاريخ تقديم الطلب دون البت فيه وأياً كان سبب ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد بمدوناته « أن الثابت من الأوراق لجوء المدعى - المطعون ضده - إلى اللجنة المذكورة ولم تبت في طلبه خلال المدة التي حددها القانون فلا غبار في اللجوء إلى القضاء بطلبه بعد ذلك " وهو ما يتفق وصحيح القانون ويكفي رداً على الدفع المبدى من الطاعنة ومن ثم فإن النعى عليه بالقصور في التسبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثانى والثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك تقول إنه طبقاً للمواد ٤٨ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تختص الهيئة العامة للتأمين الصحى بعلاج المصاب وإثبات حالات العجز الكامل أو الجزئى المستديم وتقدير نسبته وإخطار المصاب أو المريض بها . وإذا استند الحكم المطعون فيه فى تحديد نسبة العجز لدى المطعون

ضده الأول بـ ٦٠٪ إلى تقرير من الطب الشرعى وهى جهة غير مختصة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن اسناد قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ إثبات حالات العجز الكامل أو العجز المستديم وتقدير نسبته لدى المصاب إلى هيئة التأمين الصحى أو المجالس الطبية التى تفوضها هذه الهيئة ، وتحديد وقرار وزير التأمينات الصادر نفاذا له الإجراءات الخاصة بذلك ، وكذلك كيفية الاعتراض على هذه القرارات إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد قواعد تنظيمية قصد بها التيسير على العامل المصاب لالتحول بينه وبين حقه الأصل فى اللجوء للقضاء لتحديد نسبة العجز أو طعناً على قرار هيئة التأمين الصحى أو المجلس الطبى ، ولا تثريب على المحكمة فى نطاق سلطتها فى تقدير الدليل أن تستند إلى تقرير الجهة الطبية التى تراها دون معقب عليها فى ذلك . لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الهيئة العامة للتأمين الصحى قدرت نسبة العجز لدى المطعون ضده الأول بـ ٢٠٪ فأقام دعواه طعناً على قرارها ، وإذا استند الحكم المطعون فيه فى تعديل نسبة العجز إلى ٦٠٪ للتقرير الصادر عن مصلحة الطب الشرعى وهو ما يدخل فى نطاق سلطة المحكمة فى تقدير الدليل فإن النعى على الحكم بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / احمد

الزواوى ، محمد جمال نائبى رئيس المحكمة ، سعيد شعله والسيد حشيش .



الطعن رقم ٤٦٣٤ ، ٤٦٦٧ لسنة ٦١ القضائية :

(١) إثبات ، عبء الإثبات ، ، التزام ، إثراء بلا سبب .

الإثراء بلا سبب . عبء إثباته . وقوعه دائما على عاتق الدائن المفتقر .

(٢) التزام . رد ما دفع بغير وجه حق . عقد ، عيوب الإرادة : الإكراه ، .

رد ما دفع بغير حق . لا محل له إذا كان الموفى يعلم أنه غير ملزم بالوفاء . الإكراه المبطل للوفاء

المسوغ للرد . شرطه . التقاضى والإبلاغ . لا يعتبران إكراها على الوفاء . علة ذلك .

(٣) التزام . رد ما دفع بغير حق . حكم ، عيوب التلليل : الخطأ فى القانون ، ، ما يعد قصورا ، .

تمسك الطاعنون بأن وفاء المطعون ضده بالمبلغ المطالب برده كان عن ترو وبصيره ودون إكراه . عدم

مواجهة الحكم المطعون فيه هذا الدفاع دون أن يعرض لدى توافر شروط الفقرة الثانية من المادة ١٨١

مدنى . خطأ وقصور .

١ - من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إن عبء إثبات حصول

الإثراء بلا سبب والذي من تطبيقاته رد غير المستحق يقع دائما على الدائن المفتقر .

٢ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٨١ من القانون المدنى على أنه

« لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون

ناقص الأهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاء « يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا محل للرد إذا كان الدفع عن بصيرة وتروأى عن علم الدافع بأنه غير ملزم بما دفعه ، وأن الإكراه الذى عناه بهذا النص المبطل للوفاء الذى حصل بناء عليه والمسوغ للرد هو ذات الإكراه الذى يجيز ابطال العقد والمنصوص عليه فى المادة ١١٧ من القانون المدنى وشرط تحققه أن يكون الإكراه قد بعث الرهبة فى نفس المكره بغير وجه حق بإعتبار أن الأعمال المشروعة قانوناً لا يمكن أن يترتب عليها إبطال ما ينتج عنها وأن التقاضى والإبلاغ لا يعتبران بذاتهما إكراها لأنهما من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو زوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت إنجرافه عن الحق المباح إلى اللد فى الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الاضرار بالخصم .

٣ - إذ كان الطاعنون قد تمسكوا بأن تلك المبالغ المدفوعة من المطعون ضده والتى يطالب الحكم بردها إنما دفعت عن بصيرة وترو وفاء لما هو مستحق لهم عليه بموجب ايصالات تقدموا بها وأنه لم يكن قد أكره على هذا الوفاء ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ويقسظه حقه من البحث والتحقيق ، وجرى فى قضائه على القول بأن الطاعنين عجزوا عن اثبات ما قرروه من تقاضى المطعون ضده لمبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وهم المكلفون بإثبات أنهم يداينونه بهذه المبالغ ودون أن يعرض لمدى توافر الشروط التى استلزمها نص الفقرة الثانية من المادة ١٨١ من القانون المدنى ويواجه دفاع الطاعنين - الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتوصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٤٦٩ لسنة ١٩٨٦ مدنى شمال
القاهرة الابتدائية على الطاعنين بطلب الحكم بإلزامهم برد المبالغ المبينة بالأوراق التى
تسلموها منه دون وجه حق والفوائد القانونية فضلا عن مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه
تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية ، وقال بياناً لذلك إن المطعون ضدهم ادعوا عليه
كذبا تقاض مبالغ خارج نطاق عقود الإيجار وضبط للواقعة المحضر ٢١ سنة ٨٣
جنح أمن دولة مدينة نصر ، كما شكوه إلى جهاز المدعى العام الاشتراكى ، فاضطر
تحت تأثير الإكراه المعنوى أن يدفع إلى كل منهم المبلغ الذى ادعاه خشية إجراءات
التحقيق والمحاكمة وإذ قضت محكمة أمن الدولة الجزئية ببراءته فقد أقام دعواه
بالطلبات السالفة ، بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠ حكمت محكمة أول درجة برد المبالغ
والفوائد والتعويض الذى قدرته . استأنف الطرفان هذا الحكم بالاستئناف ٢٧٥١ ،
٣٢٨٥ لسنة ١٠٦ ق القاهرة ، بتاريخ ١٩٩١/٢/١٩ وجهت محكمة الاستئناف
اليمن المتممة إلى المطعون ضده بالصيغة المبينة به ، وبعد الحلف عادت وقضت

بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٩١ برفض الاستئناف ، طعن الطاعنون فى هذا الحكم بالطعن ٤٤٦٧ لسنة ٦١ ق ، كما طعنت والطاعنون عدا الأخير -
 - مختصمين إياه مع المطعون ضده بالطعن ٤٦٣٤ لسنة ٦١ ق ،
 وقدمت النيابة فى كل من الطعنين مذكره أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض
 الطعنان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها قررت
 ضمهما والتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون - فى الطعنين - على الحكم المطعون فيه أنه أقام
 قضاءه بإلزامهم برد المبالغ التى أوفى لهم بها المطعون ضده وفوائدها على مجرد
 القول أنهم عجزوا فى تحقيق الجنحة ٢١ لسنة ١٩٨٣ أمن دولة مدينة نصر عن
 إثبات أنه كان قد تقاضاها خارج نطاق عقود الإيجار ، فى حين أن على المطعون
 ضده إثبات أن تلك المبالغ لم تكن مستحقة لهم وقت الوفاء وأنه رغم علمه بذلك
 أكره على أدائها مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .
 وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه
 المحكمة - أن عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب والذى من تطبيقاته رد غير
 المستحق يقع دائما على الدائن المفتقر ، وأن النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٨١
 من القانون المدنى على أنه « لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم
 بما دفعه إلا أن يكون ناقص الأهلية أو يكون قد أكره على هذا الوفاء » يدل -
 وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا محل للرد إذا كان الدفع عن بصيرة
 وترو أى عن علم الدافع بأنه غير ملزم بما دفعه ، وأن الإكراه الذى عناه بهذا

النص المبطل للوفاء الذى حصل بناء عليه والمسوغ للرد هو ذات الإكراه الذى يجيز إبطال العقد والمنصوص عليه فى المادة ١١٧ من القانون المدنى وشرط تحققه أن يكون الإكراه قد بعث الرهبة فى نفس المكره بغير وجه حق باعتبار أن الأعمال المشروعة قانوناً لا يمكن أن يترتب عليها إبطال ما ينتج عنها وأن التقاضى والإبلاغ لا يعتبران بذاتهما إكراها لأنهما من الحقوق المباحة ولا يسأل من يلج أبواب القضاء تمسكاً أو زوداً عن حق يدعيه لنفسه إلا إذا ثبت انحرافه عن الحق المباح إلى اللد فى الخصومة والعنت مع وضوح الحق ابتغاء الأضرار بالخصم ، وإذ كان الطاعنون قد تمسكوا بأن تلك المبالغ المدفوعة من المطعون ضده والتى يطلب الحكم بردها إنما دفعت منه عن بصيرة وترو وفاء لما هو مستحق لهم عليه بموجب إيصالات تقدموا بها وأنه لم يكن قد أكره على هذا الوفاء إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ويقسطنه حقه من البحث والتحقيق ، وجرى فى قضائه على القول بأن الطاعنين عجزوا عن إثبات ما قرروه من تقاضى المطعون ضده لمبالغ خارج نطاق عقود الإيجار وهم المكلفون بإثبات أنهم يداينونه بهذه المبالغ ودون أن يعرض لمدى توافر الشروط التى استلزمها نص الفقرة الثانية من المادة ١٨١ من القانون المدنى ويواجه دفاع الطاعنين - الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى - فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى اسباب الطعن .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رانت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمد بدر الدين المتناوى . شكرى جمعه حسين نائبى رئيس المحكمة . قتيحه قره ومحمد الجابرى .

٩١

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٧ القضائية :

(١ - ٣) إيجار ، إيجار الاماكن : التأجير المفروش ، . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الأدلة ،

، حكم ، عيوب التدليل ، : ما يعد قصوراً ، .

(١) إعتبار المكان المؤجر مفروشاً . شرطه . أن تكون المنقولات أو المفروشات ذات قيمة تبرر

تغليب منفعتها على منفعة العين . يستوى فى ذلك أن يكون المالك هو المؤجر أو المستأجر الأسمى .

(٢) تقدير جدية الفرش أو صورته . من سلطة محكمة الموضوع فى ضوء ما تستنبطه من ظروف

الدعوى وملابساتها . العبرة بحقيقته الواقع دون الوصف الوارد بالعقد .

(٣) العبرة فى وصف العين بحقيقة الحال الذى أعده المؤجر واعتاد عليه وارتضاه المستأجر وقت

التعاقد . مؤداه . وجوب الاعتداد بالمنقولات والمفروشات التى أعدها المؤجر والمسلمه للمستأجر عند

استلام العين المؤجرة . لا يغير من ذلك قيام المستأجر باستعمالها لغير السكنى ولو أثبت فى العقد هذا

الغرض الذى يرغبه فى الاستعمال . دفاع الطاعنة - المؤجرة - أمام محكمة الموضوع بتأجيرها عين النزاع

مفروشة لغرض السكنى وإعدادها بمنقولات كافية لهذا الغرض الذى أعدته واعتادت عليه وارتضاه

المستأجر ذلك والقائمة عند التسليم . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن العين مؤجرة خالية لعدم كفاية

المنقولات للغرض من التأجير الثابت فى العقد وهو استعمالها مكتباً للتوكيلات السياحية والنقلات .

خطأ وقصور . علة ذلك .

١ - يلزم لاعتبار المكان مؤجراً مفروشاً حقيقة أن يثبت أن الإجارة شملت بالإضافة إلى منفعة المكان في ذاته مفروشات أو منقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة المكان خالياً ، وإلا اعتبرت العين المؤجرة خالية وتسرى أحكام قانون إيجار الأماكن سواء كان المالك هو المؤجر للمكان المفروش أو كان هو المستأجر الأصلي المصرح له بالتأجير المفروش .

٢ - المقرر - أن لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صوريته في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه منها من قرائن قضائية ، إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين في العقد بأنها مؤجرة مفروشة .

٣ - إذ كانت الطاعنة قد تمسكت بدفاعها أمام محكمة الموضوع بأن الإجارة انصبت على عين مفروشة للسكنى وأعدت بها منقولات عبارة عن حجرة نوم وسفرة وصالون وهي تفي بالغرض للتأجير المفروش الذي أعدته ، وكان ما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه وصلاً لما انتهى إليه من أن عين النزاع مؤجرة خالية ، أن المنقولات لا تفي بالغرض من التأجير الثابت بالعقد وهو استعمال العين مكتباً للتوكيلات السياحية والنقلات ذلك أن العبرة في وصف العين هي بحقيقة الحال وقت التعاقد والذي أعدته المؤجرة للتأجير واعتادت عليه وارتضاه المستأجر عند استلامه العين المؤجرة فيكون قد قرر أنها تصلح للغرض الذي هدف إليه ، وكان من المقرر أن أيّاً من المتعاقدين لا يملك أن يغير بإرادته المنفردة طبيعة العين المؤجرة بما لازمه الاعتداد بالمنقولات أو المفروشات المسلمة إلى المستأجر والتي أعدها المؤجر

وقت التعاقد إلا أن تكون إرادة الطرفين قد تلاقت في تاريخ لاحق على هذا التغيير وهو لغير السكنى أو أن يكون قد أثبت في عقد استنجاره هذا الغرض الذى يرغبه هو فى الاستعمال إذ يكون قد ارتضى التعاقد بالحالة المعروضة عليه والقائمة عند التسليم وهو شأنه بعد ذلك فى استعمال العين فى الغرض الذى يريده ويرغبه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون وقد حجب به هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعنة فشابه إلى جانب ذلك قصور فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعنة أقامت على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٦٢٧٩ لسنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة والتسليم بما فيها من منقولات ، وقالت بياناً لها انه بمقتضى عقد إيجار مؤرخ ١٩٧٩/١٠/٣ أجرت للمطعون ضدهم الشقة محل النزاع مفروشة لاستغلالها مكتباً للتوكيلات السياحية لقاء أجره شهرية قدرها مائتى جنيه لمدة ستة أشهر تجدد

لمدة أخرى تنتهى فى ٢ / ١٠ / ١٩٨٠ ، ولعدم رغبتها فى تجديده بعد ذلك فقد أنذرتهم بذلك فى ٢٨ / ٦ / ١٩٨٠ ، ولما لم يستجيبوا أقامت الدعوى . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره أحالت الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت برفضها ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف قم ٤٦٣٣ لسنة ١٠٣ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٨٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريقة النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك تقول إن الثابت من اقرار المطعون ضده الثالث فى الشكوى الإدارى رقم ٣٠٦٢ لسنة ١٩٨٠ إدارى قصر النيل ومن أقوال الشهود الذين سمعوا أمام محكمة أول درجة ومن الإيصالات المقدمة منها بسداد الأجره للمالك الأصلى وعقد استئجارها لعين النزاع من نماذج اخطار الوحدة المحليه مصرحاً لها فيه بالتأجير المفروش ما يؤكد أنها أجرت شقة النزاع إلى المطعون ضدهم بمنقولاتها مفروشة للسكنى وأنه لا يجوز الاعتداد بما جاء فى العقد من أن الغرض هو استعمال الشقة للتوكيلات السياحية لأن هذا الوصف يخالف حقيقة الواقع الذى أعدته واعتادت عليه وقبله المطعون ضدهم وقت استلامها واستعمالها ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر عندما قضى بأن الشقة قد أجرت خالية لمجرد أن المنقولات لا تصلح للغرض الذى تم التأجير من أجله فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه يلزم لاعتبار المكان مؤجراً مفروشا حقيقة ، أن يثبت أن الإجارة شملت بالإضافة إلى منفعة المكان فى ذاته مفروشات أو منقولات ذات قيمة تبرر تغليب منفعة تلك المفروشات أو المنقولات على منفعة المكان خالياً ، وإلا أعتبرت العين المؤجرة خالية وتسرى عليها أحكام قانون إيجار الأماكن سواء كان المالك هو المؤجر للمكان المفروش أو كان هو المستأجر الأصلي المصرح له بالتأجير المفروش ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صورته فى ضوء ظروف الدعوى وملابساتها وما تستنبطه منها من قرائن قضائية ، إذ العبرة بحقيقة الحال لا بمجرد وصف العين فى العقد بأنها مؤجرة مفروشة . لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت بدفاعها أمام محكمة الموضوع بأن الإجارة انصبت على عين مفروشة للسكنى وأعدت بها منقولات عبارة عن حجرة نوم وسفرة وصالون وهى تفى بالغرض للتأجير المفروش الذى أعدته ، وكان ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه وصولاً لما انتهى إليه من أن عين النزاع مؤجرة خالية ، أن المنقولات لا تفى بالغرض من التأجير الثابت بالعقد وهو استعمال العين مكتباً للتوكيلات السياحية والنقلات ، ذلك أن العبرة فى وصف العين هى بحقيقة الحال وقت التعاقد والذى أعدته المؤجرة للتأجير واعتادت عليه وارتضاه المستأجر عند استلامه العين المؤجرة فيكون قد قرر أنها تصلح للغرض الذى هدف إليه ، وكان من المقرر أن أياً من المتعاقدين لا يملك أن يغير بإرادته المنفردة طبيعة العين المؤجرة بما لازمه الاعتداد بالمنقولات أو المفروشات المسلمة إلى المستأجر والتى أعدها المؤجر وقت التعاقد إلا أن تكون إرادة الطرفين قد تلاقت فى تاريخ لاحق

على هذا التغير وهو مالم يتحقق في الدعوى الراهنة ولا يغير من ذلك قيام المستأجر باستعمال العين المؤجرة لغير السكنى أو أن يكون قد أثبت في عقد استئجاره هذا الغرض الذي يرغبه هو في الاستعمال إذ يكون قد ارتضى التعاقد بالحالة المعروضة عليه والقائمة عند التسليم وهو شأنه بعد ذلك في استعمال العين في الغرض الذي يريده ويرغبه ، ومن ثم يكون المحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وقد حجب هذا الخطأ عن بحث دفاع الطاعنة فشابه إلى جانب ذلك قصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه دون حاجة إلى بحث بأقى أوجه الطعن .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمد بكر غالى ، عبد العال السمان ، محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعبد الملك نصار .



الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) حكم ، تسبيب الحكم الاستئنافى ، بطلان الحكم ، استئناف ، بطلان ، بطلان الاحكام ، .

بطلان الحكم الابتدائى . قضاء محكمة الاستئناف بتأييده والإحالة الى أسبابه . أثره . بطلان الحكم

الاستئنافى .

(٢) نقض ، أسباب الطعن ، استئناف ، حكم ، بطلان .

بطلان الحكم الابتدائى . قضاء الحكم الاستئنافى بتأييده حملاً على أسباب مستقلة دون الإحالة

إليه . النعى على الحكم الأخير بالبطلان . غير مقبول .

(٣) إثبات ، ندب الخبراء ، خبرة ، محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير عمل الخبير والأخذ به محمولاً على أسبابه . عدم إلزامها -

متى إقتنعت بتقرير الخبير - بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة إليه .

(٥ . ٤) إثبات ، إجراءات الإثبات : استجواب الخصوم ، طرق الإثبات : الإقرار ، خلف ، إرث .

(٤) استجواب الخصوم . ماهيته . عدم اعتباره وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بحدوث

التصرف .

(٥) إقرارات المورث تعتبر ملزمة لورثته . شرطه .

(٦) دعوى «إعادة الدعوى للمرافعة» . محكمة . الموضوع .

إعادة الدعوى للمرافعة ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه . لمحكمة الموضوع تقديره .

(٧) دعوى «الدفاع فى الدعوى» . محكمة الموضوع .

الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه . هو الدفاع الجوهري الذى يكون مدعيه قد أقام الدليل عليه أو طلب تمكينه من إثباته .

(٨) إثبات «الإثبات بالكتابة» . اليمين : يمين عدم العلم .

نفى الوارث علمه بأن الإمضاء على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلفه يمين عدم العلم . م ١٤ إثبات . أثره . على المتمسك بالورقة إقامة الدليل على صحتها . م ٣٠ من ذات القانون . إنتهاء المحكمة إلى أن التوقيع ليس للمورث . أثره . إنعدام الورقة كدليل فى الإثبات بالنسبة لكافة الورثة من تمسك بعدم العلم ومن لم يتمسك . علة ذلك .

١ - العوار الذى يشوب الحكم الاستثنافى ويصمه بالبطلان إذا أحال على حكم محكمة أول درجة الباطل مناطه أن يكون قضاءه بتأييد الحكم المستأنف وأن يحيل إلى أسبابه .

٢ - إذ كان الثابت من الأوراق أن الحكم المستأنف صدر باطلاً لعدم صلاحية أحد أعضائه لنظر الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه وإن قضى بتأييد هذا الحكم فى خصوص قضائه برفض دعوى الطاعن فقد أقام قضاءه فى هذا الصدد على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى الذى ألغاه ومن ثم فإن النعى عليه بالبطلان ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرف للطاعن لا يعتد بها ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير مقبول .

- ٣ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن اقتناع قاضى الموضوع بعمل الخبير وسلامة الأسس التى بنى عليها مما يدخل فى سلطته الموضوعية وفى تقدير الدليل بغير إلزام بالرد إستقلالاً على المطاعن الموجهة إليه وأنها متى رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون بعد ذلك ملزمة بالرد استقلالاً على ما يوجهه مع الخصوم من طعون إلى ذلك التقرير .
- ٤ - إستجواب الخصم طريق من طرق تحقيق الدعوى شرع لاستجلاء بعض عناصر ووقائع المنازعة المرددة فى الخصومة توصلاً إلى معرفة وجه الحق فيها وليس وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بحدوث التصرف .
- ٥ - إن كان الأصل أن إقرارات المورث تعتبر ملزمة لورثته وأن الوارث لا يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى الإقرارات الصادرة من المورث فإنها تسرى عليه إلا أن شرط ذلك أن تكون هذه الإقرارات صحيحة .
- ٦ - إعادة الدعوى إلى المرافعة ليست حقاً للخصوم يتم إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لمطلق تقدير محكمة الموضوع .
- ٧ - الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذى من شأنه لوصح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى والذى يكون مبدية قد أورد الدليل عليه أمام المحكمة أو طلب تمكينه من إثباته أما ما دون ذلك من أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل المرسل من القول الذى لا إلزام على محكمة الموضوع الالتفات إليه .

٨ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المادة ١٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ٦٨ أباحت للوارث الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الإنكار صراحة فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء الذى على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة السابقة زالت عن هذه الورقة مؤقتاً قوتها فى الإثبات وتعين على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك باتباع الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من ذات القانون سالف الذكر فإذا انتهت المحكمة إلى أن التوقيع ليس للمورث إنعدمت الورقة كدليل فى الإثبات ذلك أن التوقيع بالإمضاء أو بصحة الختم أو بصمة الإصبع هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لما تقضى به المادة سالفه البيان ويبقى الادعاء بالتصرف المستند لهذه الورقة لدليل عليه بالنسبة لكافة الورثة يستوى فى ذلك من تمسك بعدم العلم ومن لم يتمسك به .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٤٨٧ لسنة ١٩٨٠ مدنى المنصورة
الابتدائية على المطعون ضدهم بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ
١٩٧١/٥/٩ وقال بياناً لذلك إن المرحوم مورثه هو والمطعون ضدهم
باع له بموجب هذا العقد ارضاً فضاء مساحتها ٦ ٥ م^٢ مبينة بالعقد وبصحيفة الدعوى
مقابل ثمن مقداره ٣٠٠ جنيه وإذ تقاعس البائع عن تقديم مستندات الملكية فقد
أقام الدعوى . دفعت المطعون ضدهما الأولى والثانية بالجهالة على التوقيع المنسوب
لمورثهما على عقد البيع موضوع الدعوى فوجهت المحكمة لهما يمين عدم العلم
فحلفتا . نذبت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى
لإجراء المضاهاة وبعد أن قدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن التوقيع مزور على
البائع قضت بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٩ برد وبطلان عقد البيع ثم حكمت بتايخ
١٩٨٥/٤/١٨ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف
المنصورة بالاستئناف رقم ٥٥٨ لسنة ٣٧ ق وبتاريخ ١٩٨٧/١/٤ حكمت المحكمة
بالغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٧١/٥/٩ ثم حكمت
بتاريخ ١٩٨٨/١/٣ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض
الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره
وفىها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان وفى بيان

ذلك يقول إن محكمة الاستئناف قضت فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١/٤

بالغاء الحكم المستأنف لبطلانه ثم عادت وحكمت بتأييده فتكون قد أيدت حكماً باطلاً بما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ذلك أن العوار الذى يشوب الحكم الاستئنافى ويصمه بالبطلان إذا أحال على حكم محكمة أول درجة الباطل مناطه أن يكون قضاؤه بتأييد الحكم المستأنف وأن يحيل إلى أسبابه . ولما كان الثابت من الأوراق أن الحكم المستأنف صدر باطلاً لعدم صلاحية أحد أعضائه لنظر الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه وإن قضى بتأييد هذا الحكم فى خصوص قضائه برفض دعوى الطاعن فقد أقام قضاءه فى هذا الصدد على أسباب مستقلة دون إحالة إلى أسباب الحكم الابتدائى الذى ألغاه ومن ثم فإن النعى عليه بالبطلان ليس من شأنه أن يحقق سوى مصلحة نظرية صرف للطاعن لا يعتد بها ويكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير مقبول .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع من ثلاثة وجوه قال فى بيان أولها إن الخبير المنتدب فى الدعوى أجرى المضاهاة على ورقتين الأولى مؤرخة فى عام ١٩٣٩ والأخرى مؤرخة فى عام ١٩٧٠ وإذ كان الفارق الزمنى بين هاتين الورقتين طويلاً تغيرت خلاله إمضاء المورث مما يعيب عملية المضاهاة التى أجراها الخبير ويبطل تقريره وفى بيان الوجه الثانى قال الطاعن إن ابن البائع - المطعون ضده الثالث - وقع كشاهد على عقد البيع موضوع الدعوى ولم يطعن على توقيعه وبوفاة والده أصبح خلفاً عاماً

يلتزم بما التزم به مورثه وقد طلب في مذكرته المقدمة خلال فترة حجز الدعوى للحكم استجوابه إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب على سند من أن استجوابه غير منتج في الدعوى بعد ما ثبت تزوير توقيع المورث بما يعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع واستطرد الطاعن في بيان الوجه الثالث قائلاً إن الحكم ببطلان عقد البيع موضوع الدعوى لا يعنى بطلان التصرف ذاته الذى يجوز له إثباته بأى دليل آخر مقبول قانوناً ومن ثم فقد طلب إعادة الدعوى للمرافعة لإثبات حصول التصرف وقدم للمحكمة تدليلاً على ذلك عقد بيع آخر محرر في ذات التاريخ وبذات الخط المحرر به عقد البيع موضوع الدعوى وفيه تصرف المورث بالبيع لأولاد المطعون ضده الثالث ببعض أملاكه إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وعن دلالة هذا المستند بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في وجهه الأول مردود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن اقتناع قاضى الموضوع بعمل الخبير وسلامة الأسس التى بنى عليها مما يدخل في سلطته الموضوعية وفي تقدير الدليل بغير التزام بالرد استقلالا على المطاعن الموجهة إليه وأنها متى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون بعد ذلك ملزمة بالرد استقلالا على ما يوجهه الخصوم من طعون إلى ذلك التقرير لما كان ذلك ، وكان الثابت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الخبير أجرى المضاهاه بين توقيع المورث على عقد البيع موضوع الدعوى المؤرخ في ١٩٧١/٥/٩ وبين توقيعه على وثيقة الزواج المؤرخة ١٩٣٩/٤/١٠ وعلى عقد البيع المشهر برقم ٢٤٩٦ في ١٩٧٠/٧/١٩ شربين وكانت الورقة الأخيرة

التي أجرى المضاهاة عليها بالإضافة إلى الورقة الأولى معاصرتين لتاريخ عقد البيع وقد أسفر ذلك عن تزوير توقيع المورث فإنه لا يشوب عملية المضاهاة أى عيب وإذا أخذت المحكمة بتقرير الخبير للأسباب التي أوضحتها فى مدونات حكمها وخلصت إلى رد وبطلان عقد البيع وهى أسباب سائغة تكفى لحمل قضاء الحكم فإن ما ينعاه الطاعن بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلاً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة التي اقتنعت بها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . والنعى فى وجهه الثانى غير سديد ذلك أن استجواب الخصم طريق من طرق تحقيق الدعوى شرع لاستجلاء بعض عناصر ووقائع المنازعة المرددة فى الخصومة توصلاً إلى معرفة وجه الحق فيها وليس وسيلة للتحقق من صحة الادعاء بحدوث التصرف وأنه وإن كان الأصل أن إقرارات المورث تعتبر ملزمة لورثته وأن الوارث لا يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى الإقرارات الصادرة من المورث فإنها تسرى عليه إلا أن شرط ذلك أن تكون هذه الإقرارات صحيحة لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن توقيع المورث على عقد البيع موضوع الدعوى مزور عليه فإن هذا التصرف لا يعتبر صحيحاً ملزماً لورثته لا يغير من ذلك توقيع المطعون ضده الأخير كشاهد على عقد البيع ذلك أن توقيع على هذا العقد فى ذلك الوقت لم يكن قد أصبح فيه وارثاً لا يعتبر إجازة منه للعقد لا يعتد بها إلا إذا حصلت بعد وفاة المورث إذ أن صفة الوارث الذى تخوله حقاً فى التركة لا تثبت له إلا بهذه الوفاة وإذا كان ما أثاره الطاعن بوجه النعى لا يستند إلى أساس قانونى صحيح فإن رفض المحكمة إجابته إلى طلب استجواب المطعون ضده الأخير لا يكون

قد أخل بحقه فى الدفاع والنعى فى وجهه الثالث غير مقبول ذلك أن إعادة الدعوى إلى المرافعة ليست حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لمطلق تقدير محكمة الموضوع وأن الدفاع التى تلتزم المحكمة - بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى والذى يكون مبدية قد أورد الدليل عليه أمام المحكمة أو طلب تمكينه من إثباته أما ما دون ذلك من أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل المرسل من القول الذى لا إلزام على محكمة الموضوع الإلتفات إليه لما كان ذلك وكان تقديم الطاعن لعقد بيع مؤرخ فى ذات تاريخ عقد البيع موضوع التداعى المتضمن بيع المورث لأولاد المطعون ضده الأخير بعضاً من أملاكه لا يفيد بطريق اللزوم صحة عقد البيع محل النزاع وإذ لم يقدم للمحكمة ثمة دليل آخر يفيد شراؤه لأطيان التداعى من مورث المطعون ضدهم سوى عقد البيع الذى قضى برده وبطلانه ولم يطلب من محكمة الاستئناف تمكينه من إثبات هذا البيع بإحدى طرق الإثبات المقررة قانوناً فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم المطعون فيه سكوته عن إجراء لم يطلب منها ويضحى النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن المطعون ضدهما الأولى والثانية طعننا على عقد البيع موضوع الدعوى بالجهالة دون المطعون ضده الثالث ولما كان ما تملكه هو الثلث فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى برمتها بالنسبة لكافة الورثة وفيما يجاوز هذا القدر يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ١٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أباحت للوارث الاكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الإنكار صراحة فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء الذى على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة السابقة زالت عن هذه الورقة مؤقتاً قوتها فى الإثبات وتعين على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك باتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من ذات القانون سالف الذكر فإذا إنتهت المحكمة إلى أن التوقيع ليس للمورث انعدمت الورقة كدليل فى الإثبات ذلك أن التوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لما تقضى به المادة سالفة البيان ويبقى الادعاء بالتصرف المستند لهذه الورقة لا دليل عليه بالنسبة لكافة الورثة يستوى فى ذلك من تمسك بعدم العلم ومن لم يتمسك به لما كان ذلك وكان الطاعن أقام الدعوى بصحة ونفاذ البيع المؤرخ ٩/٥/ سنة ١٩٧١ المعقود بينه وبين مورث المطعون ضدهم وقد طعنت المطعون ضدهما الأولى والثانية على عقد البيع بالجهالة دون المطعون ضده الأخير وانتهى الحكم المطعون فيه إلى أن التوقيع على الورقة المثبت فيها التصرف بالبيع المدعى بصدوره من المورث ليس توقيعه وقضى برد وبطلان هذه الورقة فإن الحجية تكون قد انحسرت عن الورقة المذكورة وفقدت نهائياً صلاحيتها فى إثبات البيع وأصبح التصرف القانونى عارياً عن الدليل إستناداً لهذه الورقة بالنسبة لكافة الورثة ومنهم المطعون ضده الأخير وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض الدعوى برمتها فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

حمد محمد طيطة ، شكرى جمعه حسين نائبي رئيس المحكمة ، فتيحة قره ومحمد الجابرى .



الطعن رقم ٣٠٩١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ - ٣) إيجار « إيجار الأماكن : عقد الإيجار : حظر إبرام أكثر من عقد إيجار ، « قانون « القانون الواجب

التطبيق ، « محكمة الموضوع . وكالة ، نطاق الوكالة ،

(١) تحديد نطاق الوكالة . مناطه . الرجوع إلى عبارة التوكيل وملابسات صدوره وظروف

الدعوى . إعتبار ذلك تفسيراً لمضمون الوكالة . إستقلال محكمة الموضوع به دون رقابة محكمة النقض

مادام هذا التفسير مما تحتمله عباراته . إلتزام الوكيل حدود الوكالة دون إفراط أو تفريط . « مثال فى

إيجار بشأن تفسير توكيل عام للتوقيع على العقود أمام الموثق وعدم اشتماله إبرام التصرفات القانونية

كالبيع والإيجار . «

(٢) حق المؤجر فى تأجير الوحدات المملوكة له لورثته . خضوعهم لقواعد المفاضلة بين عقود

الإيجار عند تزامن المستأجرين . ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تمسك الطاعنة - ابنه المالك - بعقد الإيجار

الصادر لها من وكيل والدها الذى لا يملك حق التأجير . لامحل للمفاضلة بين عقدها وعقد المطعون ضده

الأول الصادر من المالك .

(٣) إعمال أحكام القواعد العامة . مناطه . خلو القانون الخاص من تنظيم لها . حق المستأجر فى

البقاء بالعين المؤجرة بعد إنتهاء مدة الإيجار مادام قائماً بتنفيذ التزاماته . إعتبار ذلك تقييداً لأحكام

القانون المدنى بصدد إنتهاء مدة الإيجار .

١ - المقرر - فى قضاء محكمة النقض - بأن المناط فى التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خوّل الموكل للوكيل إجرائها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات يتحدد الرجوع إلى عبارات الوكيل ذاته وما جرت به نصوصه وإلى الملاحظات التى صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى وأن تحديد مدى سعة الوكالة يعد تفسيراً لمضمونها مما يضطلع به قاضى الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض مادام هذا التفسير مما تحتمله عباراته بغير مسخ ، وأول واجبات الوكيل هو أن ينفذ الوكالة فى حدودها المرسومة دون نقص أو زيادة فإن نقص أو زاد كان بين التفريط والإفراط وكلاهما يكون مسئولاً عنه - لما كان ذلك وكانت عبارات التوكيل رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ عام شريين تتضمن أن الموكل فوض الوكيل فى جميع القضايا التى ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها والمزايدة فيما نزع ملكيته بناء على طلبه والحكم برسو المزاو وكل ما تستلزمه قضايا نزع الملكية وفى التوقيع عنه على العقود التى تحرر أمام موثق العقود الرسمية بسائر أنواعها من بيع ورهن وبدل وإيجار وكانت هذه العبارات تدل على أن نطاق الوكالة تحدد فى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للحفاظ على أموال الموكل أو التصرفات أبرمها بمعرفته ويلزم إفراغها أمام موثق العقود ولا تخوّل هذه العبارات الوكيل فى إبرام التصرفات القانونية كالبيع والإيجار وكان الذى استخلصه الحكم يتفق وعبارات سند وأوراق الدعوى وفى حدود ما لمحكمة الموضوع من سلطة تحديد نطاق الوكالة فإن النعى بأن الوكالة تبيع الإجاره يكون على غير أساس .

٢ - أن القانون لا يحظر على المالك أن يؤجر الوحدات المملوكة له لأهله الذين يستحقون في ميراثه ويعتبر المستأجر من هؤلاء صاحب حق شخصي على العين المؤجرة له ويخضع في ذلك للقواعد المقررة في المفاضلة بين عقود الإيجار وعند تزامن المستأجرين لذات العين المؤجرة والتي تقضى أن تكون المفاضلة بين عقود صحيحة ونافذة وتكون الأفضلية للعقد الأسبق تطبيقاً لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولما كانت الطاعنة هي ابنة المالك قد تمسكت بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٣/١/١ الصادر لها من وكيل والدها وإزاء وجود عقد آخر من المالك للمطعون ضده الأول في ١٩٨٣/١/١٠ عن ذات العين المؤجرة فقد انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى أن عقد إيجار الطاعنة المؤرخ ١٩٨٣/١/١ قد صدر من غير مالك العين المؤجرة أو من وكيل عنه له حق التأجير على ما سلف بيانه ويكون غير نافذ في حق المالك ومن ثم فلا محل للمفاضلة بين عقدها وعقد المطعون ضده الأول ، وإذا كان الحكم المطعون فيه انتهى إلى أنها لا تعتبر مستأجرة لعين النزاع فلا تعتبر عندئذ من الغير واعتبرها من الخلف العام للمؤجر وهي بتلك الصفة يمتنع عليها التعرض للمطعون ضده الأول وتلتزم بضمان عدم التعرض ، وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي على الحكم المطعون فيه بأن الطاعنة تعتبر من الغير وليست من الخلف العام للمؤجر على الرغم من أن عقد إيجارها غير نافذ يكون على غير أساس .

٣ - أن التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أملت اعتبارات تتعلق بالنظام العام ومن ثم تعتبر مقيدة لنصوص القانون المدني

التي تتعارض معها فلا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ولا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما فى ذلك من مجافاة صريحة للغرض الذى من أجله وضع القانون الخاص - وإذ نص قانون إيجار الأماكن على منع المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلاً له مادام موفياً بالتزاماته على النحو الذى فرضه القانون فإن هذا الحكم يكون قد قيد أحكام القانون المدنى الخاصة بإنهاء الإيجار ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رفض طلب الطاعنة إنهاء عقد إيجار المطعون ضده لوفاة صاحب حق الانتفاع فإنه يكون قد أعمل أحكام قانون إيجار الأماكن والتي يتعين اعمالها ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الطاعنة أقامت على المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٣٣٢٥ لسنة ١٩٨٣ والدعوى رقم ٩١٧٦ لسنة ١٩٨٣ مدنى المنصورة الابتدائية على

المطعون ضدهما بطلب الحكم ببطلان عقد الإيجار المؤرخ ١٠/١/١٩٨٣ والصادر للمطعون ضده الأول من مورثها المرحوم والمتضمن تأجير له الشقة المبينة بالصحيفة واحتياطياً إنهاء هذه العلاقة وانتهت طلباتها في الدعوى الثانية - بالإضافة إلى الطلب السابق - إلى طلب أفضلية عقدها المؤرخ ١/١/١٩٨٣ وتمكينها من وضع يدها على شقة النزاع وقالت بياناً لذلك إنها تمتلك نصف المنزل الذي به شقة النزاع بمقتضى عقدين مسجلين - قد علمت أن مورثها - والذي كان يحتفظ لنفسه بحق الانتفاع على العقار طيلة حياته - وقد أجز إلى المطعون ضده الأول تلك الشقة وبوفاة مورثها انقضى حق الانتفاع ومن ثم تنقضى تبعاً لذلك هذه العلاقة هذا فضلاً عن إن إرادة مورثها كانت منعدمة حيث كان ذو غفلة وطاعناً في السن ، وأن لديها عقد إيجار عن ذات الشقة صادر لها من وكيل مورثها وسابق في تاريخه على عقد إيجار المطعون ضده الأول ، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الدعويين وأحالت الدعوى إلى التحقيق حكمت بصورية عقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٨٣ والمحضر بين الطاعنة ووكيل مورثها وفي موضوع الدعويين برفضهما ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٩ ق المنصورة ، وتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٨ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من صورية عقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٨٣ وتأييده فيما قضى به من رفض الدعويين . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنه بالأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان

ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن التوكيل رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ عام شربين الصادر من مورثها إلى شقيقة والذي حرر لها عقد إيجارها لا يبيح له أعمال التصرف أو الإدارة إنما يتعلق بالإجراءات أمام جميع الجهات والتوقيع نيابة عنه على العقود التي تحرر أمام موثق العقود بسائر أنواعها من بيع وبدل وإيجار ويعد ذلك من الحكم مسخاً للوكالة وخروجاً عما تؤدي إليه عبارتها إذ أن النص في عقد الوكالة على حق الوكيل في التوقيع نيابة عن موكله على العقود التي تحرر أمام موثق العقود الرسمية بسائر أنواعها يعنى أن للوكيل الحق في إبرام هذه العقود ومنها عقد الإيجار هذا إلى أن محكمة الموضوع ليس من حقها التصدى لعلاقة الخصوم بوكلائهم إلا إذا أنكر صاحب الشأن وكالة وكيله وإذا لم ينكر الموكل هذه الوكالة فما كان لها أن تعرض لها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة بأن المناط في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل إجراءاتها أو من أموال تقع عليها هذه التصرفات يتحدد بالرجوع إلى عبارات التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه وإلى الملابسات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى وأن تحديد مدى سعة الوكالة يعد تفسيراً لمضمونها مما يضطلع به قاضى الموضوع بغير معقب عليه من محكمة النقض مادام هذا التفسير مما تحتمله عبارته بغير مسخ ، وأول واجبات الوكيل هو أن ينفذ الوكالة في حدودها المرسومة دون نقص أو زيادة فإن نقص أو زاد كان بين التفريط والإفراط وكلاهما يكون مسئولا عنه - لما كان ذلك وكانت عبارات التوكيل رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ عام شربين تتضمن أن الموكل فوض الوكيل في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه

أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها والمزايدة فيما نزع ملكيته بناء على طلبه والحكم برسو المزااد وكل ما تستلزمه قضايا نزع الملكية وفى التوقيع عنه على العقود التى تحرر أمام موثق العقود الرسمية بسائر أنواعها من بيع ورهن وبدل وإيجار وكانت هذه العبارات تدل على أن نطاق الوكالة تحدد فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة للحفاظ على أموال الموكل أو التصرفات التى أبرمها بمعرفته ويلزم افراغها أمام موثق العقود ولا تخول هذه العبارات الوكيل فى إبرام التصرفات القانونية كالبيع والإيجار وكان الذى استخلصه الحكم يتفق وعبارات سند الوكالة وأوراق الدعوى وفى حدود ما لمحكمة الموضوع من سلطة تحديد نطاق الوكالة فإن النعى بأن الوكالة تبيح الإجارة يكون على غير أساس ، وأن تحديد المحكمة لسعة الوكالة التى تجادل فيها الخصوم والمثار فى الدعوى لا تعتبر تصدياً لعلاقة الخصوم بوكالاتهم إنما هو بيان للأعمال المقررة للوكيل وهو ما يدخل فى سلطاتها ومن ثم فإن النعى بوجهيه على غير أساس متعين رفضه .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تفسير القانون وتطبيقه وفى بيان ذلك تقول إن الحكم اعتبرها خلفاً عاماً للمؤجر وعليها ضمان عدم التعرض فى حين أنها مستأجرة لشقة النزاع من المورث فتعتبر من الغير لكونها من الخلف الخاص ، ولما كان عقد إيجارها سابقاً على عقد إيجار المطعون ضده الأول ومن ثم فلا يكون حجة عليها ولا يتأتى القول بعدم تعرضها له مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن القانون لا يحظر على المالك أن يؤجر الوحدات المملوكة له لأهله الذين يستحقون فى ميراثه ويعتبر المستأجر من هؤلاء

صاحب حق شخصى على العين المؤجرة له ويخضع فى ذلك للقواعد المقرر فى المفاضلة بين عقود الإيجار وعند تراحم المستأجرين لذات العين المؤجرة والتي تقضى أن تكون المفاضلة بين عقود صحيحة ونافذة وتكون الأفضلية للعقد الأسبق تطبيقاً لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ولما كانت الطاعنة هى ابنة المالك قد تمسكت بعقد الإيجار المؤرخ ١/١/١٩٨٣ الصادر لها من وكيل والدها وإزاء وجود عقد آخر من المالك للمطعون ضده الأول فى ١٠/١/١٩٨٣ عن ذات العين المؤجرة فقد انتهى الحكم المطعون فيه صحيحاً إلى أن عقد إيجار الطاعنة المؤرخ ١/١/١٩٨٣ قد صدر من غير مالك للعين المؤجرة أو من وكيل عنه له حق التأجير على ما سلف بيانه ويكون غير نافذ فى حق المالك ومن ثم فلا محل للمفاضلة بين عقدها وعقد المطعون ضده الأول ، وإذ كان الحكم المطعون فيه انتهى إلى أنها لا تعتبر مستأجرة لعين النزاع فلا تعتبر عندئذ من الغير واعتبرها من الخلف العام للمؤجر وهى بتلك الصفة يمتنع عليها التعرض للمطعون ضده الأول وتلتزم بضمان عدم التعرض ، وإذ التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأن الطاعنة تعتبر من الغير وليست من الخلف العام للمؤجر على الرغم من أن عقد إيجارها غير نافذ يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره وفى بيان ذلك تقول إن الحكم إذ رفض طلب إنهاء عقد المطعون ضده الأول لانتهاء منفعة صاحب حق الانتفاع بوفاته تأسيساً على أن هذا السبب لا يصلح سبباً للإنتهاء لأن القانون حدد أسباب إنهاء عقد الإيجار وفسخه ليس من بينها هذا السبب حين أن الإيجارة الصادرة من صاحب حق الانتفاع تنقضى بموته عملاً بالمادتين ٥٦٠ ، ١/٩٩٣ من القانون المدنى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن التشريعات الخاصة بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أملت أملتها اعتبارات تتعلق بالنظام العام ومن ثم تعتبر مقيدة لنصوص القانون المدني التي تتعارض معها فلا يرجع إلى أحكام القانون العام إلا فيما فات القانون الخاص من الأحكام ولا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من مجافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص - وإذ نص قانون إيجار الأماكن على منع المؤجر من إخراج المستأجر من المكان المؤجر ولو بعد انتهاء مدة الإيجار وسمحت للمستأجر بالبقاء شاغلاً له مادام موفياً بالتزاماته على النحو الذي فرضه القانون فإن هذا الحكم يكون قد قيد أحكام القانون المدني الخاصة بانتهاء مدة الإيجار ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رفض طلب الطاعنة إنهاء عقد إيجار المطعون ضده لوفاء صاحب حق الانتفاع فإنه يكون قد أعمل أحكام قانون إيجار الأماكن والتي يتعين أعمالها ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمد بكر غالى . عبد العال السمان . محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعلى شلتوت .

٩٤

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ القضائية :

(١) دعوى د الطلبات في الدعوى ، . إستئناف د الطلبات الجديدة : ما لا يعد كذلك ، . تعويض .

طلب التعويض عن كافة الأضرار نتيجة وفاة المورث أمام محكمة أول درجة . إبداءه في صحيفة الاستئناف شاملاً التعويض عن الضرر المادى الموروث . لا يعد طلباً جديداً . عله ذلك .

(٢) دعوى د الطلبات في الدعوى ، . حكم د إصدار الحكم : إغفال الفصل في بعض الطلبات ، .

إغفال الفصل في طلب موضوعي . سبيل تداركه . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . م ١٩٣

مرافعات .

(٣) إستئناف د نطاق الاستئناف : الأثر الناقل للاستئناف ، .

الإستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية إلا ما فصلت فيه محكمة أول درجة ورفع عنه

الاستئناف .

(٤) إلزام د أوصاف الإلتزام : التضامن ، . تضامن . حكم د الطعن في الحكم ، . د نقض د اثر نقض

الحكم ، .

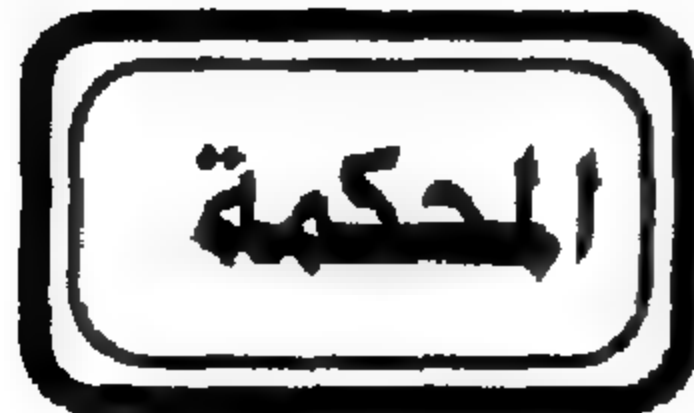
نقض الحكم الصادر في إلزام بالتضامن . أثره . نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه .

١ - إذ كان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثاني طلبا الحكم بمبلغ خمسين ألف جنيه عن جميع الأضرار نتيجة وفاة مورثتهما ومن ثم فإن طلبهما في صحيفة الاستئناف أن يشمل هذا التعويض الضرر المادي الذي لحق مورثتهما لا يعتبر طلباً جديداً لاندراجه في عموم طلب التعويض عن كافة الأضرار .

٢ - مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلب الذي تغفله المحكمة يظل باقياً على حاله ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه .

٣ - الإستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الاستئناف .

٤ - إذ كان التزام المطعون ضده الثالث مع الطاعن قبل المطعون ضدهما الأول والثاني هو التزام بالتضامن فإن نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون ضده الثالث ولو لم يطعن فيه .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأواق -
تتحصل في أن المطعون ضدهما الأول والثاني أقاما الدعوى رقم ١٧٧٥ سنة ١٩٨٤
مدنى جنوب القاهرة الابتدائية على الطاعن والمطعون ضده الثالث بطلب الحكم بأن
يؤديا لهما خمسين ألف جنيه عما أصابهما من أضرار من جراء فقد مورثتهما ،
وقالا بياناً لذلك إنه بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٢ تسبب المطعون ضده الثالث
..... - تابع الطاعن - بخطئه فى وفاة والدتهما أثناء قيادته السيارة
الملوكة للطاعن وحرر عن ذلك محضر الجنحة ١٣٧ سنة ١٩٨٢ عسكرية شرق
وقضى فيه بإدانته بحكم بات وإذ لحق بهما أضرار نتيجة فقد مورثتهما يقدرانه
بالمبلغ المطالب به فقد أقاما الدعوى ، بتاريخ ٢٦/٢/١٩٨٧ حكمت المحكمة بإلزام
الطاعن والمطعون ضده الثالث بأن يؤديا للمطعون ضدهما الأول والثاني أربعة آلاف
جنيه تعويضا أدبياً عن موت مورثتهما ، إستأنف المطعون ضدهما الأول والثاني هذا
الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٤٦٦٧ لسنة ١٠٤ ق كما
استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ٥٠١٠ سنة ١٠٤ ق ، ضمت المحكمة الاستئناف
الأول إلى الأخير وبتاريخ ١٣/١٢/١٩٩١ حكمت المحكمة بإلزام الطاعن والمطعون
ضده الثالث متضامنين بأن يدفعوا للمطعون ضدهما الأول والثاني مبلغ ستة آلاف
جنيه تعويضا أدبياً وموروثاً طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت
النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه عرض الطعن على هذه
المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها
إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق
القانون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن طلب المطعون ضدها

الأول والثاني تعويضها عما لحق مورثتهما من ضرر مادي لأول مرة أمام محكمة الاستئناف غير جائز إعمالاً للمادة ٢٣٥ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن الثابت بالأوراق أن المطعون ضدهما الأول والثاني طلبا الحكم بمبلغ خمسين ألف جنيه عن جميع الأضرار نتيجة وفاة مورثتهما ومن ثم فإن طلبهما في صحيفة الاستئناف أن يشتمل هذا التعويض الضرر المادي الذي لحق مورثتهما لا يعتبر طلباً جديداً لاندراجه في عموم طلب التعويض عن كافة الأضرار ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن محكمة الدرجة الأولى أغفلت الفصل في طلب التعويض الموروث وإذ قضت محكمة الاستئناف للمطعون ضدهما الأول والثاني بهذا التعويض لأول مرة بالمخالفة لنص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن مفاد نص المادة ١٩٣ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلب الذي تغفله المحكمة يظل باقياً على حالة ومعلقاً أمامها ويكون السبيل إلى الفصل فيه هو الرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك مافاتهما الفصل فيه ، وأن الاستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية إلا ما تكون محكمة أول درجة قد فصلت فيه ورفع عنه الاستئناف ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي قد خلا سواء في أسبابه أو منطوقه من الحكم في طلب التعويض الموروث فإنه يكون قد أغفل الفصل في هذا الطلب ، ولا سبيل للمطعون ضدهما الأول والثاني للفصل فيه إلا بالرجوع إلى ذات المحكمة لتستدرك مافاتهما ومن ثم فلا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تعرض لطلب التعويض الموروث أو تفصل

فيه وعليها أن تقف عند حد القضاء بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لهذا الطلب وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وتصدى للحكم فى طلب التعويض الموروث الذى أغفلته محكمة الدرجة الأولى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً فى خصوص ما قضى به من إلزام الطاعن بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويض مادي موروث ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن إلزام المطعون ضده الثالث مع الطاعن قبل المطعون ضدهما الأول والثانى هو التزام بالتضامن فإن نقض الحكم لصالح الطاعن يستتبع نقضه بالنسبة للمطعون ضده الثالث ولو لم يطعن فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الاستئناف رقم ٤٦٦٧ لسنة ١٠٤ ق القاهرة بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لطلب التعويض المادي الموروث .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

عبد المنعم وفا . عبد الرحيم صالح . على محمد على نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .

٩٥

الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) حكم ، تنفيذ الحكم ، . تنفيذ . قضاء مستعجل . دعوى ، عدم الاعتداد بالحجز ، . حجز .

الأحكام الصادرة في الدعاوى المستعجلة . نفاذها بقوة القانون فور صدورها . م ٤٦٦ ق المرافعات السابق . لا يؤثر في ذلك استئناف الخصوم لتلك الأحكام . القضاء في دعوى مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز . أثره . نفاذه بقوة القانون بما يترتب عليه زوال كافة آثار الحجز المتوقع . صدور الحكم الاستئنافي فيما بعد بإلغاء حكم أول درجة . لا أثر له قبل أي من الخصوم ما لم يعلن بهذا الحكم . علة ذلك . المادتان ٤٦٠ ، ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق .

(٢) إثبات ، عبء الإثبات ، . محكمة الموضوع .

إلتزام الخصوم بإقامة الدليل على ما يبدونه من أوجه دفاع أمام محكمة الموضوع . طلب تمكينهم من إثباتها شأنهم وحدهم ولا إلتزام على محكمة الموضوع بالسعى إلى ذلك .

(٣) حكم . إستئناف .

أخذ المحكمة الاستئنافية بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة . شرطه . ان ترى في هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد جديد لكفايتها في حمل قضاء ذلك الحكم .

١ - الأحكام الصادرة في الدعاوى المستعجلة نافذة بقوة القانون فور صدورها وذلك عملاً بأحكام المادة ٤٦٦ من قانون المرافعات السابق - المنطبقة على

الواقعة - ودون إن يؤثر في ذلك استئناف الخصوم لتلك الأحكام ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٥٦ لسنة ١٩٥٥ مدنى مستعجل اسكندرية قضى بعدم الاعتداد بالحجز الذى أوقعته مصلحة الضرائب على مستحقات المحجوز عليه لدى البنك المطعون ضده فإن هذا الحكم يكون نافذاً بقوة القانون بما يترتب عليه زوال كافة آثار الحجز المتوقع من قبل الطاعنة سواء بالنسبة للمحجوز عليه أو للمحجوز لديه لا يقدح فى ذلك قيام الطاعنة باستئناف ذلك الحكم إذ أن هذا الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم المستعجل سالف الذكر حتى ولو اختصم المحجوز لديه فى هذا الاستئناف وأن صدور الحكم الاستئنافى فيما بعد والقاضى بإلغاء حكم أول درجة لا أثر له قبل أى من الخصوم إلا بعد إعلانه بهذا الحكم إن لم يكن حضورياً بالنسبة له ذلك إن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق نصت على أنه (يجب أن يسبق التنفيذ إعلان السند التنفيذى وإلا كان باطلاً .) وان المادة ٣٧٤ من ذات القانون نصت على أنه (لا يجوز للغير أن يؤدى المحكوم به ولا يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل) مما مفاده وجوب الإعلان سالف الذكر .

٢ - المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن الخصوم - وهم أصحاب الشأن فيما يبدونه من أوجه دفاع مكلفون بإقامة الدليل عليها أمام محكمة الموضوع أو طلب تمكينهم وفقاً للأوضاع المقررة فى القانون من إثباتها . ولا إلزام عليها بالسعى إلى ذلك . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق خلوها مما يدل على أن الطاعنة قدمت الحكم

الصادر فى الدعوى رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٩ مدنى كلى إسكندرية المقول بأنه قطع بمسئولية البنك المطعون ضده عن تسليمه الأشياء التى كانت محجوزاً عليها للمدين رغم صدور الحكم الاستثنائى الذى قضى بالاستمرار فى تنفيذ الحجز سالف الذكر فضلاً عن أنها لم تقدم الحكم سالف الذكر لهذه المحكمة بعد إقامة الطعن .

٣ - لا تثير على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة متى رأت فى هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد جديد لكفايتها فى حمل قضاء ذلك الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المصلحة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٨٧ سنة ١٩٦٧ مدنى كلى إسكندرية انتهت فيها إلى طلب الحكم بإلزام البنك المطعون ضده بأن يؤدى لها سندات البنك العقارى المصرى سنتى ١٩١١ ، ١٩٥١ الواردة بإقرار ما فى ذمته الصادر منه بتاريخ ١٩٥٥/٧/١٩ أو قيمة هذه السندات وقدرها ٤٥٦ جنيه وفوائده وقالت بياناً لذلك إن مأمورية ضرائب عابدين أوقعت حجزاً تنفيذياً

مالمدين لدى الغير عن المستحق لها في ذمة مدينها لدى البنك
المطعون ضده وفاءً لمبلغ ١,٢٩٦,٦٧٠ ^{مليم جنيه} وقد أقر البنك المطعون ضده برصيد
المحجوز عليه لديه مبلغ ١٢,١٢٥٢,٧٠٨ ^{مليم جنيه} سهماً من أسهم البنك المصرى إصدار
سنتى ١٩١١, ١٩٥١ اعترض المحجوز عليه على هذا المحجوز بموجب الدعوى رقم
٢٩٥٦ سنة ١٩٥٥ مدنى مستعجل اسكندرية حيث قضى فيها بعدم الاعتداد بهذا
المحجوز ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٦٠ لسنة ١٩٥٥ مستأنف
مستعجل اسكندرية حيث قضى بجلسة ١٩٥٦/٣/٢٨ بإلغاء الحكم المستأنف
والاستمرار فى التنفيذ وتبين أن المطعون ضده رغم صدور هذا الحكم قد سلم الأشياء
المحجوز عليها للمحجوز عليه بتاريخ ١٩٥٦/٣/٣٠ ومن ثم أقام الدعوى بطلباته
سالفة البيان وتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٢ قضت المحكمة برفض الدعوى ، إستأنف
الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩١٠ لسنة ٣٦ ق إسكندرية وتاريخ
١٩٨١/١٠/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة
أول درجة بنظر الدعوى وأحالتها إلى قاضى التنفيذ حيث قيدت برقم ٦٦٨ سنة
١٩٨١ تنفيذ اسكندرية ، ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى وبعد أن قدم تقريره
حكمت بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٥ برفض الدعوى ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم
بالاستئناف رقم ٢٧٨ لسنة ٣٨ ق إسكندرية ، وتاريخ ١٩٨٢/٦/٩ حكمت
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض
وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض على هذه المحكمة
فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظرة وفيها إلترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون
فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب إذ اقام قضاءه بتأييد
الحكم المستأنف برفض الدعوى على ماخلص إليه من عدم مسئولية المطعون ضده

عن تسليم مستحقات المحجوز عليه رغم صدور الحكم الاستثنائي الصادر بإلغاء حكم أول درجة والقاضى بعدم الاعتداد بالحجز الموقع تحت يد الأخير لعدم إعلان ذلك الحكم لصدوره غيابياً ، فى حين أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى المستعجلة لم يكن يجوز الطعن عليها بالمعارضة وأنها نافذة بقوة القانون فى ظل قانون المرافعات السابق ، كما أن الحكم المطعون فيه أهدر حجية الحكم الصادر من محكمة أول درجة بنذب خبير لبحث ما إذا كان تسليم مستحقات المحجوز عليه تم بعد صدور الحكم الاستثنائى من عدمه . فضلاً عن أنه ناقض حجية الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٧٧ سنة ٢٠ ق إسكندرية القاضى بمسئولية المطعون ضده عن تسليم المحجوزات للمحجوز عليه رغم صدور الحكم الاستثنائى فى الدعوى المستعجلة وقد أودع الحكم الأول ضمن مفردات الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٦٧ مدنى إسكندرية فى الاستئناف رقم ٩١٠ سنة ٣٩ ق إسكندرية ، والتفت عن الرد على هذا الدفاع برمته .

وحيث إن هذا النعى فى شقة الأول غير سديد ذلك أن الأحكام الصادرة فى الدعاوى المستعجلة نافذة بقوة القانون فور صدورها وذلك عملاً بإحكام المادة ٤٦٦ من قانون المرافعات السابق - المنطبق على الواقعة - ودون أن يؤثر فى ذلك استئناف الخصوم لتلك الأحكام ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٥٦ لسنة ١٩٥٥ مدنى مستعجل اسكندرية قضى بعدم الاعتداد بالحجز الذى أوقعته مصلحة الضرائب على مستحقات المحجوز عليه لدى البنك المطعون ضده ، فإن الحكم يكون نافذاً بقوة القانون بما يترتب عليه زوال كافة آثار الحجز المتوقع من قبل الطاعنة سواء بالنسبة للمحجوز عليه أو للمحجوز لديه ولا يقدح فى ذلك قيام

الطاعنة باستئناف ذلك الحكم ، إذ أن هذا الاستئناف لا يوقف تنفيذ الحكم المستعجل سالف الذكر حتى ولو اختصم المحجوز لديه فى هذا الاستئناف وأن صدور الحكم الاستئنافى فيما بعد والقاضى بإلغاء حكم أول درجة لا أثر له قبل أى من الخصوم إلا بعد إعلانه بهذا الحكم إذ لم يكن حضورياً بالنسبة له ، ذلك أن المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات السابق نصت على أنه (ويجب أن يسبق التنفيذ لإعلانه بالسند التنفيذى وإلا كان باطلاً) وأن المادة ٤٧١ من ذات القانون نصت على أنه (لا يجوز للغير أن يؤدى المحكوم به ولا يجبر على أدائه إلا بعد إعلان المحكوم عليه بالعزم على هذا التنفيذ قبل وقوعه بثمانية أيام على الأقل) مما مفاده وجوب الإعلان سالف الذكر ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنة لم تعلن الحكم الاستئنافى الصادر بإلغاء حكم أول درجة للبنك المحجوز لديه فلا يحاج الأخير بهذا الحكم فيما يتعلق بالحجز الذى زال بموجب الحكم الابتدائى طالما لم يتم إعلانه بالحكم الاستئنافى لصدوره فى غيبته ولا ينال من ذلك سبق صدور حكم تمهيدى بنذب خبير لبحث ما إذا كان تسليم المطعون ضده للأشياء المحجوز عليها لديه للمدين قد تم بعد صدور الحكم الاستئنافى من عدمه ذلك أن البين من مدونات هذا الحكم أنه لم يفصل على وجه قطعى فى أية نقطة من نقط النزاع وأخصها واقعة التسليم المذكورة بما لا يحوز معه من ثم أية حجية فى هذا الشأن تمنع المحكمة التى أصدرته من مناقشة موضوع النزاع فيما بعد والفصل فيه على ضوء المستندات المقدمة فى الدعوى ، والنعى غير مقبول فى شقه الثانى ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الخصوم وهم وحدهم أصحاب الشأن فيما يبدو من أوجه دفاع مكلفون بإقامة الدليل عليها أمام محكمة الموضوع أو طلب تمكينهم وفقاً للاوضاع المقررة

فى القانون من إثباتها ... لا إلزام عليها بالسعى إلى ذلك ، لما كان ذلك وكان
الثابت بالأوراق خلوها مما يدل على ان الطاعنة قدمت الحكم الصادر فى الدعوى
رقم ٢٤٧ سنة ١٩١٩ مدنى كلى إسكندرية المقول بأنه قطع بمسئولية البنك المطعون
ضده عن تسليمه الأشياء التى كانت محجوزاً عليها للمدين رغم صدور الحكم
الاستثنائى الذى قضى بالاستمرار فى تنفيذ الحجز سالف الذكر ، فضلاً عن أنها لم
تقدم الحكم سالف الذكر لهذه المحكمة بعد إقامة الطعن فإنه لاعلى الحكم المطعون
فيه إن التفت عن الرد على هذا الدفاع وأحال فى أسبابه إلى أسباب الحكم الابتدائى
إذ لا تشرب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة
متى رأت فى هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد جديد لكفايتها فى حمل قضاء ذلك
الحكم وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى النتيجة السالف بيانها ، فإن النعى بما سلف
يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة

المستشارين / حماد الشافعى . د . عبد القادر عثمان . عزت البندارى نواب رئيس المحكمة وسعيد فهميم .

٩٦

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٥٥ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام » ، « ترقية » « اجازة بدون مرتب » .

الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية . حق مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية فى وضع ضوابطها ومعاييرها واختيار الأصلح لها . م ٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . لايحدها فى ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . إشتراط ألا يكون المرشح للترقية بأجازة بدون مرتب . لا يناهض أحكام القانون .

مفاد نص المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون ٦١ لسنة ١٩٧١ الذى يحكم واقعة الدعوى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول ، والثانى بالإختيار على أساس الكفاية وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستنه من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التى يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها إلى رعاية الصالح العام ، كما منح جهة العمل وحدها حق اختيار الأصلح من العاملين فيها للترقية إلى المستويين الأول و الثانى ملتزمة فى ذلك ماتضعه

من ضوابط ومعايير ولايحتها فى ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التى يجب أن تتغياها إلى باعث آخر لا يمت لها بصلة ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها وضعت معياراً عاماً للترقية بالإختيار بأن نصت فى الفقرة الخامسة من المادة ٢٥ من لائحته الداخلية على أن يفضل عند الترقية العاملون القائمون بالعمل فعلاً خلال الفترة السابقة إجراء حركة الترقية على أقرانهم الموجودين بأجازه بدون مرتب طوال مدة تواجدهم بالأجازه قاصدة بذلك قصر الاختيار على القائمين فعلاً بالعمل وهو ما لا يناهض أحكام القانون وإنما تتحقق به الخدمات التى تؤديها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة باعتبار أنها ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية ان تجريها متى حل دوره للترقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى ، بل هى حق للوحده تترخص فى استعماله وفقاً لمتطلبات العمل وبما يساعد على تحقيق أهدافها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٨١ عمال كلى جنوب

القاهرة على المطعون ضدها (شركة الاهرام للمجمعات الاستهلاكية) طالباً الحكم بأحقية في إرجاع أقدميته بالفئة الثانية « الدرجة الأولى » إلى ١٩٧٦/٣/٣٠ بدلاً من ١٩٨٠/١٢/٢٥ ، وبترقيته إلى درجة « مدير عام » اعتباراً من ١٩٧٩/١٢/٢٤ ، مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بياناً لها ، إنه حاصل على ليسانس في الآداب والتحق بالعمل لدى المطعون ضدها في عام ١٩٦٤ وسويت حالته على الفئة الخامسة في ١/١١/١٩٦٤ ، ثم رقى إلى الفئة الرابعة في ٣٠/٤/١٩٧٠ ، وإلى الفئة الثالثة في ٢٥/١١/١٩٧٢ . وبتاريخ ١/١٠/١٩٧٤ حصل على أجازة بدون مرتب حتى ١٥/٨/١٩٧٨ ، ثم جددتها في ١/١٠/١٩٧٨ وعاد بعدها إلى العمل في ٣١/١٢/١٩٨٠ ، وإذ تخطته المطعون ضدها في حركة الترقيات التي أجرتها في ٣٠/٣/١٩٧٦ ، رغم توافر شروط الترقية فيه ، وقامت بترقية من هو أحدث منه إلى الفئة الثانية « الدرجة الأولى » ثم إلى درجة « مدير عام » في ٢٤/١٢/١٩٧٩ ، فقد أقام دعواه بالطلبات سالفه البيان . ندبت المحكمة خبيراً . وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٨٣ بأحقية الطاعن في إرجاع أقدميته في الفئة المالية الثانية « الدرجة الأولى » إلى ٣٠/٦/١٩٧٦ وبأحقية في الترقية إلى درجة « مدير عام » اعتباراً من ٢٤/١٢/١٩٧٩ وبإلزام المطعون ضدها بأن تؤدي له فروقاً مالية مقدارها ٢٢,٣١٠ جنيه . إستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٠٢ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وبتاريخ ١٦/١/١٩٨٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة ، فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسببين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه وإن كان المشرع فى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ قد منح الوحدات الاقتصادية سلطة وضع الضوابط والمعايير اللازمة للترقية ، إلا أنه يمتنع عليها رغم ذلك النص فى هذه الضوابط والمعايير على حرمان العامل من الترقية إذا كان فى إعاره أو أجازة بدون مرتب وإلا أهدرت ترتيب الأقدميات بين العاملين ، وأضافت مانعاً جديداً لموانع الترقية الواردة فيه على سبيل الحصر . وأن ما أورده القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض أحكام نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٨١ من حظر ترقية العامل المعار أو الحاصل على أجازة بدون مرتب حين عودته إلى العمل ، قاصر على الترقية إلى الوظائف العليا ، ولا يجوز إعماله بالنسبة للترقية إلى درجات الوظائف الأدنى . وإذا خالف الحكم المطعون فيه ذلك وقضى برفض الدعوى تأسيساً على أنه لا تشريب على المطعون ضدها إن هى امتنعت عن ترقيته خلال فترة أجازته استناداً إلى الضوابط والمعايير التى وضعتها فى هذا الشأن ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الثامنة من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - الذى يحكم واقعة النزاع - تنص على أنه « لا تجوز الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وفى الوظيفة الأعلى مباشرة ، ويشترط أن يكون المرشح للترقية مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة ، وتكون الترقية إلى وظائف

المستوى الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية ... ويضع مجلس الإدارة الضوابط والمعايير اللازمة للترقية بحسب ظروف وطبيعة نشاط المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية » مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثانى بالإختيار على أساس الكفاية وخول مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستتبه من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التى يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق ويهدف بها الى رعاية الصالح العام ، كما منح جهة العمل وحدها حق اختيار الأصلح من العاملين فيها للترقية إلى المستويين الأول والثانى ملتزمة فى ذلك ما تضعه من ضوابط ومعايير ولا يحدها فى ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة إذا خرجت عن هذه الضوابط والمعايير أو تنكبت وجه المصلحة العامة التى يجب أن تتغياها الى باعث آخر لا يمت لها بصلة ، لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضدها وضعت معياراً عاماً للترقية بالإختيار بأن نصت فى الفقرة الخامسة من المادة ٢٥ من لائحته الداخلية على أنه « يفضل عند الترقية العاملون القائمون بالعمل فعلاً خلال الفترة السابقة على اجراء حركة الترقية على أقرانهم الموجودين بأجازة بدون مرتب طوال مدة تواجدهم بالأجازة » قاصدة بذلك قصر الإختيار على القائمين فعلاً بالعمل ، وهو مالا يناهض أحكام القانون ، وإنما تتحقق به الخدمات التى تؤديها الوظائف مما تستهدفه الترقية كنظام مقرر للمصلحة العامة باعتبار أنها ليست حقاً مكتسباً للعامل ، بحيث يتحتم على الوحدة الاقتصادية أن تجربها متى حل دوره للترقية واستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى ، بل هى حق للوحدة ترخص فى استعماله وفقاً لمتطلبات

العمل وبما يساعد على تحقيق أهدافها . وإذا كان الطاعن فى أجازة بدون مرتب وقت إجراء حركة الترقيات للفئة الثانية « الدرجة الأولى » فى ٣٠ / ٣ / ١٩٧٦ ، فإنه لا يكون مستحقاً للترقية إلى هذه الفئة ، وبالتالي فإنه لا يكون مستحقاً للترقية إلى الدرجة التى تعلوها . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وانتهى إلى عدم أحقية الطاعن فى الترقية فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم لم يبين فى مدوناته ما يفيد اطلاعه على الضوابط والمعايير التى عول عليها فى قضائه بعدم أحقيته فى الترقية للفئة الثانية « الدرجة الأولى » أو تاريخ وضعها وبدء سريانها ، ولا يسوغ أن تنسحب عليه تلك الضوابط والمعايير التى وضعتها المطعون ضدها بعد تاريخ استحقاقه للترقية وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن النعى بهذا السبب غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد فى مدوناته قوله « أن البين من الأوراق أن مجلس إدارة الشركة المستأنفة وضع معياراً للترقية ضمنه المادة ٢٥ من لائحته الداخلية إذ نصت على أنه يفضل عند الترقية العاملون القائمون بالعمل فعلاً بالشركة خلال الفترة السابقة على إجراء حركة الترقيات على أقرانهم الحاصلين على أجازة خاصة بدون مرتب » وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص هو استخلاص سائغ ، له أصله الثابت فى الأوراق ويكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حماد

الشافعى . د . عبد القادر عثمان . عزت البندارى نواب رئيس المحكمة ومصطفى جمال الدين .



الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٥٦ القضائية :

(١ ، ٢) عمل ، العاملون بالمصانع الحربية ، ، علاقة عمل ، ، إختصاص ، الإختصاص الولائى ، ، قرار

إدارى .

(١) العاملون بالمصانع الحربية إبان تبعيتها لوزارة الحربية . موظفون عموميون . أثر ذلك .

قرارات تعيينهم . إعتبارها قرارات إدارية .

(٢) القرار الإدارى . الطلبات الخاصة بالطعن فيه أو بإلغائه أو التعويض عنه . إختصاص

محاكم مجلس الدولة دون المحاكم العادية . م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . أثره .

١ - إن المقرر - وعلى ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن المصانع الحربية

كانت تتبع فى ذلك الوقت وزارة الحربية ومن ثم لم يكن العاملون بها فى مركز من

مراكز القانون الخاص بل كانت علاقتهم بها علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم موظفين

عموميين وفى مركز من مراكز القانون العام .

٢ - لما كان القرار الإدارى هو إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بها لها

من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانونى معين ممكناً وجائزاً

ابتغاء تحقيق مصلحة عامة فإن القرارات المتضمنة تحديد أول مجموعة « فئة » وضع عليها الطاعنون طبقاً للاتحه المصانع الحربية تعد قرارات إدارية بمعناها سالف الذكر فتختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطلبات الخاصة بالطعن فيه أو بإلغائه أو بالتعويض عنه سواء رفعت بصفة أصلية أو بصفة تبعية اعمالاً للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتخرج بالتالى من ولاية المحاكم العادية فلا يكون لها أن تؤول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه أو تتجاهله وتلتزم آثاره عند الفصل فى المنازعات التى تدخل فى ولايتها عملاً بالمادة ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٣ عمال كلى جنوب القاهرة على المطعون ضدها - شركة المعادى للصناعات الهندسية - وطلبوا الحكم بأحقيتهم فى اسقاط ١٣ سنة لكل منهم ، وفى الترقية إلى الفئة المالية الرابعة (الدرجة الثانية) اعتباراً من أول الشهر التالى لاستكمال مدة الخدمة الفعلية

اللازمة للترقية إلى هذه الفئة وهى ١٩ سنة والفروق المالية . وقالوا بياناً لها إنهم يعملون بالشركة المطعون ضدها بوظائف فنية ، وعند تطبيقها لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ عليهم خصمت مدة سبع سنوات من المدد الكلية اللازمة للترقية بينما قامت بخصم مدة ١٣ سنة من مدد أقرانهم المتساوين معهم مما ترتب عليه ترقية الأخيرين إلى الفئة المالية الرابعة فى تواريخ سابقة على ترقيةهم إليها فأقاموا الدعوى بطلباتهم سالفة البيان . نذبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٨٥/٤/٢٤ برفض الدعوى . إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٥٢ لسنة ١٠٢ ق القاهرة ، وتاريخ ١٩٨٦/٣/١٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى بها الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال وفى بيان الأسباب الأول والثانى والخامس يقولون أنه تم تعيينهم مع المسترشد بهم فى مسابقة واحدة وتدرجوا فى أجورهم حتى صدور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ، واعمالاً لقاعدة المساواة التى يلتزم رب العمل بتطبيقها على عماله المتساوين وفى نفس الظروف فإنهم يستحقون الترقية إلى الفئة الرابعة أسوة بأقرانهم كما خلص إلى ذلك خبير الدعوى ، وإذ أسس الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم أحقيتهم فى الترقية على أن فى ذلك مساس بالترقيات التى تمت طبقاً للاتحة المصانع الحربية والتى انقضت مواعيد الطعن

عليها ، وأنه لا يجوز اعمال قاعدة المساواة فيما يناهض أحكام القانون وطرح
 لنتيجة التي انتهى إليها الخبير دون ما يبرر ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق
 لقانون ، وفي بيان السببين الثالث والرابع يقولون إن مقتضى تطبيق المواد ١٨ ،
 ١٩ ، ٢١ من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ ترقية الطاعنين عند استبقائهم المدة
 الكلية التي وردت في الجدول الثالث وهي ثلاثة عشر عاماً وإذا استند الحكم المطعون
 فيه في رفض دعواهم إلى أنهم عينوا وفقاً للاتحة العاملين بالمصانع الحربية رغم عدم
 ثبوت ذلك سواء بالنسبة لهم أو لأقرانهم فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق
 القانون معيباً بالفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت دعوى الطاعنين بأحقيتهم للفئة
 الرابعة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تصحيح أوضاع
 العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام تستند في أساسها إلى المنازعة في القرارات
 الخاصة بتحديد فئة بداية تعيينهم وفقاً للاتحة المصانع الحربية المعمول بها اعتباراً من
 ١٩٥٥/٧/١ ، وكانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء
 مجلس إدارة المصانع الحربية ومصانع الطائرات قد نصت على أن ينشأ لمصانع وزارة
 الحربية مجلس إدارة مكون من « وهو ذات النص الوارد في المادة الأولى من
 القانون رقم ٣٣٥ لسنة ١٩٥٦ المعمول به اعتباراً من ١٩٥٦/٩/١٣ والمعدل
 للقانون الأول ، مما مؤداه - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن المصانع
 الحربية كانت تتبع في ذلك الوقت وزارة الحربية ومن ثم لم يكن العاملون بها في
 مركز من مراكز القانون الخاص بل كانت علاقتهم بها علاقة لائحية تنظيمية بوصفهم

موظفين عموميين وفي مركز من مراكز القانون العام ، ولما كان القرار الإداري هو افصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بمآلها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد أحداث أثر قانوني معين ممكناً وجائزاً ابتغاء تحقيق مصلحة عامة فإن القرارات المتضمنة تحديد أول مجموعة « فئة » وضع عليها الطاعنون طبقاً للاتحة المصانع الحربية تعد قرارات إدارية بمعناها سالف الذكر فتختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى الطلبات الخاصة بالطعن فيه أو بإلغاء أو بالتعويض عنه سواء رفعت بصفة أصلية أو بصفة تبعية اعمالاً للمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتخرج بالتالى من ولاية المحاكم العادية فلا يكون لها أن تؤول الامر الإداري أو توقف تنفيذة أو تتجاهله ولا تلزم آثاره عند الفصل فى المنازعات التى تدخل فى ولايتها عملاً بالمادة ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنين على أنها مؤسسة على المطالبة ابتداء بتعديل المجموعة التى وضع عليها كل منهم بموجب لاتحة المصانع الحربية وقت أن كانت المطعون ضدها جهازاً إدارياً وقبل أن تتحول إلى شركة من شركات القطاع العام ، وأن هذا الإجراء تم بقرار مستوف لمقومات القرار الإداري وأنه لا يجوز الاستناد إلى أحكام القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ للطعن فى هذه القرارات ، وأنه لا يجوز الاحتجاج بقاعدة المساواة بين العاملين للخروج على هذا الأساس الذى قرره الشارع بنص قانوني فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعى عليه بأسباب الطعن على غير أساس .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
/ حماد الشافعى ، د. عبد القادر عثمان ، عزت البندارى نواب رئيس المحكمة وسعيد فهميم .



الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٥٧ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام » « أجر » .

تحديد العمل بالأجر . مناطه . ماورد بشأنه فى قرار تعيين العامل . عدم جواز المطالبة بتعديله
استناداً إلى مدة الخبرة السابقة .

مفاد نص المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٨ أن العامل يستحق الأجر المقرر للوظيفة طبقاً لجدول الأجور رقم (١)
المرفق بهذا القانون ووفقاً لما يرد بجداول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من
مجلس إدارة الشركة ، بما لزمه أن يكون المناط فى تحديد العمل وأجره بما ورد بشأنه
فى قرار تعيين العامل فلا يجوز له المطالبة بتعديله استناداً إلى حالته الشخصية أو
قاعدة المساواة ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن عمل لدى المطعون ضدها بمكافأة
شاملة وأنها بعد أن أعلنت عن حاجتها لشغل وظيفة أخصائى ثان من الدرجة الثانية
واجتيازه للمسابقة المقررة لها أصدرت قرارها رقم ٢٨١ فى ٢٨/٣/١٩٧٨ بتعيينه
على تلك الدرجة وجدد أقدميته عليها اعتباراً من ٣١/١٢/١٩٧٨ ومرتبته بمبلغ ٥٩
جنيها شهرياً ، فإن الطاعن يكون غير محق فى طلب تعديل مرتبه وأقدميته فى
الدرجة الثانية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٩ سنة ١٩٨٠ عمال كلى شمال القاهرة على المطعون ضدها - الشركة العامة لخدمات الدواجن - طالباً الحكم أولاً : بعدم الاعتماد بالقرار رقم ٨٨٥ الصادر فى ١٩/١١/١٩٧٩ ثانياً : تعديل القرار رقم ٢٨١ الصادر فى ٢٨/٣/١٩٧٩ وجعل مرتبه فى ٣١/١٢/١٩٧٨ ٦٣ جنيه وتعديل أقدميته فى الفئة الثانية اعتباراً من ١٤/٩/١٩٧٦ بدلاً من ٣١/١٢/١٩٧٨ ثالثاً : أحقيته فى العلاوة الدورية فى ١/١/١٩٧٩ وقدرها ٤ جنيه ، وقال بيانا لها إنه حاصل على بكالوريوس العلوم المالية والإدارية سنة ١٩٦٨ وبتاريخ ١٤/٩/١٩٦٨ عين بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى ٣/٩/١٩٧٥ وبتاريخ ١/١٠/١٩٧٥ عمل بالاتحاد التعاونى وعند حله التحق فى نوفمبر ١٩٧٧ بالعمل لدى المطعون ضدها بمكافأة شاملة وبتاريخ ٢٣/١١/١٩٧٨ أعلنت عن مسابقة لشغل وظائف من الدرجة الثانية بمؤهل عال وخبرة ثمانى سنوات وإذ أجازها أصدرت قرارها رقم ٢٨١ فى ٢٨/٣/١٩٧٩ بتعيينه بوظيفة أخصائى ثان بالدرجة الثانية مع اعتبار أقدميته فى الدرجة من ٣٠/١٢/١٩٧٨ وإذ كانت مدة خبرته السابقة على عمله لدى المطعون ضدها تزيد على عشر سنوات وله علاوات

لم تحتسب فقد تظلم للمطعون ضدها التى أصدرت قرارها رقم ٨٨٥ فى ١٩/١١/١٩٧٩ بسحب قرارها رقم ٢٨١ المشار إليه من ثم أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره الأخير حكمت فى ٢٩/١/١٩٨٥ بأحقية الطاعن فى تعديل القرار رقم ٢٨١ الصادر فى ٢٨/٣/١٩٧٩ يجعل مرتبه فى ٣١/١٢/١٩٧٨ ٦٣ جنيه ومنحه أقدمية اعتبارية قدرها سنتان فى الدرجة الثانية وفى العلاوة الدورية المستحقة فى ١/١/١٩٧٩ وتعديل مرتبه ليصبح ٩٤ جنيه فى ١/٧/١٩٨٢ والزام المطعون ضدها أن تؤدى له ٣٦٨,٥٩٥ جنيهاً . استأنفت المطعون ضدها الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٥ سنة ١٠٢ ق القاهرة بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أسباب ثلاثة حاصل النعى بها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتحصيل الواقع ، ذلك أن الدرجة الثانية التى يطلب الطاعن تعديل أقدميته إليها اعتباراً من ١٤/٩/١٩٧٦ بدلاً من ٣١/١٢/١٩٧٨ تستلزم لشغلها ٨ سنوات خبرة ، وإذ كانت خدمته من ١٤/٩/١٩٦٨ بهيئة التأمينات الاجتماعية حتى ٣١/١٢/١٩٧٨ تاريخ عمله لدى المطعون ضدها تزيد على ١٠ سنوات فإنه يستحق علاوتين عن مدة خبرته الزائدة وأقدمية اعتبارية سنتين فى تلك الدرجة وفقاً للمادة ٢٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وكذلك علاوة دورية اعتباراً من ١/١/١٩٧٩ وفقاً للمادة ٣٨ من القانون المشار إليه ، وإذ رفض الحكم المطعون فيه ذلك على سند من أن مدة خبرة العمل تقدرها جهة الإدارة وأن المطعون ضدها إذ اعتدت عند تعيينه بما قدرته من خبرته السابقة فلا معقب عليها فى ذلك ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى برمته مردود ، ذلك أنه لما كان مفاد نص المادة ٢٢ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أن العامل يستحق الأجر المقرر للوظيفة طبقاً لجدول الأجور رقم (١) المرفق بهذا القانون ووفقاً لما يرد بجداول توصيف وتقييم الوظائف المعتمدة من مجلس إدارة الشركة ، بما لزمه أن يكون المناط في تحديد العمل وأجره بما ورد بشأنه في قرار تعيين العامل فلا يجوز له المطالبة بتعديله استناداً إلى حالته الشخصية أو قاعدة المساواة ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن عمل لدى المطعون ضدها بمكافأة شاملة وأنها بعد أن أعلنت عن حاجتها لشغل وظيفة أخصائي ثان من الدرجة الثانية واجتيازه للمسابقة المقررة لها أصدرت قرارها رقم ٢٨١ في ١٩٧٨/٣/٢٨ بتعيينه على تلك الدرجة وحدد أقدميته عليها اعتباراً من ١٩٧٨/١٢/٣١ ومرتبته بمبلغ ٥٩ جنيهاً شهرياً ، فإن الطاعن يكون غير محق في طلب تعديل مرتبه وأقدميته في الدرجة الثانية ، وكان مفاد نص المادة ٣٨ من القانون سالف الذكر أن العامل يستحق العلاوة الدورية في أول يناير التالي لانقضاء سنة من تاريخ التعيين ، وإذ عين الطاعن في الدرجة الثانية اعتباراً من ١٩٧٨/١٢/٣١ فإنه لا يستحق علاوة دورية في ١٩٧٩/١/١ وإذ خلص الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ، وكان لا يبطل الحكم - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مجرد القصور في الرد على دفاع قانوني للخصم مادام أنه لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها والمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية بما ترى أستكمالها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين

/ حماد الشافعى . د. عبد القادر عثمان . عزت البندارى نواب رئيس المحكمة ومصطفى جمال الدين .

٩٩

الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٦٠ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام » « ترقية » .

ترقية العاملين فى شركات القطاع العام ، تحكمها الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس إدارة الشركة ، عدم تمامها إلا لوظيفة خالية تتوافر شروط شغلها فى المرشح لها . الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار مستهدية فيه جهة العمل بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين وبما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بينهم . لجهة العمل اختيار الأصلح للترقية . لا يحدها فى ذلك الإعياب إساءة استعمال السلطة . م ٣٣ ، ٣٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨

يدل النص فى المادتين ٣٣ ، ٣٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن ترقية العاملين فى شركات القطاع العام إنما تحكمها الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس إدارة كل شركة ولا تتم إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للشركة تتوافر فيمن يرشح للترقية إليها اشتراطات شغلها بمراعاة المعايير التى يصدر بشأنها قرار من رئيس مجلس الوزراء وأن الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها تكون بالاختيار ويستهدى فى هذا الصدد بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بين المرشحين وقد جعل القانون من عناصر المفاضلة كفايتهم وحسن إدارتهم بالعمل الذى يكون محلاً للترقية والقدرة على الاضطلاع بمسئولياته والاستعدادات الشخصية لمواجهة الأمور والمشكلات وما يتحلى به كل منهم من مزايا وصفات وغير ذلك من العناصر التى تختلف باختلاف الوظيفة المطلوب الترقية إليها وصولاً لاختيار الأكثر كفاية وصلاحية لشغلها وهو أمر خاضع لتقدير جهة العمل تستقل به حدود تلك الضوابط بلا معقب متى خلا قرارها من عيب الانحراف بالسلطة أو سوء استعمالها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتوصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة - شركة الدقهلية للغزل والنسيج -
الدعوى رقم ٢٢٧٦ سنة ٨٧ مدنى كلى المنصورة وطلب الحكم « حسبما انتهت إليه
طلباته الختامية » بأحقيته فى الترقية إلى الدرجة الأولى اعتباراً من
١٩٨٢/١٢/٣١ بوظيفة مدير إدارة مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية وفروق
مالية قدرها ٢٨٠ جنيه حتى ١٩٨٨/١١/٣٠ علاوة ترقية ، ٣٣,٣٣٣ جنيه شهرياً
بدل تمثيل اعتباراً من ١٩٨٢/١٢/٣١ حتى ١٩٨٨/١١/٣٠ . وقال بيانا لها إنه
يعمل لدى الطاعنة فى وظيفة من الدرجة الثانية ، وبتاريخ ١٩٨٢/١٢/٣١ أجرت
حركة ترقيات إلى الدرجة الأولى وتخطته فى الترقية إليها وقامت بترقية زملاء له
فى العمل فأقام الدعوى بطلباته سالفه البيان . ندبت المحكمة خبيراً فى الدعوى
وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١ بأحقيته فى الترقية إلى الدرجة
الأولى اعتباراً من ١٩٨٢/١٢/٣١ وإلزام الطاعنة بأن تؤدى له مبلغ ٢٨٠ جنيه
فروقاً مالية حتى ١٩٨٨/١١/٣٠ ورفضت ماعدا ذلك من طلبات . إستأنف
المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٦٢٠
سنة ٤١ ق كما أستأنفته الطاعنة بالاستئناف رقم ٧٠٥ سنة ٤١ ق . ضمت المحكمة
الاستئنافين وبتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١ حكمت فى الاستئناف الأول بتعديل الحكم
المستأنف بإضافة وبإحقية المطعون ضده فى صرف بدل التمثيل المقرر لوظيفة مدير

دائرة علاقات عامة اعتباراً من ١٩٨٨/٩/٤ وتأيده فيما عدا ذلك ويرفض لاستئناف الثانى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدم المطعون ضده مذكرة دفع فيها بعدم قبول الطعن وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض لدفع وينقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرة وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون ضده أن رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة الذى أصدر التوكيل رقم ٣٩٨٧/ب لسنة ٨٦ عام المنصورة سند المحامى المقرر بالطعن قد ضبط فى القضية رقم ٦٨٥ سنة ٨٩ أمن دولة عليا القاهرة وتولى آخر مكانه اعتباراً من ١٩٨٩/١١/٢٦ أثناء غيابه بينما رفع الطعن فى ١٩٩٠/٢/١٧ فيكون الطعن غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن توكيل المحامين فى الطعن بالنقض إذا صدر صحيحاً ممن يمثل مجلس إدارة الشركة وقت صدوره فإن تغيير رئيس مجلس الإدارة فى مرحلة لاحقة لصدور التوكيل لا يؤثر فى صحته ولا يوجب اصدار توكيل آخر من رئيس مجلس الإدارة الجديد لرفع الطعن بالنقض ومن ثم يكون هذا الدفع فى غير محله .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام أوجب أن تتم الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما

فوقها بالاختيار ويستهدى فى ذلك بما يبيده الرؤساء فى المرشحين للترقية وأنها راعت عند إجراء حركة الترقيات الأحكام والمعايير المنصوص عليها فى هذا القانون والمادة الرابعة من قرار رئيس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ٧٨ حيث قامت بترقية المسترشد به من الوظيفة التى تسبق الوظيفة المرقى إليها فى ذات المجموعة النوعية الفرعية التى ينتمى إليها (إدارة حسابات الإنتاج) فضلاً عن أنه - طبقاً للاتحة الشركة - يفضل المطعون ضده لاجتياز الدورات التدريبية التى تؤهله لشغل الدرجة المطالب بها ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه رغم ذلك إلى ترقية المطعون ضده إلى الدرجة الأولى تأسيساً على ماورد بتقرير الخبير أنه أكبر سناً رغم انتمائه إلى مجموعة نوعية فرعية خلاف تلك التى ينتمى إليها المسترشد به فإنه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٣٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ على أن تكون الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار ويستهدى فى ذلك بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظائف وبما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز والنص فى المادة ٣٤ على أن « يضع مجلس الإدارة القواعد والإجراءات المتعلقة بالترقية وذلك بما يتفق مع أهمية الوظيفة المطلوب شغلها ومسئولياتها وواجباتها وكفاءة المرشح لشغلها والتى تتحدد على ضوء اجتياز الدورات التدريبية التى تتاح له والتقارير المقدمة عنه أو غير ذلك من مقاييس الكفاية » يدل على أن ترقية العاملين فى شركات القطاع العام إنما تحكمها الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس إدارة كل شركة ، ولا تتم إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للشركة تتوافر فيمن يرشح للترقية إليها اشتراطات شغلها وبمراعاة المعايير التى يصدر بشأنها قرار

من رئيس مجلس الوزراء ، وأن الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها تكون بالاختيار ويستهدى فى هذا الصدد بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين لشغل هذه الوظيفة وبما ورد فى ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بين المرشحين وقد جعل القانون من عناصر المفاضلة كفايتهم وحسن درايتهم بالعمل الذى يكون محلاً للترقية والقدرة على الاضطلاع بمسئوليته والاستعدادات الشخصية لمواجهة الأمور والمشكلات ومايتحلى به كل منهم من مزايا وصفات وغير ذلك من العناصر التى تختلف باختلاف الوظيفة المطلوب الترقية إليها وصولاً لاختيار الأكثر كفاية وصلاحيه لشغلها وهو أمر خاضع لتقدير جهة العمل تستقل به فى حدود تلك الضوابط بلا معقب متى خلا قرارها من عيب الانحراف بالسلطة أو سوء استعمالها ، لما كان ذلك ، وكان الواقع فى الدعوى أن الطاعنة قد اشترطت للترقية الممارسة والخبرة العملية واجتياز البرامج التدريبية فى مجال العمل والتى تنتهجها الشركة ، وكان عمل المطعون ضده بإدارة التدريب التابع للقطاع الإدارى لاصلة له بوظيفة مدير إدارة حسابات الإنتاج بالقطاعى المالى الذى يطالب بالترقية إليها كما أنه لم يحصل على دورات تدريبية فى ذات نوعية هذه الوظيفة فى حين أن المقارن به كان يشغل وظيفة رئيس قسم حسابات إنتاج منذ ١٩٧٦/١٢/٣١ ، وله خبرة فى مجال الوظيفة التى رقى إليها (مدير إدارة حسابات الإنتاج) بما يجعله يفوق المطعون ضده فى مجال الخبرة التخصصية فى مجال عمل الوظيفة المرقى إليها سواء من حيث مباشرة عملها أو الأعمال المتصلة بها أو اجتياز الدورات التدريبية المرتبطة بواجباتها ، لما كان ماتقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بترقية المطعون ضده على سند مما جاء بتقرير الخبير من استفتاءه اشتراطات شغل الوظيفة وأنه أكبر سناً من المقارن به - رغم عدم تعرض الخبير لعنصرى الخبرة العملية واجتياز الدورات

التدريبية سواء بوصفها من اشتراطات شغل الوظيفة أو من اسس المفاضلة في الترقية بالاختيار - مما مفاده أن الحكم اعتد بكبر سن المطعون ضده وجعله أساساً للمفاضلة في الترقية للوظيفة المطالب بها فوضع بذلك قيداً للترقية للدرجة الأولى لم يأت به القانون رقم ٤٨ لسنة ٧٨ سالف البيان دون أن يعمل المعايير والضوابط التي استلزمها بالقانون ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء في موضوع الاستئناف رقمى ٦٢٠ ، ٧٠٥ سنة ٤١ ق المنصورة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٢

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد مكى ، أحمد الزواوى ، محمد جمال نواب رئيس المحكمة وسعيد شعله .



الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٥٨ القضائية :

تقادم « وقف التقادم » . حكم « عيوب التدليل : الخطأ فى تطبيق القانون » .

وقف التقادم . شرطه . وجود مانع يتعذر معه على الدائن المطالبة بحقه ولو كان أدبياً . المانع الأدبى . ماهيته . حق الإلتجاء إلى القضاء لا يحول دون قيام المانع الذى يقف به سريان التقادم . م ٣٨٢ مدنى .

تنص المادة ٣٨٢ من القانون المدنى فى فقرتها الأولى على أن « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً وجرى قضاء هذه المحكمة على أن المانع الأدبى الذى يقف به سريان التقادم يمكن أن يقوم على أسباب تتعلق بشخص الدائن أو على ظروف عامة يتعذر فيها عليه المطالبة بحقه ، فإذا تحقق وجود مثل هذا المانع فلا يبدأ سريان التقادم إلا منذ زواله رغم وجود نصوص فى التشريع تجيز للدائن الإلتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقه ، وكان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع أنه لم يكن بوسعهم الإلتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقوقهم التى صدرها القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ منذ نفاذه لأن الظروف السياسية التى كانت تسود البلاد فى هذا التاريخ وما تتبعه السلطات من أساليب قهر لم تكن تسمح لهم برفع دعوى يتمسكون فيها بعدم دستورية هذا القانون الذى صدر أموالهم ، وكان الحكم المطعون فيه وإن حصل هذا الدفاع قد اكتفى فى مقام الرد عليه بمجرد القول بأن « حق التقاضى من الحقوق المباحة التى تثبت للكافة وقد كفلته الدساتير المتعاقبة التى صدرت فى البلاد وكان فى مقدور المستأنفين ومورثهم من قبل الطعن على القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ أمام المحاكم العادية أو القضاء الإدارى ... » فى حين أن قيام الحق فى الإلتجاء إلى القضاء لا يحول دون قيام المانع الذى يقف به سريان التقادم متى تعذر على الدائن المطالبة بحقه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وهو ما حجب عنه تمحيص دفاع الطاعنين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى ٦٤٧١ لسنة ١٩٨٥ مدنى جنوب القاهرة
الابتدائية على المطعون ضدهما بطلب الحكم بالزامهما بأن يؤديا إليه المبالغ المبينة
بالصحيفة وقال بياناً لذلك إنه كان يمتلك نصيباً فى رؤوس أموال منشآت أممت
بتاريخ ١٩٦٣/٨/٨ بمقتضى القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٣ الذى نص على تعويضه
بسندات ذات فوائد مقدارها ٤٪ تستحق على الدولة بعد خمس عشرة سنة ثم صدر
القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ فقصر التعويض على مبلغ إجمالى مقداره خمسة عشر
ألف جنيه وحرمه بذلك من سندات قيمتها ٣١٨٨٦ جنيه و ٤٠٥ ملجم وفوائدها حتى
تاريخ استهلاك السندات فى ١٩٧٨/٨/٨ وهو خطأ يستحق عنه فضلاً عن ذلك
تعويضاً يقدره بما يعادل عائد شهادات الاستثمار شاملاً فوائد التأخير حتى السداد
فأقام دعواه طلباً لهذا المبلغ ، وبتاريخ ١٩٨٦/١١/٣٠ حكمت محكمة أول درجة
بسقوط حق الطاعن بالتقادم فاستأنف هذا الحكم بالاستئناف ٣٥٦ لسنة ١٠٤٠ ق
القاهرة وبتاريخ ١٩٨٧/١١/١٩ قضت المحكمة بالتأييد ، طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض
الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة
رأياًها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المعطون فيه أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يكن بوسعه رفع دعواه فى تاريخ نشوء حقه فى التعويض نظراً لأن الظروف السياسية التى مرت بها البلاد كانت كفيلة بأن توقع فى نفسه الرهبة والخوف مما منعه من المطالبة قضائياً بحقه الصادر بقانون غير دستورى حتى أعلن أن القانون عادت له سيادته وأن ذلك يعد مانعاً أدبياً يقف به التقادم فاطرح الحكم المطعون فيه هذا الدفاع دون أن يبين سنده مما يعيبه بالقصور فى التسبيب ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة ٣٨٢ من القانون المدنى تنص فى فقرتها الأولى على أن « لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً وجرى قضاء هذه المحكمة على أن المانع الأدبى الذى يقف به سريان التقادم يمكن أن يقوم على أسباب تتعلق بشخص الدائن أو على ظروف عامة يتعذر معها عليه المطالبة بحقه فإذا تحقق وجود مثل هذا المانع فلا يبدأ سريان التقادم إلا منذ زواله رغم وجود نصوص فى التشريع تجيز للدائن الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقه وكان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع أنه لم يكن بوسعه الالتجاء إلى القضاء للمطالبة بحقوقه التى صادرها القانون ١٣٤ لسنة ١٩٦٤ منذ تاريخ نفاذ لأن الظروف السياسية التى كانت تسود البلاد فى هذا التاريخ وماتتبعه السلطات من أساليب قهر لم تكن تسمح له برفع دعوى يتمسك فيها بعدم دستورية هذا القانون الذى صادر أموالهم وكان الحكم المطعون فيه وإن حصل هذا الدفاع قد اكتفى فى مقام الرد عليه بمجرد القول « أنه لم يكن هناك سبب

يمنع سريان التقادم فليس فيما ذكره المستأنف في هذا الشأن ما يمنع التجاؤه للقضاء لاقتضاء حقوقه « دون أن يبين سند هذا التقرير ودليله ومقدماته إذ بغير هذا البيان تعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة النزاع فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي محمود يوسف

و سعيد غرياني نائبى رئيس المحكمة . حسين السيد متولى و على محمد بدوى .



الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٥٩ القضائية ، احوال شخصية ، :

(١) احوال شخصية ، المسائل الخاصة بالمسلمين : طاعة ، « دعوى الاحوال الشخصية : الإجراءات ،

• قانون ، تفسيره ، •

إجراءات دعوة الزوج زوجته للعودة لمنزل الزوجية واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية وفقاً

لنص المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقانون رقم ١٠٠ لسنة

١٩٨٥ . سريانه على جميع منازعات الطاعة حال قيام الزوجية سواء دخل بالزوجة أم لا . علة ذلك .

(٢) احوال شخصية ، دعوى الاحوال الشخصية : الاثبات : البيئة ، • محكمة الموضوع ، سلطاتها فى

تقدير اقوال الشهود ، •

محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير اقوال الشهود وأستخلاص الواقع منها والترجيح بين البينات

وأستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها طالما لم تخرج عن مدلولها .

١ - النص فى المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه « اذا امتنعت الزوجة عن طاعة

الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الإمتناع وتعتبر ممتنعه دون حق إذا لم

تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها

أو من ينوب عنها وعليه أن يبين فى هذا الإعلان المسكن . وللزوجة الاعتراض على

هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها . ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به في الميعاد ... » يدل على أن الحكم الذي أورده هذا النص في خصوص ما يتبع في دعوة الزوج زوجته للدخول في طاعته واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هو من قواعد الاختصاص ومسائل الإجراءات ، ويسرى على جميع منازعات الطاعة حال قيام الزوجية دخل بالزوجة أم لا بما لا مساغ معه للقول بوجوب قصر نطاق سريان حكم هذا النص على الإعلان لدعوة الزوجة المدخول بها للطاعة دون غيرها ذلك أنه لما كان النص عاماً وصريحاً في دلالة على مراد الشارع منه فلا محل لتقييده أو تأويله فضلاً عن أنه لا تلازم شرعاً بين ما يولده عقد النكاح الصحيح من حق الزوج على زوجته في الطاعة عند عدم قيام المانع وبين الدخول في الزوجية الصحيح إستيفاء لحق مقصود بالنكاح ولا يؤثر في صحته عدم حصوله في منزل الزوجية ، ثم ان المقرر في الفقه الحنفى أن خروج الزوجة من بيت زوجها دون إذن منه أو امتناعها عن تسليم نفسها إليه بعد طلبها وعدم انتقالها إلى بيت الزوجية دون مبرر شرعى سواء أكانت قد جاءت إليه من قبل أو لم تجئ إليه بداية عد ذلك نشوذاً مسقطاً لنفقتها وهو ذات الحكم الذي أورده نص الفقرة الأولى من المادة ١١ مكرراً ثانياً المشار إليها ، هذا وإذا اختص المشرع الزوجة المدخول بها بالمتعة دون غيرها فقد نص على ذلك صراحة على ما أورده نص المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

٢ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البيانات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما لم تخرج عن مدلولها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٨٧ أحوال شخصية . كلى بورسعيد على المطعون ضده للحكم بعدم الاعتراد بإنذار الطاعة المعلن إليها فى ١٩٨٧/٩/٨ واعتباره عديم الأثر وتطبيقها عليه طلبة بائلة . وقالت بياناً لها إنها زوجته بالعقد المؤرخ ١٩٨٥/٢/٣ ولم يدخل بها ، وإذ كان غير أمين عليها نفساً ومالاً وكان مسكن الطاعة غير شرعى فقد أقامت الدعوى ، أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٨/٥/٣١ بعدم الاعتراد بإنذار الطاعة محل التداعى واعتباره عديم الأثر وتطبيق الطاعة من المطعون ضده طلبة بائلة للضرر . إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧ لسنة ٨٨ ق الإسماعيلية « مأمورية بورسعيد » بتاريخ ١٩٨٩/٦/١١ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وفى بيان ذلك تقول إن المحكمة الاستئنافية إستندت فى قضائها برفض دعوى الاعتراض على الطاعة إلى أن نص المادة ١١

مكرراً ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ يسرى على كل زوجة مدخول بها وغير مدخول بها رغم أن عبارة النص صريحة في أنه لا يسرى على الزوجة غير المدخول بها وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن النص في المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها ، وعليه أن يبين في هذا الإعلان المسكن، وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في إمتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به في الميعاد .. » يدل على أن الحكم الذي أورده هذا النص في خصوص ما يتبع في دعوة الزوج زوجته للدخول في طاعته واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هو من قواعد الاختصاص ومسائل الاجراءات ، ويسرى على جميع منازعات الطاعة حال قيام الزوجية دخل بالزوجة أم لا بما لا مساع معه للقول بوجوب قصر نطاق سريان حكم هذا النص على الإعلان لدعوة الزوجة المدخول بها للطاعة دون غيرها ذلك أنه لما كان النص عاماً صريحاً في دلالة على مراد الشارع منه فلا محل لتقييده أو تأويله فضلاً عن أنه لا تلازم شرعاً بين ما يولده عقد النكاح الصحيح من حق الزوج على زوجته في الطاعة عند عدم قيام المانع وبين الدخول في الزوجية الصحيح استيفاء لحق مقصود بالنكاح ولا يؤثر في صحته عدم حصوله في منزل الزوجية ، ثم إن المقرر في الفقه الحنفى أن خروج الزوجة من بيت زوجها دون إذن منه أو امتناعها عن تسليم نفسها إليه بعد طلبها وعدم إنتقالها إلى بيت الزوجية دون مبرر شرعى سواء

أكانت قد جاءت إليه من قبل أو لم تجئ إليه بداءة عد ذلك منها نشوذا مسقطاً لنفقتها وهو ذات الحكم الذي أورده نص الفقرة الأولى من المادة ١١ مكرراً ثانياً المشار إليها ، هذا وإذا اختص المشرع الزوجة المدخول بها بالمتعة دون غيرها فقد نص على ذلك صراحة على ما أورده نص المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والثابت بالأوراق والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك تقول إن الحكم عوّل فى قضائه على الحكمين رقمى ٥٣٨٢ سنة ١٩٨٦ ، ٥٧٣ سنة ١٩٨٧ جنح الشرق ببراءة المطعون ضده من تهمة التبديد التى نسبتها إليه الطاعنة مع أن هذين الحكمين مطعون عليهما بالاستئناف ولا حجية لهما ، كما أخذ الحكم بشهادة شاعدى المطعون ضده رغم أن أقوالهما لا تنفى ما شهد به شاعديها ولا تؤدى إلى ما خلص إليه الحكم من أن المذكور أمين على نفسها ومالها وهو ما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود وذلك أنه لما كان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما لم تخرج عن مدلولها وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه إستخلص من أقوال شاعدى المطعون ضده أنه أمين على الطاعنة وهىأ لها مسكن الزوجية المناسب ولم يوقع بها ضرراً يستحيل معه دوام العشرة بينهما ، وكان الذى أورده الحكم فى هذا الخصوص سائغاً ويؤدى إلى النتيجة التى إنتهت إليها ومن ثم لا يعيبه ما أشار إليه فى مقام تعزيز الدليل الأصلى المستمد من بينة المطعون ضده الصحيحة والتى عوّل عليها فى قضائه ، من براءة المطعون ضده من تهمة التبديد فى القضيتين رقمى ٥٣٨ سنة ١٩٨٦ و ٥٧٣ سنة ١٩٨٧ جنح الشرق حال أنه قد طعن عليهما بالاستئناف ذلك أن الحكم لم يوردهما باعتبار أن لهما حجية فى هذا الصدد على نحو ما سلف بيانه ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمود شوقي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / أحمد مكى . محمد جمال .

أنور العاصى ، نواب رئيس المحكمة ، والسيد حشيش .

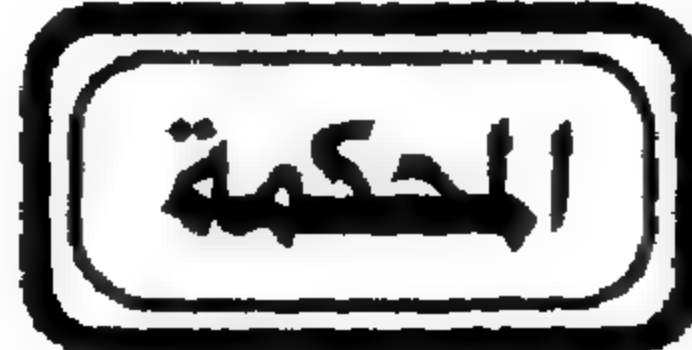


الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٩ القضائية :

إثبات « الطعن بالانكار » .

مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . التسليم بصحة نسبة الخط أو الأمضاء أو الختم أو البصمة .
شرطه . أن تكون قبل الدفع بالانكار أو الجهالة . م ٣/١٤ أثبات .

. النص فى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الأثبات يدل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أن مناقشة المحرر من أحتج عليه به تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الأمضاء أو الختم أو البصمة وهى تعتبر كذلك متى تمت قبل الدفع بالانكار أو الجهالة ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين لم يبدوا أى دفاع أمام محكمة أول درجة وتمسكوا بالدفع بالجهالة فى السبب الأول من صحيفة الاستئناف ولم يعرضوا لموضوع سند المديونية الا بعد ذلك وهو ما لا يعد منهم مناقشة لموضوع المحررين قبل الدفع بالجهالة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبوله تأسيسا على أنهم ناقشوا موضوع المحررين قبل التمسك به يكون قد خالف الثابت بالأوراق .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر

والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى ٦٠٧٣ لسنة ١٩٨٥ مدنى الإسكندرية
الابتدائية على الطاعنين - بعد رفض طلب إصدار أمر بالاداء - بطلب الحكم
بالزامهم بان يؤدوا إليه من تركة مورثتهم مبلغ ١٤٠٠ جنيه ، ذلك أنها قد تسلمتها
منه على سبيل الأمانة بموجب سنيين مؤرخين ١٩٨٥/١/٢٠ ، ١٩٨٥/٤/٢٠ ،
وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٢١ حكمت محكمة أول درجة بالطلبات ، استأنف الطاعنون
هذا الحكم بالاستئناف ٩٤٦ لسنة ٩٢ ق الإسكندرية وبتاريخ ١٩٨٦/١١/١٩ قضت
المحكمة بعدم قبول الادعاء بالجهالة وبتاريخ ١٩٨٨/١١/٣ بالتأييد . طعن
الطاعنون فى الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض
الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها
التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق
ذلك أنه قضى بسقوط حقهم فى التمسك بالدفع بالجهالة تأسيسا على أنهم ناقشوا
موضوع المحررين قبل إبدائه فى حين أن الثابت بالأوراق أن مناقشتهم لموضوع
المحررين كانت بعد التمسك بالدفع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن النص فى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من
قانون الاثبات على أن « ومن احتج عليه بمحرر عرقى وناقش موضوعه لا يقبل منه
انكار الخط أو الأمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع » يدل - وعلى ما جرى عليه قضاء
هذه المحكمة - أن مناقشة المحرر ممن أحتج عليه به تفيد التسليم بصحة نسبة
الخط أو الأمضاء أو الختم أو البصمة وهى تعتبر كذلك متى تمت قبل الدفع بالانكار

أو الجهالة ، وكان الثابت بالأوراق أن الطاعنين لم يبدوا أى دفاع أمام محكمة أول درجة وتمسكوا بالدفع بالجهالة فى السبب الأول من صحيفة الاستئناف ولم يعرضوا لموضوع سندی المديونية الا بعد ذلك وهو مالا يعد منهم مناقشة لموضوع المحررين قبل الدفع بالجهالة فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبوله تأسيسا على أنهم ناقشوا موضوع المحررين قبل التمسك به ، يكون قد خالف الثابت بالأوراق مما يعيبه ويوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى الاسباب .

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : فتحي محمود يوسف

نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم الشهاوى ، حسين السيد متولى و على محمد بدوى .



الطعن رقم ٣٤ لسنة ٦٠ القضائية ، احوال شخصية ، :

(١) احوال شخصية ، المسائل المتعلقة بالمسلمين : متعة ، دعوى ، الطلبات فى الدعوى ، حكم .

العبرة فى تحديد طلبات الخصم هى بما يطلب الحكم له به . طلب المطعون ضدها الحكم بفرض متعة لها طبقاً للقانون دون تحديدها بمبلغ معين أو مدة معينة والقضاء لها بمتعة تقدر بنفقة خمس سنوات . صحيح - لا ينال من ذلك إشارتها بصحيفة افتتاح الدعوى إلى مطالبتها ودياً للطاعن بمتعة مقدارها نفقة سنتين قبل رفع دعواها .

(٢) احوال شخصية ، دعوى الاحوال الشخصية : إثبات : البينة ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير أقوال الشهود ، .

تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . استقلال محكمة الموضوع به طالما لم تخرج عن مدلولها .

١ - العبرة فى تحديد طلبات الخصم هى بما يطلب الحكم له به ، فالطلب هو الذى يحدد النزاع ويجب الرجوع إليه لمعرفة إن كان القاضى قد حكم فيما طلبه الخصوم أو تجاوزها أو أهمل بعضه ، ولما كان ذلك وكان البين من صحيفة الدعوى أن المطعون ضدها قد ضمنها طلب الحكم بفرض متعة لها طبقاً للقانون دون تحديدها بمبلغ معين أو مدة معينة ، وإذ قضى لها الحكم المطعون فيه بمتعة تقدر بنفقة خمس سنوات ، فلا يكون قد تجاوز ما طلبته المطعون ضدها ويكون قد التزم القانون ، ولا ينال من ذلك ما أشارت إليه بصحيفة دعواها من أنها طالبت الطاعن ودياً بمتعة لها سنتين قبل رفع دعواها .

(٢) تقدير أقوال الشهود وأستخلاص الواقع منها - على ما هو مقرر فى قضاء محكمة النقض - هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لاحد عليها فى ذلك طالما لم تخرج بتلك الأقوال عن مدلولها.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٨٦ كلى أحوال شخصية بنها (مأمورية قليب) ضد الطاعن للحكم بفرض متعة لها . وقالت بياناً لدعواها أنها كانت زوجته ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ثم طلقها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها ، وإذ طالبت بمتعة لها فامتنع ، فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شاهدى المطعون ضدها - حكمت فى ١٩٨٩/٢/٢٣ بالزام الطاعن بأن يؤدى للمطعون ضدها متعة مقدارها تسعمائة جنيه استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف طنطا «مأمورية بنها» بالاستئناف رقم ٢٢ لسنة ٢٢ ق ، وتاريخ ١٩٩٠/١/١٥ قضت بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن - وعُرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بأولهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقول إن المطعون ضدها طلبت بصحيفة أفتتاح الدعوى متعة تقدر بسنتين إلا أن الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائي - قضى لها بمتعة تقدر بخمس سنوات - بأكثر مما طلبته المطعون ضدها وبذلك يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به ، فالطلب هو الذي يحدد النزاع ويجب الرجوع إليه لمعرفة إن كان القاضى قد حكم فيما طلبه الخصوم أو تجاوزها أو أهمل بعضه ، لما كان ذلك وكان البين من صحيفة الدعوى أن المطعون ضدها قد ضمنها طلب الحكم بفرض متعة لها طبقاً للقانون دون تحديدها بمبلغ معين أو مدة معينة ، وإذ قضى لها الحكم المطعون فيه بمتعة تقدر بنفقة خمس سنوات فلا يكون قد تجاوز ما طلبته المطعون ضدها ويكون قد التزم القانون ، ولا ينال من ذلك ما أشارت إليه بصحيفة دعواها من أنها طالبت الطاعن ودياً بمتعة لها سنتين قبل رفع دعواها ومن ثم فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول إن أحكام القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ تطلبت لإستحقاق المطلقة للمتعة ألا يكون الطلاق برضاها ولا بسبب من قبلها ، وإذ جاءت شهادة شاعدي المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة - والتي

عول عليها الحكم المطعون عليه فى قضاءه - خلواً من بيان لسبب الطلاق وما إذا كان بغير رضاها ، ومن ثم تكون المطعون ضدها قد أخفقت فى الإثبات ، وإذا قضى لها الحكم المطعون فيه رغم ذلك بمتعة يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله - ذلك أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها - على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لأحد عليها فى ذلك طالما لم تخرج بتلك الأقوال عن مدلولها ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما أستخلصه سائفاً من أقوال شهود المطعون ضدها من أن الطاعن طلقها بدون رضاها ولا بسبب من قبلها وهو أستخلاص موضوعى سائغ له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى مارتبه الحكم بتوافر موجب أستحقاق المطعون ضدها للمتعة ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

بقيادة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / قصى محمود يوسف

نائب رئيس المحكمة . عبد المنعم الشهاوى . حسين السيد متولى وعلى محمد بدوى .



الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ القضائية « أحوال شخصية » :

أحوال شخصية « المسائل الخاصة بالمسلمين : تطليق : تطليق للزواج بأخرى ، . حكم - عيوب

التدليل : الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، . دعوى « رفع الدعوى ، .

سقوط حق الزوجة فى طلب التطليق لزواج زوجها بأخرى . شرطه . مضى سنة من تاريخ علمها به أو رضائها به صراحة أو ضمناً . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنة إستناداً إلى رضائها الضمنى بزواج المطعون ضده بأخرى الذى استخلصه من عدم إقامتها دعوى التطليق فى مدة تقل عن سنة من تاريخ علمها به . خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الإستدلال .

إن النص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أنه « ويجوز للزوجة التى تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن إشتراط عليه فى العقد ألا يتزوج عليها ، فإذا عجز القاضى عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلاقه بائنة ويسقط حق الزوجة فى طلب التطليق لهذا السبب بمضى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى إلا إذا كانت قد رضيت به صراحة أو ضمناً يدل على أن حق الزوجة فى طلب التطليق لزواج زوجها بأخرى لا يسقط إلا بأحد طريقين الأول هو مضى سنة من تاريخ علمها به والثانى هو رضائها به صراحة أو ضمناً وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعنة حال إنه لم يمضى سنة على تاريخ علمها بالزواج بأخرى على سند من رضائها الضمنى به الذى أستخلصه من علمها بهذا الزواج بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢١ وعدم إقامتها دعوى التطليق إلا بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩ وهو ما لا ينهض بمجرد دليلاً على ذلك فإنه فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه.

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٥٥ لسنة ١٩٨٥ كلى أحوال شخصية بنها على المطعون ضده للحكم بتطبيقها عليه طلاقه بئنة - وقالت بيانا لدعواها انها زوجته ومدخولته بصحيح العقد الشرعى وقد هجرها منذ أول يناير سنة ١٩٨٣ وتزوج بأخرى ، ولما كانت تتضرر من ذلك فقد أقامت الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت فى ١٩٨٧/٣/٢٥ بتطبيق الطاعنة على المطعون ضده طلاقه بئنة للضرر . أستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا (مأمورية بنها) بالاستئناف رقم ٣٦ لسنة ٢٠ ق . وبتاريخ ١٩٩٠/١/١٥ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال وفى بيان ذلك تقول ان الحكم المطعون فيه قد استند فى قضائه برفض الدعوى إلى رضا الطاعنة الضمنى بزواج المطعون ضده بأخرى

المستفاد من علمها بهذا الزواج بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢١ وعدم أقامتها دعوى التطلاق إلا بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩ مخالفاً بذلك نص المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذى جرى على سقوط حق الزوجة فى طلب التطلاق بمضى سنة كاملة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أنه « ويجوز للزوجة التى تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه فى العقد ألا يتزوج عليها ، فإذا عجز القاضى عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلاقاً بائناً ويسقط حق الزوجة فى طلب التطلاق لهذا السبب بمضى سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى إلا إذا كانت قد رضيت به صراحة أو ضمناً » يدل على أن حق الزوجة فى طلب التطلاق لزواج زوجها بأخرى لا يسقط ألا بأحد طريقين الأول هو مضى سنة من تاريخ علمها به والثانى هو رضائها به صراحة أو ضمناً - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى الطاعة حال أنه لم يمضى سنة على تاريخ علمها بالزواج بأخرى على سند من رضائها الضمنى به الذى أستخلصه من علمها بهذا الزواج بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢١ وعدم أقامتها دعوى التطلاق إلا بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٩ وهو ما لا ينهض بمجرد دليل على ذلك فإنه فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثانى من سببى الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / مصطفى حسيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
عبد الصمد عبد العزيز ، عبد الرحمن فكرى نائبى رئيس المحكمة ، عبد الحميد الحلفاوى وعلى جمجوم .



الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) تزوير : «الإدعاء بالتزوير» . حكم .

- للخصم اتخاذ طريق الطعن بالتزوير بالتقرير فى قلم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك . مجرد ادعاء الخصم بأن الورقة مزورة لا يوجب على المحكمة بحث هذا الإدعاء طالما لم يسلك الطريق القانونى للإدعاء بالتزوير . استخلاص الحكم عدم جدية الطعن بالتزوير . صحيح .

(٢) نقض : «هالا يصلح سببا للطعن» ، «استئناف» .

- القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . النعى على الموضوع . وروده على غير محل .

١ - المشرع نظم فى المواد من ٤٩ حتى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الإدعاء بالتزوير وأوجب فى المادة ٤٩ منه أن يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير بقلم الكتاب . وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك فى الإدعاء بالتزوير الأوضاع المنصوص عليها فى تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات حتى ينتج الإدعاء بالتزوير أثره القانونى ومن حق مدعى التزوير

اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ولا يعتبر إدعاء بالتزوير في معنى المادة ٤٩ سالفه الذكر مالم يتبع الطريق الذي رسمه القانون ولا يؤثر في ذلك أن المحكمة تملك بالرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات أن تحكم برد وبطلان أية ورقة إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ولو لم يدع أمامها بالتزوير ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه استخلص عدم جدية طلب الطاعن وصحة توقيعه الوارد على القرار المطعون فيه من عدم سلوكه الإجراء المقرر للطعن بالتزوير والذي لا يحتاج إلى صدور ترخيص من المحكمة باتباعه وكان هذا الذي استخلصه الحكم سائغا وله أصله الثابت في الأوراق وكاف لحمل قضائه فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

٢ - الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ وقف بقضائه عند حد تقرير عدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ولم يتطرق لموضوع الطعن فإن النعى عليه يكون واردا على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه ويضحى غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٣٧٩ لسنة ١٩٨٣ مدنى كلى الزقازيق
طعنا على قرار الإزالة رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ بطلب الحكم بإلغائه واعتباره كأن لم
يكن ، وقال شرحا لدعواه انه يستأجر حانوتا من المطعون ضده الأول بموجب عقد
إيجار مورخ ١٩٧٥/٦/١ وإذ صدر قرار الإزالة سالف الذكر بتاريخ
١٩٨٢/٦/١٣ وكانت المعاينة الواردة به لاثمّل الحقيقة ولم يعلن بالقرار وعلم به
مصادفة فقد أقام الدعوى . دفع المطعون ضده الأول بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه
بعد الميعاد ، طعن الطاعن بالتزوير على التوقيع المنسوب له ندبت المحكمة خبير فى
الدعوى وبعد أن قدم تقريره ، قضت بعدم قبول الطعن شكلا للتقرير به بعد الميعاد .
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٩/٩٧٩ ق المنصورة - مأمورية
الزقازيق - وبتاريخ ١٩٨٨/١/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض
الطعن ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها
التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالأول والثانى على
الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والقصور فى التسبيب وفى
بيان ذلك يقول بأنه طلب من محكمة أول درجة تمكينه من الطعن بالتزوير على

التوقيع المنسوب إليه بالعلم بالقرار محل الطعن إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وإذ تناول السبب الأول من أسباب الاستئناف الطعن بالتزوير على التوقيع سالف الذكر إلا أن محكمة الاستئناف التفتت عن هذا الطلب معللة ذلك بأنه لم يكن جادا في طلب الطعن بالتزوير لعدم سلوك إجراءاته حالة إنها لم تصرح له باتخاذ طريق الطعن بالتزوير مخالفة بذلك نص المادة ٤٩ من قانون الإثبات الذي أجاز الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها الدعوى ، وإذ كانت المادة ٥٨ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ نظمت كيفية إعلان القرار الهندسى إلى ذوى الشأن من الملاك وشاغلى العقار وأصحاب الحقوق وإذ لم يسلك المطعون ضدهما الطرق المنصوص عليها في المادة سالفه الذكر لإعلانه بالقرار محل الطعن واتبعا سلوكا معيبا باصطناعهما التوقيع المنسوب له ، وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه والقصور في التسبيب مما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المشرع نظم في المواد من ٤٩ حتى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الإدعاء بالتزوير وأوجب في المادة ٤٩ منه أن يكون الإدعاء بالتزوير بتقرير بقلم الكتاب . وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء بالتزوير الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات حتى ينتج الإدعاء بالتزوير أثره القانونى ومن حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة ولا يعتبر إدعاء بالتزوير فى معنى المادة ٤٩ سالفه الذكر ما لم يتبع الطريق الذى رسمه القانون ولا يؤثر فى ذلك أن

المحكمة تملك بالرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات أن تحكم برد وبطلان أية ورقة إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ولو لم يدع أمامها بالتزوير ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه استخلص عدم جدية طلب الطاعن وصحة توقيع الوارد على القرار المطعون فيه من عدم سلوكه الإجراء المقرر للطعن بالتزوير والذي لا يحتاج إلى صدور ترخيص من المحكمة باتباعه وكان هذا الذي استخلصه الحكم سائغا وله أصله الثابت في الأوراق وكاف لحمل قضائه فإن النعى عليه بهذين السببين يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق وفي بيان ذلك يقول إن القرار المطعون فيه لم يقم على أسباب كافية إذ ورد في عبارات عامة غير فنية ، وإذ لم يتناول خبير الدعوى ما ورد بهذا القرار فإنه لا يعد دليلا في الدعوى وإذ ركن إليه الحكم - المطعون فيه - رغم ذلك - فإنه يكون معيبا بمخالفة الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ وقف بقضائه عند حد تقرير عدم قبول الطعن شكلا لرفعه بعد الميعاد ولم يتطرق لموضوع الطعن فإن النعى بهذا السبب يكون واردا على غير محل من قضاء الحكم المطعون فيه ويضحى غير مقبول .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / مصطفى حسيب نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / شكرى العميرى ، عبد الصمد

عبد العزيز ، عبد الرحمن فكرى نواب رئيس المحكمة و عبد الحميد الحلفاوى .



الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) دعوى : « إحالة الدعوى من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة » ، إعلان .

إحالة القضية من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة . خروجه عن نطاق المادة ١١٣ مرافعات ،
لامحل لاختار الخصوم الغائبين .

(٢) دعوى : « تقديم المستندات و المذكرات » ،

المستندات والمذكرات المقدمة من الخصم بعد إنعقاد الخصومة قانوناً . عدم إلتزامه بإعلان خصمه
بها . علة ذلك . وجوب متابعة الخصم لإجراءات الدعوى وجلساتها .

(٣) دعوى : « دعوى إثبات الحالة » ، إيجار : « إيجار الأماكن » ، « الإخلاء لإساءة الاستعمال » ،

الإخلاء لإساءة الاستعمال بإحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
شرطة صدور حكم قضائى نهائى بذلك . الحكم الصادر فى دعوى إثبات الحالة لا يعد كذلك . علة ذلك .
دعوى إثبات الحالة . ماهيتها .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه لئن كانت المادة ١١٣ من قانون
المرافعات قد أوجبت على قلم الكتاب إخطار الغائب من الخصوم فى الحالات التى
تقضى فيها المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى للاختصاص ألا أن القرار
الصادر بأحالة القضية من إحدى دوائر المحكمة إلى دائرة أخرى لا يدخل فى نطاق
تطبيق تلك المادة ولا يجرى عليه حكمها وهو مما لا يوجب القانون على قلم الكتاب
إخطار الغائب من الخصوم به .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى أنعقدت الخصومة صحيحة وفقاً لأحكام القانون للخصم أن يقدم مستنداته ومذكراته بالجلسة المحددة لنظرها حضر خصمه الآخر أم تغيب عن حضورها ولا إلزام عليه بإعلاتها إليه إذ المفروض أن يتابع كل خصم دعواه ويطلع على ما يبدى بجلساتها من دفاع ويقدم فيها من مستندات - ومذكرات ذلك أن المشرع لم يتطلب فى المادة ١٦٨ من قانون المرافعات إطلاع الخصم أو أعلانه بما يقدمه خصمه من أوراق أو - مذكرات إلا فى حالة تقديمها أثناء المداولة التى تنقطع بها صلة الخصوم بالدعوى وتصبح فى حوزة المحكمة لبحثها والمداولة فيها .

٣ - النص فى المادة الثامنة عشر من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه :
« لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو أنه انتهت المدة المتفق عليها فى العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

إذا ثبت بحكم قضائى نهائى أن المستأجر أستعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو فى أغراض منافية للأداب العامة » يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن الحكم بالإخلاء وفقاً لتلك الفقرة غير جائز إلا إذا قام الدليل عليه مستمداً من حكم قضائى نهائى قاطع فى ثبوت أساءة استعمال المكان المؤجر أمام محكمة الموضوع عند نظر دعوى الإخلاء ولا يعد من هذا القبيل الحكم الصادر فى دعوى أثبات حالة وهى دعوى وقتية تحفظية يلجأ إليها صاحب الحق للحفاظ على دليل يستمد من هذا الحق ويخشى زواله فى المستقبل ويكون محلاً للنزاع فى المآل ومن ثم فإن الحكم الذى يصدر فيها هو حكم وقتى لا يحسم النزاع ولا تأثير له على الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق ومن ثم لا يكون حكماً نهائياً فى ثبوت الضرر .

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٦ مدنى كلى السويس على الطاعن بطلب الحكم بإخلائه من الجراج الموضح بصحيفة الدعوى وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٦/٥/٢٤ وتسليمه إليه وقال بياناً لذلك أنه بموجب العقد سالف البيان أستاجر منه الطاعن عين النزاع إلا أنه أستعمله بطريقة مخالفة لشروط الإيجار وضاره بسلامة المبنى فأقام الدعوى رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٤ مستعجل السويس باثبات حالته وندب فيها خبيراً لمعاينته وقدم تقريراً خلص فيه إلى ثبوت توافر الضرر بالمبنى نتيجة سوء الاستعمال للعين وقضى بانتهاؤها وصار هذا الحكم نهائياً ومن ثم فقد أقام الدعوى بطلباته - قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان - استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٣ لسنة ٩ ق الاسماعيلية (مأمورية استئناف السويس) وتاريخ ١٩٨٧/١٢/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإخلاء الطاعن من الجراج المؤجر إليه ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع من ثلاثة أوجه وفى بيان أولها

يقول أن محكمة ثانى درجة تبين لها بجلسة ١٩٨٧/٢/٣ عدم أعلائه بصحيفة الاستئناف على موطنه الصحيح فأرجأت نظر الاستئناف لجلسة ١٩٨٧/٥/١٦ لاعلانه باصل الصحيفة ولم يمثل وكيل عنه بتلك الجلسة مما كان لازمه إعادة إعلانه لجلسة ١٩٨٧/١٠/١٧ والتي أجل نظر الاستئناف لها ، وفى بيان ثانيها يقول أنه لم يعلن باحالة الاستئناف إلى دائرة أخرى غير تلك التى كان منظوراً أمامها مما كان لازمه إعلانه بذلك وفى بيان ثالثها يقول أن المطعون ضده قد قدم مذكرة بجلسة ١٩٨٧/١١/١٨ لم يعلن بها ورغم ذلك عول عليها الحكم المطعون فيه فى قضائه بما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ويستوجب نقضه .

وحيث إن النعى غير صحيح فى وجهه الأول ذلك أن الشابت من الأوراق أن الطاعن قد أعيد أعلانه بصحيفة الاستئناف على عنوانه بعمارة السلام رقم ٢٣ شارع طلعت حرب بالقاهرة بتاريخ ١٩٨٧/٣/٤ وسلمت ورقة الإعلان لتابعته ووقعت بما يفيد الاستلام ومن ثم يضحى النعى على غير أساس .

ومردود فى وجهه الثانى بما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة من أنه لئن كانت المادة ١١٣ من قانون المرافعات قد أوجبت على قلم الكتاب أخطار الغائب من الخصوم فى الحالات التى تقضى فيها المحكمة باحالة الدعوى إلى محكمة أخرى للاختصاص إلا أن القرار الصادر بإحالة القضية من إحدى دوائر المحكمة إلى دائرة أخرى لا يدخل فى نطاق تلك المادة ولا يجرى عليه حكمها وهو مما لا يوجب القانون على قلم الكتاب أخطار الغائب من الخصوم به لما كان ذلك وكان وجه النعى ينصب على قرار إحالة الدعوى من إحدى دوائر الاستئناف إلى دائرة أخرى بذات المحكمة بما لا تدخل فى مدلول النص سالف البيان ويضحى تعيب الحكم المطعون فيه بوجه

النعى على غير أساس .

ومردود في وجهه الثالث بما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أنه متى أنعقدت الخصومة صحيحة وفقاً لأحكام القانون للخصم أن يقدم مستندات ومذكراته بالجلسة المحددة لنظرها حضر خصمه الآخر أم تغيب عن حضورها ولا إلزام عليه باعلانها إليه إذ المفروض أن يتابع كل خصم دعواه ويطلع على ما يبدى بجلساتها من دفاع ويقدم فيها من قرارات ومذكرات ذلك أن المشرع لم يتطلب في المادة ١٦٨ من قانون المرافعات اطلاع الخصم أو أعلانه بما يقدمه خصمه من أوراق أو مذكرات إلا في حالة تقديمها أثناء المداولة التي تنقطع بها صلة الخصوم بالدعوى وتصبح في حوزة المحكمة لبحثها والمداولة فيها لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن جلسة ١٦/١١/١٩٨٧ والتي قدم فيها المطعون ضده المذكرة محل وجه النعى هي إحدى الجلسات المحددة لنظر الدعوى بما لا إلزام عليه لإعلان الطاعن بها ويضحي النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني من أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨٤ مستعجل السويس والتي أقامها المطعون ضده عليه لا يعد من الأحكام الانتهائية التي تتطلبها المادة ١٨/د من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ كشرط لقبول دعوى الإخلاء إذ يعتبر حكماً صادراً في دعوى وقتية تحفظية فإذا ما استند بالحكم المطعون فيه إليه في قضاة بإخلالة من عين النزاع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتفسيره وتأويله بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن النص في المادة الثامنة عشر من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أنه لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان المؤجر ولو أنه انتهت المدة المتفق عليها في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية ... (د) إذا ثبت بحكم قضائي نهائي أن المستأجر أستعمل المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة مقلقة للراحة أو ضارة بسلامة المبنى أو بالصحة العامة أو في أغراض منافية للأداب العامة» يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن الحكم بالإخلاء وفقاً لتلك الفقرة غير جائز إلا إذا قام الدليل عليه مستمداً من حكم قضائي نهائي قاطع في ثبوت أساءة استعمال المكان المؤجر أمام محكمة الموضوع عند نظر دعوى الإخلاء ولا يعد من هذا القبيل الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة وهي دعوى وقتية تحفظية يلجأ إليها صاحب الحق للحفاظ على دليل يستمد من هذا الحق ويخشى زواله في المستقبل ويكون محلاً للنزاع في المآل ومن ثم فإن الحكم الذي يصدر فيها هو حكم وقتي لا يحسم النزاع ولا تأثير له على الموضوع عند نظر الدعوى أو أصل الحق ومن ثم لا يكون حكماً نهائياً في ثبوت الضرر . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإخلاء الطاعن عن عين النزاع على سند من الحكم الصادر في الدعوى ٢٤٢ لسنة ١٩٨٤ مدنى مستعجل السويس مدلاً به على إساءة استعماله لها وبطريقة مقلقة للراحة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف برفضه وبتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٣

بإدارة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالى .

عبد العال السمان ، محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعبد الملك نصار .



الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) تعويض . كفالة . مسئولية . مسئولية المتبوع ، .

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة . اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها

القانون .

(٢) دعوى ، الدعوى المباشرة ، ، تأمين . تعويض . مسئولية . مسئولية تقصيرية ، .

للمضرور من حادث سيارة مؤمن عليها دعوى مباشرة قبل شركة التأمين طالما ثبتت مسئولية قائدها

عن الضرر . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات .

(٣) التزام ، أوصاف الالتزام : التضام ، تعويض . مسئولية .

جواز رجوع المضرور على المتبوع وشركة التأمين لإقتضاء التعويض . إختلاف مصدر إلزام كل منهما

به . مؤداه . التزامهما بالتضام فى تعويض الضرر . أثره . توقف رجوع الموفى على الآخر على ما

بينهما من علاقة .

١ - النص في المادة ١٧٤ من القانون المدنى على أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها قد دل على أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة مسئولية تبعية مقررة لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانونى فالمتبوع يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كفاله مصدرها القانون وليس العقد .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها تأميناً إجبارياً أن يرجع طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على شركة التأمين بدعوى مباشرة لإقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه فى ذلك من القانون مباشرة طالما ثبتت مسئولية قائدها عن الضرر .

٣ - إن القانون قد أجاز للمضرور - أو ورثته - الرجوع على المتبوع لإقتضاء التعويض منه باعتباره مسئولاً عن أعمال تابعه غير المشروعة طبقاً لأحكام المسئولية التقصيرية وأجاز له فى ذات الوقت الرجوع مباشرة على شركة التأمين لإقتضاء هذا التعويض منها باعتبار أن السيارة مرتكبه الحادث مؤمن عليها لديها وثبتت مسئولية قائدها عن الضرر وبذلك يصبح للمضرور مدينين بالتعويض المستحق له وكلاهما مدين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضام ذمتهم فى هذا الدين دون أن تتضامن إذا الالتزام التضامنى يقتضى وحدة المصدر وأن كلاهما ملزم فى مواجهة المضرور بالدين كاملاً غير منقسم وللدائن أن يوجه مطالبته إلى من يختاره منهما على انفراد أو اليهما مجتمعين وإذا استوفى دينه من أحدهما برئت ذمه الآخر ، وإذا لم يستوف حقه كاملاً من أحدهما رجع بالباقى على المدين الآخر ويتوقف رجوع من يوفى منهما بكامل الدين أو بعضه على الآخر على ما قد يكون بينهما من علاقة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق -
تتحصل فى أن المطعون ضدهما الاولى والثانى أقاما الدعوى رقم ٣٥٥٧ سنة
١٩٨١ مدنى شبين الكوم الابتدائية على الشركة الطاعنة والمطعون ضدهما الأخيرين
بطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يؤدوا لهما ٢٠٠٠٠ جنيه تعويضاً عن الأضرار
المادية والادبية التى لحقت بهما وقالوا بيانا لذلك إن المطعون ضده الأخير - تابع
الشركة الطاعنة - تسبب خطأ فى موت مورثهما أثناء قيادته للسيارة المملوكة لها
والمؤمن عليها لدى الشركة المطعون ضدها الثالثة وكان ذلك أثناء ويسبب تأدية
وظيفته ، وقد قضى بحكم بات بتغريمه ١٠٠ جنيه وبالزامه بمبلغ ٥١ جنيه على
سبيل التعويض المؤقت ، ومن ثم فقد أقاما الدعوى . بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٢ قضت
المحكمة بالزام الطاعنة والمطعون ضده الأخير بالتضامن وبالتضام مع المطعون ضدها
الثالثة بأن يؤدوا للمطعون ضدهما الأولى والثانى ٥٠٠٠ جنيه استأنفت الطاعنة هذا
الحكم لدى محكمة استئناف طنطا « مأمورية شبين الكوم » بالاستئناف رقم ٣٢٢
سنة ١٥ ق كما إستأنفته المطعون ضدها الثالثة لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم
٣٢٢ سنة ١٥ ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافية حكمت بتاريخ
١٦/١١/١٩٨٦ بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق

النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول إن القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خول المضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها تأميناً إجبارياً أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه فى ذلك من القانون مباشرة طالما ثبتت مسؤولية قائد السيارة عن الضرر ، حتى ولو لم يكن تابعا للمؤمن له أو إنتفت مسؤولية هذا الأخير ومن ثم فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يلزم شركة التأمين وحدها بالتعويض وأن يرفض الدعوى بالنسبة لها أو على الأقل إخراجها من الدعوى بلا مصاريف ، كما أن الحكم إذ ألزمها بأداء التعويض بالتضام مع شركة التأمين يكون قد أضر بها ضرراً جسيماً إذ يجوز للمضرور طبقاً للقواعد العامة أن ينفذ عليها لاقتضاء دين التعويض ويكون لها فى ذات الوقت الحق فى الرجوع على شركة التأمين لاستيفائه منها فيكون قد أعمل أحكام التضام فى غير محلها وأطال بذلك أمد التقاضى بدون سند من القانون وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن النص فى المادة ١٧٤ من القانون - المدنى على أن « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير

المشروع متى كان واقعا منه حال تأديه وظيفته أو بسببها « قد دل على أن مسئولية المتبرع عن أعمال تابعة غير المشروعه مسئولية تبعية مقرره لمصلحة المضرور وتقوم على فكرة الضمان القانونى فالمتبوع يعتبر فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد كما وأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة مؤمن عليها تأمينا إجباريا أن يرجع - طبقا لأحكام القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه نتيجة الحادث مستمداً حقه فى ذلك من القانون مباشرة طالما ثبتت مسئولية قائدها عن الضرر ، فإن مفاد ذلك أن القانون قد أجاز للمضرور - أو ورثته - الرجوع على المتبوع لاقتضاء التعويض منه باعتباره مسئولاً عن أعمال تابعة غير المشروعة طبقاً لأحكام المسئولية التقصيرية ، وأجاز له فى ذات الوقت الرجوع مباشرة على شركة التأمين لاقتضاء هذا التعويض منها باعتبار أن السيارة مرتكبة الحادث مؤمن عليها لديها وثبتت مسئولية قائدها عن الضرر على النحو السالف بيانه ، وبذلك يصبح للمضرر مدينين بالتعويض المستحق له وكلاهما مدين بدين واحد له مصدران مختلفان ومن ثم تتضام ذمتهما فى هذا الدين دون أن تتضامن إذ الالتزام التضامنى يقتضى وحده المصدر وأن كلا منهما ملزم فى مواجهة المضرر بالدين كاملاً غير منقسم وللدائن أن يوجه مطالبته إلى من يختاره منهما على إنفراد أو إليهما مجتمعين وإذا إستوفى دينه من أحدهما برئت ذمة الآخر ، وإذا لم يستوف حقه كاملاً من أحدهما رجع بالباقى على المدين الآخر ويتوقف رجوع من يوفى منهما بكامل الدين أو بعضه على الآخر على ماقد يكون بينهما من علاقه ، لما كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف الذى أُلزم الشركة الطاعنة بأداء التعويض إلى المطعون ضدهما الأول والثانى باعتبارها مسئولة عن أعمال تابعها - المطعون ضده الرابع - الذى تسبب فى الحادث بعمله غير المشروع وذلك بالتضام مع شركة التأمين المطعون ضدها الثالثة الملزمة أيضا بالتعويض وفقا لقانون التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

بإضافة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد بكر غالى .

محمد محمد محمود نائبى رئيس المحكمة . عبد الملك نصار و على شلتوت .



الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) نقض « صحيفة الطعن » ، « أسباب الطعن » .

صحيفة الطعن بالنقض وجوب إشتمالها على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن والا كان باطلا .

م ٢٥٣ مرافعات ، مقصوده . تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا يبين منها العيب الذى يعزوه

الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه .

(٢) حكم « عيوب التدليل : التناقض » .

التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده « ما هيته .

(٣) استئناف « تسبيب الحكم الاستئنافى ، حكم « تسبيب الحكم » .

قضاء المحكمة الاستئنافيه بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى كافية لحمل

قضائها . وجود تناقض بين أسبابها وبعض أسباب الحكم الابتدائى . لا عيب . علة ذلك .

(٤) إعلان « الإعلان فى الموطن الاصلى » .

تسليم صورة الإعلان فى موطن المراد إعلانه لمن يكون ساكنا معه من أقاربه وأصهاره . لا تشترط

الإقامة العادية والمستمرة تكفى الإقامة وقت إجراء الإعلان . (مثال بشأن إعلان صحيفة الدعوى) .

(٥) إثبات ، الإثبات بالبينة ، ضياع السند بسبب قهرى ، .

جواز الأثبات بالبنية فيما كان يجب إثباته بالكتابة فى حالة فقد الخصم سنده الكتابى بسبب أجنبى لا يدلله فيه . شرطه . أن يكون الفقد نتيجة حادث جبرى أو قوة قاهرة .

(٦) بيع . محكمة الموضوع .

محكمة الموضوع سلطتها فى إستخلاص توافر أركان عقد البيع وتقرير ما ترى أنه مقصود المتعاقدين مستهدية فى ذلك بظروف الدعوى وملابساتها .

(٧) تزوير ، تزوير غير منتج ، الحكم فى الإدعاء بالتزوير ، حكم ، إصداره ، .

عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو برده وتزويره أو بسقوط الحق فى أثبات صحته وفى الموضوع معا .
القضاء بعدم قبول الأدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفى الموضوع معا جائز ، علة ذلك .

(٨) حكم ، حجية الحكم ، قوة الأمر المقضى ، إثبات ، القرائن القانونية القاطعة ، .

الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية . له حجيته أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما .
فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . أثره . عدم جواز إعادة بحث هذه الأمور أمام المحكمة المدنية عليها التزامها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها . المادتان ٤٥٦ إ . ج ، ١٠٢ إثبات .

(٩) إثبات ، الإحالة إلى التحقيق ، بطلان .

سماع شهود الطرفين بعد إنتهاء ميعاد التحقيق . لا بطلان . الاعتداد بهذا التحقيق . لا خطأ .

(١٠) صورية . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الأدلة ، حكم ، تسببه ، .

محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير أدلة الصورية متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة . عدم التزامها بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم مادام أن قيام الحقيقة التى إقتنعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن والا كان باطلا وقد قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفاً واضحاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى ينسبه إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبيناً بياناً دقيقاً .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه وليس من التناقض أن يكون فى عبارات الحكم ما يوهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع البعض مادام قصد المحكمة ظاهراً ورأياً واضحاً .

٣ - إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى إستندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لإقامة الحكم عليها فإنه لا يؤثر فى سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين أسباب الحكم الابتدائى إذ أن أخذ الحكم الاستئنافى بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى معناه أخذها بالأسباب التى لا تتناقض مع حكمها فتعتبر أسباب الحكم الابتدائى فى هذه الحالة مكملّة لأسباب هذا الحكم فيما لا تتعارض فيه .

٤ - النص فى المادة الثانية عشرة من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة

١٩٤٩ - الذى ينطبق على واقعة الدعوى - على أنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقه إلى وكيله أو خادمه أو لمن

يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره فانها لا تتطلب إقامة القريب أو الصهر مع المراد إعلانه إقامة عادية ومستمره بل يكفى أن يكون ساكنا معه وقت إجراء الإعلان وأن يكون ظاهر الحال الذى يشاهده المحضر فى هذا الوقت يدل على ذلك .

٥ - النص فى المادة ٤٠٣ من القانون المدنى قبل الغائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه يجوز الاثبات بالبنية فيما كان يجب إثباته بالكتابة أ ب- إذا فقد الدائن سنده الكتابى بسبب أجنبى لايدله فيه يدل وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون أن هذا الاستثناء يفترض أن القواعد المتعلقة بالدليل الكتابى قد روعيت ، بيد أن الأثبات بالكتابة قد أمتنع بسبب فقد هذا الدليل ، ويشترط فى هذه الحالة أن يكون هذا الفقد راجعا إلى سبب لايد للمدعى فيه ، ومؤدى هذا أن يكون هذا الفقد قد نشأ من جراء حادث جبرى أو قوة قاهرة وترد علة هذا الشرط إلى الرغبة فى استبعاد صور الفقد بسبب يتصل بفعل مدعى الدليل لقطع السبيل على التواطؤ مع الشهود .

٦ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى إستخلاص توافر أركان عقد البيع وتقرير ما ترى أنه كان مقصود المتعاقدين مستعينة فى ذلك بظروف الدعوى وملابساتها .

٧ - مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب أن يكون الحكم بصحة المحرر أو برده وتزويره أو القضاء بسقوط الحق فى أثبات صحته سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر الذى قضى بتزويره من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من

أدله قانونية أخرى باعتبار أن الادعاء بالتزوير كان مقبولا ومنتجا في النزاع ، أما في حالة عدم قبوله حيث يكون غير منتج في موضوع الدعوى فليس من حكمة للفصل بين الحكم في الادعاء بالتزوير والحكم في الموضوع ومن ثم فلا تشريب على المحكمة إذ هي قضت بعدم قبول الادعاء بالتزوير في هذه الحالة وفي موضوع الدعوى بحكم واحد .

٨ - مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الأثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ومتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فانه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له .

٩ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذ كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا ترتب البطلان بغير نص صريح إلا إذا شاب الاجراء عيب لم تتحقق بسببه الغاية منه ، وكان النص في المادة ٧٥ من قانون الأثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه لا يجوز بعد إنقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم هو نص تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته ، فيعتد بالتحقيق الذي يتم بعد إنتهاء الميعاد طالما سمع شهود الطرفين وتحققت الغاية من الإجراء .

١٠ - تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى وحسبه أن يبين الحقيقة التى إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ولا عليه أن يتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام أن قيام الحقيقة التى إقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لثلك الأقوال والحجج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٥٢٢ سنة ١٩٦٧ مدنى شبين الكوم الابتدائية ضد الطاعن الأول بطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩ المتضمن بيعه لها قطعة الأرض المبينة الحدود والمعالم به وبصحيفة الدعوى والبالغ مساحتها ١ فدان و ١٠ قراريط و ١٢ سهم والتي إتضح أن مساحتها الحقيقية ١ فدان ١٠ قراريط ٥ أسهم والتسليم وكف منازعته لها ، وقالت بيانا لذلك إنه بموجب العقد سالف الإشارة إليه باع لها الطاعن الأول المساحة المذكورة لقاء ثمن مقداره ٨٥٠ جنيهاً وقدمت العقد سند دعواها وأودع ملف الدعوى أدخلت المطعون ضدها الطاعنة الثانية خصما فى الدعوى وطلبت الحكم لها بطلباتها

أنفه الذكر فى مواجهتها على سند من أن الطاعن الأول باع لزوجته (الطاعنة الثانية) ذات المساحة بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٦٦/٦/١ رفعت بشأنه الدعوى رقم ١٤١ سنة ١٩٦٨ مدنى شبين الكوم الابتدائية بصحته ونفاذه إنتهت صلحا وسجل الحكم تحت رقم ٣٤٣١ شهر عقارى شبين الكوم بتاريخ ١٩٦٩/٥/٢٥ ، دفعت المطعون ضدها بصورية ذلك العقد صورية مطلقة كما طعن الطاعن الأول بالتزوير على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩ ، وبتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٥ أوقفت المحكمة الدعوى حتى يفصل نهائيا فى القضية رقم ١٤٠٤ سنة ١٩٦٨ جنح مباشرة أشمون التى أقامها الطاعن الأول ضد المطعون ضدها بتزوير ذلك العقد . ندبت محكمة الجنح قسم أبحاث التزييف والتزوير لفحص توقيع الطاعن الأول وبعد أن قدم تقريره تبين فقد عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩ وتحرر عن فقده القضية رقم ٤٧٤٧ سنة ١٩٧٠ . جنح أشمون ، باشرت النيابة التحقيق فيها وقيدت الواقعة جنحة سرقة ضد مجهول وأمرت بالأوجه لأقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل ومجازاه الموظفين المهملين إداريا ، وبعد أن حكمت محكمة جنح أشمون ببراءة المطعون ضدها عن واقعة التزوير ورفض الدعوى المدنية قبلها وتأييد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٧٣ جنح مستأنف شبين الكوم عجلت المطعون ضدها السير فى الدعوى وطلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لأثبات وجود العقد بالبينه ، دفع الطاعن الأول بانقضاء الخصومة . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/١/١٠ صورية مطلقة وبعد أن أستمعت إلى شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٣ (١) برفض الدفع المبدى من الطاعن الأول بعدم جواز أثبات وجود عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩ بالبينه . (٢) بعدم

قبول الأدعاء بالتزوير المبدى من الطاعن الأول على عقد البيع سالف الذكر .
 (٣) بقبول الدفع المبدى من المطعون ضدها بصورة عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٦/١
 وبصورته صورية مطلقة . (٤) بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩
 والتسليم وكف منازعة الطاعن الأول لها . أستأنف الطاعن الأول هذا الحكم لدى
 محكمة أستئناف طنطا « مأمورية شبين الكوم » بالأستئناف رقم ٥٣٧ لسنة ١٨ق
 كما أستأنفته أيضا الطاعنة الثانية لدى ذات المحكمة بالاستئناف رقم ٥٤١ لسنة
 ١٨ق وبعد أن ضمت المحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٢ بتأييد
 الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة
 أبدت فيها رأى برفض الطعن . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة
 فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبعة أسباب ينعى الطاعنان بالوجه الأول من السبب
 الأول على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولان إن محكمة
 الاستئناف أوردت فى مدونات حكمها أنها سترد على أسباب الاستئناف معا
 لتماثلهما فى العديد من الأسباب رغم أن الثابت من الأوراق أن هناك أسباب
 مستقلة لكل استئناف غير متماثلة مع بعضها مما كان يتعين على المحكمة أن ترد
 على كل منها على حده ولو فعلت لتغير وجه الرأى فى الدعوى ، وفى بيان الوجه
 الثانى يقولان إن محكمة أول درجة أسست قضاها برفض الدفع المبدى من الطاعن
 الأول بانقضاء الخصومة على سند من أن حقه قد سقط فى ابدائه لتعرضه لموضوع
 الدعوى عندما طلب ضم اللجنة رقم ١٤٠٤ لسنة ١٩٦٨ أشمون واستئنافها الا أن

محكمة الاستئناف أضافت سببا آخر لرفض هذا الدفع هو أن الوقف التعليقى حكم قطعى يترتب عليه وقف تقادم الدعوى بانقضاء الخصومة وهو تسبب تناقض مع تسبب محكمة أول درجة الذى أيد به بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى وجهه الأول غير مقبول ذلك أن المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أوجبت أن تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن والا كان باطلا وقد قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفاً عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى ينسبه إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ومن ثم فإن كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبينا بيانا واضحا لما كان ذلك وكان الطاعنان لم يوضحا العيب الذى ينسبانه إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثر ذلك فى قضائه كما لم يبيننا أسباب الاستئناف الغير متماثلة والتى لم يرد عليها الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن النعى يكون مجهلا غير مقبول ، والنعى فى وجهه الثانى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده هو الذى تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه وليس من التناقض أن يكون فى عبارات الحكم ما يوهم بوقوع مخالفة بين الأسباب بعضها مع البعض مادام قصد المحكمة ظاهرا ورأيها واضحا ، وأنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى أستندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لأقامة الحكم عليها فإنه لا يؤثر فى سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين

أسباب الحكم الابتدائي إذ أن أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى معناه أخذها بالأسباب التي لا تتناقض مع حكمها ، فتعتبر أسباب الحكم الابتدائي في هذه الحالة مكملّة لأسباب هذا الحكم فيما لا تتعارض فيه - لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف أقام قضاءه برفض الدفع المبدى من الطاعن الأول بانقضاء الخصومة على سند من أن حقه قد سقط في ابدائه المعارضة لموضوع الدعوى بعد أن طلب ضم اللجنة ١٤٠٤ سنة ١٩٦٨ أشمون واستئنافها رقم ١٥٢٥ سنة ١٩٧٣ جنح مستأنف شبين الكوم ثم طلبه التأجيل للاطلاع عليها وأضافت محكمة الاستئناف سببا آخر لرفض هذا الدفع أن الحكم بوقف الدعوى تعليقا هو حكم قطعى يترتب عليه وقف سريان تقادم الخصومة بمضى المدة وأن الحكم الصادر في اللجنة رقم ١٥٢٥ لسنة ١٩٧٣ شبين الكوم - الذى أوقفت المحكمة الدعوى تعليقا لحين الفصل فيها نهائيا قد صدر بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١ ثم عجلت المطعون ضدها السير في الدعوى بتاريخ ١٩٧٥/٥/٣ قبل إنقضاء مدة سقوط الخصومة ومن ثم يضحى الدفع بانقضائها غير قائم على سند صحيح ، وكانت هذه الدعوى التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه ليست محلا لتعيب من الطاعنين وكافيه وحدها لحمل قضائه ومن ثم فلا تعارض بينها وبين أسباب الحكم الابتدائي لأن إحالة الحكم المطعون فيه لأسباب قضاء محكمة أول درجة معناه الأحالة إلى الأسباب التي لا تتعارض مع حكمها هي ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك يقولان إنه لما كانت العبرة فى صحة

الإعلان أو بطلانه هي بالقانون المعمول به وقت إجراءاته ومن ثم فإن إعلان صحيفة الدعوى الحاصل في ٢٢ / ١٠ / ١٩٦٧ يخضع لقانون المرافعات السابق دون أحكام المادة ٧٠ من قانون المرافعات الحالي ، ولما كان المحضر الذي أجرى الإعلان لم يثبت غياب الطاعن الأول وقت الإعلان كما أن من تسلم الإعلان لا يقيم معه وبالتالي فإن إعلانه بصحيفة الدعوى يكون باطلا ويكون الدفع الذي أبداه باعتبار الدعوى كأن لم تكن صحيحة ، وإذ رفض الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا الدفع بعد أن طبق على الإعلان أحكام قانون المرافعات الحالي فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن النص في الفقرة الأولى المادة الثانية عشرة من قانون المرافعات السابق رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذي ينطبق على واقعة الدعوى - على أنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقه إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصهاره فإنها لا تتطلب إقامة القريب أو الصهر مع المراد إعلانه إقامة عادية ومستمره بل يكفي أن يكون ساكنا معه وقت إجراء الإعلان وأن يكون ظاهر الحال الذي يشاهده المحضر في هذا الوقت يدل على ذلك - لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المحضر الذي باشر الإعلان قد أثبت في ورقته أنه إنتقل إلى موطن الطاعن الأول المراد إعلانه فلم يجده وإنما وجد فيه من يدعى الذي ذكر له أنه صهره المقيم معه لغيابه فسلمه المحضر صورته الإعلان فإن هذا الإعلان يكون قد تم وفق القانون ولا يقبل من الطاعن الأول الإدعاء ببطلان هذا الإعلان بحجه أن هذا الشخص لا يقيم

معه وأن له محل إقامة مستقل - إذ أن هذا بفرض صحته لا يقدر في صحة الإعلان ما دام أن مجرد السكنى معه وقت إجراء الإعلان يكفي لتسليم الصورة إليه وأن الطاعن الأول لا ينكر وجود صهره بداخل مسكنه عندما توجه المحضر إليه - لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إنتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة ورفض الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن فلا يبطله بعد ذلك ما اشتملت عليه أسبابه من أخطاء قانونية بتطبيق أحكام قانون المرافعات الحالى على واقعة الإعلان بدلا من القانون السابق طالما أن ذلك لا يؤثر على النتيجة التى إنتهى إليها إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأخطاء دون أن تنقضه ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثالث وبالوجه الأول من السبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقولان إنهما تمسكا أمام محكمة الموضوع بعدم جواز اثبات وجود عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩ بالبينة ألا أن المحكمة رفضت هذا الدفع إستناداً إلى أن هذا العقد قد فقد لسبب أجنبى لا دخل للمطعون ضدها فيه ، وإذ كان الثابت بالأوراق أن هذا العقد قبل فقده كان مزوراً على الطاعن الأول ومن ثم فإن فقده يرجع إلى المطعون ضدها كما أن التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة بشأن فقد عقد البيع المشار إليه وإن كانت قاطعة فى أمر فقده إلا أنها لا تثبت قيام التعاقد وحصوله مستوفيا لأركانه وشرائطه القانونية هو مالم تستظهره المحكمة . وإذ قضى الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ هذا العقد دون أن يعرض لذلك فإنه يكن معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن النص فى المادة ٤٠٣ من القانون المدنى قبل الغائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المنطبق على واقعة الدعوى - على أنه يجوز الأثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة - أ - ب - إذا فقد الدائن سنده الكتابى بسبب أجنبى لا بد له فيه يدل - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون أن هذا الاستثناء يفترض أن القواعد المتعلقة بالدليل الكتابى قد روعيت ، بيد أن الأثبات بالكتابة قد أمتنع بسبب فقد هذا الدليل ، ويشترط فى هذه الحالة أن يكون هذا الفقد راجعا إلى سبب لا يد للمدعى فيه ، ومؤدى هذا أن يكون هذا الفقد قد نشأ من جراء حادث جبرى أو قوه قاهرة وترد علة هذا الشرط إلى الرغبة فى استبعاد صور الفقد بسبب يتصل بفعل مدعى الدليل لقطع السبيل إلى التواطؤ مع الشهود - لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص بأسباب سائغة إلى أن فقد عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩ كان بسبب أجنبى لا يد للمطعون ضدها فيه حسبما كشفت عنه تحقيقات النيابة العامة فى الجلسة ٤٧٤٧ لسنة ١٩٧٠ أشمون ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم جواز الأثبات بالبينة وأحال الدعوى إلى التحقيق لكى تثبت المطعون ضدها وجود هذا العقد بشهادة الشهود فإنه يكون قد التزم صحيح القانون - لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى استخلاص توافر أركان عقد البيع وتقرير ما ترى أنه كان مقصود المتعاقدين مستعينه فى ذلك بظروف الدعوى وملابساتها وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد إستخلص من الأوراق والمستندات أن المطعون ضدها أودعت ملف الدعوى عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩ سند دعواها تحت رقم ٦ دوسية وذلك قبل فقده وقد إطلعت عليه

المحكمة حيث تضمن بيع الطاعن الأول لها الأرض موضوع التداعى كما أطلعت .
على هذا العقد أيضا محكمة جنح أشمون عند نظرها قضية التزوير رقم ١٤٠٤ سنة ١٩٦٨ جنح أشمون وإطلع عليه كذلك خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى المكلف بفحصه ، وأطمأنت إلى أقوال الشهود الذين أستمعت إليهم النيابة العامة فى اللجنة ٤٧٤٧ سنة ١٩٧٠ أشمون بأن الطاعن الأول أقر أمامهم بحصول البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩ وبصحة توقيعه على العقد ، وأستخلص الحكم من ذلك كله أن العقد بيع تام مستكمل لأركانه وشرائطه القانونية وكان هذا الأستخلاص يقوم على أسباب سائغة تكفى لحمله ويؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها وله أصله الثابت بالأوراق فإن النعى لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير محكمة الموضوع للدلالة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ويضحى النعى برمته على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه حكم بعدم قبول الادعاء بالتزوير وفى موضوع الدعوى بصحة ونفاذ عقد البيع فى آن واحد مخالفا بذلك حكم المادة ٤٤ من قانون الاثبات .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الاثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب أن يكون الحكم بصحة المحرر أو برده وتزويره أو القضاء بسقوط الحق فى إثبات صحته سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر الذى قضى بتزويره من أن يقدم

ماعسى أن يكون لديه من أدله قانونية أخرى باعتبار أن الأدعاء كان مقبولا ومنتجا فى النزاع ، أما فى حالة عدم قبوله حيث يكون غير منتج فى موضوع الدعوى فليس من حكمة للفصل بين الحكم فى الأدعاء بالتزوير والحكم فى الموضوع ومن ثم فلا تثريب على المحكمة إذ هى قضت بعدم قبول الأدعاء بالتزوير فى هذه الحالة وفى موضوع الدعوى بحكم واحد ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إنتهى إلى عدم قبول الأدعاء بالتزوير لكونه غير منتج فى النزاع وحكم فى موضوع الدعوى فى ذات الوقت فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أسس قضاءه بعدم قبول الأدعاء بتزوير عقد البيع موضوع الدعوى التزاما منه بحجية الحكم الصادر فى اللجنة رقم ٤٧٤٧ سنة ١٩٨٠ أشمون رغم أن الثابت من أسباب هذا الحكم أن عقد البيع لم يكن تحت بصر المحكمة ولم يطمئن وجدانها لقول كلمتها فى شأن صحته لفقده وأنها رجحت القول بصحته مما يدل على أن مبنى البراءة هو الشك فى ثبوت تهمة التزوير ولا يعنى ذلك بالضرورة صحة العقد مما كان يتعين على المحكمة أن تقبل الطعن وتحققه بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية ، ١٠٢ من قانون الأثبات أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا

لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، ومتى فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها كى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له - لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر فى الجنبه ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٨ أشمون وأستئنافها رقم ١٥٢٥ لسنة ١٩٧٣ جنح مستأنف شبين الكوم أنه حكم ببراءة المطعون ضدها من جريمة تزوير عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٧/٢٩ سند الدعوى ويرفض الدعوى المدنية قبلها وأسست المحكمة قضاها فى ذلك على أن التهمة محوطة بالشك مما مفاده أن الحكم بالبراءة بنى على عدم كفاية الأدلة وقد أصبح هذا الحكم باتا برفض الطعن بالنقض رقم ٦٣٣ سنة ٤٦ ق المرفوع عنه ، فإنه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه بعد أن صدر الحكم الجنائى البات على هذا النحو أن يعود ويجيز الادعاء بتزوير ذلك العقد وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول الطعن بالتزوير التزاما بحجيه الحكم الجنائى فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعينان بالوجه الثانى من السبب السادس وبالسبب السابع على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقولان إن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إنتهى إلى صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٦/١ بناء على تحقيق باطل لسقوط حكم التحقيق مما يبطل الدليل المستمد منه وأن الأدلة التى ساقها الحكم تدليلا على الصورية لا تؤدى إلى ذلك فى حين

أنهما قدما للمحكمة العديد من الأدلة التي تفيد جدية هذا العقد منها دفع الثمن وأقرار الطاعن الأول بصدوره منه أمام القضاء وصدور حكم بصحته ونفاذه وتسجيل هذا الحكم ، وحواله عقد الإيجار إلى الطاعنة الثانية ووضع يدها على الأرض وتأجيرها لإبراهيم » منذ أكثر من عشر سنوات والذي أختصم في دعوى الحراسة رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٨٨ مدنى مستعجل أشمون وإذا طرحت المحكمة هذه الأدلة دون أن تعنى ببحثها فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات لا ترتب البطلان بغير نص صريح إلا إذا شاب الأجراء عيب لم يتحقق بسببه الغاية منه ، وكان النص فى المادة ٧٥ من قانون الاثبات على أنه لا يجوز بعد انقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم هو نص تنظيمى لا يترتب البطلان على مخالفته فيعتد بالتحقيق الذى يتم بعد انقضاء الميعاد طالما سمع شهود الطرفين وتحققت الغاية من الاجراء ، وإذا سائر الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر فإن مسلكه يتفق وصحيح القانون ، ولما كان ذلك وكان تقدير أدلة الصورية هو مما يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بفهم الواقع فى الدعوى وحسبه أن يبين الحقيقة التى أقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائغة تكفى لحمله ولا عليه أن يتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد على كل قول أو حجة أو طلب أثاروه مادام أن قيام الحقيقة التى أقتنع بها وأورد دليلها فيه الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه - فى حدود سلطته التقديرية - قد

أستخلص من أقوال شاهدي المطعون ضدها صورية عقد البيع المؤرخ ١٩٦٦/٦/١ وكان هذا الاستخلاص يقوم على اسباب سائغة تكفى لحمله وله أصلة الثابت بالأوراق ويكفى لحمل قضائه وفيه الرد الضمنى المسقط على ما أستدل به الطاعنان من مستندات وما تمسكا به من دفاع على عدم صوريه ذلك العقد فإن النعى لا يعدو أن يكون فى حقيقته جدلا فى تقدير محكمة الموضوع للادله بما لا يجوز أثارته أمام محكمة النقض ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد فتحي الجمهورى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

إبراهيم الطويلة نائب رئيس المحكمة ، أحمد على خيرى ، محمد عبد المنعم إبراهيم و خيرى فخرى .

١٠٩

الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) استيلاء . إختصاص « لجان المعارضة فى التقدير » .

اللجنة التى أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للفصل فى معارضات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها . هيئة إدارية خولها المشرع إختصاصاً قضائياً معيناً . فصلها فى الخلاف على التقدير فصل فى خصومة .

(٢) إختصاص « إختصاص ولائى » . نقض « الأحكام غير الجائز الطعن فيها » . استيلاء .

أحكام المحاكم الابتدائية فى المعارضة فى قرار لجنة تقدير التعويضات المشكلة بالمرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . انتهائية . أثره . عدم جواز الطعن فيها . م ٤٨ ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مؤدى ذلك . لا محل لإعمال حكم المادة ٢٤٩ مرافعات . عليه ذلك .

١ - يبين من نصوص المواد من ٤٣ إلى ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن اللجنة التى أنشأها هذا القانون للفصل فى المعارضة الخاصة بتقدير قيمة الاشياء المستولى عليها وان كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية ، إلا أن المشرع قد خولها إختصاصاً قضائياً معيناً حين ناط بها الفصل فى الخلاف الذى يقوم بشأن هذا التقدير ، وهذا الفصل يعتبر فصلاً فى خصومة .

٢ - مفاد نص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر يدل على أن أحكام المحكمة الابتدائية الصادر فى المعارضة المرفوعة إليها فى قرارات لجان التقدير انتهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق ومن ثم فإنه مع قيام هذا النص الخاص لايجوز إعمال القاعدة العامة الواردة فى المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات والتى تجيز الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية أياً كانت المحكمة التى أصدرتها متى فصلت فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة إسكندرية الابتدائية فى معارضة فى قرار صادر من لجنة تقدير التعويضات المشكلة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أنه بموجب القرار رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٧ الصادر من وزير التموين تم الاستيلاء على محل المطعون عليه الأول المبين بالأوراق وتسليمه إلى الطاعنة فتقدم المذكور بطلب إلى لجنة التقدير طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لتقدير التعويض المستحق له وإذ قدرته بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه عارض فى قرار اللجنة أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية وطلب تعديل التقدير إلى مبلغ خمسين ألف جنيه ، وقيدت المعارضة برقم ٣٠١٨ سنة ١٩٨٤ مدنى كلى وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٣٠ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه والزام الطاعنة بأن تؤدي له مبلغ ٢٤٥٢٥ جنيه طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم جواز الطعن وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة أن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة الابتدائية فى طعن على قرار لجنة تقدير التعويضات المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مما لايجوز الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أنه يبين من نصوص المواد من ٤٣ إلى ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن اللجنة التي أنشأها هذا القانون للفصل في المعارضات الخاصة بتقدير قيمة الأشياء المستولى عليها وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية ، ألا أن المشرع قد خولها اختصاصاً قضائياً معيناً حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بشأن هذا التقدير ، وهذا الفصل يعتبر فصلاً في خصومة وكان النص في المادة ٤٨ من المرسوم بقانون سالف الذكر على أن « تقدم المعارضة في قرارات لجان التقدير إلى المحكمة الابتدائية المختصة بناء على طلب ذوى الشأن خلال أسبوع من تاريخ اخطارهم بخطاب مسجل بتلك القرارات وتحكم المحكمة على وجه الاستعجال ولا يجوز الطعن في حكمها بأي طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية » يدل على أن أحكام المحكمة الابتدائية الصادرة في المعارضة المرفوعة إليها في قرارات لجان التقدير انتهائية غير قابلة للطعن فيها بأي طريق ، ومن ثم فإنه مع قيام هذا النص الخاص لا يجوز اعمال القاعدة العامة الواردة في المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات والتي تجيز الطعن بالنقض في الأحكام الانتهائية أياً كانت المحكمة التي أصدرتها متى فصلت في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة إسكندرية الابتدائية في معارضة في قرار صادر من لجنة تقدير التعويضات المشكلة طبقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ، ويتعين القضاء بعدم جواز نظره .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد فتحى الجمهودى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم الطويلة

نائب رئيس المحكمة . احمد على خيرى . محمد عبد المنعم إبراهيم وسعيد فودة .



الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ القضائية . ١٤٠٥ لسنة ٥٨ القضائية .

(١) إستئناف « ميعاد الاستئناف » نظام عام . نقض « السبب المفترق للدليل » محكمة الموضوع .

ميعاد الاستئناف . تعلقة بالنظام العام ، أثره . رفع الإستئناف بعد الميعاد للمحكمة أن تقضى بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها . م ٢١٥ مرافعات . نعى الطاعن بأن آخر ميعاد فى الإستئناف صادف عطلة رسمية توقف فيها العمل بالمحاكم أو أنه تحقق فيه أمر غير مألوف يستحيل وقوعه ، عدم تقديم دليل يقينى على ذلك . نعى عار من الدليل .

(٢ . ٣ . ٤) التماس إعادة النظر . محكمة الموضوع . نظام عام . إستئناف .

(٢) نظر خصومة التماس إعادة النظر . شرطه . رفعة فى الميعاد صحيحاً وتعلقة بحكم نهائى . مبنياً على احدى الأسباب الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٢٤١ مرافعات . النعى الذى لا يندرج ضمن هذه الحالات . أثره . عدم قبول الإلتماس .

(٣) الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم . سبيل الطعن عليه هو إلتماس إعادة النظر . م ٢٤١ / ٥ مرافعات .

(٤) المسائل المتعلقة بالنظام العام . تعرض المحكمة لها من تلقاء نفسها . عدم اعتباراً حكماً بما لم يطلبه الخصوم يجوز الطعن فيه بإلتماس إعادة النظر . (مثال بشأن قضاء محكمة الاستئناف من تلقاء ذاتها بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد) .

١ - بحث ما إذا كان الاستئناف قد أقيم فى الميعاد المقرر قانوناً لرفعه أو بعد ذلك هو من المسائل التى تقضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم تكن مشار نزاع بين الخصوم بإعتبارها من النظام العام فإذا ما تبين لمحكمة الإستئناف رفعة بعد الميعاد قضت بسقوط الحق فيه وفقاً للمادة ٢١٥ من قانون المرافعات لما كان ذلك وكان البين من الأوراق

أن الحكم المستأنف صدر حضورياً في ١٨/١/١٩٨٦ فإن ميعاد إستئناف يبدأ سريانه من تاريخ صدوره وينتهي في يوم الخميس ٢٧/٢/١٩٨٦ وإذ خلت الأوراق من دليل يقيني على أن هذا اليوم صادف عطلة رسمية توقف فيها العمل بالمحاكم أو أنه تحقق فيه أمر غير مألوف يستحيل توقعه مما يعد في ذلك قوة قاهرة أو حادث مفاجئ - حتى يمتد ميعاد الاستئناف تبعاً لذلك كما يقول الطاعن وكان الطاعن لم يرفع إستئنافه إلا في ١/٣/١٩٨٦ بإيداع صحيفته قلم كتاب محكمة إستئناف القاهرة متجاوزاً الميعاد الذي قرره القانون فإن حقة في الإستئناف يكون قد سقط وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في الإستئناف فإنه يكون قد وافق صحيح القانون .

٢ - المحكمة وهي تنظر خصومة إلتماس إعادة النظر يتعين عليها أولاً - ومن تلقاء نفسها أن تتحقق من أن الطعن بالإلتماس قد رفع في ميعاده صحيحاً من ناحية الشكل ومتعلقاً بحكم انتهائي مبنياً على إحدى الأسباب التي وردت على سبيل الحصر بنص المادة ٢٤١ من قانون المرافعات ، وعليها ومن تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبول الإلتماس إذا ما ظهر لها أنه لم يبن على سبب من الأسباب التي حددها القانون .

٣ - إذ كان الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم هو وجه من وجوه الإلتماس طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ سالفه الإشارة .

٤ - إذا كان المقرر أن المسائل المتعلقة بالنظام العام تعد مطروحة دائماً على المحكمة ولها أن تحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم يطلب منها الخصوم ذلك فإن قضاء المحكمة في أمر منها بما يقتضيه النظام العام لايجوز الطعن فيه بطريق إلتماس إعادة النظر على أساس أنه قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، لما كان ذلك وكان عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام يترتب عليه سقوط الحق في الطعن ويوجب على المحكمة أن تقضى بذلك عملاً بنص المادة ٢١٥ من قانون المرافعات - وكانت محكمة الإستئناف - إعمالاً لذلك قضت بسقوط الحق في الإستئناف المرفوع من الطاعن بعد الميعاد الذي حدده القانون على نحو ماسلف بيانه في الرد على سبب الطعن الأول رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقضى بعدم قبول إلتماس الطاعن إعادة النظر في ذلك القضاء المؤسس على أنه قضاء بما لم يطلبه الخصوم - يكون قد وافق صحيح القانون ويضحى النعى في غير محله .

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه المستشار المقرر والمرافعة
وبعد المداولة .

وحيث إن الطعنين إستوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتوصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٧٥٤ سنة ١٩٨٤ مدنى شمال القاهرة
الإبتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم - وفى مواجهة المطعون عليه الثانى -
بالزام المطعون عليهما الأول والثالث متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ستة آلاف جنيه
دينة فى ذمة المطعون عليه الثانى الذى يداينهما متضامنين بما لا يقل عن هذا المبلغ
تعويضاً عن الأضرار التى لحقته وما أثرى به المطعون عليه الأول على حساب
المطعون عليه الثانى وذلك استعمالاً لحق مدينة المذكور ، وقال بياناً لدعواه أنه كلف
بالدفاع عن المطعون عليه الثانى فى قضية الجنحة رقم ٢٣٠١ سنة ١٩٨١ الظاهر
من تهمة اخفاء المسروقات التى باعها له المطعون عليه الثالث والتى سرقها من
صاحب العمل للمطعون عليه الأول وقد قضى ببراءته بحكم بات ، ولما كان المطعون
عليه الثانى قد قام برد البضائع إلى المطعون عليه الأول دون أن يسترد مادفعه فيها
من ثمن كما لحقته خسارة وفاته كسب نتيجة ذلك فضلاً عن الأضرار المعنوية التى
لحقته من جراء حبسه وتقدر بما لا يقل عن عشرة آلاف جنيه يسأل عن تعويضها
المطعون عليهما الأول والثالث متضامنين ، وكان الطاعن باعتباره دائناً للمطعون

عليه الثانى بأتعابه التى قدرها مجلس نقابة المحامين بالمبلغ المطالب به فقد أقام الدعوى بطلباته أنه البيان ، وتاريخ ١٨/١/١٩٨٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستئناف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢٦٨٢ لسنة ١٠٣ ق فى ١/٣/١٩٨٦ ، وتاريخ ١٣/١/١٩٨٧ حكمت المحكمة بسقوط الحق فى الاستئناف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق ، كما أقام عنه إلتماس إعادة النظر رقم ٢٦٣٦ لسنة ١٠٤ ق القاهرة ، بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٨ حكمت المحكمة بعدم قبول الإلتماس طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض أيضاً بالطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٩ ق ، وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها قررت ضمهما معاً ليصدر فيهما حكم واحد وإلتزمت النيابة رأيا .

أولا : الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق مدنى :

حيث إن حاصل ماينعاه الطاعن بهذا الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب وفى بيان ذلك يقول أن آخر ميعاد لإستئناف حكم محكمة أول درجة وهو الموافق يوم ٢٧/٢/١٩٨٦ صادف عطلة رسمية أغلقت فيها المحاكم بسبب أحداث الأمن المركزى التى وقعت حينذاك ، وكان اليوم التالى الجمعة ٢٨/٢/١٩٨٦ يوم العطلة الأسبوعية الرسمية وطبقاً للمادة ١٨ من قانون المرافعات يمتد ميعاد الإستئناف إلى أول يوم عمل بعدها الذى يوافق يوم ١/٣/١٩٨٦ وفيه أودعت صحيفة الإستئناف قلم الكتاب . ومن ثم يكون

الإستئناف مرفوعاً في الميعاد وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حقة في الإستئناف دون أن يبحث موجبات امتداد ميعاده وفي حين أن الخصوم لم يطلبوا ذلك فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن بحث ما إذا كان الإستئناف قد أقيم في الميعاد المقرر قانوناً لرفعة أو بعد ذلك هو من المسائل التي تقضى فيها المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم تكن مثار نزاع بين الخصوم بإعتبارها من النظام العام فإذا ما تبين لمحكمة الإستئناف رفعه بعد الميعاد قضت بسقوط الحق فيه وفقاً للمادة ٢١٥ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم المستأنف صدر حضورياً في ١٨/١/١٩٨٦ فإن ميعاد إستئنافه يبدأ سريانه من تاريخ صدوره وينتهى في يوم الخميس ٢٧/٢/١٩٨٦ وإذ خلت الأوراق من دليل يقيني على أن هذا اليوم صادف عطلة رسمية توقف فيها العمل بالمحاكم أو أنه تحقق فيه أمر غير مألوف يستحيل توقعه مما يعد في ذاته قوة قاهرة أو حادث مفاجئ ، حتى يمتد ميعاد الإستئناف تبعاً لذلك كما يقول الطاعن - وكان الثابت أن الطاعن لم يرفع إستئنافه الا في ١/٣/١٩٨٦ بإيداع صحيفته قلم كتاب محكمة إستئناف القاهرة متجاوزاً الميعاد الذي قرره القانون ، فإن حقة في الإستئناف يكون قد سقط وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط الحق في الإستئناف فإنه يكون قد وافق صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

ثانياً : الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق :

حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك يقول أنه تمسك أمام محكمة الإستئناف بأن آخر ميعاد للإستئناف صادف عطلة إدارية فى جميع محاكم القاهرة بسبب أحداث قوات الأمن المركزى وهو ما يوجب مد هذا الميعاد ولم ينازع الخصوم فى ذلك ولم يقل أى منهم أن الميعاد لا يمتد ومن ثم فإن قضاءها - ومن تلقاء نفسها - بسقوط الحق فى الإستئناف يكون قضاء بما لم يطلبه الخصوم يترتب عليه قبول إلتماس بأعادة النظر ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم قبوله فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضة .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المحكمة وهى تنظر خصومة إلتماس اعادة النظر يتعين عليها أولاً - ومن تلقاء نفسها - أن تتحقق من أن الطعن بالإلتماس قد رفع فى ميعاده صحيحاً من ناحية الشكل ومتعلقاً بحكم انتهائى ، مبنيًا على أحد الأسباب التى وردت على سبيل الحصر بنص المادة ٢٤١ من قانون المرافعات وعليها ومن تلقاء نفسها أن تقضى بعدم قبول الإلتماس إذا ظهر لها أنه لم يبن على سبب من الأسباب التى حددها القانون ، وأنه وإن كان الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم هو من وجوه الإلتماس طبقاً لنص الفقرة الخامسة من المادة ٢٤١ سالفه الإشارة ، إلا أنه لما كان المقرر أن المسائل المتعلقة بالنظام العام تعد مطروحة دائماً على المحكمة ولها أن تحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم يطلب منها الخصوم ذلك فإن قضاء المحكمة فى أمر منها بما يقضيه النظام العام لا يجوز الطعن فيه بطريق

إلتماس إعادة النظر على أساس أنه قضاء بما لم يطلبه الخصوم ، لما كان ذلك وكان عدم مراعاة مواعيد الطعن في الأحكام يترتب عليه سقوط الحق في الطعن ويوجب على المحكمة أن تقضى بذلك عملاً بنص المادة ٢١٥ من قانون المرافعات - وكانت محكمة الإستئناف - إعمالاً لذلك قد قضت بسقوط الحق في الإستئناف المرفوع من الطاعن بعد الميعاد الذي حدده القانون على نحو ما سلف بيانه في الرد على سبب الطعن الأول رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق فإن الحكم المطعون فيه إذ إلتزم هذا النظر وقضى بعدم قبول إلتماس الطاعن إعادة النظر في ذلك القضاء المؤسس على أنه قضاء بما لم يطلبه الخصوم - يكون قد وافق صحيح القانون ويضحى النعى في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد فتحى الجهمودى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
إبراهيم الطويلة نائب رئيس المحكمة ، أحمد على خيرى ، محمد عبد المنعم إبراهيم و سعيد فودة .



الطعن رقم ٣٤٦٩ لسنة ٥٨ القضائية :

(١) شيوع « تصرف الشريك على الشيوع » . ملكية . بيع .

تصرف المالك على الشيوع فى حصته شائعة . أثره . نفاذ التصرف فى حق شركائه وحلول المتصرف
له محل الشريك المتصرف . م ١ / ٨٢٦ مدنى .

(٢) ملكية « انتقال الحقوق العينية العقارية . إرث « شهر حق الإرث » (شهر عقارى

• تسجيل) •

شهر حق الإرث . ليس شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت الوفاة . عدم شهر حق
الإرث . جزاؤه . منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى عقارات التركة دون منع التصرف ذاته . م ١٣
ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى .

(٣) نقض « السبب الجديد » . محكمة الموضوع .

دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها فى تفسير المحررات » . عقد « تفسيره » نقض .

سلطة محكمة الموضوع فى تفسير المحررات والاتفاقات بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا سلطان
لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة المحرر تحمل المعنى الذى حصلته .

١ - مفاد نص المادة ٨٢٦ / ١ من القانون المدنى أن للشريك المالك على الشيوخ حق التصرف فى حصته شائعة وينفذ هذا التصرف فى حق شركائه إذ يترتب عليه أن يخل المتصرف له محل الشريك المتصرف فى ملكية الحصة الشائعة ويصبح هو الشريك فى المال الشائع بدلاً من الشريك المتصرف .

٢ - مؤدى نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يجعل حق الأثر شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك لحين شهر حق الأثر ، وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن انتقال ملكية أعيان التركة بما فيها الحقوق العينية من المورث إلى الوارث أثر يترتب على واقعة الوفاة ذاتها وأكتفى المشرع فى مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الأثر بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف ذاته .

٣ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً قانونياً يخالطة واقع لم يثبت أبدأؤه أمام محكمة الموضوع فانه لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٤ - المقرر - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تفسير الاقرارات والاتفاقات والمستندات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نيه عاقيدها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة لمحكمة النقض عليها فى ذلك ، مادامت لم تخرج فى تفسيرها عن المعنى الظاهر الذى تحتملة عباراتها ومادام ما انتهت إليه سائغاً مقبولاً ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لها وهى لا تتقيد بما تفيده عبارته معينة منها وإنما بما تفيدة فى جملتها .

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن الطاعنه أقامت ضد المطعون عليهما الدعوى رقم ٢٩٨ سنة ١٩٨٦
مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بعدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٨٥/٥/٢٣
المبرم بينهما فى حقها وطرده المطعون عليه الأول من الشقة محل التداعى وتسليمها
خاليه وذلك فى مواجهة المطعون عليها الثانية وقالت بياناً لدعواها أنها تمتلك حصة
قدرها ١٦ قيراط شيوعاً فى كامل أرض وبناء العقار المبين بالأوراق ، وقد باعت
المطعون عليها الثانية الشقة رقم ١ بالدور الأرضى من هذا العقار للمطعون عليه
الأول الذى وضع يده عليها ولأنها مالكة لأغلبية الأنصبه ولها حق الإدارة ولم تجر
قسمة للعقار فإن هذا التصرف لا ينفذ فى حقها وبضحي المطعون عليه الأول غاصباً
شقة النزاع مما حدا بها إلى إقامة الدعوى ، قام دفاع المطعون عليه الأول على أن
العقد الصادر له ينطوى على تصرفين أحدهما بيع المطعون عليها الثانية له حصة
شائعة فى العقار قدرها ٣ قراريط آلت ملكيتها لها بالميراث والثانى تنازلها له عن
حيازتها للشقة أنتفاعها ، بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٤ حكمت المحكمة بعدم نفاذ هذا
العقد فى حق الطاعنة وبطرده المطعون عليه الأول من شقة النزاع وتسليمها لها خالية

استئناف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٤٠٥ سنة ٤٣ ق وبتاريخ ١٩٨٨/٦/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظرة وفيها إلتزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقسم على ثلاثة أسباب ، تنعى الطاعنة بالوجهين الأول والثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون و الخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول أن المطعون عليه الأول لم يقدم دليلاً على أن عقد البيع الصادر له من المطعون عليها الثانية - سنده فى الدعوى - قد تم شهره ومن ثم فإنه لا يرتب سوى إلتزامات شخصية بين طرفية ، هذا إلى أن البائعة له لم تقدم مايفيد اشهار حق الأثر سبب تملكها الحصة المباعة وبالتالي لم تنتقل إليها ملكية ماباعته فلا تحتاج الطاعنة بالعقد الصادر منها إلى المطعون عليه الأول ولا يكون هذا العقد نافذاً فى حقها لعدم تسجيله ويحق طلب طرده من شقة النزاع وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دعواها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٨٢٦ / ١ من القانون المدنى على أن « كل شريك فى الشروع يملك حصته ملكاً تاماً وله أن يتصرف فيها ويستولى على ثمارها وأن يستعملها ... » مفاده أن للشريك المالك على الشروع حق التصرف فى حصته شائعة وينفذ هذا التصرف فى حق شركائه إذ يترتب عليه أن يحل المتصرف له محل الشريك المتصرف فى ملكية الحصة الشائعة ويصبح هو

الشريك فى المال الشائع بدلاً من الشريك المتصرف ، وكان النص فى الفقرة الأولى من المادة ١٣ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى التى أستحدثت نظام شهر حق الأثر على أنه « يجب شهر حق الأثر بتسجيل اشهادات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الأثر مع قوائم جرد التركة إذا اشتملت على حقوق عينية عقارية » وترتيبها الجزاء على مخالفة هذا الإجراء بما نصت عليه من أنه « إلى أن يتم هذا التسجيل لا يجوز شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى حق من هذه الحقوق » مؤداه - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع لم يجعل حق الأثر شرطاً لإنتقال الحقوق العينية العقارية إلى الورثة حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك لحين شهر حق الأثر ، وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث بإعتبار أن أنتقال ملكية أعيان التركة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث إلى الوارث أثر يترتب على واقعة الوفاة ذاتها ، وأكتفى المشرع فى مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الأثر بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف ذاته ، لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليها الثانية تلقت حصتها فى عقار النزاع ميراثاً عن جدتها وأن الطاعنة لم تنازع فى ملكيتها لها ، ثم باعت ٣ قراريط مشاعاً من كامل نصيبها فى هذا العقار إلى المطعون عليه الأول وتنازلت له عن حقها فى الإنتفاع بالشقة التى كانت تقيم فيها ، وكان عقد البيع - ولو لم يكن مشهراً - ينقل إلى المشتري منفعة المبيع وكافة الحقوق المتعلقة به ، ومن ثم كان للمشتري أن يحل محل البائعة فى هذه الحقوق قبل باقى الشركاء المشتاعين فى ذلك العقار ، وكان حق الطاعنة فى الإدارة لا يغفل يد المطعون عليها الثانية عن التصرف

فى حصتها بالبيع وتمكين المطعون عليه الأول من الإنتفاع بما كانت تضع اليد عليه وتحوزه وتنتفع به بما يوازى أقل من حصتها فى العقار ، وإذ وافق قضاء الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الثانى من السبب الأول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن المطعون عليها الثانية باعت للمطعون عليه الأول ثلاث قرارىط مشاعاً فى عقار التداعى فى حين أن ما تبقى لها فيه هو ٢ قيراط و ١٢ سهماً بعد أن تصرفت فى باقى حصتها للغير ومن ثم فلا يسرى هذا التصرف فى حقها لصدوره من غير مالك هذا إلى أن وضع يدها على الشقة التى تنازلت عنها إلى المطعون عليه الأول هو فى حقيقته قسمة مهايأه لم تتحقق المحكمة من توافر شروطها القانونية واعمال أثرها وإذ قضى الحكم المطعون فيه برفض دعواها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان وجه النعى قد تضمن دفاعاً قانونياً يخالطة واقع لم يثبت أبدأؤه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . وكان دفاع الطاعنة أن المطعون عليها الثانية باعت مايجاوز ملكيتها وبقيام قسمة مهايأة بين الشركاء يتعلق بواقع لم تسبق إثارته أمام محكمة الموضوع ومن ثم يكون جديداً لا يجوز التحدى به لأول مره أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الرابع من السبب الأول وبالسبب الثالث على

الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتناقض وفي بيان ذلك تقول أن الحكم أقام قضاء برفض الدعوى على سند من أن عقد البيع العرفي الصادر من المطعون عليها الثانية يتضمن تصرفين قانونيين أحدهما بيع حصة قدرها ٣ قراريط مشاعاً في كامل أرض وبناء العقار و ثانيهما التنازل للمطعون عليه الأول عن حيازة الشقة وهو مالا يستقيم مع ما تضمنه العقد من نص على أن يتم تسليم الشقة عند سداد القسط الأخير من ثمن البيع بما يعد انحرافاً في تفسيره للدلول العقد الصحيح ، فضلاً عن تناقض أسبابه في هذا الخصوص وهو ما يعيبة ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير الاقرارات والاتفاقات والمستندات وسائر المحررات بما تراه أوفى إلى نية عاقيديها أو أصحاب الشأن فيها مستهدية بوقائع الدعوى وظروفها دون رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ، مادامت لم تخرج في تفسيرها عن المعنى الظاهر الذي تحتمله عباراتها ومادام ما أنتهت إليه سائغاً مقبولاً ولا خروج فيه عن المعنى الظاهر لها وهي لا تتقيد بما تفيد به عبارة معينة منها وإنما بما تفيد في جملتها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أستخلص من عبارات عقد البيع محل التداعي أن إرادة الطرفين قد أنصرفت إلى بيع حصة شائعة قدرها ثلاثة قراريط في كامل أرض ومباني العقار المبين بالأوراق ولم يتضمن البيع شقة التداعي وإنما تنازلت المطعون عليها الثانية عن حق انتفاعها بهذه الشقة إلى المطعون عليه الأول بإعتبار أنها كانت الحائزة لها وتضع يدها على ما يوازي أقل من حصتها ومن حقها بصفتها مالكة على الشيوع أن تتنازل عن حق

منفعتها للمشتري منها الذى من حقة وضع يده على تلك الشقة خلفاً للبائعة له ،
وإذ كان الحكم فى استخلاصة هذا قد التزم عبارات العقد الواضحة ولم يخرج بها أو
ينحرف عن المعنى الظاهر لها ، وكان ما رتبة من قضاء على هذا الاستخلاص لا
ينطوى على ثمة تناقض تتماهى به أسبابه أو يستعصى فهم الأساس الذى أقيم
عليه فان النعى لا يعدو أن يكون فى حقيقته جدلاً فيما تستقل محكمة الموضوع
بتقديره وهو مالا يجوز اثارته أمام محكمة النقض ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فاروق يوسف سليمان . خلف فتح الباب . حسام الدين الحناوى نواب رئيس المحكمة و محمد محمود عبد اللطيف .



الطعن رقم ٣٣٤٣ لسنة ٦٢ القضائية :

(١) حكم « فساد الاستدلال » ،

فساد الحكم فى الإستدلال . ماهيته .

(٢) عقد « النيابة فى التعاقد » ، نيابة . وكالة .

العقد الذى يبرمه النائب مع الغير بعد إنقضاء النيابة . إضافة أثره إلى الأصيل أو خلفائه . شرطه . أن يكون النائب والغير يجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . م ١٠٧ مدنى (مثال بشأن تعاقد الوكيل - بعد أنقضاء وكالته - محلى إيجار عينى النزاع) .

(٣) إعلان « الإعلان بالبريد » ،

خلو قانون إيجار الأماكن وقانون المرافعات من تنظيم وكيفية الإخطار بالبريد . أثره . وجوب الرجوع إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها . الرسائل المسجلة بعلم الاستلام . وجوب تسليمها لذات المرسل إليه أو وكيله . رفض التوقيع بما يفيد الاستلام أو تعذر الحصول عليه . وجوب إثبات عامل البريد ذلك . المادتان ٣٢ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون البريد رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر بها قرار وزير المواصلات رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ . تخلف هذه الاجراءات أو تمامها بطريقة تنطوى على الغش . أثره . بطلان الإخطار ولو أستوفى فى ظاهره شكله القانونى .

١ - المقرر - فى قضاء محكمة النقض - أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد فى الإستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ، ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة فى إقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية

للإقتناع بها أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التي تثبت لديها ، أو وقوع تناقض بين العناصر كما في حالة اللزوم المنطقي للنتيجة التي إنتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التي ثبتت لديها .

٢ - النص في المادة ١٠٧ من القانون المدني - يدل على أن القانون لا يحمي الغير الذي تعامل مع النائب الظاهر مع إنقضاء النيابة ليضاف تصرفهما إلى الأصل - إلا إذا كان النائب والغير كلاهما معاً يجهلان إنقضاء النيابة وقت التعاقد . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بقوله « وكان الثابت من الأوراق ومن إقرار المدعى عليه الأول - المطعون ضده الأول المؤرخ ١٩٨٩/٢/٢٨ إلغائه للتوكيل الصادر منه للمدعى عليه الأول - المطعون ضده الثالث - وكان الثابت أيضاً اتصال علم المدعى عليه الأول علماً يقينياً بإلغاء التوكيل وذلك من الشهادة الصادرة من وزارة المواصلات - إدارة البريد قسم الاستعلامات البريدية والمؤرخة ١٩٨٩/٨/٣٠ بدولة الكويت والتي تفيد وصول المسجل رقم حسب العنوان المدون عليه بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٥ وقد تأكد ذلك بما لا يدع مجالاً للشك من عقد الإتفاق المؤرخ ١٩٨٩/٤/١ المحرر فيما بين المدعين - المطعون ضدهما الأول والثاني - والمدعى عليه الأول بالبند الرابع بمسئولية المدعى عليه الأول إذا كان هناك أى تصرفات بناء على التوكيل الصادر له أو تصرفات أخرى على عين النزاع ، وكان البين من هذه الأسباب أنها خلت من ثبوت علم الطاعن بالغاء وكالة المطعون ضده الثالث قبل تعاقدته معه على إيجار المخزن محل النزاع وأن محكمة الموضوع قد أستدلت على أن هذا الأخير قد علم علماً يقينياً بإنقضاء نيابته عن المطعون ضدهما الأول والثاني في أعمال الإدارة وإبرام عقود الإيجار منذ ١٩٨٩/٣/١٥ وهو تاريخ توزيع الرسالة المسجلة رقم التي أرسلها له المطعون ضده الأول من دولة الكويت حسبما ورد بالشهادة الصادرة من قسم الاستعلامات البريدية بدولة الكويت المؤرخة ١٩٨٩/٨/٣٠ ،

وكانت ما تضمنته هذه الشهادة من توزيع الرسالة المسجلة على عنوان المرسل إليه - على فرض أنها تضمنت اخطار المطعون ضده الثالث بالغاء وكالته عن المطعون ضدهما الأول والثاني - لا يتأدى منه وصولها إليه واستلامه لها حتى يمكن القول بأنه علم بفحواها وبإنقضاء نيابته عنهما قبل أبرامه لعقد إيجار المخزن موضوع النزاع المؤرخ ١٩٨٩/١/٦ والذي أثبت تاريخه في ١٩٨٩/٤/٦ .

٣ - ازاء خلو قانون إيجار الأماكن وقانون المرافعات من تنظيم لكيفية الاخطار بالبريد فإنه يتعين الرجوع في ذلك إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها ، ومفاد مانصت عليه المادتان ٣٢ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون البريد رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر بها قرار وزير المواصلات رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ أن الرسائل المسجلة بعلم الاستلام تسلم لذات المرسل إليه أو وكيله ويجب على العامل الذي يقوم بتسليمها أن يحصل من المرسل إليه على توقيعه وتاريخ الاستلام على علم الاستلام ثم توقيعه هو أيضاً ويختمه بالختم ذي التاريخ ويعيده داخل مظروف مصلحى بطريق التسجيل إلى المرسل منه ، وإذا رفض المرسل إليه التوقيع على علم الاستلام أو تعذر الحصول على توقيعه فيوقع العامل المختص بما يفيد تسليم الخطاب إلى المرسل إليه ويختمه ويعيده داخل مظروف مصلحى إلى المرسل منه ، فإذا لم تتبع هذه الاجراءات في الإخطار بطريق البريد - كوسيلة إعلان - أو تم الأخطار بطريقة تنطوى على الغش بحيث لا يصل إلى المراد إخطاره فإنه يكون قد وقع باطلاً ولو كان الإخطار قد استوفى في ظاهرة شكلة القانونى وذلك على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة . ومن ثم فكان يتعين على محكمة الموضوع قبل أن تقضى بما قضت به أن تثبت من أن إعلان المطعون ضده الثالث بالرسالة المسجلة التى تضمنت إلغاء وكالته عن المطعون ضدهما الأول والثاني فى أحوال الإدارة وإبرام عقود الإيجار قد وصلت وسلمت إليه أو إلى وكيله طبقاً للإجراءات التى رسمها قانون هيئة البريد ولائحته التنفيذية على ماسلف بيانه حتى ينتج الإعلان أثره .

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأول والثانى أقاما على الطاعن والمطعون ضدهما الثالث والرابع الدعوى رقم ٣١٥٥ لسنة ١٩٨٩ مدنى الإسكندرية الابتدائية بطلب الحكم بعدم نفاذ عقد استئجار الطاعن والمطعون ضده الرابع للمخزن المبين بالصحيفة وتسليمه لهما ، وقالوا بياناً لها أنه بموجب التوكيلين رقمى ١١٧٩٤ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٧٠٩ لسنة ١٩٨١ توثيق الإسكندرية فقد وكلا المطعون ضده الثالث فى أعمال الإدارة ومنها إبرام عقود - الإيجار وتحصيل الأجرة إلا أنه أستأثر بهذا المخزن المملوك لهما فقام أولهما وهو بالكويت بإتخاذ إجراءات إلغاء التوكيل الصادر لهذا الأخير فى ١٩٨٩/٢/٢٨ وأخطره بذلك بكتاب مسجل بتاريخ ١٩٨٩/٣/٧ ، وبعد ذلك اتفقا معه بتاريخ ١٩٨٩/٤/١ على التنازل عن هذا المخزن وأقر فى البند الخامس من الاتفاق بأنه لم يسبق له اجراء تصرفات بشأنه وبمسئوليته فى حالة ظهور أى تصرف . ثم فوجئا بوضع يد الطاعن والمطعون ضده الرابع عليه إستناداً إلى عقد

إيجار صادر لهما من المطعون ضده الثالث يحمل تاريخاً سابقاً على الغاء التوكيل أثبت تاريخه في ١٩٨٩/٤/٦ ، وأن هذا العقد صوري صورية تدليسية وجاء وليد غش وتواطؤ بين طرفيه وبالتالي فلا ينفذ في حقهما ، مما حدا بهما إلى إقامة الدعوى بطلبيهما سالفى البيان . حكمت المحكمة للمطعون ضدهما الأول والثانى بطلبيهما ، إستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الإسكندرية بالإستئناف رقم ٧٦٣ لسنة ٤٦ قضائية بتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٩٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد فى الإستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول أنه أقام قضاءه بعدم نفاذ عقد الإيجار محل النزاع المؤرخ ١٩٨٩/١/٦ فى حق المطعون ضدهما الأول والثانى على أن المطعون ضده الثالث قد أبرمه بعد علمه بعزله من الوكالة عنهما بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٥ وأستدل على ذلك العلم بما ورد بكتاب قسم الاستعلامات ببريد دولة الكويت من أن الرسالة المسجلة التى تضمنت إخطاره بإلغاء وكالته قد وزعت فى هذا التاريخ ، فى حين أن توزيع هذه الرسالة لا يفيد وصولها للوكيل وتسلمه لها

وعلمه بإلغاء التوكيل ولو صح ذلك لما أقدم المطعون ضده الأول على القيام مجدداً بإلغاء هذا التوكيل بمكتب الشهر العقارى بالإسكندرية مع تعهده الذى لم ينفذه بإعلان الوكيل بعزله من الوكالة فى تاريخ لاحق على إبرام عقد الإيجار ، ومتى كان العقد قد صدر إليه وأثبت تاريخه فى ١٩٨٩/٤/٦ من الوكيل أثناء قيام الوكالة فإنه يسرى فى حق الموكل طالما كان هو يجهل والوكيل بعزله من الوكالة قبل إصداره ولا يغير من ذلك محاولة الوكيل فى وقت لاحق التنصل حسبما جاء فى إقراره لشقيقه وشريكه المؤرخ ١٩٨٩/٤/١ نظير تقاضيه مبلغ ٧٠٠٠ جنيه أو مازعمه المطعون ضده الرابع فى إقراره المؤرخ ١٩٨٩/١١/٢٠ بعد إنسحابه من الشركة معه من أن عقد إيجار المخزن لم يحرق بتاريخ ١٩٨٩/١/٦ وإنما بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤ وإذا أنتهى الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك دون أن يتحقق من علم الوكيل بعزله من الوكالة قبل إصداره عقد الإيجار محل النزاع فهذا مما يعيبه .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك بأن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد فى الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ، ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التى ثبتت لديها ، أو وقوع تناقض بين العناصر كما فى حالة اللزوم المنطقى للنتيجة التى أنتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التى ثبتت لديها - ومن المقرر أيضاً

بأن النص في المادة ١٠٧ من القانون المدني على أنه « إذا كان النائب ومن تعاقد معه بجهلان معاً وقت العقد انقضاء النيابة ، فان أثر العقد الذي يبرمه ، حقا كان أو التزاما ، يضاف إلى الأصيل أو خلفائه » يدل على أن القانون لا يحمي الغير الذي تعامل مع النائب الظاهر مع إنقضاء النيابة - ليضاف تصرفهما إلى الأصيل - إلا إذا كان النائب والغير كلاهما معاً بجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بقوله « وكان الثابت من الأوراق ومن إقرار المدعى الأول - المطعون ضده الأول - المؤرخ ١٩٨٩/٢/٢٨ إلغائه للتوكيل الصادر منه للمدعى عليه الأول - المطعون ضده الثالث - وكان الثابت أيضاً اتصال علم المدعى عليه الأول علماً يقينياً بإلغاء التوكيل وذلك من الشهادة الصادرة من وزارة المواصلات - إدارة البريد قسم الإستعلامات البريدية - والمؤرخة ١٩٨٩/٨/٣٠ بدولة الكويت والتي تفيد وصول المسجل رقم ٤٨٤١ حسب العنوان المدون عليه بتاريخ ١٩٨٩/٣/١٥ وقد تأكد ذلك بما لا يدع مجالاً للشك من عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٨٩/٤/١ المحرر فيما بين المدعين - المطعون ضدهما الأول والثاني - والمدعى عليه الأول بالبند الرابع بمسئولية المدعى عليه الأول إذا كان هناك أي تصرفات بناء على التوكيل الصادر له أو تصرفات أخرى على عين النزاع » وكان البين من هذه الأسباب أنها خلت من ثبوت علم الطاعن بإلغاء وكالة المطعون ضده الثالث قبل تعاقدته معه على إيجار المخزن محل النزاع وأن محكمة الموضوع قد استدلت على أن هذا الأخير قد علم علماً يقينياً

بإنقضاء نيابته عن المطعون ضدهما الأول والثاني في أعمال الإدارة وإبرام عقود الإيجار منذ ١٥/٣/١٩٨٩ وهو تاريخ توزيع الرسالة المسجلة رقم ٤٨٤١ التي أرسلها له المطعون ضده الأول من دولة الكويت حسبما ورد بالشهادة الصادرة من قسم الإستعلامات البريدية بدولة الكويت المؤرخة ٣٠/٨/١٩٨٩ ، وكان ما تضمنته هذه الشهادة من توزيع الرسالة المسجلة على عنوان المرسل إليه - على فرض أنها تضمنت إخطار المطعون ضده الثالث بإلغاء وكالته عن المطعون ضدهما الأول والثاني - لا يتأدى منه وصولها إليه واستلامه لها حتى يمكن القول بأنه علم بفحواها وبإنقضاء نيابته عنهما قبل إبرامه لعقد إيجار المخزن موضوع النزاع المؤرخ ٦/١/١٩٨٩ والذي أثبت تاريخه في ٦/٤/١٩٨٩ ، ذلك بأنه إزاء خلق قانون إيجار الأماكن وقانون المرافعات من تنظيم لكيفية الإخطار بالبريد فإنه يتعين الرجوع في ذلك إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها ومفاد مانصت عليه المادتان ٣٢ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون البريد رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر بها قرار وزير المواصلات رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ أن الرسائل المسجلة بعلم الاستلام تسلم لذات المرسل إليه أو وكيله ويجب على العامل الذي يقوم بتسليمها أن يحصل من المرسل إليه على توقيعه وتاريخ الاستلام على علم الاستلام ثم توقيعه هو أيضاً ويختمه بالختم ذي التاريخ ويعيده داخل مظروف مصلحي بطريق التسجيل إلى المرسل منه ، وإذا رفض المرسل إليه التوقيع على علم الاستلام أو تعذر الحصول على توقيعه فيوقع العامل المختص بما يفيد تسليم الخطاب إلى المرسل إليه ويختمه ويعيده داخل

مظروف مصلحى إلى المرسل منه ، فإذا لم تتبع هذه الإجراءات فى الاخطار بطريق البريد - كوسيلة إعلان - أو تم الاخطار بطريقة تنطوى على الغش بحيث لا يصل إلى المراد أخطاره فإنه يكون قد وقع باطلاً ولو كان الاخطار قد استوفى فى ظاهرة شكلة القانونى وذلك على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة . ومن ثم فكان يتعين على محكمة الموضوع قبل أن تقضى بما قضت به أن تثبت من أن إعلان المطعون ضده الثالث بالرسالة المسجلة التى تضمنت إلغاء وكالته عن المطعون ضدهما الأول والثانى فى أعمال الإدارة وإبرام عقود الإيجار قد وصلت وسلمت إليه أو إلى وكيله طبقاً للإجراءات التى رسمها قانون هيئة البريد ولائحته التنفيذية على ما سلف بيانه حتى ينتج الإعلان أثره ، وإذ فات الحكم هذا البيان وجاء استخلاصه حصول إعلان الوكيل بإلغاء وكالته بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩ قبل إبرامه عقد الإيجار محل النزاع وإثبات تاريخه فى ٦/٤/١٩٨٩ إستناداً لبيانات الشهادة الصادرة من قسم الاستعلامات البريدية بالكويت غير سائغ ولا يتسق مع مسلك الموكل الذى أنبأت عنه الأوراق ، فالثابت منها أن المطعون ضده الأول بعد أن حصل من المطعون ضده الثالث على ورقة مؤرخة ١/٤/١٩٨٩ تضمنت إقراره بعدم إجرائه لأية تصرفات على عين النزاع فى وقت سابق وبمسئوليته عن ذلك قام بتاريخ ١١/٤/١٩٨٩ بإلغاء توكيله للأخير بمكتب الشهر العقارى بالإسكندرية وتعهد بإعلانه بذلك ، ولا يقبل عقلاً أن يكون المطعون ضده الأول قد سبق له أن ألغى توكيله للمطعون ضده الثالث فى الإيجار وأتم إعلانه بذلك ثم يعود إلى إتخاذ إجراءات إلغاء هذا التوكيل

مرة أخرى بعد رجوعه إلى البلاد مع تعهده بإعلان الوكيل بإنهاء وكالته الذي خلت منه الأوراق ، لأن الغاء الوكالة وإعلانه بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٩ لوصح لا ينتج أثره في غل يد الوكيل عن تعاقداته اللاحقة على هذا الإعلان وعدم سرياتها في حق الموكل - دون إجازته العقد ، وفي ذلك ما يكفيه ويغنيه عن معاودة إلغاء الوكالة مرة أخرى بتاريخ ١١/٤/١٩٨٩ ويجعل هذا الإلغاء وارداً على غير محل منها . ولا وجه لما استدلت به محكمة الموضوع من الإقرار الصادر من المطعون ضده الثالث - للمطعون ضدهما الأول والثاني الموثق بتاريخ ١/٤/١٩٨٩ - والذي يلتزم فيه الأول بمسئوليته تجاههما عما يظهر من التصرفات التي اتخذها بناء على وكالتهما طالما لم يفصح هذا المستند عن إلغاء الوكالة وعلم الوكيل بذلك علماً يقينياً إذ لو أفصح عن ذلك لكان من شأنه ألا يدع الموكل بحاجة إلى إلغاء الوكالة وإعلان الوكيل بعد ذلك بتاريخ ١١/٤/١٩٨٩ ، ولا يشفع للحكم أستناده إلى إقرار المطعون ضده الرابع المؤرخ ٢٠/١١/١٩٨٩ من أن عقد الإيجار محل النزاع صدر له ولشريكه الطاعن من المطعون ضده الثالث بتاريخ ٤/٤/١٩٨٩ بعد إلغاء وكالته وليس في ٦/١/١٩٨٩ وأنه تنازل عن العقد إذ لا يتعدى حجية هذا الإقرار صاحبه إلى الوكيل الذي أبرمه والطاعن المتعاقد الآخر معه . لما كان ماتقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون فضلاً عن فسادهِ في الإستدلال قد عارة القصور بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حماد الشافعي ،

د . عبد القادر عثمان ، عزت البنداري نواب رئيس المحكمة و مصطفى جمال الدين .



الطعن رقم ٢٦٨١ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ . ٢) عمل ، العاملون بالقطاع العام ، مدة خبرة ، ، اقدمية ، ، علاقة عمل ، .

(١) مدة الخبرة التي ترفع من مستوى الأداء . إحتسابها في الأقدمية وفقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة . شرطة . أن تتفق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة .

(٢) بداية علاقة العمل وترتيب آثارها - عدا الأجر - العبرة فيها بالقرار الصادر بالتعيين . علة

ذلك .

١ - يدل النص في المادة ٢٣ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن المشرع أجاز احتساب مدة الخبرة التي ترفع من مستوى الأداء وما يترتب عليها من احتساب أقدمية افتراضية وزيادة في أجر بداية التعيين بالنسبة للعامل الذي تزيد مدة خبرته تلك عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك وفقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة بقرار منه بشرط أن تتفق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة .

٢ - لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في بدء علاقة العمل وترتيب كافة آثارها عدا الأجر بالقرار الصادر بالتعيين إذ أن هذا القرار ينشئ المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها فلا يجوز له المطالبة بتعديله استناداً إلى حالة الشخصية أو إلى قاعدة المساواة لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى وعلى ما سجله الخبير بتقريره أن المطعون ضده كان يعمل لدى الجمعية التعاونية لمحافظة القليوبية إعتباراً من ١٩٧٢/٧/١ إلى أن أستقال في ١٩٧٩/١٠/١٤ وعين لدى

الطاعنة فى اليوم التالى بوظيفة مشرف فرع بالدرجة الرابعة والتى يشترط لشغلها مؤهلاً متوسطاً فى حين أنه حاصل على مؤهل أقل من المتوسط وأحتسبت له مدة خبرة مقدارها خمس سنوات والتى يطالب بضمها . ومن ثم لا يحق له المطالبة بضم هذه المدة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقيته فى ضمها يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٢ سنة ١٩٨٥ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة - شركة النيل للمجمعات الاستهلاكية - وطلب الحكم بتسوية حالته وضم مدة خدمته من ١/٧/١٩٧٢ إلى ١/٦/١٩٧٧ وما يترتب على ذلك من آثار قانونية وفروق مالية ، وقال بياناً لذلك أنه ألتحق بالعمل لدى الجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة القليوبية منذ ١/٧/١٩٧٢ وبتاريخ ٣١/٥/١٩٧٧ صدر القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنقل تبعية العاملين بمجمعى الخانكة والقليج إلى الطاعنة إعتباراً من ١/٦/١٩٧٧ والتى إمتنعت عن ضم مدة خدمته السابقة

تسوية حالته طبقاً لذلك فقد أقام الدعوى بطلباته سالفه البيان ، ندبت المحكمة ببيرا وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١١/١/١٩٨٧ بالزام الطاعنة بتسوية حالة لطعون ضده وضم مدة خدمته إعتباراً من ١/٧/١٩٧٢ وحتى ١/٦/١٩٧٧ مع ما ترتب على ذلك من آثار قانونية وفروق مالية ، إستأنفت الطاعنة هذا الحكم الإستئناف رقم ٣٥٤ لسنة ١٠٤ ق القاهرة وبتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت لنيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، عُرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى بها الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الإستدلال والإخلال بحق الدفاع وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت فى دفاعها بأن المطعون ضده كان يعمل فى المدة المطالب بضمها لدى الجمعية التعاونية الاستهلاكية لمحافظة القليوبية وهى قطاع خاص وتخضع علاقته بها لأحكام قانون العمل وكان يتقاضى مكافأة شاملة ولم يكن معيناً على فئة مالية محددة ، ولا يجوز نقله على وظيفة وارده بالهيكل الوظيفى للشركة ، وقد إستلزم تعيين المطعون ضده الإعلان عن وظيفة مشرف فرع بالفئة الرابعة واحتسبت له مدة خبرة خمس سنوات إعمالاً لأحكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ والمادة ٥٠ من اللائحة الداخلية للشركة ، فإن الحكم المطعون فيه

إلى ضم مدة خدمته السابقة إلى مدة الخدمه تأسيساً على أنه نقل للعمل لديها ودون أن يرد على هذا الدفاع أو على ماورد بتقرير الخبير من عدم أحقيته فى ضمها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الإستدلال والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة « ٢٣ » من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على أن (يصدر مجلس إدارة الشركة قراراً بنظام احتساب مدة الخبرة المكتسبة علمياً وما يترتب عليها من احتساب الأقدمية الافتراضية والزيادة فى أجر بداية التعيين ، وذلك بالنسبة للعامل الذى تزيد مدة خبرته عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة مع مراعاة إتفاق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة ، كما يضع مجلس الإدارة القواعد التى تسمح بالتعيين بما يجاوز بداية الأجر المقرر للوظيفة وذلك فى الحالات التى يتوافر فيها لشاغل الوظيفة مدة خبرة ترفع من مستوى الاداء) يدل على أن المشرع أجاز احتساب مدة الخبرة التى ترفع من مستوى الأداء وما يترتب عليها من احتساب أقدمية أفتراضية وزيادة فى أجر بداية التعيين بالنسبة للعامل الذى تزيد مدة خبرته تلك عن المدة المطلوب توافرها لشغل الوظيفة وذلك وفقاً للنظام الذى يضعه مجلس الإدارة بقرار منه بشرط أن تتفق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة ، لما كان ذلك وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العبرة فى بدء علاقة العمل وترتيب كافة

آثارها عدا الأجر بالقرار الصادر بالتعيين إذ أن هذا القرار ينشئ المركز القانوني للعامل في الوظيفة بكل حقوقها وواجباتها فلا يجوز له المطالبة بتعديله إستناداً إلى حالته الشخصية أو إلى قاعدة المساواة ، لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى وعلى ماسجله الخبير بتقريره أن المطعون ضده كان يعمل لدى الجمعية التعاونية لمحافظة القليوبية إعتباراً من ١٩٧٢/٧/١ إلى أن استقال في ١٩٧٩/١٠/١٤ وعين لدى الطاعنة في اليوم التالي بوظيفة مشرف فرع بالدرجة الرابعة والتي تشترط لشغلها مؤهلاً متوسطاً في حين أنه حاصل على مؤهل أقل من المتوسط وإحتسبت له مدة خبرة مقدارها خمس سنوات والتي يطالب بضمها ، ومن ثم لا يحق له المطالبة بضم هذه المدة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأحقية في ضمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع

الإستئناف رقم ٣٥٤ لسنة ١٠٤ ق القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
حماد الشافعى ، د . عبد القادر عثمان ، عزت البندارى نواب رئيس المحكمة و سعيد فهميم .



الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٦٠ القضائية :

(١ . ٢) عمل « العاملون بالقطاع العام » ، « ترقية » ، « اجازة مرضية » .

(١) حق مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية فى وضع قواعد وضوابط الترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية وطبيعة نشاطها . وجوب اتفاقها وأحكام القانون . تأجيل ترقية العامل المريض الذى لم يقض فترة مرضه داخل المستشفى يناهض أحكام القانون .

(٢) حكم . محكمة الموضوع « سلطة محكمة الموضوع » ، « نقضى » .

قواعد الترقية طبقاً لنظام العاملين بالقطاع العام من المسائل القانونية التى يتعين على محكمة الموضوع أن تظهرها . خضوعها لرقابة محكمة النقض فى صحة تطبيق القانون .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المشرع منح مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستتبه من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التى يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق وتهدف رعاية الصالح العام ، ويجب أن تكون هذه الضوابط متفقة وأحكام القانون وإذا كان المشرع قد نظم فى المادتين ٣٦ ، ٣٧ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والذى يحكم واقعة الدعوى - حق العامل من الحصول على اجازة مرضية ومدتها وكيفية التصريح بها إما عن طريق الجهة الطبية بالوحدة الاقتصادية

أو اعتماد تلك الجهة للأجازة المقررة بمعرفة الطبيب الخارجى وأعطى جهة العمل حق مجازاة العامل المتمارض ولازم ذلك عدم امكان حصول العامل على أجازة مرضية لا تستدعيها حالته الصحية ، ويكون المعيار الذى وضعته الطاعنة بتأجيل ترقية العامل المريض الذى يقضى فترة مرضة داخل المستشفى مجافياً للقانون وإذ لم يعمل الحكم المطعون فيه هذا المعيار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على جهة العمل ترقيته متى أستوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هى حق لهذه الجهة تترخص فى إستعماله وتستقل بتقدير الوقت الملائم لها على أن تكون الترقية طبقاً لنظام العاملين بالقطاع العام هى من المسائل القانونية التى يتعين على محكمة الموضوع أن تستظهرها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبتها فى صحة تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٥٧٣ سنة ١٩٨٢ مدنى كلى شبين

الكوم على الطاعنة - شركة مصر شبن الكوم للغزل والنسيج - وطلب الحكم بتعديل تاريخ ترقية للفئة الخامسة إلى ١٩٧٤/١٢/٣١ بدلاً من ١٩٧٥/٦/٣٠ وتعديل تاريخ ترقية للفئة الرابعة إلى ١٩٧٧/١٢/٣١ بدلاً من ١٩٧٩/١٢/٣١ وما يترتب على ذلك من فروق مالية حتى ١٩٨١/١٠/١٥ وقال بياناً لذلك أنه التحق بالعمل لدى الطاعنة بوظيفة محام رابع الفئة السابعة في ١٩٦٩/٤/١ ورقى إلى وظيفة محام ثالث بالفئة السادسة في ١٩٧١/١٢/٣١ وإلى وظيفة محام ثان بالفئة الخامسة في ١٩٧٥/٦/٣٠ وإلى وظيفة محام أول بالفئة الرابعة في ١٩٧٩/١٢/٣١ وإذ كانت الطاعنة ، قد أرجأت ترقية للفئة الخامسة بسبب حصوله على أجازة مرضية تجاوز ثلاثين يوماً في السنة التي يستحق فيها الترقية ، وكان يستحق الترقية إلى وظيفة محام أول بالفئة الرابعة في ١٩٧٧/١٢/٣١ فقد أقام الدعوى بطلباته سائلة البيان . ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٥ برفض الدعوى ، إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨ لسنة ١٨ ق طنطا (مأمورية شبن الكوم) وبتاريخ ١٩٨٦/٥/١٢ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإرجاع ترقية المطعون ضده لفئة الخامسة إلى ١٩٧٤/١٢/٣١ وللجنة الرابعة إلى ١٩٧٧/١٢/٣١ وإعادة المأمورية للخبير لتحديد الفروق المالية وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٩٠/٢/٨ بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون ضده مبلغ ٤١٥,٣٠٠ جنيهاً ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت

فيها الرأي بنقض الحكم ، عُرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد من خمسة أوجه تنعى الطاعنة بالوجهين الأول والثانى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول انه طبقاً لنص المادتين ٨ ، ٨٢ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ لا تتم الترقية إلا لوظيفة خالية بالهيكل التنظيمى للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية وطبقاً للضوابط والمعايير التى يضعها مجلس الإدارة التى تعتبر جزءاً متماً لأحكام القانون وقد تضمنت ضوابط ومعايير الترقية بحركة ترقيات ١٩٧٧/١٢/٣١ تأجيل الترقية بالأختيار لمدة ستة أشهر لمن حصل على اجازة مرضية لأكثر من ثلاثين يوماً ولم تجاوز خمسين يوماً خلال السنة السابقة على تاريخ الترقية ولا يقضيها داخل مستشفى للعلاج أو إجراء جراحة . وإذا كان هذا الميعاد يتفق وأحكام القانون وقصد به رعاية المصلحة العامة وعاماً ومجرداً لجميع العاملين وقصد به منع تحايلهم على الحصول على اجازة مرضية بادعاء المرض ، فان الحكم المطعون فيه إذ أبطل هذا المعيار وبارجاع تاريخ ترقية المطعون ضده للفئة الخامسة إلى ١٩٧٤/١٢/٣١ والفئة الرابعة إلى ١٩٧٧/١٢/٣١ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان المقرر فى هذه المحكمة أن المشرع منح مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية سلطة تقديرية يضع بمقتضاها ما يستنه

من ضوابط ومعايير للترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية التى يديرها وطبيعة نشاطها مادامت غير مجافية للقانون وعامة التطبيق وتهدف بها رعاية الصالح العام ، ويجب أن تكون هذه الضوابط متفقة وأحكام القانون ، وإذا كان المشرع قد نظم فى المادتين ٣٦ ، ٣٧ من القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام - والذي يحكم واقعة الدعوى - حق العامل فى الحصول على اجازة مرضية ومدتها وكيفية التصريح بها إما عن طريق الجهة الطبية بالوحدة الاقتصادية أو اعتماد تلك الجهة للإجازة المقررة بمعرفة الطبيب الخارجى ، وأعطى جهة العمل حق مجازاة العامل المتمارض ، ولازم ذلك عدم إمكان حصول العامل على اجازة مرضية لاتستدعيها حالته الصحية ، ويكون المعيار الذى وضعته الطاعنة بتأجيل ترقية العامل المريض الذى لم يقض فتره مرضة داخل المستشفى مجافياً للقانون وإذا لم يعمل الحكم المطعون فيه هذا المعيار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأوجه الثالث والرابع والخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أنه يشترط للترقية وجود وظيفة خالية - بالهيكل التنظيمى للوحدة الاقتصادية حتى يمكن ترقية المرشح عليها وإذا كانت حركة الترقيات التى تمت فى ١٩٧٧/١٢/٣١ لم تشمل أى ترقيات للفئة الرابعة بالإدارة القانونية فى هذا التاريخ لعدم وجود وظيفة شاغرة بها بهذه الفئة يمكن

الترقية إليها وإذ لم يعرض الحكم لدفاع الطاعنة بعدم إستيفاء المطعون ضده لشروط الترقية لهذه الفئة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محلة ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الترقية ليست حقاً مكتسباً للعامل بحيث يتحتم على جهة العمل ترقية متى استوفى مقومات شغل الوظيفة الأعلى بل هي حق لهذه الجهة تترخص في استعماله وتستقل بتقدير الوقت الملائم لها على أن تكون الترقية إلى وظيفة خالية هي الأعلى مباشرة ، وإذ كانت قواعد الترقية طبقاً لنظام العاملين بالقطاع العام هي من المسائل القانونية التي يتعين على محكمة الموضوع أن تستظهرها حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبتها في صحة تطبيق القانون . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٢ قد أقام قضاءً بأحقية المطعون ضده في الترقية إلى الفئة الرابعة على أن إرجاء ترقيته للفئة الخامسة هو الذي أدى بذاته إلى تأخير ترقيته إلى الفئة الرابعة دون أن يستظهر شروط الترقية إليها بحركة الترقيات التي تمت في ١٩٧٧/١٢/٣١ ومدى توافرها بالمطعون ضده فإنه يكون معيباً بالقصور بما يعجز المحكمة عن مراقبة صحة تطبيقه للقانون وهو ما يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً في هذا الخصوص على أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين / حماد الشافعي ، د . عبد القادر عثمان ، عزت البنداري ، نواب رئيس المحكمة ، و مصطفى جمال الدين .



الطعن رقم ١١٤٥ . ١٣٦٤ لسنة ٦٠ القضائية :

- (١) عمل ، العاملون بالقطاع العام ، بدلات : بدل مخاطر الوظيفة ، أجر : الأجر الإضافي ، .
- (١) بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة في ظل أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ حدد المبادئ والقواعد التي تحكم هذا البديل . تخلفها كلها أو بعضها . أثره . أمتناع صرف البديل .
- (٢) الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل . م ١ ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ . ملحقات الأجر غير الدائمة لا يستحقها العامل إلا بتحقيق سببها . الأجر الإضافي . ماهيته . أجر متغير بالظروف الطارئة للإنتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .
- (٣) حكم ، عيوب التدليل : التناقض في الحكم ، .
- التناقض الذي يفسد الحكم . ماهيته .
- (٤) نقض ، د السبب المجهل ، .
- عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع الذي يعيب على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد عليه . نعى مجهل . غير مقبول .

١ - لما كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه (مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها وذلك وفقاً للنظام الذي يضعه في هذا الشأن ١ - ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ - بدلات تقتضيها

ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ٤٠٪ من بداية الأجر المقرر للوظيفة التي يشغلها على) وكان قرار رئيس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٦/٥ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام قد وضع في الفصلين الأول والثاني منه المبادئ والقواعد التي تحكم بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة ، وعناصر ظروف أو مخاطر الوظيفة التي تحدد على أساسها نسب البدل ، وناط في المادة التاسعة عشر الواردة في الفصل الثالث - بمجلس إدارة الشركة وضع قوائم بالوظائف التي تنطبق عليها أحكام هذا القرار على ان يتم اعتمادها من رئيس المجلس للقطاع ، وكانت هذه المبادئ وتلك القواعد قد وضعت في نطاق القانون بما مقتضاه وجوب مراعتها عند تقرير البدل ، فإذا تخلفت كلها أو بعضها أمتنع صرفه .

٢ - لما كان الأصل في استحقاق الأجر وعلى ما جرى به نص المادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ - أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل ، أما ملحقات الأجر منها مالا يستحقه العامل الا إذا تحققت أسبابها فهي ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستمرار وكان الأجر الإضافي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما يقابل زيادة في ساعات العمل عن المواعيد القانونية أي أن مناط استحقاقه هو تشغيل العامل ساعات عمل إضافية فإذا لم تقتضى حاجة العمل هذا التشغيل فإنه لا يستحقه ولا يجوز له أن يطالب به باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أجره .

٣ - المقرر في قضاء النقض - أن التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، وأنه ليس من التناقض أن يكون في عبارات الحكم ما يوصم بوقوع تعارض بين الأسباب بعضها مع البعض مادام قصد المحكمة ظاهراً ورأياً واضحاً .

٤ - لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن العبرة فى بيان أسباب الطعن بالنقض هى بما اشتملت عليه صحيفة الطعن وحدها بما لا يغنى عن الإحالة فى هذا البيان إلى أوراق أخرى وأنه يجب طبقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل الصحيفة ذاتها على بيان هذه الأسباب بياناً دقيقاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، كما أن عدم بيان المستندات ودلالاتها والتى ينعى على الحكم أغفالها وأثرها فى قضاء الحكم فإن النعى بشأنها يكون مجهولاً وبالتالى غير مقبول .

المحكمة

بعد الأطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن وقائع الطعنين - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده فى الطعن رقم ١١٤٥ لسنة ٦٠ ق أقام الدعوى رقم ٣١٠ سنة ١٩٨٣ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة - شركة النيل العامة لأتوبيس وسط الدلتا - وطلب الحكم بأحقية فى صرف نسبة ٢٪ زيادة فى الإيراد ونصف أجر يوم اضافى يومياً إعتباراً من ١٩٨١/٦/٢٥ ، ١٥٪ بدل طبيعة عمل إعتباراً من ١٩٨٢/٥/٢٢ وقال بياناً لذلك أنه يعمل لدى الطاعنة ورقى إلى وظيفة رئيس قسم التشغيل والتفتيش بالدرجة الثانية بمنطقة الغربية ،

وبسبب عدم اخلاء طرفه فقد أستمروا في مزاولة أعباء ومسئولية ذات الوظيفة بالإدارة العامة بالشركة وإذا كان يستحق صرف ٢٪ من نسبة زيادة الإيراد ، ١٥٪ بدل طبيعة عمل وأجر نصف يوم إضافي والتي تصرف للعاملين بهذه الوظيفة إلا أن الشركة لم تصرف له سوى مبلغ ثمانية جنيهات شهرياً المقرر صرفها للإداريين في حين أن وظيفته تتبع مجموعة وظائف الإنتاج ، ثم نقل إلى منطقة الغربية في ١/٤/١٩٨٢ بذات الوظيفة بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٢ . نقل بناء على طلبه إلى الإدارة العامة للشركة على وظيفة مفتش مركزي أول والمقرر لها ذات الإمتيازات إلا أن الشركة استمرت في حرمانه منها رغم صرفها لزملائه فقد أقام الدعوى بطلباته سائلة البيان . نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٥ بأحقية المطعون ضده في صرف بدل ١٥٪ من الأجر الأساسي اعتباراً من ٢٢/٥/١٩٨٢ وأعادت المأمورية إلى الخبير وبعد أن قدم تقريره الأخير حكمت بتاريخ ٢٩/١١/٨٧ برفض الدعوى بالنسبة لباقي الطلبات إستأنف المطعون ضده هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٠ لسنة ١٠٥ ق القاهرة كما إستأنفت الطاعنة الحكم الصادر بجلسته ٢٩/١١/١٩٨٧ بالإستئناف رقم ٦٤ لسنة ١٠٢ ق القاهرة وبعد أن أمرت المحكمة بضمها حكمت بتاريخ ٢٤/١/١٩٩٠ بتأييد الحكمين المستأنفين طعنت الشركة في هذا الحكم بالطعن المائل كما طعن المطعون ضده عليه بالطعن المنضم ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفضهما ، عُرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظرهما وفيها إلتمت النيابة رأيها .

« بالنسبة للطعن رقم ١١٤٥ / ٦٠ ق . »

حيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى بهما الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أنه طبقاً للمادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ أصدر مجلس إدارة الشركة قوائم بالوظائف التى يستحق شاغليها صرف بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وتقرر هذا البديل لشاغلى الوظائف الإدارية والمالية والتجارية والمكتبية وغيرهم ممن تتطلب طبيعة عملهم التواجد طوال الوقت بخطوط الشركة وورش الإنتاج ومواقع العمل الخارجية المقرر للعاملين بها بدل ظروف ومخاطر الوظيفة وشاغلى الوظائف التنفيذية والإشرافية والتى يعمل شاغلوها بمواقع الإنتاج بصفة دائمة ويتولون الإشراف على وظائف تقرر لها البديل وإذا كان المطعون ضده يعمل بوظيفة إدارية بالإدارة العامة للشركة ولا تتطلب طبيعة عمله التواجد بصفة دائمة فإن الحكم بأحقية المطعون ضده لبديل ظروف ومخاطر الوظيفة أسوه بزميله الذى يعمل بفرع آخر للشركة ويستلزم عمله التواجد طول الوقت بمحل عمله إستناداً لتقرير الخبير الأول فى حين أن الثابت من تقرير الخبير الثانى أنه يشغل وظيفة إدارية بإدارة الحركة والتفتيش المركزى بالإدارة العامة فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨

لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام تنص على أنه (مع مراعاة القرارات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء يجوز لمجلس الإدارة منح البدلات الآتية وتحديد فئة كل منها ، وذلك وفقاً للنظام الذى يضعه فى هذا الشأن) بدلات تقتضيها ظروف أو مخاطر الوظيفة وذلك بحد أقصى ٤٠٪ من بداية المقرر للوظيفة التى يشغلها العامل) وكان قرار رئيس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٦/٥ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام قد وضع فى الفصلين الأول والثانى منه المبادئ والقواعد التى تحكم بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة ، وعناصر ظروف أو مخاطر الوظيفة التى تحدد على أساسها نسب البدل ، وناط فى المادة التاسعة عشر - الواردة فى الفصل الثالث - بمجلس إدارة الشركة وضع قوائم بالوظائف التى تنطبق عليها أحكام هذا القرار على أن يتم اعتمادها من رئيس المجلس للقطاع ، وكانت هذه المبادئ وتلك القواعد قد وضعت فى نطاق القانون بما مقتضاه وجوب مراعاتها عند تقرير البدل ، فاذا تخلفت كلها أو بعضها إمتنع صرفه ، لما كان ذلك وكان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٤ المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأحقية المطعون ضده لبدل ظروف ومخاطر الوظيفة ، على ما أثبتته الخبير بتقريره الأول من أن وظيفة مفتش ووظيفة مفاجئ وردت ضمن الوظائف المستحقة لبدل المخاطر بنسبة ١٥٪ من الأجر الأساسى والمحددة بكتاب وزير النقل رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٠ وقرار الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٠ وأن الطاعنة لم تقدم مايدل على أن

صرف البديل للقرين بسبب مباشرته العمل على خطوط السيارات ولم تصرفه للمطعمو
ضده لأنه ضمن الموظفين الإداريين بالحركة وأنه يستحق البديل المقرر للمفتش أسو
بالقرين في حين أن المادة الثامنة من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة
١٩٧٩ بشأن بدلات ظروف أو مخاطر الوظيفة للعاملين بالقطاع العام قد اشترطت
لإستحقاق العاملين بالوظائف التجارية والمالية أن تتطلب طبيعة عملهم التواجد
داخل مواقع الإنتاج المقرر لها البديل . وكان الثابت من تقرير الخبير الثاني أ
المطعون ضده يعمل بوظيفة إدارية ولا يتواجد بمواقع الإنتاج فلا يتسنى مساواة
بالقرين ، إذ لا مساواة فيما تناهض القانون ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذ
النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث ان الطعن صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف
رقم ٦٤ لسنة ١٠٢ ق القاهرة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

« بالنسبة للطعن رقم ١٣٦٤ سنة ٦٠ ق » .

حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها علم
الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقا
قضاءه بعدم أحقيته في أجر نصف يوم إضافي على أنه لا يعمل بمواقع الإنتاج و
يجوز له الجمع بين بدل السفر الذي يحصل عليه مقابل المأموريات الخارجية والأجر
الإضافي وأنه يعمل في غير أوقات العمل الرسمية ، في حين أن وظيفته تابع

لمجموعة الوظائف الإنتاجية وليست وظيفة إدارية إذ يتولى التفتيش على مكاتب التفتيش والحركة ومناطق الرقابة ، ويتقاضى أجر إضافى منذ سنة ١٩٧٥ فأصبح هذا الأجر جزءاً من أجره لا يجوز حرمانه منه ، كما أن وظيفة مفتش مركزى أول التى نقل إليها تقرر لها أجر نصف يوم عمل إضافى بموجب اللائحة الداخلية للشركة والتى إعتمدها مجلس الإدارة فى ١٩٧٥/٧/٨ والتى لم تفرق فى إستحقاق هذا الأجر الإضافى بين من يعمل بمواقع الإنتاج أو من يعمل بالإدارة العامة للشركة . وإذا كان حظر الجمع بين بدل السفر والأجر الإضافى قاصراً على العاملين المدنيين بالدولة دون العاملين بالقطاع العام فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى برفض طلبه فى صرف الأجر قاصر على المفتشين والمفاجئين الذين يعملون بمواقع الإنتاج وأنه لا يجوز الجمع بينه وبين بدل السفر وأنه يرتبط بالظروف التى أدت إلى تقريره يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محلة ، ذلك أنه لما كان الأصل فى استحقاق الأجر - وعلى ما جرى به نص المادة الأولى من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ - أنه لقاء العمل الذى يقوم به العامل ، أما ملحقات الأجر منها ما لا يستحقه العامل إلا إذا تحققت أسبابها فهى ملحقات غير دائمة وليست لها صفة الثبات والاستمرار وكان الأجر الإضافى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه مقابل زيادة طارئة فى ساعات العمل المقررة لمواجهة حاجة العمل وفق ظروفه ، وهو

بهذه المثابة يعد أجراً متغيراً مرتبطاً بالظروف الطارئة للإنتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية ، أى أن مناط إستحقاقه هو تشغيل العامل ساعات عمل إضافية ، فإذا لم تقتضى حاجة العمل هذا التشغيل فإنه لا يستحقه ولا يجوز له أن يطالب به باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أجره ، لما كان ذلك وكان الثابت من تقرير الخبير أن أجر نصف اليوم الإضافى موضوع النزاع لا يصرف إلا عن أيام التشغيل الفعلية ولا يصرف إلا للمفتشين الذين يعملون بمواقع الإنتاج والورش والخطوط ويتواجدون فى العمل من الساعة السادسة صباحاً حتى السادسة مساءً وأن طبيعة عمل الطاعن تختلف عن طبيعة هؤلاء وأنه لا يستحق بذلك الأجر الإضافى المذكور ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم أحقيته فيه ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه التناقض ومخالفة الثابت بالأوراق وفى بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه إنتهى إلى تأييد الحكم الابتدائى بأحقيته فى صرف بدل مخاطر بواقع ١٥٪ من الأجر الأساسى من تاريخ شغله وظيفة مفتش مركزى أول أسوة بالمقارن به ، ومن ثم لا يجوز أن ينفى برفض طلبه بأحقيته فى صرف ٢٪ نسبة زيادة ايراد على أساس عدم تماثل عمله مع عمل القرين لأنه يعمل بوظيفة إدارية بينما يعمل المقارن به فى مواقع الإنتاج مع أنهما يشغلان وظيفة واحدة ويعملان بالإدارة العامة ومن ثم يكون من حقه صرف

نسبة زيادة الإيراد بواقع ٢٪ عن المدة من ١٩٨١/٦/٢٥ إلى ١٩٨٣/٨/١٠ وإذ خالف الحكم المطعون ذلك وانتهى إلى عدم أحقيته في هذه الزيادة يكون مشوباً بالتناقض وخالف الثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء النقض أن التناقض الذي يعيب الحكم ويفسده هو الذي تتماهى به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه ، وأنه ليس من التناقض أن يكون في عبارات الحكم ما يوهم بوقوع تعارض بين الأسباب بعضها مع البعض مادام قصد المحكمة ظاهراً ورأيها واضحاً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي الصادر بجلسة ١٩٨٥/٢/٢٤ بأحقية الطاعن في بدل المخاطر والذي أقام قضاؤه في هذا الخصوص إستناداً إلى تقرير الخبير الذي أنتهى إلى أستحقاقه لهذا البدل أسوه بالمقارن به دون أن يعرض أى من الحكمين لطبيعة عمل الطاعن أو يرد على دفاع المطعون ضدها بأن أستحقاق القرين لبدل المخاطر وهو أنه يعمل بمواقع الإنتاج بينما يعمل الطاعن بوظيفة إدارية فإن هذا القضاء لا يحوز ثمة حجية في شأن طبيعة عمل الطاعن ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بالتناقض لرفض طلبه في زيادة نسبة الإيراد إلى ٢٪ تأسيساً على أن وظيفته إدارية ولا يعمل بمواقع الإنتاج وعلى ما انتهى إليه في تقريره الثانى فإنه لا يكون مشوباً بالتناقض أو خالف الثابت بالأوراق ويكون النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول أن الحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه الذي ضمن المذكرات المقدمة منه أمام خبير الدعوى ومحكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف كما لم يناقش المستندات المقدمة منه تأييداً لهذا الدفاع وهو دفاع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العبرة في بيان أسباب الطعن بالنقض بما أشتملت عليه صحيفة الطعن وحدها بما لا يغنى عنه الأحالة في هذا البيان إلى أوراق أخرى وأنه يجب طبقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشتمل الصحيفة ذاتها على بيان هذه الأسباب بياناً دقيقاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه ، كما أن عدم بيان المستندات ودالاتها والتي ينعى على الحكم اغفالها وأثرها في قضاء الحكم فإن النعى بشأنها يكون مجهلاً وبالتالي غير مقبول ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يبين بالنعى أوجه الدفاع أو المستندات التي أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها فإن النعى بهذا السبب يكون مجهلاً ومن ثم غير مقبول .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود

يوسف ، سعيد غريانى نائبى رئيس المحكمة ، عبد المنعم محمد الشهاوى وحسين السيد متولى .



الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ القضائية «أحوال شخصية» :

(١) أحوال شخصية ، المسائل الخاصة بغير المسلمين: نسب ، دعوى الأحوال الشخصية : نظر الدعوى .

إختصاص

- قبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما . شرطه . أن تكون ضمن دعوى الحق .
إختصاص المحكمة بنظر دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين . أثره . إختصاصها بنظر دعوى
النسب التى تضمنتها . علة ذلك .

(٢) أحوال شخصية . إثبات . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير أقوال الشهود «

- تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال
ووجه الحق فيها . استقلال قاضى الموضوع به طالما لم يخرج عن مدلولها .

١ - إن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالا بالنسب وحده بل
يجب أن تكون ضمن دعوى حق فى التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت
النسب ، مما يبنى عليه ان اختصاص المحكمة بالنظر فى دعوى الإرث بالنسبة
لغير المسلمين يستتبع ضمناً إختصاصها بدعوى النسب عملاً بقاعدة أن قاضى
الأصل هو قاضى الفرع فلا مجال للقول بفصل دعوى النسب عن دعوى الميراث.

- وأن أحكام الشريعة الإسلامية والتقنيات المستمدة منها تسرى على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين فى شأن الموارث ومنها تعيين الورثة وتحديد انصبتهم فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكام الشريعة الإسلامية على دعوى النسب التى أقيمت بالتبعية لدعوى الحق بغية تعيين الورثة وتحديد انصبتهم فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها : وسلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها مما يستقل به قاضى الموضوع طالما لم يخرج عن مدلولها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة ضد الطاعنات للحكم بثبوت نسب البنيتين من أبيهما وقالت بيانا لدعواها أنه تزوجها فى شهر أكتوبر سنة ١٩٧٢ بعقد صحيح شرعى غير موثق ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج ورزقت منه على فراش الزوجية بالصغيرتين المذكورتين وإذا عمدت الطاعنات إلى إنكار نسبهما إلى أبيهما لحرمانهما من

الميراث فى تركته فقد أقامت الدعوى. كما أقامت الدعوى رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة على الطاعنات للحكم ببطلان إشهداد الوفاة والوراثة رقم ٥٧٦ لسنة ١٩٨٣ وراثات الزيتون وقالت بيانا لها إن الطاعنات استصدرن ذلك الإشهداد بإثبات وفاة وإنحصار إرثه الشرعى فيهن باعتبارهن شقيقاته من غير وارث ولا شريك سواهن وإذ أغفل هذا الإشهداد إيراد بنتى المورث من بين ورثته فقد أقامت الدعوى ، كما أقامت الطاعنات الدعوى رقم ١٣١٣ لسنة ١٩٨٣ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة على المطعون ضدها ببطلان إشهداد الوفاة والوراثة رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٣ وراثات الموسكى وقلن بيانا لدعواهم إنه بتاريخ ١٩٨٣/١/٨ توفى شقيقهن وانحصر إرثه الشرعى فيهن من غير شريك ولا وارث آخر سواهن إلا أن المطعون ضدها استصدرت إشهداد الوفاة والوراثة المشار إليه بإثبات وفاة المورث وانحصر إرثه الشرعى فيها باعتبارها زوجته وفى بنتيه منها وفيهن وإذ لم يكن المطعون ضده زوجة له ومن ثم فهى لا تترث شرعاً فقد أقمن الدعوى. أمرت المحكمة بضم الدعاوى وأحالت الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٩ فى الدعوى رقم ٤٢٤ سنة ١٩٨٣ كلى جنوب القاهرة بثبوت نسب القاصرتين إلى المرحوم وفى الدعويين رقمى ١٣٩٥ سنة ١٩٨٣ و١٣١٣ سنة ١٩٨٣ كلى جنوب القاهرة بثبوت وفاته بتاريخ ١٩٨٣/١/٩ وإنحصار إرثه الشرعى فى ابنتيه بوصاية والدتهما ولهما ثلثى التركة فرضا وفى أخواته الشقيقات الطاعنات ولهن باقى التركة تعصبا بالسوية بينهن استأنفت الطاعنات هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٦٧٢ لسنة ١٠٣ ق وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنات

فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث ان الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى بها الطاعنات على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب وفى بيان ذلك يقلن أنهن والمطعون ضدها متحدى الطائفة والملة وينتميان إلى طائفة الأقباط الارثوذكس ويخضعان من ثم لأحكام النسب فى شريعتيهما الخاصة والتي تقضى بعدم قبول دعوى ثبوت النسب للأبوة إذا كانت الأم أثناء فترة الحمل مشهورة بسوء السلوك أو تعاشر رجلا آخر وكان الثابت من أقوال شاهديهن أن المطعون ضدها كانت مقترنة بآخر بعقد زواج لم يرد عليه الإنحلال بما مؤداه أن البنيتين المدعى نسبهما من المرحوم كانتا ثمرة علاقة غير شرعية لايثبت بها النسب وإذ خالف الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل فى شأن الواقعة المطروحة أحكام الشريعة الإسلامية ورتب على ذلك قضاءه بثبوت نسب البنيتين «.....» و«.....» من المرحوم على ما استخلصه من أقوال شاهدى المطعون ضدها من أنها كانت زوجة لأبيهما بعقد صحيح شرعى ودخل بها ورزقت منه بهاتين البنيتين فى حين أن أقوالهما جاءت متناقضة ولا تؤدى إلى ثبوت نسبهما شرعاً وأطرح دلالة إنكار الزوج حال حياته لتلك الزوجة الوارد بتحقيقات الشكوى رقم ١٩٨ لسنة ١٩٨٣ إدارى الجمالية فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالا بالنسب وحده بل يجب أن

تكون ضمن دعوى حق فى التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت النسب مما ينبى عليه أن إختصاص المحكمة بالنظر فى دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين تستتبع ضمنا إختصاصها بدعوى النسب عملا بقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع فلا مجال للقول بفصل دعوى النسب عن دعوى الميراث ، وإن أحكام الشريعة الإسلامية والتنظيمات المستمدة منها تسرى على جميع المصريين مسلمين أو غير مسلمين فى شأن الموارث ومنها تعين الورثة وتحديد أنصبتهم فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق أحكام الشريعة الإسلامية على دعوى النسب التى أقيمت بالتبع لدعوى الحق بغية تعين الورثة وتحديد أنصبتهم فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه . لما كان ذلك وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البيانات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها مما يستقل به قاضى الموضوع طالما لم يخرج عن مدلولها فإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بثبوت نسب البنيتين من المرحوم على ما استخلصه من بينه المطعون ضدها الشرعية من أنها كانت فراشا لوالدهما فى زوجية صحيحة وإن البنيتين كانتا ثمرة لهذه الزوجية وهو من الحكم استخلاص موضوعى سائغ مما له أصله الثابت فى الأوراق ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها وتكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعا فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحى محمود يوسف .

سعيد غريانى نائبى رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى وحسين السيد متولى .



الطعن رقم ٤٥ لسنة ٦٠ القضائية «أحوال شخصية»:

(١) أحوال شخصية «المسائل الخاصة بغير المسلمين: طاعة» . «قانون «القانون الواجب التطبيق» .

- الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجب تطبيقها . قواعد الاختصاص والإجراءات التى تتبع فى دعوى الطاعة . م ١١ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سريانها على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها .

(٢) أحوال شخصية «دعوى الأحوال الشخصية: الحكم فيها: تسببه» . محكمة الموضوع «سلطتها فى تقدير الأدلة» إثبات .

- محكمة الموضوع لها السلطة التامة فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وتقدير أدلة الدعوى وترجيح ما تظنن إليه فيها . طالما تقيم حكمها على أسباب سائغة .

١ - النص فى الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والملية على أنه «بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام -

فى نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم « مفادة أن الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . إذ كان ذلك وكان ما ورد فى المادة ١١ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى خصوص ما يتبع فى دعوة الزوج زوجته للدخول فى طاعته واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هى من قواعد الاختصاص ومسائل الإجراءات فإنها تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها .

٢ - لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وتقدير أدلة الدعوى والموازنة بينها وترجيح ما تظمن إليه منها ما دامت تقيم حكمها على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٦ كلى أحوال شخصية الإسكندرية على المطعون ضده للحكم بعدم الاعتداد بإعلانه لها فى ١٢/٧/١٩٨٦ بدعوتها للدخول فى طاعته واعتباره كأن لم يكن وقالت بيانا لدعوها أنهما تزوجا

طبقا لشريعة الأقباط الارثوذكس وإذا دعاها بموجب ذلك الإعلان للدخول فى طاعته فى السكن المبين به وإذا كان المطعون ضده غير أمين عليها وقصد بإعلانه الكيد لها وجاءت دعوتها للدخول فى طاعته وفق أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذى يحكم مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين والمختلفى الطائفة والملة من غير المسلمين فقد أقامت الدعوى بطلبها سالف البيان أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣٠ برفض الدعوى أستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ١٤ لسنة ٨٨ ق وبتاريخ ١٩٩٠/١/٢٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفضه وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها ألتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن دعوتها للدخول فى طاعة المطعون ضده وأعتراضها على ذلك أمام المحكمة إنما هى من أحكام المادة ١١ مكررا ثانيا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ وإذا كان هذا القانون يحكم مسائل الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين مختلفى الطائفة والملة فإنه لايجوز تطبيق هذا النص على منازعتهم إذ هما قبطيان ارثوذكسيان ومتحدى الطائفة والملة وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأعمل حكم ذلك النص فى شأن منازعتهم فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أنه لما كان النص فى الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية على أنه

«بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة والدين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام فى نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم » مفاده أن الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق وكان ما ورد فى المادة ١١ مكررا ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المشار إليها فى خصوص ما يتبع فى دعوة الزوج زوجته للدخول فى طاعته واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هى من قواعد الاختصاص ومسائل الإجراءات فإنها تسرى على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بأن طبق ما ورد فى مجموع الأقباط الارثوذكس شريعة طرفى الطعن من أحكام موضوعية عن الطاعة واعتد بإجراءات دعوة المطعون ضده للطاعنه بالدخول فى طاعته وأعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية وفقا لما ورد فى النص المشار إليه فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويكون النعى عليه فى هذا الصدد على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك تقول أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بعدم شرعية مسكن الطاعة وأقامت البينة على ذلك وبرهنت عليه بالمستندات المقدمة منها فى الدعوى فإن الحكم المطعون فيه إذ أ طرح هذه البينة وتلك المستندات وعول فى قضائه برفض دعواها على أقوال شاهدهى المطعون ضده فإنه يكون قد شابه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وتقدير أدلة

الدعوى والموازنة بينهما وترجيح ما تطمئن إليه منها مادامت تقيم حكمها على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض اعتراض الطاعنة على إعلان دعوتها للطاعة من أنها لم تثبت ما أدعته من عدم أمانة المطعون ضده بمالها أو أنه لم يعد لها المسكن الشرعى المناسب وكان هذا الاستخلاص موضوعى سائغ مما له أصله الثابت بالأوراق ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ويكفى لحمل قضائه فإن النعى عليه بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فتحي محمود

يوسف ، سعيد غرياني نائبي رئيس المحكمة . عبد المنعم محمد الشهاوى وحسين السيد متولى .



الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٠ القضائية (أحوال شخصية) :

(١) أحوال شخصية ، المسائل الخاصة بالمسلمين : طاعة ، دعوى الأحوال الشخصية ، الطعن فى الحكم :

الاستئناف : الأثر الناقل للاستئناف ، تسبيب الحكم الاستئنافى ، دفاع : الدفاع الجوهرى ، حكم :

عيوب التدليل : ما يعد قصورا ، إستئناف . حكم .

- إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية . أثره . إعادة الدعوى إلى الحالة التى

كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . م ٣١٧ من لائحة

ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداه . اعتراض الطاعنة على إعلان المطعون ضده لها بدعوتها

للدخول فى طاعته استنادا إلى سببين (عدم مشروعية مسكن الطاعة وشغله بسكنى الغير ،

وعدم أمانته عليها نفسا ومالا) . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض

اعتراضها دون بحث دفاعها الجوهرى بخصوص عدم أمانته عليها نفسا ومالا . قصور .

- مقتضى نص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وهى ضمن

المواد التى أبقى عليها القانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ أن الاستئناف يعيد

الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما

رفع عنه الاستئناف بحيث يجب على محكمة الاستئناف إعادة النظر فيما

رفع عنه الاستئناف على أساس الدفع والأدلة المقدمة أمام محكمة أول درجة. لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أقامت اعتراضها على إعلان المطعون ضده لها بدعوتها الدخول في طاعته على سببين أولهما عدم مشروعية مسكن الطاعة وشغله بسكنى الغير وثانيهما عدم أمانة المطعون ضده عليها نفسا ومالا وكانت محكمة الاستئناف قد قضت بإلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم الاعتداد بالإعلان الموجه من المطعون ضده إلى الطاعنة والذي يدعوها فيه للدخول في طاعته واعتباره كأن لم يكن - لمصلحة الطاعنة - فإنه كان لزاما عليها أن تفصل في دفاعها بخصوص عدم أمانة المطعون ضده عليها نفسا ومالا والذي لم يتعرض الحكم الابتدائي لبحثه واكتفاء بما قبله من أوجه دفاع أخرى مادام لم يثبت نزول الطاعنة عنه صراحة أوضماً ، وهي إذ لم تفصل فيه رغم كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الحكم فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - نتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٨٧ كلى أحوال شخصية

كفر الشيخ «مأمورية دسوق» على المطعون ضده للحكم بعدم الاعتداد بالإعلان الموجه لها في ١٩٨٧/١١/٣٠ بدعوتها للدخول في طاعته واعتباره كأن لم يكن وقالت بيانا لدعوها أنها زوجته وفي عصمته وإذا دعاها بموجب ذلك الإعلان للدخول في طاعته في سكن مشغول بسكنى الغير وكان غير أمين عليها نفسا ومالا فقد أقامت الدعوى أحالت المحكمة الدعوى للتحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين حكمت في ١٩٨٨/١٠/٣٠ بعدم الاعتداد بالإعلان الموجه إلى الطاعنة واعتباره كأن لم يكن . أستأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا «مأمورية كفر الشيخ» بالاستئناف رقم ١٠٥ لسنة ٢١ ق . بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦ قضت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول أنها استندت في دعواها بعدم الاعتداد بإعلان الطاعن لها بدعوتها للدخول في طاعته على سببين أولهما عدم شرعية مسكن الطاعة لشغله بسكنى الغير وثانيهما عدم أمانة المطعون ضده عليها نفسا ومالا . وقد قضى لها بطلباتها . إلا أن محكمة الاستئناف قضت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنة على سند من شرعية مسكن الطاعة . دون أن تعنى ببحث ما أثارته الطاعنة من عدم أمانة الطاعن عليها نفساً ومالاً . وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأي في الدعوى وهو ما يشوب حكمها بالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن مقتضى نص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وهي ضمن المواد التي أبقى عليها القانون رقم ٦٢٤ لسنة

١٩٥٥ أن الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كان عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف بحيث يجب على محكمة الاستئناف إعادة النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة أمام محكمة أول درجة لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد أقامت اعتراضها على إعلان المطعون ضده لها بدعوتها الدخول في طاعته على سببين أولهما عدم شرعية مسكن الطاعة وإنشغاله بسكنى الغير وثانيهما عدم أمانة المطعون ضده عليها نفساً ومالاً وكانت محكمة الاستئناف قد قضت بإلغاء الحكم الابتدائي الذي قضى بعدم الاعتداد بالإعلان الموجه من المطعون ضده إلى الطاعنة والذي يدعوها فيه للدخول في طاعته واعتباره كأن لم يكن - لمصلحة الطاعنة - فإنه كان لزاماً عليها أن تفصل في دفاعها بخصوص عدم أمانة المطعون ضده عليها نفساً ومالاً والذي لم يتعرض الحكم الابتدائي لبحثه اكتفاء بما قبله من أوجه دفاع أخرى مادام لم يثبت نزول الطاعنة عنه صراحة أو ضمناً ، وهي إذ لم تفصل فيه رغم كونه دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الحكم فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٤ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / ريمون فهميم إسكندر نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين /
عبد الناصر السباعي . إبراهيم شعبان نائبي رئيس المحكمة) . سيد محمود قايد وعبد الله فهميم .



الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ - ٢) إيجار «إيجار الأماكن» : احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . محكمة الموضوع
«مسائل الواقع» .

(١) مخالفة حظر احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أثره . زوال
العقد بمجرد وقوع المخالفة . للمؤجر حق طلب إخلاء العين . زوال سبب المخالفة . لا أثر له .
(٢) تقدير المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . من سلطة قاضي الموضوع .
شرطه . أن يركن في تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه في قضائه . (مثال
في إيجار لاستدلال غير سائغ على توافر مقتضى الاحتجاز) .

١ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن مخالفه حظر الاحتفاظ بأكثر من
مسكن في البلد الواحد دون مقتض وفقاً لنص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٧٧ يترتب عليه زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة ، إذ لم يشترط القانون
حداً أدنى للزمن الذي يتحقق به ظرف الاحتجاز ، ويكون للمؤجر - باعتباره الطرف
الآخر في التعاقد - أن يطلب إخلاء العين المؤجرة . ولا يؤثر في ثبوت هذا الحق له
زوال سبب المخالفة بعد ذلك .

٢ - لئن كان تقدير توافر مقتضى تعدد أكثر من مسكن في البلد الواحد من

عدمه يخضع لمطلق سلطان قاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها، إلا أنه يتعين أن يركن فى تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدى إلى ما انتهى إليه فى قضائه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفى مخالفة حظر احتجاز المطعون ضده الأول أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى على ما أورده بمدونات من أن « ... عن السبب الثانى من أسباب الاستئناف من أن المدعى عليه الأول (المطعون ضده الأول) المستأجر الأصيل مؤجر شقتين فى بلد واحد، فإن الثابت من الأوراق أن المدعى عليه الأول قد ترك عين النزاع للمدعى عليه الثانى (المطعون ضده الثانى) ومن ثم تنتفى واقعة استتجاره لشقتين فى بلد واحد ، ومن ثم يكون هذا الطلب على غير سند من القانون ، الأمر الذى يضحى معه هذا الاستئناف على غير سند من الواقع والقانون متعيناً رفضه وتأييد الحكم المستأنف لهذه الأسباب ... » وإذ كان هذا الذى استند إليه الحكم فى قضائه على النحو المتقدم ليس فيه ما يكشف عن حصول ترك المطعون ضده الأول للشقة محل النزاع للمطعون ضده الثانى فى وقت معاصر فى الزمن لاحتجازه المسكن الآخر ، كما وأنه لا يكشف عن سنده السائغ فى توافر مقتضى الاحتجاز ، ذلك أن مجرد ترك العين لآخر لا يتوافر به هذا المقتضى فإنه يكون قد شابه القصور والفساد فى الاستدلال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق -
 تتحصل في أن الطاعنين أقاما على المطعون ضدهما الدعوى رقم ١١٢١ لسنة
 ١٩٨٦ أمام محكمة الفيوم الابتدائية بطلب الحكم بإخلاء الشقة المبينة بالصحيفة
 وتسليمها لهما ، وقالوا بيانا لدعواهما أنه بموجب عقد مؤرخ أول يوليو سنة ١٩٨٣
 استأجر منهما المطعون ضده الأول هذه الشقة ، وإذا احتجز شقة أخرى بذات البلدة
 وقام بتأجير الشقة محل النزاع إلى المطعون ضده الثاني من الباطن بالمخالفة لشروط
 عقد الإيجار فقد أقام الدعوى أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ، وبعد أن
 استمعت إلى أقوال شهود الطرفين ، حكمت برفض الدعوى . أستأنف الطاعنان هذا
 الحكم بالاستئناف رقم ٩٩٨ لسنة ٢٣ ق بنى سوف «مأمورية الفيوم» ، وتاريخ
 ١٩٨٨/٤/٦ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان في هذا الحكم
 بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذا عرض
 الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت
 النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب
 والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه بانتفاء واقعة
 احتجاز المطعون ضده الأول لأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى على سند
 من قيامه بترك الشقة محل النزاع إلى المطعون ضده الثاني ، في حين أن هذا الترك
 لا ينفي الاحتجاز أو يصحح الوضع كما أنه لا يعتبر من قبيل المقتضى الذي يبيح
 احتجاز أكثر من مسكن ، الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن من المقرر - في قضاء هذه المحكمة -
 أن مخالفة حظر الاحتفاظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى وفقا لنص

المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يترتب عليه زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة ، إذ لم يشترط القانون حدا أدنى للزمن الذى يتحقق به ظرف الاحتجاز ، ويكون للمؤجر - باعتباره الطرف الآخر فى التعاقد - أن يطلب إخلاء العين المؤجرة ولا يؤثر فى ثبوت هذا الحق له زوال سبب المخالفة بعد ذلك ، وأنه ولئن كان تقدير توافر مقتضى التعدد من عدمه يخضع لمطلق سلطان قاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملا بساتها ، إلا أنه يتعين أن يركن فى تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه فى قضائه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بنفى مخالفة حظر احتجاز المطعون ضده الأول أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى على ما أورده بمدوناته من أنه « عن السبب الثانى من أسباب الاستئناف من أن المدعى عليه الأول (المطعون ضده الأول) المستأجر الأصلى مؤجر شقتين فى بلد واحد ، فإن الثابت من الأوراق أن المدعى عليه الأول قد ترك عين النزاع للمدعى عليه الثانى (المطعون ضده الثانى) ومن ثم تنتفى واقعة استئجاره لشقتين فى بلد واحد ، ومن ثم يكون هذا الطلب على غير سند من القانون، الأمر الذى يضحى معه هذا الاستئناف على غير سند من الواقع والقانون متعينا رفضه وتأييد الحكم المستأنف لهذه الأسباب » . وإذا كان هذا الذى استند إليه الحكم فى قضائه على النحو المتقدم ليس فيه ما يكشف عن حصول ترك المطعون ضده الأول للشقة محل النزاع للمطعون ضده الثانى فى وقت معاصر فى الزمن لاحتجازه المسكن الآخر ، كما وأنه لا يكشف عن سنده السائغ فى توافر مقتضى الاحتجاز ، ذلك أن مجرد ترك العين لآخر لا يتوافر به هذا المقتضى فإنه يكون قد شابه القصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة للبحث فى باقى أوجه الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد رشاد مبروك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فؤاد شلبى ، أحمد أبو

الضراير ، محمد خيرى أبو الليل و محمد يسرى زهران .



الطعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٥٨ القضائية

(١-٣) إيجار «إيجار الأماكن: بعض أنواع الإيجار: التأجير المفروش، . قانون .

(١) ثبوت أن المقصود من إجارة العين ما اشتملت عليه من أدوات ومفروشات وأن المبنى ليس

إلا عنصرا ثانويا . أثره . عدم خضوعها لقوانين إيجار الأماكن .

(٢) اعتبار العين المؤجرة متجرا . مناطه . اشتمالها على المقومات المادية والمعنوية اللازمة .

(٣) انتهاء الحكم إلى أن عقد إيجار العين محل النزاع أنصب على مكان خال يخضع لأحكام

قانون إيجار الأماكن لخلوه من المقومات المادية والمعنوية . لاعيب . مجرد وجود المكان المؤجر

فى موقع متميز لا يخرج من نطاق تطبيق القانون المذكور .

١ - المقرر فى قضاء محكمة النقض - أن مناط إخراج الإجارة التى ترد على

عين معدة لاستثمارها فى مشروع تجارى من نطاق أحكام قوانين إيجار الأماكن أن

يزودها مالكها بأدوات أو مفروشات جدية وتكون الإجارة قد استهدفتها بحيث يعتبر

المبنى فى ذاته عنصرا ثانويا .

٢ - يشترط لاعتبار العين المؤجرة متجرا أن تشتمل على المقومات المادية

والمعنوية اللازمة لذلك قانونا .

٣ - إذ كان الثابت بعقد الإيجار محل النزاع أنه أنصب على محل وختل نصوصه من ذكر أية مقومات مادية أو معنوية تدل على أنه أجر كمحل تجارى أو كعين مفروشة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ كيف هذا العقد على أنه عقد إيجار عن مكان خال يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن يكون قد التزم صحيح القانون ، لا يغير من ذلك أن تميز موقعه كان محل اعتبار عند إبرامه إذ لا يصلح هذا السبب بذاته لتغيير طبيعته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٨٦ مدنى الأقصر الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بإخلاء المحل المبين بالأوراق تأسيسا على أن المطعون عليه شغل ذلك المحل بموجب عقد مؤرخ ١٩٦٩/٤/٥ صرح له فيه بتجارة العاديات والتحف لنزلاء فندق ونتربالاس بالأقصر بالشروط المبينة به - وذلك لمدة تنتهى فى نهاية يونيو ١٩٧٠ ويتجدد تلقائيا لمدة سنة ، وإذا لم يقوم المطعون عليه بإخلاء المحل بعد انتهاء مدة العقد رغم إنذاره بذلك فقد أقامت الدعوى بتاريخ ١٩٨٧/٦/٧ أجابت المحكمة الطاعنة إلى طلبها . أستأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥٠ لسنة ٦٠ لدى محكمة استئناف قنا التى

حكمت بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٨ - بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن البين من ظروف التعاقد وموقع المحل ببهو الفندق ومن النص فى العقد على قصر نشاط المحل على نوع محدد من التجارة فضلا عن أن الإجارة روعى فيها الرواج التجارى الذى يحققه موقع المحل بما يرشح أن العقد ورد على مكان روعيت فيه عناصر معنوية معينة كانت هى الاعتبار الرئيسى عند التعاقد وأن المكان فى ذاته ليس إلا عنصرا ثانويا لتمكين المستأجر من مباشرة نشاطه غير أن الحكم فسر العقد تفسيرا خرج به عن طبيعته وأقام قضاءه برفض الدعوى على خضوع العقد لقانون إيجار الأماكن استنادا إلى خلو نصوصه من الإشارة إلى أية عناصر معنوية كموقعه من الفندق .

وحيث ان هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مناط - إخراج الإجارة التى ترد على عين معدة لاستثمارها فى مشروع تجارى من نطاق أحكام قوانين إيجار الأماكن أن يزودها مالكها بأدوات أو مفروشات جدية وتكون الإجارة قد استهدفتها بحيث يعتبر المبنى فى ذاته عنصرا ثانويا وأنه يشترط لاعتبار العين المؤجرة متجرا أن تشتمل على المقومات المادية والمعنوية اللازمة لذلك قانونا ، وكان الثابت بعقد الإيجار محل النزاع أنه أنصب

على محل وملت نصوصه من ذكر أية مقومات مادية أو معنوية تدل على أنه أجر كمحل تجارى أو كعين مفروشة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ كيف هذا العقد على أنه عقد إيجار عن مكان خال يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن يكون قد التزم صحيح القانون ، لا يغير من ذلك أن تميز موقعه كان محل اعتبار عند إبرامه إذ لا يصلح هذا السبب بذاته لتغيير طبيعته ، ويكون النعى عليه على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد رشاد مبروك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فؤاد شلبي ، أحمد

أبو الضراير ، محمد خيرى أبو الليل و محمد يسرى زهران .



الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٥٨ القضائية :

(١ - ٢) إيجار « إيجار الأماكن : إثبات الإيجار : تحديد الأجرة ، . قانون . حكم « عيوب التدليل : القصور فى التسبيب » .

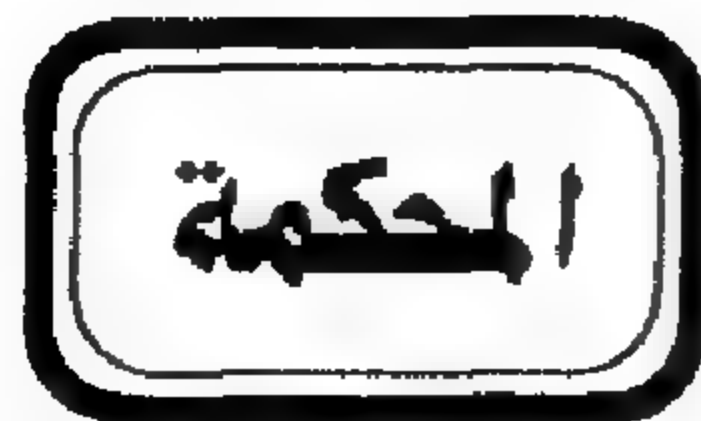
١ - الحكم بإثبات العلاقة الإيجارية . وجوب بيانه مقدار الأجرة الواجب على المستأجر أدائها . استحالة تحديدها . أثره . تقديرها بأجرة المثل . م ٥٦٢ مدنى .

٢ - تقدير اللجان المختصة لأجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اقتصره على الأماكن المقامة لغرض السكنى دون المقامة لغبر هذا الغرض . م ١ منه . (مثال فى إيجار : قصور الحكم الصادر بإثبات العلاقة الإيجارية فى استظهار تاريخ إنشاء المبنى والغرض من إقامته) .

١ - إذ كان إثبات العلاقة الإيجارية بين طرفى عقد الإيجار - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يقتضى بيان محل التزام كل من الطرفين ، وكانت الأجرة هى محل التزام المستأجر فى هذا العقد بما لازمه بيان الأجرة الواجب على المستأجر أدائها عند إثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر ، ويشترط فيها - كما يشترط فى أى محل للالتزام أن تكون

موجودة ومشروعة ومعينة أو قابلة للتعين ، فإن استحالة أعمال المعيار المتفق عليه لتحديدتها - سواء كانت هذه الاستحالة مادية أو قانونية - فإنها تقدر بأجرة المثل وفق ما تقضى به المادة ٥٦٢ من القانون المدنى .

٢ - النص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - والمعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ - يدل على أنه وإن كان المشرع قد ناط باللجان المشكلة طبقا لأحكامه تقدير أجرة الأماكن الخاضعة له إلا أنه قصر اختصاصها على الأماكن المقامة لغرض السكن دون الأماكن المقامة أصلاً لغير ذلك من الأغراض ، كالمحلات فقد ترك تحديد أجرتها لاتفاق الطرفين ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند فى التدليل على توافر أركان العقد على ما ذهب إليه من أن اتفاق الطاعن والمطعون عليه على إسناد تحديد أجرة العين محل النزاع إلى لجنة تحديد الإيجارات يُعَدُّ معياراً يتوافر به ركن الأجرة فى العقد دون أن يستظهر تاريخ إنشاء تلك العين والغرض الذى أعدت من أجله وما إذا كانت قد أنشئت أصلاً لتكون سكناً أم لغير ذلك من الأغراض ومدى اختصاص اللجنة بتحديد أجرتها. فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبيب.



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٣ مدنى طنطا
الابتدائية ضد الطاعن بطلب الحكم بإثبات العلاقة الإيجارية بينهما عن المحل المبين
بالأوراق ، تأسيسا على أنه بتاريخ ١/٩/١٩٨٢ استأجر منه ذلك المحل بموجب عقد
إيجار شفهي لقاء أجرة شهرية تحددها لجنة تحديد الإيجارات ، وإذ إمتنع الطاعن عن
تحرير عقد الإيجار فقد أقام الدعوى ، كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٢٥٤٠
لسنة ١٩٨٣ مدنى طنطا الابتدائية ضد المطعون عليه بطلب الحكم بطرده من العين
محل النزاع تأسيسا على أنه وضع يده عليها بدون سند ، وبعد أن ضمت المحكمة
الدعويين واستمعت إلى أقوال الشهود فيها حكمت بتاريخ ٣٠/٤/١٩٨٥ فى
الدعوى الأولى بإجابة المطعون عليه إلى طلبه وفى الدعوى الثانية برفضها .
استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥٢٨ لسنة ٣٥ ق لدى محكمة استئناف
طنطا التى حكمت بتاريخ ٢٠/٤/١٩٨٨ بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن
وعرض الطعن على هذه الدائرة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت
جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون
والقصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع إذ أقام قضاءه بإثبات العلاقة الإيجارية
بينه وبين المطعون عليه عن المحل موضوع النزاع على ما خلص إليه من أقوال

شاهدى المطعون عليه من اتجاه ارادتهما إلى تأجيريه ، وإسناد تحديد أجرته للجنة تحديد الإيجارات وهو ما يصح به العقد ملتفتا بذلك عما تمسك به أمام محكمة الموضوع من أن المحل المشار إليه أنشئ بعد العمل بأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بدلالة تكليف مجلس المدينة له بتسوير الأرض بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥ والحكم الصادر ضده فى اللجنة رقم ٢١١٦ لسنة ١٩٨١ لإقامة بناء عليها بدون ترخيص والشهادة الصادرة من مأمورية الضرائب العقارية بالمحلة الكبرى عن المبانى المستجدة على الأرض بجرد ١٩٨١/١٩٨٢ وتقرير مكتب الخبراء فى الدعوى رقم ٢٦١٢ لسنة ١٩٨٥ مدنى كلى المحلة وهو ما يرتب إنحسار اختصاص تلك اللجنة عن تحديد أجرته وخضوع تقديرها لاتفاق الطرفين .

وحيث إن هذا النعى سديد : ذلك أنه لما كان إثبات العلاقة الإيجارية بين طرفى عقد الإيجار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يقتضى بيان محل التزام كل من الطرفين ، وكانت الأجرة هى محل التزام المستأجر فى هذا العقد بما لازمة بيان الأجرة الواجب على المستأجر اداؤها عند إثبات العلاقة الإيجارية بينه وبين المؤجر ، ويشترط فيها - كما يشترط فى أى محل للالتزام أن تكون موجودة ومشروعة ومعينة أو قابلة للتعين ، فإن استحالة أعمال المعيار المتفق عليه لتحديد لها - سواء كانت هذه الاستحالة مادية أو قانونية - فإنها تقدر بأجرة المثل وفق ما تقضى به المادة ٥٦٢ من القانون المدنى . وكان النص فى الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - والمعمول به اعتبارا من ١٩٨١/٧/٣١ - على أنه : « فيما عدا الإسكان الفاخر ، لا يجوز أن تزيد الأجرة

السنوية للأماكن المرخص في إقامتها لأغراض السكنى اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون على ٧٪ من قيمة الأرض والمباني « يدل على أنه وإن كان المشرع قد ناط باللجان المشكلة طبقاً لأحكامه تقدير أجرة الأماكن الخاضعة له إلا أنه قصر اختصاصها على الأماكن المقامة لغرض السكن دون الأماكن المقامة أصلاً لغير ذلك من الأغراض ، كالمحلات فقد ترك تحديد أجرتها لاتفاق الطرفين ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في التدليل على توافر أركان العقد على ما ذهب إليه من أن اتفاق الطاعن والمطعون عليه على إسناد تحديد أجرة العين محل النزاع إلى لجنة تحديد الإيجارات يعد معياراً يتوافق به ركن الأجرة في العقد ، دون أن يستظهر تاريخ إنشاء تلك العين والغرض الذي أعدت من أجله وما إذا كانت قد أنشئت أصلاً لتكون سكناً أم لغير ذلك من الأغراض ومدى اختصاص اللجنة بتحديد أجرتها. فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم زغو نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
أحمد رزق ، إبراهيم الضهيرى ، حسين دياب نواب رئيس المحكمة ولطف الله جزر .



الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٥٦ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام : تقارير الكفاية » .

- تقدير كفاية العامل المعار أو المصرح له بإجازة خاصة حق لجهة العمل طالما خلا تقديرها من
الإنحراف وإساءة استعمال السلطة . وجوب الاعتداد بالتقريرين السابق وضعهما عن العامل
ذلك عند وضع التقرير . م ٢٨ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .

- مؤدى النص فى المواد ٢٤ ، ٢٨ ، ٢٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨
بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن الاعتداد بالتقريرين السابق
وضعهما عن العامل فى حالة إعارته للخارج أو التصريح له بإجازة خاصة ،
وكان من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل
قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا
بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون وهو ما خلا منه النزاع
المائل ، ومن ثم فإن ما ورد بلائحة الشركة المطعون ضدها بقياس كفاية
الممنوحين إجازات خاصة أو اعارات للخارج بمنحهم مرتبة كفاء للحاصلين
منهم على مرتبة ممتاز فيه مخالفة لأحكام المادة ٢٨ من قانون نظام

العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتد بتقرير كفاية الطاعن عن سنة ١٩٨٢ بمرتبة كفاء في حين أن الثابت من تقرير خبير الدعوى أن الطاعن كان مصرحا له بإجازة بدون مرتب في الفترة من ١٩٨١/٧/٩ حتى ١٩٨٤/٢/٧ وأن التقريرين السابق وضعهما عن الطاعن كانا بمرتبة ممتاز مستنداً على أن ذلك التقرير قد تم عن فترة عمل الطاعن بالشركة قبل حصوله على إجازة خاصة بدون مرتب فإنه يكون فضلا عن مخالفة الثابت في الأوراق لم يعمل الأحكام الخاصة التي نص عليها المشرع بتقرير كفاية العامل المصرح له بإجازة بدون مرتب وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٨٣ عمال جنوب القاهرة الابتدائية على الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بأحقية في تعديل تقرير كفايته من عام ١٩٨٢ إلى مرتبة ممتاز بدلا من مرتبة كفاء وما يترتب على ذلك من آثار . وقال بيانا لدعواه أنه يعمل لدى المطعون ضدها التي صرحت له بتاريخ

١٩٨١/٨/٩ بإجازة بدون مرتب ومازال بها حتى رفع الدعوى وكانت تقاريره السنوية وحتى سنة ١٩٨١ بمرتبة ممتاز إلا أنه فوجئ بمنحه تقرير كفاية عن سنة ١٩٨٢ بمرتبة كفء فى حين كان يتعين أن يكون تقرير كفايته عن هذه السنة بمرتبة ممتاز قياساً على تقرير كفايته عن عام ١٩٨١ وفقاً للقانون فقد أقام الدعوى بطلباته سالفة البيان نذبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٨ للطاعن بطلباته أستأنفت المطعون ضدها هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٢٥ لسنة ١٠٢ ق وبتاريخ ١٩٨٦/٣/٤ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفضه عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها إلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك يقول إن المشرع نظم طريقة وضع التقارير الدورية عن العاملين غير القائمين بالعمل بسبب الإعارة أو الإجازة بدون مرتب مما تقتضاه الاعتداد بالتقريرين السابق وضعها عن العامل وإذا كانت تقارير كفاية الأداء للطاعن عن الثلاث سنوات ١٩٧٩ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ السابقة على سنة ١٩٨٢ - التى كان خلالها فى إجازة بدون مرتب - بمرتبة ممتاز فإنه كان يتعين على المطعون ضدها وضع تقرير كفايته عن هذه السنة الأخيرة على غرار التقريرين السابقين عليها إعمالاً لحكم القانون وإنه لا يبحق لها وضع لائحة تتضمن نصوصاً على خلاف أحكام

القانون ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتد بتقرير المطعون ضدها لكفاية الطاعن عن سنة ١٩٨٢ بمرتبة كفاء تأسيساً على أن هذا التقرير كان عن فترة عمله بالشركة قبل حصوله على الإجازة فإنه يكون خالف القانون فضلاً عن مخالفته الثابت في الأوراق بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد . ذلك إنه وإن كان الأصل عملاً بنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون نظام العاملين بالقطاع العام أن تقرير الجهة لنشاط العامل وكفايته هو من صميم عملها ولا رقابة عليها في ذلك طالما كان هذا التقرير مبرراً من الإلتحاف وإساءة استعمال السلطة وأن تقرير كفاية العامل في سنة معينة لا يجوز أن يقاس على كفايته في سنة سابقة غير أن المشرع استحدث بالمادتين ٢٨ ، ٢٩ من ذات القانون أحكام خاصة في تقدير كفاية العامل بالنسبة لبعض فئات العاملين محدداً الجهة التي تختص بوضع تقرير كفاية الأداء وكيفية تقرير كفايتهم في خلال الفترة التي قضاها هؤلاء العاملون خارج الشركة فنصت المادة ٢٨ سالفه الذكر على أنه « في حالة إعاره العامل داخل الجمهورية أو ندب أو تكليفه تختص بوضع التقرير النهائي عنه الجهة التي قضى بها المدة الأكبر من السنة التي يوضع عنها التقرير ويعتد بالتقريرين السابق وضعهما عن العامل في حالة الإعاره للخارج أو في حالة ما إذا صرح له بإجازة خاصة ... » مما مؤداه الاعتداد بالتقريرين السابق وضعهما عن العامل في حالة إعارته للخارج أو التصريح له بإجازة خاصة ، وكان من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص في هذه السلطة العليا أو من القانون وهو

ماخلا منه النزاع المائل ، ومن ثم فإن ما ورد بلائحة الشركة المطعون ضدها بقياس كفاية العاملين الممنوحين إجازات خاصة أو إعارات للخارج بمنحهم مرتبة كفاء للحاصلين منهم على مرتبة ممتاز فيه مخالفة لأحكام المادة ٢٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتد بتقرير كفاية الطاعن عن سنة ١٩٨٢ بمرتبة كفاء فى حين أن الثابت من تقرير خبير الدعوى أن الطاعن كان مصرحا له بإجازة بدون مرتب فى الفترة من ١٩٨١/٨/٩ حتى ١٩٨٤/٢/٧ وأن التقريرين السابق وضعهما عن الطاعن كانا بمرتبة ممتاز مستنداً على أن ذلك التقرير قد تم عن فترة عمل الطاعن بالشركة قبل حصوله على إجازة خاصة بدون مرتب فإنه يكون فضلاً عن مخالفة الثابت فى الأوراق لم يعمل الأحكام الخاصة التى نص عليها المشرع بتقرير كفاية العامل المصرح له بإجازة بدون مرتب وهو ما يعيب الحكم بمخالفة القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه وكان الحكم المستأنف قد قضى للطاعن بطلباته فإنه يتعين الحكم فى موضوع الإستئناف رقم ٢٥ لسنة ١٠٢ ق برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمد بكر غالى . عبد العال السمان . محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعلى شلتوت.



الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ القضائية :

(١) دفع ، التكلم فى الموضوع المسقط للدفع ، إستئناف ، ما يعترض سير الخصومة : اعتبار الإستئناف
كان لم يكن ، إنقضاء الخصومة فى الإستئناف .

التكلم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب إبداءه قبل التكلم فى الموضوع . مناطه . إبداء
الدفع باعتبار الإستئناف كأن لم يكن ، ليس تعرضا للموضوع يسقط الحق فى التمسك
بانقضاء الخصومة فى الاستئناف لعدم تعجيل السير فيها خلال سنة من تاريخ انقطاعها .

(٢) دعوى سقوط الخصومة ، بطلان بطلان الإجراءات ، .

الإجراء المانع من سقوط الخصومة . شرطه . أن يكون صحيحاً أو يصبح صحيحاً لعدم
التمسك ببطلانه فى الوقت المناسب .

(٣ - ٤) إعلان بطلان الإعلان ، بطلان بطلان الإجراءات ، .

٣ - الإجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام . اعتباره صحيحاً طالما لم يتمسك صاحب
المصلحة بالبطلان فى الوقت المناسب .

٤ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . بطلان نسبي . لصاحب المصلحة وحده
التمسك به أمام محكمة الموضوع .

١ - المقرر في قضاء محكمة النقض أن التكلم في الموضوع المسقط للدفع الواجب إبداءه قبل التكلم في الموضوع إنما يكون بإبداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو مسألة فرعية فيها ينطوى على التسليم بصحتها سواء أبدى كتابة أو شفاهة وإذا كان الدفع بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن لايعتبر تكلما في موضوع الدعوى فإنه لا يسقط الحق من بعد إبدائه في التمسك بإنقضاء الخصومة في الإستئناف لعدم تعجيل السير فيها خلال سنة من تاريخ إنقطاعها .

٢ - يشترط حتى تحكم المحكمة بسقوط الخصومة ألا تتخذ خلال السنة التي تسقط الخصومة بإنقضائها أى إجراء يقصد به موالاة السير فيها على أن يكون هذا الإجراء صحيحاً أو يصبح صحيحاً لعدم التمسك ببطلاته في الوقت المناسب .

٣ - مؤدى نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات أن الإجراء يعتبر صحيحاً رغم ما قد يعتوره من أوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه في الوقت الذي حدده القانون .

٤ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان - هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن مورث المطعون ضدهم أقام الدعوى رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٧٧ مدنى -
دمياط الابتدائية بطلب الحكم بإلزام الطاعنين الأول والثانى وفى مواجهة الطاعن
الثالث بتقديم مالديهما من مستندات تثبت لهيئة الأوقاف أية حقوق على الأرض
المبينة الحدود والمعالم بالصحيفة ليطعن عليها بطرق الطعن القانونية وفى حالة عدم
تقديمها الحكم بكف منازعتهم له فى تلك الأرض . ندبت المحكمة خبيرا فى الدعوى
وبعد أن قدم تقريره قضت بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٨١ بكف منازعة الطاعنين
لمورث المطعون ضدهم فى الأطيان سالفة البيان إستأنف الطاعنون هذا الحكم لدى
محكمة استئناف المنصورة «مأمورية دمياط» بالاستئناف رقم ١١٣ لسنة ١٣
قضائية ، وبتاريخ الرابع من نوفمبر سنة ١٩٨٤ حكمت المحكمة بانقطاع سير
الخصومة لوفاة مورث المستأنف ضدهم ، عجل الطاعنون السير فى الاستئناف
باختصاص ورثته المطعون ضدهم الذين دفعوا بسقوط الخصومة فى الاستئناف لعدم
تعجيل السير فيها خلال سنة من تاريخ الحكم بانقطاعها ، وبتاريخ الرابع من يناير

سنة ١٩٨٧ قبلت المحكمة الدفع وقضت بسقوط الخصومة في الاستئناف ، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة المشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنون بالوجه الأول من السبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون أن المطعون ضدهم دفعوا باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بتاريخ الأول من يونيو سنة ١٩٨٦ ثم دفعوا بسقوط الخصومة بجلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٦ ومن ثم يكون حقهم في إبداء الدفع الثاني قد سقط عملا بنص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، لما هو مقرر في قضاء محكمة النقض من أن التكلم في الموضوع المسقط للدفع الواجب إبدائه قبل التكلم في الموضوع إنما يكون بإبداء أى طلب أو دفاع في الدعوى أو مسألة فرعية فيها ينطوى على التسليم بصحتها سواء أبدى كتابة أو شفاهة . لما كان ذلك ، وكان الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا يعتبر تكلما في موضوع الدعوى فإنه لا يسقط الحق من بعد إبدائه في التمسك بانقضاء الخصومة في الاستئناف لعدم تعجيل السير فيها خلال سنة من تاريخ انقطاعها ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ولم يعتبر الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن مسقطا لحق المطعون ضدهم في الدفع بسقوط الخصومة لمضى

أكثر من سنة على تاريخ الحكم بانقطاع السير فيها دون تعجيلها من جانب الطاعنين يكون قد أعمل صحيح القانون ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون ضدهم لم يتمسكوا ببطلان إعلاتهم بصحيفة تعجيل السير في الاستئناف من الانقطاع فيكون إعلاتهم بتلك الصحيفة صحيحة ومنتجا لأثاره القانونية ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الخصومة تأسيسا على بطلان إعلان المطعون ضدهم بصحيفة التعجيل مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان يشترط حتى تحكم المحكمة بسقوط الخصومة ألا تتخذ خلال السنة التي تسقط الخصومة بانقضائها أى إجراء يقصد به موالاة السير فيها على أن يكون هذا الإجراء صحيحا أو يصبح صحيحا لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب ، وكان مؤدى نص المادة ١٠٨ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الإجراء يعتبر صحيحا رغم ما يعتريه من أوجه البطلان غير المتعلقة بالنظام العام طالما أن الدفع بهذا البطلان لم يتمسك به صاحب المصلحة فيه في الوقت الذي حدده القانون ، وكان بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام ، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها وإنما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بسقوط الخصومة لعدم موالاة السير فيها لمدة سنة من تاريخ الحكم بالانقطاع

تأسيسا على بطلان إعلان المطعون ضدهم بصحيفة التعجيل الذى تم خلال السنة التى أعقبت الحكم بالانتقطاع وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدهم رغم تمسكهم بالدفع بسقوط الخصومة لم يتمسكوا ببطلان إعلاناتهم بصحيفة التعجيل ، وكان الأمر فى هذا الشأن لايتعلق بالنظام العام ، فإن قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان هذه الإعلانات دون تمسك ببطلانها من المطعون ضدهم - وهم أصحاب المصلحة فى التمسك بهذا البطلان - وترتيبه على ذلك قضاءه بسقوط الخصومة يكون معيبا بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / محمد

محمد طيطه، محمد بدر الدين المتناوى، شكرى جمعة حسين، نواب رئيس المحكمة، ومحمد الجابرى .



الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٥٧ القضائية:

(١ . ٢) إيجار «إيجار الأماكن : انتهاء عقد الإيجار» . حكم «عيوب التدليل : الخطأ» فى القانون : هالا
يعد كذلك .

١ - عقود الإيجار غير الخاضعة للقوانين الاستثنائية . مؤقتة . عدم تحديد مدتها أو ربط انتهائها
بأمر مستقل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ انتهائها وجوب اعتبار العقد منعقدا
للفترة المحددة لدفع الأجرة . لكل من طرفيه الحق فى إنهائه بالتنبيه على الآخر فى الميعاد
القانونى . المادتان ٥٥٨ ، ٥٦٣ مدنى .

٢ - انعقاد عقد إيجار النزاع لمدة غير محددة وعدم انتهائه طالما كان المستأجر قائما بسداد
الأجرة . تخويله وحده حق إنهائه أثره . وجوب إعمال المادة ٥٦٣ مدنى . لا محل للقول
بأنهاء العقد بموت المستأجر أو بمضى ستين عاما قياسا على حق الحكر أو إنعقاده لمدة
يحددها القاضى . علة ذلك . التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . لا خطأ لا ينال من ذلك
تسلم وكيل - المؤجر - مقابل الإجارة المعروض طالما احتفظ بحقوقه القانونية .

١ - النص فى المادتين ٥٥٨ ، ٥٦٣ من القانون المدنى يدل على أن المشرع
استلزم توقيت الإيجار واعتبر المدة ركنا فيه وأنه كلما تعذر معرفة الوقت
الذى جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهى إليه العقد بأن لم تحدد له مدة ينتهى
بأنتهائها أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذى ينتهى

إليه على وجه التحديد أو ربط انتهاءه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة التاريخ الذي قصده المتعاقدان أن يستمر إليه ففي هذه الحالات لا يمكن معرفة مدة العقد ، وحالا لما يمكن أن ينشأ عن ذلك من منازعات تدخل المشرع بالنص على اعتبار العقد منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة ولم يقف المشرع عند حد تعيين المدة على هذا النحو بل رخص لكل من طرفيه - المؤجر والمستأجر - الحق في إنهاء العقد إذا نبه أحدهما على الآخر بالإخلاء في الميعاد القانوني المبين في المادة ٥٦٣ سالفه البيان.

٢ - النص في عقد الإيجار المؤرخ (....) سند الدعوى «يدل على أن الإجارة خلت من تحديد مدة للعقد ولا يتوقف انتهائه طالما المستأجر يوف بالاجرة المستحقة في ميعقاتها الشهرى وهو بهذه المثابة يصبح غير محدد المدة إذ يتعذر معرفة التاريخ الذى ينتهى إليه العقد على وجه التحديد لأن مفاد هذا الشرط أنه جعل نهاية مدته منوطة بمحض مشيئة المستأجر دون أى ضابط آخر ، ولما كانت العلاقة الإيجارية يحكمها العقد والنصوص القانونية التى وضعها المشرع مكاملة لأحكامه أو منظمة لشروطه فإن المادة ٥٦٣ من القانون المدنى أصبحت هى الواجبة التطبيق وهى تحدد مدة الإيجار وحق الطرفين - المؤجر والمستأجر - فى إنهائه ، وإذ جاء النص صريحا بتعين تطبيقه ، ولا محل للقول بأن العقد ينعقد لمدة يحددها القاضى تبعا لظروف وملابسات التعاقد أو أن الإيجار ينتهى بوفاء المستأجر أو بانقضاء ستين عاما على إبرام عقد الإيجار قياسا على أحكام الحكر إذ لا محل للاجتهاد أو القياس وهناك نص قانونى يحكم الواقعة .

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل هذا النظر فإنه يكون متفقا وأحكام القانون وإذ أنذر المؤجرين المستأجر برغبتهما فى الإخلاء فى

النصف الأخير من شهر يناير سنة ١٩٨٦ فإن العقد ينتهى بانتهااء هذا الشهر ولا ينال من ذلك التعلل بأن وكيل المطعون ضده قبل الإجارة عن المدة من أول يناير سنة ١٩٨٦ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٨٦ بموجب إنذار عرض مؤرخ ١٠/١١/١٩٨٥ إذ الثابت من هذا الإنذار أن مستلم الإيجار تحفظ قبل المعارضين بحفظ كافة حقوقه القانونية قبلهما ، ومن ثم لا يدل ذلك على قبوله استمرار عقد الإيجار عن تلك الفترة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنين الدعوى رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٨٦ مدنى شمال القاهرة للحكم بانتهااء عقد الإيجار المؤرخ ١/٧/١٩٧٥ والإخلاء . وتسليمه العين والمنقولات المبينة بقائمة المنقولات الملحقة بالعقد ، وقال بيانا لذلك انه بموجب هذا العقد استأجر منه الطاعنان عيادة طبية من حجرتين مجهزة بأدواتها الطبية وإذا لم ينص فى العقد على تحديد مدة له فقد أنذرهما فى ١٥/٦/١٩٨٦ بإنهاء العقد ولما لم يستجيبا أقام الدعوى . حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٧٢٠ لسنة ١٠٣ ق القاهرة

وبتاريخ ١٩٨٧/٤/١٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبإنها عقد الإيجار والإخلاء والتسليم . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقد مت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن . وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ويقولان فى بيان ذلك انه بموجب عقد الإيجار المبرم بينهما والمطعون ضده لا يحق فسخه إلا إذا لم يسددا الأجرة الشهرية فى ميعادها وإذ أوفيا الأجرة كاملة عن المدة من ١٩٨٦/١/١ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٨٦ بموجب إنذار عرض مؤرخ ١٩٨٥/١١/١٠ قبل إنذار الفسخ المرسل من المطعون ضده بتاريخ ١٩٨٦/١/١٥ وقد قبل وكيل المطعون ضده الأجرة دون تحفظ ومن ثم فإن العقد يظل منتجا لآثاره وإذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٥٥٨ من القانون المدنى على أن «الإيجار عقد يلتزم المؤجر بمقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين» «مدة معينة» والنص فى المادة ٥٦٣ من هذا القانون على أن «إذا عقد الإيجار» «دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة معينة أو تعذر إثبات المدة المدعاه اعتبر الإيجار» منعقدا للفترة المعينة لدفع الأجرة وينتهى بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين» «إذا هو نبيه على المتعاقد الآخر بالإخلاء فى

المواعيد الآتى بيانها» يدل على أن المشرع استلزم توقيت الإيجار واعتبر المدة ركنا فيه وأنه كلما تعذر معرفة الوقت الذى جعله المتعاقدان ميقاتا ينتهى إليه العقد بأن لم تحدد له مدة ينتهى بانتهائها أو عقد لمدة غير معينة بحيث لا يمكن معرفة التاريخ الذى ينتهى إليه على وجه التحديد أو ربط انتهاءه بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة التاريخ الذى قصده المتعاقدان أن يستمر إليه ففى هذه الحالات لا يمكن معرفة مدة العقد ، وحالما يمكن أن ينشأ عن ذلك من منازعات تدخل المشرع بالنص على اعتبار العقد منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة ولم يقف المشرع عند حد تعيين المدة على هذا النحو بل رخص لكل من طرفيه - المؤجر والمستأجر - الحق فى إنهاء العقد إذا نبه أحدهما على الآخر بالإخلاء فى الميعاد القانونى المبين فى المادة ٥٦٣ سالفه البيان لما كان ذلك وكان النص فى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٥/٧/١ سند الدعوى على أن «عقد الإيجار يجدد تلقائيا ولا يفسخ إلا فى حالة ما إذا لم يسدد الطرف الثانى قيمة الإيجار الشهرى المذكور فى العقد فى ميعاده المذكور وهو أول كل شهر» يدل على أن الإجارة خلت من تحديد مدة للعقد ولا يتوقف انتهائه طالما المستأجر يوف بالاجرة المستحقة فى ميقاتها الشهرى وهو بهذه المثابة يصبح غير محدد المدة إذ يتعذر معرفة التاريخ الذى ينتهى إليه العقد على وجه التحديد لأن مفاد هذا الشرط أنه جعل نهاية مدته منوطة بمحض مشيئة المستأجر دون أى ضابط آخر ، ولما كانت العلاقة الإيجارية يحكمها العقد والنصوص القانونية التى وضعها المشرع مكاملة لأحكامه أو منظمة لشروطه فإن المادة ٥٦٣ من القانون المدنى أصبحت هى الواجبة التطبيق وهى تحدد مدة الإيجار

وحق الطرفين - المؤجر والمستأجر - فى إنهائه ، وإذ جاء النص صريحا يتعين تطبيقه ، ولا محل للقول بأن العقد ينعقد لمدة يحددها القاضى تبعا لظروف وملابسات التعاقد أو أن الإيجار ينتهى بوفاة المستأجر أو بانقضاء ستين عاما على إبرام عقد الإيجار قياسا على أحكام المحرر إذ لا محل للاجتهاد أو القياس وهناك نص قانونى يحكم الواقعة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل هذا النظر فإنه يكون متفقا وأحكام القانون وإذ أنذر المؤجرين المستأجر برغبتهما فى الإخلاء فى النصف الأخير من شهر يناير سنة ١٩٨٦ فإن العقد ينتهى بانتهاء هذا الشهر ولا ينال من ذلك التعلل بأن وكيل المطعون ضده قبل الإجارة عن المدة من أول يناير سنة ١٩٨٦ حتى نهاية ديسمبر سنة ١٩٨٦ بموجب إنذار عرض مؤرخ ١٠/١١/١٩٨٥ إذ الثابت من هذا الإنذار أن مستلم الإيجار تحفظ قبل المعارضين بحفظ كافة حقوقه القانونية قبلهما ، ومن ثم لا يدل ذلك على قبوله استمرار عقد الإيجار عن تلك الفترة ويكون النعى على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٩٣

بإدارة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

إبراهيم الطويلة نائب رئيس المحكمة . أحمد على خيرى . محمد عبد المنعم إبراهيم وخيرى فخرى .



الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ القضائية :

(٣.٢.١) تأمين . مسئولية . تعويض . دعوى .

١ - التأمين من المسؤولية . عدم اقتضاه على مسئولية التعاقد مع المؤمن . جواز شموله مسئولية

من وقع منه الحادث ولو لم يكن التعاقد مع المؤمن مسئولاً عن عمله .

٢ - التأمين الإجبارى عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات . المقصود به حماية المضرور

بضمان حصوله على حقه فى التعويض .

٣ - مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها من حوادث السيارات . للمضرور حق مطالبتها بالتعويض

بدعوى مباشرة . وللمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين . لا يسرى ذلك على

حق قائد السيارة - غير المؤمن له . عليه ذلك (مثال)

١ - يبين من نص المادة ٧٤٧ من القانون المدنى أن من صور التأمين مالا

يرتبط بمسئولية التعاقد مع المؤمن وإنما يرتبط بوقوع حادث معين بتحقيقه

يقوم التزام المؤمن بأداء التعويض المالى إلى المؤمن له أو إلى المستفيد ومن

ثم يجوز أن يكون التأمين من المسؤولية غير مقتصر على مسئولية التعاقد

مع المؤمن وحده وإنما يجوز أن يشمل مسئولية أى شخص يقع منه الحادث

المبين فى العقد ولو لم يكن التعاقد مع المؤمن مسئولاً عن عمله ، وفى

هذه الحالة يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المترتبة على الحادث في الحدود التي وردت في العقد أو نص عليها القانون ولو انتفت مسؤولية المتعاقد معه .

٢ - التأمين الذي يعقده مالك السيارة اعمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور التي ألحقت بياناتها بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات - ليس تأميناً اختيارياً يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسؤولية عن حوادث سيارته الناشئة عن خطئه أو عن خطأ من يسأل عن عملهم ولكنه تأمين إجبارى فرضه المشرع بموجب ذلك القانون على كل من يطلب ترخيصاً لسيارة واستهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه فى التعويض الجابر للضرر الذى وقع عليه مهما بلغت قيمة التعويض .

٣ - مؤدى نص المادة الخامسة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ أن التزام المؤمن بأداء التعويض المقضى به ينحصر فىمن الزمه القانون أو العقد بأدائه إليه وإذا أجاز القانون للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة صدرت بشأنها وثيقة التأمين أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه من الحادث ، كما أجاز للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذا لعقد التأمين فقد خلا من ثمة نص على حق قائد السيارة - غير المؤمن له - فى أن يرجع على شركة التأمين بما يكون قد حكم به عليه للمضرور أو فى مطالبتها بأداء هذا التعويض للمضرور كما لم يتضمن نموذج وثيقة التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات الصادر بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ النص على ذلك ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه

قضى بالزام شركة التأمين - الطاعنة - بأن تؤدي إلى المطعون عليه الثانى قيمة التعويض المحكوم به لصالحه ضد المطعون عليه الأول والمستحق عن حادث سيارة كان يقودها المطعون عليه الأول ومملوكه للمطعون عليه الثالث، فى حين أنه لا توجد ثمة علاقة قانونية أو تعاقدية تربط بين شركة التأمين وقائد السيارة غير المؤمن له - الطاعنة والمطعون عليه الأول فى هذا الخصوص ولاحق فى أن يطلب الزام شركة التأمين بأداء هذا التعويض للمضرور - فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٦٧٠ سنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية ضد الطاعنة - شركة مصر للتأمين - والمطعون عليهما الثانى والثالث بطلب الحكم بإلزام الطاعنة بأن تؤدي للمطعون عليه الثانى مبلغ اثنى عشر ألف جنيه تنفيذا للحكم الصادر ضده فى الدعوى رقم ٥٠ سنة ١٩٧٩ مدنى بورسعيد الابتدائية والمؤيد فى الاستئناف رقمى $\frac{5}{12}$ لسنة ٢١ ق وقال شرحا لذلك إنه صدر الحكم فى الدعوى المشار إليها بإلزامه بدفع مبلغ ١٢٠٠٠ جنيه

إلى المطعون عليه الثانى تعويضا عن الأضرار التى أصابته فى حادث سيارة كان يقودها ومملوكة للمطعون عليه الثالث ومؤمن عليها لدى الشركة الطاعنة وإذ كانت الشركة المذكورة هى الملزومة بأداء التعويض قبل الغير وقد صدر الحكم فى مواجهتها فقد أقام الدعوى . كما أقام المطعون عليه الثالث الدعوى رقم ١٠٨٩ سنة ١٩٨٤ مدنى جنوب القاهرة ضد الطاعنة والمطعون عليهما الأول والثانى بذات الطلبات وبعد ضم الدعويين حكمت المحكمة فيهما بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٨ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه الثانى فى كل منهما مبلغ اثنى عشر ألف جنيه ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٣٠٢٢ لسنة ١٠٣ ق وبتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى :

أولا - بالنسبة للدعوى ٣٦٧٠ سنة ١٩٨١ بإلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون عليه الثانى مبلغ اثنى عشرة ألف جنيه .

وثانيا - فى الدعوى رقم ١٠٨٩ سنة ١٩٨٤ برفضها . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن المطعون عليه الأول أقام دعواه استنادا إلى عقد التأمين المبرم بينها وبين مالك السيارة المطعون عليه الثالث فى حين أن المطعون عليه الأول ليس طرفا فى هذا العقد ولا يعد خلفا عاما أو خاصا لأى من طرفيه ولم يتضمن العقد اشتراطا لمصلحته وبالتالي فإنه لايجوز إلزام الشركة

الطاعنة بتنفيذ ما حكم به على المطعون عليه الأول إذ لا يجوز لسير المضرور والمؤمن له مطالبة الشركة الطاعنة بتغطية الخطر المؤمن منه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن القانون المدني لم يورد تعريفا خاصا بعقد التأمين من المسؤولية وإنما عرف التأمين بصفة عامة في المادة ٧٤٧ منه بأنه « عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد ... » وبين من هذا النص أن من صور التأمين مالا يرتبط بمسؤولية التعاقد مع المؤمن وإنما يرتبط بوقوع حادث معين بتحقيقه يقوم التزام المؤمن بأداء التعويض المالى إلى المؤمن له أو إلى المستفيد ومن ثم يجوز أن يكون التأمين من المسؤولية غير مقتصر على مسؤولية التعاقد مع المؤمن وحده وإنما يجوز أن يشمل مسؤولية أى شخص يقع منه الحادث المبين فى العقد ، ولو لم يكن التعاقد مع المؤمن مسئولا عن عمله ، وفى هذه الحالة يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المترتبة على الحادث فى الحدود التى وردت فى العقد أو نص عليها القانون ولو انتفت مسؤولية التعاقد معه ، ولما كان التأمين الذى يعقده مالك السيارة اعمالا لحكم المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور التى ألحقت ببياناتها بالمادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى على السيارات - ليس تأميننا اختياريا يعقده المالك بقصد تأمين نفسه من المسؤولية عن حوادث سيارته الناشئة عن خطئه أو عن خطأ من يسأل عن عملهم ولكنه تأمين إجبارى فرضه المشرع بموجب ذلك القانون على كل من يطلب ترخيصا لسيارة واستهدف به حماية المضرور وضمان حصوله على حقه فى التعويض الجابر للضرر الذى وقع عليه مهما بلغت قيمة التعويض ، واستكمالا لهذا الغرض صدر القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

متضمنا في المادة الخامسة النص على «التزام المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة .. ويكون التزام المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ، ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه ومؤدى ذلك أن التزام المؤمن بأداء التعويض المقضى به ينحصر فيمن الزمه القانون أو العقد بأدائه إليه ، وإذا أجاز القانون للمضرور من الحادث الذى يقع من سيارة صدرت بشأنها وثيقة التأمين أن يرجع على شركة التأمين بدعوى مباشرة لاقتضاء التعويض عن الضرر الذى أصابه من الحادث ، كما أجاز للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذا لعقد التأمين فقد خلا من ثمة نص على حق قائد السيارة - غير المؤمن له - فى أن يرجع على شركة التأمين بما يكون قد حكم به عليه للمضرور أو فى مطالبتها بأداء هذا التعويض للمضرور ، كما لم يتضمن نموذج وثيقة التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات الصادر بها قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥م النص على ذلك ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قضى بالزام شركة التأمين - الطاعنة - بأن تؤدى إلى المطعون عليه الثانى قيمة التعويض المحكوم به لصالحه ضد المطعون عليه الأول والمستحق عن حادث سيارة كان يقودها المطعون عليه الأول ومملوكه للمطعون عليه الثالث ، فى حين أنه لا توجد ثمة علاقة قانونية أو تعاقدية تربط بين شركة التأمين وقائد السيارة غير المؤمن له - الطاعنة والمطعون عليه الأول فى هذا الخصوص ولاحق له فى أن يطلب الزام شركة التأمين بأداء هذا التعويض للمضرور ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين إلغاء الحكم المستأنف الصادر فى الدعوى رقم ٣٦٧٠ لسنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة وبرفض دعوى المطعون عليه الأول قبل الطاعنة .

جلسة الأول من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / حماد الشافعى .

د. عبد القادر عثمان . عزت البندارى نواب رئيس المحكمة و مصطفى جمال الدين .



الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٦ القضائية :

عمل «تذاكر السفر» ، شركات . شركات القطاع العام .»

تحديد المناطق النائية للعاملين بشركات القطاع العام من اختصاص مجلس إدارة كل

مؤسسة . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ . نفاذا للقرار رقم ٣٣٠٩

لسنة ١٩٦١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .

مفاد القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ إنه قد فوض رئيس

الوزراء بوضع القواعد المنظمة لمصاريف الانتقال فأصدر الأخير القرار رقم

٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ الذى فوض فيه مجلس إدارة المؤسسة تحديد الجهات

النائية التى يرخص للعاملين بها بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة

الاقتصادية ، وذلك يدل على أن مجلس إدارة المؤسسة هو وحدة المنوط

بتحديد الجهات النائية وإذ كان الثابت بالأوراق أن مجلس إدارة المؤسسة

المصرية العامة للسلع الاستهلاكية أصدر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٦٨ القرار

رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٦٨ بتحديد الجهات النائية دون أن يدرج فيها محافظة

سوهاج ، فلا يستحق العاملون بالشركة المطعون ضدها وهى إحدى شركات

تلك المؤسسة في هذه المحافظة لتذاكر السفر المجانية أو مقابلها النقدي ،
وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، يكون قد أصاب صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٨٠ عمال كلى سوهاج على
المطعون ضدها - الشركة المصرية للأحذية «باتا» طالبين الحكم بإلزامها أن تؤدي
لكل منهم مقابل أربع تذاكر سفر مجانية لكل منهم وعائلته ذهابا وإيابا من جهة
عملهم بمحافظة سوهاج إلى القاهرة والفروق المالية المترتبة على ذلك اعتبارا من
١/١/١٩٧٤ حتى الحكم في الدعوى . وقالوا بيانا لها أنهم يعملون بفرع الشركة
المطعون ضدها بجرجا محافظة سوهاج وقد كفلت لهم باعتبارهم من العاملين بمنطقة
نائية الحق في تذاكر سفر مجانية بموجب منشورها رقم ٤٨ في ٢٥/٩/١٩٦٤ ثم
صدرت اللائحة ٢٧٥٩ لسنة ٦٧ التي نصت في المادة ٤٤ منها على أن يرخص
للعاملين بالمناطق النائية التي تحددها الوحدة الاقتصادية بالسفر على نفقتها أربع
مرات سنويا لكل عامل وعائلته وإذ التزمت المطعون ضدها باعتبار سوهاج منطقة
نائية فهي لا تملك المساس بهذا الحق المكتسب و من ثم أقاموا الدعوى بطلباتهم
سالفة البيان . ندبت المحكمة خبيرا وبعد أن قدم تقريره حكمت في ١٥/٦/١٩٨١

بإلزام المطعون ضدها أن تؤدي للطاعنين مقابل أربع تذاكر سفر مجانية لكل منهم ذهابا وإيابا من جهة عملهم بمحافظة سوهاج إلى القاهرة وبأن تدفع لكل منهم المبالغ المبينة قرين اسمه . استأنفت المطعون ضدها الحكم بالاستئناف رقم ٧٢ سنة ١٩٥٩ ق أسبوط «مأمورية سوهاج» وتاريخ ١٩٨٦/٤/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون ضدها بسقوط الحق في الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بسقوط الحق في الطعن أن صحيفة الطعن بالنقض لم تودع قلم كتاب محكمة النقض إلا بعد مضي أكثر من ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون الطعن غير مقبول .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن ميعاد الطعن بالنقض ستون يوما تبدأ من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حسبما تقضى به المادتان ٢٥٢ ، ٢١٣ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٨٦/٤/٩ وأن صحيفة الطعن بالنقض أودعت قلم كتاب محكمة النقض بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥ ، فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون ، إنهم طلبوا

فى مذكرة أخيرة الحكم بما انتهى إليه الخبير فى تقريره وهى مبالغ تقل عن ٢٥٠ جنيه لكل منهم أى فى حدود النصاب النهائى للمحكمة الابتدائية ومن ثم لايجوز استئناف الحكم الصادر فيها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الثابت بالأوراق أن مذكرة دفاع الطاعنين لجلسة ١٩٨١/٦/١٥ - تاريخ النطق بالحكم المستأنف - قد خلت من أى تعديل لطلباتهم ، ومن ثم يكون النعى عاريا من دليله .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقولون ، إنهم دفعوا بعدم جواز الاستئناف لقبول المطعون ضدها للحكم المستأنف وقيامها بأداء المبالغ المستحقة للطاعنين ، وأن الحكم لم يرد على هذا الدفع وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف على قوله « يشترط فى القبول المانع من الطعن فى الحكم وفقا لمقتضى حكم المادة ٢١١ من قانون المرافعات أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق فى الطعن وإذا كان قيام الشركة المستأنفه - المطعون ضدها - بتنفيذ الحكم الابتدائى اختيارا لايدل على الرضاء به لأن الحكم المذكور موصوف بالنفاذ المعجل وبلا كفالة فإذا لم ينفذ اختيارا تنفذ جبرا فإنها إذا تفادت التنفيذ الجبرى فإن ذلك لايدل على قبولها الحكم المستأنف بل هى قد طعنت فيه » ، ولما كان قبول الحكم المانع من

استثناؤه كما يكون صريحا يكون ضمنا يستفاد من كل قول أو فعل أو إجراء يدل دلالة واضحة على الرضا بالحكم وترك الحق في الطعن فيه ، وكانت الأسباب التي أوردها الحكم المطعون فيه على النحو السالف من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها ، فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض تكون غير مقبولة .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقولون ، ببطلان صحيفة الاستئناف للتجهيل بالحكم المستأنف إذ لا يوجد أى بيان للحكم أو لأسماء الخصوم مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف من الدفوع الشكلية التي يتعين إبدائها قبل التعرض للموضوع وإلا سقط الحق فيه ، كما أنه يتعين وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ١٠٨ من قانون المرافعات إبداء جميع الوجوه التي بنى عليها الدفع المتعلق بالإجراءات معا وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها ، ولما كان الطاعنون عندما أبدوا الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وعدم جواز الاستئناف لم يبدوا الدفع ببطلان الصحيفة فإن حقهم في إبدائه يكون قد سقط ، وهو ما يكون معه النعي على الحكم على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقولون ، إن قرار رئيس الوزراء رقم ٢٧٥٩

لسنة ١٩٦٧ صدر بناء على التفويض الذى منحه له القرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ فى المادة ٥٣ منه والذى فوضه فى إصدار لائحة بنظام بدل السفر ومصاريف الانتقال للعاملين بالقطاع العام ، ولما كان التفويض التشريعى قاصر على رئيس الوزراء فلا يملك إعادة تفويض هذه السلطة للمؤسسات أو الوحدات الاقتصادية بالمادة ٤٤ من لائحة بدل السفر الصادرة بقراره سالف الذكر ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كان القرار الجمهورى ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ الخاص بنظام العاملين بالقطاع العام قد نص فى المادة ٥٣ منه على أن « تطبق الفئات الخاصة بمصاريف الانتقال وبدل السفر المقررة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة ، ولرئيس الوزراء بقرار منه أن يستثنى من هذه الفئات فى الحالات التى تقتضى ذلك ، وله أن يضع القواعد الأخرى المنظمة لمصاريف الانتقال وبدل السفر » ، ونفاذاً لذلك أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ فى شأن أحكام لائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ونص فى المادة الثالثة منه على أن « تطبق الفئات الخاصة ببذل السفر المقررة بالنسبة للعاملين بالدولة » كما نص فى المادة ٤٤ منه على أن « يرخص للعاملين بالجهات النائية التى تحدد بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية هم وعائلاتهم ذهاباً وإياباً من الجهة التى يعملون بها إلى الجهة التى يختارونها أربع مرات سنوياً » . مما مفاده أن القرار الجمهورى

رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ قد فوض رئيس الوزراء وضع القواعد المنظمة لمصاريف الانتقال فأصدر الأخير القرار رقم ٢٧٥٩ لسنة ١٩٦٧ الذى فوض فيه مجلس إدارة المؤسسة تحديد الجهات النائية التى يرخص للعاملين بها بالسفر على نفقة المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية ، وذلك يدل على أن مجلس إدارة المؤسسة هو وحده المنوط بتحديد الجهات النائية ، وإذا كان الثابت بالأوراق أن مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسلع الاستهلاكية أصدر فى ١٩ فبراير سنة ١٩٦٨ القرار رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٦٨ بتحديد الجهات النائية دون أن يدرج فيها محافظة سوهاج ، فلا يستحق العاملون بالشركة المطعون ضدها وهى إحدى شركات تلك المؤسسة فى هذه المحافظة لتذاكر السفر المجانية أو مقابلها النقدي ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
محمد محمد طيطة . محمد بدر الدين المتناوى . شكرى جمعة حسين «نواب رئيس المحكمة» ومحمد الجابرى .



الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥٥ القضائية :

(١ - ٣) إيجار «إيجار الأماكن : عقد الإيجار : التزامات المؤجر» . تعويض . حكم «حجية الحكم

الجائى» . مسئولية «مسئولية جنائية» قوة الأمر المقضى .

١ - جريمة إقامة البناء بغير ترخيص . جريمة عمدية . توافر القصد الجنائى فيها بتعمد الجانى ارتكابها مع علمه بذلك .

٢ - عدم مساءلة الشخص جنائيا إلا عما يكون لنشاطه دخل فيه . المسئولية المفترضة . قصرها على الحالات المحددة قانونا .

٣ - حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . مناطها . فصله فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . التزام المحكمة المدنية بهذه الأمور فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها . المادتان ١٤٥٦ . ج ، ١٠٢ . إثبات . «مثال فى إيجار بصدد التزام المحكمة المدنية فى دعوى التعويض عن حرمان المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة بحجية الحكم الجنائى بإدانة الطاعن فى جريمة بناء بدون ترخيص» .

١ - المقرر أن جريمة إقامة البناء بغير ترخيص جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون واتجهت إرادته إلى إقامة البناء أو إجراء العمل مع علمه بأنه يحدثه بغير حق .

٢ - المقرر في التشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل في وقوعه ، ولا مجال للمسئولية الافتراضية أو المسئولية التضامنية في العقاب إلا استثناء بنص القانون وفي حدود ما استثنه .

٣ - مفاد المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر في اللجنة رقم ٩٣١ لسنة ١٩٨٣ بلدية السيدة - أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن والمطعون ضده لأنهما في يوم ١٦/٧/١٩٨٣ أقاما أعمال البناء قبل الحصول على ترخيص كما أقاما البناء المبين بالمحضر دون أن

يكون مطابقا للأصول الفنية، فقضت المحكمة في ٢٦/١٠/١٩٨٣ ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه وإدانة الطاعن بالغرامة عن التهمتين وضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وإزالة الأعمال المخالفة عن التهمة الثانية وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة تأسيسا على ما قرره الطاعن أمام المحكمة بأنه هو مالك العقار والمسئول عن البناء وأن المطعون ضده غير مسئول عن الأعمال المخالفة ، وقد صار هذا الحكم انتهائيا بتنفيذ الحكم بالإزالة ، ولما كان من مقتضى ما تقدم بطريق اللزوم أن المطعون ضده يضحى له الحق في اقتضاء التعويض عن الفعل غير المشروع الذي ارتكبه الطاعن وكان هذا بذاته هو الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى المدنية الراهنة في هذا الصدد فإن الحكم الجنائي المشار إليه يكون قد فصل بقضائه فصلا لازما في واقعة هي الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، فيحوز في هذه الواقعة حجية الشيء المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه . لما كان ما تقدم وكان هلاك العين المؤجرة من الطاعن يؤدي إلى انقضاء العلاقة الإيجارية عملا بالمادة ٥٦٩/١ مدنى ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بحجية الحكم الجنائي فقضى بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ألف جنيه تعويضا عن الأضرار التي أصابته من جراء عمله غير المشروع الذي أدى إلى حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة فإنه يكون قد أنزل القانون منزله الصحيح على واقعة الدعوى ، ويكون النعى عليه في هذا الصدد على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون ضده أقام على الطاعن الدعوى رقم ٣٣٤٤ لسنة ١٩٨٤ مدنى أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بإلزامه بأن يؤدى له مبلغ عشرة آلاف جنيه ، وقال بيانا لها إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١/١/١٩٨٣ استأجر من الطاعن العين محل النزاع بقصد استعمالها مخزنا للمياه الغازية ، وقد تحرر ضده والطاعن محضر مخالفة إقامة مبان بغير ترخيص برقم ٩٣١ لسنة ١٩٨٣ بلدية السيدة وقدموا إلى المحاكمة الجنائية التى قضت ببراءته وإدانة الطاعن بتغريمه وإزالة الأعمال المخالفة وتنفيذ الحكم بالإزالة وإذا أصابه ضرر نتيجة عدم الانتفاع بالعين فأقام الدعوى . حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٩٧٤ لسنة ١٠٢ ق القاهرة . وتاريخ ١٣/٦/١٩٨٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يؤدى إلى المطعون ضده مبلغ ألف جنيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتفسيره ، وفى بيان ذلك يقول إن المشرع قد افترض مسؤولية مالك العقار عن البناء بدون ترخيص ولا يعفى من هذه المسؤولية حتى ولو لم يكن هو الذى أقام البناء ، وإذ كان الثابت من الشكوى الإدارى رقم ٤٠٣٠ لسنة ١٩٨٢ السيدة أن المطعون ضده هو الذى أقام البناء المخالف وحده مما لا يجوز له أن يتخذ من خطئه سببا للمطالبة بالتعويض ، وليس فى هذا ما ينقض حجية الحكم الجنائى الذى قضى ببراءة المطعون ضده وبالتالى تنتفى مسؤولية الطاعن المدنية عن تعويض الأخير ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإلزام الطاعن بأداء التعويض للمطعون ضده عن البناء بدون ترخيص أخذا بحجية الحكم الجنائى الصادر فى هذا الشأن فإنه يكون قد خلط بين الارتكاب الفعلى للجريمة والمسؤولية الجنائية عنها وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المقرر إن جريمة إقامة البناء بغير ترخيص جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائى فيها متى تعمد الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التى حددها القانون واتجهت إرادته إلى إقامة البناء أو إجراء العمل مع علمه بأنه يحدثه بغير حق ، ومن المقرر فى التشريعات الجنائية الحديثة أن الإنسان لا يسأل بصفته فاعلا أو شريكا إلا عما يكون لنشاطه المؤثم دخل فى وقوعه ، ولا مجال للمسؤولية الافتراضية أو المسؤولية التضامنية فى العقاب إلا استثناء بنص القانون وفى حدود ما استثنى ، وأن مفاد المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ١٠٢ من قانون الإثبات أن الحكم الصادر فى المواد

الجنائية تكون له حجية فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإنه يمتنع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكى لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم الصادر فى اللجنة رقم ٩٣١ لسنة ١٩٨٣ بلدية السيدة - أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن والمطعون ضده لأنهما فى يوم ١٦/٧/١٩٨٣ أقاما أعمال البناء قبل الحصول على ترخيص كما أقاما البناء المبين بالمحضر دون أن يكون مطابقا للأصول الفنية، فقضت المحكمة فى ٢٦/١٠/١٩٨٣ ببراءة المطعون ضده مما أسند إليه وإدانة الطاعن بالغرامة عن التهمتين وضعف رسم الترخيص عن التهمة الأولى وإزالة الأعمال المخالفة عن التهمة الثانية وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة تأسيسا على ما قرره الطاعن أمام المحكمة بأنه هو مالك العقار والمستول عن الأعمال المخالفة ، وقد صار هذا الحكم انتهائيا بتنفيذ الحكم بالإزالة ، ولما كان من مقتضى ما تقدم بطريق اللزوم أن المطعون ضده يضحى له الحق فى اقتضاء التعويض عن الفعل غير المشروع الذى ارتكبه الطاعن ، وكان هذا بذاته هو الأساس الذى أقيمت عليه الدعوى المدنية الراهنة فى هذا الصدد ، فإن الحكم الجنائى المشار إليه يكون قد فصل بقضائه فصلا لازما فى واقعة هى الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، فيحوز فى هذه الواقعة حجية الشئ المحكوم فيه أمام المحكمة المدنية فتتقيد به هذه المحكمة ويمتنع

عليها أن تخالفه أو تعيد بحثه، لما كان ما تقدم وكان هلاك العين المؤجرة من الطاعن يؤدي إلى انقضاء العلاقة الإيجارية عملاً بالمادة ١/٥٦٩ مدنى ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بحجية الحكم الجنائى فقضى بإلزام الطاعن بأن يؤدي للمطعون ضده مبلغ ألف جنيه تعويضا عن الأضرار التى أصابته من جراء عمله غير المشروع الذى أدى إلى حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة فإنه يكون قد أنزل القانون منزله الصحيح على واقعة الدعوى ، ويكون النعى عليه فى هذا الصدد على غير أساس ولا يجدى الطاعن ما تمسك به أمام هذه المحكمة بشأن مسئوليته مسئولية مفترضة بصفته مالكا للعقار الذى وقعت به المخالفة ذلك أن نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء لم تتضمن ما يفيد الخروج عن الأحكام العامة فى المسئولية الجنائية باعتناق نظرية المسئولية الافتراضية ..

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / منصور حسين نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /
عبد المنعم وفا ، عبد الرحيم صالح ، على محمد على نواب رئيس المحكمة ومصطفى عزب .



الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ القضائية :

(١) دعوى الخصوم فى الدعوى ، حجز ، تنفيذ ، حكم .

اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة إجراءات الحجز . أثره ، اعتباره خصما ذا صفة يحتاج
بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد .

(٢) نقل «نقل بحرى» ، الوكيل الملاحى ، «مزاولة أعمال النقل البحرى» ، دعوى . موطن . وكالة .

السفن الأجنبية التى تباشر نشاطا تجاريا فى مصر . لكل منها وكيل ملاحى ينوب عن
صاحبها فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى مصر ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه
أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، ويعتبر مقر هذا الوكيل موطنا لمالك السفينة .

(٣) نقل «نقل بحرى» ، الوكيل الملاحى ، «مزاولة أعمال النقل البحرى» ، إثبات .

قرار وزير النقل البحرى بتأسيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية . منحها الحق فى مزاولة
أعمال الوكالة الملاحية دون أى احتكار منها . عدم تحديد المشرع المركز القانونى لأمين
السفينة - الوكيل الملاحى ، مؤداه . وجوب الرجوع فى هذا الشأن إلى القواعد العامة فى
النيابة ومنها وقوع عبء إثبات الوكالة على مدعيها .

(٤) نقل «نقل بحرى» . مسئولية .

مسئولية مالك السفينة عن أعمال ربانها . المادة ٣٠ من قانون التجارة البحرية . نطاقه .
تأجير السفينة للغير بمشارطة إيجار موقوته . عدم انتفاء مسئولية المالك إلا إذا كان المتعاقد مع الربان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به أو منح ائتمانه للمستأجر شخصياً رغم جهله بصفته كمستأجر . مؤدى ذلك . اعتبار مستأجر السفينة مسئولاً عما ينشأ للغير بسبب ما يصدر من الربان من أفعال ضارة وبعد متبوعاً طبقاً للقواعد العامة فى مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه .

١ - النص فى المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات . يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن للدائن الحاجز مصلحة فى اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة إجراءات الحجز ليحاجه بالحكم الصادر فيها ، ومن ثم فإنه إذا اختصم المحجوز لديه فى هذه الدعوى يصبح خصماً ذا صفة يحاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده الثانى قد اختصم فى دعوى الطاعة المتضمنة طلب الحكم بصحة إجراءات الحجز بصفته محجوزاً لديه وباعتباره المنوط به تنفيذ الحكم الذى يصدر فى هذا الشأن .

٢ - لئن كان لكل سفينة أجنبية تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر وكيل ملاحى ينوب عن صاحبها سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى جمهورية مصر العربية ويمثله فى الدعاوى

التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، ويعتبر مقر هذا الوكيل موطناً لمالك السفينة .

٣ - لئن كان قرار وزير النقل البحري رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ بتأسيس الشركة الطاعنة - الصادر طواعية لنص المادة السابعة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري والمقابلة للمادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - قد خول الطاعنة مزاولة أعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر ، إلا أنه لما كان هذا القرار لم يمنح الطاعنة أى احتكار في أعمال تلك الوكالة وكان قانون التجارة البحري الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٨٣ المنطبق على واقعة الدعوى - لم يعرض لنظام أمانة السفن الذي كان وليد الضرورات العملية والتجارة البحرية الحديثة ولم يحدد أى تشريع المركز القانوني لأمين السفينة (الوكيل الملاحى) ومن ثم يتعين الرجوع في هذا الشأن إلى القواعد العامة في النيابة بصفة عامة ومنها ما هو مقرر من أن عبء إثبات الوكالة يقع على مدعيها فإذا احتج الوكيل على الموكل بالوكالة للمطالبة بإجراء أو بما انفق من مصروفات ، كان على الوكيل أن يثبت الوكالة بكافة طرق الإثبات متى كانت تجارية .

٤ - النص في المادة ٣٠ من قانون التجارة البحري على مسئولية مالك السفينة مدنياً عن أعمال ربانها وإلزامه بوفاء ما التزم به فيما يختص

بالسفينة وتسييرها ، وإن كان لا يواجه إلا حالة المالك المجهز إلا أنه إذا قام المالك بتأجير السفينة إلى الغير بمشارطة إيجار موقوته على ما يترتب على هذا التأجير من انتقال الإدارة التجارية للسفينة إلى المستأجر وتبعية ريانها له فى هذه الإدارة ، فإن مسئولية المالك مع ذلك لاتنقضى إلا إذا كان المتعاقد مع الريان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به ، وإذا كان قد منح ائتمانه إلى المستأجر شخصيا رغم جهله بصفته كمستأجر وترتبا على ذلك يكون مستأجر السفينة الذى انتقلت إليه إدارتها التجارية بما تتضمنه من أحقيته فى إصدار سندات شحن باسمه لصالح الغير وخضوع الريان لأوامره فى شأن استخدام السفينة واستغلالها تجاريا ، مسئولولا عما ينشأ للغير من حقوق بسبب ما يصدر من الريان من أفعال ضارة بحسبان أنه فى هذه الحالة تكون له سلطة فعلية على الريان ويجنى حصيلة نشاطه فيعد متبوعا طبقا للقواعد العامة فى مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ تجارى كلى

بورسعيد على المطعون ضدهما بطلب الحكم بإلزام المطعون ضده الأول بصفته بأن يدفع لها مبلغ ٨٣٠, ٢, ٩٧٣ ^{مليم} ^{جنيه} وفوائده القانونية ، وصحة إجراءات الحجز التحفظي الموقع في ١١/٢/١٩٧٨ في مواجهة المطعون ضده الثاني وجعله نافذا وقالت بيانا لذلك إنها تباشر أعمال الوكالة الملاحية عن كافة السفن الأجنبية بقناة السويس والبحر الأحمر فتتولى الانفاق على هذه السفن أثناء تواجدها بالموانئ المصرية وتسدد ما يستحق عليها للهيئات والمصالح الحكومية وغيرها وقد وصلت السفينة الأمريكية «بريدج هامبتون» إلى ميناء بور سعيد في ١٣/٢/١٩٦٣ وعليها بضائع برسم موانئ خارج الجمهورية وشب حريق اتلف ما بها وفرغ ما تبقى منها وأعدمت مصلحة الجمارك مالا يصلح للاستهلاك فاستصدر جمرک بور سعيد قرارا إداريا بإلزام ربان السفينة والطاعنة بصفقتها وكيله عن ملاكها متضامين بدفع غرامة قدرها ٦١٧٤٠ جنيه وتأيد القرار بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٨٥ لسنة ٦٦ تجارى كلى الإسكندرية، كما طالبتها الجمارك بدفع مبلغ ٨٣٠, ٨٣٠ ^{مليم} ^{جنيه} قيمة الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع وأوقعت الحجز على ثمن بيع السفينة المودع خزينة محكمة بور سعيد الابتدائية ، وأيضا حجزين تنفيذيين على أموال الطاعنة تحت يد البنك الأهلى المصرى وفاء لهذه المبالغ ونفاذا لذلك تسلمت الجمارك من البنك المحجوز تحت يده جميع المبالغ المحجوز عليها وهو المبلغ المطالب به ، وإذا كانت السفينة المدينة قد بيعت بالمزاد العلنى وأودع ثمنها وقدره مليون وسبعة وثلاثون ألف جنيه خزينة محكمة بورسعيد ، وتم توزيع المبلغ وتسويته بالقضية رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ كلى بورسعيد وتبقى منه مبلغ ١١٧, ١٧٧٤٢٦ ^{مليم} ^{جنيه} لا زالت

مودعة خزينة المحكمة ، وكان نشاط الشركة مالكة السفينة قد انتهى بإفلاسها وعين المطعون ضده الأول مصفياً لها ، وكانت الطاعنة قد استصدرت أمر الحجز التحفظي رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ الميناء ضماناً لدينها على المدين تحت يد المطعون ضده الثاني وفاء للمبلغ المطالب به ونفذ فعلاً وكان على الموكل أن يرد إلى الوكيل ما انفقته في تنفيذ الوكالة ، ومن ثم أقامت دعواها - دفع المطعون ضده الأول بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة استناداً إلى أن المجهز هو المستأجر الزمني للسفينة دون المالك وبتاريخ ١٥/٣/١٩٨٠ حكمت المحكمة برفض الدعوى - استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣ سنة ٢١ ق الإسماعيلية - مأمورية بور سعيد - وبتاريخ ٢٣/٥/١٩٨١ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف - طعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض ودفع المطعون ضده الثاني بعدم قبول الطعن بالنسبة له لأنه لم يقض له بشئ ولم ينازع الطاعنة في طلباتها ولم تتعلق أسباب الطعن به ، وأودعت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع والطعن وإذ عرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الدفع المبدى من المطعون ضده الثانى غير سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٣٣٤ من قانون المرافعات على أنه (إذا اختصم المحجوز لديه فى دعوى صحة الحجز فلا يجوز أن يطلب إخراجه منها ولا يكون الحكم فيها حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز). يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن للدائن الحاجز مصلحة فى اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة إجراءات الحجز ليحاجه بالحكم الصادر فيها ، ومن ثم فإنه إذا اختصم المحجوز لديه فى هذه الدعوى

ليصبح خصماً ذا صفة يحاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد ، لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده الثانى قد اختصم فى دعوى الطاعنة المتضمنة طلب الحكم بصحة إجراءات الحجز بصفته محجوزاً لديه وباعتباره المنوط به تنفيذ الحكم الذى يصدر فى هذا الشأن ، فإن الدفع يضحى على غير أساس .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ أيد الحكم الابتدائى برفض دعواها استناداً إلى عدم تقديمها دليل وكالتها عن الشركة مالكة السفينة والتي يمثلها المطعون ضده الأول فى حين أن وكالتها عن السفن الأجنبية وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ وكالة إجبارية لا يقوم عنها سند لإثباتها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كان لكل سفينة أجنبية تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر وكيل ملاحى ينوب عن صاحبها سواء كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً - فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى جمهورية مصر العربية ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ويعتبر مقر هذا الوكيل موطناً لمالك السفينة ، ولئن كان قرار وزير النقل البحرى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ بتأسيس الشركة الطاعنة - الصادر طواعية لنص المادة السابقة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة

لنقل البحرى والمقابلة للمادة الثانية من القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦٢ - قد خول الطاعنة مزاوله أعمال الوكالة الملاحية عن السفن الأجنبية التى تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر ، إلا أنه لما كان هذا القرار لم يمنح الطاعنة أى احتكار فى أعمال تلك الوكالة ، وكان قانون التجارة البحرى الصادر فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ والمنطبق على واقعة الدعوى - لم يعرض لنظام أمانة السفن الذى كان وليد الضرورات العملية والتجارة البحرية الحديثة ولم يحدد أى تشريع المركز القانونى لأمين السفينة (الوكيل الملاحى) ومن ثم يتعين الرجوع فى هذا الشأن إلى القواعد العامة فى النيابة بصفة عامة ومنها ما هو مقرر من أن عبء إثبات الوكالة يقع على مدعيها فإذا احتج الوكيل على الموكل بالوكالة للمطالبة بإجراء أو بما انفق من المصروفات ، كان على الوكيل أن يثبت الوكالة بكافة طرق الإثبات متى كانت تجارية - لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده الأول بصفته قد جحد وكالة الطاعنة عن الشركة مالكة سفينة النزاع وقت المطالبة ، واقتصرت المدعية فى إثباتها لقيام تلك الوكالة على التمسك بأنها إجبارية مقرراً قانوناً ، وهو مالا يصلح بذاته - وعلى ماسلف - للتدليل على قيامها ، ولم تدع تدليلها على الوكالة بخلاف ما تقدم ، فإن النعى على الحكم برفضه دعواها بطلب استرداد ما انفقته فى تنفيذ الوكالة المشار إليها استناداً إلى عدم تدليلها على تلك الوكالة يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل النعى بالسبب الثانى خطأ الحكم المطعون فيه فى تطبيق القانون إذ أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة قبل ممثل الشركة مالكة سفينة النزاع

على أن مستأجر السفينة - دون مالكيها - هو المسئول عن ديونها في حين أن مؤدى المادة ٣٠ من قانون التجارة البحرية أن يكون المالك هو المسئول إذا كان عمل الريان متعلقاً بالسفينة وتسفيرها بغض النظر عما إذا كان المالك هو المجهز أو كان قد أجراها للغير ، ورغم أن الطاعة لم تعلن بتأجير السفينة بمشارطة زمنية ولم تعلم بها إلا أثناء نظر الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن النص في المادة ٣٠ من قانون التجارة البحرية على مسئولية مالك السفينة مدنياً عن أعمال ريانها وإلزامه بوفاء ما التزم به فيما يختص بالسفينة وتسييرها ، وإن كان لا يواجه إلا حالة المالك المجهز إلا أنه إذا قام المالك بتأجير السفينة إلى الغير بمشارطة إيجار موقوته على ما يترتب على هذا التأجير من انتقال الإدارة التجارية للسفينة إلى المستأجر وتبعية ريانها له في هذه الإدارة ، فإن مسئولية المالك مع ذلك لا تنتفى إلا إذا كان المتعاقد مع الريان يعلم بهذا التأجير أو كان عليه أن يعلم به ، أو إذا كان قد منح ائتمانه إلى المستأجر شخصياً رغم جهله بصفته كمستأجر - وترتيباً على ذلك يكون مستأجر السفينة الذى انتقلت إليه إدارتها التجارية بما تتضمنه من أحقيته في إصدار سندات شحن باسمه لصالح الغير وخضوع الريان لأوامره في شأن استخدام السفينة واستغلالها تجارياً ، مسئولاً عما ينشأ للغير من حقوق بسبب ما يصدر من الريان من أفعال ضارة بحسبان أنه في هذه الحالة تكون له سلطة فعلية على الريان ويجنى حصيلة نشاطه فيعد متبوعاً طبقاً للقواعد العامة في مسئولية المتبوع عن أفعال تابعه - لما كان ذلك ، وكان الثابت في الدعوى أن المبالغ التى تطالب بها

الطاعنة تمثل قيمة الغرامة الموقعة والرسوم الجمركية المستحقة عن النقص غير المبرر في حمولة سفينة النزاع التي قامت بسدادها والتي يعد الريان مسئولاً عنها وفقاً لقانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ لنشوتها عن فعله غير المشروع وهو مظنة تهريبها إلى داخل البلاد وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة قبل الشركة مالكة السفينة استناداً إلى قوله (.... البادى من المستندات المرفقة بأوراق الدعوى أن مستندات الشحن صادرة من شركة كولوكونديس ليتمد باعتبارها الناقلة ، كما قدم المدعى عليه مشاركة تأجير موقوفته ومعها ترجمة باللغة العربية صادرة من شركة ترابيا شبنج مالكة السفينة بريدج هامبتون وشركة كولوكونديس كمستأجرة للسفينة اعتباراً من ١٩٦٢/١٠/٢٤ وكان الناقل فى خصوص هذه الدعوى هو المستأجر للسفينة بموجب مشاركة إيجار سفينة محددة برحلة معينة اعتباراً من ١٩٦٢/١٠/٢٤ فإن الرسوم الجمركية وكافة الضرائب المستحقة فى جمهورية مصر العربية تكون على عاتق المستأجرين) مما مفاده أن الحكم عول فى قضائه بانتفاء مسئولية مالكة السفينة عن المبالغ الناشئة عن أفعال الريان على أن السفينة كانت وقت استحقاق هذه المبالغ مؤجرة لآخر بمشارطة إيجار زمنية انتقلت بموجبها إليه إدارتها التجارية فحق له إصدار سندات الشحن باسمه لصالح الغير وهو ما يفترض معه علم الشركة الطاعنة بواقعة التأجير وسدادها تلك المبالغ لحساب هذا المستأجر ، وكان هذا الذى أورده الحكم وفى حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية يقوم على استخلاص سائع له أصله الثابت بالأوراق وكاف لإثبات توافر ركن العلم

بواقعة التأجير ويتضمن الرد على ما تمسكت به الطاعنة في استئنافها من أنها لم تعلن بمشارطة الإيجار ولم تعلم بها إلا أثناء نظر الدعوى ، فإن الحكم إذ قضى برفض دعوى الطاعنة يكون قد التزم صحيح القانون ويضحى النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

حماد الشافعى، د. عبد القادر عثمان ، عزت البندارى نواب رئيس المحكمة وسعيد فهميم .



الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٩ القضائية :

عمل « العاملون بالقطاع العام :ترقية» .

- عدم جواز ترقية العامل المنقول قبل مضى عام من تاريخ النقل . الاستثناء . حالاته .

م ٣٢/٢ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

مفاد الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالقطاع العام أنه لايجوز ترقية العامل المنقول إلا بعد مضى سنة على الأقل من تاريخ نقله ويستثنى من هذا الأصل حالتين الأولى إذا كانت الترقية فى وظائف الشركات المنشأة حديثاً والثانية إذا لم يكن من العاملين بالشركة المنقول إليها العامل من يستوفى الشروط القانونية اللازمة للترقية خلال فترة السنة ، حتى لا يترتب على ترقية العامل المنقول أن يسبق فى ترتيب الأقدمية فى الوظيفة المرقى إليها أيا من عمال تلك الشركة المستوفين لشروط الترقية ولو كان أسبق منهم فى ترقية الدرجة السابقة ولو تمت ترقيته معهم بقرار واحد ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها نقلت إلى الشركة الطاعنة اعتباراً من

١٨/١١/١٩٨٠ وبناء على قرار مجلس إدارتها في ٢١/٣/١٩٨٢ تم زيادة العدد المخصص للترقية للدرجة الثانية في حركة ترقية ١/٤/١٩٨١ بعد درجة واحدة لمجموعة التنمية الإدارية رقت إليها المطعون ضدها بالقرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ٢/٥/١٩٨٢ من رئيس مجلس الإدارة وذلك اعتباراً من ١/٤/١٩٨١ ثم عدل هذا القرار من رئيس القطاع الإداري بالشركة بجعل الترقية اعتباراً من ١٩/٤/١٩٨٢ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بترقية المطعون ضدها لتلك الدرجة اعتباراً من ١/٤/١٩٨١ وذلك قبل مضي سنة على نقلها إلى الشركة الطاعنة ودون أن يتحقق مما إذا كانت الطاعنة من الشركات المنشأة حديثاً ومما إذا كان أحداً من بين العاملين بها مستوفياً للشروط القانونية للترقية للدرجة الثانية خلال هذه السنة ، وذلك إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -

تتحصل فى أن المطعون ضدها أقامت الدعوى رقم ٤٣٧ سنة ١٩٨٥ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة - الشركة المصرية لتسويق الأسماك - بطلب الحكم بصفة مستعجلة بإيقاف تنفيذ القرار الإدارى رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨٥ المتضمن تعديل تاريخ ترقيةها إلى ١٩٨٢/٤/١٩ بدلاً من ١٩٨١/٤/١ واسترداد ما صرف بالزيادة وفى الموضوع بإلغاء هذا القرار وإلزام الطاعنة أن تؤدى لها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه تعويضاً عما لحقها من أضرار مادية وأدبية لتخطيها فى الترقية وقالت بياناً لها إن الطاعنة أصدرت بتاريخ ١٩٨١/٤/١ القرار رقم ٨١/٢٣٥ بترقية العاملين الذين استوفوا شروط الترقية للدرجات الأعلى ومنها الدرجة الثانية التى تستحقها وإذا تخطتها تظلمت وأصدر رئيس مجلس الإدارة القرار رقم ٨٢/٤١٤ بترقيتها لتلك الدرجة اعتباراً من ١٩٨١/٤/١ وإذا أصدر رئيس القطاع الإدارى القرار رقم ٨٥/٤٩٢ بتعديل تاريخ الترقية بجعله ١٩٨٢/٤/١٩ فقد أقامت الدعوى بطلباتها سالفة البيان ندبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت فى ١٩٨٧/١١/٢٤ بإلغاء القرار رقم ٤١٩ سنة ١٩٨٢ فيما تضمنه من تعديل ترقية المطعون ضدها إلى ١٩٨٢/٤/١٩ وإلزام الطاعنة بأن ترد للمطعون ضدها ما خصمته وأحققتها للترقية للدرجة الثانية بوظيفة أخصائى علاقات عامة ثان اعتباراً من ١٩٨١/٤/١ استأنفت الطاعنة الحكم بالاستئناف رقم ١٤٨٠ سنة ١٠٤ ق القاهرة واستأنفته المطعون ضدها بالاستئناف رقم ٧٣٧ سنة ١٠٥ ق القاهرة وتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف واعتبار القرار المقضى بإلغائه هو رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨٥ . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض

وقدمت النيابة مذكرة بنقض الحكم ، عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول ، إنه وفقاً لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ لا يجوز ترقية العامل المنقول إلا بعد مضي سنة على الأقل مالم تكن الترقية في وظائف الشركات المنشأة حديثاً أو لم يكن من بين العاملين بالشركة من يستوفي شروط الترقية خلال هذه السنة . وإذا قضى الحكم المطعون فيه بترقية المطعون ضدها للدرجة الثانية اعتباراً من ١/٤/١٩٨١ قبل مضي عام من نقلها إلى الشركة الطاعنة وهي ليست منشأة حديثاً ويوجد بها أعداد من العاملين المستحقين للترقية إلا أن درجاتها المالية محدودة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أنه لما كان مفاد الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالقطاع العام أنه لا يجوز ترقية العامل المنقول إلا بعد مضي سنة على الأقل من تاريخ نقله ويستثنى من هذا الأصل حالتين الأولى إذا كانت الترقية في وظائف الشركات المنشأة حديثاً والثانية إذا لم يكن من بين العاملين بالشركة المنقول إليها العامل من يستوفي الشروط القانونية اللازمة للترقية خلال هذه السنة ، حتى لا يترتب على ترقية العامل المنقول أن يسبق في ترتيب الأقدمية في الوظيفة المرقى إليها أيا من عمال تلك الشركة المستوفين

لشروط الترقية ولو كان أسبق منهم فى أقدمية الدرجة السابقة ولو تمت ترقيته معهم بقرار واحد ، وكان الثابت بالأوراق أن المطعون ضدها نقلت إلى الشركة الطاعنة اعتباراً من ١٩٨٠/١١/١ وبناء على قرار مجلس إدارتها فى ١٩٨٢/٣/٢١ تم زيادة العدد المخصص للترقية للدرجة الثانية فى حركة ترقيات ١٩٨١/٤/١ بعدد درجة واحدة لمجموعة التنمية الإدارية رقت إليها المطعون ضدها بالقرار رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى ١٩٨٢/٥/٢ من رئيس مجلس الإدارة وذلك اعتباراً من ١٩٨١/٤/١ ثم عدل هذا القرار من رئيس القطاع الإدارى بالشركة بجعل الترقية اعتباراً من ١٩٨٢/٤/١٩ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بترقية المطعون ضدها لتلك الدرجة اعتباراً من ١٩٨١/٤/١ وذلك قبل مضى سنة على نقلها إلى الشركة الطاعنة ودون أن يتحقق مما إذا كانت الطاعنة من الشركات المنشأة حديثاً ومما إذا كان أحداً من بين العاملين بها مستوفياً للشروط القانونية للترقية للدرجة الثانية خلال هذه السنة ، وذلك إعمالاً للفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفه الذكر ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمد بكر غالى ، عبد العال السمان ، محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعلى شلتوت .



الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٦ القضائية :-

(١) دعوى ، تكييف الدعوى ، محكمة الموضوع ، سلطتها فى تكييف الدعوى ،

محكمة الموضوع . عدم تقيدها بتكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً . عليها إعطاء الدعوى

وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح .

(٢) رسوم ، رسوم الشهر العقارى ، دعوى ، رفع الدعوى ،

أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . لذوى الشأن التظلم منه خلال ثمانية أيام

من تاريخ إعلانه . المقصود بذوى الشأن فى مفهوم نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن

رسوم التوثيق والشهر المطالبون بالرسوم التكميلية بمقتضى أمر التقدير .

(٣) دعوى ، مصاريف الدعوى ، محاماه ، رسوم ، رسوم قضائية ،

إعفاء وحدات التعاون الإسكانى من الرسوم القضائية المستحقة عن المنازعات الناشئة عن تطبيق

أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكانى ليس من بينها مصاريف الدعوى التى

يدخل ضمنها مقابل أتعاب المحاماة . م ٦٦ من القانون المذكور . م ١٨٤ مرافعات .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكيف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعها التى ذكرها فى صحيفة دعواه لا يقيد قاضى الموضوع ولا يمنعه من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح .

٢ - النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر قبل إستبدالها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ - على أنه فى الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد محضرى المحكمة ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الإعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن يدل على أن المقصود بذوى الشأن فى هذا الخصوص هم المطالبون بالرسوم التكميلية بمقتضى أمر التقدير الصادر من أمين مكتب الشهر العقارى ويكون طريقهم للمنازعة فى هذه الرسوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التظلم من أمر تقديرها بهذا الطريق الاستثنائى إما أمام المحضر عند الإعلان بأمر التقدير أو بالتقرير فى قلم الكتاب وأياً كانت طبيعة المنازعة سواء انصبت على مقدار الرسوم أو تناولت أساس الإلتزام بها وذلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية .

٣ - النص فى المادة ٦٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكانى على أن تعفى وحدات التعاون الإسكانى من (٩) الرسوم القضائية المستحقة على المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون على أن يقتصر الإعفاء بالنسبة للاتحاد على ما نصت عليه البنود ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ من هذه المادة يدل على أن الإعفاء الوارد بالبند رقم ٩ المشار إليه إنما جاء مقصوراً على الرسوم القضائية وليس من بينها مصاريف الدعوى التى يحكمها الأصل العام المستفاد من المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروفاتها والتى يدخل ضمنها مقابل أتعاب المحاماه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الجمعية الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٧٧١٥ سنة ١٩٨٣ مدنى الاسكندرية الابتدائية بصحيفة مودعة قلم كتاب تلك المحكمة - على المطعون ضدهما بطلب الحكم بعدم أحقية الشهر العقارى فى مطالبتها بمبلغ ١٢٦٤٩,٥٢٠ جنيهاً وبراءة ذمتها منه ، وقالت بيانا لذلك إن المطعون ضده الثانى طالبها بهذا المبلغ - رسوماً تكميلية مستحقة عن المحرر الشهر برقم ٤٧١٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩

بموجب أمر التقدير الصادر من أمين الشهر العقارى فى المطالبة رقم ١٦٣٩٤ سنة ١٩٨٣/٨٢ ، وإذ كانت غير ملزمة بأداء هذه الرسوم طبقاً لنصوص القانون رقم ١٤ سنة ١٩٨١ بشأن التعاون الإسكانى فقد أقامت دعواها ، بتاريخ ١٨/٤/١٩٨٤ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانونى ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٩٠٢ سنة ٤٣ ق ، وبتاريخ ٢٣/٤/١٩٨٦ حكمت بالتأييد طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة رأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالأوجه الثلاثة الأولى من السبب الأول وبالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إنها معفاة أصلاً من رسوم الشهر العقارى طبقاً لنص المادة ٣٤/ح من القانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر والمادة ٢/١ من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٨ سنة ١٩٥٧ والمادة ٦٦/٧٤٦ من قانون التعاون الإسكانى رقم ١٤ سنة ١٩٨١ ، كما أن الرسوم المطالب بها مستحقة على إنهاء وقف وقسمة ووصية وهى تصرفات تتعلق بالبائعين لها لم تكن هى طرفاً فيها حتى تعتبر صاحبة شأن بالنسبة لها وبما ينتفى معه أعمال أثر التضامن المنصوص عليه فى المادة ٢٥ من قانون الرسوم سالف الذكر ومن ثم فإنها لا تتقيد بالتالى بسلوك طريق التظلم من أمر تقدير تلك الرسوم المنصوص عليه فى المادة ٢٦ من ذات القانون وذلك أمام المحضر عند الاعلان أو بتقرير فى قلم كتاب المحكمة ، بل لها أن تقيم دعواها ببراءة ذمتها منها بالطريق العادى لرفع الدعاوى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكيف دعواها على أنها تظلم من أمر تقدير رسوم تكميلية وقضى بتأييد الحكم الابتدائى بعدم قبول دعواها لرفعها بغير الطريق القانونى فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً لا ينطبق على واقعتها التى ذكرها فى صحيفة دعواه لا يقيد قاضى الموضوع ولا يمنعه من إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح وأن النص فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ سنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر - قبل إستبدالها بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ - على أنه فى الأحوال التى تستحق فيها رسوم تكميلية يصدر أمين المكتب المختص أمر تقدير بتلك الرسوم ، ويعلن هذا الأمر إلى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو على يد محضرى المحكمة ويجوز لذوى الشأن - فى غير حالة تقدير القيمة بمعرفة أهل الخبرة المنصوص عليها فى المادة ٢١ - التظلم من أمر التقدير خلال ثمانية أيام من تاريخ الاعلان وإلا أصبح الأمر نهائياً ويكون تنفيذه بطريق الحجز الإدارى ويحصل التظلم أمام المحضر عند إعلان أمر التقدير أو بتقرير فى قلم الكتاب ، ويرفع التظلم إلى المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها المكتب الذى أصدر الأمر ويكون حكمها غير قابل للطعن يدل على أن المقصود بذوى الشأن فى هذا الخصوص هم المطالبون بالرسوم التكميلية بمقتضى أمر التقدير الصادر من أمين مكتب الشهر العقارى ويكون طريقهم للمنازعة فى هذه الرسوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وهو التظلم من أمر تقديرها بهذا الطريق الاستثنائى إما أمام المحضر عند الإعلان بأمر التقدير أو بالتقرير فى قلم الكتاب وأيا كانت طبيعة المنازعة سواء انصبت على مقدار الرسوم أو تناولت أساس الإلتزام بها وذلك تبسيطاً للإجراءات على ما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية ، لما كان ذلك وكانت الجمعية الطاعنة قد وجهت إليها المطالبة بالرسوم التكميلية المستحقة عن المحرر الشهر برقم ٤٧١٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩ شهر عقارى الاسكندرية بموجب أمر التقدير الصادر من أمين الشهر العقارى فى المطالبة رقم ١٦٣٩٤ سنة ١٩٨٣/٨٢ فإن سبيلها للمنازعة فى هذا الأمر هو التظلم منه أمام المحضر عند الإعلان أو بتقرير فى قلم

كتاب المحكمة وأيا كانت منازعتها سواء انصبت على مقدار الرسوم أو عدم التزامها بها أصلاً وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وكيف دعوى الطاعنة على أنها تظلم من أمر تقدير رسوم تكميلية المستحقة للشهر العقاري ورتب على ذلك عدم قبولها لعدم اتباعها الطريق الذى رسمه القانون فإنه يكون قد أعمل صحيح القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجه الرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامها بالمصاريف شاملة أتعاب المحاماه رغم أنها معفاة أصلاً منها بنص المادة ٦٦/٩ من قانون التعاون الإسكانى الصادر بالقانون رقم ١٤ سنة ١٩٨١ يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن النص فى المادة ٦٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكانى - على أن تعفى وحدات التعاون الإسكانى من (٩) الرسوم القضائية المستحقة عن المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون " على أن يقتصر الإعفاء بالنسبة للاتحاد على ما نصت عليه البنود ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ من هذه المادة " يدل على أن الإعفاء الوارد بالبند رقم ٩ المشار إليه إنما جاء مقصوراً على الرسوم القضائية وليس من بينها مصاريف الدعوى التى يحكمها الأصل العام المستفاد من المادة ١٨٤ من قانون المرافعات وهو الحكم على من خسر الدعوى بمصروفاتها والتى يدخل ضمنها مقابل أتعاب المحاماه ، لما كان ذلك وكانت الجمعية الطاعنة خسرت الدعوى أمام محكمة ثانى درجة فقضى الحكم المطعون بالزامها بالمصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماه فإنه لا يكون قد خالف القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩٣

بإدارة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمد بكر غالى ، عبد العال السمان ، محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعبد الملك نصار .



الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٥٨ القضائية :-

(١) إيجار « إيجار الأماكن » : أسباب الإخلاء : احتجاز أكثر من مسكن « التأجير المفروش » .

حظر احتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن في المدينة الواحدة دون مقتضى . م ١/٨ ق ٤٩

لسنة ١٩٧٧. توافر حق المالك في التأجير المفروش المنصوص عليه بالمادة ٣٩ من ذات القانون . اعتباره

من قبيل المقتضى للاحتجاز مانع للمؤجر من استعمال حقه في طلب الإخلاء المؤسس على احتجاز أكثر

من مسكن في البلد الواحد. سريان هذا الحق على مالك العقار الذي يتكون من عدة وحدات أو وحدة

واحدة . علة ذلك .

(٢) استئناف « تسبيب الحكم الاستئنافي » : حكم « تسبيب الحكم » .

تأييد محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها . كفاية

هذه الأسباب لحمل قضائه . مؤداه . سلامة حكمها ولو وقع تناقض بين أسبابه وبعض أسباب الحكم

الابتدائي . علة ذلك .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن نصت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى " الا أن هذا الحظر الوارد بصيغة عامة فى هذه المادة لا يسرى على الأماكن التى يؤجرها مالكةا مفروشة لحسابه بمقتضى الرخصة المخولة له فى المادة ٣٩ من هذا القانون والتى تميز فقرتها الأولى أن يؤجر وحدة واحدة مفروشة فى كل عقار يملكه وذلك فى غير المصايف والمشاتى المحددة وفقاً لاحكام هذا القانون ... بما مؤداه أنه إذا توافر للمالك حق التأجير مفروشاً وفق حكم هذه المادة فإن ذلك يعتبر من قبيل المقتضى فى نظر القانون ويحول ذلك بالتالى بين المؤجر وبين حقه فى طلب الاخلاء المؤسس على احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى اذ لا يعدو أن يكون التأجير مفروشاً طبقاً لنص المادة ٣٩ من القانون أن يكون استعمالاً لحق خوله القانون للمطعون ضده لا ينبغى أن ينقلب مضارة عليه ، ولا محل لقصر هذا الحق على مالك العقار الذى يتكون من عدة وحدات بل يتعداه الى مالك العقار الذى يتكون من وحدة واحدة ، كمالك الوحدة المفروزة ذلك أن لفظ مالك العقار قد ورد فى النص مطلقاً ولم يرد عليه قيد فيعمل به على اطلاقه .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه اذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائى للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت اليها وكانت هذه الأسباب كافية لاقامة الحكم عليها فإنه لا يؤثر فى سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائى اذ أن أخذ الحكم الاستئنافى

بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى معناه أخذها بالأسباب التي لا تتعارض مع حكمها فتعتبر أسباب الحكم الابتدائي في هذه الحالة مكملّة لأسباب هذا الحكم فيما لا تعارض فيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٤٣ سنة ١٩٨٤ مدنى بورسعيد الابتدائية على المطعون ضده بطلب الحكم بإخلائه من الشقة المؤجرة له المبينة بالصحيفة ، وقال بياناً لذلك ان المطعون ضده يحتجز في ذات البلد مسكن آخر ضمن مساكن البنوك المبنين بالصحيفة بغير مقتضى فأقام الدعوى . بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٥ قضت المحكمة برفضها ، استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسماعيلية مأموريه بورسعيد بالاستئناف رقم ٢١٨ سنة ٢٧ ق ، بتاريخ ١٩٨٨/١/٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم - على سببين ينبغى الطاعن بالأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى برفض دعواه تأسيساً على أن شراء المطعون ضده لشقة ثانية وتأجيرها مفروشة بموجب الرخصة المخولة له بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ ينفى عنه احتجاز شقتين فى البلد الواحد دون مقتضى فى حين أن هذه المادة لا تنطبق على واقعة النزاع إذ يقتصر حكمها على أحقية المالك فى أن يؤجر وحدة واحدة مفروشة فى كل عقار يملكه ولما كان المطعون ضده قد خصصت له الشقة الثانية من قبل جمعية تعاونية هدفها النهائى منح وحدة سكنية لسكانه وليس للمضاربة عليها فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة سالفة الذكر يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ولئن نصت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر على أنه " لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى " إلا أن هذا الحظر الوارد بصيغة عامة فى هذه المادة لا يسرى على الأماكن التى يؤجرها مالكيها مفروشة لحسابه بمقتضى الرخصة المخولة له فى المادة ٣٩ من هذا القانون والتى تجيز فقرتها الأولى أن يؤجر وحدة واحدة مفروشة فى كل عقار يملكه وذلك فى غير المصايف والمشاتى المحددة وفقاً لأحكام هذا القانون بما مؤداه أنه إذا توافر للمالك حق التأجير مفروشاً وفق حكم هذه المادة فإن ذلك يعتبر من قبيل المقتضى فى نظر

القانون ويحول ذلك بالتالى بين المؤجر وبين حقه فى طلب الإخلاء المؤسس على احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى إذ لا يعدو أن يكون التأجير مفروشا طبقاً لنص المادة ٣٩ من القانون أن يكون استعمالا لحق خوله القانون للمطعون ضده لا ينبغى أن ينقلب مضارة عليه ، ولا محل لقصر هذا الحق على مالك العقار الذى يتكون من عدة وحدات بل يتعداه إلى مالك العقار الذى يتكون من وحدة واحدة ، كمالك الوحدة المفروشة ذلك أن لفظ مالك العقار قد ورد فى النص مطلقاً ولم يرد عليه قيد فيعمل به على إطلاقه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على أحقية المطعون ضده فى تأجير الوحدة السكنية التى يملكها مفروشة وأن ذلك يعد من قبيل المقتضى فى معنى المادة الثامنة من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ سالفه البيان فانه يكون قد أعمل صحيح القانون ويضحى النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه التناقض فى التسبيب وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الدعوى على انتفاء واقعة الاحتجاز لتنازل المطعون ضده لوالدته عن الشقة التى يملكها فى حين أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بحق المالك فى تأجير وحدة مما يملكه مفروشة ، وهو ما يوقع التناقض بين الأسباب الواردة فى الحكمين بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها وكانت هذه الأسباب كافية لاقامة الحكم عليها فإنه لا يؤثر في سلامة حكمها أن يكون هناك تناقض بين أسبابه وبين بعض أسباب الحكم الابتدائي ، إذ أن أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى معناه أخذها بالأسباب التي لا تتعارض مع حكمها فتعتبر أسباب الحكم الابتدائي في هذه الحالة مكملية لأسباب هذا الحكم فيما لا تتعارض فيه ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على دعامة أساسية حاصلها أن حالة الاحتجاز لا تقوم بالنسبة للمالك الذي يحتفظ بوحدة مملوكة له لتأجيرها مفروشة وذلك عملاً بحكم المادة ٣٩ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ سالف الذكر وكانت هذه الدعامة وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول تتفق وصحيح القانون وبما يكفي لحمل قضاء الحكم المطعون فيه ونحى بذلك منحى مغاير لما ذهب إليه حكم محكمة أول درجة من عدم توافر حالة الاحتجاز لثبوت تنازل المطعون ضده لوالدته عن شقة التداعي ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بأسباب هذا الحكم إلا فيما لا تتعارض فيه مع أسبابه فإن الأسباب الواردة بالحكم الابتدائي في هذا الخصوص لا تعتبر من أسباب الحكم الاستئنافي ولا يصادف محلاً في قضاء الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن النعى على الحكم بالتناقض في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩٣

بإدارة السيد المستشار / عبد الحميد الشافعي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

محمد بكر غالى ، عبد العال السمان ، محمد محمد محمود نواب رئيس المحكمة وعبد الملك نصار .



الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٩ القضائية :-

(١) دفع د التكم فى الموضوع المسقط للدفع ، . استئناف - د ما يعترض سير الخصومة : اعتبار الاستئناف

كان لم يكن ، .

التكم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب إبداءه قبل التكم فى الموضوع . مناطه . الدفع بعدم

قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . دفع شكلى . إبداءه لا يعتبر تعرضاً لموضوع الاستئناف يسقط الحق

فى التمسك من بعد باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب خلال الميعاد .

(٢) دعوى د المسائل التى تعترض سير الخصومة " اعتبار الدعوى كأن لم تكن " . نظام عام . تجزئة . ملكية

الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب خلال الميعاد . عدم تعلقه بالنظام العام .

إقتصار أثره على الخصم الذى تمسك به إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة . الدعوى بتثبيت ملكية

إلى قدر معين من أطياف فى تركة . موضوعها قابل للتجزئة بطبيعته .

١ - المقرر فى قضاء محكمة النقض أن التكم فى الموضوع المسقط للدفع

الواجب إبداءه قبل التكم فى الموضوع انما يكون بإبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى

أو مسألة فرعية ينطوى على التسليم بصحتها سواء أبدى كتابة أو شفاهة .

وأن الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات دفع يتعلق بعمل إجرائي ، يرمى إلى سقوط الاستئناف كجزء على إنقضاء الميعاد الذي يتعين القيام به خلاله وهو بهذه المثابة من الدفوع الشكلية المتعلقة بالنظام العام وليس دعواً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات ولا يعتبر هذا الدفع تعرضاً لموضوع الاستئناف يسقط الحق في التمسك من بعد باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٢ من ذات القانون .

٢ - المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب خلال الميعاد الذي نص عليه القانون لا يتعلق بالنظام العام فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وإنما يجب أن يتمسك به الخصم الذي تقرر لمصلحته ولا يتعدى أثره إلى غير الخصم الذي تمسك به إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة . وأن الدعوى بطلب تثبيت ملكية الورثة إلى قدر معين من أطياف تركة مورثهم موضوعها مما يقبل التجزئة بطبيعته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المطعون ضدهم الثمانية الأول ومورثة المطعون ضدهم السبعة
الأخيرين أقاموا الدعوى رقم ٢٩٣٣ لسنة ١٩٧٧ مدنى طنطا الابتدائية على
الطاعن والمطعون ضده التاسع بطلب الحكم بتثبيت ملكيتهم للأطيان الموروثة والمحرو
عنها عقد القسمة المؤرخ ٢/١١/سنة ١٩٥٢ والمبينة الحدود والمعالم به وقالوا بياناً
لذلك إنهم يرثون أطياناً زراعية مساحتها قيراطان موضحة الحدود والمعالم بعقد
القسمة سالف الإشارة اليه وقد نازعهم فى الملكية الطاعن والمطعون ضده التاسع ولما
كانت ملكيتهم لهذه الاطيان ثابتة بالميراث الشرعى عن والدهم فقد أقاموا الدعوى .
ندبت المحكمة خبيراً وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩/٤/١٩٨١ بتثبيت
ملكية المطعون ضدهم عدا التاسع لمساحة ١٨ سهماً شائعة فى ٩ س ٣ ط . استأنف
الطاعن الحكم لدى محكمة استئناف طنطا بالاستئناف رقم ٥٦٢ لسنة ٣١ ق .

وبتاريخ ١١/١٢/ سنة ١٩٨٨ حكمت المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى
بنقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً . عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة
مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم
المطعون فيه مخالفة القانون وفى بيان ذلك يقول إن الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم
يكن دفع شكلى يجب ابداءه قبل التكلم فى الموضوع والا سقط الحق فى ابدائه وإذا
كان المطعون ضده الأول لم يبد هذا الدفع الا بعد أن دفع بعدم قبول الاستئناف شكلا
لرفعه بعد الميعاد فإن حقه فى ابدائه يكون قد سقط وإذا خالف الحكم المطعون فيه

وحيث إن هذا النعى غير سديد ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن التكلم فى الموضوع إنما يكون بإبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى يمس موضوعها أو مسألة فرعية فيها ينطوى على التسليم بصحتها سواء أبدى كتابة أو شفاهة ، وأن الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات دفع يتعلق بعمل إجرائى ، يرمى إلى سقوط الاستئناف كجزء على إنقضاء الميعاد الذى يتعين القيام به خلاله وهو بهذه المثابة من الدفوع الشكلية المتعلقة بالنظام العام وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات ، ولا يعتبر هذا الدفع تعرضاً لموضوع الاستئناف يسقط الحق فى التمسك من بعد باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب خلال الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٨٢ من ذات القانون لما كان ذلك وكان المطعون ضده الأول تمسك فى مذكرته التى قدمها بعد تجديد الطاعن الاستئناف من الشطب بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الدفع بإعتبار الاستئناف كأن لم يكن لم يسقط الحق فى إبدائه لسبق الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد يكون قد التزم صحيح القانون ويضحي النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن المطعون ضده الأول هو وحده الذى دفع باعتباره الإستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب خلال ستين يوماً وقبل باقى المطعون ضدهم تجديد الإستئناف فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالنسبة لجميع المطعون ضدهم يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب خلال الميعاد الذي نص عليه القانون لا يتعلق بالنظام العام فلا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وإنما يجب أن يتمسك به الخصم الذي تقرر لمصلحته ولا يتعدى أثره إلى غير الخصم الذي تمسك به إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة ، وأن الدعوى بطلب تثبيت ملكية الورثة إلى قدر معين من أطيان في تركة مورثهم موضوعها مما يقبل التجزئة بطبيعته ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الذي دفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب في الميعاد المقرر قانوناً هو المطعون ضده الأول وحده دون باقي المطعون ضدهم ، وكان المطعون ضدهم عدا التاسع أقاموا الدعوى ضد الطاعن والمطعون ضده التاسع بطلب تثبيت ملكيتهم إلى قدر معين من أطيان في تركة مورثهم فإن موضوع الدعوى على هذا النحو مما يقبل التجزئة فإن أثر هذا الدفع لا يستفيد منه سوى المطعون ضده الأول ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب في الميعاد المقرر قانوناً بالنسبة لجميع المطعون ضدهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً في خصوص ما قضى به من إعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة للمطعون ضدهم عدا الأول .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد رافت خفاجي نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة المستشارين /

محمد محمد طيطة . محمد بدر الدين المتناوى . شكرى جمعه حسين . نواب رئيس المحكمة وفتيحة قره



الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٦٢ القضائية

إيجار « إيجار الأماكن : حظر احتجاز أكثر من مسكن ، حكم ، عيوب التدليل : الفساد فى الاستدلال :

مايعد قصورا ، محكمة الموضوع : سلطتها فى تقدير الأدلة ، .

حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى . مناطه .

انفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين . م ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مجرد

إقامته فى المسكن أو تحرير عقد إيجار باسمه . عدم كفايته لاعتباره محتجزا . استقلال آخرون من

ذويه فعليا بالمسكن . أثره . توافر المقتضى وانتفاء الاحتجاز . المقصود بالمقتضى . حاجة المستأجر

الاجتماعية أو الصحية أو العائلية . جواز إعداده مسكن آخر لأفراد أسرته أو ذويه الملزم بسكناهم .

تقديره . من سلطة قاضى الموضوع دون معقب متى أقام قضاء على أسباب سائغة . التزام محكمة

الموضوع باستظهاره حال نظر دعوى الإخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن وإلا كان حكمها قاصرا « مثال

فى إيجار لاستدلال فاسد على انتفاء المقتضى لاحتجاز الطاعنة لأكثر من مسكن » .

– النص فى الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على

أنه لا يجوز للشخص أن يحتجز فى البلد الواحدة أكثر من مسكن دون مقتضى

« يدل – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – على أن المشرع قد حظر على كل

من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مبرر

مشروع يقتضيه ، الاحتجاز هو إنفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين ومن ثم فإن مجرد إقامة الشخص في المسكن أو أن يحرر عقد الإيجار باسمه لا يكفي لاعتباره محتجزاً إذا ما أعد المسكن لانتفاع آخرين من ذويه أو استقلوا فعلاً بسكناه ، فعندئذ ينتفى الاحتجاز ويتوافر المقتضى الذى يبيح للشخص احتجاز أكثر من مسكن فى المدينة الواحدة طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثامنة سالفه الذكر ، والمقتضى وفقاً لما يستفاد من النص وكلمته هو السبب المبرر الذى ينتج من حاجة المستأجر للاستعمال الشخصى ، وقد تكون هذه الحاجة أو الضرورة اجتماعية أو عائلية أو صحية ، إذ قد يعد المستأجر المسكن الآخر لأفراد أسرته « أو ذويه ، الملزم بسكناهم ، وأن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن فى البلد الواحد يخضع لمطلق سلطان قاضى الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولإرقابة عليه فى ذلك لمحكمة النقض طالما ركن فى تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه فى قضائه ويتعين على محكمة الموضوع عند نظر دعوى الاخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن أن تستظهر عدم توافر المقتضى لاحتجاز المسكن المطلوب إخلاؤه والا كان حكمها معيباً بالقصور فى البيان ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد تمسكت فى دفاعها بأنه قد توافر لديها المقتضى لاحتجاز مسكن آخر لضالة مساحة المسكنين إذ يكون كل مسكن من حجرة وصالة ولكثرة أفراد أسرتها المكونة من زوجها وبناتها الخمس ، فضلاً عن قرب أحد المسكنين لمقر عملها ومدارس بناتها وحاجة زوجها لمسكن مستقل يعد فيه أعماله ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى الحكم بالإخلاء لتوافر الاحتجاز المحظور قانوناً وعدم توافر المقتضى على سند من أن « المقتضى الذى تقدره المحكمة لتبرير احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد هو أمر منوط بالمستأجر ومن ثم فإن ما

تشيره المستأنفة (الطاعنة) بشأن توافر مقتضى لزوجها وهو غير مستأجر كتبرير للاحتجاز يكون في غير محله لأن زوجها ليس مستأجراً شقه النزاع وأما ما تبديه بشأن كثرة أفراد الأسرة باعتباره مقتضى يبرر احتجازها لمسكن آخر غير شقه التداعى فلا ترى المحكمة أنه يمثل مقتضى في مفهوم نص المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ خلت الأوراق من بيان بشأن حالة هؤلاء الأبناء كى تعمل المحكمة سلطتها التقديرية في تبرير الاحتجاز لهم » في حين أن المقتضى يتوافر إذا ما دعت الحاجة والضرورة الاجتماعية أو العائلية إلى أن يحتجز المستأجر لمسكن آخر باسمه ليعده لانتفاع آخرين من ذويه كالزوج والزوجة والأولاد - والوالدين والإخوة وغيرهم من أفراد أسرته ولا يلزم أن يكون الأخير مستأجراً مما يعيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال في هذا الشق ، كما أن كثرة أفراد الأسرة وصغر مساحة المسكنين قد يتوافر معه المقتضى في جميع الأحوال دون ما حاجة لتقديم بيان حالة عنهم ، ومن ثم فإن ما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الشأن لا يعد كافياً للرد على دفاع الطاعنة مما يعيبه أيضاً بالقصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل

فى أن المطعون ضده أقام على الطاعنة الدعوى رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٨٥ الجيزة

الابتدائية بطلب الحكم بإنهاء العلاقة الإيجارية لشقة النزاع المبينة بالأوراق مع التسليم ، وقال فى بيان دعواه إنه قضى لصالح الأخيرة بثبوت تلك العلاقة بينهما والزامه بتحرير عقد إيجار لها بموجب الحكم النهائى الصادر فى الاستئناف رقم ٤١٤ لسنة ١٠٠ ق القاهرة ، وإذا احتجز شقة أخرى فى ذات البلد (محافظة الجيزة) دون مقتضى بالمخالفة للحظر الوارد فى نص المادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فأقام دعواه ، ومحكمة أول درجة بعد أن نذبت خبيراً فى الدعوى وقدم تقريره ، قضت بإنهاء العلاقة مع التسليم استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٠٧٨ لسنة ١٠٧ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٩٢/١/٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الطعن ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، ويجلس المرافعة التزمت النيابة رأياً ..

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب وفساد الاستدلال ، وفى بيان ذلك تقول ان المحكمة المطعون فى حكمها إذ لم توضح على وجه التحديد ما إذا كان انتقاء المبرر أو المقتضى كان بالنسبة لاحتجاز شقة النزاع أم الشقة الأخرى التى تمتلكها الطاعنة فى تاريخ لاحق ، ولم تحقق دفاع الطاعنة الجوهري فى هذا الخصوص المؤيد بالمستندات ومن ضمنها شهادات ميلاد بناتها الخمس - من وجود مقتضيات احتجازها شقة النزاع والشقة الأخرى والمتمثل فى صالة مساحة كل منها (غرفة وصالة) وكثرة عدد أفراد الأسرة المكونة منها وزوجها وبناتها الخمس ، فضلاً عن قرب الأخيرة من مقر عمل الطاعنة وزوجها ومدارس بناتها وحاجة زوجها لمقر مستقل يمارس فيه عمله - بمقوله أن كثرة عدد أفراد الأسرة لا يشكل مقتضى فى مفهوم المادة الثامنة من القانون

رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، وقد خلت الأوراق من بيان حالة أبناء الطاعنة ، وانتهت إلى أن مبررات الاحتجاز التي ساقتها الطاعنة لا يتوافر بها مقتضى الاحتجاز مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد حظر على كل من المالك أو المستأجر أن يحتفظ بأكثر من مسكن في البلد الواحد دون مبرر مشروع يقتضيه ومناط الاحتجاز هو انفراد المستأجر بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين ومن ثم فإن مجرد إقامة الشخص في المسكن أو أن يحرر عقد الإيجار باسمه لا يكفي لاعتباره محتجزاً إذا ما أعد المسكن لانتفاع آخرين من ذويه أو استقلوا فعلاً بسكناه فعندئذ ينتفى الاحتجاز ، ويتوافر المقتض الذي يبيح للشخص احتجاز أكثر من مسكن في المدينة الواحدة طبقاً للفقرة الأولى من المادة الثامنة سالفة الذكر والمقتض وفقاً لما يستفاد من النص وحكمته هو السبب المبرر الذي ينبع من حاجة المستأجر للاستعمال الشخصي ، وقد تكون هذه الحاجة أو الضرورة اجتماعية أو عائلية أو صحية ، إذا قد يعد المستأجر المسكن الآخر لأفراد أسرته أو ذويه الملزم بسكناهم - وأن أمر تقدير المقتضى لحجز أكثر من مسكن في البلد الواحد يخضع لمطلق سلطان قاضي الموضوع يستخلصه من ظروف الدعوى وملابساتها ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض طالما ركن في تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه في قضائه ويتعين على محكمة الموضوع عند نظر دعوى الإخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن أن تستظهر عدم توافر المقتضى لاحتجاز المسكن المطلوب إخلاؤه والا كان حكمها معيباً بالقصور في البيان ، لما كان ذلك وكانت الطاعنة قد

تمسكت في دفاعها بأنه قد توافر لديها المقتضى لاحتجاز مسكن آخر لضالة مساحة المسكنين إذ يتكون كل مسكن من حجرة وصالة ولكثرة أفراد أسرتها المكونة من زوجها وبناتها الخمس ، فضلا عن قرب أحد المسكنين لمقر عملها ومدارس بناتها وحاجة زوجها لمسكن مستقل يعد فيه أعماله ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى الحكم بالإخلاء لتوافر الاحتجاز المحظور قانونا وعدم توافر المقتضى على سند من أن المقتضى الذي تقدره المحكمة لتبرير احتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد هو أمر منوط بالمستأجر ومن ثم فإن ماثيره المستأنفة (الطاعنة) بشأن توافر مقتضى لزوجها وهو غير مستأجر كتبرير للاحتجاز يكون في غير محله لأن زوجها ليس مستأجراً شقة النزاع وأماما تبديه بشأن كثرة أفراد الأسرة باعتباره مقتضى يبرر احتجازها لمسكن آخر غير شقة التداعي فلا ترى المحكمة أنه يمثل مقتضى في مفهوم نص المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ إذ خلت الأوراق من بيان بشأن حالة هؤلاء الأبناء كي تعمل المحكمة سلطتها التقديرية في تبرير الاحتجاز لهم .

« في حين أن المقتضى يتوافر إذا ما دعت الحاجة والضرورة الاجتماعية أو العائلية إلى أن يحتجز المستأجر لمسكن آخر باسمه ليعده لانتفاع آخرين من ذويه كالزوج والزوجة والاولاد والوالدين والإخوة وغيرهم من أفراد أسرته ولا يلزم أن يكون الأخير مستأجراً مما يعيب الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال في هذا الشق كما أن كثرة أفراد الأسرة وصغر مساحة المسكنين قد يتوافر معه المقتضى في جميع الأحوال دون ما حاجة لتقديم بيان حالة عنهم ، ومن ثم فإن ما قرره الحكم المطعون فيه في هذا الشأن لا يعد كافياً للرد على دفاع الطاعنة مما يعيبه أيضا بالقصور في التسبيب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأوجه .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ممتاز متولى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

فتحي محمود يوسف نائب رئيس المحكمة ، عبد المنعم محمد الشهاوى ، حسين السيد متولى وعلى محمد بدوى .



الطعن رقم ٥٠ لسنة ٦٠ القضائية ، أحوال شخصية ، :-

(١) أحوال شخصية ، المسائل الخاصة بغير المسلمين : تطليق ، .

التطليق لاستحكام النفور بين الزوجين وافتراقهما ثلاث سنوات متواليات . شرطه . م ٥٧ من لائحة الأقباط الأرثوذكس . المقصود باستحكام النفور . وجوب ألا يكون راجعاً إلى خطأ الزوج طالب التطليق . لا محل لإعمال المادة متى كانت الفرقة أو واقعة الهجر المنسوبة لأحد الزوجين مردّها إلى إخلال الزوج طالب التطليق بواجباته الجهرية نحوه .

(٢) محكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ، .

لقاضى الموضوع . السلطة التامة في الترجيح بين البينات واستظهار الواقع فى الدعوى ووجه الحق فيها .

(٣) أحوال شخصية " دعوى الأحوال الشخصية : الحكم فى الدعوى : تسبيبه . نقض " اسباب

الطعن : السبب غير المنتج " .

إقامة الحكم على دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه . تعييبه فيما استطرد إليه . غير منتج .

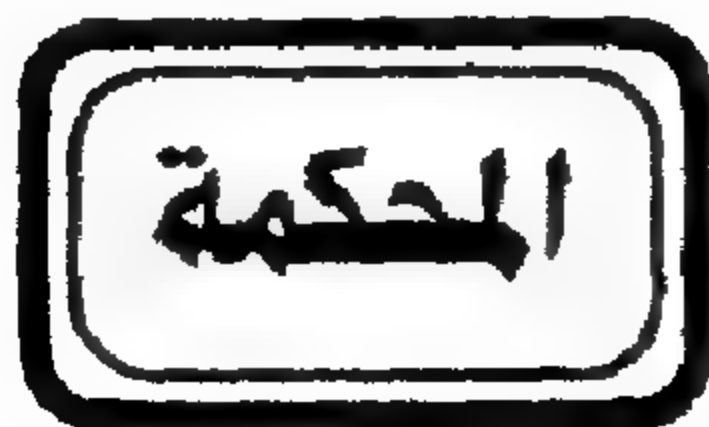
١ - اذ كان المستقر - فى قضاء محكمة النقض - ان المادة ٥٧ من مجموعة

القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨

تجيز طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالا جسيما أدى إلى استحكام النفور بينهما وإنتهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنوات متتاليات ، على ألا يكون ذلك من جانب طالب التطلق وإلا أفاد من فعلته ، وكان إثبات الخطأ بهذه المثابة مسألة لازمة سابقة على التحقق من إستحكام النفور باعتباره نتيجة لتوافر سوء المعاشرة أو الإخلال بواجب من الواجبات التي يفرضها عقد الزواج ، وكان التطلق فى هذه الحالة عقابى يستهدف توقيع الجزاء على الزوج الذى أخل بواجباته الزوجية ، أو أدى إلى إستحكام النفور والفرقة ، فإنه لا محل لإعمال حكم المادة متى كانت الفرقة أو واقعة الهجر المنسوبة لأحد الزوجين مردها إلى إخلال الزوج طالب التطلق بواجباته الجوهرية نحوه .

٢ - لقاضى الموضوع السلطة التامة فى الترجيح بين البينات وإستظهار الواقع فى الدعوى ووجه الحق فيها .

٣ - إذ كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى التطلق المرفوعة من الطاعن على سند مما استخلصه سائغاً من أقوال شاهدى المطعون ضدها من أن مرجع الخطأ الموجب للتطلق إلى الطاعن وكان ما أورده الحكم فى هذا الشأن يكفى لحمل قضائه ويؤدى إلى رفض الدعوى ومن ثم فإن تعييبه فيما استطرد إليه من عدم إكتمال مدة الثلاث سنوات الموجبة لإعمال المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس يكون غير منتج .



بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدها الدعوى رقم ٢٧٥ سنة ١٩٨٧ أحوال شخصية كلى كفر الشيخ للحكم بتطبيقها منه وقال بيانا لدعواه إنهما تزوجا طبقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج وإذا خرجت من منزل الزوجية واستمرت الفرقة لمدة تزيد على ثلاث سنوات متتالية واستحكم النفور وأصبحت العشرة مستحيلة بينهما فقد أقام الدعوى . أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق وبعد أن سمعت شهود الطرفين . حكمت في ١٧/١/١٩٨٩ بتطبيق الطاعن من المطعون ضدها . استأنفت الأخيرة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١ لسنة ٢٢ ق طنطا " مأمورية كفر الشيخ " وتاريخ ١٩٩٠/١/٧ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما الطاعن الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول أن الحكم أقام قضاءه برفض دعواه على سند مما استخلصه من أقوال شاعدي المطعون ضدها من أنه هو الذي تسبب في الفرقة والنفور بينه وبين زوجته وكذلك إلى أن مدة الثلاث سنوات الموجبة لإعمال المادة ٥٧ من مجموعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس لم تكتمل بعد ، في حين أن أقوال شاعديها لا تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها ،

وأنه أقام دعواه بعد مضي ثلاث سنوات على الفرقة بينهما ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان من المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الارثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ تجيز طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشره الآخر أو أخل بواجباته نحوه اخلاقاً جسيماً أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنوات متتاليات ، على ألا يكون ذلك من جانب طالب التطلاق والا أفاد من فعلته وكان اثبات الخطأ بهذه المثابة مسألة لازمة سابقة على التحقق من استحكام النفور باعتباره نتيجة لتوافر سوء المعاشرة أو الاخلال بواجب من الواجبات التي يفرضها عقد الزواج ، وكان التطلاق في هذه الحالة عقابي يستهدف توقيع الجزاء على الزوج الذي أخل بواجباته الزوجية ، أو أدى إلى استحكام النفور والفرقة ، فانه لا محل لأعمال حكم المادة متى كانت الفرقة أو واقعة الهجر المنسوبة لأحد الزوجين مردها إلى اخلال الزوج طالب التطلاق بواجباته الجوهريه نحوه . لما كان ذلك وكان لقاضي الموضوع السلطة التامة في الترجيح بين البينات واستظهار الواقع في الدعوى ووجه الحق فيها ، وكان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى التطلاق المرفوعة من الطاعن على سند مما استخلصه سائغا من أقوال شاهدي المطعون ضدها من أن مرجع الخطأ الموجب للتطلاق إلى الطاعن ، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن يكفي لحمل قضائه ويؤدي إلى رفض دعوى الطاعن ومن ثم فان تعييبه فيما استطرد اليه من عدم اكتمال مدة الثلاث سنوات الموجبة لأعمال المادة ٥٧ المشار إليها يكون غير منتج ويكون النعى عليه بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال على غير أساس .

ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد السعيد رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

حماد الشافعي ، د . عبد القادر عثمان ، عزت البنداري نواب رئيس المحكمة وسعيد فهميم .



الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٥٨ القضائية :

تأمينات إجتماعية " معاش " مد خدمه "

ضم مدة الخدمة السابقة على أول إبريل ١٩٥٦ التى لم يؤدى عنها المؤمن عليه اشتراكات إلى مدد

الإشتراك الفعلى فى التأمين . شرطه . م ١/٣٢ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥

مفاد نص المادة ٣٢ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ أن
المشرع قد وضع نظاماً خاصاً استهدف به تحقيق ميزة للعامل تمكنه من ضم بعض مدد
الخدمة السابقة التى كانت قوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الإجتماعية التى حل
محلها قانون التأمين الإجتماعى - تعفى المؤمن عليهم من أداء الاشتراكات عنها
إلى مدة الاشتراكات الفعلى فى التأمين على أن يجرى الحساب عنها بنسب أقل من
النسب التى تدخل بها مدة الإشتراك الفعلى فى هذا التأمين ، فحددها بنسبة ٧٥ / ١
إذا كان المؤمن عليه مستحقاً لمعاش ، ونسبة ٩ ٪ إذا كان مستحقاً لتفويض الدفعة
الواحدة ونص على أربع حالات متميزة واجه فيها فروضاً مختلفة ومتعددة لهذه المدد
عند تسوية المعاش أولها المدد السابقة المتصلة بأول إشتراك فى التأمين والتى لم
يؤدى عنها المؤمن عليه إشتراكات فجعل ضمها رهيناً بأن تكون سابقة على تاريخ

بدل الانتفاع بقوانين التأمينات والمعاشات أو التأمينات الاجتماعية وأن تقضى تلك القوانين بحسابها ضمن مدة الإشتراك فى التأمين . ولما كان النص فى المادة ٨٤ من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه " " مفادة أن المشرع قرر إدخال المدة السابقة على أول إبريل ١٩٥٦ واللاحقة عليها ضمن مدة الإشتراك فى التأمين مع إعفاء الفترة الاخيرة من أية فروق اشتراكات عنها ، وإذ كانت الفترة الأولى قد قضى القانون صراحة بحسابها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين ، فإن نص المادة ٣٢ / ١ من قانون التأمين الاجتماعى والمشار إليها فيما سلف تسرى بشأنها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥٨٠ سنة ١٩٨٤ عمال كلى شمال القاهرة على الطاعنة (الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية) بطلب الحكم باحقيته فى إحتساب المدة من ١٩٣٩/٦/٨ وحتى ١٩٤٨/٤/٢١ ضمن المدة المستحق عنها معاشه مع ما يترتب على ذلك من آثار قانونية وقال شرحاً لها أنه بتاريخ ١٩٧٧/١١/١ تقاعد من الخدمة ، ولدى تسوية معاشه لم تضم الطاعنة مدة خدمت التى أمضاها بوزارة الرى اعتباراً من ١٩٣٩/٦/٨ حتى ١٩٤٨/٤/٢١ إلى المد

المستحق عنها المعاش طبقا للمادة ٣٢/١ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ، فاقام دعواه بالطلبات سالفه البيان ونذبت المحكمة خبيراً ، وبعد أن قدم تقريره حكمت بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٤ باحقية المطعون ضده فى ضم المدة من ١٩٣٩/٦/٨ وحتى ١٩٤٨/٤/٢٧ الى المدة المستحق عنها المعاش ، وتعديل معاشه اعتبارا من ١/١١/١٩٨٥ إلى مبلغ ٥٨,٤٣٠ ^{مليم جنيه} وبالزام الطاعنه بأن تؤدى له الفروق المالية المترتبة على ذلك ومقدارها ٥٨٦,٢٨٠ ^{مليم جنيه}.

استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٠٧ لسنة ١٠٤ ق القاهرة وبتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٤ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على المحكمة فى غرفة مشورة فحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعنة بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك تقول أن الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون التأمين الإجتماعى إشتطت لإحتساب المدد السابقة للمؤمن عليه فى مدة الإشتراك فى التأمين أن تكون سابقة على تاريخ بدء الإنتفاع بقوانين التأمين والمعاشات وأن تقضى تلك القوانين بحسابها ضمن مدة الإشتراك فى التأمين ، وكان أول قانون صدر بهذا الشأن هو القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق التأمين ثم أعقبه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ثم القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والذى نص فى المادة ٨٤ منه على أن المدد السابقة التى يجوز ضمنها لمدة الإشتراك فى التأمين تكون إعتبارا من أول ابريل سنة ١٩٥٦ وليست المدد السابقة على هذا التاريخ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بضم مدة سابقة للمطعون ضده اعتبارا من ١٩٣٩/٦/٨ حتى ١٩٤٨/٤/٢٧ إلى المدة المستحق عنها معاشه ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ٣٢ من قانون التأمين الإجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه " استثناء من المادتين (٢٠ ، ٢٧) تحسب مدة الاشتراك الآتية بواقع ٧٥ / ١ فى حالة استحقاق المعاش وبواقع ٩ / ١ فى حالة استحقاق تعويض الدفعة الواحدة ، وذلك إذا لم يكن المؤمن عليه قد أدى عنها اشتراكا : (١) - المدد السابقة على تاريخ بدء الإنتفاع بقوانين التأمين والمعاشات أو التأمينات الإجتماعية التى قضت تلك القوانين بحسابها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين (٢) (٣) (٤) " مما مفادة أن المشرع قد وضع نظاماً خاصاً استهدف به تحقيق ميزه للعامل تمكنه من ضم بعض مدد الخدمة السابقة التى كانت قوانين التأمين والمعاشات والتأمينات الإجتماعية - التى حل محلها قانون التأمين الإجتماعى - تعفى المؤمن عليهم من أداء الاشتراكات عنها إلى مدة الاشتراك الفعلى فى التأمين على أن يجرى الحساب عنها بنسب أقل من النسب التى تدخل بها مدة الاشتراك الفعلى فى هذا التأمين فحددها بنسبة ٧٥ / ١ إذا كان المؤمن عليه مستحقاً لمعاش ، ونسبة ٩ / ١ إذا كان مستحقاً لتعويض الدفعة الواحدة ، ونص على أربع حالات متميزة واجه فيها فروضاً مختلفة ومتعددة لهذه المدد عند تسوية المعاش أولها المدد السابقة المتصلة باول اشتراك فى التأمين والتي لم يؤد عنها المؤمن عليه اشتراكاً ، فجعل ضمها رهيناً بأن تكون سابقة على تاريخ بدء الإنتفاع بقوانين التأمينات والمعاشات أو التأمينات الإجتماعية وأن تقضى تلك القوانين بحسابها ضمن مدة الاشتراك فى التأمين . ولما كان النص فى المادة ٨٤ من قانون التأمينات الإجتماعية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أنه مع عدم الإخلال بأحكام المادة (٧٥) والمادة ٨٩ من هذا القانون تدخل المدة التى أدى عنها المؤمن عليه اشتراكات وفقاً لأحكام القانونين ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ ، ٩٢ لسنة ١٩٥٩ إلى أى من الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية أو النظام الخاص ضمن مدة الاشتراك فى هذا التأمين وبحسب المعاش

عنها وفقاً لأحكام المادة (٨٠) دون اقتضاء أية فروق اشتراكات عن تلك المدة وذلك اعتباراً من أول إبريل ١٩٥٦ كما تدخل مدة الاشتراك في النظام الخاص السابقة على أول إبريل ١٩٥٦ ضمن المدة المحسوبة في المعاش بواقع ٢٪ عن كل سنة على أن يؤدي النظام الخاص بالنسبة لكل مشترك مبالغ نقدية من رصيده تحسب وفقاً للجدول رقم ٥ المرافق . مفاده أن المشرع قرر ادخال المدة السابقة على أول إبريل ١٩٥٦ واللاحقة عليها ضمن مدة الإشتراك في التأمين مع إعفاء الفترة الأخيرة من أية فروق اشتراكات عنها وإذا كانت الفترة الأولى قد قضى القانون صراحة بحسابها ضمن مدة الإشتراك في التأمين ، فإن نص المادة ٣٢ / ١ من قانون التأمين الإجتماعي والمشار إليها فيما سلف تسرى بشأنها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، بمقولة أن الحكم لم يرد على أسباب استئنافها مما يشوبه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ذلك أنه من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن العبرة في بيان أسباب الطعن بالنقض هي بما إشتملت عليه صحيفة الطعن وحدها بما لا يغني عنه الإحالة في هذا البيان إلى أوراق أخرى وأنه يجب طبقاً للمادة ٢٥٣ من قانون المرافعات أن تشمل الصحيفة ذاتها على بيان هذه الأسباب بياناً دقيقاً كاشفاً عن المقصود منها كشفاً وافياً نافياً عنها الغموض والجهالة بحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه لما كان ذلك وكانت الطاعنة لم تبين في النعي بهذا السبب أوجه الدفاع التي تعيب على الحكم المطعون فيه أغفال الرد عليها مما لا يغني عنه إحالتها في هذا الشأن إلى صحيفة الاستئناف ومن ثم فإن ذلك النعي يكون مجهلاً وغير مقبول .

وحيث إنه ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حافظ نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / فاروق

يوسف سليمان . خلف فتح الباب . حسام الدين الحناوى نواب رئيس المحكمة ومحمد محمود عبد اللطيف .

١٣٦

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٣ القضائية :-

(١ - ٢) حكم د الاحكام الجائز الطعن فيها ، . نقض . قوة الامر المقضى . استئناف د اعلان صحيفة

الاستئناف : بطلان اعلان صحيفة الإستئناف ، . بطلان .

(١) الطعن بالنقض اقتصره على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف م . ٢٤٨ مرافعات .

الاستثناء . الطعن فى أى حكم انتهائى فصل خلافاً لحكم آخر صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر

المقضى . م ٢٤٩ مرافعات .

(٢) بطلان إعلان صحيفة الإستئناف إلى الطاعن . عدم امتداده إلى صحة الصحيفة المودعة قلم

الكتاب . تضمين المحكمة الإستئنافية مدونات حكمها أن بطلان اعلان صحيفة الإستئناف يترتب عليه

اعتبار الاستئناف كإن لم يكن . لا أثر ولا حجية له طالما لم يدفع به الطاعن امامها . مؤدى ذلك .

تعرض المحكمة للفصل فى شكل الإستئناف بعد تمام الاعلان . لاخطأ . علة ذلك .

١ - المقرر فى قضاء محكمة النقض - أن الطعن بالنقض شرع أصلاً للطعن

فى الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف أعمالاً لنص المادة ٢٤٨ من قانون

المرافعات واجازت المادة ٢٤٩ من هذا القانون إستثناء من هذا الأصل الطعن أمام

محكمة النقض فى أى حكم إنتهائى اياً كانت المحكمة التى أصدرته فصل فى نزاع

لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، فيشترط لتطبيق هذا النص أن يكون هناك حكام أولهما سبق أن فصل فى نزاع بين الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى فاستقرت الحقيقة القضائية بينهم بهذا الفصل استقراراً جامعاً مانعاً ، وثانيهما وهو المطعون فيه يكون حكماً تالياً انتهائياً أياً كانت المحكمة التى إصدارته وفصل فى النزاع بعينه وبين الخصوم أنفسهم وبما يناقض حجية الحكم الأول .

٢ - إذ كان الحكم الصادر من محكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣٠ ببطلان إعلان صحيفة الإستئناف إلى الطاعن تقتصر حجيته على ما شاب هذا الإعلان وحدة ولا يمتد إلى صحة الصحيفة المودعة قلم الكتاب ، إذ لا أثر للإجراء الباطل على الإجراء الصحيح السابق عليه ، وعلى ذلك فإن ما أورده هذا الحكم بمدونات من أن بطلان إعلان صحيفه الإستئناف يترتب عليه إعتبار الأستئناف كأن لم يكن بما مؤاده امتداد البطلان إلى الصحيفة لا يعدو أن يكون تزييداً لا أثر ولا حجية له طالما أن الدفع باعتبار الإستئناف كأن لم يكن ليس من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التى يجوز للمحكمة الفصل فيها من تلقاء نفسها ولم يدفع به الطاعن امامها لتقول كلمتها فيه . وبالتالي فإن بقاء إجراء إيداع صحيفة الإستئناف صحيحاً من شأنه أن تظل منتجة لآثارها القانونية ، وبالتالي فإن للمحكمة أن تعول عليها وهى بصدد بحث انعقاد الخصومة إذا ما تمت المواجهة فيها بإعلان الطاعن إعلاناً صحيحاً أو بحضوره امام القضاء ومتابعة السير فى الدعوى وإبداء دفاعه فيها - وأن تفصل فى شكل الاستئناف بناء على ذلك وتقضى بقبوله متى توافرت له مقومات قبوله وأن تنظر فى موضوعه . لما كان ما تقدم فإن قضاء الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦ بقبول الاستئناف شكلاً لا يكون مناقضاً لقضاء الحكم المحاج به السابق صدوره بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣٠ ببطلان إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف

ومن ثم فإن الحالة التي عناها المشرع بنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات وأجاز فيها الطعن بالنقض فى الأحكام الانتهائية ايا كانت المحكمة التى اصدرتها تكون غير متوافرة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر للأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على مورث المطعون ضدهم الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٨٢ مدنى العدو الجزئية بطلب الحكم بفسخ عقد إيجار الأرض الزراعية المبينه بالصحيح المؤرخ أول أكتوبر سنة ١٩٦٥ واخلاله منها وتسليمها له ، وقال بياناً لها أم مورثها استأجر تلك الأرض منه بموجب هذا العقد ثم قام بتاجيرها من الباطن لحسن محمد محمد بالمخالفة لشروط العقد ، كما دأب على تكرار التأخر فى الوفاء بالأجرة له ، تأخر عن الوفاء بها عن السنة الزراعية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ بعد سبق تأخره عن الوفاء بها حسبما ثبت من المنازعة رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٣ لجنة فض المنازعات الزراعي بناحية سلاقوس والدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ مدنى العدو الجزئية ، فضلاً عن قيامه بإنشاء ساقية لريها ورى أرض الغير بدون موافقته . حكمت المحكمة للطاعن بطلباته . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة المنيا الابتدائية بالاستئناف رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ . وبتاريخ ٧ من رجب سنة ١٤١٢ هجرية الموافقة ١٩٨٢/٥/٣٠ قضت محكمة المنيا الابتدائية " بهيئة استئنافية " ببطلان اعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف ، فقام المطعون ضدهم باعلانه بها مجدداً بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢٣ ودفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وعدم جواز

فقضت المحكمة بتاريخ ١١ من ربيع الأول سنة ١٤٠٣ هجرية الموافق ١٩٨٢/١٢/٢٦ برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وبقبوله شكلاً ، وبرفض الدفع بعدم جواز نظر الاستئناف لسابقه الفصل فيه ، وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن بالنسبة لواقعة التكرار في تأخير سداد الأجرة . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وأودعت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم جواز الطعن ، واذ عرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن يستند في جواز الطعن الى حكم المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات قولا منه بان الحكم الصادر من محكمة الدنيا الابتدائية بهيئة استئنافية بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣٠ وقد قضى ببطلان اعلانه بصحيفة الاستئناف رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٢ مدنى الدنيا الابتدائية وأورد بمدوناته أنه يترتب على هذا البطلان اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، فإن المحكمة بذلك تكون قد استنفذت ولايتها للفصل في شكل الاستئناف ، كما لم يعد موضوع الخصومة مطروحاً على محكمة الاستئناف بعد قضائها ببطلان اجراءاتها . واذ عاد الحكم المطعون فيه الصادر من ذات المحكمة بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦ وقضى بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فإنه يكون قد فصل ضمناً بصحة اعلانه بصحيفة الاستئناف فناقض بذلك الحكم النهائى السابق .

وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطعن بالنقض شرع اصلاً للطعن في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف أعمالا لنص المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات ، وأجازت المادة ٢٤٩ من هذا القانون استثناء من هذا الأصل الطعن امام محكمة النقض في أى حكم انتهائى ايا كانت المحكمة التى أصدرته فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوه الأمر المقضى ، فيشترط

لتطبيق هذا النص أن يكون هناك حکمان أولهما سبق أن فصل فی نزاع بين الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى فاستقرت الحقيقة القضائية بينهم بهذا الفصل إستقراراً جامعاً مانعاً ، وثانيهما وهو المطعون فيه يكون حکماً تالياً إنتهائياً أيا كانت المحكمة التي إصدارته وفصل فی النزاع بعينه وبين الخصوم أنفسهم وبما يناقض حجبه الحكم الأول . لما كان ذلك وكان قضاء الحكم الصادر من محكمة المنيا الابتدائية بهية استئنافية بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣٠ بطلان إعلان صحيفة الاستئناف إلى الطاعن تقتصر حججه على ما شاب هذا الاعلان وحدة ولا يمتد إلى صحة الصحيفة المودعة قلم الكتاب ، اذ لا أثر للإجراء الباطل على الإجراء الصحيح السابق عليه ، وعلى ذلك فإن ما أورده هذا الحكم بمدوناته من أن بطلان إعلان صحيفة الاستئناف يترتب عليه اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بما مؤداه إمتداد البطلان إلى الصحيفة لا يعدو أن يكون تزييداً لا أثر ولاحجية له طالما أن الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ليس من الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يجوز للمحكمة الفصل فيها من تلقاء نفسها ولم يدفع به الطاعن أمامها لتقول كلمتها فيه . وبالتالي فإن بقاء إجراء إيداع صحيفة الإستئناف صحيحاً من شأنه أن تظل منتجة لآثارها القانونية ، وبالتالي فإن للمحكمة أن تعول عليها وهي بصدد بحث إنعقاد الخصومة إذا ما تمت المواجهة فيها باعلان الطاعن إعلناً صحيحاً - أو بحضوره أمام القضاء ومتابعة السير في الدعوى وإبداء دفاعه فيها - وأن تفصل في شكل الاستئناف بناء على ذلك وتقضى بقبوله متى توافرت له مقومات قبوله وأن تنظر في موضوعه . لما كان ما تقدم فإن قضاء الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٦ بقبول الاستئناف شكلاً لا يكون مناقضاً لقضاء الحكم الحاج به السابق صدوره منها بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣٠ بطلان إعلان الطاعن بصحيفة الاستئناف ، ومن ثم فإن الحالة التي عناها المشرع بنص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات وأجاز فيها الطعن بالنقض في الأحكام الإنتهائية أيا كانت المحكمة التي أصدرتها تكون غير متوافرة ، مما يتعين معه الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

إبراهيم الطويلة نائب رئيس المحكمة ، أحمد على خيرى ، محمد عبد المنعم إبراهيم وخيرى فخرى .



الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٦ القضائية :

(١) مسئولية " مسئولية تقصيرية " مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة " رجوع المتبوع على التابع " .

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسئولية تبعية . اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل

المتضامن كفالة مصدرها القانون . حقه فى الرجوع بما يفى من تعويض للمضروور . قوام علاقة التبعية .

السلطة الفعلية للمتبوع فى التوجيه والرقابة . جواز مباشرة هذه السلطة من تابع آخر نيابة عن المتبوع

والحسابه .

(٢) محكمة الموضوع . مسئولية . نقض " سلطة محكمة النقض " .

تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .

(٣) مسئولية " مسئولية جنائية " . حكم " تسببيه : تسبب غير معيب "

تعدد الأخطاء الموجه لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر خطئه . (مثال)

١ - مفاد نص المادتين ١٧٤ ، ١٧٥ من القانون المدنى أن مسئولية المتبوع عن

أعمال تابعة غير المشروعة هى مسئولية تبعية مقررة بحكم القانون لمصلحة

المضروور ، ويعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس

العقد ومن ثم فإن للمتبوع الحق فى أن يرجع على تابعه محدث الضرر بما يفى به من

التعويض للمضروب لأنه مسئول عنه وليس مسئولاً معه وتقوم علاقة التبعية بين المتبوع وتابعه كلما كان للمتبع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة والتوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية كما تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها سواء إستعمل المتبع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما كان فى استطاعته إستعمالها ومن ثم فإن قوام علاقة المتبع للتابع هو ما للمتبع على التابع من سلطة فعلية فى توجيهه ورقابته ويكفى لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر نيابة عنه ولحسابه .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وصف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل القانونية التى يخضع قضاء الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض .

٣ - تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أياً كان قدر الخطأ المنسوب إليه لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليهم تربطهم بالطاعنين علاقة تبعية منشؤها العلاقة الوظيفية وكانت هذه العلاقة تخول للطاعنين سلطة فعلية فى رقابتهم وتوجيههم ولا ينال من تبعيتهم لهما لهم باسناد عملية هدم السور بالمدرسة لأحد العمال إذ يكفى لتحقيقها أن يقوم بهذا العمل تابع آخر نيابة عنهما ولحسابهما وكان ما صدر من المطعون عليهم بقيامهم بتشكيل لجنة فيما بينهم قررت إزالة وهدم السور إسناد عملية الهدم لأحد العمال دون الرجوع إلى الجهات المختصة وإتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك متابعة تنفيذها تحت إشرافهم مما أدى إلى إنهيار السور على المجنى عليه ووفاته ، ومن ثم فإن ما وقع من المطعون عليهم لا يعدو أن يكون خطأ شخصياً يتعين مساءلتهم عنه بقدر ما ساهم كل منهم

فى حدوثه إذ لولا أن الهدم تقرر بأوامر صدرت منهم ودون متابعة تنفيذها والإشراف عليها من جانبهم ما وقع الحادث .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٢٢ سنة ١٩٨٤ مدنى بنى سوف الابتدائية ضد المطعون عليهم بطلب الحكم بالزامهم متضامين بأن يؤدوا لهما مبلغ ٤١٤٤ جنيه . وقالوا بياناً لذلك أن ورثة المرحوم سعيد طلبه عبد الجواد كانوا قد أقاما ضدهما الدعوى رقم ٥٨٥٥ سنة ١٩٨١ مدنى جنوب القاهرة الابتدائية يطلب الحكم بالزامهما بأن يؤدوا لهم مبلغ عشرة آلاف جنيه تعويضاً عن موت مورثهم نتيجة خطأ ارتكبه تابعهما عامل البناء وتحرر ضده عن هذه الواقعة المحضر رقم ٣٢٣ سنة ١٩٧٨ جنح ببا قضى فيه بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم ، وحكم لهم فى دعوى التعويض بالزامهما بدفع مبلغ ٤٠٠٠ جنيه والمصاريف وأصبح الحكم نهائياً ، وتم صرف المبلغ المقضى به للمحكوم لصالحهم وبحق لهما كمتبوعين الرجوع على المطعون عليهم كتابعين ساهموا بخطئهم الشخصى فى أحداث الضرر فقد أقاما الدعوى . بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى .

أستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة إستئناف بنى سوف بالاستئناف

رقم ١٤٧ سنة ٢٣ ق ، وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٦ م حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه بنفى مسئولية المطعون عليهم على أن الخطأ وقع من العامل الذى أناطت به اللجنة هدم السور وأن المطعون عليهم ليسوا تابعين مخطئين بل متبوعين صوريين لأن عملهم لم يكن لحسابهم ولا بأسمائهم وإنما كان عملاً خاصاً بالطاعنين ، وأن حق المتبوع فى الرجوع قاصر على التابع الحقيقى الذى تسبب فعله فى أحداث الضرر فى حين أن المطعون عليهم تربطهم بالطاعنين علاقة تبعية وأن اسنادهم هدم السور لأحد العمال لا ينفى أنهم تابعين لهما وأنهم مسئولون عن الضرر الذى ساهموا فى أحداثه بخطئهم الشخصى المتمثل فى قيامهم بتشكيل لجنة فيما بينهم لهدم السور دون الرجوع إلى الجهات المختصة وإتخاذ الاحتياطات اللازمة فى عملية الهدم ومتابعة تنفيذها تحت إشرافهم وهو ما يرتب مسئوليتهم باعتبارهم تابعين ويحق لهما الرجوع عليهم بما وفياء عنهم من تعويض للمضرور وإذا نفى الحكم المطعون فيه وقوع ثمة خطأ من جانب المطعون عليهم كما نفى قيام علاقة التبعية يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن مفاد نص المادتين ١٧٤ ، ١٥٧ من القانون المدنى أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة هى مسئولية تبعية

مقررة بحكم القانون لمصلحة المضرور ، ويعتبر المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون وليس العقد ، ومن ثم فإن للمتبوع الحق فى أن يرجع على تابعه محدث الضرر بما يفى به من التعويض للمضرور لأنه مسئول عنه وليس مسئولاً معه ، وتقوم علاقة التبعية بين المتبوع وتابعه كلما كان للمتبوع سلطة فعلية على التابع فى الرقابة والتوجيه ولو كانت هذه الرقابة قاصرة على الرقابة الإدارية ، كما تقوم علاقة التبعية على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه بحيث يكون للمتبوع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته سواء عن طريق العلاقة العقدية أو غيرها وسواء استعمل المتبوع هذه السلطة أو لم يستعملها طالما كان فى استطاعته استعمالها ، ومن ثم فإن قوام علاقة المتبوع للتابع هو ما للمتبوع على التابع من سلطة فعلية فى توجيهه ورقابته وكفى لتحقيقها أن يقوم بها تابع آخر نيابة عنه ولحسابه ، وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن وصف الفعل بأنه خطأ موجب للمسئولية أو نفى هذا الوصف عنه هو من المسائل القانونية التى يخضع قضاء الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، وأن تعدد الأخطاء الموجبة بوقوع الحادث يوجب مسائل كل من أسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب إليه . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المطعون عليهم تربطهم بالطاعنين علاقة تبعية منشؤها العلاقة الوظيفية وكانت هذه العلاقة تخول للطاعنين سلطة فعلية فى رقابتهم وتوجيههم ولا ينال من تبعيتهم لهما قيامهم بإسناد عملية هدم السور بالمدرسة لأحد العمال إذ يكفى لتحقيقها أن يقوم بهذا العمل تابع آخر نيابة عنهما ولحسابهما ، وكان ما صدر من المطعون عليهم بقيامهم بتشكيل لجنة فيما بينهم قررت إزالة وهدم السور وإسناد عملية الهدم لأحد

العمال دون الرجوع إلى الجهات المختصة واتخاذ الإحتياطات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها تحت اشرافهم مما أدى إلى إنهيار السور على المجنى عليه ووفاته ومن ثم فإن ما وقع من المطعون عليهم لا يعدو وأن يكون خطأ شخصياً يتعين مساءلتهم عنه بقدر ما ساهم كل منهم فى حدوث الضرر إذ لولا أن الهدم تقرر بأوامر صدرت منهم ودوز متاعمة تنفيذها والإشراف عليها من جانبهم لما وقع الحادث ومن ثم يكون للطاعنين المتبوعين الرجوع على المطعون عليهم بما وفيها عنهم من تعويض للمضرور عملاً بنص المادة ١٧٥ من القانون المدنى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأقام قضاءً . على أن المطعون عليهم متبوعين صوريين فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم

الطويلة نائب رئيس المحكمة ، احمد على خيرى محمد عبد المنعم إبراهيم وخيرى فخرى .



الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ القضائية :-

(١) قضاة " مخاصمة القضاة " . مسئولية .

عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . مسئوليته إذا انحرف عن واجبات وظيفته أو أساء استعمالها . أحوال مساءلة القضاة . ورودها على سبيل الحصر . أحوال مخاصمة القضاة . م ٤٩٤ مرافعات الغش والخطأ المهني الجسيم . ماهية كل منهما . تقدير جسامه الخطأ من سلطة محكمة الموضوع .

(٢) تزوير . محكمة الموضوع ، سلطتها فى تقدير الدليل ، دعوى " الدفاع فيها " . خبره . أوراق تجارية ،

الشيك ، .

الطعن بالتزوير فى ورقه من أوراق الدعوى . طبيعته . من وسائل الدفاع خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك . للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها .

١ - الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرف اثناء عمله لأنه يستعمل فى ذلك حقاً خوله القانون له وترك له سلطة التقدير فيه ولكن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات فى الأحوال المنصوص عليها فيها على سبيل الحصر ومن بينها إذا وقع منه فى عمله خطأ مهنى جسيم ويقصد به الخطأ الذى يرتكبه القاضى لوقوعه فى غلط فادح ما كان ليساق إليه لو أنه أهتم بواجباته الإهتمام العادى ، أو لاهماله فى عمله اهمالاً مفرطاً ، ويستوى فى ذلك أن يتعلق خطؤه بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة فى أوراق الدعوى ، فيخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضى لفهم الواقع فى الدعوى وكل رأى أو تطبيق قانونى يخلص إليه بعد امعان النظر والاجتهاد واستنباط الحلول القانونية المطروحة عليه ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء واراهاً الفقهاء ، وتقدير مبلغ جسامه الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التى تدخل فى التقدير المطلق لمحكمة الموضوع .

٢ - الطعن بالتزوير أمام المحاكم الجنائية فى ورقة من أوراق الدعوى المقدم فيها هو من مسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم باجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة ليس من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبد رأى فيها فإذا ما أطمأنت المحكمة إلى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاء

فانها تكون قد فصلت فى أمر موضوعى ولا عليها بعد ذلك إذا لم تستجب إلى ما طلبه الطاعن بشأن تمكينه من الطعن بالتزوير فى هذا الشيك طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص سائغاً مما له أصله الثابت بالأوراق نفى الخطأ المهنى الجسيم فى جانب المطعون عليه لعدم اجابته الطاعن إلى طلب تمكينه من الطعن بالتزوير على التوقيع المنسوب إليه على الشيك موضوع الدعوى رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٨٦ جنح روض الفرج بعد أن اطمأنت تلك المحكمة إلى صدوره عنه للدلة التى أقتنعت بها وأقامت قضاها عليها وكانت هذه الإعتبارات التى أقامها الحكم المطعون فيه كافية لحمل قضائه فإن النعى عليه بسبب الطعن لا يعدو أن تكون جدلاً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أنه بتقرير بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة أقام الطاعن على المطعون عليه دعوى المخاصمة رقم ١٠١ سنة ١٠٤ ق بطلب الحكم بجواز قبول المخاصمة وببطلان الحكم الصادر فى الجلسة رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٨٦ روض الفرج

حيث قيدت دعواه برقم ١٠١ سنة ١٠٤ ق ، وقال بياناً لذلك أن أقام ضده دعوى اللجنة المباشرة ناسباً إليه وآخر أنهما أعطياه بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابهما بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، فأصدر المطعون عليه حكماً بحبس كل منهما ثلاث سنوات رغم أن الشيك لا يحمل إلا توقيعاً واحداً تتعذر قراءته أو نسبته إليه ، كما جاء الحكم على خلاف أحكام سابقة صادرة عن ذات المطعون عليه في دعاوى ماثلة مما يعد خطأ مهنيًا جسيمًا يجيز مخاصمته بتاريخ ١٩٨٨/١/١١ حكمت المحكمة بعدم جواز المخاصمة وتغريم الطاعن مائة جنيه . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينعى الطاعن به على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون إذ اعتبر دفاعه بتزوير التوقيع المنسوب إليه على الشيك موضوع الاتهام في اللجنة المقدم فيها إلى المحاكمة الجنائية مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع باعتباره وسيلة دفاع لها أن تعرض عنها طالما كانت غير منتجة في الدعوى وأطمأنت إلى الأدلة المقدمة فيها ، في حين أن هذا الدفاع جوهري يترتب عليه - إن صح - انتفاء الورقة لمقومات الشيك وبالتالي انتفاء التجريم الذي أسبغه الشارع حماية له ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الشيك معنوناً باسمه وآخر وكله في التوقيع نيابة عنه إلا أن يكون التوقيع عليه صادراً منه وهو ما انكره طوال مراحل المحاكمة الجنائية ، وبالتالي يعد الالتفات عن تحقيق هذا الدفاع خطأ مهنيًا جسيمًا يجيز مخاصمة المطعون عليه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الأصل هو عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرف أثناء عمله لأنه يستعمل فى ذلك حقاً خوله القانون له وترك له سلطة التقدير فيه ولكن المشرع رأى أن يقرر مسئوليته على سبيل الاستثناء فى المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات فى الأحوال المنصوص عليها فيها على سبيل الحصر ومن بينها إذا وقع منه فى عمله خطأ مهنى جسيم ، ويقصد به الخطأ الذى يرتكبه القاضى لوقوعه فى غلط فادح ما كان ليساق إليه لو أنه أهتم بواجباته الاهتمام العادى ، أو لاهماله فى عمله أهمالاً مفرطاً ، ويستوى فى ذلك أن يتعلق خطأه بالمبادئ القانونية أو بوقائع القضية الثابتة فى أوراق الدعوى ، فيخرج من دائرة هذا الخطأ تحصيل القاضى لفهم الواقع فى الدعوى وكل رأى أو تطبيق قانونى يخلص إليه بعد امعان النظر والاجتهاد واستنباط الحلول القانونية المطروحة عليه ولو خالف فى ذلك أحكام القضاء وأراء الفقهاء ، وتقدير مبلغ جسامه الخطأ يعتبر من المسائل الواقعية التى تدخل فى التقدير المطلق لمحكمة الموضع ، ولما كان الطعن بالتزوير امام المحاكم الجنائية فى ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من مسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم باجابته ، لان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها ، فاذا ما اطمأنت المحكمة إلى صدور الشيك موضوع الدعوى من الطاعن فإنها تكون قد فصلت فى أمر موضوعى ولا عليها بعد ذلك إذا لم تستجب إلى ما طلبه الطاعن

بشأن تمكينه من الطعن بالتزوير فى هذا الشيك طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص سائغاً مما له أصله الثابت بالأوراق نفى الخطأ المهنى الجسيم فى جانب المطعون عليه لعدم اجابته الطاعن إلى طلب تمكينه من الطعن بالتزوير على التوقيع المنسوب إليه على الشيك موضوع الدعوى رقم ١٠٨٠ سنة ١٩٨٦ جنح روض الفرج بعد أن اطمأنت تلك المحكمة إلى صدوره عنه للدلالة التى أقتنعت بها وأقامت قضاها عليها وكانت هذه الإعتبارات التى أقامها الحكم المطعون فيه كافية لحمل قضائه فإن النعى عليه بسبب الطعن لا يعدو أن يكون جديلاً فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره وتنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويضحى بذلك على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / إبراهيم

الطويلة نائب رئيس المحكمة ، أحمد على خيرى ، محمد عبد المنعم إبراهيم وخيرى فخرى .



الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ القضائية :-

(١) اعلان . شهر عقارى . رسوم " رسوم تكميلية " . تقادم " قطع التقادم " .

إعلان أمر تقدير الرسوم التكميلية . أثره . فتح باب التظلم منه وقطع التقادم السارى لمصلحة

المطالب بها . شرطه . مطابقته أصلاً لما اشترطه القانون فيه .

(٢ . ٣) إعلان " الاعلان للنيابة " . محكمة الموضوع " مسائل الواقع " .

٢ - اعلان الأوراق القضائية للنيابة . استثناء . لا يصح اللجوء اليه الا بعد القيام بتحريات كافية

دقيقة للتقصى عن محل اقامة المعلن إليه وعدم الاهتداء إليه . لا يكفى مجرد رد الورقة بغير اعلان .

٣ - تقدير كفاية التحريات التى تسبق الاعلان للنيابة . مرجعة ظروف كل واقعة على حده .

خضوعة لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاها على أسباب سائغة .

(٤ . ٥) تقادم " تقادم مسقط : قطع التقادم " . شهر عقارى . رسوم " أمر تقدير الرسوم " ، " المعارضة

فى أمر التقدير " بطلان . إعلان .

(٤) بطلان اعلان أمر التقدير . أثره . لا يقطع التقادم .

(٥) رفع المطعون عليه تظلماً من أمر التقدير . لا يقطع التقادم . علة ذلك . اجراء صادر من

المدين لا من الدائن ولا يفيد الإقرار بالدين .

١ - الغاية من اعلان أمر تقدير الرسوم التكميلية هو فتح باب التظلم منه وقطع التقادم السارى لمصلحة المطالب بها ، وكان مناط قيام هذا الأثر على الاعلان كاجراء قانونى هو مطابقته أصلاً لما اشترطه القانون فيه .

٢ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الإعلان فى النيابة العامة إنما اجازة القانون على سبيل الاستثناء ، ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للتقصى عن محل اقامة المعلن إليه بحيث لا يكفى أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى .

٣ - تقدير كفاية التحريات التى تسبق الاعلان للنيابة أمر موضوعى يرجع إلى ظروف كل واقعة على حده ، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض فى ذلك مادام قضاءها قائماً على أسباب سائغة .

٤ - يترتب على بطلان أمر التقدير أن لا يكون لهذا الاعلان أثر فى قطع التقادم .

٥ - رفع المطعون عليه تظلاً من أمر التقدير ليس من شأنه قطع التقادم لأن التظلم صادر من المدين وليس من الدائن وطالما لم يصدر من المدين إقرار صريح أو ضمنى بحق الدائن وهو الأمر الذى لا يصدق على التظلم الصادر من المطعون عليه ، وإذا رتب الحكم على ما تقدم سقوط الحق فى المطالبة بالرسوم محل النزاع بالتقادم فإنه يكون صحيحاً ويضحي النعى بسببى الطعن على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مكتب الشهر العقارى والتوثيق بالاسكندرية أصدر أمر التقرير رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٨٦ / ١٩٨٧ مبلغ ثلاثة آلاف جنيه قيمة الرسوم التكميلية والمستحقة عن المحرر الشهر برقم ٩٩٣٦ فى ٣٠ / ١١ / ١٩٨١ ، وبتاريخ ٢ / ١٠ / ١٩٨٦ تظلم المطعون عليه من هذا الأمر بتقرير فى قلم كتاب محكمة اسكندرية الابتدائية قيد برقم ٥٩٤٢ سنة ١٩٨٦ بطلب الحكم بقبول التظلم شكلاً وفى الموضوع بالغاء أمر التقرير المتظلم منه واعتباره كأن لم يكن وقال بياناً لتظلمه أن الثمن المبين بالمحرر هو الثمن الحقيقى ، وأن الحق فى تقاضى رسوم تكميلية قد سقط بالتقادم . بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٨٨ حكمت المحكمة بسقوط الحق فى الرسوم التكميلية موضوع المطالبة رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٨٧ / ٨٦ بالتقادم . استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ٣٩٧ لسنة ٤٤ ق وبتاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٨٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة فرأت أنه جدير بالنظر وحددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعى بهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم أقام قضاءه على سند من بطلان اعلان أمر تقدير الرسوم للمطعون عليه بمقولة أنه تم في ١٩٨٦/٩/٢٧ في مواجهة النيابة دون أن تسبقه تحريات عن محل إقامته ورتب الحكم على ذلك سقوط حق الطاعنين في الرسوم التكميلية بالتقادم باعتبار أن الأمر لم يعلن وفقاً للقانون في حين أن ذلك الاعلان أنتج أثره وتحققت الغاية منه برفع التظلم في خلال الميعاد ومن ثم فإن اعلان أمر التقدير الحاصل بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٧ من شأنه قطع التقادم ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه رغم ذلك بسقوط الرسوم بالتقادم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أنه لما كانت الغاية من إعلان أمر تقدير الرسوم التكميلية هو فتح باب التظلم منه وقطع التقادم السارى لمصلحة المطالب بها ، وكان مناط قيام هذا الأثر على الاعلان كإجراء قانونى هو مطابقتها أصلاً لما اشترطه القانون فيه ، وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الاعلان في النيابة العامة إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ، ولا يصح اللجوء إليه إلا إذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التى تلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للتقصى عن محل اقامة المعلن إليه ، بحيث لا يكفى أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائى وأن تقدير كفاية التحريات التى تسبق الاعلان للنياية أمر موضوعى يرجع إلى ظروف كل واقعة على حده ، وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض فى ذلك مادام قضاؤها قائماً على

أسباب سائغة ، وكان البين مما تضمنه الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن إعلان أمر التقدير تم في مواجهة النيابة دون القيام بتحريات كافية عن محل إقامة المعلن إليه واقتصر الأمر على ما أثبتته المحضر بورقة الاعلان بعدم الاستدلال علي محل اقامته ، وكان ما أورده الحكم في هذا الخصوص هو مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع وقد أقام قضاءه في هذا الشأن على أسباب سائغة تكفي لحمله وكان يترتب على بطلان اعلان أمر التقدير أن لا يكون لهذا الاعلان أثر في قطع التقادم وكان رفع المطعون عليه تظلماً من أمر التقدير ليس من شأنه قطع التقادم لأن التظلم صادر من المدين وليس من الدائن وطالما لم يصدر من المدين إقرار صريح أو ضمنى بحق الدائن وهو الأمر الذي لا يصدق على التظلم الصادر من المطعون عليه ، وإذ رتب الحكم على ما تقدم سقوط الحق في المطالبة بالرسوم محل النزاع بالتقادم فإنه يكون صحيحاً ويضحى النعى عليه بسببى الطعن على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / جرجس اسحق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين
إبراهيم الطويلة نائب رئيس المحكمة . أحمد خيرى . محمد عبد المنعم وحسين نعمان .



الطعن رقم ٢٩٧ ، ١١٠٢ لسنة ٦٢ القضائية :-

(١) استئناف " الإستئناف الفرعى " . دعوى " ترك الخصومة " . نظام عام .

الإستئناف الفرعى . زواله بزوال الإستئناف الاصلى . مؤدى ذلك . م ٢٣٧ / ٢ مرافعات . الحجة
بقبول ترك الخصومة فى الإستئناف الاصلى يستتبع القضاء ببطلان الإستئناف الفرعى . م ٢٣٩ مرافعات
وجوب تعرض المحكمة لذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام . (مثال)

(٢) حكم . نقض " المصلحة فى الطعن ، السبب غير المنتج ، .

النعى الذى لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . غير منتج .

(٣) حكم . " حجية الحكم الجنائى " قوة الامر المقضى .

حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . مناطها . فصله فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المك
للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله
التزام المحكمة المدنية بهذه الأمور فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها . عدم إمتداد هذه الحجية إلى
الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بالادانة أو بالبراءة . (مثال)

١ - مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات يدل على أن الاستئناف الفرعى يرتكز على الإستئناف الاصلى لا من حيث نشوئه فحسب وإنما فى بقاءه ايضا وأن كل عارض بعرض للإستئناف الاصلى بعد قيام الإستئناف الفرعى يكون من شأنه التأثير فى قيام الإستئناف الاصلى - يؤثر بالتالى فى الإستئناف الفرعى . الحكم بقبول ترك الخصومة فى الإستئناف الاصلى يستتبع الحكم ببطلان الإستئناف الفرعى وهو ما نصت عليه المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات ، لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم الابتدائى قضى بالزام الطاعنين فى الطعنين بأن يردا للمطعون عليهما الأول والثانية المبلغ موضوع النزاع وقد استأنف الأخير هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٩٤ لسنة ٤٧ ق وأستأنفه البنك الاهلى بالإستئناف رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق ، كما استأنفه البنك المركزى بعد الميعاد بالإستئناف الفرعى رقم ١٠٩٨ لسنة ٤٧ ق ، وإذ كان هذا الاخير لم يوجه ثمة طلبات إلى البنك الاهلى ، كما لم يوجه استئنافه الفرعى لطلبات هذا الاخير ، بل اتفقت طلباتهما على طلب رفض الدعوى ، وكان المطعون عليهما الأول والثانية قررا بعد فوات ميعاد الطعن فى الحكم الابتدائى بترك الخصومة فى الإستئناف الاصلى رقم ٢٩٤ لسنة ٤٧ ق المقام منهما وقضى الحكم المطعون فيه بقبول ترك الخصومة فى هذا الإستئناف فإن ذلك يستتبع حتماً وبقوة القانون بطلان الإستئناف الفرعى وهو ما يتعين على محكمة الإستئناف أن تعرض له وتقضى به من تلقاء نفسها لاتصاله بالنظام العام للتقاضى .

٢ - إذ كانت الأسباب التى يقوم عليها الطعن بالنقض المائل تدور حول ما يدعيه الطاعن بعدم الفصل بحكم بات فى قضية الجنائية وبطلان إعلان صحيفة الدعوى وطلبه إعتبار الدعوى كان لم تكن وعدم استحقاق المطعون عليهما للمبلغ

المودع بالبنك إلا بعد تسوية النزاع فى شأنه ، وكان النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب لا يرتب للبنك الطاعن سوى مصلحة نظرية بحتة إذ لو صحت تلك الأسباب واقتضت نقض الحكم فإنه لا تعود على الطاعن من هذا النقض أية فائدة طالما أن محكمة الاستئناف سوف تقضى بعد إحالة القضية إليها بإعلان الاستئناف الفرعى فيكون النعى بأسباب الطعن وأيا كان وجه الرأى فيها غير منتج ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن .

٣ - المقرر أن مناط حجية الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون فصل فصلا لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإنه يمتنع على المحكمة المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية - المتصلة بها وتقتصر هذه الحجية على منطوق الحكم الصادر بالادانة أو البراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة دون أن تلحق الحجية الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو الإدانة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون عليهما الأول والثانية فى كلا الطعنين تقدما إلى السيد رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية بطلب استصدار أمر أداء ضد البنكين الطاعنين

يطلب المحكم بالزام البنك الطاعن في الطعن الأول - البنك الأهلى المصرى - بأن يرد لهما مبلغ ٢٣.٠٠٠ جنية ومبلغ ٨.٠٠٠ دولار امريكى ، وبالزام البنك الطاعن فى الطعن الثانى - البنك المركزى المصرى - بأن يرد لهما مبلغ ٥٩٢٦٥ دولاراً امريكياً والفوائد ، وقالاً بياناً لذلك أن البنك الأهلى المصرى قدم بلاغاً لقسم حماية الأموال العامة باشتراك المطعون عليه الأول مع غيره من موظفى البنك الأهلى فرع الجامعة بالاسكندرية فى الاستيلاء على أموال البنك والتي بلغت ٢٧٣١.٤٤ جنيهاً ، منها ٢٣.٠٠٠ جنيهاً أضيفت لحساب زوجته المطعون عليها الثانية ، ومبلغ ٥٩٣٦٤ دولاراً أمريكياً أضافها لحسابه ، ومبلغ ٨.٠٠٠ دولاراً أمريكياً استولى عليها بدون حق وإزاء ذلك فقد طلب المطعون عليه الأول إلى مدير البنك الأهلى فرع الجامعة - تجميد مبلغ ٢٣.٠٠٠ جنية من حساب المطعون عليها الثانية ، كما أودع مبلغ ٨.٠٠٠ دولاراً أمريكياً بالبنك الأهلى ومبلغ ٥٩٣٦٥ دولاراً بالبنك المركزى المصرى على ذمة الفصل فى القضية وتاريخ ١٩٨٨/٣/١ حكمت محكمة الجنايات ببراءة المطعون عليه الأول مما أسند إليه ، ومن ثم فقد أضحى من حق المطعون عليهما الأول والثانية استرداد ما أودع على ذمة هذه الجناية ، واذا امتنع رئيس المحكمة عن إصدار الأمر فقد حدد جلسة لنظر الموضوع حيث قيدت الدعوى ضد الطاعنين برقم ١٢٨٤ سنة ١٩٨٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية . وتاريخ ١٩٩١/٢/١٤ حكمت المحكمة بالزام الطاعن فى الطعن الأول برد مبلغ ٢٣.٠٠٠ جنيهاً ، ٨.٠٠٠ دولاراً أمريكياً للمطعون عليهما الأول والثانية وبرفض الدفع المبدى من الطاعن فى الطعن الثانى باعتبار الدعوى كأن لم

تكن وبإلزامه بأن يرد للمطعون عليهما الأولين مبلغ ٥٩٣٦٥ دولاراً أمريكياً وبرفض ما عدا ذلك من طلبات استئناف المطعون عليهما الأول والثانية هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالإستئناف رقم ٢٩٤ لسنة ٤٧ ق ، وأيضاً استأنفه البنك الأهلى المصرى بالإستئناف رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق لدى ذات المحكمة كما أقام الطاعن فى الطعن الثانى - البنك المركزى - استئنافاً فرعياً برقم ١٠٩٨ لسنة ٤٧ ق ، وبتاريخ ١٩٩١/٧/٢٩ تنازل المطعون عليهما الأول والثانية عن استئنافهما رقم ٢٩٤ لسنة ٤٧ ق . وبتاريخ ١٩٩١/١٢/٢٣ حكمت المحكمة باثبات ترك المستأنفين فى الإستئناف رقم ٢٩٤ لسنة ٤٧ ق للخصومة وفى الاستئنافين الآخرين برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن كل من الطاعنين فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة فى كل من الطعنين أبدت فى أولاهما رأى بنقض الحكم فى الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٦٢ ق ، ودفعت فى الثانية بعدم جواز الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٦٢ ق ، وعرض الطعان على هذه المحكمة فى غرفة مشورة قرأت أنهما جديران بالنظر وحددت جلسة لنظرهما وفيها قررت ضم الطعن الثانى للأول والتزمت النيابة رأياها فى الطعنين .

أولاً : الطعن رقم ١١٠٢ لسنة ٦٢ ق .

حيث إن النص فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات على أنه " إذا رفع الإستئناف المقابل بعد مضي ميعاد الإستئناف أو بعد قبول الحكم قبل رفع الإستئناف الاصلى اعتبر استئنافاً فرعياً يتبع الإستئناف الاصلى ويزول بزواله " يدل على أن الإستئناف الفرعى يرتكز على الإستئناف الاصلى لا من حيث نشوئه فحسب وإنما فى بقاءه أيضاً وأن كل عارض يعرض للإستئناف الاصلى بعد قيام الإستئناف

الفرعى يكون من شأنه التأثير فى قيام الإستئناف الأسمى يؤثر بالتالى فى الإستئناف الفرعى وترتيباً على ما تقدم فإن الحكم بقبول ترك الخصومة فى الإستئناف الأسمى يستتبع الحكم بىطلان الإستئناف الفرعى وهو ما نصت عليه المادة ٢٣٩ من قانون المرافعات لما كان ذلك وكان البين من الأوراق أن الحكم الابتدائى قضى بالزام الطاعنين فى الطعنين بأن يردا للمطعون عليهما الأول والثانية المبلغ موضوع النزاع وقد استأنف الأخيران هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٩٤ لسنة ٤٧ ق ، واستأنفه البنك الأهلى بالإستئناف رقم ٤٧٦ لسنة ٤٧ ق ، كما استأنفه البنك المركزى بعد الميعاد لإستئناف الفرعى رقم ١٠٩٨ لسنة ٤٧ ق ، واذ كان هذا الأخير لم يوجه ثمة طلبات إلى البنك الأهلى كما لم يوجه إستئنافه الفرعى لطلبات هذا الأخير ، بل اتفقت طلباتهما على طلب رفض الدعوى وكان المطعون عليهما الأول والثانية قررا بعد فوات ميعاد الطعن فى الحكم الابتدائى بترك الخصومة فى الإستئناف الأسمى رقم ٢٩٤ لسنة ٤٧ ق المقام منهما وقضى الحكم المطعون فيه بقبول ترك الخصومة فى هذا الإستئناف فإن ذلك يستتبع حتماً وبقوة القانون بطلان الإستئناف الفرعى وهو ما يتعين على محكمة الإستئناف أن تعرض له وتقضى به من تلقاء نفسها لاتصاله بالنظام العام للتقاضى . لما كان ما تقدم وكانت الأسباب التى يقوم عليها الطعن بالنقض المائل تدور حول ما يدعيه الطاعن بعدم الفصل بحكم بات فى قضية النيابة وبطلان اعلان صحيفة الدعوى وطلبه اعتبار الدعوى كأن لم تكن وعدم استحقاق المطعون عليهما للمبلغ المودع بالبنك إلا بعد تسوية النزاع فى شأنه ، وكان النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب لا يرتب للبنك الطاعن سوى مصلحة نظرية بحته إذ لو صحت تلك الأسباب وأقتضت نقض الحكم فإنه

لا تعود على الطاعن من هذا النقض أية فائدة طالما أن محكمة الإستئناف سوف تقضى بعد احالة القضية إليها ببطلان الإستئناف الفرعى فيكون النعى بأسباب الطعن وأيا كان وجه الرأى فيها غير منتج ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن .

ثانياً: الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٦٢ ق .

حيث إن هذا الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قضى بالزامه بأن يرد للمطعون عليهما المبالغ موضوع النزاع استناداً إلى حجية الحكم الصادر فى قضية النيابة رقم ٣١٤٥ لسنة ٨٧ باب شرق الاسكندرية الذى قضى ببراءة المطعون عليه الأول من الاتهام المسند إليه فيها فى حين أن هذا الحكم استند فى قضائه بالبراءة إلى الشك فى صحة الإتهام المنسوب للمطعون عليه الأول ولم يفصل صراحة أو ضمناً فى النزاع القائم بين الطرفين حول اضافة هذه المبالغ لحساب المطعون عليهما وتعاملهما عليها وهى واقعة لم يبحثها الحكم الجنائى ولم يفصل فيها كما لم يعرض الحكم المطعون فيه للمستندات التى قدمها للتدليل على دفاعه الجوهري فى هذا الخصوص ، هذا فضلاً عن أن المطعون عليها الثانية لم تكن خصماً فى الدعوى الجنائية فلا يكون لهذا الحكم أية حجية قبلها فى النزاع المطروح ، واذ أقام الحكم قضاءه رغم هذا استناداً إلى حجية الحكم الجنائى فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ذلك أن المقرر أن مناط حجية الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون فصل فصلا لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله فإذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فإنه يمتنع على المحكمة المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها وتقتصر هذه الحجية على منطوق الحكم الصادر بالادانة أو البراءة وعلى أسبابه المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة دون أن تلحق الحجية الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بهذه البراءة أو الأدانة ولما كان الثابت من الحكم الجنائى الصادر فى القضية رقم ٣١٤٥ لسنة ١٩٨٧ جنايات باب شرق الاسكندرية أن النيابة العامة أسندت للمطعون عليه الأول وآخرين - ليس من بينهم المطعون عليها الثانية - تهمة الاستيلاء على أموال البنك الطاعن واشتراكه مع بعض موظفيه فى الاضرار عمداً بهذه الأموال بأن قاموا بصرفها وآخرين لحسابهم من أموال البنك دون حق ، وحكمت محكمة الجنايات بتاريخ ١٩٨٨/٣/١ ببراءة المطعون عليه الأول مما نسب إليه على سند من أنه لم يثبت أن المذكور قدم أى مستند من المستندات التى حررت بشأن إضافة هذه المبالغ ، وأنه كان بإمكان أحد موظفى البنك أن يستعمل أوعية حسابات المطعون عليه الأول وآخرين بالاضافة والخصم فى غفلة من باقى الموظفين ، وأنه بذلك تكون قد خلت من دليل على اشتراك المطعون عليه المذكور فى ارتكاب الجرائم المسندة إليه ، وأن الإتهام المسند إليه غير قائم على دليل ومحوط بالشك . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم الجنائى بشأن عدم مساهمة المطعون عليهما الأولين

أو علمهما بالتعامل على المبالغ المضافة لا ينفي اضافة مبالغ فى حساب المطعون عليهما بدون وجه حق من جانب موظفى البنك ثم حصول تعامل بشأنها من جانب المطعون عليهما الأولين أو غيرهما ولم يفصل الحكم الجنائى فيما إذا كانت المبالغ التى صار تجميدها أو إيداعها على ذمة الفصل فى النزاع مملوكة للبنك الطاعن من عدمه ولم يكن للحكم الجنائى أن يفصل فى هذه المسألة إذ لم يكن مسألة مشتركة بين الدعويين الجنائية والمدنية وبالتالي فلم يكن الفصل فيها لازماً للفصل فى الدعوى الجنائية ، واذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه باحقية المطعون عليهما الأول والثانية فى استرداد المبالغ محل النزاع استناداً إلى حجية الحكم الجنائى رغم انتفاء هذه الحجية ورغم أن المطعون عليها الثانية لم تكن خصماً فى الدعوى الجنائية فى حجه عن تحصيل دفاع الطاعن وما قدمه للتدليل عليه من مستندات والتفت عن تناول هذا الدفاع الجوهري بما يقتضيه من البحث فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد أحمد سليمان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / يحيى

إبراهيم عارف، الهام نجيب نوار نائبى رئيس المحكمة سيد محمود يوسف واحمد محمود كامل .



رقم الطعن ٥٨٨ لسنة ٥٣ القضائية :-

ايجار " ايجار الاماكن : التأخير فى سداد الأجرة " .

إيداع المستأجر الأجرة المستحقة للمؤجر خزينة العوائد أو الوحدة المحلية المختصة . وجوب اخطاره المؤجر بذلك طبقاً للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تخلف ذلك أو وقوع الإخطارات باطلة أو عدم توافر أسباب جدية تبرر للمستأجر إيداع الأجرة مباشرة دون العرض على المؤجر أثره . بطلان الإيداع واعتباره غير مبرىء لزمة المستأجر . لا يغير من ذلك نص المادة ٣٣٨ مدنى .
علة ذلك .

النص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - يدل على أن المشرع أراد أن يجنب المستأجر إجراءات العرض والإيداع المنصوص عليها فى المادتين ٤٨٧ ، ٤٨٨ من قانون المرافعات اذا ما تعنت معه المؤجر ورفض استلام الأجرة فرسم له استثناء من القواعد العامة للوفاء بالدين - طريقاً سهلاً ميسراً للوفاء بالأجرة التى رفض المؤجر استلامها تعنتاً بأن خوله قبل مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ استحقاق الأجرة - أن يخطر المؤجر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول بأن يتسلم منه الأجرة خلال أسبوع فإذا انقض هذا الأجل ولم يتسلمها كان له أن يودعها - خلال الأسبوع التالى ودون رسوم خزانة مأمورية العوائد المختصة أو خزينة الوحدة المحلية الواقع فى دائره العقار بالنسبة للمدن والقرى التى لا توجد بها

مأموريات عوائد ثم أوجب عليه والجهة المودع لديها الأجرة إخطار المؤجر بهذا الإيداع بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول واعتبر إيصال هذا الإيداع سنداً مبرراً لزمته من دين الأجرة المستحقة بالقدر المودع . ولئن لم ينص المشرع على البطلان كجزاء على عدم اتباع المستأجر للإجراءات المشار إليها إلا أن ذلك مستفاد ضمناً من اعتداد المشرع بالإيداع الحاصل وفقاً لهذه الإجراءات التي سجل بها المستأجر على المؤجر بالآخطارات تعسفه وعنته واعتباره هذا الإيداع مبرراً لزمة المستأجر من دين الأجرة بالقدر المودع توكيلاً لقيام المؤجر برفع دعوى الإخلاء عليه ولا يغير من ذلك ما جرى به نص المادة ٣٣٨ من القانون المدني من أن يكون الإيداع أو ما يقوم مقامه من إجراء جائزاً أيضاً إذا كان المدين يجهل شخصية الدائن أو موطنه أو كان الدائن عديم الأهلية أو ناقصها ولم يكن له نائب يقبل عنه الوفاء ، أو كان الدين متنازعاً عليه بين عدة أشخاص أو كانت هناك أسباب جديده أخرى تبرر هذا الأجراء إذ لا تعارض بين النصين سالفى البيان ، ذلك أن المشرع قصد بنظام الإيداع المنصوص عليه بالمادة ٢٧ سالفه البيان - وعلى ما سلف القول - التيسير على المستأجر إذا تعنت معه المؤجر ورفض استلام الأجرة فإذا لم تحصل الإخطارات المشار إليها فى المادة ٢٧ السالف بيانها - من المستأجر أو وقعت باطلة أو لم تكن هناك أسباب جديده تبرر للمستأجر إيداع الأجرة مباشرة دون عرضها على المؤجر انتفى الدليل على تعسف وعنت المؤجر وبالتالي فلا يعتبر الوفاء بهذا الطريق الاستثنائى قائماً ولا تبرأ به ذمة المستأجر لعدم تحقق الغاية التى هدف إليها المشرع من هذا الإجراء - وهى مواجهة امتناع المؤجر عن استبقاء الأجرة الذى أراد به أن يقوم مقام إجراءات العرض والإيداع المنصوص عليها فى المادتين ٤٨٧ ، ٤٨٨ من قانون المرافعات التى استقر قضاء هذه المحكمة على أن مخالفة الإجراءات التى تطلبها المشرع فيهما تجعل الإيداع غير مبرر لزمة المدين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الدعوى رقم ٨٦٢٠ لسنة ١٩٨١ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم باخلاء الشقة الموضحة بالصحيفة والتسليم والزام المطعون ضده بأن يؤدى له تعويضاً قدره ألفاً من الجنيهات ، وقال بياناً لها أن المطعون ضده أستأجر منه هذه الشقة اعتباراً من ١/٢/١٩٧٥ لقاء أجره شهرية مقدارها عشرون جنيهاً أصبحت وفق قرار لجنة تحديد الأجرة مبلغ ١٤.٥٠٠ ^{مليم جنيه} وإمتنع عن الوفاء باجرة المدة من نوفمبر ١٩٧٨ حتى نهاية يوليو ١٩٨١ وملحقاتها رغم تكليفه بذلك وإذ وجه إليه المطعون ضده إنذاراً تضمن إيداعه الاجرة وعبارات فيها مساس بسمعته وحط من كرامته فقد أقام الدعوى . حكمت المحكمة برفض الدعوى . إستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٢٦٦ لسنة ٩٩ ق القاهرة وبتاريخ ١٨/١/١٩٨٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول أن المطعون ضده لم يتبع عند إيداعه الاجرة المستحقة عليه خزانة مأمورية العوائد المختصة - ما نصت عليه المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - من وجوب اخطاره بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول لاستلام الاجرة - ثم اخطاره اذا رفض استلامها - بخطاب آخر مماثل يفيد إيداعه لها بما لازمه أن يتم اخطاره بخطابين عند إيداع أجرة كل شهر عن مدة ٣٣ شهراً من ١/١١/١٩٧٨ حتى ٣١/٧/١٩٨١ وإذ لم يقدم المطعون ضده للمحكمة سوى ٢٨ أشعار علم وصول بإيداع الأجرة فإنه لا يكون قد اتبع ما نص عليه القانون من إجراءات فيكون إيداع الاجرة غير مبرىء للذمة لعدم عرضها عليه قبل الإيداع ولمخالفة المواعيد والإجراءات المتطلبية قانوناً مما يبطله لعدم تحقق الغاية منه فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتد بهذا الإيداع رغم تمسكه بأنه غير مبرىء للذمة فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ على أن " يجب أن يتم الوفاء بالاجرة المحددة وما فى حكمها كاملة إلى المؤجر طبقاً لاحكام هذا الباب فى موعد لايجاوز الاسبوع الأول من الشهر المستحقة عنه أو الموعد المتفق عليه فى العقد وذلك بإيصال مثبتة فيه قيمة الأجرة فاذا امتنع المؤجر عن استلام الاجرة وإعطاء سند المخالصة عنها فللمستأجر قبل مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ الاستحقاق أن يخطر المؤجر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لتسلمها خلال اسبوع فاذا لم يتسلمها خلال هذا الميعاد يودع المستأجر الأجرة دون رسوم خلال الاسبوع التالى خزانة مأمورية العوائد المختصة . وفى المدن والقرى التى لا توجد بها مأموريات عوائد يتم الإيداع بخزينة الوحدة المحلية الواقع فى دائرتها العقار وعلى كل من المستأجر والجهة المودع لديها الاجرة

اخطار المؤجر بهذا الايداع بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول . ومع عدم المساس بما يكون للمؤجر من حقوق أخرى يعتبر ايصال الايداع سنداً لبراء ذمة المستأجر من قيمة الأجرة المستحقة بالقدر المودع . وعلى الجهة المودع لديها الأجرة أداء الأجرة المودعه للمؤجر فور طلبها دون قيد أو شرط أو إجراءات " يدل على أن المشرع أراد أن يجنب المستأجر إجراءات العرض والإيداع المنصوص عليها في المادتين ٤٨٧ ، ٤٨٨ من قانون المرافعات اذا ما تعنت معه المؤجر ورفض إستلام الأجرة فرسم له استثناء من القواعد العامة للوفاء بالدين - طريقاً سهلاً ميسراً للوفاء بالأجرة التي رفض المؤجر استلامها تعنتاً بأن خوله - قبل مضي خمسة عشر يوماً من تاريخ استحقاق الأجرة - أن يخطر المؤجر بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول بأن يتسلم منه الأجرة خلال أسبوع فإذا انقضى هذا الاجل ولم يتسلمها كان له أن يودعها - خلال الاسبوع التالي ودون رسوم خزانة مأمورية العوائد المختصة أو خزينة الوحدة المحلية الواقع في دائرتها العقار بالنسبة للمدن والقرى التي لا توجد بها مأموريات عوائد ثم أوجب عليه والجهة المودع لديها الأجرة اخطار المؤجر بهذا الايداع بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول واعتبر ايصال هذا الايداع سنداً مبرراً لزمته من دين الأجرة المستحقة بالقدر المودع . ولئن لم ينص المشرع على البطلان كجزاء على عدم اتباع المستأجر للإجراءات المشار إليها إلا أن ذلك مستفاد ضمناً من اعتداد المشرع بالاياداع الحاصل وفقاً لهذه الاجراءات التي سجل بها المستأجر على المؤجر بالاطارات تعسفه وعنته واعتباره هذا الايداع مبرراً لزمة المستأجر من دين الأجرة بالقدر المودع توكيلاً لقيام المؤجر برفع الاخلاء عليه ،

ولا يغير من ذلك ما جرى به نص المادة ٣٣٨ من القانون المدني من أن " يكون الايداع أو ما يقوم مقامه من اجراء جائزاً أيضاً إذا كان المدين يجهل شخصية الدائن أو موطنه أو كان لدائن عديم الاهلية أو ناقصها ولم يكن له نائب يقبل عنه الوفاء ، أو كان الدين متنازعاً عليه بين عدة أشخاص أو كانت هناك أسباب جدية أخرى تبرر هذا الاجراء ... " إذ لاتعارض بين النصين سالفى البيان ، ذلك أن المشرع قصد بنظام الايداع المنصوص عليه بالمادة ٢٧ سالفة البيان - وعلى ما سلف القول - التيسير على المستأجر اذا تعنت معه المؤجر ورفض استلام الاجرة ، فإذا لم تحصل الإخطارات - المشار إليها فى المادة ٢٧ السالف بيانها - من المستأجر أو وقعت باطلاً أو لم تكن هناك أسباب جدية تبرر للمستأجر ايداع الاجرة مباشرة دون عرضها على المؤجر انتفى الدليل على تعسف وعنت المؤجر وبالتالي فلا يعتبر الوفاء بهذا الطريق الاستثنائى قائماً ولا تبرأ به ذمة المستأجر لعدم تحقق الغاية التى هدف إليها المشرع من هذا الاجراء - وهى مواجهة امتناع المؤجر عن استيفاء الاجرة الذى أراد به أن يقوم مقام اجراءات العرض والايداع المنصوص عليها فى المادتين ٤٨٧ ، ٤٨٨ من قانون المرافعات التى استقر قضاء هذه المحكمة على أن مخالفة الاجراءات التى تطلبها المشرع فيهما تجعل الايداع غير مبرىء لذمة المدين لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتيها ببطلان اجراءات إيداع المطعون ضده للاجرة المستحقة عليه خزانة مأمورية العوائد المختصة لامتناعه عن عرضها عليه قبل الايداع دون مبرر يسوغ ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد بأسبابه من الحكم المطعون فيه قد اعتبر ايداع المطعون ضده للاجرة وإنذاره المؤجر الطاعن بذلك الايداع قبل رفعه الدعوى مبرراً لذمة المستأجر المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد أحمد سليمان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين / يحيى

إبراهيم عارف ، الهام نجيب نوار نائبى رئيس المحكمة ، سيد محمود يوسف وأحمد محمود كامل .



الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٨ القضائية :-

(١ - ٣) ايجار " ايجار الاماكن : انتهاء عقد ايجار الاجنبى " . حكم " عيوب التدليل " . دعوى " شروط

قبولها " " التدخل فى الدعوى " .

(١) عقود الايجار الصادرة للاجانب . انتهاءها بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة قانوناً لاقامتهم

بالبلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عقود الايجار المبرمة لصالحهم قبل العمل باحكام القانون المذكور

انهاؤها بعد انتهاء اقامتهم رخصة للمؤجر . علة ذلك .

(٢) ثبوت ابرام عقد ايجار شقة النزاع قبل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وانتهاء اقامة

المستأجر الأجنبى بعد العمل باحكامه . عدم انتهائه إلا بصدر الحكم النهائى فى دعوى الإخلاء . م

١٧/٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تحقق الشروط الواردة فى النص المذكور أثناء نظرها . عدم جواز القضاء

بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان . اعتبار الشروط المشار اليها شروطاً موضوعية وليست شكلية . مخالفة

الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ .

(٣) تدخل المطعون ضدها الثانية المصرية فى استئناف دعوى الإخلاء منضمة للمطعون ضده الأول.

التزام المحكمة بالفصل فى الطلب الأسمى المردد بين الطاعن والأخير .

١ - مفاد نص في المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في شأن بعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن يدل على أن المشرع وإن وضع الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن في الفقرة الأولى قاعدة عامة موضوعية مؤداها انتهاء عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم في البلاد وينقض العقد في هذه الحالة بقوة القانون إلا أنه أفرد قاعدة خاصة - مؤكدة للقاعدة العامة ومكملة لها - في الفقرة الثانية للأماكن المؤجرة لغير المصريين في تاريخ العمل بهذا القانون وهي التي أبرمت عقود إيجارها قبل استحداث المشرع لهذا النص مؤداها أن يكون طلب إنهاؤها رخصة للمؤجر يجوز له استعمالها إذا انتهت إقامة المستأجر غير المصرى في البلاد وذلك حسماً من المشرع لما قد يثور من شك حول سريان القاعدة العامة سالفه البيان على العقود المبرمة قبل العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١

٢ - إذ كان الثابت من الأوراق أن عقد إيجار المطعم ضده الأول - المستأجر الأجنبى للشقة محل النزاع قد أبرم في أول يناير سنة ١٩٨١ أى قبل العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ في ٣١/٧/١٩٨١ وإن إقامته انتهت في ٨/٨/١٩٨٤ فإن الواقعة تخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المشار اليه التي يجوز للطاعن بموجبها الالتجاء للقضاء بطلب الإخلاء ولا يعتبر العقد منتهياً إلا بصدر الحكم النهائى بذلك وإذا كان الثابت بالأوراق أن إقامة المطعم ضده الأول انتهت في ٨/٨/١٩٨٤ قبل صدور حكم نهائى فى النزاع وأن الطاعن ظل مصرأً على طلب الإخلاء لهذا السبب حتى صدور الحكم المطعم فيه وكان ما ورد بالنص

ليس شروطاً شكلية بقبول الدعوى وإنما هي شروط موضوعية يتعين أعمال أثرها فور تحققها قبل الحكم فى الدعوى طالما أن المؤجر لم يغير طلباته فيها لأن الدعوى المرفوعة قبل الأوان هي التي تخلف فيها شروط النظر فى الموضوع فإذا تحققت هذه الشروط أثناء نظرها فمن العبث القضاء بعدم قبولها لأن هذا القضاء لا يحول دون إعادة طرح النزاع مرة أخرى على القضاء للفصل فى الموضوع بعد تحقق شروط ذلك وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً .

٣ - إذا كانت المطعون ضدها الثانية مصرية وتدخلت فى الإستئناف منضمة للمطعون ضده الأول إذ أن تدخلها الانضمامى وإن كان من شأن أن يجعلها طرفاً فى الدعوى لتأييد طلبات المطعون ضده الأول انضمت اليه إلا أنه لا يطرح على المحكمة طلباً خاصاً بها لتقضى فيه بل يظل عمل المحكمة مقصوراً . على الفصل فى الموضوع الأصلي المردد بين الطاعن والمطعون ضده الأول .



بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -

تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون ضده الأول الدعوى رقم ٩٠١٩ لسنة ١٩٨٤

شمال القاهرة الابتدائية بطلب الحكم باخلاء الشقة المبينة بالصحيفة وعقد الايجار المؤرخ ١/١/١٩٨١ وقال بياناً لها أنه بموجب عقد الايجار سالف الذكر استأجر منه المطعون ضده الأول السعودي الجنسية العين محل النزاع وإذا انتهى عقد ايجاره بقوة القانون عملاً بنص المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بانتهاء اقامته بالبلاد فقد أقام الدعوى . وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٨٥ حكمت المحكمة بالاخلاء .

أستأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ٣٥٧ لسنة ١٠٣ ق القاهرة .

طلبت المطعون ضدها الثانية المصرية الجنسية قبول تدخلها خصماً منضماً لزوجها المطعون ضده الأول وبتاريخ ٩/٣/١٩٨٨ قضت المحكمة بقبول تدخل المطعون ضدها الثانية والغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وإذا عرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند فى قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان إلى أن المطعون ضده الأول كانت له إقامة وقت رفع الدعوى ولا يؤثر فى ذلك انتهاء تلك الإقامة أثناء نظر الدعوى فى حين أن نص المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينهى عقد ايجار الأجنبى بقوة القانون بمجرد انتهاء الإقامة ولا يمنع من تطبيق النص ثبوت انتهاء الإقامة بعد رفع الدعوى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى سديد ، ذلك أن النص في المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بإيجار الأماكن على أن « تنتهى بقوة القانون عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد وبالنسبة للأماكن التى يستأجرها غير المصريين فى تاريخ العمل بأحكام هذا القانون يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاءها إذا ما أنتهت اقامة المستأجر غير المصرى فى البلاد » يدل على أن المشرع وإن وضع فى الفقرة الأولى قاعدة عامة موضوعية مؤداها انتهاء عقود التأجير لغير المصريين بانتهاء المدد المحددة قانوناً لإقامتهم فى البلاد وينقضى العقد فى هذه الحالة بقوة القانون إلا أنه أفرد قاعدة خاصة - مؤكدة للقاعدة العامة ومكملة لها - فى الفقرة الثانية للأماكن المؤجرة لغير المصريين فى تاريخ العمل بهذا القانون وهى التى أبرمت عقود إيجارها قبل استحداث المشرع لهذا النص مؤداها أن يكون طلب انهاءها رخصة للمؤجر يجوز له استعمالها إذا انتهت اقامة المستأجر غير المصرى فى البلاد وذلك حسماً من المشرع لما قد يشور من شك حول سريان القاعدة العامة سالفه البيان على العقود المبرمة قبل العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن عقد ايجار المطعم ضده الأول للشقة محل النزاع قد أبرم فى أول يناير سنة ١٩٨١ أى قبل العمل بأحكام القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى ٣١/٧/١٩٨١ وأن اقامته انتهت فى ٨/٨/١٩٨٤ فإن الواقعة تخضع لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٧ من القانون المشار إليه التى يجوز للطاعن بموجبها الالتجاء للقضاء بطلب الاخلاء ولا يعتبر العقد منتهياً إلا بصدر

الحكم النهائي بذلك وإذ كان الثابت بالأوراق أن إقامة المطعون ضده الأول إنتهت فى ١٩٨٤/٨/٨ قبل صدور حكم نهائى فى النزاع وأن الطاعن ظل مصرأً على طلب الاخلاء لهذا السبب حتى صدور الحكم المطعون فيه وكان ما ورد بالنص ليس شروطاً شكلية بقبول الدعوى وإنما هى شروط موضوعية يتعين أعمال أثرها فور تحققها قبل الحكم فى الدعوى طالما أن المؤجر لم يغير طلباته فيها لأن الدعوى المرفوعة قبل الأوان هى التى تخلف فيها شروط النظر فى الموضوع فإذا تحققت هذه الشروط أثناء نظرها فمن العبث القضاء بعدم قبولها لأن هذا القضاء لا يحول دون إعادة طرح النزاع مرة أخرى على القضاء للفصل فى الموضوع بعد تحقق شروط ذلك وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن ولا يقدح فى هذا أن المطعون ضدها الثانية مصرية وتدخلت فى الإستئناف منضمه للمطعون ضده الأول إذ أن تدخلها الانضمامى وأن كان من شأنه أن يجعلها طرفاً فى الدعوى لتأييد طلبات المطعون ضده الأول الذى انضمت إليه إلا أنه لا يطرح على المحكمة طلباً خاصاً بها لتقضى فيه بل يظل عمل المحكمة مقصوراً على الفصل فى الموضوع الأصلى المردد بين الطاعن والمطعون ضده الأول .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما كانت اقامة المطعون ضده الأول إنتهت قبل الحكم فى الدعوى على نحو ما هو ثابت بمدونات الحكم المطعون فيه ولم يثبت امتداد هذه الإقامة حتى صدور الحكم المطعون فيه ولما تقدم فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف لهذه الأسباب وبما لا يتعارض معها من أسباب الحكم المستأنف .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٩٣

برئاسة السيد المستشار / عبد الحميد احمد سليمان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين /

يحيى إبراهيم عارف ، الهام نجيب نوار نائبى رئيس المحكمة ، سيد محمود يوسف واحمد محمود كامل .



الطعن رقم ٤٣٣٥ لسنة ٦٢ القضائية :-

- ايجار ، ايجار الأماكن : الجدل ، .

حق المالك فى الحالات التى يجوز فيها للمستأجر بيع العين المؤجرة بالجدك أو التنازل عن حق الانتفاع بالعين المؤجرة فى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل وفى شراء العين متى انذر المستأجر برغبته فى الشراء وأودع نصف الثمن خزينة المحكمة المختصة الكائن فى دائرتها العقار . لا يحول دونه عدم اخطاره رسمياً بالثمن المعروض عليه قانوناً . تصرف المستأجر بالمخالفة لذلك . بطلاته مطلقاً . لا محل لقصر أعمال النص المذكور على البيوع الاختيارية وشموله البيوع الجبرية . علة ذلك .

" مثال فى ايجار بشأن ايداع زوجة المالك ٥٠٪ من ثمن البيع خزينة محكمة غير مختصة "

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن النص فى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن - على أن يحق للمالك عند قيام المستأجر فى الحالات التى يجوز فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى بالعين وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ويكون للمالك الحق فى الشراء إذا أبدى رغبته فى ذلك وأودع الثمن مخصوماً منه نسبة الـ ٥٠٪ المشار إليها خزانة المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار ايداعاً مشروطاً بالتنازل عن عقد الايجار وتسليم العين وذلك خلال شهر من تاريخ الاعلان وبإنقضاء ذلك الأجل يجوز للمستأجر أن يبيع لغير المالك مع الزام المشتري بأن

يؤدى للمالك مباشرة نسبة الـ ٥٠٪ المشار إليها . والنص فى المادة ٢٥ من ذات القانون على أن يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كل شرط أو تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة له المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر يدل على أن المشرع استحدث حلاً عادلاً عند تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً نافذاً فى حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر فى الانتفاع بالعين المؤجرة وهو ما أورده صراحة فى عنوان البند الخامس الذى احتوى على المادة ٢٠ سالفه البيان عندما ذكر أنه « فى شأن تحقيق التوازن فى العلاقات الإيجارية . فأعطى للمالك الحق فى أن يقتسم مع المستأجر الأصلية قيمة ما يجنيه هذا الأخير من منفعة نتيجة تصرفه ببيع المتجر المقام فى العين المؤجرة له أو التنازل عنها فى الحالات التى يجيز فيها القانون ذلك التصرف ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال كما أعطى له أيضاً الحق فى أن يودع نصف الثمن الذى أتفق عليه المتعاقدان خزانة المحكمة المختصة مخصوماً منه قيمة ما بها من منقولات ايداعاً مشروطاً بالتنازل للمالك عن عقد الإيجار وتسليم العين إليه وعلى أن يقوم بإبداء رغبته فى ذلك خلال شهر من تاريخ اعلان المستأجر له بالثمن المعروض عليه لشراء العين ، مما مقتضاه أنه متى اتبع المالك هذه الإجراءات غير متجاوز الميعاد الذى حدده القانون فإنه يحق له شراء العين دون حاجة إلى قبول المستأجر بالبيع له ، ويظل الميعاد مفتوحاً للمالك طالما لم يخطره المستأجر بالثمن المعروض عليه بالطريق الذى رسمه القانون باعلان على يد محضر ، وذلك فإنه يحق للمالك إذا علم بمقدار الثمن الذى تم به البيع أياً كانت وسيلته فى ذلك قبل أن يخطره به المستأجر بوجه رسمى بإبداء رغبته فى الشراء وإيداع الثمن خزينة المحكمة المختصة غير معتبر بميعاد معين طالما أن الميعاد المنصوص عليه قانوناً لم يكن قد بدأ فى السريان كما لا يحول دون حقه فى شراء

العين ما وصفه المشرع من جزاء لبطلان تصرف المستأجر بطلاناً مطلقاً متى تم التعاقد بالمخالفة لأحكام القانون ، ذلك أن حق المالك في الشراء ينشأ قبل اتمام التعاقد على البيع بين المستأجر والغير - إذ يلزم المستأجر وفقاً لصريح النص بإخطار المالك بالثمن المعروض عليه قبل إبرام البيع ، مما مفادة أن حقه في شراء العين منبت الصلة بعقد البيع اللاحق الذي قد يتم بين طرفيه والذي صرح المشرع ببطلانه بطلاناً مطلقاً وهذا الحق المقرر للمالك لم يقصره المشرع على البيوع الاختيارية ، وإنما يشمل البيوع الجبرية ، أى سواء تم البيع بإرادة المستأجر واختياره أو رغماً عنه ذلك أنه إذا كان لدائن هذا المستأجر التنفيذ على أمواله وممتلكاته جبراً عنه وبالمزاد العلني استيفاء لدينهم فإنه ليس لهم أن يستوفوا من محصلة هذا البيع - أكثر مما لمدينهم من حقوق ولا ينال من ذلك أن المشرع قد رسم إجراءات معينة لحصول المالك على الحق المخول له بالمادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على النحو سالف البيان ، إذ أن هذه الإجراءات ليس من شأنها التأثير على أصل الحق المقرر له في استيفاء نصف ثمن البيع أو مقابل التنازل إنما هي تتعلق بكيفية أداء هذا الحق وهو أمر يمكن تحقيقه حتى في حالة البيع بالمزاد العلني وذلك بأن يتم باخطاره بمكان وزمان هذا البيع حتى يمكنه الاشتراك في المزاد واسترداد منفعة العين المؤجرة إذا ما رغب في ذلك وإلا اقتصر حقه على الحصول على النسبة المقررة له قانوناً ، هذا إلى أن القول بأن قصر حكم المادة ٢٠ المشار إليها على حالات البيع الاختياري التي تتم بإرادة المستأجر دون البيع الجبري من شأنه أن يفتح باب التحايل على أحكام القانون بما يستهدف أغماط حق المالك ، كما أنه يجعل المستأجر المماطل الذي يتقاعس عن سداد ديونه في وضع أفضل من غيره وهو أمر لا يمكن التسليم به لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المالك لم يبد رغبتة في شراء عين النزاع بإيداع ٥٠٪ من ثمن البيع خزينة المحكمة المختصة وفي المحكمة الجزئية التي يوجد في دائرتها العقار - محكمة طنطا الجزئية - رغم تدخله في الدعوى وإبداء طلبات فيها وأن

زوجته المرحومة مورثة المطعون ضدهم الثمانية الأول أودعت بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٤ ٥٠٪ من الثمن الذى رسى عليه المزاد خزينة محكمة عابدين الجزئية مشترطة تسليمها العين المؤجرة وقامت بإخطار المصطفى بذلك لتسليمها هذه العين ولما كانت هى غير مالكة لعين النزاع بل مستأجرة لها وأودعت الثمن محكمة غير مختصة ومن ثم فلا ينطبق عليها نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وإذا خالف المحكم المطعون فيه هذا النظر والزم المشتري الراسى عليه المزاد بتسليمها عين النزاع خالية فإنه يكون قد خالف القانون

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن مورثة المطعون ضدهم من الأولى إلى الثامنة المرحومة (.....) أقامت على الطاعن الأول والمطعون ضده التاسع الدعوى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ تجارى أمام محكمة طنطا الابتدائية بطلب الحكم ببطلان عقد الشركة المؤرخ ١١/١٠/١٩٧٩ والتصفية وتعيينها مصفية وتوزيع ناتج التصفية بنسبة الحصص المقررة بالعقد ، وقالت بياناً لدعواها أنه بموجب عقد شركة تضامن غير مسجل كونت مع الطاعن والمطعون ضده التاسع شركة نشاطها تقديم المشروبات والمأكولات باسم

(كافتريا مرمر) مدتها خمس سنوات ورأس مالها قدره ١٠٠٠ جنيه دفعت نصفه ودفع شريكها النصف الآخر وإذ لم يسجل هذا العقد ولم يشهر قانونا فقد أقامت الدعوى حكمت المحكمة بإعلان عقد الشركة وتصفيتها وتعيين المطعون ضده العاشر خبير الجداول مصفياً لها . وبعد أن قدم المصفي تقريره طلب مالك العقار وزوج المدعية ومورث المطعون ضدهم الثمانية الأول قبول تدخله فقضت المحكمة بانتهاء الدعوى ورفض طلب التدخل استأنف المطعون ضدهم عدا التاسع والعاشر هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٠ لسنة ٣٥ ق . ت طنطا وتاريخ ١٨/٥/١٩٨٩ قضت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة التي حكمت فيها برفض طلبات الخصم المتدخل ورفض الدفع بصورية عقد البيع بالمزاد العلني الذي أسفرت عنه التصفية وإنهاء إجراءات التصفية - استأنف المطعون ضدهم الثمانية الأول هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٥٩ لسنة ٤٠ ق . ت طنطا وتاريخ ٢٠/٢/١٩٩٢ حكمت المحكمة بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلبات الخصم المتدخل الموضوعية وبانتهاء عقد الايجار المبرم عن عين النزاع في ١/٨/١٩٧٩ بين الخصم المتدخل والشركة المصفاة طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم المطعون فيه وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة في غرفة مشورة حددت جلسة لنظره وفيها التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولان أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في قضائه إلى أن وفاء مورثة المطعون ضدهم الثمانية الأول المرحومه لنسبة ٥٠٪ من الثمن الراسى به المزاد بإيداعه بخزينة

محكمة عابدين التابع لها محل إقامة المطعون ضده الخبير المصفى مبرىء لذمة المالك مع أن نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يتطلب أن يقوم المالك نفسه فى حالة إبداء رغبته فى الشراء إعلان ذلك بإيداع ٥٠٪ من ثمن المبيع خزينة المحكمة المختصة وهى المحكمة التى يقع بدائرتها العقار - محكمة طنطا الجزئية - ولما كان المالك لم يقم بذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث أن هذا النعى سديد - ذلك أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النص فى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير الأماكن - " على أن يحق للمالك عند قيام المستأجر فى الحالات التى يجوز له فيها بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الإنتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى بالعين وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق إعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ويكون للمالك الحق فى الشراء إذا أبدى رغبته فى ذلك وأودع الثمن مخصصاً منه نسبة الـ ٥٠٪ المشار إليها خزانة المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار إيداعاً مشروطاً بالتنازل عن عقد الإيجار وتسليم العين وذلك خلال شهر من تاريخ الإعلان وبانقضاء ذلك الأجل يجوز للمستأجر أن يبيع لغير المالك مع الزام المشتري بأن يؤدي للمالك مباشرة نسبة الـ ٥٠٪ المشار إليها . " والنص فى المادة ٢٥ من ذات القانون على " أن يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كل شرط أو تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة له المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر ... " يدل على أن المشرع

استحدث حلاً عادلاً عند تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً نافذاً في حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر في الإنتفاع بالعين المؤجرة وهو ما أورده صراحة في عنوان البند الخامس الذي احتوى على المادة ٢٠ سالفه البيان عندما ذكر أنه " في شأن تحقيق التوازن في العلاقات الإيجارية " فأعطى للمالك الحق في أن يقتسم مع المستأجر الأصلية قيمة ما يجنيه هذا الأخير من منفعة نتيجة تصرفه ببيع المتجر المقام في العين المؤجرة له أو التنازل عنها في الحالات التي يجيز فيها القانون ذلك التصرف ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال كما أعطى له أيضاً الحق في أن يودع نصف الثمن الذي اتفق عليه المتعاقدان خزانة المحكمة المختصة مخصوماً منه قيمة ما بها من منقولات إيداعاً مشروطاً بالتنازل للمالك عن عقد الإيجار وتسليم العين إليه ، على أن يقوم بإبداء رغبته في ذلك خلال شهر من تاريخ إعلان المستأجر له بالثمن المعروض عليه لشراء العين ، مما مقتضاه أنه متى اتبع المالك هذه الإجراءات غير متجاوز الميعاد الذي حدده القانون فإنه يحق له شراء العين دون حاجة إلى قبول المستأجر بالبيع له ، ويظل الميعاد مفتوحاً للمالك طالما لم يخطره المستأجر بالثمن المعروض عليه بالطريق الذي رسمه القانون بإعلان على يد محضر ، ولذلك فإنه يحق للمالك إذا علم بمقدار الثمن الذي تم به البيع أياً كانت وسيلته في ذلك قبل أن يخطره به المستأجر بوجه رسمي بإبداء رغبته في الشراء وإيداع الثمن خزينة المحكمة المختصة غير معتبر بميعاد معين ، طالما أن الميعاد المنصوص عليه قانوناً لم يكن قد بدأ في السريان كما لا يحول دون حقه في شراء

العين ما وصفه المشرع من جزاء لبطلان تصرف المستأجر بطلاناً مطلقاً متى تم التعاقد بالمخالفة لأحكام القانون ، ذلك أن حق المالك في الشراء ينشأ قبل إتمام التعاقد على البيع بين المستأجر والغير إذ يلزم المستأجر وفقاً لصريح النص بإخطار المالك بالثمن المعروض عليه قبل إبرام البيع ، مما مفاده أن حقه في شراء العين منبت الصلة بعقد البيع اللاحق الذي قد يتم بين طرفيه والذي صرح المشرع ببطلانه بطلاناً مطلقاً وهذا الحق المقرر للمالك لم يقصره المشرع على البيوع الاختيارية ، وإنما يشمل البيوع الجبرية ، أي سواء تم البيع بإرادة المستأجر واختياره أو رغماً عنه ، ذلك أنه إذا كان لدائن هذا المستأجر التنفيذ على أمواله وممتلكاته جبراً عنه وبالمزاد العلني استيفاء لدينهم فإنه ليس لهم أن يستوفوا من محصلة هذا البيع أكثر مما لمدينهم من حقوق ولا ينال من ذلك أن المشرع قد رسم إجراءات معينة لحصول المالك على الحق المخول له بالمادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على النحو سالف البيان ، إذ أن هذه الإجراءات ليس من شأنها التأثير على أصل الحق المقرر له في استيفاء نصف ثمن البيع أو مقابل التنازل ، إنما هي تتعلق بكيفية أداء هذا الحق ، وهو أمر يمكن تحقيقه حتى في حالة البيع بالمزاد العلني ، وذلك بأن يتم إخطاره بمكان وزمان هذا البيع حتي يمكنه الإشتراك في المزاد واسترداد منفعة العين المؤجرة إذا ما رغب في ذلك ، وإلا اقتصر حقه على الحصول على النسبة المقررة له قانوناً ، هذا إلى أن القول بأن قصر حكم المادة ٢٠ المشار إليها على حالات البيع الاختياري التي تتم بإرادة المستأجر دون البيع الجبري من شأنه أن يفتح باب التحايل على أحكام القانون بما يستهدر حماط حق المالك ، كما أنه يجعل المستأجر المماطل الذي يتقاعد عن سداد ديونه في وضع أفضل من غيره وهو أمر لا يمكن التسليم به لما كان ذلك وكان

الثابت من الأوراق أن المالك المرحوم (.....) لم يبد رغبته في شراء عين النزاع بإيداع ٥٠٪ من ثمن البيع خزينة المحكمة المختصة وفي المحكمة الجزئية التي يوجد في دائرتها العقار - محكمة طنطا الجزئية - رغم تدخله في الدعوى وإبداء طلبات فيها وأن زوجته المرحومة مورثة المطعون ضدهم الثمانية الأول - أودعت بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٤ ٥٠٪ من الثمن الذي رسى عليه المزاد خزينة محكمة عابدين الجزئية مشترطة تسليمها العين المؤجرة وقامت باخطار المصفي بذلك لتسليمها هذه العين ولما كانت هي غير مالكة لعين النزاع بل مستأجرة لها وأودعت الثمن محكمة غير مختصة ومن ثم فلا ينطبق عليها نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وإلزم المشتري الراسي عليه المزاد بتسليمها عين النزاع خالية فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

مجموعة السنة الرابعة والأربعين

الجزء الأول

فهرس هجائى موضوعى

للأحكام الصادرة فى طلبات رجال القضاء

وفى المواد المدنية

والتجارية ومواد الأحوال الشخصية

أولاً

الأحكام الصادرة في طلبات

رجال القضاء

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>أولاً: طلبات رجال القضاء</p> <p>(١)</p> <p>اجازات - إجراءات - اختصاص - إستقالة - إعاره -</p> <p>أقدمية - أهلية</p> <p>اجازات</p> <p>(١) مقابل تميز الأداء ومقابل الدوا لأعضاء الهيئات القضائية . قرارا وزير العدل رقما ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ ، ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ . الحرمان منهما . حالاته . حرمان الطالب من استحقاقهما لمنحه اجازة دراسية . صحيح . لا يغير من ذلك صرف جهة الإدارة مقابل تميز الأداء ومقابل الدوا لبعض الأعضاء وتمسك الطالب بمساواته بهم . علة ذلك .</p> |
| ١٨ | ٤ | <p>(الطلب رقم ١١٩ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/١/١٢)</p> <p>(٢) النسبة المقرر صرفها لأعضاء الهيئات القضائية من موازنة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية . قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ سنة ١٩٨٩ . لا تعد جزء من المرتب . أثره . الترخيص للطالب بإجازة دراسية بمرتب لا يرتب استحقاقه لتلك النسبة .</p> |
| ١٨ | ٤ | <p>(الطلب رقم ١١٩ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/١/١٢)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٨ | ٤ | <p>(٣) قطع الطالب أجازته الدراسية المرخص له بها وعودته إلى عمله بمحض إرادته ثم طلبه الترخيص له بالفترة الباقية من الإجازة . من إطلاقات جهة الإدارة . عدم إختصاص المحكمة بنظره .</p> <p>(الطلب رقم ١١٩ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/١/١٢)</p> <p>إجراءات الطلب</p> <p>ميعاد تقديم الطلب :</p> <p>طلب الأحقية في صرف المبلغ النقدي الصادر به قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ . ليس من قبيل طلبات الإلغاء الصريح أو الضمني . أثره . عدم تقيده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية . علة ذلك . أنه مستمد من حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون .</p> |
| ٢٩ | ٦ | <p>(الطلب رقم ٧ لسنة ٦٢ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/٢/٩)</p> <p>الصفة في الطلب :</p> <p>(١) وزير العدل هو الرئيس الإداري المسئول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة في خصومة الطلب . إختصاص مساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائي . غير مقبول .</p> |
| ٤٤ | ٩ | <p>(الطلبان رقما ٤٤ ، ١١٠ لسنة ٦٠ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/٣/٢)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٢) وزير العدل هو الرئيس الإدارى المستول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . إختصاص رئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول . |
| ٦٠ | ١٢ | (الطلب رقم ٢٢٢ لسنة ٥٨ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |
| | | (٣) إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى ومن صدر لصالحه قرار الإعارة المطعون فيه فى خصومة الطلب . غير مقبول . |
| ٧٢ | ١٤ | (الطلبان رقم ٨١ ، ٨٤ لسنة ٦٠ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |
| | | (٤) وزير العدل هو الرئيس الإدارى الأعلى المستول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى أى خصومة تتعلق بأى شأن من شئونها . إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول . |
| ٨٧ | ١٧ | (الطلب رقم ١٠٠ لسنة ٥٩ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/٥/١١) |
| | | (٥) وزير العدل . هو الرئيس الأعلى المستول عن أعمال وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطلب . إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى ومساعد وزير العدل لشئون التفتيش القضائى . غير مقبول . |
| ١٢٢ | ٢٥ | (الطلب رقم ١٠٣ لسنة ٦٢ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/١١/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٢٧ | ٢٦ | (٦) وزير العدل . هو الرئيس الأعلى الإدارى المسئول عن أعماله وزارته وإدارتها وصاحب الصفة فى خصومة الطلب . إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول . (الطلب رقم ١١٦ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، - جلسة ١٤/١٢/١٩٩٣) المصلحة فى الطلب : عدم قبول أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون . م ٣ فقرة أولى مرافعات . صدور قرار بعزل الطالب من وظيفته . أثره . إنتفاء مصلحته فى النعى على تقرير التفتيش المطعون فيه . مؤداه . عدم قبول الطلب . (الطلب رقم ١٠٦ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، - جلسة ٤/٥/١٩٩٣) |
| ٧٩ | ١٥ | الخصوم فى الطلب : إختصاص رئيس مجلس القضاء الأعلى ومن صدر لصالحه قرار الإعارة المطعون فيه فى خصومة الطلب . غير مقبول . |
| ٧٢ | ١٤ | (الطالبان رقما ٨١ ، ٨٤ لسنة ٦٠ ق د رجال القضاء ، - جلسة ٤/٥/١٩٩٣) تعديل الطلب : جواز تعديل الطلبات الواردة فى عريضة الطلب . شرطه . وجوب أن يكون ميعاد تقديم الطلب قائما . طلب تعديلها بإلغاء القرار الإدارى بعد ذلك الميعاد . أثره . عدم قبول الطلب . |
| ١٢٢ | ٢٥ | (الطلب رقم ١٠٣ لسنة ٦٢ ق د رجال القضاء ، - جلسة ٢/١١/١٩٩٣) انتهاء الخصومة فى الطلب : قيام الهيئة القومية للتأمين والمعاشات بتسوية معاش الطالب عن الأجر الأساسى - بعد تقديمه طلبه - بما يتفق وطلباته . أثره - |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إنهاء الخصومة في هذا الشأن . |
| ٤٩ | ١٠ | (الطلب رقم ٨٨ لسنة ٥٩ قـ (رجال القضاء) - جلسة ١٣/٤/١٩٩٣) الطعن في الحكم الصادر في الطلب : الأحكام الصادرة من محكمة النقض في شئون القضاء . منع الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية . مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الطلب . |
| ٥٧ | ١١ | (الطلب رقم ١٤٥ لسنة ٦٢ قـ (رجال القضاء) - جلسة ١٣/٤/١٩٩٣) إختصاص (١) قطع الطالب أجازته الدراسية المرخص له بها وعودته إلى عمله بمحض إرادته ثم طلبه الترخيص له بالفترة الباقية من الأجازة . من إطلاقات جهة الإدارة . عدم إختصاص المحكمة بنظره . |
| ١٨ | ٤ | (الطلب رقم ١١٩ لسنة ٦١ قـ (رجال القضاء) - جلسة ١٢/١/١٩٩٣) (٢) القرارات الإدارية التي تختص محكمة النقض بإلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ماهيتها . ليس من بينها قرار إيداع إدارة التفتيش القضائي تحقيقات شكوى الملف السري للطالب ، وقرار مجلس القضاء الأعلى بعدم الموافقة على تجديد نديه لسنة خامسة - في غير أوقات العمل الرسمية - للعمل بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة . علة ذلك . |
| ٤٤ | ٩ | (الطالبان رقم ٤٤ ، ١١٠ لسنة ٦٠ قـ (رجال القضاء) - جلسة ٢/٣/١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(٣) القرارات الإدارية التي تختص محكمة النقض بإلغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . م ٨٣ من قانون السلطة القضائية .</p> <p>ليس من بينها قرار مجلس القضاء الأعلى بتسخطي الطالب في الإعارة لدولة أجنبية إلى من يليه في الأقدمية . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب إلغائه أو التعويض عنه .</p> |
| ٧٢ | ١٤ | <p>(الطلبان رقما ٨١، ٨٤ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء » ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> <p>استقاله</p> <p>(١) الإكراه المبطل للرضا . تحقيقه بتهديد المكره بخطر جسيم يحدث بنفسه أو بماله أو باستعمال وسائل ضغط لا قبل له باحتمالها أو التخلص منها ، ويكون من نتيجة ذلك حصول رهبة تحمله على قبول ما لم يكن ليقبله اختياراً .</p> |
| ٦٠ | ١٢ | <p>(الطلب رقم ٢٢٢ لسنة ٥٨ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> <p>(٢) تقدير الإكراه . مقتضاه . مراعاة جنس من وقع عليه وسنه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه . م ١٢٧ مدنى . النعى على الاستقالة بأنها قدمت بناء على طلب رئيس وأعضاء مجلس الصلاحية - وإن صح - لا يسلب حرية الاختيار في هذا الصدد . مؤدى ذلك . صدورها عن إرادة حرة مختارة .</p> |
| ٦٠ | ١٢ | <p>(الطلب رقم ٢٢٢ لسنة ٥٨ ق « رجال القضاء » - جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(٣) استقالة القاضى . اعتبارها مقبولة من تاريخ تقديمها .</p> <p>لا مجال فى قانون السلطة القضائية لنظام العدول عن الاستقالة بعد قبولها .</p> |
| ٦٠ | ١٢ | <p>(الطلب رقم ٢٢٢ لسنة ٥٨ ق ، رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> <p>(٤) استقالة القاضى تعتبر مقبولة من تاريخ تقديمها لوزير العدل إذا كانت غير مقترنة ب قيد أو معلقة على شرط . م ٢/٧٠ من قانون السلطة القضائية . تقديمها لمجلس الصلاحية ثم إحالتها لوزير العدل الذى أصدر قراره بقبولها . لا عيب .</p> |
| ٨٧ | ١٧ | <p>(الطلب رقم ١٠٠ لسنة ٥٩ ق ، رجال القضاء ، - جلسة ١٩٩٣/٥/١١)</p> <p>إعارة</p> <p>(١) القرارات الإدارية التى تختص محكمة النقض بإلغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . م ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ليس من بينها قرار مجلس القضاء الأعلى بتخطى الطالب فى الإعارة لدولة أجنبية إلى من يليه فى الأقدمية . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب إلغائه أو التعويض عنه .</p> |
| ٧٢ | ١٤ | <p>(الطلبان رقما ٨١ ، ٨٤ لسنة ٦٠ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٢) إعارة القضاة إلى الحكومة الأجنبية أو الهيئات الدولية . متروك لجهة الإدارة ممارسته في حدود المصلحة العامة . م ٦٥ من قانون السلطة القضائية . مخالفة هذه الجهة للقواعد التنظيمية التي وضعتها للإعارة دون مسوغ مقبول . أثره . اعتبار القرار معيباً بسوء استعمال السلطة . |
| ٧٢ | ١٤ | (الطلبان رقما ٨١ ، ٨٤ لسنة ٦٠ ق د (جال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) (٣) إعارة الطالب بعد رفعه دعوى التعويض عن عدم إعارته تعتبر تعويضاً مناسباً . |
| ٧٢ | ١٤ | (الطلبان رقما ٨١ ، ٨٤ لسنة ٦٠ ق د (جال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |
| | | أقدمية |
| | | (١) شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض . طريقة . التعيين في جميع الأحوال . مؤدى ذلك . تحديد أقدميته بحسب تاريخ القرار الجمهوري الصادر بالتعيين ما لم يحددها بتاريخ آخر بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . المواد ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠ من قانون السلطة القضائية . |
| ٨٢ | ١٦ | (الطلب رقم ٢٠٤ لسنة ٦٢ ق د (جال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٢) وجوب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه في الأقدمية . شرطه . إتحاد الأقدم والأحدث في الوظيفة . ضم إعانة التهجير إلى الأجر الأساسي الذي يتقاضاه الأحدث وصيرورتها جزءاً من المرتب الأساسي . أثره . مساواة الأقدم به واستحقاقه المرتب الأساسي من تاريخ تقاضى الأحدث له . لا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية . علة ذلك .</p> |
| ١٠٥ | ٢٠ | <p>(الطلب رقم ٨٨ لسنة ٦٢ ق د (رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٦/٨)</p> |
| | | <p>أهلية</p> |
| | | <p>(١) أهلية القاضى أو عضو النيابة العامة . بقاؤها على وضعها ما لم يقر الدليل على ما يغير منها . خلو الأوراق - بعد ترقية الطالب - مما يدل على الإنتقاص من أهليته أو مجانبته للصفات الحميدة التى تتطلبها الوظيفة القضائية . مؤداه . القرار الصادر باستبعاده من الندب لرئاسة إحدى هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية استناداً لتوجيه تنبيه إليه قبل ترقيته مخالفاً للقانون ومشوباً بسوء استعمال السلطة .</p> |
| ٥ | ١ | <p>(الطلب رقم ٥٨ لسنة ٦٠ ق د (رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/١/٥)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٢) ترقية القضاة والرؤساء بالمحاكمة الابتدائية من الفئتين</p> <p>ب ، أ . أساسها . الأقدمية مع الأهلية . م ٤٩ من قانون السلطة القضائية . درجة الأهلية . تقديرها . بالكفاية الفنية وجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها . قيام أسباب تنتقص من أهلية القاضى . أثره . لجهة الإدارة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه فى الترقية إلى من يليه .</p> <p>(الطلب رقم ١١٦ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٤/١٢/١٩٩٣)</p> |
| ١٢٧ | ٢٦ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (ت) |
| | | تأديب - ترقية - تعويض - تعيين - تفتيش - تقادم |
| | | تأديب |
| | | تنبيه : |
| | | (١) أهلية القاضى أو عضو النيابة العامة . بقاؤها على وضعها ما لم يقر الدليل على ما يغير منها . خلو الأوراق - بعد ترقية الطالب - مما يدل على الإلتصاف من أهليته أو مجانيته للصفات الحميدة التى تتطلبها الوظيفة القضائية . مؤداه . القرار الصادر باستبعاده من الندب لرئاسة إحدى هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية استناداً لتوجيه تنبيه إليه قبل ترقيته مخالفاً للقانون ومشوباً بسوء استعمال السلطة . |
| ٥ | ١ | (الطلب رقم ٥٨ لسنة ٦٠ ق ، (جال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/١/٥)) |
| | | (٢) لوزير العدل حق تنبيه الرؤساء بالمحاكم وقضاتها إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجبات أو مقتضيات وظائفهم . ثبوت صحة ما نسب للطالب من وقائع ومخالفاتها لواجبات الوظيفة ومقتضياتها مما يبرر توجيه التنبيه إليه . أثره . رفض طلب إلغاءه . |
| ١٢٢ | ٢٥ | (الطلب رقم ١٠٣ لسنة ٦٢ ق ، (جال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/١١/٢)) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | صلاحية : |
| ٦٦ | ١٣ | (١) الأحكام التي يصدرها مجلس صلاحية رجال القضاء . قصر التقاضي فيها على درجة واحدة وحظر الطعن فيها . أثره . عدم قبول الطلب والدفع بعدم دستورية قانون السلطة القضائية . (الطلبات أرقام ١٢١ لسنة ٥٩ ق و ١١ و ٤٦ لسنة ٦٠ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |
| ٦٦ | ١٣ | (٢) قرار رئيس الجمهورية الصادر نفاذاً للحكم الصادر من مجلس الصلاحية . إجراء تنفيذي لحكم مجلس الصلاحية وليس قراراً إدارياً . أثره . عدم جواز الطعن عليه . (الطلبات أرقام ١٢١ لسنة ٥٩ ق و ١١ و ٤٦ لسنة ٦٠ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |
| ٨٧ | ١٧ | (٣) الأحكام التي يصدرها مجلس صلاحية رجال القضاء . عدم قبول الطعن فيها . أثره . عدم قبول النعي بعدم دستورية قانون السلطة القضائية وتعيب حكم الصلاحية . (الطلب رقم ١٠٠ لسنة ٥٩ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/١١) |
| ٧٩ | ١٥ | عزل : عدم قبول أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون . م ٣ فقرة أولى مرافعات . صدور قرار بعزل الطالب من وظيفته . أثره . إنتفاء مصلحته فى النعى على تقرير التفتيش المطعون فيه . مؤداه . عدم قبول الطلب . (الطلب رقم ١٠٦ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ترقية |
| | | (١) ترقية القضاة بالمحاكم الابتدائية . أساسها . الأقدمية مع الأهلية . وضع وزارة العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى قاعدة مقتضاها أنه لا يجوز أن يرشح للترقية إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (ب) إلا من يكون حاصلاً في التقريرين الأخيرين على درجة « فوق المتوسط » . مؤدى ذلك . عدم حصول الطالب على هذه الدرجة في التقريرين الأخيرين . تخطيه في الترقية . صحيح . |
| ١٣ | ٣ | (الطلبان رقما ٤١، ١١٤ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٢/١/١٩٩٣) |
| | | (٢) عدم إخطار الطالب بأن مشروع الحركة القضائية لن يشمل بالترقية خلال الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٧٩ من قانون السلطة القضائية . لا يعيب القرار المطعون عليه طالما لم يترتب عليه إخلال بحقه في الدفاع أمام مجلس القضاء الأعلى . |
| ١٢٧ | ٢٦ | (الطلب رقم ١١٦ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٤/١٢/١٩٩٣) |
| | | (٣) ترقية القضاة والرؤساء بالمحاكم الابتدائية من الفئتين ب ، أ . أساسها . الأقدمية مع الأهلية م . ٤٩ من قانون السلطة القضائية . درجة الأهلية . تقديرها . بالكفاية الفنية وجميع العناصر الأخرى الواجب توافرها لتحقيق الأهلية ودرجاتها . قيام أسباب تنتقص من أهلية القاضى . أثره . لجهة الإدارة نزولاً على مقتضيات المصلحة العامة أن تتخطاه في الترقية إلى من يليه . |
| ١٢٧ | ٢٦ | (الطلب رقم ١١٦ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٤/١٢/١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | تعويض |
|--------|---------|---|
| | | (١) تعيين مستشارى محكمة النقض . كلفيته . م ٤٣ فقرة (أ) ، ٤٤ من قانون السلطة القضائية ، مناطه . موافقة مجلس القضاء الأعلى وحده دون غيره . إطراح مجلس القضاء الأعلى لباقي المرشحين الذين لم تشملهم موافقته على التعيين فى محكمة النقض . معناه ، القصد من الأخذ بنظام التصويت فى ترشيحات الجمعية العامة لمحكمة النقض . علته . خلو الأوراق من دليل على إساءة استعمال السلطة وأن اختيار المجلس تم بناء على كتاب وزير العدل وإجراء مقارنة بين درجة أهلية الطالب وأهلية زملائه الذين رشحتهم وزارة العدل وأنه قد هدف لغير المصلحة العامة . طلب إلغائه أو التعويض عنه على غير أساس . |
| ٢٣ | ٥ | (الطلب رقم ٣٩ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩) |
| | | (٢) إعاره الطالب بعد رفعه دعوى التعويض عن عدم إعارته تعتبر تعويضاً مناسباً . |
| ٧٢ | ١٤ | (الطلبان رقما ٨١ . ٨٤ لسنة ٦٠ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |
| | | (٣) ندب الطالب لرئاسة إحدى هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية بعد استبعاده من الندب لها . إعتباره تعويض كاف . |
| ١٢٠ | ٢٤ | (الطلب رقم ٦٣ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/١١/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>تعيين</p> <p>(١) تعيين مستشارى محكمة النقض . كيفيته . م ٤٣ فقرة (أ) ، ٤٤ من قانون السلطة القضائية . مناطه . موافقة مجلس القضاء الأعلى وحده دون غيره . إطراح مجلس القضاء الأعلى لباقي المرشحين الذين لم تشملهم موافقته على التعيين فى محكمة النقض . معناه . القصد من الأخذ بنظام التصويت فى ترشيحات الجمعية العامة لمحكمة النقض . علته . خلو الأوراق من دليل على إساءة استعمال السلطة وأن اختيار المجلس تم بناء على كتاب وزير العدل وإجراء مقارنة بين درجة أهلية الطالب وأهلية زملائه الذين رشحتهم وزارة العدل وأنه قد هدف لغير المصلحة العامة . طلب إلغائه أو التعويض عنه على غير أساس .</p> <p>(الطلب رقم ٣٩ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩)</p> <p>(٢) شغل وظيفة مستشار بمحكمة النقض . طريقه . التعيين فى جميع الأحوال . مؤدى ذلك . تحديد أقدميته بحسب تاريخ القرار الجمهورى الصادر بالتعيين ما لم يحددها بتاريخ آخر بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية . المواد ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠ من قانون السلطة القضائية .</p> <p>(الطلب رقم ٢٠٤ لسنة ٦٢ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> |
| ٢٣ | ٥ | |
| ٨٢ | ١٦ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٣) تعيين مستشارى محكمة النقض . كيفيته . عدم وضع قانون السلطة القضائية ضوابط معينة تلتزمها الجمعية العامة لمحكمة النقض عند إجراء ترشيح المستشارين للتعيين بها . مؤداه . حقها فى اتباع القواعد التنظيمية التى قررتها فى هذا الخصوص طالما كانت القواعد المطبقة مطلقة بين جميع من يجرى التصويت عليهم وتحقق الاختيار المعنى . |
| ١١١ | ٢١ | (الطلب رقم ٩ لسنة ٦٢ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٧/٦) |
| | | تفتيش |
| | | (١) تقدير كفاية الطالب بدرجة « متوسط » . قيامه على أسباب مستمدة من أصول تؤدى إليها . أثره . رفض طلب رفعه . المقارنة بين هذا التقرير والتقارير الأخرى . لا محل له . علة ذلك . |
| ١٣ | ٣ | (الطالبان رقما ٤١ ، ١١٤ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/١/١٢) |
| | | (٢) عدم قبول أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون . م ٣ فقرة أولى مرافعات . صدور قرار بعزل الطالب من وظيفته . أثره . إنتفاء مصلحته فى النعى على تقرير التفتيش المطعون فيه . مؤداه . عدم قبول الطلب . |
| ٧٩ | ١٥ | (الطلب رقم ١٠٦ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |

| الصفحة | القاعدة | تقادم |
|--------|---------|---|
| | | <p>(١) الفروق المالية من الحقوق الدورية المتجددة . مؤدى ذلك .</p> <p>تقادمها بخمس سنوات . م ٣٧٥ / ١ مدنى .</p> |
| ١٠٥ | ٢٠ | <p>(الطلب رقم ٨٨ لسنة ٦٢ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٦/٨)</p> <p>(٢) المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة . تقادم المطالبة</p> <p>بها بخمس سنوات . م ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم</p> <p>٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل .</p> |
| ٩٣ | ١٨ | <p>(الطلب رقم ٧٠ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/١١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ح) |
| | | حكم |
| ٦٦ | ١٣ | <p>(١) الأحكام التي يصدرها مجلس صلاحية رجال القضاء .</p> <p>قصر التقاضي فيها على درجة واحدة . وحظر الطعن فيها . أثره</p> <p>عدم قبول الطلب والدفع بعدم دستورية قانون السلطة القضائية .</p> <p>(الطلبات أرقام ١٢١ لسنة ٥٩ ق و ٤٦. ١١ لسنة ٦٠ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> |
| ٦٦ | ١٣ | <p>(٢) قرار رئيس الجمهورية الصادر نفاذاً للحكم الصادر من</p> <p>مجلس الصلاحية . إجراء تنفيذي لحكم مجلس الصلاحية وليس</p> <p>قراراً إدارياً . أثره . عدم جواز الطعن عليه .</p> <p>(الطلبات أرقام ١٢١ لسنة ٥٩ ق و ٤٦. ١١ لسنة ٦٠ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> |
| ٨٧ | ١٧ | <p>(٣) الأحكام التي يصدرها مجلس صلاحية رجال القضاء .</p> <p>عدم قبول الطعن فيها . أثره . عدم قبول النعي بعدم دستورية</p> <p>قانون السلطة القضائية وتعيب حكم الصلاحية .</p> <p>(الطلب رقم ١٠٠ لسنة ٥٩ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/١١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (د) |
| | | دفع |
| | | الدفع بعدم الدستورية : |
| | | (١) الأحكام التى يصدرها مجلس صلاحية رجال القضاء . |
| | | عدم قبول الطعن فيها . أثره . عدم قبول النعى بعدم دستورية |
| | | قانون السلطة القضائية وتعيب حكم الصلاحية . |
| ٨٧ | ١٧ | (الطلب رقم ١٠٠ لسنة ٥٩ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١١/٥/١٩٩٣) |
| | | (٢) الدفع بعدم الدستورية . سلطة المحكمة فى تقدير حديثه . |
| ٩٣ | ١٨ | (الطلب رقم ٧٠ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١١/٥/١٩٩٣) |
| | | الدفع بعدم جواز نظر الدعوى : |
| | | (٣) الحكم نهائيا برفض طلب تسوية المعاش عن الأجرين |
| | | الأساسى والمتغير على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير استناداً |
| | | على أن الطالب لم يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف . |
| | | مؤداه . عدم جواز العودة لمناقشة المسألة التى فصل فيها ولو |
| | | بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها . |
| ١١٤ | ٢٢ | (الطلب رقم ٦٥ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٣/٧/١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ص) |
| | | صندوق الخدمات الاجتماعية والصحية |
| | | (١) سريان القانون الجديد بأثر فوري ومباشر على المراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعي إلا إذا نص على ذلك صراحة . إستحقاق إعانة نهاية الخدمة طبقاً للقرارات الوزارية السارية وقت تحقق سبب الاستحقاق وبالشروط والأوضاع التي تقررها تلك القرارات . حرمان الطالب - الذي استقال بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٩٠ أثناء نظر دعوى الصلاحية المقامة ضده - من إعانة نهاية الخدمة إعمالاً لنص المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٩٠ المعمول به اعتباراً من ٢٤/٩/١٩٩٠ . صحيح . |
| ٩ | ٢ | (الطلب رقم ٧٢ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء، جلسة ١٩٩٣/١/٥) |
| | | (٢) مقابل تميز الأداء ومقابل الدواء لأعضاء الهيئات القضائية . قرارا وزير العدل رقما ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ ، ١٨٦٦ لسنة ١٩٨٧ . الحرمان منهما . حالاته . حرمان الطالب من استحقاقهما لمنحه أجازة دراسية . صحيح . لا يغير من ذلك صرف جهة الإدارة لمقابل تميز الأداء ومقابل الدواء لبعض الأعضاء وتمسك الطالب بمساواته بهم . علة ذلك . |
| ١٨ | ٤ | (الطلب رقم ١١٩ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء، جلسة ١٩٩٣/١/١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٣) النسبة المقرر صرفها لأعضاء الهيئات القضائية من موازنة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية . قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ . لا تعد جزء من المرتب . أثره . الترخيص للطالب بأجازة دراسية بمرتب لا يرتب استحقاقه لتلك النسبة .</p> |
| ١٨ | ٤ | <p>(الطلب رقم ١١٩ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/١/١٢)</p> <p>(٤) طلب الأحقية في صرف المبلغ النقدي الصادر به قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ . ليس من قبيل طلبات الإلغاء الصريح أو الضمني . أثره . عدم تقيده بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية . علة ذلك . أنه مستمد من حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون .</p> |
| ٢٩ | ٦ | <p>(الطلب رقم ٧ لسنة ٦٢ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩)</p> <p>(٥) قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ بمنح جميع أعضاء الهيئات القضائية نسبة ٤٠٪ من بداية ربط الدرجة الوظيفية فيما عدا نواب رئيس محكمة النقض أو من في درجاتهم أو من يتقاضى رواتبهم وبدلاتهم . حجب لتلك الفئة من مزية مادية دون مسوغ قانوني . أساس ذلك . كفالة المادة الأولى</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٨ | ٤ | <p>من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ الإفادة من خدمات الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية دون تفرقة بينهم .</p> <p>(الطلب رقم ٧ لسنة ٦٢ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩)</p> <p>(٦) المبلغ الشهري الاضافى . شرائط استحقاقه . م ٣٤</p> <p>مكرراً (٢) من قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١</p> <p>المضافة بالقرار رقم ٤٤٠ لسنة ١٩٨٦ . حرمة الطالب - الذى</p> <p>استقال أثناء نظر دعوى الصلاحية المقامة ضده - من هذا المبلغ .</p> <p>صحيح .</p> |
| ٣٧ | ٧ | <p>(الطلب رقم ٢٤١ لسنة ٥٨ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٣/٢)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(ق)</p> <p>قانون - قرار إدارى</p> <p>قانون</p> <p>سريانه من حيث الزمان :</p> <p>سريان القانون الجديد بأثر فوري ومباشر على المراكز القانونية التي تقع أو تتم بعد نفاذه . عدم سريانه بأثر رجعي إلا إذا نص على ذلك صراحة . إستحقاق إعانة نهاية الخدمة طبقاً للقرارات الوزارية السارية وقت تحقق سبب الاستحقاق وبالشروط والأوضاع التي تقرها تلك القرارات . حرمان الطالب - الذي استقال بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٠ أثناء نظر دعوى الصلاحية المقامة ضده - من إعانة نهاية الخدمة إعمالاً لنص المادة الأولى من قرار وزير العدل رقم ٤٢٩٠ لسنة ١٩٩٠ المعمول به اعتباراً من ٢٤ / ٩ / ١٩٩٠ .</p> <p>صحيح .</p> |
| ٩ | ٢ | (الطلب رقم ٧٢ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/١/٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>قرار إداري</p> <p>(١) القرارات الإدارية التي تختص محكمة النقض بإلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ماهيتها .</p> <p>ليس من بينها قرار إيداع إدارة التفتيش القضائي تحقيقات شكوى الملف السرى للطالب . وقرار مجلس القضاء الأعلى بعدم الموافقة على تجديد نديه لسنة خامسة - فى غير أوقات العمل الرسمية - للعمل بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة .</p> <p>علة ذلك .</p> |
| ٤٤ | ٩ | <p>(الطالبان رقما ٤٤ ، ١١٠ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٣/٢)</p> <p>(٢) القرارات الإدارية التي تختص محكمة النقض بإلغائها أو التعويض عنها . ماهيتها . م ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ليس من بينها قرار مجلس القضاء الأعلى بتخلى الطالب فى الإعارة لدولة أجنبية إلى من يليه فى الأقدمية . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب إلغائه أو التعويض عنه .</p> |
| ٧٢ | ١٤ | <p>(الطالبان رقما ٨١ ، ٨٤ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٣) إعاره القضاء إلى الحكومة الأجنبية أو الهيئات الدولية .</p> <p>متروك لجهة الإدارة ممارسته فى حدود المصلحة العامة . م ٦٥ من قانون السلطة القضائية . مخالفة هذه الجهة للقواعد التنظيمية التى وضعتها للإعارة دون مسوغ مقبول . أثره . إعتبار القرار معيباً بسوء استعمال السلطة .</p> |
| ٧٢ | ١٤ | <p>(الطلبان رقما ٨١ ، ٨٤ لسنة ٦٠ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> <p>(٤) قرار رئيس الجمهورية الصادر نفاذاً للحكم الصادر من مجلس الصلاحية إجراء تنفيذى لحكم مجلس الصلاحية وليس قراراً إدارياً . أثره . عدم جواز الطعن عليه .</p> |
| ٦٦ | ١٣ | <p>(الطلبات رقم ١٢١ لسنة ٥٩ ق و ٤٦ ، ١١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (م) |
| | | مجلس القضاء الأعلى - مرتبات - معاش |
| | | مجلس القضاء الأعلى |
| | | (١) تعيين مستشارى محكمة النقض . كيفيته . م ٤٣ فقرة (أ) ، ٤٤ من قانون السلطة القضائية . مناطه . موافقة مجلس القضاء الأعلى وحده دون غيره . إطراح مجلس القضاء الأعلى لباقي المرشحين الذين لم تشملهم موافقته على التعيين فى محكمة النقض . معناه . القصد من الأخذ بنظام التصويت فى ترشيحات الجمعية العامة لمحكمة النقض . علته . خلو الأوراق من دليل على إساءة استعمال السلطة وأن اختيار المجلس تم بناء على كتاب وزير العدل وإجراء مقارنة بين درجة أهلية الطالب وأهلية زملائه الذين رشحتهم وزارة العدل وأنه قد هدف لغير المصلحة العامة . طلب إلغائه أو التعويض عنه على غير أساس . |
| ٢٣ | ٥ | (الطلب رقم ٣٩ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩) |
| | | (٢) القرارات الإدارية التى تختص محكمة النقض بإلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ماهيتها . ليس من بينها قرار إيداع إدارة التفتيش القضائى تحقيقات شكوى الملف |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | السرى للطالب ، وقرار مجلس القضاء الأعلى بعدم الموافقة على تجديد نذبه لسنة خامسة - فى غير أوقات العمل الرسمية - للعمل بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة . علة ذلك . |
| ٤٤ | ٩ | (الطالبان رقما ٤٤ . ١١٠ لسنة ٦٠ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٣/٢) (٣) القرارات الإدارية التى تختص محكمة النقض بإلغائها أو التعويض عنها . ما هيتها . م ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ليس من بينها قرار مجلس القضاء الأعلى بتخلى الطالب فى الإعارة لدولة أجنبية إلى من يليه فى الأقدمية . مؤدى ذلك . عدم قبول طلب إلغائه أو التعويض عنه . |
| ٧٢ | ١٤ | (الطالبان رقما ٨١ . ٨٤ لسنة ٦٠ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) |
| | | مرتبات (١) مقابل تميز الأداء ومقابل الدوا لأعضاء الهيئات القضائية . قرارا وزير العدل رقما ٢٤٣٥ لسنة ١٩٨١ ، ١٩٨٦ لسنة ١٩٨٧ . الحرمان منهما . حالاته . حرمان الطالب من استحقاقهما لمنحه أجازة دراسية . صحيح . لا يغير من ذلك |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | صرف جهة الإدارة لمقابل تميز الأداء ومقابل الدواء لبعض الأعضاء وتمسك الطالب بمساواته بهم . علة ذلك . |
| ١٨ | ٤ | (الطلب رقم ١١٩ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء - جلسة ١٩٩٣/١/١٢) (٢) النسبة المقرر صرفها لأعضاء الهيئات القضائية من موازنة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية . قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ سنة ١٩٨٩ . لا تعد جزء من المرتب . أثره . الترخيص للطالب بأجازة دراسية بمرتب لا يرتب استحقاقه لتلك النسبة . |
| ١٨ | ٤ | (الطلب رقم ١١٩ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/١٢) (٣) قرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ بمنح جميع أعضاء الهيئات القضائية نسبة ٤٠٪ من بداية ربط الدرجة الوظيفية فيما عدا نواب رئيس محكمة النقض أو من فى درجاتهم أو من يتقاضى رواتبهم وبدلاتهم . حجب لتلك الفئة من مزية مادية دون مسوغ قانونى . أساس ذلك . كفالة المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ الإفادة من خدمات الصندوق لأعضاء الهيئات القضائية دون تفرقة بينهم . |
| ٢٩ | ٦ | (الطلب رقم ٧ لسنة ٦٢ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩) (٤) لا شأن لوزير العدل فى تحديد مرتبات القضاء بجميع درجاتهم المنصوص عليها فى الجدول الملحق بقانون السلطة القضائية . |
| ٢٩ | ٦ | (الطلب رقم ٧ لسنة ٦٢ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٥) وجوب ألا يقل المقابل الذى يستحق عن الأعمال التى يؤديها القاضى فى فترة الاستبقاء بقوة القانون بعد بلوغ سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائى عما كان يتقاضاه شهرياً قبل إحالته إلى المعاش . أثره أحقيته فى صرف المقابل الذى منح بقرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ خلال تلك الفترة . |
| ٢٩ | ٦ | (الطلب رقم ٧ لسنة ٦٢ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩) (٦) وجوب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية فى ذات الوظيفة . م ٦٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل والفقرة الرابعة من البند تاسعاً من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق به . |
| ٨٢ | ١٦ | (الطلب رقم ٢٠٤ لسنة ٦٢ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٥/٤) (٧) الفروق المالية من الحقوق الدورية المتجددة . مؤدى ذلك . تقادمها بخمس سنوات . م ٣٧٥ / ١ مدنى . |
| ١٠٥ | ٢٠ | (الطلب رقم ٨٨ لسنة ٦٢ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٦/٨) (٨) وجوب ألا يقل ما يتقاضاه من يشغل إحدى الوظائف القضائية عن مرتب وبدلات من يليه فى الأقدمية . شرطه ، إتحاد الأقدم والأحدث فى الوظيفة . ضم إعانة التهجير إلى الأجر الأساسى الذى يتقاضاه الأحدث وصيرورتها جزءاً من المرتب |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٠٥ | ٢٠ | <p>الأساسى . أثره . مساواة الأقدم به واستحقاقه المرتب الأساسى من تاريخ تقاضى الأحداث له . لا يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من البند تاسعاً . من قواعد تطبيق جدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية . علة ذلك .</p> <p>(الطلب رقم ٨٨ لسنة ٦٢ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٦/٨)</p> |
| | | <p>معاش</p> |
| ٢٩ | ٦ | <p>(١) وجوب ألا يقل المقابل الذى يستحق عن الأعمال التى يؤديها القاضى فى فترة الاستبقاء بقوة القانون بعد بلوغ سن التقاعد وحتى نهاية العام القضائى عما كان يتقاضاه شهرياً قبل إحالته إلى المعاش . أثره . أحقيته فى صرف المقابل الذى منح بقرار وزير العدل رقم ٧٧١٧ لسنة ١٩٨٩ خلال تلك الفترة .</p> <p>(الطلب رقم ٧ لسنة ٦٢ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٢/٩)</p> |
| ٤٩ | ١٠ | <p>(٢) بلوغ نائب رئيس محكمة النقض ومن فى درجته - قبل استقالته - المرتب المقرر لرئيس محكمة النقض . أثره . وجوب معاملته معاملة الوزير من حيث المعاش عن الأجر المتغير منذ انتهاء خدمته . م ٣١ من قانون التأمين الاجتماعى الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥</p> <p>(الطلب رقم ٨٨ لسنة ٥٩ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٤/١٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٣) تحديد مقدار الأجر المتغير . شروطه . سريان المادة الأولى من ق ١٠٧ لسنة ١٩٨٧ المعدل بق ١ لسنة ١٩٩١ على العاملين بأحكام المادة ٣١ من ق ٤٧ لسنة ١٩٧٤ أياً كان سبب انتهاء خدمتهم . |
| ٤٩ | ١٠ | (الطلب رقم ٨٨ لسنة ٥٩ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٣/٤/١٩٩٣) (٤) إنتهاء خدمة الطالب . أثره . تسوية معاشه طبقاً للقانون السارى وقت انتهاء خدمته . لا يؤثر فى ذلك ما قد يصدر بعد ذلك من قوانين إلا ما كان منها بأثر رجعى يمتد لصاحبه . طلب الطالب تطبيق قرار وزير التأمينات الاجتماعية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ الذى صدر فى ٢٥/٢/١٩٨٨ بعد إنتهاء خدمته . لا أساس له . |
| ٤٩ | ١٠ | (الطلب رقم ٨٨ لسنة ٥٩ ق د رجال القضاء ، جلسة ١٣/٤/١٩٩٣) (٥) المعاشات من الحقوق الدورية المتجددة . تقادم المطالبة بها بخمس سنوات . م ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل . |
| ٩٣ | ١٨ | (الطلب رقم ٧٠ لسنة ٦١ ق د رجال القضاء ، جلسة ١١/٥/١٩٩٣) (٦) المبلغ الشهرى الإضافى . مناط أستحقاق الورثة له . إنقضاء الحق فى المطالبة بالمعاش الأساسى . أثره . إنقضاء الحق فى المطالبة بالمبلغ الشهرى الإضافى عن ذات الفترة . لا عبء |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | بما تثيره الطالبة بشأن مخالفة المادة ١٤٠ من قانون التأمين الاجتماعي لنص المادة ٣٧٥ مدني . علة ذلك . النص الخاص يقيد العام . |
| ٩٣ | ١٨ | (الطلب رقم ٧٠ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١١/٥/١٩٩٣) (٧) المبلغ الشهري الإضافي . مناط استحقاقه . مدة العمل النظير أو بالمحاماة قبل التعيين بالوظيفة القضائية والتي لم تحسب في معاش الأجر الأساسي . طلب حسابها ضمن المدة المشتراة والتي أضيفت إلى مدة الخدمة التأمينية . غير جائز . |
| ١٠١ | ١٩ | (الطلب رقم ٨٥ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١١/٥/١٩٩٣) (٨) الحكم نهائياً برفض طلب تسوية المعاش عن الأجرين الأساسيين والمتغير على أساس المعاملة المقررة لنائب الوزير استناداً على أن الطالب لم يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة استئناف . مؤداه . عدم جواز العودة لمناقشة المسألة التي فصل فيها ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها . |
| ١١٤ | ٢٢ | (الطلب رقم ٦٥ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٣/٧/١٩٩٣) (٩) الوظائف القضائية التي تعادل درجة نائب الوزير وتعامل معاملة من حيث المعاش . ماهيتها . عدم اتساعها للوظائف الأدنى منها أي ما بلغ مرتب من يشغلها . |
| ١١٧ | ٢٣ | (الطلب رقم ٢٠٨ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٣/٧/١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (ن) |
| | | نذب |
| | | (١) أهلية القاضى أو عضو النيابة العامة . بقاؤها على وضعها ما لم يقم الدليل على ما يغير منها . خلو الأوراق - بعد ترقية الطالب - مما يدل على الإلتحاق من أهليته أو مجانبته للصفات الحميدة التى تتطلبها الوظيفة القضائية . مؤداه . القرار الصادر باستبعاده من النذب لرئاسة إحدى هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية استناداً لتوجيه تنبيه إليه قبل ترقيته مخالفاً للقانون ومشوباً بسوء استعمال السلطة . |
| ٥ | ١ | (الطلب رقم ٥٨ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/١/٥) |
| | | (٢) القرارات الإدارية التى تختص محكمة النقض بإلغائها طبقاً للمادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية . ما هيتها . ليس من بينها قرار إيداع إدارة التفتيش القضائى تحقيقات شكوى الملف السرى للطالب ، وقرار مجلس القضاء الأعلى بعدم الموافقة على تجديد نذبه لسنة خامسة - فى غير أوقات العمل الرسمية - للعمل بالمجلس الأعلى للشباب والرياضة . علة ذلك . |
| ٤٤ | ٩ | (الطالبان رقما ٤٤ ، ١١٠ لسنة ٦٠ ق « رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٣/٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(٣) خلو قانون السلطة القضائية من قواعد لاختيار من يندب من رجال القضاء أو النيابة العامة لعمل من الأعمال التي يجوز نديهم لها . مؤداه . للجهة الإدارية سلطة اتخاذ قرارات بما يلائم اصدارها متى هدفت إلى المصلحة العامة .</p> |
| ٤١ | ٨ | <p>(الطلب رقم ٧٦ لسنة ٦٠ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/٣/٢)</p> <p>(٤) ندب الطالب لرئاسة إحدى هيئات فحص وتحقيق إقرارات الذمة المالية بعد استبعاده من الندب لها . إعتباره تعويض كاف .</p> |
| ١٢٠ | ٢٤ | <p>(الطلب رقم ٦٣ لسنة ٦١ ق ، رجال القضاء ، جلسة ١٩٩٣/١١/٢)</p> |

ثانياً

الأحكام الصادرة في المواد المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>(١)</p> <p>إثبات - إثراء بلا سبب - أحوال شخصية - اختصاص - إرتفاق - إرث - استئناف - استيراد - استيلاء - أشخاص اعتبارية - إصلاح زراعى - إعلان - إلزام - التماس إعادة النظر - أمر أداء - أموال - أهلية - أوراق تجارية - إيجار .</p> <p>إثبات</p> <p>أولاً : عبء الإثبات</p> <p>« فى الإيجار »</p> <p>(١) التزام المستأجر بتقديم الدليل على سداذه كامل الأجرة المستحقة فى ذمته وما تكبده المؤجر من مصروفات ونفقات فعلية حتى إقفال باب المرافعة فى الاستئناف . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إخلاء الطاعن من عين النزاع لعدم تقديمه الدليل على استيفاء المؤجر - المطعون ضده الأول - قيمة الشيكات من الجهة المسحوب عليها . لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> |
| ٢٨٥ | ٥٣ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(٢) المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . م ٨</p> <p>ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقصود به . عبء إثباته على المستأجر .</p> <p>تقديره من سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .</p> |
| ٣٣٣ | ٦١ | <p>(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٧)</p> <p>« فى الاثراء بلا سبب »</p> <p>الاثراء بلا سبب . عبء إثباته . وقوعه دائما على عاتق الدائن المقتقر .</p> |
| ٥٤٢ | ٩٠ | <p>(الطعن رقم ٤٦٣٤ ، ٤٦٦٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٩)</p> <p>« فى الوكالة »</p> <p>قرار وزير النقل البحرى بتأسيس شركة القناة للتوكييلات الملاحية . منحها الحق فى مزاولة أعمال الوكالة الملاحية دون أى احتكار منها . عدم تحديد المشرع المركز القانونى لأمين السفينة - الوكيل الملاحى . مؤداه . وجوب الرجوع فى هذا الشأن إلى القواعد العامة فى النيابة ومنها وقوع عبء إثبات الوكالة على مدعيها .</p> |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « في الدفاع أمام المحكمة ، |
| | | التزام الخصوم بإقامة الدليل على ما يدونه من أوجه دفاع |
| | | أمام محكمة الموضوع . طلب تمكينهم من إثباتها شأنهم وحدهم |
| | | ولا إلزام على محكمة الموضوع بالسعى إلى ذلك . |
| ٥٧٧ | ٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٥) |
| | | ثانياً: إجراءات الإثبات |
| | | « استجواب الخصوم ، |
| | | استجواب الخصوم . ما هيته . عدم اعتباره وسيلة للتحقق من |
| | | صحة الادعاء بحدوث التصرف . |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١١) |
| | | « نذب الخبراء ، |
| | | « تقدير عمل الخبير ، |
| | | (١) اقتناع قاضى الموضوع بتقرير الخبير . عدم التزامه بالرد |
| | | استقلالاً على المطاعن الموجهة إليه . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢١) |
| | | (٢) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير عمل أهل الخبرة . |
| | | أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه . مؤداه . عدم التزامها |
| | | بالرد استقلالاً على الطعون الموجهة إليه . |
| ٥٠٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٥٥٣ | ٩٢ | <p>(٣) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير عمل الخبير والأخذ به محمولا على أسبابه . عدم التزامها متى اقتنعت بتقرير الخبير بالرد استقلالا على المطاعن الموجهة إليه .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١)</p> <p>ثالثا: طرق الإثبات :</p> <p>الإثبات بالكتابة :</p> <p>« الأوراق الرسمية ،</p> <p>« بيانات صحيفة الدعوى التى تلحقها الرسمية ،</p> <p>صحيفة افتتاح الدعوى التى يحررها المدعى ويوقع عليها هو أو محاميه قبل تقديمها إلى قلم الكتاب . لا تعتبر ورقة رسمية . جواز الطعن عليها بالإنكار . مؤدى ذلك . لا تلحقها الرسمية إلا بتدخل الموظف المختص وفى حدود البيانات التى قام بها أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره .</p> |
| ٤٧١ | ٧٩ | <p>(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٤)</p> <p>حجية الأوراق الرسمية</p> <p>الأوراق الرسمية . إقتصار حجيتها على البيانات التى قام بها الموظف العام فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره . مجال إنكارها هو الطعن بالتزوير . البيانات الأخرى</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | الخارجة عن هذه الحدود أو ما تعلق بمدى صحة ما ورد على لسان ذوى الشأن من بيانات أو إقرارات . المرجع فى اثبات حقيقتها إلى القواعد العامة فى الاثبات . المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ . |
| ٤٧١ | ٧٩ | (الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٤) « الأوراق العرفية ، مصدر حجيتها ، التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو الأصبع . هو المصدر القانونى لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية . م ١٤ إثبات . |
| ١٣٧ | ٢٨ | (الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٤) « الطعن بالانكار ، مناقشة موضوع المحرر التى تعد تسليماً بصحة التوقيع ، مناقشة موضوع المحرر . مؤداه . التسليم بصحة نسبة الخط أو الأمضاء أو الختم أو البصمة . شرطه . أن تكون قبل الدفع بالانكار أو الجهالة . م ٣/١٤ أثبات . |
| ٦١٤ | ١٠٢ | (الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٦) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« من صور الأوراق العرفية ،</p> <p>صحيفة افتتاح الدعوى التى يحررها المدعى ويوقع عليها هو</p> <p>أو محامية قبل تقديمها إلى قلم الكتاب . لا تعتبر ورقة رسمية .</p> <p>جواز الطعن عليها بالانكار .</p> <p>(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٤)</p> |
| ٤٧١ | ٧٩ | |
| | | <p>الإثبات بالبينة</p> <p>« من الحالات التى يصح فيها الإثبات بالبينة ،</p> <p>« الوقائع المادية ،</p> <p>الارتفاق وتخصيص المالك الأصلى . ما هية كل منهما .</p> <p>المادتان ١٠١٥ ، ١٠١٧ مدنى . مؤداه . علاقة التبعية بين</p> <p>عقارين يخدم أحدهما الآخر جواز إثباتها بكافة طرق الإثبات .</p> <p>إقامة المالك الأصلى للعقارين علاقة ظاهرة تنبىء عن خدمة أحد</p> <p>العقارين للآخر . عدم اعتبارها - فى ذاتها - ارتفاقاً فى مفهوم</p> <p>المادة الأولى .</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « تقدير أقوال الشهود » |
| | | (١) فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وأقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد دون آخر وتقدير أدلة ثبوت أو نفى العلاقة الإيجارية وترك المستأجر الأصلي للعين المؤجرة دون إذن المالك واستخلاص التنازل الضمني عن الشرط المانع من التنازل عن الإجارة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب . إنتهاء الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة إلى تأييد الحكم الابتدائي بإخلاء حجرتي النزاع لتخلي المطعون ضدهما السادس والسابع عنهما للطاعن دون موافقة صريحة أو ضمنية من المؤجر . النعى عليه في ذلك جدل موضوعي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض . |
| ٣٤١ | ٦٣ | (الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٨) |
| | | (٢) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها . استقلال قاضي الموضوع به طالما لم يخرج عن مدلولها . |
| ٧٠٩ | ١١٦ | (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق ، احوال شخصية ، - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) |
| | | (٣) محكمة الموضوع . لها السلطة التامة في تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وتقدير أدلة الدعوى وترجيح ما تظمن إليه فيها . طالما تقيم حكمها على أسباب سائغة . |
| ٧١٥ | ١١٧ | (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٦٠ ق ، احوال شخصية ، - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>الإثبات بالقرائن</p> <p>« من القرائن القانونية ،</p> <p>« قرينة الوفاء التي يقوم عليها التقادم الصرفي ،</p> <p>التقادم الصرفي المنصوص عليه في المادة ١٩٤ من قانون التجارة . بناؤه على قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينفي هذه القرينة . تقدير ما إذا كان قد صدر عن المدين ما ينقض قرينة الوفاء . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغاً .</p> |
| ١٣٧ | ٢٨ | (الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٤) |
| | | <p>الإقرار :</p> <p>« حجية الإقرار ،</p> <p>« حاجة الورثة بإقرار المورث ،</p> <p>إقرارات المورث تعتبر ملزمة لورثته . شرطه . أن تكون هذه الإقرارات صحيحة .</p> |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>اليمين :</p> <p>« اليمين الحاسمة »</p> <p>« من شروط توجيهاها »</p> <p>اليمين الحاسمة . جواز توجيهها في واقعة قانونية دون مسألة قانونية . علة ذلك . توجيه اليمين بصيغة تتعلق بأحقية المستأنف في تعديل الحكم المستأنف إلى قبول جميع طلباته بقيمتها الواردة بصحيفة الاستئناف . من مسائل القانون .</p> |
| ٢٥٧ | ٤٩ | <p>(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٠)</p> <p>« يمين عدم العلم »</p> <p>« الحكم الصادر بتوجيهها »</p> <p>الحكم الصادر بتوجيه يمين عدم العلم المتضمن تقرير اختصاص المحكمة قيميا بنظر النزاع بشأن الملكية . حكم فرعى غير منه للخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه على إستقلال غير جائز . م ٢١٢ مرافعات . أثره . عدم إعتبار ذلك الحكم حائز لقوة الأمر المقضى . النعى بمخالفته حكم سابق . على غير محل .</p> |
| ٤٩٧ | ٨٣ | <p>(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>إثراء بلا سبب</p> <p>« عبء إثباته »</p> <p>الإثراء بلا سبب . عبء إثباته . وقوعه دائما على عاتق الدائن المقتقر .</p> |
| ٥٤٢ | ٩٠ | (الطعن رقم ٤٦٣٤ ، ٤٤٦٧ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>أحوال شخصية</p> <p>أولاً: المسائل الخاصة بالمسلمين :</p> <p>(١) طاعه :</p> <p>(١) إجراءات دعوة الزوج زوجته للعودة لمنزل الزوجية واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية وفقاً لنص المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بقـ رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ سريانه على جميع منازعات الطاعة حال قيام الزوجية سواء دخل بالزوجة أم لا . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٥٩ قـ د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/١٦)</p> <p>(٢) استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية . أثره . إعادة الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف م ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداه . إعتراض- الطاعة على إعلان المطعون ضده لها بدعوتها للدخول في طاعته استناداً إلى سببين (عدم مشروعية مسكن الطاعة وشغله بسكنى الغير . وعدم أمانته عليها نفساً ومالاً) . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض اعتراضها دون بحث دفاعها الجوهري بخصوص عدم أمانته عليها نفساً ومالاً . قصور .</p> |
| ٦٠٩ | ١٠١ | |
| ٧٢٠ | ١١٨ | <p>(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٠ قـ د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(ب) التتطبيق :</p> <p>د التتطبيق للتزواج بآخري ،</p> <p>سقوط حق الزوجة في طلب التتطبيق لتزواج زوجها بآخري .</p> <p>شرطه . مضي سنة من تاريخ علمها به أو رضائها به صراحة أو ضمناً . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعة إستناداً إلى رضائها الضمني بزواج المطعون ضده بآخري الذي استخلصه من عدم اقامتها دعوى التتطبيق في مدة تقل عن سنة من تاريخ علمها به . خطأ في تطبيق القانون وفساد في الإستدلال .</p> |
| ٦٢١ | ١٠٤ | <p>(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/١٦)</p> <p>(ج) متعه :</p> <p>د مقدارها ،</p> <p>العبرة في تحديد طلبات الخصم هي بما يطلب الحكم له به .</p> <p>طلب المطعون ضدها الحكم بفرض متعة لها طبقاً للقانون دون تحديدها بمبلغ معين أو مدة معينة والقضاء لها بمتعة تقدر بنفقة خمس سنوات . صحيح . لا ينال من ذلك إشارتها بصحيفة افتتاح الدعوى إلى مطالبتها وديا للطاعن بمتعة مقدارها نفقة سنتين قبل رفع دعواها .</p> |
| ٦١٧ | ١٠٣ | <p>(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٦٠ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/١٦)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (د) نسب : |
| | | قبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما . شرطه . أن تكون ضمن دعوى الحق . |
| ٧٠٩ | ١١٦ | (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) |
| | | ثانياً: المسائل الخاصة بغير المسلمين : |
| | | (١) تطليق : |
| | | « التطليق لاستحكام النفور » |
| | | التطليق لاستحكام النفور بين الزوجين وافتساقهما ثلاث سنوات متواليات . شرطه . م ٥٧ من لائحة الأقباط الارثوذكس . المقصود باستحكام النفور . وجوب الا يكون راجعا إلى خطأ الزوج طالب التطليق . لا محل لاعمال المادة متى كانت الفرقة أو واقعة الهجر المنسوبة لأحد الزوجين مردها إلى إخلال الزوج طالب التطليق بواجباته الجهرية نحوه . |
| ٨١٧ | ١٣٤ | (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٦٠ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٣/١٦) |
| | | (ب) نسب : |
| | | قبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما . شرطه . أن تكون ضمن دعوى الحق . اختصاص المحكمة بنظر دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين . أثره . إختصاصها بنظر دعوى النسب التي تضمنتها . علة ذلك . |
| ٧٠٩ | ١١٦ | (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>ثالثاً: دعوى الأحوال الشخصية :</p> <p>(١) إختصاص :</p> <p>« المحكمة المختصة بنظر دعوى النسب لغير المسلمين ،</p> <p>قبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما . شرطه . أن</p> <p>تكون ضمن دعوى الحق . اختصاص المحكمة بنظر دعوى الإرث</p> <p>بالنسبة لغير المسلمين . أثره . إختصاصها بنظر دعوى النسب</p> <p>التي تضمنتها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>(ب) الإثبات :</p> <p>« طرق الإثبات : البينة ،</p> <p>« الشهادة بالإرث ،</p> <p>الشهادة بالإرث بسبب العصوبة النسبية . شرط صحتها في</p> <p>فقه الحنفية . أن يوضح الشاهد سبب وراثة المدعى بذكر نسب</p> <p>الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أصل واحد .</p> <p>(الطعن رقم ١٤ لسنة ٦٠ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/١/٢٦)</p> <p>« تقدير أقوال الشهود ،</p> <p>(١) محكمة الموضوع . استقلالها بتقدير أقوال الشهود</p> <p>واستخلاص الواقع منها والترجيح بين البينات واستظهار واقع</p> <p>الحال ووجه الحق فيها طالما لم تخرج عن مدلولها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٥٩ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/١٦)</p> |
| ٧٠٩ | ١١٦ | |
| ٣١٥ | ٥٨ | |
| ٦٠٩ | ١٠١ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٢) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . استقلال محكمة الموضوع به طالما لم تخرج عن مدلولها . |
| ٦١٧ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٦٠ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/١٦) |
| | | (٣) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البيانات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها . استقلال قاضى الموضوع به طالما لم يخرج عن مدلولها . |
| ٧٠٩ | ١١٦ | (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) |
| | | (ج) الحكم فى الدعوى : |
| | | « الطعن فيه ، |
| | | « استئناف ، |
| | | « الاثر الناقل للاستئناف ، |
| | | استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية . |
| | | أثره . إعادة الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف م ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداه . اعتراض الطاعنة على إعلان المطعون ضده لها بدعوتها للدخول فى طاعته استنادا إلى سببين (عدم مشروعية مسكن الطاعة وشغله بسكنى |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>الغير ، وعدم أمانته عليها نفسا ومالا) . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض اعتراضها دون بحث دفاعها الجوهري بخصوص عدم أمانته عليها نفسا ومالا . قصور .</p> |
| ٧٢٠ | ١١٨ | <p>(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٠ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>« نقص ،</p> <p>« اسباب الطعن : السبب غير المنتج ،</p> <p>إقامة الحكم على دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه . تعييبه فيما استطرد إليه . غير منتج .</p> |
| ٨١٧ | ١٣٤ | <p>(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٦٠ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٣/١٦)</p> |

| الصفحة | القاعدة | إختصاص |
|--------|---------|--|
| | | <p>أولاً: الاختصاص المتعلق بالولاية :</p> <p>(١) من اختصاص القضاء الإدارى</p> <p>« دعاوى المخاصمة المقامة ضد أعضاء مجلس الدولة »</p> <p>الأحكام الصادرة من مجلس الدولة فى حدود اختصاصه المقرر قانونا . إنعدام ولاية المحاكم العادية فى التعقيب عليها أو إبطالها أو التعويض عنها . مؤداه . لا ولاية لتلك المحاكم فى الفصل فى دعاوى المخاصمة التى تقام ضد أعضاء مجلس الدولة .</p> <p>علة ذلك .</p> |
| ٢٦٧ | ٥١ | <p>(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> <p>« الطعن فى القرارات الإدارية أو طلب التعويض عنها ،</p> <p>القرار الإدارى . الطلبات الخاصة بالطعن فيه أو بإلغائه أو التعويض عنه . إختصاص محاكم مجلس الدولة دون المحاكم العادية . م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . أثره .</p> |
| ٥٩٠ | ٩٧ | <p>(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٥)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(ب) اختصاص محكمة القيم</p> <p>محكمة القيم . اختصاصها . قصره المشرع استثناءً على المسائل المنصوص عليها بالمادة ٣٤ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها من المنازعات التي تنشأ بين الأفراد وجهة الحراسة . تعلق النزاع بمسئولية المدعى العام الاشتراكى عن تعويض الضرر الناجم عن خطأه فى إدارة الأموال المعهودة إليه حراستها والإخلال بواجبات الحراسة أو المسئولية التقصيرية . المواد ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ١٦٣ مدنى . خضوعه لأختصاص القضاء العادى دون محكمة القيم .</p> |
| ٥١٥ | ٨٦ | <p>(الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٧)</p> <p>(ح) اختصاص المحاكم العادية</p> <p>« مسائل عامة »</p> <p>القضاء العادى . صاحب الولاية العامة فى نظر كافة المنازعات المدنية والتجارية . تقييد هذه الولاية . استثناء يجب عدم التوسع فى تفسيره .</p> |
| ٥١٥ | ٨٦ | <p>(الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٧)</p> <p>« دعوى التعويض المقامة ضد المدعى العام الاشتراكى »</p> <p>تعلق النزاع بمسئولية المدعى العام الاشتراكى عن تعويض</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>الضرر الناجم عن خطئه فى إدارة الأموال المعهودة إليه حراستها والاخلال بواجبات الحراسة أو المسئولية التقصيرية . المواد ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ١٦٣ مدنى . خضوعة لاختصاص القضاء العادى دون محكمة القيم .</p> |
| ٥١٥ | ٨٦ | <p>(الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٧)</p> <p>د دعوى المصاب لتحديد نسبة العجز ،</p> <p>اللجوء إلى هيئة التأمين الصحى أو المجالس الطبية لتقدير نسبة العجز الكامل والمستديم . لا يحول دون اللجوء للقضاء لتحديد نسبة العجز أو طعناً على قرار الهيئة أو المجلس الطبى . للمحكمة أن تستند إلى تقرير الجهة الطبية التى تراها .</p> |
| ٥٣٦ | ٨٩ | <p>(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٦٠ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٨)</p> <p>د) من الاختصاص المعقود للجان المختلفة</p> <p>د اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى ،</p> <p>إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . نطاقه .</p> <p>كافة ما يعترض حق الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى والمستولى لديهم أو بينها وبين الغير .</p> <p>م ١٣ مكرر ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . خروج المنازعات التى تقوم</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٣٢٢ | ٦٠ | <p>بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضى التى تم توزيعها أو الانتفاع بها عن إختصاصها . إنعقاد الإختصاص بها للقضاء العادى .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٧)</p> <p>« لجان تقدير الإيجارات ،</p> <p>قواعد تحديد الأجرة . سريانها على الأماكن أو القرى التى تستحدث أو تؤجر لأول مرة بعد نشر قرار وزير الإسكان بمد سريان قانون إيجار الأماكن إليها . م ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه .</p> <p>الأماكن المؤجرة وقت نشر القرار المذكور . عدم إختصاص لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرتها .</p> |
| ٢٦٣ | ٥٠ | <p>(الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٠)</p> <p>« لجنة الفصل فى معارضات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ،</p> <p>اللجنة التى أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للفصل فى معارضات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها . هيئة إدارية خولها المشرع إختصاصاً قضائياً معيناً . فصلها فى الخلاف على التقدير فصل فى خصومة .</p> |
| ٦٥٩ | ١٠٩ | <p>(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>ثانياً: الاختصاص النوعي</p> <p>من إختصاص المحكمة الابتدائية</p> <p>« دعوى النسب التي تتضمنها دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين ،</p> <p>قبول دعوى النسب بعد وفاة طرفيها أو أحدهما . شرطه . أن</p> <p>تكون ضمن دعوى الحق . إختصاص المحكمة بنظر دعوى الإرث</p> <p>بالنسبة لغير المسلمين . أثره . إختصاصها بنظر دعوى النسب</p> <p>التي تضمنتها . علة ذلك .</p> |
| ٧٠٩ | ١١٦ | (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>ارتفاق</p> <p>من خصائص حق الارتفاق .</p> <p>« نشوئه لفائدة عقار لا لفائدة شخص ،</p> <p>(١) التفرقة بين حق الارتفاق كحق عيني والحق الشخصي .</p> <p>مناطقها . ورود التكليف على العقار لخدمة عقار آخر أم لفائدة شخص بعقد لا ينشئ إلا حقوقاً شخصية .</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> <p>(٢) الفصل في بيان قصد المالك من الوضع الذي أنشأه وما إذا كان قصد به خدمة شخصية مؤقتة أو باخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام . دفاع قانوني يخالطه واقع .</p> <p>اقتصار دفاع الطاعن أمام محكمتي الموضوع على كون حديقة النزاع جزء من العين المؤجرة أو إحدى ملحقاتها دون إثارة أى دفع يتعلق بالمادة ١٠١٧ مدنى أمامها . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> <p>كسب حق الارتفاق ابتداء</p> <p>من أسباب كسب الارتفاقات الظاهرة</p> <p>« تخصيص المالك الأصلي ،</p> <p>الارتفاق وتخصيص المالك الأصلي . ما هية كل منهما .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | |
| ٢٧٣ | ٥٢ | |

ارتفاق

٦٣

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>المادتان ١٠١٥ ، ١٠١٧ مدنى - مؤداه . علاقة التبعية بين عقارين بخدمة أحدهما الآخر جواز . إثباتها بكافة طرق الأثبات . إقامة المالك الأصلى للعقارين علاقة ظاهرة تنبىء عن خدمة أحد العقارين للآخر . عدم اعتبارها - فى ذاتها - أرتفاقاً فى مفهوم المادة الأولى .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | إرث |
| | | (١) أيلولة التركات الشاغرة إلى الدولة . شرطه . أن تتخلف عن متوفين من غير وارث . تحقق ذلك . وجوب اتباع الإدارة العامة لبيت المال - بنك ناصر الاجتماعي - الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤ ، ٥ ق ٧١ لسنة ١٩٦٢ . علة ذلك . |
| ١٤٥ | ٢٩ | (الطعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٥) |
| | | (٢) الشهادة بالإرث بسبب العصوبة النسبية . شرط صحتها في فقه الحنفية . أن يوضح الشاهد سبب وراثة المدعى ، بذكر نسب الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أصل واحد . |
| ٣١٥ | ٥٨ | (الطعن رقم ١٤ لسنة ٦٠ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/١/٢٦) |
| | | (٣) إقرارات المورث تعتبر ملزمة لورثته . شرطه . |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١١) |
| | | (٤) شهر حق الإرث . ليس شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت الوفاة . عدم شهر حق الإرث . جزاؤه . منع شهرأى تصرف يصدر من الوارث في عقارات التركة دون منع التصرف ذاته . م ١٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري . |
| ٦٦٩ | ١١١ | (الطعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | استئناف |
|--------|---------|---|
| | | <p>أولاً: شكل الاستئناف:</p> <p>(١) ميعاد الاستئناف:</p> <p>« تعلقه بالنظام العام »</p> <p>ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام ، أثره . رفع الاستئناف بعد الميعاد . للمحكمة أن تقضى بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها . م ٢١٥ مرافعات . نعى الطاعن بأن آخر ميعاد فى الإستئناف صادف عطلة رسمية توقف فيها العمل بالمحاكم أو أنه تحقق فيه أمر غير مألوف يستحيل وقوعه . عدم تقديمه دليل يقينى على ذلك . نعى عار من الدليل .</p> |
| ٦٦٢ | ١١٠ | <p>(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق ، ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)</p> <p>« الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد لا يعتبر تعرضاً للموضوع ، التكلم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب إبداءه قبل التكلم فى الموضوع . مناطه . الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . دفع شكلى متعلق بالنظام العام . إبداءه لا يعتبر تعرضاً لموضوع الاستئناف يسقط الحق فى التمسك من بعد باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب خلال الميعاد .</p> |
| ٨٠٦ | ١٣٢ | <p>(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (ب) صحيفة الاستئناف : |
| | | بطلان إعلان صحيفة الاستئناف إلى الطاعن . عدم إمتداده إلى الصحيفة المودعة قلم الكتاب . |
| ٨٢٦ | ١٣٦ | (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨) |
| | | ثانياً : رفع الاستئناف : |
| | | إعلان الاستئناف : |
| | | « بطلان الاعلان ، |
| | | « الدور الايجابي للقاضي بتكليف المستأنف بإجراء إعلان جديد صحيح بصحيفة الاستئناف ، |
| | | (١) سريان القواعد المقررة أمام محكمة أول درجة فيما يتعلق بالإجراءات والأحكام أمام محكمة الاستئناف . |
| ٣٩٦ | ٧٠ | (الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٣١) |
| | | (٢) إنعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً . وجوب تأجيل القضية إلى جلسة تالية إذا تبينت المحكمة بطلان إعلان المدعى عليه بالصحيفة . مؤدى ذلك . عدم وقوفها عند القضاء بالبطلان بل عليها توجيه الخصوم نحو تصحيح الإجراءات بتكليف المدعى بإجراء إعلان جديد صحيح . علة ذلك . المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٥ مرافعات . |
| ٣٩٦ | ٧٠ | (الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« عدم إمتداد بطلان الإعلان إلى صحة الصحيفة المودعة »</p> <p>بطلان إعلان صحيفة الإستئناف إلى الطاعن . عدم امتداده إلى صحة الصحيفة المودعة قلم الكتاب . تضمين المحكمة الاستئنافية مدونات حكمها أن بطلان إعلان صحيفة الاستئناف يترتب عليه اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لا أثر ولا حجية له طالما لم يدفع به الطاعن امامها . مؤدى ذلك . تعرض المحكمة للفصل فى شكل الاستئناف بعد تمام الاعلان . لا خطأ . علة ذلك .</p> |
| ٨٢٦ | ١٣٦ | <p>(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨)</p> <p>ثالثا : نطاق الاستئناف :</p> <p>« الاثر الناقل للاستئناف »</p> <p>الاستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية إلا ما فصلت فيه محكمة أول درجة ورفع عنه الاستئناف .</p> |
| ٥٧٢ | ٩٤ | <p>(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١١)</p> <p>« الاثر الناقل للاستئناف فى مسائل الأحوال الشخصية »</p> <p>استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية . أثره . إعادة الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . م ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداه . اعتراض الطاعنة على إعلان المطعون ضده لها بدعوتها للدخول فى طاعته استنادا إلى</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٧٢٠ | ١١٨ | <p>سببين (عدم مشروعية مسكن الطاعة وشغله بسكنى الغير ، وعدم أمانته عليها نفساً ومالاً) . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي ورفض اعتراضها دون بحث دفاعها الجوهري بخصوص عدم أمانته عليها نفساً ومالاً . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٠ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٩٩٣/٢/٢٣)</p> <p>« الطلبات الجديدة ،</p> <p>« ما لا يعد طلباً جديداً ،</p> <p>طلب التعويض عن كافة الاضرار نتيجة وفاة المورث أمام محكمة أول درجة . إبداءه في صحيفة الاستئناف شاملاً التعويض عن الضرر المادى الموروث . لا يعد طلباً جديداً . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١١)</p> <p>رابعاً: نظر الاستئناف :</p> <p>« ما يعترض سير الخصومة أمام محكمة الاستئناف ،</p> <p>« اعتبار الاستئناف كأن لم يكن ،</p> <p>(١) التكلم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب إبداءه قبل التكلم فى الموضوع . مناطه . إبداء الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن . ليس تعرضاً للموضوع يسقط الحق فى التمسك بإنقضاء الخصومة فى الاستئناف لعدم تعجيل السير فيها خلال سنة من تاريخ انقطاعها .</p> |
| ٧٤٣ | ١٢٣ | <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٥)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٨٠٦ | ١٣٢ | <p>(٢) التكلم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب إبداءه قبل التكلم فى الموضوع . مناطه . الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . دفع شكلى . إبداءه لا يعتبر تغرضاً لموضوع الاستئناف يسقط الحق فى التمسك من بعد باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب خلال الميعاد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١١)</p> <p>« ترك الخصومة ،</p> <p>« بطلان الاستئناف الفرعى بقبول ترك الخصومة فى الاستئناف الاصلى ،</p> <p>الاستئناف الفرعى . زواله بزوال الاستئناف الاصلى . مؤدى ذلك . م ٢/٢٣٧ مرافعات . الحكم بقبول ترك الخصومة فى الاستئناف الاصلى يستتبع القضاء ببطلان الاستئناف الفرعى . م ٢٣٩ مرافعات . وجوب تعرض المحكمة لذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .</p> |
| ٨٤٨ | ١٤٠ | <p>(الطعن رقم ٢٩٧ ، ١١٠٢ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨)</p> <p>« انقضاء الخصومة ،</p> <p>« الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا يسقط الحق فى التمسك بانقضاء الخصومة ،</p> <p>التكلم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب إبداءه قبل التكلم</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>فى الموضوع . مناطه . إبداء الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، ليس تعرضاً للموضوع يسقط الحق فى التمسك بانقضاء الخصومة فى الاستئناف لعدم تعجيل السير فيها خلال سنة من تاريخ انقطاعها .</p> |
| ٧٤٣ | ١٢٣ | <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢٥)</p> <p>خامساً: الحكم فى الاستئناف:</p> <p>« مسائل عامة »</p> <p>(١) النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير . إبداءه أمام محكمة الدرجة الثانية بعد أن فصلت محكمة أول درجة فى الإدعاء بالتزوير . غير جائز . علة ذلك . عدم جواز النعى على محكمة الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير .</p> |
| ٥٠٢ | ٨٤ | <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٤)</p> <p>(٢) عدم جواز الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وفى موضوع الدعوى معاً . علة ذلك . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء .</p> |
| ٥٠٢ | ٨٤ | <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٤)</p> <p>(٣) بطلان إعلان صحيفة الاستئناف إلى الطاعن . عدم امتداده إلى صحة الصحيفة المودعة قلم الكتاب . تضمين المحكمة</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>الاستئنافية مدونات حكمها أن بطلان إعلان صحيفة الاستئناف يترتب عليه اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لا أثر ولا حجية له طالما لم يدفع به الطاعن أمامها . مؤدى ذلك . تعرض المحكمة للفصل فى شكل الاستئناف بعد تمام الاعلان . لا خطأ . علة ذلك .</p> |
| ٨٢٦ | ١٣٦ | <p>(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨)</p> <p>« تسبيب الحكم الاستئنافى ،</p> <p>(١) بطلان الحكم الابتدائى . قضاء محكمة الاستئناف بتأييده والاحالة إلى أسبابه . أثره . بطلان الحكم الاستئنافى .</p> |
| ٥٥٣ | ٩٢ | <p>(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١١)</p> <p>(٢) بطلان الحكم الابتدائى . قضاء الحكم الاستئنافى بتأييده حملاً على أسباب مستقلة دون الإحالة إليه . النعى على الحكم الأخير بالبطلان . غير مقبول .</p> |
| ٥٥٣ | ٩٢ | <p>(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١١)</p> <p>(٣) أخذ المحكمة الاستئنافية بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة . شرطه . أن ترى فى هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد جديد لكفايتها فى حمل قضاء ذلك الحكم .</p> |
| ٥٧٧ | ٩٥ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٥)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٤) قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى كافية لحمل قضائها . وجود تناقض بين أسبابها وبعض أسباب الحكم الابتدائي . لا عيب . علة ذلك . |
| ٦٤١ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١٨) (٥) تأييد محكمة الاستئناف الحكم الإبتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها . كفاية هذه الأسباب لحمل قضائه . مؤداه . سلامة حكمها ولو وقع تناقض بين أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائي . علة ذلك . |
| ٨٠٠ | ١٣١ | (الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/٣/١١) د اثر الحكم فى الاستئناف ، الأحكام الصادرة فى الدعاوى المستعجلة . نفاذها بقوة القانون فور صدورها . م ٤٦٦ ق المرافعات السابق . لا يؤثر فى ذلك استئناف الخصوم لتلك الأحكام . القضاء فى دعوى مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز . أثره . نفاذه بقوة القانون بما يترتب عليه زوال كافة آثار الحجز المتوقع . صدور الحكم الاستئنافى فيما بعد بإلغاء حكم أول درجة : لا أثر له قبل أى من الخصوم ما لم يعلن بهذا الحكم . علة ذلك . المادتان ٤٦٠ ، ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق . |
| ٥٧٧ | ٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | استيراد |
| | | « تقدير قيمة البضائع الواردة » |
| | | تقدير قيمة البضائع الواردة والمحدد قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة . العبرة فيه بالقيمة الفعلية لها مقومة بالعملة المصرية فى ميناء الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى والذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية . |
| ٤٣٢ | ٧٤ | (الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/١) |
| | | استيلاء |
| | | اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى |
| | | إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . نطاقه . كافة ما يعترض حق الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى والمستولى لديهم أو بينها وبين الغير . م ١٣ مكرز ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . خروج المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضى التى تم توزيعها أو الانتفاع بها عن اختصاصها . إنعقاد الاختصاص بها للقضاء العادى . |
| ٣٢٢ | ٦٠ | (الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>د اختصاص لجنة الفصل في معارضات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها ،</p> <p>اللجنة التي انشأها المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ للفصل</p> <p>في معارضات تقدير كمية الأشياء المستولى عليها . هيئة إدارية</p> <p>خولها المشرع اختصاصاً قضائياً معيناً . فصلها في الخلاف على</p> <p>التقدير فصل في خصومة .</p> |
| ٦٥٩ | ١٠٩ | <p>(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)</p> <p>د الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية في المعارضة في قرار لجنة</p> <p>تقدير التعويضات ،</p> <p>أحكام المحاكم الابتدائية في المعارضة في قرار لجنة</p> <p>تقدير التعويضات المشكلة بالمرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .</p> <p>انتهاية . أثره . عدم جواز الطعن فيها . م ٤٨ ق ٩٥</p> <p>لسنة ١٩٤٥ . مؤدى ذلك . لا محل لإعمال حكم المادة ٢٤٩</p> <p>مرافعات . علة ذلك .</p> |
| ٦٥٩ | ١٠٩ | <p>(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>أشخاص اعتبارية</p> <p>« من أشخاص القانون العام ،</p> <p>« هيئة السلع التموينية ،</p> <p>الإعفاء من الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة السلع التموينية . هيئة عامة لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .</p> |
| ٢٣٥ | ٤٤ | (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٣/١/١٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>إصلاح زراعى</p> <p>« الانتفاع بأرض الإصلاح الزراعى »</p> <p>ورثة المنتفع بأرض الإصلاح الزراعى . بقاؤهم منتفعين بأنصبتهم فى الأرض على الشيوع حتى يتم أيلولتها إلى المستحق منهم اتفاقاً أو قضاءً .</p> |
| ٣٢٢ | ٦٠ | <p>(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق - جلسة ١٩٩٣/١/٢٧)</p> <p>« إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى »</p> <p>إختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى . نطاقه . كافة ما يعترض حق الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى والمستولى لديهم أو بينها وبين الغير . م ١٣ مكرر ق ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ . خروج المنازعات التى تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضى التى تم توزيعها أو الانتفاع بها عن اختصاصها . إنعقاد الاختصاص بها للقضاء العادى .</p> |
| ٣٢٢ | ٦٠ | <p>(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٧)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>إعلان</p> <p>أولاً: إعلان الأشخاص الطبيعيين :</p> <p>« تسليم الإعلان إلى النيابة »</p> <p>(١) إعلان الأوراق القضائية للنيابة . استثناء . لا يصح اللجوء إليه إلا بعد القيام بتحريات كافية دقيقة للتقصى عن محل إقامة المعلن إليه وعدم الاهتداء إليه . لا يكفى مجرد رد الورقة بغير اعلان .</p> |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨)</p> <p>(٢) تقدير كفاية التحريات التى تسبق الإعلان للنيابة . مرجعة ظروف كل واقعة على حده . خضوعة لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاءها على أسباب سائغة .</p> |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨)</p> <p>« الإعلان بالبريد »</p> <p>خلو قانون إيجار الأماكن وقانون المرافعات من تنظيم وكيفية الإخطار بالبريد . أثره . وجوب الرجوع إلى قوانين هيئة البريد ولوائحها . الرسائل المسجلة بعلم الاستلام . وجوب تسليمها</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٦٧٧ | ١١٢ | <p>لذات المرسل إليه أو وكيله . رفض التوقيع بما يفيد الاستلام أو تعذر الحصول عليه . وجوب إثبات عامل البريد ذلك .</p> <p>مادتين ٣٢ ، ٤٣ من اللائحة التنفيذية لقانون البريد رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ الصادر بها قرار وزير المواصلات رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ .</p> <p>تخلف هذه الاجراءات أو تمامها بطريقة تنطوى على الغش .</p> <p>أثره . بطلان الإخطار ولو أستوفى فى ظاهرة شكله القانونى .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)</p> <p>ثانياً: بطلان الإعلان :</p> <p>« عدم إمتداد بطلان الإعلان إلى صحة الصحيفة المودعة »</p> <p>بطلان إعلان صحيفة الإستئناف إلى الطاعن . عدم امتداده إلى صحة الصحيفة المودعة قلم الكتاب . تضمين المحكمة الإستئنافية مدونات حكمها أن بطلان اعلان صحيفة الإستئناف يترتب عليه اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لا أثر ولا حجية له طالما لم يدفع به الطاعن امامها . مؤدى ذلك . تعرض المحكمة للفصل فى شكل الاستئناف بعد تمام الاعلان . لا خطأ .</p> <p>علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨)</p> |
| ٨٢٦ | ١٣٦ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« الدور الإيجابي للقاضي بتكليفه المدعى بإجراء إعلان جديد صحيح ، انعقاد الخصومة . شرطة . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلانا صحيحا . وجوب تأجيل القضية إلى جلسة تالية إذا تبينت المحكمة بطلان إعلان المدعى عليه بالصحيفة . مؤدى ذلك . عدم وقوفها عند القضاء بالبطلان بل عليها توجيه الخصوم نحو تصحيح الإجراءات بتكليف المدعى بإجراء إعلان جديد صحيح . علة ذلك . المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٥ مرافعات .</p> |
| ٣٩٦ | ٧٠ | <p>(الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣١) « بطلان الإعلان لا يتعلق بالنظام العام ، بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب فى الإعلان . بطلان نسبى . لصاحب المصلحة وحده التمسك به أمام محكمة الموضوع .</p> |
| ٧٤٣ | ١٢٣ | <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٥) « من صور بطلان الاعلان ، « بطلان إعلان أمر التقدير ، بطلان اعلان أمر التقدير . أثره . لا يقطع التقادم .</p> |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٨) ثالثاً : مسائل متنوعة : إحالة القضية من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة . خروجه عن نطاق المادة ١١٣ مرافعات ، لامحل لاختار الخصوم الغائبين .</p> |
| ٦٢٩ | ١٠٦ | <p>(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٧)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إلتزام |
| | | أولاً: من مصادر الإلتزام: |
| | | الإثراء بلا سبب |
| | | « عبء إثباته » |
| | | الإثراء بلا سبب . عبء إثباته . وقوعه دائماً على عاتق الدائن المفتقر . |
| ٥٤٢ | ٩٠ | (الطعن رقم ٤٦٣٤ ، ٤٤٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٩) |
| | | « من صور الإثراء بلا سبب » |
| | | « دفع غير المستحق » |
| | | تمسك الطاعنون بأن وفاء المطعون ضده بالمبلغ المطالب برده كان عن ترو وبصيره ودون إكراه . عدم مواجهة الحكم المطعون فيه هذا الدفاع دون أن يعرض لمدى توافر شروط الفقرة الثانية من المادة ١٨١ مدنى . خطأ وقصور . |
| ٥٤٢ | ٩٠ | (الطعن رقم ٤٦٣٤ ، ٤٤٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٩) |
| | | ثانياً: تعدد طرفى الإلتزام: |
| | | « التضامن » |
| | | نقض الحكم الصادر فى إلتزام بالتضامن . أثره . نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه . |
| ٥٧٢ | ٩٤ | (الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « التضامم » |
| | | جواز رجوع المضرور على المتبوع وشركة التأمين لاقتضاء التعويض . إختلاف مصدر الزام كل منهما به . مؤداه . التزامهما بالتضامم فى تعويض الضرر . أثره . توقف رجوع الموفى على الآخر على ما بينهما من علاقة . |
| ٦٣٥ | ١٠٧ | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨/٢/١٩٩٣) |
| | | ثالثا : إنتقال الإلتزام : |
| | | « حوالة الحق » |
| | | « نفاذ حوالة عقد الإيجار فى حق المستأجر » |
| | | تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . جواز صدوره من مشترى العين المؤجرة بعقد غير مسجل . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر أو إعلاته بها . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر المحال عليه فى شأن الحقوق المحال بها . علة ذلك . |
| ٣١٨ | ٥٩ | (الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧/١/١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | رابعاً: انقضاء الإلتزام : |
| | | « انقضاء الإلتزام بتنفيذه عينا : الوفاء » |
| ٢٨٥ | ٥٣ | (١) إصدار الشيك . لا يعد وفاء مبرئاً لذمة الساحب . عدم انقضاء التزامه إلا بصرف المسحوب عليه قيمة الشيك للمستفيد . (الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١) |
| | | (٢) الإلتزام بأداء مبلغ من النقود . الأصل فيه أن يكون بالعملية الوطنية . التزام المدين بالوفاء بدينه بعملية أجنبية . صحيح . وجوب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي . ق ٩٧ لسنة ١٩٧٦ . (مثال بشأن إلتزام المستأجر في عقد الإيجار بأداء الأجرة المستحقة عليه بالدولار) . |
| ٤٨٢ | ٨١ | (الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٤) |
| | | « انقضاء الإلتزام بغير الوفاء » |
| | | « الإبراء » |
| | | الإلتزام . انقضاؤه بالإبراء . م ٣٧١ مدنى . إلتزام الطاعن بأداء مبلغ إلى المطعون ضده . تمسكه بدلالة إتفاق لاحق متضمناً إبرائه من التزامه . إطراح الحكم المطعون فيه ذلك دون إعمال أثر الاتفاق . مخالفة للشابت بالأوراق . |
| ٢٠٠ | ٣٧ | (الطعن رقم ٣١٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>التماس إعادة النظر</p> <p>جواز الالتماس :</p> <p>« شرطه »</p> <p>« رفعه في الميعاد مبنياً على إحدى حالات م ٢٤١ مرافعات ،</p> <p>نظر خصومة التماس إعادة النظر . شرطه . رفعه في الميعاد صحيحاً وتعلقه بحكم نهائى . مبنياً على احدى الأسباب الواردة على سبيل الحصر بالمادة ٢٤١ مرافعات . النعى الذى لا يتدرج ضمن هذه الحالات أثره . عدم قبول الإلتماس .</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق ، ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)</p> <p>« من حالاته »</p> <p>(١) الحكم بشىء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر . م ٥/٢٤١ مرافعات . الطعن بطريق النقض . شرطه .</p> <p>(٢) الحكم بشىء . لم يطلبه الخصوم . سبيل الطعن عليه هو إلتماس إعادة النظر . م ٥/٢٤١ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣١)</p> <p>(٢) الحكم بشىء . لم يطلبه الخصوم . سبيل الطعن عليه هو إلتماس إعادة النظر . م ٥/٢٤١ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق ، ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١)</p> |
| ٦٦٢ | ١١٠ | |
| ٣٧٠ | ٦٧ | |
| ٦٦٢ | ١١٠ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٣) المسائل المتعلقة بالنظام العام . تعرض المحكمة لها من تلقاء نفسها . عدم اعتباره حكما بما لم يطلبه الخصوم يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر . (مثال بشأن قضاء محكمة الاستئناف من تلقاء ذاتها بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . |
| ٦٦٢ | ١١٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق . ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>أمر أداء</p> <p>إجراءات استصدار أمر الأداء :</p> <p>عريضة استصدار أوامر الأداء . بديل لصحيفة الدعوى . التكليف بالوفاء . أمر سابق عليها وشرط لصدور الأمر . عدم إعتباره من قبيل المطالبة القضائية .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٠)</p> <p>امتناع القاضى عن إصدار الأمر :</p> <p>عدم توافر شروط إصدار أمر الاداء . أثره . إمتناع القاضى عن إصداره وتحديد جلسة لنظر الدعوى . تقديم طلب أمر الاداء . بديل لإيداع صحيفة الدعوى . إعلان هذا الطلب مديلاً بأمر الرفض والتكليف بالحضور لسماع الحكم بالطلبات . مؤداه . إنعقاد الخصومة فى الدعوى ولو كان مبنى رفض إصدار الأمر بالأداء أن الطلب فى غير حالاته . م ٢٠٤ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١)</p> |
| ٢٥٧ | ٤٩ | |
| ٤٦١ | ٧٨ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>أموال</p> <p>تحصيل الغرامات المستحقة للحكومة</p> <p>المبالغ المستحقة للحكومة بما فيها الغرامات . جواز تحصيلها بالطرق المقررة في قانون المرافعات أو الطرق الإدارية لتحصيل الأموال الأميرية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٨)</p> |
| ٣٥٥ | ٦٥ | |
| | | <p>أهلية</p> <p>فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضعين عن إدارة أموالهم والتصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها . ليس هذا نقص في أهلية الخاضع للحراسة . بل حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فيباشرها عنه المدعى العام الاشتراكي الحارس المعين طبقاً للقانون . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٧)</p> |
| ٥١٥ | ٨٦ | <p>وقف التقادم . سريانه على كل تقادم أياً كانت مدته واتساعه لكل مانع دون حصر . م ١/٣٨٢ مدنى . لا يغير من ذلك النص في الفقرة الثانية من تلك المادة على عدم سريان التقادم الذى تزيد</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٣٠٩ | ٥٧ | <p>مدته على خمس سنوات فى حق عديم الأهلية أو الغائب أو المحكوم عليه بعقوبة جنائية ولم يكن له نائب يمثله . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٦)</p> <p>أوراق تجارية</p> <p>من صور الأوراق التجارية :</p> <p>« الشيك »</p> <p>(١) الشيك . الأصل فيه أن يكون مدنياً . عدم إعتباره ورقة تجارية إلا إذا كان موقعاً عليه من تاجر أو مترتباً على معاملة تجارية .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٠)</p> <p>(٢) إصدار الشيك . لا يعد وفاء مبرثاً لذمة الساحب . عدم انقضاء التزامه إلا بصرف المسحوب عليه قيمة الشيك للمستفيد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> <p>(٣) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه لا أثر له فى قيام المسؤولية الجنائية . وإن كان يعتد به عند المطالبة بقيمة الشيك .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٢٨ ، ٤٣٣٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> |
| ٢٥٧ | ٤٩ | |
| ٢٨٥ | ٥٣ | |
| ٢٩٩ | ٥٥ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٤) إقامة المستفيد الدعوى بمطالبة الطاعن بقيمة الشيك . تمسك الأخير بأنه نفذ إلتزامه الذى كان سبباً لإصداره هذا الشيك فلا محل لمطالبته بقيمته . دفاع جوهرى بتغيير به - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى . التفات الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وقضائه بإلزام الطاعن بقيمة الشيك بدعوى حجية الحكم الجنائى الصادر بإدانتته عن جريمة الشيك بما مفاده تقيد المحكمة المدنية بها بشأن سبب إصدار الشيك . خطأ وقصور . |
| ٢٩٩ | ٥٥ | (الطعن رقم ٤٣٢٨ . ٤٣٢٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١) « السند الاذنى » « بياناته » توقيع المدين . من البيانات الإلزامية التى أوجب المشرع أن يتضمنها السند الاذنى . وجوب أن يكون التوقيع على صلب المحرر وأن يكون دالاً على شخصية الساحب . م ١٩٠ / ١ من قانون التجارة . |
| ١٣٧ | ٢٨ | (الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/٤) « التقادم الصرفى » حق الدائن فى إقامة دعوى المطالبة بقيمة الدين الوارد بالأوراق التجارية والأوراق المحررة لأعمال تجارية . سقوطه بمضى خمس سنوات . م ١٩٤ من قانون التجارة . إنقطاع التقادم . حالاته (مثال بشأن سند أذنى) . |
| ١٣٧ | ٢٨ | (الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/١/٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | إيجار |
| | | أولاً: القواعد العامة فى عقد الإيجار: |
| | | « محل الإيجار ، |
| | | « ملحقات العين المؤجرة ، |
| | | (١) ملحقات العين المؤجرة . ماهيتها . المواد ٤٣٢ ، ٥٦٤ ، |
| | | ٥٦٦ مدنى . إستقلال قاضى الموضوع بتحديدھا - فى ضوء |
| | | المعايير الواردة بالمواد المذكورة - دون معقب متى كان |
| | | سائفا . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١) |
| | | (٢) الفصل فى بيان قصد المالك من الوضع الذى أنشأه وما |
| | | إذا كان قصد به خدمة شخصية مؤقتة أو باخضاع أحد العقارين |
| | | لخدمة الآخر على وجه الدوام . دفاع قانونى يخالطه واقع . |
| | | اقتصار دفاع الطاعن أمام محكمتى الموضوع على كون حقيقة |
| | | النزاع جزء من العين المؤجرة أو إحدى ملحقاتھا دون إثارة أى دفع |
| | | يتعلق بالمادة ١٠١٧ مدنى أمامھا . عدم جواز التحدى بذلك لأول |
| | | مرة أمام محكمة النقض . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « الأجرة » |
| | | الحكم بإثبات العلاقة الإيجارية . وجوب بيانه مقدار الأجرة الواجب على المستأجر أدائها . استحالة تحديدها . أثره . تقديرها بأجرة المثل . م ٥٦٢ مدنى . |
| ٧٣٣ | ١٢١ | (الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٤) إنهاء عقد الإيجار : |
| | | (١) عقود الإيجار غير الخاضعة للقوانين الاستثنائية . مؤقتة . عدم تحديد مدتها أو ربط انتهائها بأمر مستقبل غير محقق الوقوع أو استحالة معرفة تاريخ انتهائها . وجوب اعتبار العقد منعقدا للفترة المحددة لدفع الأجرة . لكل من طرفيه الحق فى إنهائه بالتنبيه على الآخر فى الميعاد لقانونى . المادتان ٥٥٨ ، ٥٦٣ مدنى . |
| ٧٥٠ | ١٢٤ | (الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٥) (٢) انعقاد عقد ايجار النزاع لمدة غير محددة وعدم انتهائه طالما كان المستأجر قائما بسداد الأجرة . تخويله وحده حق إنهائه أثره . وجوب اعمال المادة ٥٦٣ مدنى . لا محل للقول بانتهاء العقد بموت المستأجر أو بمضى ستين عاما قياسا على حق الحكر أو إنعقاده لمدة يحددها القاضى . علة ذلك . التزام الحكم المطعون |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٧٥٠ | ١٢٤ | <p>فيه هذا النظر لا خطأ . لا ينال من ذلك تسلم وكيل - المؤجر - مقابل الإجارة المعروض طالما احتفظ بحقوقه القانونية .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٥)</p> <p>ثانياً: تشريعات إيجار الأماكن :</p> <p>« نطاق تطبيقها من حيث المكان »</p> <p>انتهاء الحكم إلى أن عقد إيجار العين محل النزاع أنصب على مكان خال يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن لخلوه من المقومات المادية والمعنوية . لا عيب . مجرد وجود المكان المؤجر في موقع متميز لا يخرج من نطاق تطبيق القانون المذكور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٤)</p> <p>« حظر إبرام أكثر من عقد إيجار للمكان الواحد »</p> <p>« تعدد المستأجرين لعين واحدة »</p> <p>حق المؤجر في تأجير الوحدات المملوكة له لورثته . خضوعهم لقواعد المفاضلة بين عقود الإيجار عند تراحم المستأجرين . م ٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تمسك الطاعنة - إبنة المالك - بعقد الإيجار الصادر لها من وكيل والدها الذي لا يملك حق التأجير . لا محل للمفاضلة بين عقدها وعقد المطعون ضده الأول الصادر من المالك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١١)</p> |
| ٥٦٣ | ٩٣ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« الأجرة في ظل تشريعات إيجار الأماكن ،</p> <p>« مبالغ يتعين اضافتها للأجرة ،</p> <p>« الزيادة في الأجرة مقابل تغيير الغرض من الاستعمال ،</p> <p>(١) الزيادة في الأجرة المقررة للمالك في حالة قيام المستأجر بتغيير الغرض من استعمال العين المؤجرة أو تأجيرها المكان المؤجر كلياً أو جزئياً . المادتان ٢٣ ، ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . احتسابها على أساس الأجرة القانونية المحددة طبقاً لقوانين إيجار الأماكن . علة ذلك .</p> |
| ٣٧٠ | ٦٧ | <p>(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣١)</p> <p>(٢) الزيادة في الأجرة المقررة للمالك في حالة قيام المستأجر بتغيير استعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى . م ٢٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شمولها تغيير الاستعمال الكلي والجزئي . علة ذلك . النص القانوني الواضح لا محل لتأويله وتقييده بدعوى إستهداء قصد المشرع منه . (مثال في إيجار بشأن الحكم بعدم إعمال أحكام المادة ٢٣ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في حالة التغيير الجزئي للاستعمال) .</p> |
| ٣٧٠ | ٦٧ | <p>(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« الزيادة في الأجرة مقابل قيام المستأجر بتأجير المكان المؤجر ، الزيادة في الأجرة المقررة للمالك في حالة قيام المستأجر بتغيير الغرض من استعمال العين المؤجرة أو تأجير المكان المؤجر كلياً أو جزئياً . المادتان ٢٣ ، ٤٥ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . احتسابها على أساس الأجرة القانونية المحددة طبقاً لقوانين إيجار الأماكن . علة ذلك .</p> |
| ٣٧٠ | ٦٧ | <p>(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣١)</p> <p>« لجان تقدير الإيجارات ، ولايتها ،</p> <p>(١) قواعد تحديد الأجرة . سريانها على الأماكن أو القرى التي تستحدث أو تؤجر لأول مرة بعد نشر قرار وزير الإسكان بمد سريان قانون إيجار الأماكن إليها . م ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . الأماكن المؤجرة وقت نشر القرار المذكور . عدم اختصاص لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرتها .</p> |
| ٢٦٣ | ٥٠ | <p>(الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٠)</p> <p>(٢) تقدير اللجان المختصة لأجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اقتصره على الأماكن المقامة لغرض سكنى دون المقامة لغير هذا الغرض . م ١ منه . (مثال في قصور الحكم الصادر بإثبات العلاقة الإيجارية في استظهار تاريخ إنشاء المبنى والغرض من إقامته » .</p> |
| ٧٣٣ | ١٢١ | <p>(الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٧٣٣ | ١٢١ | <p>« وجوب بيان مقدار الأجرة في الحكم بإثبات العلاقة الإيجارية ، الحكم بإثبات العلاقة الإيجارية . وجوب بيانه مقدار الأجرة الواجب على المستأجر أدائها . استحالة تحديدها . أثره . تقديرها بأجرة المثل . م ٥٦٢ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٤)</p> <p>« الوفاء بالأجرة ، « الوفاء بطريق العرض والايذاء ، ايداع المستأجر الأجرة المستحقة للمؤجر خزينة العوائد أو الوحدة المحلية المختصة . وجوب إخطاره المؤجر بذلك طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . تخلف ذلك أو وقوع الإخطارات باطلة أو عدم توافر أسباب جدية تبرر للمستأجر إيداع الأجرة مباشرة دون العرض على المؤجر . أثره . بطلان الايداع واعتباره غير مبرىء لذمة المستأجر . لا يغير من ذلك نص المادة ٣٣٨ مدنى . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٩)</p> <p>« التزام المستأجر بالوفاء بالأجرة بعملة أجنبية ، الالتزام بأداء مبلغ من النقود . الأصل فيه أن يكون بالعملة الوطنية . التزام المدين بالوفاء بدينه بعملة أجنبية . صحيح . وجوب الوفاء به عن طريق أحد المصارف أو الجهات الأخرى</p> |
| ٨٥٧ | ١٤١ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي . ق ٩٧ لسنة ١٩٧٦ .</p> <p>(مثال بشأن التزام المستأجر في عقد الإيجار بأداء الأجرة المستحقة عليه بالدولار » .</p> |
| ٤٨٢ | ٨١ | <p>(الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٤)</p> <p>« الامتداد القانوني لعقد الإيجار »</p> <p>(١) عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكاني لقوانين إيجار الأماكن والمؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانوني إعمالاً للقانونين رقمي ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، انحصار هذا الامتداد عنها وخضوعها للقواعد العامة في القانون المدني منذ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .</p> |
| ٢١٧ | ٤١ | <p>(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٤)</p> <p>(٢) إعمال أحكام القواعد العامة . مناطه . خلو القانون الخاص من تنظيم لها . حق المستأجر في البقاء بالعين المؤجرة بعد انتهاء مدة الإيجار ما دام قائماً بتنفيذ التزاماته . اعتبار ذلك تقييداً لأحكام القانون المدني بصدد انتهاء مدة الإيجار .</p> |
| ٥٦٣ | ٩٣ | <p>(الطعن رقم ٣٠٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« استثناء من أحكام الامتداد القانوني »</p> <p>« انتهاء عقد إيجار الأجنبي »</p> <p>(١) عقود الإيجار الصادرة للأجانب . إنتهاؤها بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة لإقامتهم في البلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عقود الإيجار المبرمة لصالحهم في تاريخ العمل بالقانون المذكور . للمؤجر حق إخلاتهم من العين المؤجرة بانتهاء مدة إقامتهم بالبلاد .</p> |
| ١٤٩ | ٣٠ | <p>(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٦)</p> <p>(٢) الأجنبي المرخص له بإقامة مؤقتة بمصر . إعتبار إقامته سارية المفعول طالما لم يتغيب بالخارج أكثر من ستة شهور أو لم يتجاوز مدة إقامته المرخص له بها أيهما أقل . قرار وزير الداخلية رقم ١٨٠ لسنة ١٩٦٤ المعدل بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون ٨٩ لسنة ١٩٦٠ . الاستثناء .</p> |
| ١٤٩ | ٣٠ | <p>(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٦)</p> <p>(٣) المستأجر الأجنبي المرخص له بإقامة مؤقتة بمصر . تغيبه بالخارج أكثر من ستة أشهر ثم عودته بعد انتهاء تلك المدة دون تقديم ما يدل على تجاوز الجهة المختصة عن هذا الأجل . أثره . إنتهاء عقد الإيجار . لا يغير من ذلك حصوله على إقامة مؤقتة تالية . علة ذلك .</p> |
| ١٤٩ | ٣٠ | <p>(الطعن رقم ١٨٩٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٦)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٤) عقود الايجار الصادرة للأجانب . انتهاءها بقوة القانون بانتهاء المدة المحددة قانوناً لإقامتهم بالبلاد . م ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عقود الايجار المبرمة لصالحهم قبل العمل بأحكام القانون المذكور . انهاؤها بعد انتهاء إقامتهم رخصة للمؤجر . علة ذلك . |
| ٨٦٣ | ١٤٢ | (الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٩) (٥) ثبوت ابرام عقد ايجار شقة النزاع قبل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وانتهاء اقامة المستأجر الأجنبي بعد العمل بأحكامه . عدم انتهائه إلا بصدر الحكم النهائي فى دعوى الإخلاء . م ٢/١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تحقق الشروط الواردة فى النص المذكور أثناء نظرها . عدم جواز القضاء بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان . اعتبار الشروط المشار إليها شروطاً موضوعية وليست شكلية . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ . |
| ٨٦٣ | ١٤٢ | (الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٩) « اسباب الاخلاء » « الاخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن فى المدينة الواحدة » (١) أعمال نص المادتين ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٢/٢٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن يكون المبنى الجديد الذى أقامه المستأجر أو المسكن المحتجز واقعاً فى ذات المدينة الكائن به مسكنه المؤجر . علة ذلك . |
| ٢٠٣ | ٣٨ | (الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٢) حظر إحتجاز الشخص مالكاً أو مستأجراً أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى . مناطه . انفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين . م ٨ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>إنتفاء الإحتجاز المحظور قانوناً طالما بقي المقتضى قائماً . زوال المقتضى . أثره . انفساخ العقد بقوة القانون وصيرورة المستأجر محتجزاً للشقة التي زال عنها المقتضى علاوة على العين الأخرى محل إقامته . حق المؤجر في طلب إخلائه من العين التي زال عنها المقتضى لبطان عقدها بطلاناً متعلقاً بالنظام العام .</p> |
| ٢٩٣ | ٥٤ | <p>(الطعن رقم ٢٨٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> <p>(٣) إقامة الحكم المطعون فيه قضاءه بانتفاء إحتجاز المطعون ضده لأكثر من مسكن لشغله شقة النزاع مكتبا للمحاسبة دون أن يفتن لدفاع الطاعنة بزوال صفة المستأجر عنه بسبق تركها لوالدته وإنتهاء عقد إيجارها بوفاتها ودون بحث ما إذا كان لديه مقتضى خلال الفترة من تاريخ وفاتها حتى استغلاله لها كمكتب محاسبة . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> |
| ٢٩٣ | ٥٤ | <p>(الطعن رقم ٢٨٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> <p>(٤) حظر إحتجاز الشخص مالكاً أو مستأجراً أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . الغاية منه . شمول الحظر المسكن الذي يستأجره أو يملكه المستأجر .</p> |
| ٣٣٣ | ٦١ | <p>(الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٧)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٥) المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقصود به . عبء اثباته على المستأجر . تقديره من سلطة قاضى الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائغة . |
| ٣٣٣ | ٦١ | (الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٧) (٦) عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بتوافر المقتضى لاحتجازه أكثر من مسكن فى البلد الواحد . سبب جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٣٣٣ | ٦١ | (الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٧) (٧) عدم جواز تعديل الحكم فى قضائه بنفى الصورية على ذات المستند المطعون عليه بالصورية أو على أى مستند آخر أعد لاخفائه وستره متى كان المستند الأول أساساً له ومرتّب عليه . إغفال الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنة الجوهري بصورية عقد بيع العقار الصادر لزوجـة المطعون ضده وكافة المستندات المقدمة من الأخير والمعدة لإثبات تحايله على الحظر الوارد بالمادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصور وفساد فى الاستدلال . لا يغير من ذلك أن تكون هذه المستندات رسمية . علة ذلك . |
| ٤٩١ | ٨٢ | (الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٨) مخالفة حظر احتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . م ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ أثره . زوال العقد بمجرد وقوع المخالفة . للمؤجر حق طلب إخلاء العين . زوال سبب المخالفة . لا أثر له . |
| ٧٢٥ | ١١٩ | (الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٤) |
| | | (٩) تقدير المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . من سلطة قاضى الموضوع . شرطه . أن يركن فى تقديراته إلى أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه فى قضائه . (مثال فى إيجار لاستدلال غير سائغ على توافر مقتضى الاحتجاز) . |
| ٧٢٥ | ١١٩ | (الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٤) |
| | | (١٠) حظر إحتجاز الشخص الواحد أكثر من مسكن فى المدينة الواحدة دون مقتضى . م ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . توافر حق المالك فى التأجير المفروش المنصوص عليه بالمادة ٣٩ من ذات القانون . اعتباره من قبيل المقتضى للاحتجاز مانع للمؤجر من إستعمال حقه فى طلب الإخلاء المؤسس على إحتجاز أكثر من مسكن فى البلد الواحد . سريان هذا الحق على مالك العقار الذى يتكون من عدة وحدات أو وحدة واحدة . علة ذلك . |
| ٨٠٠ | ١٣١ | (الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/١١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(١١) حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى مناطه . انفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين . م ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مجرد إقامته في المسكن أو تحرير عقد إيجار باسمه . عدم كفايته لاعتباره محتجزاً . استقلال آخرون من ذويه فعليا بالمسكن . أثره . توافر المقتضى وانتفاء الاحتجاز . المقصود بالمقتضى . حاجة المستأجر الاجتماعية أو الصحية أو العائلية . جواز إعداد مسكن آخر لأفراد أسرته أو ذويه الملزم بسكنائهم . تقديره . من سلطة قاضى الموضوع دون معقب متى أقام قضاءه على أسباب سائغة . التزام محكمة الموضوع باستظهاره حال نظر دعوى الإخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن وإلا كان حكمها قاصرا . « مثال في إيجار لاستدلال فاسد على انقضاء المقتضى لاحتجاز الطاعنة لأكثر من مسكن » .</p> |
| ٨١١ | ١٣٣ | <p>(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٣/١١)</p> <p>« الإخلاء لعدم الوفاء بالأجرة ،</p> <p>« وجوب تكليف المستأجر بالوفاء ،</p> <p>تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء . خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا . أثره . عدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المستأجر بذلك .</p> |
| ٢٨٥ | ٥٣ | <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« ممن يوجه التكليف »</p> <p>« توجيهه من مشتري العين بعقد غير مسجل »</p> <p>تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . جواز صدوره من مشتري العين المؤجرة بعقد غير مسجل . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر أو إعلانه بها . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر المحال عليه في شأن الحقوق المحال بها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٧)</p> <p>« الأجرة الواجب بيانها في التكليف »</p> <p>« كفاية أن تكون الأجرة التي يعتقد المستأجر استحقاقها »</p> <p>(١) التكليف بالوفاء . المقصود به . كفاية ذكر اسم المؤجر والمستأجر ومقدار الأجرة التي يعتقد المؤجر أن ذمة المستأجر مشغولة بها ولو ثبت بعد ذلك أنها أقل من المقدار الوارد في التكليف . عدم وقوعه باطلا طالما كان اعتقاد المؤجر مبنيا على أساس من الواقع أو القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> <p>(٢) تضمين المؤجر التكليف بالوفاء ما اعتقد أحقيته من زيادة في الأجرة إعمالاً لنص المادة ٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكامل الأجرة المستحقة دون خصم ما ادعاه المستأجر من نفقات ترميم بالعين المؤجرة . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى الاعتداد به</p> |
| ٣١٨ | ٥٩ | |
| ٢٨٥ | ٥٣ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٢٨٥ | ٥٣ | <p>والالتفات عن الدفع ببطلاته لوجود خلاف بين الطرفين حول أحقية المؤجر للزيادة المطلوبة اعمالاً لنص المادة المذكورة ولعدم إثبات المستأجر أن إصلاح التلف كان مستعجلاً لا يتحمل الإلتجاء إلى القضاء المستعجل للترخيص بإجرائه . لا خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> <p>« توقي الحكم بالإخلاء »</p> <p>(١) توقي المستأجر المتخلف عن سداد الأجرة الحكم بإخلائه . شرطه . الوفاء بالأجرة المتأخرة حتى اقفال باب المرافعة في الاستئناف شاملة مصروفات الدعوى وما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعلية . التزام المحكمة بالتحقق من حصول الوفاء بها ولو لم يطلبها المؤجر .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> <p>(٢) التزام المستأجر بتقديم الدليل على سداذه كامل الأجرة المستحقة في ذمته وما تكبده المؤجر من مصروفات ونفقات فعلية حتى اقفال باب المرافعة في الاستئناف . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إخلاء الطاعن من عين النزاع لعدم تقديمه الدليل على استيفاء المؤجر - المطعون ضده الأول - قيمة الشيكات من الجهة المسحوب عليها . لا عيب .</p> |
| ٢٨٥ | ٥٣ | <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>د الحكم الصادر بالطرد من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع ،</p> <p>تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجر جبراً عنه من العين المؤجرة لتأخره في سداد الأجرة . لمحكمة الموضوع إعادته إليها بعد وفائه بالأجرة المستحقة والمصاريف والنفقات الفعلية علة ذلك . الحكم الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع . لا يغير من ذلك ما ورد بنص م ١٨/ب ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن توقي المستأجر تنفيذ الحكم المستعجل بالطرد ولا الاتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة . علة ذلك . الحكم الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع .</p> |
| ٢٢٨ | ٤٣ | <p>(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٧)</p> <p>د الاخلاء للتنازل عن الإيجار وترك العين المؤجرة ،</p> <p>د قواعد مشتركة ،</p> <p>فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وأقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد دون آخر وتقدير أدلة ثبوت أو نفى العلاقة الإيجارية وترك المستأجر الأصل للعين المؤجرة دون إذن المالك واستخلاص التنازل الضمني عن الشرط المانع من التنازل عن الإجارة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب . إنتهاء الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة إلى تأييد الحكم الابتدائي بإخلاء حجرتي النزاع لتخلي المطعون</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ضددهما السادس والسابع عنهما للطاعن دون موافقة صريحه أو ضمنية من المؤجر . النعى عليه فى ذلك جدل موضوعى . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض . |
| ٣٤١ | ٦٣ | (الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٨) « استثناءات من حظر التنازل عن الإيجار أو التاجير من الباطن أو ترك العين المؤجرة ، (١) « التاجير المفروش ، (١) اعتبار المكان المؤجر مفروشا . شرطه . أن تكون المنقولات أو المفروشات ذات قيمة تبرر تغليب منفعتها على منفعة العين . يستوى فى ذلك أن يكون المالك هو المؤجر أو المستأجر الأصيل . |
| ٥٤٧ | ٩١ | (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١١) (٢) تقدير جدية الفرش أو صوريته . من سلطة محكمة الموضوع فى ضوء ما تستنبطه من ظروف الدعوى وملابساتها . العبرة بحقيقة الواقع دون الوصف الوارد بالعقد . |
| ٥٤٧ | ٩١ | (الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١١) (٣) العبرة فى وصف العين بحقيقة الحال الذى أعده المؤجر واعتاد عليه وارتضاه المستأجر وقت التعاقد . مؤداه . وجوب الاعتداد بالمنقولات والمفروشات التى أعدها المؤجر والمسلمه للمستأجر عند استلام العين المؤجرة . لا يغير من ذلك قيام |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>المستأجر باستعمالها لغير السكنى ولو أثبت في العقد هذا الغرض الذى يرغبه فى الاستعمال . دفاع الطاعنة - المؤجرة - أمام محكمة الموضوع بتأجيرها عين النزاع مفروشة لغرض السكنى واعدادها بمنقولات كافية لهذا الغرض الذى أعدته واعتادت عليه وارتضاء المستأجر ذلك والقائمة عند التسليم . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن العين مؤجرة خالية لعدم كفاية المنقولات للغرض من التأجير الثابت فى العقد وهو استعمالها مكتبا للتوكيلات السياحية والنقلات . خطأ وقصور . علة ذلك .</p> |
| ٥٤٧ | ٩١ | <p>(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١١)</p> <p>(٤) ثبوت أن المقصود من إجارة العين ما اشتملت عليه من أدوات ومفروشات وأن المبنى ليس إلا عنصرا ثانويا . أثره . عدم خضوعها لقوانين إيجار الأماكن .</p> |
| ٧٢٩ | ١٢٠ | <p>(الطعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢٤)</p> <p>(ب) « بيع الجدك »</p> <p>(١) القانون التفسيري . شرطه . ألا يضيف جديداً للقانون السابق . نص المادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن أحقية المالك فى تقاضى نصف ثمن المبيع أو مقابل التنازل فى الحالات التى يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى . عدم</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ١٦٣ | ٣٢ | <p>اعتباره تشريعاً تفسيراً للمادة ٥٩٤ / ٢ مدنى والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وارتداد عمله إلى تاريخ العمل بها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>(٢) عقد بيع الجذك . رضائى . عدم توقفه على إرادة المؤجر .</p> <p>إنتقال الحق فى الإجارة لمشتري الجذك . شرطه . توافر شروط المادة ٥٩٤ / ٢ مدنى وقت إبرام العقد . عقود بيع الجذك المبرمة فى تاريخ سابق على القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعها لحكم المادة ٢٠ منه . سريان المادة المذكورة على حالات البيع والتنازل التى تتم فى تاريخ لاحق لنفاذها . علة ذلك .</p> |
| ١٦٣ | ٣٢ | <p>(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>(٣) موافقة المؤجر صراحة أو ضمناً على بيع الجذك . غير لازمة لنفاذه ولإعمال حكم المادة ٥٩٤ / ٢ مدنى . مؤداه . عدم جواز اعتبارها ميزة تخوله الحصول على مقابل لها من المستأجر .</p> |
| ١٦٣ | ٣٢ | <p>(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>(٤) اعتبار العين المؤجرة متجراً . مناطه . اشتغالها على المقومات المادية والمعنوية اللازمة .</p> |
| ٧٢٩ | ١٢٠ | <p>(الطعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٥) حق المالك في الحالات التي يجوز فيها للمستأجر بيع العين المؤجرة بالمجديك أو التنازل عن حق الانتفاع بالعين المؤجرة في الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل وفي شراء العين متى انذر المستأجر برغبته في الشراء وأودع نصف الثمن خزينة المحكمة المختصة الكائن في دائرتها العقار . لا يحول دونه عدم اخطاره رسمياً بالثمن المعروض عليه قانوناً . تصرف المستأجر بالمخالفة لذلك . بطلاته مطلقاً . لا محل لقصر أعمال النص المذكور على البيوع الاختيارية وشموله البيوع الجبرية . علة ذلك . « مثال في إيجار بشأن ايداع زوجة المالك ٥٠٪ من ثمن البيع خزينة محكمة غير مختصة » .</p> <p>(الطعن رقم ٤٣٣٥ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٩)</p> <p>(ح) « الاستثناء الوارد بقانون المحاماة ،</p> <p>« التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماة ،</p> <p>مستأجر المكان المؤجر لمزاولة مهنة المحاماة له ولورثته الحق في التنازل عنه لمن يزاول مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو ضارة بالصحة . م ٥٥ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ . سريان هذا التنازل في حق المؤجر ولو لم يأذن به .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣/١/٣١)</p> |
| ٨٦٩ | ١٤٣ | |
| ٣٨٣ | ٦٨ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>د الإخلاء لإساءة استعمال العين المؤجرة ،</p> <p>د وسيلة إثبات إساءة الاستعمال في ظل القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ،</p> <p>(١) وجوب ثبوت الإضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر . م ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . قاعدة موضوعية تتعلق بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز القانونية التي لم تستقر بحكم نهائي . اشتراط الحصول على حكم نهائي لإثبات الاستعمال الضار بسلامة المبنى . لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون المذكور دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت به الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . وجوب استظهار تاريخ الإضرار .</p> |
| ٢٠٣ | ٣٨ | <p>(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٣)</p> <p>(٢) الإخلاء لإساءة الاستعمال بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٨/د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨٢ . شرطه . صدور حكم قضائي نهائي بذلك . الحكم الصادر في دعوى إثبات الحالة لا يعد كذلك . علة ذلك . دعوى إثبات الحالة . ماهيتها .</p> |
| ٦٢٩ | ١٠٦ | <p>(الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/١٧)</p> <p>د الإخلاء في حالة إقامة المستأجر مبنى مكون من أكثر من ثلاث وحدات سكنية ،</p> <p>إعمال نص المادتين ١/٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٢/٢٢ ق ١٣٦</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٢٠٣ | ٣٨ | <p>لسنة ١٩٨١ . مناطه . أن يكون المبنى الجديد الذي أقامه المستأجر أو المسكن المحتجز واقعاً في ذات المدينة الكائن به مسكنه المؤجر . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/١٣)</p> <p>المنشآت الآيلة للسقوط :</p> <p>« لجان المنشآت الآيلة للسقوط »</p> <p>« تشكيلها »</p> <p>القرار الإداري . ما هيته . الإجراءات الشكلية لإصداره .</p> <p>الغاية منها . بطلانه لعيب شكلي ينص عليه القانون أو إغفال إجراء جوهري من إجراءات إصداره . وجوب تشكيل اللجان المختصة بشأن المباني الآيلة للسقوط أو الترميم أو الصيانة من ثلاثة أعضاء . إصدار قراراتها بكامل تشكيلها . اعتبار ذلك إجراء جوهرياً يترتب على إغفاله البطلان . صدور قرار النزاع من عضوين فقط . أثره . م ٥٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٠ / ١ قرار وزير الاسكان والتعمير ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور .</p> <p>« مثال بشأن بطلان قرار اللجنة لصدوره بغير كامل تشكيلها » .</p> |
| ٥٢٩ | ٨٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>(ب)</p> <p>بطلان - بنوك - بيع</p> <p>بطلان</p> <p>أولاً: بطلان التصرفات :</p> <p>« بطلان عقود المساكن المحتجزة دون مقتضى عند احتجاز المستأجر أكثر من مسكن في البلد الواحد ،</p> <p>حظر احتجاز الشخص مالكاً أو مستأجراً أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى . مناطه . أنفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين . م ٨ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧</p> <p>انتقاء الاحتجاز المحظور قانوناً طالما بقي المقتضى قائماً .</p> <p>زوال المقتضى أثره . انفساخ العقد بقوة القانون وصيرورة المستأجر محتجزاً للشقة التي زال عنها المقتضى علاوة على العين الأخرى محل إقامته . حق المؤجر في طلب إخلائه من العين التي زال عنها المقتضى لبطلان عقدها بطلاناً متعلقاً بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> |
| ٢٩٣ | ٥٤ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ثانياً: بطلان الاجراءات: |
| | | « بطلان الإعلان » . |
| | | (١) انعقاد الخصومة . شرطه . إعلان المدعى عليه إعلاناً صحيحاً وجوب تأجيل القضية إلى جلسة تالية إذا تبينت المحكمة بطلان إعلان المدعى عليه بالصحيفة . مؤدى ذلك . عدم وقوفها عند القضاء بالبطلان بل عليها توجيه الخصوم نحو تصحيح الإجراءات بتكليف المدعى بإجراء إعلان جديد صحيح . علة ذلك . المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٥ مرافعات . |
| ٣٩٦ | ٧٠ | (الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) |
| | | (٢) بطلان إعلان صحيفة الاستئناف إلى الطاعن . عدم امتداده إلى صحة الصحيفة المودعة قلم الكتاب . تضمين المحكمة الاستئنافية مدونات حكمها أن بطلان صحيفة الاستئناف يترتب عليه اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . لا أثر ولا حجية له طالما لم يدفع به الطاعن أمامها . مؤدى ذلك . تعرض المحكمة للفصل في شكل الاستئنافية بعد تمام الإعلان . لا خطأ . علة ذلك . |
| ٨٢٦ | ١٣٦ | (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) |
| | | (٣) بطلان إعلان أمر التقدير أثره . لا يقطع التقادم . |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>بطلان قرار لجنة تقدير الإيجارات</p> <p>(١) القرار الإدارى . ماهيته . الإجراءات الشكلية لإصداره . الغاية منها . بطلانه لعيب شكلى ينص عليه القانون أو إغفال إجراء جوهري من إجراءات إصداره . وجوب تشكيل اللجان المختصة بشأن المباني الآيلة للسقوط أو الترميم أو الصيانة من ثلاثة أعضاء . إصدار قراراتها بكامل تشكيلها . اعتبار ذلك إجراء جوهريا يترتب على إغفاله البطلان . صدور قرار النزاع من عضوين فقط . أثره . م ٥٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١ / ٣٠ قرار وزير الإسكان والتعمير ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور . مثال فى إيجار بشأن بطلان قرار اللجنة لصدوره بغير كامل تشكيلها .</p> |
| ٥٢٩ | ٨٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٨)</p> <p>د بطلان إجراءات ربط الضريبة ،</p> <p>التشريعات المتعلقة بتنظيم إجراءات معينة بربط الضريبة . تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام . مخالفتها . أثره . البطلان وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .</p> |
| ٤٢٦ | ٧٣ | <p>(والطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | د التمسك ببطلان الاجراءات ، |
| | | (١) الإجراء الباطل بطلانا غير متعلق بالنظام العام ، اعتباره صحيحا طالما لم يتمسك صاحب المصلحة بالبطلان في الوقت المناسب |
| ٧٤٣ | ١٢٣ | (الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٥) |
| | | (٢) الإجراء المانع من سقوط الخصومة . شرطة . أن يكون صحيحا أو يصبح صحيحا لعدم التمسك ببطلانه في الوقت المناسب . |
| ٧٤٣ | ١٢٣ | (الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٥) |
| | | (٣) بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي لصاحب المصلحة وحدة التمسك به أمام محكمة الموضوع . |
| ٧٤٣ | ١٢٣ | (الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٥) |
| | | ثالثا : بطلان الاحكام |
| | | (١) اغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم . قصور في أسباب الحكم الواقعية . موجب لبطلانه . |
| ٣٥٥ | ٦٥ | (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٢) إغفال الحكم بحث دفاع جوهرى للخصم قصور فى أسبابه الواقعية أثره البطلان . |
| ٤٩١ | ٨٢ | (الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |
| | | (٣) بطلان الحكم الابتدائى . قضاء محكمة الاستئناف بتأييده والإحالة إلى أسبابه . أثره . بطلان الحكم الاستئنافى . |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١١) |
| | | « مالا يؤدي إلى بطلان الأحكام » |
| | | (١) وجوب توقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته . تخلف ذلك . أثره . بطلان الحكم . م ١٧٥ مرافعات . لا يغنى عن ذلك توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن أسبابه . تحرير الأسباب على أوراق منفصلة واشتمال الأخيرة منها على جزء منها اتصل بمنطوق الحكم وتوقيع جميع القضاة الذين أصدروه عليها . لا بطلان . علة ذلك . |
| ٣٤١ | ٦٣ | (الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) |
| | | (٢) بطلان الحكم الابتدائى . قضاء الحكم الاستئنافى بتأييده حملا على أسباب مستقلة دون الإحالة إليه . النعى على الحكم الأخير بالبطلان . غير مقبول . |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>رابعاً: بطلان الطعن بالنقض</p> <p>« عدم بيان أسباب الطعن في الصحيفة ،</p> <p>وجوب اشتغال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا . م ٢٥٣ / ١ مرافعات .</p> <p>خلوها من الأسباب التي بنى عليها أحد الطاعنين طعنه . أثره .</p> <p>بطلان الطعن له .</p> |
| ٢٢٢ | ٤٢ | <p>(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>« عدم إيداع الكفالة ،</p> <p>(١) وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له . ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره .</p> <p>بطلان الطعن تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة . شرطة . أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .</p> |
| ٢٣٥ | ٤٤ | <p>(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) الإعفاء من الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة السلع التموينية . هيئة عامة لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة .</p> <p>خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة .</p> |
| ٢٣٥ | ٤٤ | <p>(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>بنوك</p> <p>« بنك ناصر الاجتماعي »</p> <p>أيلولة التركات الشاغرة إلى الدولة . شرطة . أن تتخلف عن متوفين من غير وارث . تحقق ذلك . وجوب اتباع الإدارة العامة لبيت المال - بنك ناصر الاجتماعي - الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤ ، ٥ لسنة ١٩٦٢ . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٥)</p> <p>البنك المركزي</p> <p>تقدير قيمة البضائع الواردة والمحدد قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة . العبرة فيه بالقيمة الفعلية لها مقومة بالعملة المصرية في ميناء الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعي والذي يذيعه البنك المركزي وقت تسجيل البيانات الجمركية .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> |
| ١٤٥ | ٢٩ | |
| ٤٣٢ | ٧٤ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>بيع</p> <p>أولاً: عقد البيع الابتدائي:</p> <p>أثره</p> <p>(١) الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تحققها . بالأرباح الناتجة من التصرف في العقارات لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات . التسجيل لا يغير من طبيعة عقد البيع باعتباره من عقود التراضي التي تتم بمجرد توافق الطرفين وتنتج آثارها عدا نقل الملكية التي تتراخى إلى حين حصول التسجيل . مؤدى ذلك . اعتبار عقد البيع الابتدائي دليلاً على حصول التصرف يتوافر به تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وهي تحقيق الربح سواء تم تسجيل هذه التصرفات أو لم يتم .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . جواز صدوره من مشتري العين المؤجرة بعقد غير مسجل . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر أو إعلانه بها . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر المحال عليه في شأن الحقوق المحال بها . علة ذلك .</p> |
| ١٨٧ | ٣٥ | |
| ٣١٨ | ٥٩ | (الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة |
|--------|--|
| | <p>« من انواع البيع »</p> <p>« بيع العقار المشفوع فيه لمشتري ثان »</p> <p>بيع العقار فيه لمشتري ثان قبل تسجيل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة . م ٩٣٨ مدني . أثره . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها . شرطة . ألا يكون البيع الثاني سورياً .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>« دعوى صحة التعاقد »</p> <p>« الخصوم فيها »</p> <p>دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . كون سند البائع عقداً عرفياً . وجوب اختصاص المشتري البائع للبائع له للحكم بصحة ونفاذ العقدين . إستناد البائع فيما باعه إلى حكم بصحة ونفاذ عقده - ولو لم يشهر . صدور هذا الحكم قبل رفع المشتري دعواه أو أثناء نظرها . أثره . عدم وجوب اختصاص البائع له .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> |
| ١٧١ | ٣٣ |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p style="text-align: center;">(د)</p> <p style="text-align: center;">تأمين - تأمينات اجتماعية - تجزئة - تزوير - تسجيل - تضامن - تعويض - تقادم - تنفيذ .</p> <p style="text-align: center;">تأمين</p> <p style="text-align: center;">عقد التأمين :</p> <p style="text-align: center;">« محل العقد : الخطر المؤمن منه ،</p> <p>التأمين عن الخطأ العمدى . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٧٦٨ مدنى . تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر احتمالى أم إرادى - خطأ عمدى - من المسائل التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة النقض . استخلاص الخطر الموجب للمستولية . من سلطة محكمة الموضوع .</p> <p style="text-align: center;">(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |
| ٤٦١ | ٧٨ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>من اقسام التأمين :</p> <p>« التأمين من المسؤولية »</p> <p>« نطاقه »</p> <p>التأمين من المسؤولية . عدم اقتصره على مسئولية التعاقد مع المؤمن . جواز شموله مسئولية من وقع منه الحادث ولو لم يكن المتعاقد مع المؤمن مسئولاً عن عمله . م ٧٤٧ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٨)</p> |
| ٧٥٦ | ١٢٥ | <p>« من انواع التأمين من المسؤولية »</p> <p>« التأمين الاجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات ، المقصود به »</p> <p>التأمين الإجبارى عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات . المقصود به حماية المضرور بضمان حصوله على حقه فى التعويض .</p> |
| ٧٥٦ | ١٢٥ | <p>(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٨)</p> <p>« حق المضرور فى الرجوع على المؤمن بدعوى مباشرة » .</p> <p>مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها من حوادث السيارات . للمضرور حق مطالبتها بالتعويض بدعوى مباشرة . وللمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين . لايسرى ذلك على حق قائد السيارة - غير المؤمن له . علة ذلك .</p> |
| ٧٥٦ | ١٢٥ | <p>(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« تقادم الدعوى المباشرة »</p> <p>« خضوعها للتقادم الثلاثي الخاص بدعوى عقد التأمين » .</p> <p>دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها للتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ٧٥٢ مدنى . سريان القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها بشأن هذا التقادم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>« وقف تقادم دعوى المضرور لحين انقضاء الدعوى الجنائية »</p> <p>دعوى المضرور قبل المؤمن . إقامة دعوى جنائية عن الفعل غير المشروع الذى يستند إليه المضرور . أثره . وقف سريان التقادم طوال مدة بقاء الدعوى الجنائية قائمة . م ٣٨٢ / ١ مدنى . علة ذلك . إنقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى فيها بالإدانة أو لأى سبب آخر . مؤداه . عودة سريان مدة التقادم .</p> |
| ١٥٥ | ٣١ | |
| ١٥٥ | ٣١ | <p>(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« رجوع المؤمن له على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين » .</p> <p>مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها من حوادث السيارات .</p> <p>للمضرور حق مطالبتها بالتعويض بدعوى مباشرة . وللمؤمن له</p> <p>حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين . لايسرى ذلك على</p> <p>حق قائد السيارة . غير المؤمن له . علة ذلك .</p> |
| ٧٥٦ | ١٢٥ | <p>(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٨)</p> <p>تأمينات اجتماعية</p> <p>إصابات العمل :</p> <p>« تقدير نسبة العجز »</p> <p>• اللجوء إلى هيئة التأمين الصحي أو المجالس الطبية لتقدير</p> <p>نسبة العجز الكامل والمستديم لا يحول دون اللجوء للقضاء</p> <p>لتحديد نسبة العجز وللمحكمة أن تستند إلى تقدير الجهة الطبية</p> <p>التي تراها .</p> |
| ٥٣٦ | ٨٩ | <p>(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>التعويض عن التأخير في صرف مستحقات المؤمن عليه :</p> <p>« استحقاقه » .</p> <p>حق المؤمن عليه أو المستحقين في طلب التعويض عن التأخير في صرف المستحقات . ينشأ من تاريخ إستيفاء المستندات المؤيدة للصرف . عدم اشتراط شكلاً معيناً في الطلب . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .</p> |
| ٤١٦ | ٨٠ | <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>معاش :</p> <p>« تسوية المعاش : ضم المدد السابقة التي لم يؤد عنها اشتراك ،</p> <p>ضم مدة الخدمة السابقة على أول إبريل ١٩٥٦ التي لم يؤدي عنها المؤمن عليه اشتراكات إلى مدد الإشتراك الفعلي في التأمين . شرطة م ١ / ٣٢ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ .</p> |
| ٨٢١ | ١٣٥ | <p>(الطعن رقم ١٨٠١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٢)</p> <p>منازعات التأمينات الاجتماعية :</p> <p>« وجوب عرضها ابتداء على لجان فحص المنازعات ،</p> <p>المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعي . وجوب عرضها على لجان فحص المنازعات قبل اللجوء إلى القضاء . م ١٥٧ م ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى .</p> |
| ٥٣٦ | ٨٩ | <p>(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>تجزئة</p> <p>« من احوال التجزئة »</p> <p>الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب خلال الميعاد . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار أثره على الخصم الذى تمسك به إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة . الدعوى بتثبيت ملكية إلى قدر معين من أطياف فى تركه . موضوعها قابل للتجزئة بطبيعته .</p> |
| ٨٠٦ | ١٣٢ | (الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>تزوير</p> <p>الادعاء بالتزوير :</p> <p>المحررات المدعى بتزويرها :</p> <p>« الأوراق الرسمية »</p> <p>الأوراق الرسمية . إقتصار حجيتها على البيانات التي قام بها الموظف العام في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره . مجال إنكارها هو الطعن بالتزوير . البيانات الأخرى الخارجة عن هذه الحدود أو ما تعلق بمدى صحة ما ورد على لسان ذوى الشأن من بيانات أو إقرارات . المرجع في إثبات حقيقتها إلى القواعد العامة في الإثبات . المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .</p> |
| ٤٧١ | ٧٩ | <p>(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>« الأوراق العرفية »</p> <p>صحيفة افتتاح الدعوى التي يحررها المدعى ويوقع عليها هو أو محاميه قبل تقديمها إلى قلم الكتاب . لا تعتبر ورقة رسمية . جواز الطعن عليها بالإنكار . مؤدى ذلك . لا تلحقها الرسمية</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٤٧١ | ٧٩ | <p>إلا بتداخل الموظف المختص وفي حدود البيانات التي قام بها أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره .</p> <p>(الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>إجراءات الإدعاء بالتزوير :</p> <p>« سلوك طريق الإدعاء بالتزوير دون تصريح ، »</p> <p>(١) للخصم اتخاذ طريق الطعن بالتزوير بالتقرير فى قلم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك . مجرد إدعاء الخصم بأن الورقة مزورة لا يوجب على المحكمة بحث هذا الإدعاء طالما لم يسلك الطريق القانونى للإدعاء بالتزوير . استخلاص الحكم عدم جدية الطعن بالتزوير صحيح .</p> |
| ٦٢٤ | ١٠٥ | <p>(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٧)</p> <p>« شواهد التزوير ، »</p> <p>الحكم بقبول بعض شواهد التزوير والأمر بتحقيقها دون البعض . مؤداه . إرجاء الفصل إلى مابعد إنتهاء التحقيق فى موضوع الإدعاء بالتزوير على أساس جميع الشواهد القائمة فى الدعوى وما يستجد نتيجة التحقيق . علة ذلك .</p> |
| ٣٩٢ | ٦٩ | <p>(الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>اثبات التزوير</p> <p>« سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة التزوير »</p> <p>الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . طبيعته . من وسائل الدفاع . خضوعة لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك . للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأي فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> <p>إنهاء الادعاء بالتزوير بغير الحكم في موضوعه :</p> <p>« النزول عن التمسك بالمحرر المدعى بتزويره »</p> <p>النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه بالتزوير . إبداءه أمام محكمة الدرجة الثانية بعد أن فصلت محكمة أول درجة في الادعاء بالتزوير . غير جائز . علة ذلك . عدم جواز النعي على محكمة الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الادعاء بالتزوير .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> |
| ٨٣٧ | ١٣٨ | |
| ٥٠٢ | ٨٤ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | الحكم فى الادعاء بالتزوير : |
| | | (١) الحكم بقبول بعض شواهد التزوير والأمر بتحقيقها دون البعض . مؤداه . إرجاء الفصل إلى ما بعد إنتهاء التحقيق فى موضوع الادعاء بالتزوير على أساس جميع الشواهد القائمة فى الدعوى وما يستجد نتيجة للتحقيق . علة ذلك . |
| ٣٩٢ | ٦٩ | (الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) |
| | | (٢) الأوراق المدعى بتزويرها من أوراق الدعوى . الأمر بضمها والاطلاع عليها . إجراء لا يلزم اثباته بحضور الجلسة أو فى مدونات الحكم . |
| ٥٠٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |
| | | عدم جواز الحكم بصحة المحرر أو بتزويره وفى الموضوع معاً . |
| | | (١) عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً . القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفى الموضوع معاً . جائز . علة ذلك . |
| ٤٠٧ | ٧٢ | (والطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>٢ - عدم جواز الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وفي موضوع الدعوى معاً . علة ذلك . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الالغاء .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p style="text-align: center;">تسجيل</p> <p>الواقعة المنشئة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تحققها . بالأرباح الناتجة من التصرف في العقارات لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات . التسجيل لا يغير من طبيعة عقد البيع باعتباره من عقود التراضي التي تتم بمجرد توافق الطرفين وتنتج آثارها عدا نقل الملكية التي تتراخى إلى حين حصول التسجيل . مؤدى ذلك . اعتبار عقد البيع الابتدائي دليلاً على حصول التصرف يتوافر به تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وهي تحقيق الربح سواء تم تسجيل هذه التصرفات أو لم يتم .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١١)</p> <p>تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . جواز صدوره من مشتري العين بعقد غير مسجل . شرطه . حوالة عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر أو إعلانه بها . أثره . للمشتري مقاضاه المستأجر المحال عليه في شأن الحقوق المحال بها . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧)</p> |
| ٥٠٢ | ٨٤ | |
| ١٨٧ | ٣٥ | |
| ٣١٨ | ٥٩ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>تضامن</p> <p>نقض الحكم الصادر فى التزام بالتضامن . أثره . نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>التضامن</p> <p>جواز رجوع المضرور على المتبوع وشركة التأمين لاقتضاء التعويض . إختلاف مصدر الزام كل منهما به . مؤداه . التزامهما بالتضامن فى تعويض الضرر . أثره . توقف رجوع الموفى على الآخر على ما بينهما من علاقة .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>تعويض</p> <p>أولاً : التعويض عن الفعل الضار غير المشروع :</p> <p>(١) استحقاق التعويض والمسئول عنه :</p> <p>(١) للمضرور من حادث سيارة مؤمن عليها دعوى مباشرة قبل شركة التأمين طالما ثبتت مسئولية قائدها عن الضرر . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن حوادث السيارات .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |
| ٥٧٢ | ٩٤ | |
| ٦٣٥ | ١٠٧ | |
| ٦٣٥ | ١٠٧ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٢) جواز رجوع المضرور على المتبوع وشركة التأمين لاقتضاء التعويض . إختلاف مصدر الزام كل منهما به . مؤداه . التزامهما بالتضامم فى تعويض الضرر . أثره . توقف رجوع الموفى على الآخر على ما بينهما من علاقة . |
| ٦٣٥ | ١٠٧ | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩٣) (٣) مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها من حوادث السيارات . للمضرور حق مطالبتها بالتعويض بدعوى مباشرة . وللمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين . لايسرى ذلك على حق قائد السيارة غير المؤمن له . علة ذلك . |
| ٧٥٦ | ١٢٥ | (الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٩٣) (٤) حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة . مناطها . فصله فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعوتين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . التزام المحكمة المدنية بهذه الأمور فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها . المادتان ٤٥٦ إ . ج ، ١٠٢ إثبات (مثال فى إيجار بصدد التزام المحكمة المدنية فى دعوى التعويض عن حرمان المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة بحجية الحكم الجنائى بإدانة الطاعن فى جريمة بناء بدون ترخيص . |
| ٧٧٠ | ١٢٧ | (الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ٤ / ٣ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (ب) بعض صور التعويض : |
| | | « التعويض الناشئ عن الخطأ الشخصي » |
| | | « التعويض عن الغصب » |
| | | (١) التزام الغاصب برد ما يجنيه من غلة العين المغصوبة . اعتباره بمثابة تعويض لصاحبها مقابل حرمانه منها . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١) |
| | | (٢) الحائز سئ النية . التزامه برد الثمرة وهى الربيع . سقوط الحق فى المطالبة به بالتقادم الطويل . م ٢ / ٣٧٥ مدنى . لا يغير من ذلك أن عين النزاع غير مثمرة . الزام الغاصب بالتعويض لحرمان صاحب الحق من الانتفاع بها . اقتران الحيازة بحسن نية . لا إلزام برد الثمرة . المادتان ٩٧٨ ، ٩٧٩ مدنى . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١) |
| | | (٣) الربيع . ماهيته . تعويض أو مقابل إنتفاع يلتزم بأدائه الغاصب لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار . تقديره . واقع . استقلال قاضى الموضوع به دون التزام بإتباع معايير معينة . لا محل للتحدى بقواعد تحديد الأجرة الواردة فى قوانين إيجار الأماكن الاستثنائية . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>التعويض عن التأخير في صرف مستحقات المؤمن عليه</p> <p>حق المؤمن عليه أو المستحقين في طلب التعويض عن التأخير في صرف المستحقات . ينشأ من تاريخ استيفاء المستندات المؤيدة للصرف . عدم اشتراط شكلاً معيناً في الطلب . مخالفة ذلك خطأ في القانون .</p> |
| ٤٧٦ | ٨٠ | <p>(والطحن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>التعويض الناشئ عن فعل الغير</p> <p>« مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة ،</p> <p>(١) مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة . اعتبار المتبوع في حكم الكفيل المتضامن . كفالة مصدرها القانون .</p> |
| ٦٣٥ | ١٠٧ | <p>(والطحن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٨)</p> <p>(٢) جواز رجوع المضرور على المتبوع وشركة التأمين لاقتضاء التعويض . اختلاف مصدر الزام كل منهما به . مؤداه . التزامهما بالتضام في تعويض الضرر . أثره . توقف رجوع الموفى على الآخر على ما بينهما من علاقة .</p> |
| ٦٣٥ | ١٠٧ | <p>(والطحن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(ج) دعوى التعويض عن الخطأ التقصيري :</p> <p>» الاختصاص بنظر دعوى التعويض المقامة ضد المدعى العام الاشتراكي طبقاً لقواعد المسؤولية التقصيرية ،</p> <p>محكمة القيم . اختصاصها . قصره المشرع استثناءً عن المسائل المنصوص عليها بالمادة ٣٤ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها من المنازعات التي تنشأ بين الأفراد وجهة الحراسة . تعلق النزاع بمسؤولية المدعى العام الاشتراكي عن تعويض الضرر الناجم عن خطأه في إدارة الأموال المعهودة إليه وإخلاله بواجبات الحارس المنصوص عليها في المادتين ٧٣٣ ، ٧٣٤ مدني أو وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية المبينة بالمادة ١٦٣ مدني . خضوعه . لاختصاص القضاء العادي دون محكمة القيم .</p> |
| ٥١٥ | ٨٦ | <p>(الطعن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٧)</p> <p>» طلب التعويض عن كافة الأضرار يشمل التعويض الموروث ،</p> <p>طلب التعويض عن كافة الأضرار نتيجة وفاة المورث أمام محكمة أول درجة . إبداءه في صحيفة الاستئناف شاملاً التعويض عن الضرر المادي الموروث . لا يعد طلباً جديداً . علة ذلك .</p> |
| ٥٧٢ | ٩٤ | <p>(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« الجمع بين طلب التعويض الموروث - عن الخطأ العقدي - وبين طلب التعويض - المباشر - عن الخطأ التقصيري » .</p> <p>طلب الورثة قبل أمين النقل بالتعويض الموروث والتعويض عن الضرر المباشر . لا يعد جمعا بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية عن ضرر واحد .</p> |
| ٣٦٣ | ٦٦ | <p>(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>« تقادم دعوى التعويض عن الخطأ التقصيري »</p> <p>« مدة التقادم »</p> <p>الحائز سئ النية . التزامه برد الثمرة وهى الربيع . سقوط الحق فى المطالبة به بالتقادم الطويل . م ٢ / ٣٧٥ مدنى . لا يغير من ذلك أن عين النزاع غير مثمرة . إلزام الفاصب بالتعويض لحرمان صاحب الحق من الانتفاع بها . اقتران الحيازة بحسن نية . لا إلزام برد الثمرة . المادتان ٩٧٨ ، ٩٧٩ مدنى .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>« وقف التقادم »</p> <p>دعوى التعويض المدنية . وقف تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . صدور حكم جنائى بات . أثره . بدء سريان تقادم دعوى التعويض . م ٣٨٢ . ١ مرافعات . علة ذلك .</p> |
| ٣٦٣ | ٦٦ | <p>(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« تقادم دعوى المضرور المباشرة »</p> <p>(١) دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها للتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ٧٥٢ مدنى . سريان القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها بشأن هذا التقادم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>(٢) دعوى المضرور قبل المؤمن . إقامة دعوى جنائية عن الفعل غير المشروع الذى يستند إليه المضرور . أثره . وقف سريان التقادم طوال مدة بقاء الدعوى الجنائية بصدره حكم نهائى فيها بالإدانة أو لأى سبب آخر . مؤداه . عودة سريان مدة التقادم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>ثانياً : التعويض عن الاخلال بالتزام تعاقدى</p> <p>« من صورة »</p> <p>« مسئولية أمين النقل »</p> <p>طلب الورثة قبل أمين النقل بالتعويض الموروث والتعويض عن الضرر المباشر . لا يعد جمعاً بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية عن ضرر واحد .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> |
| ١٥٥ | ٣١ | |
| ١٥٥ | ٣١ | |
| ٣٦٣ | ٦٦ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>ثالثاً: ما قد يختلط مع التعويض :</p> <p>د التعويض المنصوص عليه في ق ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ليس من قبيل التعويضات المدنية الصرفة ،</p> <p>التعويض المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، من تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر . سقوط المطالبة به بمضي المدة المقررة لسقوط العقوبة المحكوم بها في مواد الجنج .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨)</p> |
| ٣٥٥ | ٦٥ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>تقادم</p> <p>« التقادم المسقط : »</p> <p>« مدة التقادم »</p> <p>« فى المطالبة بالريع المستحق فى ذمة الغاصب »</p> <p>دعوى المطالبة بالريع عن الغصب . سقوطها بالتقادم الطويل بمضى خمسة عشر سنة وليس بالتقادم الثلاثى . م ٢ / ٣٧٥ مدنى .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>« التزام الحائز سئ النية برد الثمار »</p> <p>الحائز سئ النية . التزامه برد الثمرة وهى الريع . سقوط الحق فى المطالبة به بالتقادم الطويل . م ٢ / ٣٧٥ مدنى . لا يغير من ذلك أن عين النزاع غير مثمرة .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « فى دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن » |
| | | دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها للتقادم المقرر بالمادة ٧٥٢ مدنى . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |
| | | « فى رفع الدعوى الجنائية » |
| | | الحكم الجنائى الغيابى بالإدانة فى مواد الجنج . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . لا يعدو أن يكون من الاجراءات القاطعة لمدة تقادمها . المادتان ١٥ ، ١٧ أ . ج . عدم إعلانه أو إتخاذ إجراء تال له قاطع للتقادم . أثره . انقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره . مؤدى ذلك . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |
| | | « فى المطالبة بالتعويض المنصوص عليه فى القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ » |
| | | التعويض المنصوص عليه فى المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . طبيعته . عقوبة تكميلية تنطوى على عنصر التعويض . عدم جواز الحكم به إلا من محكمة جنائية ، ومن تلقاء نفسها دون توقف على تحقق وقوع ضرر . سقوط المطالبة به بمضى المدة المقررة لسقوط العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنج . |
| ٣٥٥ | ٦٥ | (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« مدة سقوط العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنج ،</p> <p>سقوط العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنج بمضى خمس سنوات من وقت صيرورة الحكم نهائيا . انقطاع هذه المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وباجراءات التنفيذ التى تتخذ فى مواجهته أو تصل إلى علمه . المواد ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ . إجراءات جنائية .</p> |
| ٣٥٥ | ٦٥ | <p>(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨)</p> <p>« فى المسائل التجارية ،</p> <p>« التقادم الصرفى ،</p> <p>(١) التقادم الصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة . بناؤه على قرينة الوفاء مشروط بعدم وجود ما ينفى هذه القرينة . تقدير ما إذا كان قد صدر عن المدين ما ينقض قرينة الوفاء . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائغاً .</p> |
| ١٣٧ | ٢٨ | <p>(الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٤)</p> <p>(٢) حق الدائن فى إقامة دعوى المطالبة بقيمة الدين الوارد بالأوراق التجارية والأوراق المحررة لأعمال تجارية . سقوطه بمضى خمس سنوات . م ١٩٤ من قانون التجارة .</p> |
| ١٣٧ | ٢٨ | <p>(الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« وقف التقادم »</p> <p>« أسباب وقف التقادم »</p> <p>« سريانها على كل تقادم »</p> <p>وقف التقادم . سريانه على كل تقادم أيا كانت مدته واتساعه لكل مانع دون حصر . م ٣٨٢ / ١ مدنى . لا يغير من ذلك النص فى الفقرة الثانية من تلك المادة على عدم سريان التقادم الذى تزيد مدته على خمس سنوات فى حق عديم الأهلية أو الغائب أو المحكوم عليه بعقوبة جنائية ولم يكن له نائب يمثله . علة ذلك .</p> |
| ٣٠٩ | ٥٧ | <p>(الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٦)</p> <p>« تقديرها من سلطة محكمة الموضوع »</p> <p>تقدير قيام المانع الموقوف لسريان التقادم من سلطة محكمة الموضوع متى أعتمدت على أسباب سائغة .</p> |
| ٣٠٩ | ٥٧ | <p>(الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٦)</p> <p>« المانع الأدبى »</p> <p>وقف التقادم . شرطة . وجود مانع يتعذر معه على الدائن المطالبة بحقه ولو كان أدبياً . المانع الأدبى . ماهيته . حق الالتجاء إلى القضاء لايحول دون قيام المانع الذى يقف به سريان التقادم . م ٣٨٢ مدنى .</p> |
| ٦٠٥ | ١٠٠ | <p>(الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٦)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | » خضوع دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن للقواعد العامة في شأن وقف التقادم ، |
| | | دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري عن حوادث السيارات . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها للتقادم الثلاثي المقرر بالمادة ٧٥٢ مدني . سريان القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها بشأن هذا التقادم . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |
| | | » وقف مدة سقوط دعوى المضرور المدنية لحين صدور حكم بات في الدعوى الجنائية ، |
| | | (١) دعوى المضرور قبل المؤمن . إقامة دعوى جنائية عن الفعل غير المشروع الذي يستند إليه المضرور . أثره . وقف سريان التقادم طوال مدة بقاء الدعوى الجنائية قائمة . م ١ / ٣٨٢ مدني . |
| | | علة ذلك . إنقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائي فيها بالإدانة أو لأي سبب آخر . مؤداه . عودة سريان مدة التقادم . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |
| | | (٢) دعوى التعويض المدنية . وقف تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية . صدور حكم جنائي بات . أثره . بدء سريان تقادم دعوى التعويض . م ١ / ٣٨٢ مدني . علة ذلك . |
| ٣٦٣ | ٦٦ | (الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>قطع التقادم</p> <p>د الاجراءات القاطعة للتقادم الصادرة من الدائن ،</p> <p>(١) المطالبة القضائية</p> <p>المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . م ٣٨٣ مدنى . شرطها . الحكم بترك الخصومة فى دعوى المطالبة . أثره . إلغاء جميع اجراءاتها وزوال الأثر المترتب على رفعها فى قطع التقادم . مؤدى ذلك . لا تقطع المطالبة سوى التقادم السارى لمصلحة من رفعت عليه الدعوى وقضى عليه فيها .</p> |
| ٤٠٣ | ٧١ | <p>(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>(ب) د الحجز ،</p> <p>الحجز . إجراء من إجراءات التنفيذ . قاطع للتقادم .</p> |
| ٣٥٥ | ٦٥ | <p>(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨)</p> <p>(ج) د إعلان أمر تقدير رسوم الشهر العقارى التكميلية ،</p> <p>إعلان أمر تقدير الرسوم التكميلية . أثره . فتح باب التظلم منه وقطع التقادم السارى لمصلحة الطالب بها . شرطه . مطابقته أصلاً لما اشترطه القانون فيه .</p> |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « تقادم دعوى المضرور المباشرة خضوعة للقواعد العامة المتعلقة بوقف التقادم » |
| | | دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الإلجبارى عن حوادث السيارات . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها للتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ٧٥٢ مدنى . سريان القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها بشأن هذا التقادم . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |
| | | « قطع التقادم الصرفى » |
| | | حق الدائن فى إقامة دعوى المطالبة بقيمة الدين الوارد بالأوراق التجارية والأوراق المحررة لأعمال تجارية . سقوطه بمضى خمس سنوات . م ١٩٤ من قانون التجارة . إنقطاع التقادم . حالاته . (مثال بشأن سند أذنى) . |
| ١٣٧ | ٢٨ | (الطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٤) |
| | | « انقطاع سريان تقادم الدعوى الجنائية » |
| | | الحكم الجنائى الغيابى بالإدانة فى مواد الجنج . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . لا يعدو أن يكون من الإجراءات القاطعة لمدة تقادمها . المادتان ١٥ ، ١٧ أ . ج . عدم إعلانه أو اتخاذ إجراء تال له قاطع للتقادم . أثره . إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره . مؤدى ذلك . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | « انقطاع مدة سقوط العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنح ، |
| | | سقوط العقوبة المحكوم بها فى مواد الجنح بمضى خمس سنوات |
| | | من وقت صيرورة الحكم نهائيا . انقطاع هذه المدة بالقبض على |
| | | المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وباجراءات التنفيذ التى تتخذ |
| | | فى مواجهته أو تصل إلى علمه . المواد ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ . |
| | | اجراءات جنائية . |
| ٣٥٥ | ٦٥ | (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) |
| | | « مالا يقطع التقادم ، |
| | | « فى رسوم الشهر العقارى التكميلية ، |
| | | (١) بطلان إعلان أمر التقدير . أثره . لا يقطع التقادم . |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) |
| | | (٢) رفع المطعون عليه تظلما من أمر التقدير . لا يقطع |
| | | التقادم . علة ذلك . اجراء صادر من المدين لا من الدائن ولا يفيد |
| | | الإقرار بالدين . |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | (الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) |
| | | « فى الدعوى الجنائية ، |
| | | مجرد التأشير من وكيل النيابة بحفظ الحكم الغيابى . |
| | | طبيعته . لا يعد من اجراءات قطع تقادم الدعوى الجنائية المادتان |
| | | ١٥ ، ١٧ من قانون الاجراءات . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>تنفيذ</p> <p>من السندات التنفيذية</p> <p>« الأحكام المستعجلة »</p> <p>الأحكام الصادرة في الدعاوى المستعجلة . نفاذها بقوة القانون فور صدورها . م ٤٦٦ ق المرافعات السابق . لا يؤثر في ذلك استئناف الخصوم لتلك الأحكام . القضاء في دعوى مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز . أثره . نفاذه بقوة القانون بما يترتب عليه زوال كافة آثار الحجز المتوقع . صدور الحكم الاستئنافي فيما بعد بإلغاء حكم أول درجة . لا أثر له قبل أى من الخصوم ما لم يعلن بهذا الحكم . علة ذلك . المادتان ٤٦٠ ، ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق .</p> |
| ٥٧٧ | ٩٥ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>« من إجراءات التنفيذ الجبرى »</p> <p>« الحجز »</p> <p>الحجز . إجراء من إجراءات التنفيذ . قاطع للتقادم .</p> |
| ٣٥٥ | ٦٥ | <p>(الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « منازعات التنفيذ » |
| | | « دعوى صحة حجز ما للمدين لدى الغير » |
| | | اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة إجراءات الحجز . أثره . اعتباره خصما ذا صفة يحاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد . |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | (الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٨) |
| | | مسائل متنوعة |
| | | المبالغ المستحقة للحكومة بما فيها الغرامات . جواز تحصيلها بالطرق المقررة فى قانون المرافعات أو الطرق الإدارية لتحصيل الأموال الأميرية . |
| ٣٥٥ | ٦٥ | (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>ج</p> <p>جمارك</p> <p>تقدير قيمة البضائع الواردة والمحدد قيمتها بنقد أجنبي أو بحسابات غير مقيمة . العبرة فيه بالقيمة الفعلية لها مقومة بالعملة المصرية فى ميناء الوصول محسوبة بسعر الصرف التشجيعى والذى يذيعه البنك المركزى وقت تسجيل البيانات الجمركية .</p> |
| ٤٣٢ | ٧٤ | <p>(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>ح</p> <p>حجز - حراسة - حكم - حوالة - حيازة</p> <p>حجز</p> <p>دعوى صحة الحجز</p> <p>أثر اختصام المحجوز عليه</p> <p>اختصام المحجوز لديه فى دعوى صحة إجراءات الحجز . أثره ، اعتباره خصما ذا صفة يحاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة اجراءات الحجز ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد .</p> |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | دعوى عدم الاعتداد بالحجز |
| | | الأحكام الصادرة فى الدعاوى المستعجلة . نفاذها بقوة القانون فور صدورها . م ٤٦٦ ق المرافعات السابق . لا يؤثر فى ذلك استئناف الخصوم لتلك الأحكام . القضاء فى دعوى مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز . أثره . نفاذه بقوة القانون بما يترتب عليه زوال كافة آثار الحجز المتوقع . صدور الحكم الاستئنافى فيما بعد بإلغاء حكم أول درجة لا أثر له قبل أى من الخصوم ما لم يعلن بهذا الحكم . علة ذلك . المادتان ٤٦٠ ، ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق . |
| ٥٧٧ | ٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | الحجز الإدارى |
| | | تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة |
| | | المبالغ المستحقة للحكومة بما فيها الغرامات . جواز تحصيلها بالطرق المقررة فى قانون المرافعات أو الطرق الإدارية لتحصيل الأموال الأميرية . |
| ٣٥٥ | ٦٥ | (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | أثر توقيع الحجز فى قطع التقادم |
| | | الحجز . إجراء من إجراءات التنفيذ . قاطع للتقادم . |
| ٣٥٥ | ٦٥ | (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>حراسة</p> <p>الحراسة الإدارية</p> <p>أثر فرض الحراسة</p> <p>فرض الحراسة . أثره . غل يد الخاضعين عن إدارة أموالهم والتصرف فيها فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها . ليس هذا نقص فى أهلية الخاضع للحراسة . بل حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فيباشرها عنه المدعى العام الاشتراكى الحارس المعين طبقاً للقانون . علة ذلك .</p> |
| ٥١٥ | ٨٦ | <p>(الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٧)</p> <p>محكمة القيم</p> <p>محكمة القيم . اختصاصها . قصره المشرع استثناء على المسائل المنصوص عليها بالمادة ٣٤ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها من المنازعات التى تنشأ بين الأفراد وجهة الحراسة . تعلق النزاع بمسئولية المدعى العام الاشتراكى عن تعويض الضرر الناجم عن خطأه فى إدارة الأموال المعهودة إليه حراستها والإخلال بواجبات الحراسة أو المسئولية التقصيرية . المواد ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٦٣ مدنى . خضوعه لاختصاص القضاء العادى دون محكمة القيم .</p> |
| ٥١٥ | ٨٦ | <p>(الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٧)</p> |

| الصفحة | القاعدة | حكم |
|--------|---------|---|
| | | <p>أولاً: ماهية الحكم:</p> <p>« تقسيمات الأحكام ،</p> <p>« من الأحكام القطعية : الحكم بوقف الدعوى ،</p> <p>الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها . حكم قطعى . أثره امتناع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدليل على تنفيذ ذلك الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٩)</p> <p>ثانياً: إصدار الحكم:</p> <p>« التوقيع على مسودة الحكم ،</p> <p>وجوب توقيع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه من جميع أعضاء الهيئة التى أصدرته . تخلف ذلك . أثره . بطلان الحكم .</p> <p>م ١٧٥ مرافعات . لا يغنى عن ذلك توقيعهم على الورقة المتضمنة منطوق الحكم وحده متى كانت منفصلة عن أسبابه .</p> <p>تحرير الأسباب على أوراق منفصلة واشتغال الأخيرة منها على جزء منها أتصل بمنطوق الحكم وتوقيع جميع القضاة الذين أصدروه عليها . لا بطلان . علة ذلك .</p> |
| ٢٥٣ | ٤٨ | |
| ٣٤١ | ٦٣ | <p>(الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« النطق بالحكم »</p> <p>الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه جواز نظرها فى جلسة سرية . النطق بالحكم . وجوب أن يكون فى جلسة علنية . م ١٦٣ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، م ١٧٤ مرافعات .</p> |
| ١٨٧ | ٣٥ | <p>(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١١)</p> <p>« منطوق الحكم »</p> <p>(١) عدم جواز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معا ،</p> <p>(١) عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معا . القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفى الموضوع معا . جائز . علة ذلك .</p> |
| ٤٠٧ | ٧٢ | <p>(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>(٢) عدم جواز الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وفى موضوع الدعوى معا . علة ذلك . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الإلغاء .</p> |
| ٥٠٢ | ٨٤ | <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ب) « الحكم بما لم يطلبه الخصوم ، « ما لا يعد كذلك » |
| | | المسائل المتعلقة بالنظام العام . تعرض المحكمة لها من تلقاء نفسها . عدم اعتباره حكماً بما لم يطلبه الخصوم يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر . (مثال بشأن قضاء محكمة الاستئناف من تلقاء ذاتها بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد) . |
| ٦٦٢ | ١١٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق . ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١) (ج) « إغفال الفصل في بعض الطلبات ، إغفال الفصل في طلب موضوعي . سبيل تداركه . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . م ١٩٣ مرافعات . |
| ٥٧٢ | ٩٤ | (الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١١) ثالثاً : تسبيب الأحكام « ضوابط التسبيب ، « الإحالة على تقرير الخبير ، بحث الخبير كافة اعتراضات الطاعنين والرد عليها . إحالة الحكم المطعون فيه إلى تقرير الخبير مقاماً على أسبابه فإنه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات . ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن جدل موضوعي . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . |
| ١٩٣ | ٣٦ | (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « تسبيب الحكم الاستئنافي » |
| | | (١) بطلان الحكم الابتدائي . قضاء محكمة الاستئناف بتأييده والإحالة إلى أسبابه . أثره بطلان الحكم الاستئنافي . |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١١) |
| | | (٢) بطلان الحكم الابتدائي . قضاء الحكم الاستئنافي بتأييده حملا على أسباب مستقلة دون الإحالة إليه . النعى على الحكم الأخير بالبطلان . غير مقبول . |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١١) |
| | | (٣) أخذ المحكمة الاستئنافية بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة . شرطة . أن ترى في هذه الأسباب ما يغنى عن إيراد جديد لكفايتها في حمل قضاء ذلك الحكم . |
| ٥٧٧ | ٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٥) |
| | | (٤) قضاء المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى كافية لحمل قضائها . وجود تناقض بين أسبابها وبعض أسباب الحكم الابتدائي . لاعيب . علة ذلك . |
| ٦٤١ | ١٠٨ | (الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٨٠٠ | ١٣١ | <p>(٥) تأييد محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي للأسباب الواردة به ولأسباب أخرى استندت إليها . كفاية هذه الأسباب لحمل قضاؤه . مؤداه . سلامة حكمها ولو وقع تناقض بين أسبابه وبعض أسباب الحكم الابتدائي . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩٣)</p> <p>رابعاً: عيوب التدليل :</p> <p>« القصور »</p> <p>« ما يعد كذلك »</p> <p>(١) إقامة الحكم المطعون فيه قضاء بانتفاء احتجاز المطعون ضده لأكثر من مسكن لشغله شقة النزاع مكتبا للمحاسبة دون أن يفتن لدفاع الطاعنة بزوال صفة المستأجر عنه بسبق تركها لوالدته وإنهاء عقد إيجارها بوفاتها ودون بحث ما إذا كان لديه مقتضى خلال الفترة من تاريخ وفاتها حتى استغلاله لها كمكتب محاسبة . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) إقامة المستفيد الدعوى بمطالبة الطاعن بقيمه الشيك .</p> <p>تمسك الأخير بأنه نفذ إلزامه الذي كان سبباً لإصداره هذه الشيك فلا محل لمطالبته بقيمته . دفاع جوهرى يتغير به - إن صح -</p> |
| ٢٩٣ | ٥٤ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | وجه الرأي فى الدعوى . التفات الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وقضائه بالزام الطاعن قيمة الشيك بدعوى حجية الحكم الجنائى الصادر بإدانتة عن جريمة الشيك بما مفاده تقييد المحكمة المدنية بها بشأن سبب إصدار الشيك . خطأ وقصور . |
| ٢٩٩ | ٥٥ | (الطعن رقم ٤٣٢٨ ، ٤٣٣٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١) (٣) الدفاع الجوهري الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى عدم رد الحكم عليه . قصور . |
| ٣٤٨ | ٦٤ | (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) (٤) إغفال الحكم بحث دفاع جوهري للخصم . قصور فى أسباب الحكم الواقعية . موجب لبطلاته . |
| ٣٥٥ | ٦٥ | (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) (٥) إغفال الحكم بحث دفاع جوهري للخصم . قصور فى أسبابه الواقعية . أثره . البطلان . |
| ٤٩١ | ٨٢ | (الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) (٦) عدم جواز تعويل الحكم فى قضائه بنفى الصورية على ذات المستند المطعون عليه بالصورية أو على أى مستند آخر أعد لاختفائه وستره متى كان المستند الأول أساساً له ومترتباً عليه . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>إغفال الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنة الجوهري بصورية عقد بيع العقار الصادر لزوجته المطعون ضده وكافة المستندات المقدمة من الأخير والمعدة لإثبات تحايلة على الحظر الوارد بالمادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصور وفساد فى الاستدلال . لا يغير من ذلك أن تكون هذه المستندات رسمية . علة ذلك .</p> |
| ٤٩١ | ٨٢ | <p>(الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>(٧) تمسك الطاعنون بأن وفاء المطعون ضده بالمبلغ المطالب برده كان عن ترو وبصيره ودون اكراه . عدم مواجهة الحكم المطعون فيه هذا الدفاع دون أن يعرض لمدى توافر شروط الفقرة الثانية من المادة ١٨١ مدنى . خطأ وقصور .</p> |
| ٥٤٢ | ٩٠ | <p>(الطعن رقم ٤٦٣٤ ، ٤٦٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٩)</p> <p>(٨) العبرة فى وصف العين بحقيقة الحال الذى أعده المؤجر واعتاد عليه وارتضاه المستأجر وقت التعاقد . مؤداه . وجوب الاعتداد بالمنقولات والمفروشات التى أعدها المؤجر والمسلمه للمستأجر عند استلام العين المؤجرة . لا يغير من ذلك قيام المستأجر باستعمالها لغير السكنى ولو أثبت فى العقد هذا الغرض الذى يرغب فى الاستعمال . دفاع الطاعنة - المؤجرة -</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>أمام محكمة الموضوع بتأجيرها عين النزاع مفروشة لغرض السكنى واعدادها بمنقولات كافية لهذا الغرض الذى أعدته واعتادت عليه وارتضاء المستأجر ذلك والقائمة عند التسليم . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن العين مؤجرة خالية لعدم كفاية المنقولات للغرض من التأجير الثابت فى العقد وهو استعمالها مكتباً للتوكيلات السياحية والنقلات . خطأ وقصور . علة ذلك.</p> |
| ٥٤٧ | ٩١ | <p>(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(٩) استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية . أثره . إعادة الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . م ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . مؤداه . اعتراض الطاعنة على إعلان المطعون ضده لها بدعوتها للدخول فى طاعته استناداً إلى سببين (عدم مشروعية مسكن الطاعة وشغله بسكنى الغير ، وعدم أمانته عليها نفساً ومالاً) . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض اعتراضها دون بحث دفاعها الجوهري بخصوص عدم أمانته عليها نفساً ومالاً . قصور .</p> |
| ٧٢٠ | ١١٨ | <p>(الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٠ ق (أحوال شخصية جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (١٠) تقدير اللجان المختصة لأجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . اقتصره على الأماكن المقامة لغرض السكنى دون المقامة لغير هذا الغرض . م ١ منه . (مثال فى قصور الحكم الصادر بإثبات العلاقة الإيجارية فى استظهار تاريخ إنشاء المبنى والغرض من إقامته) . |
| ٧٣٣ | ١٢١ | (الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٤) (١١) حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن فى البلد الواحد دون مقتضى . مناعة . انفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين . م ١ / ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مجرد إقامته فى المسكن أو تحرير عقد إيجار باسمه . عدم كفايته لاعتباره محتجزاً . استقلال آخرون من ذويه فعليا بالمسكن . أثره . توافر المقتضى وانتفاء الاحتجاز . المقصود بالمقتضى . حاجة المستأجر الاجتماعية أو الصحية أو العائلية . جواز إعداد مسكن آخر لأفراد أسرته أو ذويه الملزم بسكناهم . تقديره . من سلطة قاضى الموضوع دون معقب متى أقام قضاء على أسباب سائغة . التزام محكمة الموضوع باستظهاره حال نظر دعوى الإخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن وإلا كان حكمها قاصرا . « مثال فى إيجار لاستدلال فاسد على انتفاء المقتضى لاحتجاز الطاعنة لأكثر من مسكن » . |
| ٨١١ | ١٣٣ | (الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | « مالا يعد قصوراً » |
| | | (١) التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعاً جوهرياً طالما أنه ليست له هذه الحجية . إغفال الحكم الإشارة إليه . لا يعد قصوراً . |
| ٣٢٢ | ٦٠ | (الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧) |
| | | (٢) الدفاع الذي تلتزم المحكمة بالرد عليه . ماهيته . التفات الحكم عن دفاع عار عن الدليل ويدحضه واقع الدعوى . لا قصور . |
| ٤٨٢ | ٨١ | (الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |
| | | (٣) إغفال الحكم الرد على دفاع لا يستند إلى أساس قانوني صحيح . لا قصور . |
| ٥٠٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |
| | | « مخالفة الثابت بالأوراق » |
| | | « ما يعد كذلك » |
| | | الإلتزام . انقضاؤه بالإبراء . م ٣٧١ مدنى . التزام الطاعن بأداء مبلغ إلى المطعون ضده . تمسكه بدلالة إتفاق لاحق متضمناً إبراءه من التزامة . إطراح الحكم المطعون فيه ذلك دون إعمال أثر الاتفاق . مخالفة للثابت بالأوراق . |
| ٢٠٠ | ٣٧ | (الطعن رقم ٣١٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٢) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« الفساد في الاستدلال »</p> <p>« ما يعد كذلك »</p> <p>(١) عدم جواز تعويل الحكم في قضائه بنفي الصورية على ذات المستند المطعون عليه بالصورية أو على أى مستند آخر أعد لاختفاء وستره متى كان المستند الأول أساساً له ومرتباً عليه .</p> <p>إغفال الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنة الجوهري بصورية عقد بيع العقار الصادر لزوجـة المطعون ضده وكافة المستندات المقدمة من الأخير والمعدة لإثبات تحايلة على الحظر الوارد بالمادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - قصور وفساد في الاستدلال .</p> <p>لا يغير من ذلك أن تكون هذه المستندات رسمية . علة ذلك .</p> |
| ٤٩١ | ٨٢ | <p>(الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>(٢) فساد الحكم في الاستدلال . ماهيته .</p> |
| ٦٧٧ | ١١٢ | <p>(الطعن رقم ٣٣٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١)</p> <p>(٣) سقوط حق الزوجة في طلب التطليق لزواج زوجها بأخرى . شرطه . مضى سنة من تاريخ علمها به أو رضائها به صراحة أو ضمناً . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قضاء الحكم المطعون فيه</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>برفض دعوى الطاعنة إستناداً إلى رضائها الضمنى بزواج المطعون ضده بأخرى الذى استخلصه من عدم إقامتها دعوى التطليق فى مدة تقل عن سنة من تاريخ علمها به . خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال .</p> |
| ٦٢١ | ١٠٤ | <p>(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ ق احوال شخصية جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>« التناقض »</p> <p>« ما يعد كذلك »</p> <p>(١) التناقض المفسد للأحكام . ماهيته .</p> |
| ٤٠٧ | ٧٢ | <p>(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) التناقض الذى يعيب الحكم ويفسده . ماهيته .</p> |
| ٦٤١ | ١٠٨ | <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(٣) التناقض الذى يفسد الحكم . ماهيته .</p> |
| ٦٩٨ | ١١٥ | <p>(الطعن رقم ١١٤٥ ، ١٣٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>الخطأ فى تطبيق القانون</p> <p>« ما يعد كذلك »</p> <p>(١) وجوب ثبوت الإضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قاعدة موضوعية تتعلق</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز القانونية التي لم تستقر بحكم نهائي . اشتراط الحصول على حكم نهائي لإثبات الاستعمال الضار بسلامة المبنى . لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون المذكور دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت به الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . وجوب استظهار تاريخ الإضرار . مخالفة ذلك . خطأ .</p> |
| ٢٠٣ | ٣٨ | <p>(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) ادخال خصم في الدعوى بعد إيداع الخبر تقريره فيها وتمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم حاجته بهذا التقرير . القضاء ضده . استناداً إلى هذا التقرير . خطأ . علة ذلك .</p> |
| ٢١٤ | ٤٠ | <p>(الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٣) التزام المستأجر بتقديم الدليل على سداده كامل الأجرة المستحقة في ذمته وما تكبده المؤجر من مصروفات ونفقات فعلية حتى إقفال باب المرافعة في الاستئناف . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى إخلاء الطاعن من عين النزاع لعدم تقديم الدليل على استيفاء المؤجر - المطعون ضده الأول - قيمة الشيكات من الجهة المسحوب عليها . لا عيب .</p> |
| ٢٨٥ | ٥٣ | <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(٤) إقامة المستفيد الدعوى بمطالبة الطاعن بقيمة الشيك .</p> <p>تمسك الأخير بأنه نفذ التزامه الذى كان سبباً لإصداره هذا الشيك فلا محل لمطالبته بقيمته . دفاع جوهرى يتغير به - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى . التفات الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وقضائه بالزام الطاعن بقيمة الشيك بدعوى حجية الحكم الجنائى الصادر بإدانة عن جريمة الشيك بما مفاده تقييد المحكمة المدنية بها بشأن إصدار الشيك . خطأ وقصور .</p> |
| ٢٩٩ | ٥٥ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢٨ ، ٤٣٣٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>(٥) النص القانونى . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله أو تخصيصه أو تقييده متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة . الاستهداء بالحكمة التى أملتة أو ما ورد فى الأعمال التحضيرية أو المذكرة الإيضاحية . خطأ .</p> |
| ٣٠٩ | ٥٧ | <p>(الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٦)</p> <p>(٦) حق المؤمن عليه أو المستحقين فى طلب التعويض عن التأخير فى صرف المستحقات . ينشأ من تاريخ إستيفاء المستندات المؤيدة للصرف . عدم اشتراط شكلاً معيناً فى الطلب مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .</p> |
| ٤٧٦ | ٨٠ | <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٧) مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ . ماهيتها . مدة الخدمة المحسوبة فى أقدمية العامل من تاريخ تعيينه فى الجهة الموجود بها وقت تطبيق القانون مضافا إليها ما لم يحسب من مدد الخدمة السابقة فى الجهات المنصوص عليها فى المادة ١٨ وبالشروط الواردة بالمادة ١٩ من القانون المشار إليه . مدة تدريب العامل لاتعد من قبيل مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية . مخالفة ذلك . خطأ فى القانون .</p> |
| ٥١١ | ٨٥ | <p>(الطعن رقم ٥٥٠٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>(٨) تمسك الطاعنون بأن وفاء المطعون ضده بالمبلغ المطالب برده كان عن ترو وبصيره ودون اكراه . عدم مواجهة الحكم المطعون فيه هذا الدفاع دون أن يعرض لمدى توافر شروط الفقرة الثانية من المادة ١٨١ مدنى . خطأ وقصور .</p> |
| ٥٤٢ | ٩٠ | <p>(الطعن رقم ٤٦٣٤ ، ٤٤٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٩)</p> <p>(٩) العبرة فى وصف العين بحقيقة الحال الذى أعده المؤجر واعتاد عليه وارتضاه المستأجر وقت التعاقد . مؤداه . وجوب الاعتداد بالمنقولات والمفروشات التى أعدها المؤجر والمسلمه للمستأجر عند استلام العين المؤجرة . لا يغير من ذلك قيام المستأجر</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>باستعمالها لغير السكنى ولو أثبت في العقد هذا الغرض الذى يرغب فى الاستعمال . دفاع الطاعنة - المؤجرة - أمام محكمة الموضوع بتأجيرها عين النزاع مفروشة لغرض السكنى وإعدادها بمنقولات كافية لهذا الغرض الذى أعدته واعتادت عليه وإرتضاء المستأجر ذلك والقائمة عند التسليم . إنتهاء الحكم المطعون فيه إلى أن العين مؤجرة خالية لعدم كفاية المنقولات للغرض من التأجير الثابت فى العقد وهو استعمالها مكتباً للتوكيلات السياحية والنقلات . خطأ وقصور . علة ذلك .</p> |
| ٥٤٧ | ٩١ | <p>(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>١٠ - سقوط حق الزوجة فى طلب التطلاق لزواج زوجها بأخرى . شرطه . مضى سنة من تاريخ علمها به أو رضائها به صراحة أو ضمناً . م ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنة استناداً إلى رضائها الضمنى بزواج المطعون ضده بأخرى الذى استخلصه من عدم إقامتها دعوى التطلاق فى مدة تقل عن سنة من تاريخ علمها به . خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال .</p> |
| ٦٢١ | ١٠٤ | <p>(الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(١١) للخصم اتخاذ طريق الطعن بالتزوير بالتقرير فى قلم الكتاب دون حاجة إلى تصريح من المحكمة بذلك . مجرد ادعاء الخصم بأن الورقة مزورة لا يوجب على المحكمة بحث هذا الإدعاء طالما لم يسلك الطريق القانونى للإدعاء بالتزوير . استخلاص الحكم عدم جدية الطعن بالتزوير . صحيح .</p> |
| ٦٢٤ | ١٠٥ | <p>(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(١٢) العبرة فى تحديد طلبات الخصم هى بما يطلب الحكم له به . طلب المطعون ضدها الحكم بفرض متعة لها طبقاً للقانون دون تحديدها بمبلغ معين أو مدة معينة والقضاء لها بمتعة تقدر بنفقة خمس سنوات صحيح . لا ينال من ذلك إشارتها بصحيفة إفتتاح الدعوى إلى مطالبتها ودياً للطاعن بمتعة مقدارها نفقة سنتين قبل رفع دعواها .</p> |
| ٦١٧ | ١٠٣ | <p>(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٦٠ ق د احوال شخصية ، جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(١٣) ثبوت إبرام عقد إيجار شقة النزاع قبل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وانتهاء إقامة المستأجر الأجنبى بعد العمل بأحكامه . عدم انتهاء إلا بصدور الحكم النهائى فى دعوى الإخلاء . م ٢ / ١٧ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تحقق الشروط الواردة</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>فى النص المذكور أثناء نظرها . عدم جواز القضاء بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان . اعتبار الشروط المشار إليها شروطاً موضوعية وليست شكلية . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ .</p> |
| ٨٦٣ | ١٤٢ | <p>(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٩)</p> <p>« ما لا يعد كذلك »</p> <p>(١) تضمين المؤجر التكليف بالوفاء ما اعتقد أحقيته من زيادة فى الأجرة إعمالاً لنص المادة «٧» ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، وكامل الأجرة المستحقة دون خصم ما ادعاه المستأجر من نفقات ترميم بالعين المؤجرة . انتهاء الحكم المطلوب فيه إلى الاعتداد به والالتفات عن الدفع ببطلانه لوجود خلاف بين الطرفين حول أحقية المؤجر للزيادة المطلوبة إعمالاً لنص المادة المذكورة وحتى صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورتها ولعدم تقديم المستأجر أن اصلاح التلف كان مستعجلاً لا يتحمل الإلتجاء إلى القضاء المستعجل للترخيص بإجرائه . لا خطأ .</p> |
| ٢٨٥ | ٥٣ | <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(٢) انتهاء الحكم إلى أن عقد إيجار العين محل النزاع أنصب على مكان خال يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن لخلوه من المقومات المادية والمعنوية . صحيح في القانون . مجرد وجود المكان المؤجر في موقع متميز لا يخرج من نطاق تطبيق القانون المذكور .</p> |
| ٧٢٩ | ١٢٠ | <p>(الطعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(٣) انعقاد عقد إيجار النزاع لمدة غير محددة وعدم انتهائه طالما كان المستأجر قائما بسداد الأجرة . تخويل وحدة حق انهاء . أثره . وجوب إعمال المادة ٥٦٣ مدني . لا محل للقول بانتهاء العقد بموت المستأجر أو بمضي ستين عاما قياسا على حق الحكر أو إنعقاده لمدة يحددها القاضي . علة ذلك . التزام الحكم المطعون فيه هذا النظر . لا خطأ . لا ينال من ذلك تسليم وكيل - المؤجر - مقابل الإجارة المعروض طالما احتفظ بحقوقه القانونية .</p> |
| ٥٠ | ١٢٤ | <p>(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>خامساً: حجية الحكم:</p> <p>« شروط الحجية »</p> <p>حجية الحكم . مناعة . إتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعوى .</p> |
| ٤٣٩ | ٧٥ | <p>(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>« مالا يحوز الحجية »</p> <p>« الحكم الصادر بتوجيه يمين عدم العلم »</p> <p>الحكم الصادر بتوجيه يمين عدم العلم المتضمن تقرير اختصاص المحكمة قيميا بنظر النزاع بشأن الملكية . حكم فرعى غير منه للخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه على استقلال . غير جائز . م ٢١٢ مرافعات . أثره . عدم اعتبار ذلك الحكم حائزاً لقوة الأمر المقضى . النعى بمخالفته حكم سابقا . على غير محل .</p> |
| ٤٩٧ | ٨٣ | <p>(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>« أحكام لها حجية مؤقتة »</p> <p>« الأحكام الصادرة من القضاء المستعجل »</p> <p>تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجر جبراً عنه من العين المؤجرة لتأخره في سداد الأجرة . لمحكمة الموضوع إعادته إليها</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>بعد وفائه بالأجرة المستحقة والمصاريف والنفقات الفعلية . علة ذلك . الحكم الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد محكمة الموضوع . لا يغير من ذلك ماورد بنص م١٨/ب ق ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن توقي المستأجر تنفيذ الحكم المستعجل بالطرد ولا الإتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة .</p> |
| ٢٢٨ | ٤٣ | <p>(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>« حجية الحكم الجنائي »</p> <p>(١) حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم بالبراءة أو الإدانة وعلى الأسباب المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة . لا حجية للأسباب غير الضرورية .</p> |
| ٢٩٩ | ٥٥ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢٨ و ٤٣٢٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب . سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه لا أثر له في قيام المسؤولية الجنائية . وإن كان يعتد به عند المطالبة بقيمة الشيك .</p> |
| '٩٩ | ٥٥ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢٨ و ٤٣٢٢ لسنة ٦١ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(٣) إقامة المستفيد الدعوى بمطالبة الطاعن بقيمة الشيك . تمسك الأخير بأنه نفذ إلزامه الذى كان سبباً لإصداره هذا الشيك فلا محل لمطالبه بقيمته . دفاع جوهرى يتغير به - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى . التفات الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وقضاه بإلزام الطاعن بقيمة الشيك بدعوى حجية الحكم الجنائى الصادر بإدانتة عن جريمة الشيك بما مفادة تقييد المحكمة المدنية بها بشأن سبب إصدار الشيك . خطأ وقصور .</p> |
| ٢٩٩ | ٥٥ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢٨ و ٤٣٣٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١) (٤) حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . مناطها . فصله فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . أثره . عدم جواز إعادة بحث هذه الأمور أمام المحكمة المدنية . وجوب إلزامها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ إثبات .</p> |
| ٣٦٣ | ٦٦ | <p>(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) (٥) حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . مناطها . فصله فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . التزام المحكمة المدنية بهذه الأمور فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها المادتان ٤٥٦ أ . ج ، ١٠٢ إثبات . « مثال فى إيجار بصدد التزام المحكمة المدنية</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | فى دعوى التعويض عن حرمان المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة بحجية الحكم الجنائى بإدانة الطاعن فى جريمة بناء بدون ترخيص . |
| ٧٧٠ | ١٢٧ | (الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٤) (٦) حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . مناطها . فصله فصلا لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . التزام المحكمة المدنية بهذه الأمور فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها . عدم امتداد هذه الحجية إلى الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بالأدانة أو بالبراءة . |
| ٨٤٨ | ١٤٠ | (الطعن رقم ٢٩٧ ، ١١٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) « أثر الحجية » « الحكم بوقف الدعوى تعليقياً » الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها . حكم قطعى . أثره . إمتناع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدليل على تنفيذ ذلك الحكم . |
| ٢٥٣ | ٤٨ | (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٩) « الحكم بصحة إجراءات الحجز » اختصاص المحجوز لديه فى دعوى صحة إجراءات الحجز . أثره . اعتباره خصماً ذا صفة يحتاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد . |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | (الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | « تعلق الحجية بالنظام العام » |
| | | حجية الحكم من الأسباب التي تتعلق بالنظام العام . يجوز للمنيابة العامة إثارتها وللمحكمة أن تتصدى لها من تلقاء ذاتها م ٢٥٣ مرافعات . |
| ٢٤٨ | ٤٧ | (الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | « التمسك بالحجية » |
| | | التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعا جوهريا طالما أنه ليست له هذه الحجية . إغفال الحكم الإشارة إليه . لا يعد قصوراً . |
| ٣٢٢ | ٦٠ | (الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | سادساً: الطعن في الحكم: |
| | | « الأحكام الجائز الطعن فيها » |
| | | الطعن بالنقض اقتصراره على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف م ٢٤٨ مرافعات . الاستثناء . الطعن في أى حكم انتهائى فصل خلافا لحكم آخر صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى . م ٢٤٩ مرافعات . |
| ٨٢٦ | ١٣٦ | (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | د الأحكام غير الجائز الطعن فيها استقلاً ، |
| | | (١) عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . تعلق ذلك بالنظام العام (مثال بشأن اقتصار الحكم الاستثنافى على القضاء ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف ويرفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن) . |
| ٣٩٦ | ٧٠ | (الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) |
| | | (٢) الحكم الصادر بتوجيه يمين عدم العلم المتضمن تقرير إختصاص المحكمة قيميا بنظر النزاع بشأن الملكية . حكم فرعى غير منه للخصومه كلها أو بعضها . الطعن الطعن فيه على استقلال . غير جائز . م ٢١٢ مرافعات . أثره . عدم اعتبار ذلك الحكم حائزاً لقوة الأمر المقضى . النعى بمخالفته حكم سابق . على غير محل . |
| ٤٩٧ | ٨٣ | (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |
| | | د طرق الطعن ، |
| | | (١) الحكم بشئ لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه . سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر - ٥ / ٢٤١ مرافعات . الطعن عليه بالنقض . شرطه . |
| ٣٧٠ | ٦٧ | (الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٢) الحكم بشئ لم يطلبه خصوم . سبيل الطعن عليه هو إلتماس إعادة النظر . م ٥ / ٢٤١ مرافعات . |
| ٦٦٢ | ١١٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١) |
| | | (٣) المسائل المتعلقة بالنظام العام . تعرض المحكمة لها من تلقاء نفسها . عدم اعتباره حكما بما لم يطلبه الخصوم يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر . (مثال بشأن قضاء محكمة الاستئناف من تلقاء ذاتها بعدم قبول الاستئناف لرفعة بعد الميعاد) . |
| ٦٦٢ | ١١٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ و ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١) |
| | | « ميعاد الطعن » |
| | | (١) ميعاد الاستئناف . تعلقة بالنظام العام . أثره . رفع الاستئناف بعد الميعاد للمحكمة أن تقضى بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها . م ٢١٥ مرافعات . نعى الطاعن بأن آخر ميعاد فى الاستئناف صادف عطلة رسمية توقف فيها العمل بالمحاكم أو أنه تحقق فيه أمر غير مألوف يستحيل وقوعه ، عدم تقديم دليل يقينى على ذلك . نعى عار من الدليل . |
| ٦٦٢ | ١١٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ . ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٢) المسائل المتعلقة بالنظام العام . تعرض المحكمة لها من تلقاء نفسها . عدم اعتباره حكماً بما لم يطلبه الخصوم يجوز الطعن فيه بالتماس إعادة النظر . (مثال بشأن قضاء محكمة الاستئناف من تلقاء ذاتها بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد) |
| ٦٦٢ | ١١٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ . ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١) « المصلحة في الطعن » |
| | | (١) المصلحة النظرية . النعي المؤسس عليها . غير مقبول . |
| ٤٠٧ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) (٢) النعي الذي لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . غير منتج . |
| ٨٤٨ | ١٤٠ | (الطعن رقم ٢٩٧ . ١١٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) « الخصوم في الطعن » |
| | | (١) الاختصام في الطعن بالنقض . شرطه . إختصام من لم توجه إليه طلبات ولم يقضى عليه بشئ . غير مقبول . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٢) الطعن بالنقض - جوازه ممن كان خصماً أصلياً أو ضامناً لخصم أصيل في الدعوى مدخلاً أو متدخلاً فيها للاختصاص أو للانضمام لأحد طرفيها . م ٢٤٨ مرافعات . ثبوت رفع الاستئناف من الطاعن الثاني بصفته دون الطاعن الأول بصفته . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع من الأخير . لا ينال من ذلك قيام الأخير بإعادة إعلان المستأنف عليه - المطعون ضده - أو وجود شطب لإسم الطاعن الأول بصفته بالصورة المعلنة لصحيفة الاستئناف وإثبات اسم الطاعن الثاني بصفته بدلاً منه . علة ذلك .</p> |
| ٢٢٢ | ٤٢ | <p>(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>« أثر الطعن »</p> <p>نقض الحكم الصادر في التزام بالتضامن . أثره . نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه .</p> |
| ٥٧٢ | ٩٤ | <p>(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>سابعاً: تنفيذ الحكم:</p> <p>« تنفيذ الأحكام المستعجلة » .</p> <p>الأحكام الصادرة في دعاوى المستعجلة . نفاذها بقوة القانون فور صدورها . م ٤٦٦ ق المرافعات السابق . لا يؤثر في</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ذلك استئناف الخصوم لتلك الأحكام . القضاء في دعوى مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز . أثره . نفاذه بقوة القانون بما يترتب عليه زوال كافة آثار الحجز المتوقع . صدور الحكم الاستثنائي فيما بعد بإلغاء حكم أول درجة . لا أثر له قبل أى من الخصوم ما لم يعلن بهذا الحكم . علة ذلك المادتان ٤٦٠ ، ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق . |
| ٥٧٧ | ٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣) ثامناً : رقابة محكمة النقض : قواعد الترقية طبقاً لنظام العاملين بالقطاع العام من المسائل القانونية التى يتعين على محكمة الموضوع أن تظهرها . خضوعها لرقابة محكمة النقض فى صحة تطبيق القانون . |
| ٦٩٢ | ١١٤ | (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٩٣) حوالة حوالة الحق تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . جواز صدوره من مشترى العين المؤجرة بعقد غير مسجل . شرطه . حواله عقد الإيجار إليه من البائع وقبول المستأجر أو إعلانه بها . أثره . للمشتري مقاضاة المستأجر المحال عليه فى شأن الحقوق المحال بها . علة ذلك . |
| ٣١٨ | ٥٩ | (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>حيازة</p> <p>إلتزام الحائز سيئ النية برد الثمار .</p> <p>الحائز سيئ النية . إلتزامه برد الثمرة . الربيع . سقوط الحق في المطالبة به بالتقادم الطويل . م ٣٧٥ / ٢ مدنى . لا يغير من ذلك أن عين النزاع مثمرة . إلتزام الغاصب بالتعويض لحرمان صاحب الحق من الانتفاع بها . إقتران الحيازة بحسن نية . لا إلتزام برد الثمرة . المادتان ٩٧٨ ، ٩٧٩ مدنى .</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>حظر الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى الحق</p> <p>حظر الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق . م ٤٤ مرافعات . مناعة . إقامتهما على شخص واحد . تعدد طلبات المدعى فى الدعوى واختلاف الخصوم فيها أثره . إنتفاء الحظر . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٣)</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | |
| ٢٠٣ | ٣٨ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (خ) |
| | | خبره - خلف |
| | | خبره |
| | | تقدير عمل الخبير : |
| | | (١) بحث الخبير كافة اعتراضات الطاعنين والرد عليها . إحالة الحكم المطعون فيه إلى تقرير الخبير مقاماً على أسبابه فإنه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات . ما يثيرة الطاعنون فى هذا الشأن . جدل موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . |
| ١٩٣ | ٣٦ | (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | (٢) لمحكمة الموضوع تقدير تقرير الخبير والأدلة الأخرى فى الدعوى والمفاضلة بينها . عدم التزامها بإجابة طلب ندب خبير آخر متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها . |
| ٢٠٣ | ٣٨ | (الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | (٣) اقتناع قاضى الموضوع بتقرير الخبير . عدم التزامه بالرد استقلالاً على المطاعن الموجهة إليه . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٤) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير عمل أهل الخبرة . أخذها بتقرير الخبير محمولا على أسبابه . مؤاده . عدم إلزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه . |
| ٥٠٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |
| | | (٥) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير عمل الخبير والأخذ به محمولا على أسبابه . عدم إلزامها متى إقتنعت بتقرير الخبير بالرد استقلالا على المطاعن الموجهة إليه . |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١١) |
| | | (٦) الطعن بالتزوير فى ورقه من أوراق الدعوى . طبيعته . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك . للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها . مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها . |
| ٨٣٧ | ١٣٨ | (الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(٧) إدخال خصم في الدعوى بعد إيداع الخبر تقريره فيها وتمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم حاجته بهذا التقرير .</p> <p>القضاء ضده - استناداً إلى هذا التقرير - خطأ - علة ذلك .</p> |
| ٢١٤ | ٤٠ | <p>(الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>خلف</p> <p>خلف عام</p> <p>إقرارات المورث تعتبر ملزمة لورثته . شرطه .</p> |
| ٥٥٣ | ٩٢ | <p>(الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (د) |
| | | دستور - دعوى - دفع |
| | | دستور |
| | | أثر الحكم بعدم دستورية نص تشريعى |
| | | صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . أثره . عدم جواز تطبيقه . إعتبارا من اليوم التالى لنشر الحكم . م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى (مثال بشأن عدم دستورية م ٥٥ ق المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣ .) |
| ٣٨٣ | ٦٨ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« دعوى »</p> <p>أولاً: إجراءات رفع الدعوى :</p> <p>(١) طريقة رفع الدعوى :</p> <p>« المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون التأمين الاجتماعى »</p> <p>المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام قانون التأمين الاجتماعى .</p> <p>وجوب عرضها على لجان فحص المنازعات قبل اللجوء إلى القضاء . م ١٥٧ ق ٧٩ لسنة ١٩٧٥ مخالفة ذلك . أثره . عدم قبول الدعوى .</p> |
| ٥٣٦ | ٨٩ | <p>(الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٨)</p> <p>« التظلم من أمر تقدير رسوم الشهر العقارى التكميلية »</p> <p>أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . لذوى الشأن التظلم منه خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه . المقصود بذوى الشأن فى مفهوم نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المطالبون بالرسوم التكميلية بمقتضى أمر التقدير .</p> |
| ٧٩٤ | ١٣٠ | <p>(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>"دعوى إخلاء المستأجر الأجنبي"</p> <p>ثبتت إبرام عقد إيجار شقة النزاع قبل العمل بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ وانتهاء اقامة المستأجر الأجنبي بعد العمل بأحكامه. عدم انتهائه إلا بصدر الحكم النهائي فى دعوى الإخلاء . م ١٧/٢ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . تحقق الشروط الواردة فى النص المذكور أثناء نظرها . عدم جواز القضاء بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان . اعتبار الشروط المشار إليها شروطا موضوعية وليست شكلية . مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ .</p> |
| ٨٦٣ | ١٤٢ | <p>(الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٩)</p> <p>"منازعات الطاعة حال قيام الزوجية"</p> <p>إجراءات دعوة الزوج زوجته للعودة لمنزل الزوجية واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية وفقا لنص المادة ١١ مكررا ثانيا من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بق رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . سريانه على جميع منازعات الطاعة حال قيام الزوجية سواء دخل بالزوجة أم لا . علة ذلك .</p> |
| ٦٠٩ | ١٠١ | <p>(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٥٩ ق (حوال شخصية جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٦)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ب) ميعاد رفع الدعوى : |
| | | « ميعاد طلب التطلاق للزواج بأخرى » |
| | | سقوط حق الزوجة فى طلب التطلاق لزواج زوجها بأخرى . شرطة . مضى سنة من تاريخ علمها به أو رضائها به صراحة أو ضمناً . م ١١ مكرراً من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ . قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى الطاعنة إستناداً إلى رضاها الضمنى بزواج المطعون ضده بأخرى الذى استخلصه من عدم إقامتها دعوى التطلاق فى مدة تقل عن سنة من تاريخ علمها به . خطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الإستدلال . |
| ٦٢١ | ١٠٤ | (الطعن رقم ٣٦ لسنة ٦٠ ق « احوال شخصية ، جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | (ج) صحيفة افتتاح الدعوى : |
| | | « بيانات الصحيفة التى تلحقها الرسمية » |
| | | صحيفة افتتاح الدعوى التى يحررها المدعى ويوقع عليها هو أو محاميه قبل تقديمها إلى قلم الكتاب . لا تعتبر ورقة رسمية . جواز الطعن عليها بالإنكار . مؤدى ذلك . لا تلحقها الرسمية إلا بتداخل الموظف المختص وفى حدود البيانات التى قام بها أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره . |
| ٤٧١ | ٧٩ | (الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | « تقديم طلب أمر الاداء بديل لصحيفة الدعوى » |
| | | (١) عريضة استصدار أوامر الاداء . بديل لصحيفة الدعوى . التكليف بالوفاء . أمر سابق عليها وشرط لصدور الأمر . عدم اعتباره من قبيل المطالبة القضائية . |
| ٢٥٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٤٦١ | ٧٨ | <p>(٢) عدم توافر شروط إصدار أمر الاداء . أثره . امتناع القاضى عن إصداره وتحديد جلسة لنظر الدعوى . تقديم طلب أمر الاداء . بديل لإيداع صحيفة الدعوى . إعلان هذا الطلب مديلاً بأمر الرفض والتكليف بالحضور لسماع الحكم بالطلبات . مؤداه . إنعقاد الخصومة فى الدعوى ولو كان مبنى رفض إصدار الأمر بالآداء أن الطلب فى غير حالاته . م ٢٠٤ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>(د) التكليف بالحضور :</p> <p>« الدور الايجابى للقاضى بتكليفه المدعى بإجراء إعلان جديد صحيح بصحيفة الدعوى ،</p> <p>انعقاد الخصومة . شرطة . إعلان المدعى عليه بصحيفة الدعوى إعلاناً صحيحاً . وجوب تأجيل القضية إلى جلسة تالية إذا تبينت المحكمة بطلان إعلان المدعى عليه بالصحيفة . مؤدى ذلك . عدم وقوفها عند القضاء بالبطلان بل عليها توجيه الخصوم نحو تصحيح الإجراءات بتكليف المدعى بإجراء إعلان جديد صحيح . علة ذلك . المواد ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٥ مرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>ثانياً : نطاق الدعوى :</p> <p>« الطلبات فى الدعوى ،</p> <p>« تحديد ما يطلب الخصم الحكم له به ،</p> <p>العبرة فى تحديد طلبات الخصم هى بما يطلب الحكم له به .</p> <p>طلب المطعون ضدها الحكم بفرض متعة لها طبقاً للقانون دون</p> |
| ٣٩٦ | ٧٠ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | تحديد لها بمبلغ معين أو مدة معينة والقضاء لها بمتعة تقدر بنفقة خمس سنوات . صحيح - لا ينال من ذلك إشارتها بصحيفة افتتاح الدعوى إلى مطالبتها ودياً للطاعن بمتعة مقدارها نفقة سنتين قبل رفع دعواها . |
| ٦١٧ | ١٠٣ | (الطعن رقم ٣٤ لسنة ٦٠ ق ، احوال شخصية ، جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٩٣) « ما لا يعد طلباً جديداً أمام محكمة الاستئناف ، طلب التعويض عن كافة الاضرار نتيجة وفاة المورث أمام محكمة أول درجة . إبداءه فى صحيفة الاستئناف شاملاً التعويض عن الضرر المادى الموروث . لا يعد طلباً جديداً . عله ذلك . |
| ٥٧٢ | ٩٤ | (الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣) « الطلب الذى تغفله المحكمة ، إغفال الفصل فى طلب موضوعى . سبيل تداركه . الرجوع إلى ذات المحكمة للفصل فيه . م ١٩٣ مرافعات . |
| ٥٧٢ | ٩٤ | (الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣) « سبب الدعوى ، الأساس الذى رفعت به الدعوى . ليس لمحكمة الموضوع أن تغيره من تلقاء نفسها . |
| ٤٦١ | ٧٨ | (الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | « تكييف الدعوى » |
| | | (١) لمحكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لها . وجوب تقيدها بسبب الدعوى وطلبات الخصوم فيها . |
| ٢٢٨ | ٤٣ | (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | (٢) لمحكمة الموضوع تكييف الدعوى وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون . وجوب تقيدها بالوقائع والطلبات المطروحة عليها . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها . |
| ٤٦١ | ٧٨ | (الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | (٣) فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . تكييفها لهذا الواقع مسألة قانون تخضع فيها لرقابة النقض . |
| ٤٦١ | ٧٨ | (الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | (٤) محكمة الموضوع . عدم تقيدها بتكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً . عليها إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . |
| ٧٩٤ | ١٣٠ | (الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | ثالثاً: نظر الدعوى أمام المحكمة : |
| | | (١) الخصوم فى الدعوى . |
| | | د اشخاص الخصومة ، |
| | | (١) دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . كون سند البائع عقداً عرفياً . وجوب اختصاص المشتري بالبائع للبائع له للحكم بصحة ونفاذ العقدين . إستناد البائع فيما باعه إلى حكم بصحة ونفاذ عقده - ولو لم يشهر صدور هذا الحكم قبل رفع المشتري دعواه أو أثناء نظرها . أثره . عدم وجوب اختصاص البائع له . |
| ١٧١ | ٣٣ | (الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |
| | | (٢) الطعن بالنقض - جوازه ممن كان خصماً أصلياً أو ضامناً لخصم أصيل فى الدعوى مدخلاً أو متدخلاً فيها للاختصاص أو للانضمام لأحد طرفيها . م ٢٤٨ مرافعات . ثبوت رفع الاستئناف من الطاعن الثانى بصفته دون الطاعن الأول بصفته . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع من الأخير . لا ينال من ذلك قيام الأخير بإعادة إعلان المستأنف عليه - المطعون ضده - أو وجود شطب لإسم الطاعن الأول بصفته بالصورة المعلنة لصحيفة الاستئناف وإثبات إسم الطاعن الثانى بصفته بدلاً منه . علة ذلك . |
| ٢٢٢ | ٤٢ | (الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٧٧٧ | ١٢٨ | <p>(٣) اختصام المحجوز لديه فى دعوى صحة إجراءات الحجز. أثره ، اعتباره خصما ذا صفة يحاج بالحكم الذى يصدر فيها فيما يتعلق بصحة إجراءات الحجز ويلتزم بتنفيذه فى هذا الصدد.</p> <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٨)</p> <p>« تمثيل الخصوم »</p> <p>« الصفة الإجرائية »</p> <p>« تمثيل الوكيل الملاحى لمالك السفينة أمام القضاء »</p> <p>(١) السفن الأجنبية التى تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر . لكل منها وكيل ملاحى ينوب عن مالكيها فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى مصر ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط .</p> |
| ٤٥٠ | ٧٧ | <p>(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>(٢) السفن الأجنبية التى تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر . لكل منها وكيل ملاحى ينوب عن صاحبها فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى مصر ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، ويعتبر مقر هذا الوكيل موطناً لمالك السفينة .</p> |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | « شطب الدعوى » |
| | | « أثر شطب الدعوى الأصلية وتجديدها بالنسبة للدعوى الفرعية » |
| | | الدعوى الفرعية . استقلالها عن الدعوى الأصلية . موضوع الدعوى الفرعية متى كان مجرد دفاع فى الدعوى الأصلية واتحادهما معاً . شطب الدعوى الأصلية ينصرف أثره إلى الدعوى الفرعية وتجديد الدعوى الأصلية يشمل تجديد الدعوى الفرعية دون وجود قيام رافعها بتجديدها باجراء مستقل . |
| ٥٢٤ | ٨٧ | (الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٨) |
| | | « إدخال خصم فى الدعوى » |
| | | ادخال خصم فى الدعوى بعد إيداع الخبر تقريره فيها وتمسكه أمام محكمة الموضوع بعدم حاجته بهذا التقرير . القضاء ضده استنداً إلى هذا التقرير . خطأ . علة ذلك . |
| ٢١٤ | ٤٠ | (الطعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٤) |
| | | « التدخل فى الدعوى » |
| | | « التدخل الاتصافى » |
| | | تدخل المطعون ضدها الثانية المصرية فى استئناف دعوى الإخلاء منضمة للمطعون ضده الأول . التزام المحكمة بالفصل فى الطلب الأصلى المردد بين الطاعن والأخير . |
| ٨٦٣ | ١٤٢ | (الطعن رقم ٢٠٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٩) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ب) « إجراءات الجلسة » |
| | | « إحالة الدعوى من دائرة إلى أخرى » |
| | | إحالة القضية من دائرة إلى أخرى من دوائر المحكمة . خروجه عن نطاق المادة ١١٣ مرافعات ، لا محل لإخطار الخصوم الغائبين . |
| ٦٢٩ | ١٠٦ | (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | (ج) « ضم الدعاوى » |
| | | ضم الدعويين المختلفتين سببا وموضوعا إلى بعضهما . أثره . احتفاظ كل منهما باستقلالها . وحدة الطلب فيهما مع اتحاد الخصوم والسبب . أثره . اندماجهما وفقدان كل منهما استقلالها . علة ذلك . |
| ٣٧٠ | ٦٧ | (الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | (د) الدفاع فى الدعوى وتقديم المستندات والمذكرات |
| | | « الدفاع فى الدعوى » |
| | | (١) عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله ولم يطلب منها تمكينه من إثباته . |
| ٢٢٨ | ٤٣ | (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ٣٢٢ | ٦٠ | (٢) التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعا جوهريا طالما أنه ليست له هذه الحجية.إغفال الحكم الإشارة إليه . لا يعد قصوراً . (الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧) |
| ٣٤٨ | ٦٤ | (٣) الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى . عدم رد الحكم عليه . قصور . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) |
| ٣٥٥ | ٦٥ | (٤) إغفال الحكم بحث دفاع جوهري للخصم . قصور في أسباب الحكم الواقعية . موجب لبطلانه . (الطعن رقم ٢٧٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) |
| ٤٨٢ | ٨١ | (٥) محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على دفاع غير جوهري لا يتغير به وجه الرأي في الدعوى . (الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |
| ٤٩١ | ٨٢ | (٦) إغفال الحكم بحث دفاع جوهري للخصم . قصور في أسبابه الواقعية . أثره . البطلان . (الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |
| | | (٧) عدم جواز تعويل الحكم في قضائه بنفي الصورية على ذات المستند المطعون عليه بالصورية أو على ذات مستند آخر أعد لاختفائه وستره متى كان المستند الأول أساساً له ومترتباً عليه . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>إغفال الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنة الجوهري بصورية عقد بيع العقار الصادر لزوجها المطعون ضده وكافة المستندات المقدمة من الأخير والمعدة لإثبات تحاييله على الحظر الوارد بالمادة الثامنة من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصور وفساد فى الاستدلال . لا يغير من ذلك أن تكون هذه المستندات رسمية . علة ذلك .</p> |
| ٤٩١ | ٨٢ | <p>(الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>(٨) الدعوى الفرعية . استقلالها عن الدعوى الأصلية . موضوع الدعوى الفرعية متى كان مجرد دفاع فى الدعوى الأصلية . أثره . اندماج الدعوى الفرعية فى الدعوى الأصلية واتحادهما معاً .</p> |
| ٥٢٤ | ٨٧ | <p>(الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٨)</p> <p>(٩) الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى . طبيعته . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك . للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأى فيها .</p> |
| ٨٣٧ | ١٣٨ | <p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « تقديم المستندات والمذكرات » |
| | | المستندات والمذكرات المقدمة من الخصم بعد إنعقاد الخصومة قانوناً . عدم التزامه بإعلان خصمه بها . علة ذلك . وجوب متابعة الخصم لإجراءات الدعوى وجلساتها . |
| ٦٢٩ | ١٠٦ | (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | رابعاً : المسائل التي تعترض سير الخصومة : |
| | | « وقف الدعوى » |
| | | « الوقف التعليقي » |
| | | (١) الحكم بوقف الدعوى حتى يفصل فى مسألة أخرى ترى المحكمة ضرورة الفصل فيها . حكم قطعى . أثره . إمتناع العودة لنظر الموضوع دون تقديم الدليل على تنفيذ ذلك الحكم . |
| ٢٥٣ | ٤٨ | (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | (٢) بطلان إجراءات تعجيل الدعوى . دفع شكلى . وجوب ابداءه قبل التكلم فى الموضوع وإلا سقط الحق فيه . |
| ٢٥٣ | ٤٨ | (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | (٣) وقف الدعوى . المادة ١٢٩ مرافعات . جوازى للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة فى المسألة الأولية الخارجة عن حدود اختصاصها . |
| ٣٢٢ | ٦٠ | (الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٧ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« ترك الخصومة »</p> <p>« أثر الحكم بترك الخصومة »</p> <p>(١) المطالبة القضائية القاطعة للتقادم . م ٣٨٣ مدنى . شرطها . الحكم بترك الخصومة فى دعوى المطالبة . أثره . إلغاء جميع إجراءاتها وزوال الأثر المترتب على رفعها فى قطع التقادم . مؤدى ذلك . لا تقطع المطالبة سوى التقادم السارى لمصلحة من رفعت عليه الدعوى وقضى عليه فيها .</p> |
| ٤٠٣ | ٧١ | <p>(الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>(٢) الاستئناف الفرعى . زواله بزوال الاستئناف الاصلى . مؤدى ذلك . م ٢٣٧ / ٢ مرافعات . الحكم بقبول ترك الخصومة فى الإستئناف الاصلى يستتبع القضاء ببطلان الاستئناف الفرعى . م ٢٣٩ مرافعات . وجوب تعرض المحكمة لذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .</p> |
| ٨٤٨ | ١٤٠ | <p>(الطعن رقم ٢٩٧ ، ١١٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> <p>« سقوط الخصومة »</p> <p>« توقى سقوط الخصومة »</p> <p>(٣) الإجراء المانع من سقوط الخصومة . شرطه . أن يكون صحيحا أو يصبح صحيحا لعدم التمسك ببطلانه فى الوقت المناسب .</p> |
| ٧٤٣ | ١٢٣ | <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٥)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« انقضاء الخصومة »</p> <p>« انقضاء الدعوى الجنائية »</p> <p>الحكم الجنائى الغيابى بالإدانة فى مواد الجرح . لا تنقضى به الدعوى الجنائية . لا يعدو أن يكون من الإجراءات القاطعة لمدة تقادمها المادتان ١٥ ، ١٧ أ . ج . عدم إعلانه أو اتخاذ إجراء تال له قاطع للتقادم أثره . إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ صدوره . مؤدى ذلك .</p> |
| ١٥٥ | ٣١ | <p>(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>« اعتبار الدعوى كأن لم تكن »</p> <p>« م ٨٢ مرافعات »</p> <p>الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تجديدها من الشطب خلال الميعاد . عدم تعلقه بالنظام العام . إقتصار أثره على الخصم الذى تمسك به إذا كان موضوع الدعوى قابلاً للتجزئة . الدعوى بتثبيت ملكية إلى قدر معين من أطياف فى تركه . موضوعها قابل للتجزئة بطبيعته .</p> |
| ١٠٦ | ١٣٢ | <p>(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>خامساً : مصروفات الدعوى :</p> <p>« من عناصرها : أتعاب المحاماة »</p> <p>دخول أتعاب المحاماه ضمن مصاريف الدعوى . القضاء بها لمن كسب الدعوى . مناطه أن يكون قد أحضر محامياً للمرافعة فيها .</p> |
| ٢٥٧ | ٤٩ | <p>(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٠)</p> <p>« الاعفاء من الرسوم القضائية لا يشمل باقى عناصر مصاريف الدعوى »</p> <p>إعفاء وحدات التعاون الإسكانى من الرسوم القضائية المستحقة عن المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكانى ليس من بينها مصاريف الدعوى التى يدخل ضمنها مقابل أتعاب المحاماة . م ٦٦ من القانون المذكور . م ١٨٤ مرافعات .</p> |
| ٧٩٤ | ١٣٠ | <p>(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١١)</p> <p>سادساً : أنواع من الدعاوى :</p> <p>« دعوى صحة التعاقد »</p> <p>دعوى صحة التعاقد . ماهيتها . كون سند البائع عقداً عرفياً . وجوب اختصاص المشتري البائع للبائع له للحكم بصحة ونفاذ العقدین . إستناد البائع فيما باعه إلى حكم بصحة ونفاذ</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٧١ | ٣٣ | <p>عقده - ولو لم يشهر صدور هذا الحكم قبل رفع المشتري دعواه أو أثناء نظرها . أثره . عدم وجوب اختصاص البائع له .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>د دعوى التزوير ،</p> <p>(١) عدم جواز القضاء بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفي الموضوع معاً . القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج وفي الموضوع معاً . جائز . علة ذلك .</p> |
| ٤٠٧ | ٧٢ | <p>(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>(٢) الأوراق المدعى بتزويرها . من أوراق الدعوى . الأمر بضمها والاطلاع عليها . إجراء لا يلزم اثباته بمحضر الجلسة أو فى مدونات الحكم .</p> |
| ١٠٢ | ٨٤ | <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>(٣) عدم جواز الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها وفي موضوع الدعوى معاً . علة ذلك . صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية . وجوب التقيد بهذه القاعدة سواء كان الحكم بالتأييد أو الالغاء .</p> |
| ١٠٢ | ٨٤ | <p>(الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « دعوى الحق ودعوى الحيازة » |
| | | حظر الجمع بين دعوى الحيازة ودعوى المطالبة بالحق . م ٤٤ |
| | | مرافعات . مناطه . إقامتهما على شخص واحد . تعدد طلبات |
| | | المدعى فى الدعوى واختلاف الخصوم فيها . أثره . إنتفاء الحظر . |
| | | علة ذلك . |
| ٢٠٩ | ٣٩ | (الطعن رقم ١٤٧٨ . ١٦٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | « الدعوى الفرعية » |
| | | الدعوى الفرعية . استقلالها عن الدعوى الأصلية . موضوع |
| | | الدعوى الفرعية متى كان مجرد دفاع فى الدعوى الأصلية . |
| | | أثره . اندماج الدعوى الفرعية فى الدعوى الأصلية واتحادهما معاً . |
| ٥٢٤ | ٨٧ | (الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ٨ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | « دعوى المضرور المباشرة » |
| | | (١) دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى |
| | | عن حوادث السيارات . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها |
| | | للتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ٧٥٢ مدنى . سريان القواعد العامة |
| | | المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها بشأن هذا التقادم . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ٧ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | (٢) دعوى المضرور قبل المؤمن . إقامة دعوى جنائية عن الفعل غير المشروع الذى يستند إليه المضرور . أثره . وقف سريان التقادم طوال مدة بقاء الدعوى الجنائية قائمة . م ٣٨٢ / ١ مدنى . علة ذلك . إنقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى فيها بالإدانة أو لأى سبب آخر . مؤداه . عودة سريان مدة التقادم . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |
| | | (٣) للمضرور من حادث سيارة مؤمن عليها دعوى مباشرة قبل شركة التأمين طالما ثبتت مسئولية قائدها عن الضرر . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى عن حوادث السيارات . |
| ١٣٥ | ١٠٧ | (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٨) |
| | | (٤) مسئولية شركة التأمين المؤمن لديها من حوادث السيارات . للمضرور حق مطالبتها بالتعويض بدعوى مباشرة . وللمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذا لعقد التأمين . لا يسرى ذلك على حق قائد السيارة - غير المؤمن له . علة ذلك . |
| ٥٦ | ١٢٥ | (الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | « دعوى إثبات الحالة » |
| | | الإخلاء لإساءة الاستعمال بإحدى الطرق المنصوص عليها فى المادة ١٨ / د ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . شرطه . صدور حكم قضائى نهائى بذلك . الحكم الصادر فى دعوى اثبات الحالة لا يعد كذلك . علة ذلك . دعوى إثبات الحالة . ما هيتهها . |
| ٦٢٩ | ١٠٦ | (الطعن رقم ٦٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | دفعوع |
| | | الدفعوع الشكلىة : |
| | | « الدفع بىطلان إجراءات تعجيل الدعوى » |
| | | بطلان إجراءات تعجيل الدعوى . دفع شكلى . وجوب ابدأؤه قبل التكلم فى الموضوع وإلا سقط الحق فىه . |
| ٢٥٣ | ٤٨ | (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | « سقوط الحق فى التمسك بالدفعوع الشكلىة » |
| | | (١) التكلم فى الموضوع المسقط للدفع الواجب إبدأؤه قبل التكلم فى الموضوع . مناطه . إبدأء الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، ليس تعرضا للموضوع يسقط الحق فى التمسك |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | بانقضاء الخصومة في الاستئناف لعدم تعجيل السير فيها خلال سنة من تاريخ انقطاعها . |
| ١٤٣ | ١٢٣ | (الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٥) |
| | | (٢) التكلم في الموضوع المسقط للدفع الواجب إبداءه قبل التكلم في الموضوع . مناطه . الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . دفع شكلي . إبداءه لا يعتبر تعرضاً لموضوع الاستئناف يسقط الحق في التمسك من بعد باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم تجديده من الشطب خلال الميعاد . |
| ١٠٦ | ١٣٢ | (الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١١) |
| | | الدفع الموضوعية : |
| | | « من أنواعها ، |
| | | « الدفع بالانكار ، |
| | | صحيفة افتتاح الدعوى التي يحررها المدعى ويوقع عليها هو أو محاميه قبل تقديمها إلى قلم الكتاب . لا تعتبر ورقة رسمية . جواز الطعن عليها بالانكار . مؤدى ذلك . لالتحقها الرسمية إلا بتدخل الموظف المختص وفي حدود البيانات التي قام بها أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره . |
| ١١ | ٧٩ | (الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (ر) |
| | | رد غير المستحق - رسوم - ريع |
| | | رد غير المستحق |
| | | (١) رد ما دفع بغير حق . لا محل له إذا كان الموفى يعلم أنه غير ملزم بالوفاء . الإكراه المبطل للوفاء المسوغ للرد . شرطه . التقاضى والابلاغ . لا يعتبران إكراها على الوفاء . علة ذلك . |
| ٥٤٢ | ٩٠ | (الطعن رقم ٤٦٣٤ ، ٤٤٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٩) |
| | | (٢) تمسك الطاعنون بأن وفاء المطعون ضده بالمبلغ المطالب برده كان عن ترو وبصيره ودون إكراه . عدم مواجهة الحكم المطعون فيه هذا الدفاع دون أن يعرض لمدى توافر شروط الفقرة الثانية من المادة ١٨١ مدنى . خطأ وقصور . |
| ٥٤٢ | ٩٠ | (الطعن رقم ٤٦٣٤ ، ٤٤٦٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٩) |
| | | رسوم |
| | | أولاً: الرسوم القضائية |
| | | الاعفاء منها: |
| | | (١) وجوب إيداع الكفالة قبل إيداع صحيفة الطعن أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | الطعن تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة . شرطه . أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية . |
| ٢٣٥ | ٤٤ | (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣) (٢) الإعفاء من الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة السلع التموينية . هيئة عامة لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة . |
| ٢٣٥ | ٤٤ | (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣) (٣) إعفاء وحدات التعاون الإسكاني من الرسوم القضائية المستحقة عن المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكاني ليس من بينها مصاريف الدعوى التي يدخل ضمنها مقابل أتعاب المحاماة . م ٦٦ من القانون المذكور . م ١٨٤ مرافعات . |
| ٧٩٤ | ١٣٠ | (الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>أثر رفع التظلم من أمر التقدير فى قطع التقادم</p> <p>رفع المطعون عليه تظلماً من أمر التقدير . لا يقطع التقادم . علة ذلك . اجراء صادر من المدين لا من الدائن ولا يفيد الإقرار بالدين .</p> |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> <p>ثانياً : رسوم التوثيق الشهر العقارى :</p> <p>اعلان أمر تقدير الرسوم التكميلية</p> <p>(١) اعلان أمر تقدير الرسوم التكميلية . أثره . فتح باب التظلم منه وقطع التقادم السارى لمصلحة المطالب بها . شرطه . مطابقته أصلاً لما اشترطه القانون فيه .</p> |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> <p>(٢) بطلان اعلان أمر التقدير . أثر . لا يقطع التقادم .</p> |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> <p>التظلم من أمر تقدير الرسوم التكميلية</p> <p>أمر تقدير الرسوم التكميلية المستحقة للشهر العقارى . لذوى الشأن التظلم منه خلال ثمانية أيام من تاريخ إعلانه . المقصود بذوى الشأن مفهوم نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر المطالبون بالرسوم التكميلية بمقتضى أمر التقدير .</p> |
| ٧٩٤ | ١٣٠ | <p>(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>ريـع</p> <p>ماهيته</p> <p>- الريع . ما هيته . تعويض أو مقابل إنتفاع يلتزم بأدائه الغاصب لصاحب العقار المغتصب مقابل ما حرم من ثمار . تقديره . واقع . استقلال قاضى الموضوع به دون إلتزام بإتباع معايير معينة . لا محل للتحدى بقواعد تحديد الأجرة الواردة فى قوانين إيجار الأماكن الإستثنائية .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>التزام الحائز سىء النية برد الريع</p> <p>- الحائز سىء النية إلتزامه برد الثمرة . الريع . سقوط الحق فى المطالبة به بالتقادم الطويل . م ٣٧٥ / ٢ مدنى . لا يغير من ذلك أن عين النزاع مثمرة . إلتزام الغاصب بالتعويض لحرمان صاحب الحق من الانتفاع بها . اقتران الحيازة بحسن نية . لا إلتزام برد الثمرة . المادتان ٩٧٨ ، ٩٧٩</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>التزام الغاصب برد ما يجنيه من غلة العين المخصوبة</p> <p>- التزام الغاصب برد ما يجنيه من غلة العين المخصوبة . إعتباره بمثابة تعويض لصاحبها مقابل حرمانه منها .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | تقادم دعوى المطالبة بالريج من الغصب |
| | | - دعوى المطالبة بالريج عن الغصب . سقوطها بالتقادم الطويل بمضى خمسة عشر سنة وليس بالتقادم الثلاثى . م ٣٧٥ / ٢ مدنى . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١) |
| | | مسائل متنوعة |
| | | - استخلاص نية واضع اليد عند بحث تملك غلة العين . واقع . إستقلال محكمة الموضوع بتقديرها . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١) |
| | | للشريك على الشيوع حق المطالبة ببيع حصته ممن تلقى منه حيازتها وأدارها نيابة عنه . |
| ٣٢٢ | ٦٠ | (الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧) |
| | | (ش) |
| | | شركات - شفعه - شيوع |
| | | شركات |
| | | إثبات قيام الشركة |
| | | تقدير قيام الشركة والموازنة بين الأدلة المقدمة فى الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع متى أقام قضاؤها على أسباب سائغة . |
| ٢٣٩ | ٤٥ | (الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | شركات التضامن |
| | | ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك فى شركات التضامن شخصيا ويكون الشريك فى شركة التضامن أو الواقع مسئول شخصيا عن الضريبة فى مواجهة مصلحة الضرائب . مؤدى ذلك . وجوب توجيه الإجراءات إليه شخصيا من المصلحة ويستقل فى إجراءاته الموجهة لها فلا يفيد من طعن شريكه . اعتبارات الملاءمة تقتضى إخطار كل شريك بربط الضريبة عليه وفقاً لنصيبه من أرباح الشركة . علة ذلك . |
| ٢٣٩ | ٤٥ | (الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | شركات القطاع العام |
| | | تحديد المناطق النائية للعاملين بشركات القطاع العام من إختصاص مجلس إدارة كل مؤسسة . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذا للقرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام . |
| ٧٦٣ | ١٢٦ | (الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١ / ٣ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>شفعة</p> <p>إجراءات الأخذ بالشفعة :</p> <p>توالى البيوع</p> <p>بيع العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل تسجيل إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة . م ٩٣٨ مدنى . أثره . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثانى وبالشروط التى اشترى بها . شرطه . ألا يكون البيع الثانى صورياً .</p> |
| ١٧١ | ٣٣ | <p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>شيوخ</p> <p>احكام الشيوخ</p> <p>ورثة المنتفع بأرض الإصلاح الزراعى . بقاؤهم منتفعين بأنصبتهم فى الأرض على الشيوخ حتى يتم أيلولتها إلى المستحق منهم اتفاقاً أو قضاءً .</p> |
| ٣٢٢ | ٦٠ | <p>(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>تصرف المالك على الشيوع</p> <p>تصرف المالك على الشيوع فى حصته شائعة . أثره . نفاذ التصرف فى حق شركائه وحلول المتصرف له محل الشريك المتصرف . م ٨٢٦ / ١ مدنى .</p> |
| ٦٦٩ | ١١١ | <p>(الطعن رقم ٣٤٦٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١)</p> <p>(ص)</p> <p>صورية</p> <p>إثبات الصورية :</p> <p>(١) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . شرطه .</p> |
| ١٧١ | ٣٣ | <p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>(٢) عدم جواز تعويل الحكم فى قضائه بنفى الصورية على ذات المستند المطعون عليه بالصورية أو على أى مستند آخر أعد لإخفائه وستره متى كان المستند الأول أساساً له ومترتباً عليه .</p> <p>إغفال الحكم المطعون فيه دفاع الطاعنة الجوهري بصورية عقد بيع العقار الصادر لزوج المطعون ضده وكافة المستندات المقدمة من الأخير والمعدة لإثبات تحايله على الحظر الوارد بالمادة الثامنة من</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٤٩١ | ٨٢ | <p>القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . قصور وفساد في الاستدلال . لا يغير من ذلك أن تكون هذه المستندات رسمية . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٨١٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>مسائل متنوعة :</p> <p>بيع العقار المشفوع فيه لمشتري ثان قبل تسجيل إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة . م ٩٣٨ مدني . أثره . عدم جواز الأخذ بالشفعة إلا من المشتري الثاني وبالشروط التي اشترى بها . شرطه . ألا يكون البيع الثاني صورياً .</p> |
| ١٧١ | ٣٣ | <p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>(ض)</p> <p>ضرائب</p> <p>ضريبة الارباح التجارية والصناعية</p> <p>الواقعة المنشأة للضريبة :</p> <p>الواقعة المنشأة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . تحققها . بالأرباح الناتجة من التصرف في العقارات لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات . التسجيل لا يغير من طبيعة عقد البيع باعتباره من عقود التراضي التي تتم بمجرد توافق الطرفين وتنتج آثارها عدا نقل الملكية التي تتراخى إلى حين حصول التسجيل . مؤدى ذلك . إعتبار عقد البيع الإبتدائي دليلاً على حصول</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٨٧ | ٣٥ | <p>التصرف يتوافر به تحقق الواقعة المنشئة للضريبة وهى تحقيق الربح سواء تم تسجيل هذه التصرفات أو لم يتم .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>إجراءات ربط الضريبة :</p> <p>(١) إجراءات ربط ضريبة الأرباح التجارية . وجوب قيام المأمورية المختصة بإخطار الممول بعناصر الضريبة وقيمتها بالنموذج ١٨ ضرائب وإخطاره بعناصر ربط الضريبة بالنموذج ١٩ ضرائب . م ٤١ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والمادة ٢٥ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون .</p> |
| ١٨٧ | ٣٥ | <p>(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) التشريعات المتعلقة بتنظيم إجراءات معينة بربط الضريبة . تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام . مخالفتها . أثره . البطلان وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .</p> |
| ٤٢٦ | ٧٣ | <p>(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>الربط الحكمى :</p> <p>(١) إتخاذ أرباح سنة ١٩٦٨ أساساً لربط الضريبة على عدد من السنوات التالية لها تسمى السنوات المقيسة . تحديد عدد السنوات المقيسة باختلاف الأرباح المقدرة فى سنة الأساس . تقسيم الممولين فى هذا الخصوص إلى ثلاث فئات . إستحداث</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>الممول خلال السنوات المقيسة نشاطًا يختلف في نوعه عن نشاطه في سنة الأساس . أثره في أعمال قواعد الربط الحكمي .</p> <p>المواد ٥٥ ، ٥٥ مكرر ، ٥٥ مكرر / ١ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بق ٧٧ لسنة ١٩٦٩</p> |
| ١٨٢ | ٣٤ | <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١١)</p> <p>(٢) ربط الضريبة قياسًا على سنة الأساس يستوجب أن تكون أرباح هذه السنة فعلية . تحديدها حكمًا . أثره . عدم صلاحيتها أساسًا لربط الضريبة في السنوات التالية ووجوب تقدير أرباح أول سنة تالية لسنوات الربط الحكمي فعليًا . ق ٧٧ لسنة ١٩٦٩</p> |
| ١٨٢ | ٣٤ | <p>(الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١١)</p> <p>الضريبة على المحاصيل البستانية :</p> <p>النص في المادة ٣٢ / ٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباح المحاصيل البستانية . دلالتهم . مجرد الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية متى تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة دون اعتبار للملكيتها من عدمه .</p> |
| ١٣٣ | ٢٧ | <p>(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٤)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>الضريبة على تقسيم الأراضي:</p> <p>خضوع تقسيم الأراضي للبناء للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . شرطه . أن تكون الأرض معدة للبناء ومملوكة لمقسمها وأن يقوم قبل بيعها بأعمال التمهيد فيها . أعمال التمهيد . مقصودها . تقسيمها وإنشاء المجارى وإمدادها بالمرافق من مياه وإنارة . م ٣٢ / ٤ ق رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقبل تعديلها بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ . تقدير مدى تحقق شرط التمهيد . مسألة موضوعية استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاءها بتوافره على أسباب سائغة .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٥)</p> <p>إعفاء المنشآت الفندقية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية:</p> <p>الفنادق على إطلاقها . تعتبر منشآت فندقية . الاستراحات والبيوت والشقق المفروشة . اعتبارها من المنشآت الفندقية . شرطه . صدور قرار من وزير السياحة بذلك . إعفاء المنشآت الفندقية من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة وغيرها من الضرائب الإضافية لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء مزاولة نشاطها بشرط أن يكون لاحقا لتاريخ العمل</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>بهذا القانون . علة ذلك . المادتان ١ ، ٥ من القانون ١ لسنة ١٩٧٣ فى شأن المنشآت الفندقية والسياحية .</p> |
| ٢٤٤ | ٤٦ | <p>(الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>الضريبة على التصرفات العقارية :</p> <p>فرض ضريبة على التصرفات العقارية . شرطه . ألا يقل قيمة ما تصرف فيه الممول عن عشرة آلاف جنيه مقدرة على أساس ما تضمنه القانون ٧٠ لسنة ١٩٦٤ . تجاوز هذا الحد . أثره .</p> <p>إستحقاق الضريبة على ما زاد عليه والعبرة هى بمجموع ما تصرف فيه الممول وليس من قيمة كل تصرف على حدة ومرجع ذلك صراحة النص فى هذا الخصوص . علة ذلك .</p> |
| ١٩٣ | ٣٦ | <p>(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١١ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>الطعن الضريبى :</p> <p>(١) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية . فرضها على كل شريك فى شركات التضامن شخصياً ويكون الشريك فى شركة التضامن أو الواقع مسئول شخصياً عن الضريبة فى مواجهة مصلحة الضرائب . مؤدى ذلك . وجوب توجيه الإجراءات إليه شخصياً من المصلحة ويستقل فى إجراءاته الموجهة لها فلا يفيد</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٢٣٩ | ٤٥ | <p>من طعن شريكه . اعتبارات الملاءمة تقضى إخطار كل شريك بربط الضريبة عليه وفقاً لنصيبه من أرباح الشركة . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) لجان الطعن . تخلف الطاعن عن الحضور أمامها عند نظر الطعن في جلسته الأولى . أثره . وجوب تأكيدها قبل حجز الطعن للقرار من إتمام إعلان الطاعن بالجلسة بالنموذج ٢٢ ضرائب وتسلمه إياه بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول وإخطاره من بعد بالجلسة المحددة للقرار بذات الإجراءات السابقة . عدم حضور الممول أو حضوره بعذر غير مقبول . أثره . إعتبار الطعن كأن لم يكن .</p> |
| ٤٢٦ | ٧٣ | <p>(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>الدعاوى الضريبية :</p> <p>الاختصاص بنظرها</p> <p>(١) ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو الممول في قرار لجنة الطعن . قصرها على نظر هذه الطعون وليس لها تقدير الأرباح ابتداء .</p> |
| ٢٣٩ | ٤٥ | <p>(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٢) إختصاص المحكمة فى نظر الطعون فى قرارات لجان الطعن . وجوب التحقق من صدورها بالموافقة لأحكام القانون من عدمه . نظر الطعن فى القرار الصادر بإعتبار الطعن كأن لم يكن . وجوب أن تتحقق من مراعاة اللجنة للإجراءات التى ألزمها المشرع اتباعها قبل إصدار ذلك القرار بإعلان الطاعن بالجلسة الأولى بموجب الاستمارة ٢٢ ضرائب بكتاب مسجل بعلم الوصول وبذات الإجراءات بالنسبة للجلسة المحددة لإصدار القرار . تخلف هذا الإجراء أو شق منه أثره . البطلان .</p> |
| ٤٢٦ | ٧٣ | <p>(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>نظرها امام المحكمة</p> <p>الدعاوى التى ترفع من الممول أو عليه . جواز نظرها فى جلسة سرية . النطق بالحكم . وجوب أن يكون فى جلسة علنية . م ١٦٣ ق ١٥٧ لسنة ١٩٨١ م ١٧٤ مرافعات .</p> |
| ١٨٧ | ٣٥ | <p>(الطعن رقم ١١٥٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١ / ١ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>ع</p> <p>عمل</p> <p>أولاً: العاملون بعقود عمل فردية :</p> <p>الأجر :</p> <p>« مناط استحقاقه »</p> <p>الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل . م ١</p> <p>ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٥ ، ١٣٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٢)</p> <p>« من صور الأجر وملحقاته »</p> <p>« ملحقات الأجر غير الدائمة : الأجر الإضافي »</p> <p>ملحقات الأجر غير الدائمة لا يستحقها العامل إلا بتحقيق سببها . الأجر الإضافي . ما هيته . أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة للإنتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .</p> |
| ٦٩٨ | ١١٥ | |
| ٦٩٨ | ١١٥ | <p>(الطعن رقم ١١٤٥ ، ١٣٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٢)</p> <p>ثانياً : نظام العاملين بالقطاع العام :</p> <p>التعيين في وظائف شركات القطاع العام :</p> <p>« السلطة المختصة بالتعيين في الوظائف العليا »</p> <p>التعيين والترقية في الوظائف العليا للشركة . من إختصاص الوزير المختص أو من ينوبه . ترشيح مجلس الإدارة في هذا</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>الشأن . مجرد إبداء رأى . مخالفته لا ترتب البطلان . م ١٢ /</p> <p>١ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨</p> |
| ٣٤٨ | ٦٤ | <p>(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨)</p> <p>« بدء الرابطة الوظيفية بصدور قرار التعيين ،</p> <p>بداية علاقة العمل وترتيب أثارها - عدا الأجر . العبرة فيها</p> <p>بالقرار الصادر بالتعيين . علة ذلك .</p> |
| ٦٨٧ | ١١٣ | <p>(الطعن رقم ٢٦٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٢)</p> <p>« تحديد العمل وأجره بما ورد بشأنه فى قرار التعيين ،</p> <p>تحديد العمل والأجر . مناطه . ما ورد بشأنه فى قرار تعيين</p> <p>العامل . عدم جواز المطالبة بتعديله استناداً إلى مدة</p> <p>الخبرة السابقة .</p> |
| ٥٩٥ | ٩٨ | <p>(الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٥)</p> <p>الاقدمية :</p> <p>« ضم مدة الخدمة العسكرية ،</p> <p>(١) مدة الخدمة العسكرية . احتسابها كمدة خدمة</p> <p>وأقدمية . شرطه . م ٤٤ ق ١٢٧ لسنة ١٩٨٠ . الاعتداد</p> <p>فى ضم مدة التجنيد بالتعيين لأول مرة وفى جهة التعيين الأولى</p> <p>ولو نقل العامل أو الزميل بعد ذلك .</p> |
| ٢٤٨ | ٤٧ | <p>(الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٨)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٢) نقل العامل إلى جهة أخرى قبل ضم مدة التجنيد . أثره . زوال ولاية الجهة المنقول منها فى ضم هذه المدة وانتقالها إلى الجهة المنقول إليها مع مراعاة قيد الزميل فى الجهة المنقول منها . |
| ٢٤٨ | ٤٧ | (الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣) « ضم مدة الخبرة » |
| | | (١) تحديد العمل والأجر . مناطه . ما ورد بشأنه فى قرار تعيين العامل . عدم جواز المطالبة . بتعديله استناداً إلى مدة الخبرة السابقة . |
| ٥٩٥ | ٩٨ | (الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣) (٢) مدة الخبرة التى ترفع من مستوى الأداء . إحتسابها فى الأقدمية وفقاً للنظام الذى يضعه مجلس الإدارة . شرطه . أن تتفق هذه الخبرة مع طبيعة عمل الوظيفة . |
| ٦٨٧ | ١١٣ | (الطعن رقم ٢٦٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٩٣) الترقية : « قواعد وضوابط الترقية » « مسائل عامة » (١) ترقية العاملين فى شركات القطاع العام . تحكمها الضوابط والمعايير التى يضعها مجلس إدارة الشركة . عدم تمامها إلا لو وظيفة خالية تتوافر شروط شغلها فى المرشح لها . |
| ٥٩٩ | ٩٩ | (الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٢) حق مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع قواعد وضوابط الترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية وطبيعة نشاطها . وجوب اتفاقها وأحكام القانون . |
| ٦٩٢ | ١١٤ | (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٢) « الترقية وفقا للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ، مدة الخدمة الكلية اللازمة للترقيه وفقاً للقانون ١١ لسنة ١٩٧٥ ماهيتها . مدة الخدمة المحسوبه في أقدميه العامل من تاريخ تعيينه في الجهة الموجود بها وقت تطبيق القانون مضافاً إليها ما لم يحسب من مدد الخدمة السابقة في الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ وبالشروط الواردة بالمادة ١٩ من القانون المشار إليه . مدة تدريب العامل لا تعد من قبيل مدد الخدمة الكلية اللازمة للترقية . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . |
| ٥١١ | ٨٥ | (الطعن رقم ٥٥٠٧ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) « الترقية بالاختيار إلى وظائف المستويين الأول والثاني في ظل القانون ٦١ لسنة ١٩٧١ ، الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية . حق مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع ضوابطها ومعاييرها واختيار الاصلح لها . م ٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . لا يحدها في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | إشترط ألا يكون المرشح للترقية بإجازة بدون مرتب . لا يناهض أحكام القانون . |
| ٥٨٤ | ٩٦ | (الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣) « الترقية بالاختيار إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها في ظل القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ، ترقية العاملين في شركات القطاع العام ، تحكمها الضوابط والمعايير التي يضعها مجلس إدارة الشركة ، عدم تمامها إلا لوظيفة خالية تتوافر شروط شغلها في المرشح لها . الترقية إلى وظائف الدرجة الأولى فما فوقها بالاختيار مستهدية فيه جهة العمل بما يبيده الرؤساء بشأن المرشحين وبما ود في ملفات خدمتهم من عناصر الامتياز للمفاضلة بينهم . لجهة العمل اختيار الأصلح للترقية . لا يحدها في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . م ٣٣ ، ٣٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ |
| ٥٩٩ | ٩٩ | (الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣) « الترقية في حالات متنوعة ، « ترقية العامل الحاصل على إجازة بدون مرتب ، الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية . حق مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع ضوابطها ومعاييرها واختيار الأصلح لها . م ٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ . لا يحدها في ذلك إلا عيب إساءة استعمال السلطة . |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إشتراط الا يكون المرشح للترقية باجازه بدون مرتب . لا يناهض أحكام القانون . |
| ٥٨٤ | ٩٦ | (الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣) « ترقية العامل المريض » حق مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية فى وضع قواعد وضوابط الترقية بحسب ظروف الوحدة الاقتصادية وطبيعة نشاطها . وجوب اتفاقها وأحكام القانون . تأجيل ترقية العامل المريض الذى لم يقض فترة مرضه داخل المستشفى يناهض أحكام القانون. |
| ٦٩٢ | ١١٤ | (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٩٣) « ترقية العامل المنقول » عدم جواز ترقية العامل المنقول قبل مضى عام من تاريخ النقل . الاستثناء . حالاته . م ٣٢ / ٢ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ |
| ٧٨٩ | ١٢٩ | (الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٩٣) « ترقية العامل المنتدب » ندب العامل إلى وظيفة أخرى تعلو الوظيفة التى يشغلها . عدم أحقيته فى المطالبة بها . |
| ٣٤٨ | ٦٤ | (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | « المختص بإصدار قرار الترقية » |
| | | التعيين والترقية في الوظائف العليا للشركة . من اختصاص الوزير المختص أو من ينوبه . ترشيح مجلس الإدارة في هذا الشأن . مجرد إبداء رأى . مخالفته لا ترتب البطلان . م ١٢ / ١ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ |
| ٣٤٨ | ٦٤ | (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨) |
| | | « قياس كفاية أداء العاملين » |
| | | « تقدير كفاية العامل المعيار أو المصرح له بإجازة خاصة » |
| | | تقدير كفاية العامل المعيار أو المصرح له بإجازة خاصة . حق لجهة العمل طالما خلا تقديرها من الإنحراف وإساءة استعمال السلطة . وجوب الاعتداد بالتقريرين السابق وضعهما عن العامل ذلك عند وضع التقرير . م ٢٨ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . |
| ٧٣٨ | ١٢٢ | (الطعن رقم ١٣٨٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٥) |
| | | « الأجر في مجال القطاع العام » |
| | | « تحديد الأجر بما ورد بشأنه في قرار تعيين العامل » |
| | | تحديد العمل وأجره مناطه . ما ورد بشأنه في قرار تعيين العامل . عدم جواز المطالبة بتعديله استناداً إلى مدة خبره السابقة . م ٢٢ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ |
| ٥٩٥ | ٩٨ | (الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٥) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>« طريقة تحديد الأجر ،</p> <p>« تحديد الأجر بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة ،</p> <p>(١) الأجر فى نظام العاملين بالقطاع العام ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ الأصل ربطه بوحدة زمنية يحددها جدول توصيف الوظائف . الأخذ بنظام العمل بالقطعة أو بالانتاج أو بالعمولة . أثره . عدم التقيد بنهاية مربوط المستوى الوظيفى .</p> |
| ٤٣٩ | ٧٥ | <p>(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>(٢) الإنتاج الفردى والإنتاج الجماعى . ماهية كل منهما . مساعد رئيس الوردية . عدم إعتباره عاملاً بالإنتاج علة ذلك . وجوب ربط أجر العامل بإنتاجه هو لا بإنتاج غيره . رئيس الوردية . عدم إعتباره عاملاً بالإنتاج . علة ذلك .</p> |
| ٤٣٩ | ٧٥ | <p>(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>« استحقاق الأجر ،</p> <p>« مدى استحقاق الأجر فى حالات خاصة ،</p> <p>« الوقف الاحتياطى عن العمل ،</p> <p>وقف العامل احتياطياً عن العمل . أثره . وقف صرف نصف أجره لحين عرض أمره على المحكمة التأديبية . إنهاء الوقف الاحتياطى أو إعادة العامل لعمله . مؤداه . عدم استرداده أجره الموقوف إلا بعد تحديد مسئوليته التأديبية . م ٨٦ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨</p> |
| ٤٤٥ | ٧٦ | <p>(الطعن رقم ١٨٨٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>« من صور الأجر وملحقاته »</p> <p>« بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة »</p> <p>بدل ظروف أو مخاطر الوظيفة في ظل أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ . قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٩ حدد المبادئ والقواعد التي تحكم هذا العمل . تخلفها كلها أو بعضها . أثره . إمتناع صرف البدل .</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٥ . ١٣٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٢)</p> <p>٦٩٨ ١١٥</p> |
| | | <p>« مصاريف الانتقال »</p> <p>تحديد المناطق النائية للعاملين بشركات القطاع العام من اختصاص مجلس إدارة كل مؤسسة . قرار رئيس الوزراء رقم ٢٥٧٩ لسنة ١٩٦٧ نفاذا للقرار رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٥١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١)</p> <p>٧٦٣ ١٢٦</p> |
| | | <p>« الأجر الإضافي »</p> <p>الأجر . الأصل فيه أنه لقاء العمل الذي يقوم به العامل . م ١ ق ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ملحقات الأجر غير الدائمة لا يستحقها العامل إلا بتحقيق سببها . الأجر الإضافي . ماهيته . أجر متغير مرتبط بالظروف الطارئة للإنتاج بما تقتضيه من زيادة ساعات العمل عن المواعيد القانونية .</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٥ . ١٣٦٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٢)</p> <p>٦٩٨ ١١٥</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | « النقل » |
| | | « نقل العامل قبل ضم مدة التجنيد » |
| | | نقل العامل إلى جهة أخرى قبل ضم مدة التجنيد . أثره . زوال ولاية الجهة المنقول منها في ضم هذه المدة وانتقالها إلى الجهة المنقول إليها مع مراعاة قيد الزميل في الجهة المنقول منها . |
| ٢٤٨ | ٤٧ | (الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | « ترقية العامل المنقول » |
| | | عدم جواز ترقية العامل المنقول قبل مضي عام من تاريخ النقل الاستثناء . حالاته . م ٣٢ / ٢ ق ٤٨ لسنة ١٩٧٨ |
| ٧٨٩ | ١٢٩ | (الطعن رقم ١٦٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٩٣) |
| | | « النذب » |
| | | « نذب العامل إلى وظيفة تعلو وظيفته » |
| | | نذب العامل إلى وظيفة أخرى تعلو الوظيفة التي يشغلها . عدم أحقيته في المطالبة بها . |
| ٣٤٨ | ٦٤ | (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | الإجازات |
| | | « الاجازة بدون مرتب » |
| | | الترقية إلى وظائف المستويين الأول والثاني بالاختيار على أساس الكفاية . حق مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | ضوابطها ومعاييرها واختيار الاصلح لها . م ٨ ق ٦١ لسنة ١٩٧١ لا يحدها في ذلك إلا عيب اساءة استعمال السلطة . أشترط ألا يكون المرشح للترقية بإجازة بدون مرتب . لا يناهض أحكام القانون . |
| ٥٨٤ | ٩٦ | (الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣) « قواعد خاصة بالعاملين بالمصانع الحربية » العاملون بالمصانع الحربية إبان تبعيتها لوزارة الحربية . موظفون عموميون . أثر ذلك . قرارات تعيينهم . إعتبارها قرارات إدارية . |
| ٥٩٠ | ٩٧ | (الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣) (ف) فوائد الفوائد القانونية : بدء سريانها : الفوائد القانونية . الأصل سريانها من تاريخ المطالبة القضائية . م ٢٢٦ مدني . الإستثناء . أن يحدد الاتفاق أو العرف التجاري تاريخاً آخر لسريانها أو ينص القانون على غير ذلك . |
| ٢٥٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٩٣) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(ق)</p> <p>قانون - قرار إدارى - قضاء مستعجل - قضاء</p> <p>قوة الأمر المقضى - قوة القاهرة</p> <p>قانون</p> <p>أولاً: دستورية القوانين :</p> <p>أثر الحكم بعدم الدستورية :</p> <p>صدور حكم بعد دستورية نص تشريعى . أثره . عدم جواز تطبيقه . إعتباراً من اليوم التالى لنشر الحكم . م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى (مثال بشأن عدم دستورية م ٥٥ ق المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣) .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>ثانياً: تطبيق القانون :</p> <p>القانون الواجب التطبيق :</p> <p>« فى مسائل الإيجار »</p> <p>(١) عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكانى لقوانين إيجار الأماكن والمؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانونى</p> |
| ٣٨٣ | ٦٨ | |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | إعمالاً للقانونين رقمي ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . إنحسار هذا الامتداد عنها وخضوعها للقواعد العامة في القانون المدني منذ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك . |
| ٢١٧ | ٤١ | (الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٩٣) (٢) أعمال أحكام القواعد العامة . مناطه . خلو القانون الخاص من تنظيم لها . حق المستأجر في البقاء بالعين المؤجرة بعد انتهاء مدة الإيجار ما دام قائماً بتنفيذ التزاماته . اعتبار ذلك تقييداً لأحكام القانون المدني بصدد انتهاء مدة الإيجار . |
| ٥٦٣ | ٩٣ | (الطعن رقم ٣٠٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣) (٣) انتهاء الحكم إلى أن عقد إيجار العين محل النزاع انصب على مكان خال يخضع لأحكام قانون إيجار الأماكن لخلوه من المقومات المادية والمعنوية . لا عيب . مجرد وجود المكان المؤجر في موقع متميز لا يخرج من نطاق تطبيق القانون المذكور . |
| ٧٢٩ | ١٢٠ | (الطعن رقم ٢٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٩٣) (٤) تقدير اللجان المختصة لأجرة الأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ اقتصاره على الأماكن المقامة لغرض السكنى دون المقامة لغير هذا الغرض . م ١ منه . (مثال |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| ٧٣٣ | ١٢١ | <p>فى : قصور الحكم الصادر بإثبات العلاقة الإيجارية فى استظهار تاريخ إنشاء المبنى والغرض من إقامته) .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٤ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>« فى مسائل الأحوال الشخصية »</p> <p>الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها فى منازعات المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة . هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجب تطبيقها . قواعد الاختصاص والإجراءات التى تتبع فى دعوى الطاعة . م ١١ مكرر ثانيا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سريانها على جميع منازعات الطاعة أيا كانت ديانة أطرافها .</p> |
| ٧١٥ | ١١٧ | <p>(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٦٠ ق « أحوال شخصية ، جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>ثالثاً : سريان القانون من حيث الزمان :</p> <p>(١) القانون التفسيرى . شرطه . ألا يضيف جديداً للقانون السابق . نص المادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن أحقية المالك فى تقاضى نصف ثمن البيع أو مقابل التنازل فى الحالات التى يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى . عدم</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| ١٦٣ | ٣٢ | <p>اعتباره تشريعاً تفسيريًا للمادة ٥٩٤ / ٢ مدنى والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وارتداد عمله إلى تاريخ العمل بها . عله ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>(٢) النص التشريعى . وجوب سريانه على ما يلى نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على مالم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .</p> |
| ١٦٣ | ٣٢ | <p>(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>(٣) عقد بيع الجدد . رضائى . عدم توقفه على إرادة المؤجر إنتقال الحق فى الإجارة لمشتري الجدد . شرطه . توافر شروط المادة ٥٩٤ / ٢ مدنى وقت إبرام العقد . عقود بيع الجدد المبرمة فى تاريخ سابق على القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ . عدم خضوعها لحكم المادة ٢٠ منه . سريان المادة المذكورة على حالات البيع والتنازل التى تتم فى تاريخ لاحق لنفاذها . علة ذلك .</p> |
| ١٦٣ | ٣٢ | <p>(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>(٤) وجوب ثبوت الإضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قاعدة موضوعية تتعلق بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز القانونية التى لم تستقر بحكم نهائى . اشتراط الحصول على حكم نهائى لإثبات</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>الاستعمال الضار بسلامة المبنى . لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون المذكور دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت به الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . وجوب استظهار تاريخ الإضرار .</p> |
| ٢٠٣ | ٣٨ | <p>(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٥) عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكاني لقوانين إيجار الأماكن والمؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانوني إعمالاً للقانونين رقمي ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . انحسار هذا الامتداد عنها وخضوعها للقواعد العامة في القانون المدني منذ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .</p> |
| ٢١٧ | ٤١ | <p>(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٦) قواعد تحديد الأجرة . سريانها على الأماكن أو القرى التي تستحدث أو تؤجر لأول مرة بعد نشر قرار وزير الإسكان بمد سريان قانون إيجار الأماكن إليها . م ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مؤداه . الأماكن المؤجرة وقت نشر القرار المذكور . عدم اختصاص لجنة تقدير الإيجارات بتحديد أجرتها .</p> |
| ٢٦٣ | ٥٠ | <p>(الطعن رقم ٢٧٣٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | (٧) المراكز القانونية التي تنشأ في ظل القانون القديم . خضوعها له في آثارها وإنقضائها . القواعد الآمرة في القانون الجديد وجوب إعمالها بأثر فوري على مالم يكن قد أكتمل من هذه المراكز من حيث آثارها وإنقضائها . |
| ٣٨٣ | ٦٨ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) (٨) تعلق النص القانوني بالنظام العام . أثره . انطباق حكمه بأثر مباشر وفوري على المراكز القانونية القائمة ولو نشأت في تاريخ سابق عليه . |
| ٣٨٣ | ٦٨ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) (٩) صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعي . عدم جواز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالي لنشر الحكم . م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التي تكون قد استقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى . (مثال بشأن عدم دستورية م ٥٥ ق المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣) . |
| ٣٨٣ | ٦٨ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) رابعاً: سريان القانون من حيث المكان : عقود إيجار الأماكن الكائنة خارج النطاق المكاني لقوانين إيجار الأماكن والمؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو للمجالس |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>المحلية أو للهيئات العامة . خضوعها للامتداد القانونى إعمالاً للقانونين رقمى ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . إنحسار هذا الامتداد عنها وخضوعها للقواعد العامة فى القانون المدنى منذ العمل بالقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . علة ذلك .</p> |
| ٢١٧ | ٤١ | <p>(الطعن رقم ٩٢٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٤ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>خامساً : تفسير القانون :</p> <p>(١) النص فى المادة ٣٢ / ٥ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على أرباح المحاصيل البستانية . دلالة . مجرد الاستغلال الزراعى للمحاصيل البستانية متى تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة دون اعتبار للملكيتها من عدمه .</p> |
| ١٣٣ | ٢٧ | <p>(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) النص الواضح الصريح . لا محل للخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع وقصد الشارع منه .</p> |
| ١٣٣ | ٢٧ | <p>(الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٣) القانون التفسيرى . شرطه . ألا يضيف جديداً للقانون السابق . نص المادة ٢٠ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بشأن أحقية المالك فى تقاضى نصف ثمن المبيع أو مقابل التنازل فى الحالات التى</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | يجوز فيها للمستأجر بيع المتجر أو المصنع أو التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى . عدم اعتباره تشريعاً تفسيراً للمادة ٥٩٤ / ٢ مدنى والقانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وارتداد عمله إلى تاريخ العمل بها . علة ذلك . |
| ١٦٣ | ٣٢ | (الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) (٤) النص القانونى . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله أو تخصيصه أو تقييده متى كان واضحاً جلى المعنى قاطعاً فى الدلالة . الاستهداء بالحكمة التى أملتته أو ما ورد فى الأعمال التحضيرية أو المذكرة الإيضاحية . خطأ . |
| ٣٠٩ | ٥٧ | (الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٦) (٥) الزيادة فى الأجرة المقررة للمالك فى حالة قيام المستأجر بتغيير استعمال العين المؤجرة إلى غير أغراض السكنى . م ٢٣ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . شمولها تغيير الاستعمال الكلى والجزئى . علة ذلك . النص القانونى . الواضح لا محل لتأويله وتقييده بدعوى إستهداء قصد المشرع منه . (مثال فى إيجار بشأن الحكم بعدم اعمال المادة ٢٣ من ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى حالة التغيير الجزئى للاستعمال) . |
| ٣٧٠ | ٦٧ | (الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>(٦) إجراءات دعوة الزوج زوجته للعودة لمنزل لزوجية واعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية وفقاً لنص المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بق رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ سريانه على جميع منازعات الطاعة حالة قيام الزوجية سواء دخل بالزوجة أم لا . علة ذلك .</p> |
| ٦٠٩ | ١٠١ | <p>(الطعن رقم ٢٠١ لسنة ٥٩ ق احوال شخصية جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>« تعلق النص القانوني بالنظام العام »</p> <p>(١) النص التشريعي . وجوب سريانه على ما يلي نفاذه من وقائع ما لم يقض القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام . سريانه بأثر فوري على ما لم يكتمل من المراكز القانونية الناشئة قبل نفاذه .</p> |
| ١٦٣ | ٣٢ | <p>(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ٧ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) تعلق النص القانوني بالنظام العام . أثره . إنطباق حكمه بأثر مباشر وفوري على المراكز القانونية القائمة ولو نشأت في تاريخ سابق عليه .</p> |
| ٣٨٣ | ٦٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>قرار إداري</p> <p>(١) القرار الإداري . ما هيئته . الإجراءات الشكلية لإصداره . الغاية منها . بطلانه لعيب شكلي ينص عليه القانون أو إغفال إجراء جوهري من إجراءات إصداره . وجوب تشكيل اللجان المختصة بشأن المباني الآيلة للسقوط أو الترميم أو الصيانة من ثلاثة أعضاء . . إصدار قراراتها بكامل تشكيلها . اعتبار ذلك إجراء جوهريا يترتب على إغفاله البطلان . صدر قرار النزاع من عضوين فقط . أثره . م ٥٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٠ / ١ قرار وزير الاسكان والتعمير ٩٩ لسنة ١٩٧٨ باللائحة التنفيذية للقانون المذكور . « مثال في إيجار بشأن بطلان قرار اللجنة لصدوره من غير كامل تشكيلها »</p> |
| ٥٢٩ | ٨٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٤٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٨)</p> <p>(٢) العاملون بالمصانع الحربية إبان تبعيتها لوزارة الحربية . موظفون عموميون . أثر ذلك . قرارات تعيينهم . إعتبارها قرارات إدارية .</p> |
| ٥٩٠ | ٩٧ | <p>(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٥)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>(٣) القرار الإدارى . الطلبات الخاصة بالطعن فيه أو بإلغائه أو التعويض عنه . اختصاص محاكم مجلس الدولة دون المحاكم العادية . م ١٠ ق ٤٧ لسنة ١٩٧٢ . أثره .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٢٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>قضاء مستعجل</p> <p>« حجية الحكم المستعجل »</p> <p>(١) تنفيذ حكم مستعجل بطرد المستأجر جبراً عنه من العين المؤجرة لتأخرة فى سداد الأجرة . لمحكمة الموضوع إعادته إليها بعد وفائه بالأجرة المستحقة والمصاريف والنفقات الفعلية علة ذلك . الحكم الصادر من القضاء المستعجل لا يقيد القضاء المدنى . لا يغير من ذلك ما ورد بنص م ١٨ / ب ق ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن توقي المستأجر تنفيذ الحكم المستعجل بالطرد ولا الاتفاق على وقوع الفسخ عند التخلف عن سداد الأجرة .</p> |
| ٥٩٠ | ٩٧ | |
| ٢٢٨ | ٤٣ | <p>(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) الأحكام الصادرة فى الدعاوى المستعجلة . نفاذها بقوة القانون فور صدورها . م ٤٦٦ ق المرافعات السابق . لا يؤثر فى ذلك استئناف الخصوم لتلك الأحكام . القضاء فى دعوى</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>مستعجلة بعدم الاعتداد بالحجز . أثره . نفاذه بقوة القانون بما يترتب عليه زوال كافة آثار الحجز المتوقع . صدور الحكم الاستثنائي فيما بعد بإلغاء حكم أول درجة . لا أثر له قبل أى من الخصوم ما لم يعلن بهذا الحكم . علة ذلك . المادتان ٤٦٠ ، ٤٧٤ من قانون المرافعات السابق .</p> |
| ٥٧٧ | ٩٥ | <p>(الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>قضاء</p> <p>مخاصمة القضاء:</p> <p>أحوال مخاصمة القاضى:</p> <p>عدم مسئولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . مسئوليته إذا انحرف عن واجبات وظيفته أو أساء استعمالها . أحوال مساءلة القضاء . ورودها على سبيل الحصر . أحوال مخاصمة القضاء . م ٤٩٤ مرافعات . الغش والخطأ المهني الجسيم . ماهية كل منهما - تقدير جسامته الخطأ من سلطة محكمة الموضوع .</p> |
| ٨٣٧ | ١٣٨ | <p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>دعوى المخاصمة :</p> <p>« إنعدام ولاية المحاكم العادية فى الفصل فى دعاوى مخاصمة أعضاء مجلس الدولة »</p> <p>الأحكام الصادرة من مجلس الدولة فى حدود إختصاصه المقرر قانونًا . انعدام ولاية المحاكم العادية فى التعقيب عليها أو إبطالها أو التعويض عنها . مؤداه . لا ولاية لتلك المحاكم فى الفصل فى دعاوى المخاصمة التى تقام ضد أعضاء مجلس الدولة . علة ذلك .</p> |
| ٢٦٧ | ٥١ | <p>(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>قوة الأمر المقضى</p> <p>شرطها :</p> <p>حجية الحكم . مناطه . إتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين .</p> |
| ٤٣٩ | ٧٥ | <p>(الطعن رقم ١١٥٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>أثر قوة الأمر المقضى:</p> <p>(١) صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . أثره . عدم جواز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالى لنشر الحكم . م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى . (مثال بشأن عدم دستورية م ٥٥ من المحاماه ١٧ لسنة ١٩٨٣)</p> |
| ٣٨٣ | ٦٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>(٢) الطعن بالنقض اقتضاه على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف م . ٢٤٨ مرافعات . الاستثناء . الطعن فى أى حكم انتهائى فصل خلافاً لحكم آخر صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى . م ٢٤٩ مرافعات .</p> |
| ٨٢٦ | ١٣٦ | <p>(الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> <p>(٣) التمسك بحجية الحكم . لا يعد دفاعاً جوهرياً طالما أنه ليست له هذه الحجية . إغفال الحكم الإشارة إليه . لا يعد قصوراً</p> |
| ٣٢٢ | ٦٠ | <p>(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧)</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|---|
| | | <p>أحكام لا تحوز الحجية :</p> <p>الحكم الصادر بتوجيه يمين عدم العلم المتضمن تقرير اختصاص المحكمة قيميا بنظر النزاع بشأن الملكية . حكم فرعى غير منه للخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه على إستقلال . غير جائز . م ٢١٢ مرافعات . أثره . عدم إعتبار ذلك الحكم حائزاً لقوة الأمر المقضى . النعى بمخالفته حكم سابق . على غير محل .</p> |
| ٤٩٧ | ٨٣ | <p>(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>حجية الحكم الجنائى :</p> <p>(١) حجية الحكم الجنائى أمام المحاكم المدنية مقصورة على منطوق الحكم بالبراءة أو الإدانة وعلى الأسباب المؤدية إليه بالنسبة لما كان موضوع المحاكمة . لا حجية للأسباب غير الضرورية .</p> |
| ٢٩٩ | ٥٥ | <p>(الطعان رقم ٤٣٢٨ و ٤٣٣٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>(٢) إقامة المستفيد الدعوى بمطالبة الطاعن بقيمة الشيك . تمسك الأخير بأنه نفذ إلتزامه الذى كان سبباً لإصداره هذا الشيك فلا محل لمطالبته بقيمته . دفاع جوهرى يتغير به - إن صح - وجه الرأى فى الدعوى . التفات الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وقضائه بإلزام الطاعن بقيمة الشيك بدعوى حجية الحكم الجنائى</p> |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | الصادر بإدانتته عن جريمة الشيك . بما مفاده تقييد المحكمة المدنية بها بشأن سبب إصدار الشيك خطأ وقصور . |
| ٢٩٩ | ٥٥ | (الطعن رقم ٤٣٢٨ و ٤٣٣٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١) (٣) حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . مناطها . فصله فصلاً لازماً فى وقوع الفعل للكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . أثره . عدم جواز إعادة بحث هذه الأمور أمام المحكمة المدنية . وجوب إلزامها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها . المادتان ٤٥٦ إجراءات جنائية ، ١٠٢ اثبات . |
| ٣٦٣ | ٦٦ | (الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١) (٤) حجية الحكم الجنائى أمام المحكمة المدنية . مناطها . فصله فصلاً لازماً فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . التزام المحكمة المدنية بهذه الأمور فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها . عدم امتداد هذه الحجية إلى الأسباب التى لم تكن ضرورية للحكم بالادانة أو بالبراءة . |
| ٨٤٨ | ١٤٠ | (الطعن رقم ٢٩٧ و ١١٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) |

| الصفحة | القاعدة | |
|--------|---------|--|
| | | <p>قوة قاهرة</p> <p>ميعاد الاستئناف . تعلقة بالنظام العام . أثره . رفع الإستئناف بعد الميعاد للمحكمة أن تقضى بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها . م ٢١٥ مرافعات . نعى الطاعن بأن آخر ميعاد فى الإستئناف صادف عطلة رسمية توقف فيها العمل بالمحاكم أو أنه تحقق فيه أمر غير مألوف يستحيل وقوعه ، عدم تقديمه دليل يقينى على ذلك . نعى عار من الدليل .</p> |
| ٦٦٢ | ١١٠ | (الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق . ١٤٠٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩٣) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | (ك) كفالة « كفالة تضامنية » مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة . اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون . (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق - جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩٣) |
| ٦٣٥ | ١٠٧ | (م) محاماه - محكمة القيم - محكمة الموضوع مسئولية - ملكية - موطن محاماه توكيل المحامى : (تعاقد رئيس مجلس إدارة الهيئة أو المؤسسة العامة مع مكاتب المحامين الخاصة) التفويض الذى يتعين على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها الحصول عليه من مجلس إدارتها للتعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى وجوبه متى كانت إحدى هذه الجهات تباشر الدعوى بصفتها أصيلة عن نفسها . لا محل لهذا التفويض متى كانت تباشرها نيابة عن غيرها . علة ذلك . |
| ٤٣٢ | ٧٤ | (الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>أتعاب المحاماة :</p> <p>استحقاقها</p> <p>دخول أتعاب المحاماه ضمن مصاريف الدعوى . القضاء بها لمن كسب الدعوى . مناطه أن يكون قد أحضر محامياً للمرافعة فيها .</p> |
| ٢٥٧ | ٤٩ | <p>(الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٠)</p> <p>" وحدات التعاون الإسكانى ليست معفاة منها "</p> <p>اعفاء وحدات التعاون الإسكانى من الرسوم القضائية المستحقة عن المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعاون الإسكانى ليس من بينها مصاريف الدعوى التى يدخل ضمنها مقابل أتعاب المحاماة .</p> <p>م ٦٦ من القانون المذكور . م ١٨٤ مرافعات .</p> |
| ٧٩٤ | ١٣٠ | <p>(الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٦ ق - جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١١)</p> <p>مكتب المحامى</p> <p>التنازل عن المكان المؤجر لمزاولة مهنة المحاماه</p> <p>(١) مستأجر المكان المؤجر لمزاولة مهنة المحاماة ولورثته الحق فى التنازل عنه لمن يزاول مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو ضارة بالصحة م ٥٥ ق ١٧ لسنة ١٩٨٣ . سريان هذا التنازل فى حق المؤجر ولو لم يأذن به .</p> |
| ٣٨٣ | ٦٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>(٢) صدور حكم بعدم دستورية نص تشريعى . أثره . عدم جواز تطبيقه اعتباراً من اليوم التالى لنشر الحكم . م ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا . مؤدى ذلك . عدم مساسه بالحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت بحكم حاز قوة الأمر المقضى (مثال بشأن عدم دستورية م ٥٥ ق المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣) .</p> |
| ٣٨٣ | ٦٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>محكمة القيم</p> <p>اختصاصها:</p> <p>محكمة القيم . اختصاصها . قصره المشرع استثناءً على المسائل المنصوص عليها بالمادة ٣٤ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها من المنازعات التى تنشأ بين الأفراد وجهة الحراسة . تعلق النزاع بمسئولية المدعى العام الاشتراكى عن تعويض الضرر الناجم عن خطأه فى إدارة الأموال المعهوده إليه حراستها والاخلال بواجبات الحراسة أو المسئولية التقصيرية المواد ٧٣٣ ، ٧٣٤ ١٦٣ مدنى . خضوعه لاختصاص القضاء العادى دون محكمة القيم</p> |
| ٥١٥ | ٨٦ | <p>(الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٧)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | محكمة الموضوع |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>أولاً: سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لمسائل الإجراءات المتعلقة برفع الدعوى:</p> <p>"فى إجراءات الإعلان"</p> <p>تقدير كفاية التحريات التى تسبق الإعلان للنيابة . مرجعة ظروف كل واقعة على حده خضوعة لتقدير محكمة الموضوع طالما أقامت قضاها على أسباب سائغة .</p> |
| ٨٤٣ | ١٣٩ | <p>(الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣)</p> <p>ثانياً: سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لتكييف الدعوى .</p> <p>(١) لمحكمة الموضوع إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم لها . وجوب تقيدها بسبب الدعوى وطلبات الخصوم فيها .</p> |
| ٢٢٨ | ٤٣ | <p>(الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٧ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) لمحكمة الموضوع تكييف الدعوى وأن تنزل عليها وصفها الصحيح فى القانون . وجوب تقيدها بالوقائع والطلبات المطروحة عليها . عدم تقيدها بتكييف الخصوم لها .</p> |
| ٤٦١ | ٧٨ | <p>(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٤٦١ | ٧٨ | (٣) فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع . تكييفها لهذا الواقع مسألة قانون تخضع فيها لرقابة النقض . (الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) |
| ٧٩٤ | ١٣٠ | (٤) محكمة الموضوع . عدم تقيدها بتكييف المدعى لدعواه تكييفاً خاطئاً . عليها إعطاء الدعوى وصفها الحق وتكييفها القانونى الصحيح . (الطعن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١١) |
| ٤٦١ | ٧٨ | ثالثاً: سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لسبب الدعوى : الأساس الذى رفعت به الدعوى . ليس لمحكمة الموضوع أن تغيره من تلقاء نفسها . (الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) |
| ١٧١ | ٣٣ | رابعاً: سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لمسائل الإثبات : « فى تقدير أقوال الشهود » . (١) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . شرطه . (الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |
| | | (٢) فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وأقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد دون آخر وتقدير أدلة ثبوت أو نفى |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>العلاقة الإيجارية وترك المستأجر الأصلي للعين المؤجرة دون إذن المالك واستخلاص التنازل الضمني عن الشرط المانع من التنازل عن الإجارة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب . إنتهاء الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة إلى تأييد الحكم الابتدائي باخلاء حجرتي النزاع لتخلي المطعون ضدهما السادس والسابع عنها للطاعن دون موافقة صريحه أو ضمنيه من المؤجر . النعى عليه فى ذلك جدل موضوعى . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .</p> |
| ٣٤١ | ٦٣ | <p>(الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ٢٨ / ١٩٩٣)</p> <p>(٣) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . استقلال محكمة الموضوع به طالما لم تخرج عن مدلولها .</p> |
| ٦١٧ | ١٠٣ | <p>(والطعن رقم ٣٤ لسنة ٦٠ ق احوال شخصية جلسة ١٦ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(٤) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البيانات واستظهار واقع الحال ، ووجه الحق فيها . استقلال قاضى الموضوع به طالما لم يخرج عن مدلولها .</p> |
| ٧٠٩ | ١١٦ | <p>(الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق احوال شخصيه جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(٥) محمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وتقدير أدله الدعوى وترجيح ما تظمن إليه منها . طالما تقيم حكمها على أسباب سائغة .</p> |
| ٧١٥ | ١١٧ | <p>(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٦٠ ق احوال شخصيه جلسة ٢٣ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | « فى تقدير عمل الخبير » |
| | | (١) لمحكمة الموضوع تقدير تقرير الخبير والأدلة الأخرى فى الدعوى والمفاضلة بينها . عدم التزامها باجابة طلب ندب خبير آخر متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها . |
| ٢٠٣ | ٣٨ | (الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٣ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | (٢) اقتناع قاضى الموضوع بتقرير الخبير . عدم التزامه بالرد استقلالا على المطاعن الموجهة إليه . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩٣) |
| | | (٣) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير عمل أهل الخبرة . أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه . مؤداه . عدم التزامها بالرد استقلالا على الطعون الموجهة إليه . |
| ٥٠٢ | ٨٤ | (الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٤ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | (٤) محكمة الموضوع . سلطتها فى تقدير عمل الخبير والأخذ به محمولاً على أسبابه . عدم التزامها متى اقتنعت بتقرير الخبير - بالرد استقلالا على الطاعن الموجهة إليه . |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | (٥) الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى . طبيعته . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك . |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٨٣٧ | ١٣٨ | <p>للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأية لتقديرها . مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء رأى فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> <p>« في تقدير القرائن »</p> <p>محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير القرائن والادلة . شرطة .</p> <p>أن يكون سائغا غير مخالف للثابت بالأوراق ومؤدباً للنتيجة التي انتهت إليها .</p> |
| ٣٢٢ | ٦٠ | <p>(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧)</p> <p>خامساً: سلطة محكمة الموضوع في تقدير الادلة :</p> <p>(١) تقدير الأدلة وكفايتها من سلطة محكمة الموضوع .</p> <p>شرطة .</p> |
| ٣٢٢ | ٦٠ | <p>(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧)</p> <p>(٢) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير القرائن والادلة .</p> <p>شرطة . أن يكون سائغا غير مخالف للثابت بالأوراق ومؤدباً للنتيجة التي انتهت إليها .</p> |
| ٣٢٢ | ٦٠ | <p>(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | (٣) قاضى الموضوع . له السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة لمحكمة النقض فى ذلك متى كان استخلاصه سائغاً ومستمدّاً من الأوراق . |
| ٥٢٤ | ٨٧ | (الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٨) |
| | | (٤) تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وسلطة الترجيح بين البيانات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها . استقلال قاضى الموضوع به طالما لم يخرج عن مدلولها . |
| ٧٠٩ | ١١٦ | (الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٨ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٣) |
| | | (٥) محكمة الموضوع . لها السلطة التامة فى تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وتقدير أدلة الدعوى وترجيح ما تطمئن إليه منها . طالما تقيم حكمها على أسباب سائغة . |
| ٧١٥ | ١١٧ | (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٦٠ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٣) |
| | | (٦) لقاضى الموضوع . السلطة التامة فى الترجيح بين البيانات واستظهار الواقع فى الدعوى ووجه الحق فيها . |
| ٨١٧ | ١٣٤ | (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٦٠ ق احوال شخصية جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١٦) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>سادساً: سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لفهم الواقع في الدعوى .</p> <p>(١) فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وأقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد دون آخر وتقدير أدلة ثبوت أو نفي العلاقة الإيجارية وترك المستأجر الأصلي للعين المؤجرة دون إذن المالك واستخلاص التنازل الضمني عن الشرط المانع من التنازل عن الإجارة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨)</p> |
| ٣٤١ | ٦٣ | |
| ٤٦١ | ٧٨ | <p>(٢) فهم الواقع في الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .</p> <p>تكييفها لهذا الواقع مسألة قانون تخضع فيها لرقابة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> |
| | | <p>سابعاً: سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للمنازعات الناشئة عن العقود:</p> <p>« في تفسير العقد » .</p> <p>سلطة محكمة الموضوع في تفسير المحررات والاتفاقات بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لا سلطان لمحكمة النقض عليها متى كانت عبارة المحرر تحمل المعنى الذي حصلته .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٦٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١)</p> |
| ٦٦٩ | ١١١ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>« في عقد الإيجار ،</p> <p>« في تحديد ملحقات العين المؤجرة ، »</p> <p>ملحقات العين المؤجرة . ماهيتها . المواد ٤٣٢ ، ٥٦٤ ،</p> <p>٥٦٦ مدني . استقلال قاضي الموضوع بتحديد لها - في ضوء</p> <p>المعايير الواردة بالمواد المذكورة - دون معقب متى كان سائغا .</p> <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>« في تقدير جدية أو صورية الفرش بالعين المؤجرة ، »</p> <p>تقدير جدية الفرش أو صوريته . من سلطة محكمة الموضوع</p> <p>في ضوء ما تستنبطه من ظروف الدعوى وملابساتها . العبرة</p> <p>بحقيقة لواقع دون الوصف الوارد بالعقد .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١١)</p> <p>« في تقدير توافر المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن في البلد</p> <p>الواحد ، »</p> <p>(١) المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد . م ٨</p> <p>ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقصود به . عبء إثباته على المستأجر .</p> <p>تقديره من سلطه قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب</p> <p>سائغة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧)</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | |
| ٥٤٧ | ٩١ | |
| ٣٣٣ | ٦١ | |

محكمة الموضوع

٢٦١

| رقم القاعدة | رقم الصفحة | |
|----------------|---------------|--|
| ١١٩ | ٧٢٥ | <p>(٢) تقدير المقتضى لاحتجاز أكثر من مسكن في البلد الواحد من سلطة قاضي الموضوع . شرطه . أن يركن في تقديراته إلى أسباب سائغه تؤدي إلى ما انتهى إليه في قضائه . (مثال في ايجار لاستدلال غير سائغ على توافر مقتضى الاحتجاز) .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٠٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٤)</p> |
| ١٣٣ | ٨١١ | <p>(٣) حظر احتجاز الشخص مالكا أو مستأجرا أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى . مناطه . انفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين . م ٨ / ١ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . مجرد إقامته في المسكن أو تحرير عقد ايجار باسمه . عدم كفايته لاعتباره محتجزاً . استقلال آخرون من ذويه فعليا بالمسكن . أثره . توافر المقتضى وانتفاء الاحتجاز . المقصود بالمقتضى . حاجة المستأجر الاجتماعية أو الصحية أو العائلية . جواز إعداده مسكن آخر لأفراد أسرته أو زويه الملزم بسكنائهم . تقديره . من سلطة قاضي الموضوع دون معقب متى أقام قضاءه على أسباب سائغة . التزام محكمة الموضوع استظهاره حال نظر دعوى الاخلاء لاحتجاز أكثر من مسكن وإلا كان حكمها قاصرا » مثال في ايجار لاستدلال فاسد على انتفاء المقتضى لاحتجاز الطاعنه لأكثر من مسكن » .</p> <p>(الطعن رقم ١٥١٤ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ١١)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| ٢٨٥ | ٥٣ | <p>« في التحقق من الوفاء بالأجرة المتأخرة والمصاريف والنفقات الفعلية لتوقى الحكم بالاخلاء » .</p> <p>توقى المستأجر المتخلف عن سداد الأجرة الحكم باخلائه .</p> <p>شرطه . الوفاء بالأجرة المتأخرة حتى اقفال باب المرافعة في الاستئناف شاملة مصروفات الدعوى وما تكبده المؤجر من مصاريف ونفقات فعليه التزام المحكمة بالتحقق من حصول الوفاء بها ولو لم يطلبها المؤجر .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>في إثبات أو نفى ترك المستأجر للعين المؤجرة واستخلاص تنازل المؤجر الضمني عن الشرط المانع من الترك .</p> <p>فهم الواقع في الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وأقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد دون آخر وتقدير أدلة ثبوت أو نفى العلاقة الإيجارية وترك المستأجر الأصلي للعين المؤجرة دون إذن المالك واستخلاص التنازل الضمني عن الشرط المانع من التنازل عن الإجارة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب . إنتهاء الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة إلى تأييد الحكم الابتدائي باخلاء حجرتي النزاع لتخلي المطعون ضدهما السادس والسابع عنها للطاعن دون موافقة صريحه أو ضمنية من المؤجر . النعى عليه في ذلك جدل موضوعي . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .</p> |
| ٣٤١ | ٦٣ | <p>(الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>« في عقد الشركة »</p> <p>« في تقدير قيام الشركة » .</p> <p>تقدير قيام الشركة والموازنة بين الأدلة المقدمة في الدعوى .</p> <p>من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب سائغة .</p> |
| ٢٣٩ | ٤٥ | <p>(والطن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٨ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>« في عقد الوكالة »</p> <p>« في تفسير مضمون الوكالة »</p> <p>تحديد نطاق الوكالة . مناطه . الرجوع إلى عبارة التوكيل وملايسات صدوره وظروف الدعوى . اعتبار ذلك تفسيراً لمضمون الوكالة . استقلال محكمة الموضوع به دون رقابة محكمة النقض مادام التفسير مما تحتمله عباراته . التزام الوكيل حدود الوكالة دون افراط أو تفريط « مثال في إيجار بشأن تفسير توكيل عام للتوقيع على العقود أمام الموثق وعدم اشتماله إبرام التصرفات القانونية كالبيع والإيجار » .</p> |
| ٥٦٣ | ٩٣ | <p>(الطعن رقم ٣٠٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>« في عقد التأمين ،</p> <p>« تكييف الفعل المؤسس عليه طلب مبلغ التأمين ، » .</p> <p>التأمين عن الخطأ العمدى . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٧٦٨ مدنى . تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر احتمالى أم ارادى - خطأ عمدى - من المسائل التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة النقض . استخلاص الخطر الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع .</p> |
| ٤٦١ | ٧٨ | <p>(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>ثامنا : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للمسئولية :</p> <p>« فى الخطأ التقصيرى ، » .</p> <p>تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض .</p> |
| ٨٣١ | ١٣٧ | <p>(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣)</p> <p>تاسعا : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للضرائب .</p> <p>« فى سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على تقسيم الأراضى للبناء ، » .</p> <p>« تقدير مدى تحقق شرط التمهيد ، » .</p> <p>خضوع تقسيم الأراضى للبناء للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . شرطه . أن تكون الأرضى معدة للبناء ومملوكة لمقسمها وأن يقوم قبل بيعها بأعمال التمهيد فيها . أعمال</p> |

محكمة الموضوع

٢٦٥

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>التمهيد . مقصودها . تقسيمها وانشاء المجارى وإمدادها بالمرافق من مياه وإناره م ٤/٣٢ ق رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وقبل تعديلها بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ . تقدير مدى تحقق شرط التمهيد . مسألة موضوعية استقلال محكمة الموضوع بتقديرها متى أقامت قضاها بتوافره على أسباب سائغة .</p> |
| ٣٠٥ | ٥٦ | <p>(الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٥)</p> <p>د فى إجراءات ربط الضريبة ، .</p> <p>التشريعات المتعلقة بتنظيم اجراءات معينة بربط الضريبة .</p> <p>تعد من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام .</p> <p>مخالفتها . أثره . البطلان وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .</p> |
| ٤٢٦ | ٧٣ | <p>(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>د فى المنازعات الضريبية ، .</p> <p>د فى نظر الطعون فى قرارات لجان الطعن ، .</p> <p>(١) ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التى تقدم إليها من المصلحة أو الممول فى قرار لجنة الطعن . قصرها على نظر هذه الطعون وليس لها تقدير الأرباح ابتداء .</p> |
| ٢٣٩ | ٤٥ | <p>(الطعن رقم ١٤٨٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٨)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٤٢٦ | ٧٣ | <p>(٢) اختصاص المحكمة في نظر الطعون في قرارات لجان الطعن . وجوب التحقق من صدورها بالموافقة لأحكام القانون من عدمه . نظر الطعن في القرار الصادر باعتبار الطعن كأن لم يكن . وجوب أن تتحقق من مراعاة اللجنة للإجراءات التي ألزمها المشرع اتباعها قبل إصدار ذلك القرار باعلان الطاعن بالجلسة الأولى بموجب الاستمارة ٢٢ ضرائب بكتاب مسجل بعلم الوصول وبذات الإجراءات بالنسبة للجلسة المحددة لإصدار القرار . تخلف هذا الإجراء أو شق منه . أثره . البطلان .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>عاشراً: سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للتزوير :</p> <p>« في تقدير الطعن بالتزوير ، ،</p> <p>الطعن بالتزوير في ورقه من أوراق الدعوى . طبيعته . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . علة ذلك . للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رؤية لتقديرها مادامت المسألة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لبدء رأي فيها .</p> |
| ٨٣٧ | ١٣٨ | <p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> |

محكمة الموضوع

٢٦٧

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>« في الأمر بتحقيق بعض شواهد التزوير دون البعض ،</p> <p>قضاء محكمة الموضوع بقبول بعض شواهد التزوير والأمر بتحقيقها دون البعض . مؤداه . إرجاء الفصل في موضوع الادعاء بالتزوير إلى ما بعد إنتهاء تحقيق صحة الورقة على أساس جميع الشواهد القائمة في الدعوى وما يستجد نتيجة للتحقيق . علة ذلك .</p> |
| ٣٩٢ | ٦٩ | <p>(الطعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>حادى عشر : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للصورية .</p> <p>« في تقدير أدلة الصورية ، »</p> <p>محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير أدلة الصورية وأقوال الشهود واستخلاص الواقع منها . شرطه .</p> |
| ١٧١ | ٣٣ | <p>(الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>ثانى عشر : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة لاستخلاص نية الحائز .</p> <p>استخلاص نية واضع اليد عند بحث تملك غلة العين . واقع .</p> <p>استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>ثالث عشر : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للريع :</p> <p>« فى تقدير الريع ،</p> <p>الريع . ماهيته . تعويض أو مقابل انتفاع يلتزم بأدائه</p> <p>الغاصب لصاحب العقار المقتصب مقابل ما حرم من ثمار .</p> <p>تقديره . واقع . استقلال قاضى الموضوع به دون التزام باتباع</p> <p>معايير معينه . لا محل للتحدى بقواعد تحديد الإجرة الواردة فى</p> <p>قوانين إيجار الأماكن الإستثنائية .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>رابع عشر : سلطة محكمة الموضوع بالنسبة للمسائل</p> <p>المتعلقة بالتقادم :</p> <p>« فى وقف التقادم ،</p> <p>تقدير قيام المانع لسريان التقادم من سلطة محكمة الموضوع</p> <p>متى أعتمدت على أسباب سائغة .</p> |
| ٣٠٩ | ٥٧ | <p>(الطعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٦ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>« فى التقادم الصرفى ،</p> <p>« تقدير ما ينقض قرينة الوفاء ،</p> <p>التقادم الصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون</p> <p>التجارة . بناؤه على قرينة الوفاء . مشروط بعدم وجود ما ينفى</p> <p>هذه القرينة . تقدير ما إذا كان قد صدر عن المدين ما ينقض</p> <p>قرينة الوفاء . من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها</p> <p>سائغاً .</p> |
| ١٣٧ | ٢٨ | <p>(والطعن رقم ٣٠٢٦ لسنة ٦١ ق جلسة ٤ / ١ / ١٩٩٣)</p> |

محكمة الموضوع

٢٦٩

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | خامس عشر : سلطة محكمة الموضوع في الرد على دفاع الخصوم : |
| | | (١) محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد استقلالا على كل ما يثيره الخصوم من قرائن غير قانونية متى أقامت قضاها على أسباب سائغة . |
| ١٧١ | ٣٣ | (الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) |
| | | (٢) عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله ولم يطلب منها تمكينه من أثباته . |
| ٢٢٨ | ٤٣ | (الطعن رقم ٨٣١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٧) |
| | | (٣) التزام الخصوم باقامة الدليل على ما يبدونه من أوجه دفاع أمام محكمة الموضوع . طلب تمكينهم من إثباتها شأنهم وحدهم لا إلتزام على محكمة الموضوع بالسعى إلى ذلك . |
| ٥٧٧ | ٩٥ | (الطعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٥) |
| | | (٤) محكمة الموضوع . عدم التزامها بالرد على دفاع غير جوهرى لا يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . |
| ٤٨٢ | ٨١ | (الطعن رقم ٨٥١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | مسئولية |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>اولاً: المسؤولية المدنية :</p> <p>(١) الجمع بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية .</p> <p>« ما لا يعد كذلك » .</p> <p>طلب الورثة قبل أمين النقل بالتعويض الموروث والتعويض عن الضرر المباشر لا يعد جميعاً بين المسئوليتين العقدية والتقصيرية .</p> <p>(الطعن رقم ٦٥٦ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(ب) المسؤولية التقصيرية :</p> <p>« من عناصرها »</p> <p>« الخطأ »</p> <p>(١) تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ من عدمه .</p> <p>خضوعه لرقابة محكمة النقض .</p> |
| ٣٦٣ | ٦٦ | |
| ٨٣١ | ١٣٧ | <p>(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) تعدد الأخطاء الموجبة لوقوع الحادث يوجب مساءلة كل من أسهم فيها أيا كان قدر خطئه .</p> |
| ٨٣١ | ١٣٧ | <p>(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>« من صور المسؤولية التقصيرية »</p> <p>« المسؤولية عن الاعمال الشخصية »</p> <p>« مسؤولية المدعى العام الاشتراكى عن خطئه فى إدارة الاموال المعهودة إليه » .</p> <p>محكمة القيم . اختصاصها . قصره المشرع استثناءً على المسائل المنصوص عليها بالمادة ٣٤ ق ٩٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها من المنازعات التى تنشأ بين الأفراد وجهة الحراسة . تعلق النزاع بمسئولية المدعى العام الاشتراكى عن تعويض الضرر الناجم عن خطأه فى إدارة الأموال المعهودة إليه واخلاقه بواجبات الحارس المنصوص عليها فى المادتين ٧٣٣ ، ٧٣٤ مدنى أو وفقاً لأحكام المسئولية التقصيرية المبينة بالمادة ١٦٣ مدنى . خضوعه لاختصاص القضاء العادى دون محكمة القيم .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٥٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٧)</p> <p>« المسؤولية عن عمل الغير »</p> <p>« مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة »</p> <p>(١) مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة . اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن كفالة مصدرها القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٨)</p> <p>(٢) مسؤولية المتبوع عن أعمال تابعة غير المشروعة . مسئولية تبعية . اعتبار المتبوع فى حكم الكفيل المتضامن من كفالة مصدرها القانون . حقه فى الرجوع بما يفى من تعويض للمضرور . قوام علاقة التبعية . السلطة الفعلية للمتبوع فى التوجيه والرقابة . جواز مباشرة هذه السلطة من تابع آخر نيابة عن المتبوع وحسابه .</p> |
| ٥١٥ | ٨٦ | |
| ٦٣٥ | ١٠٧ | |
| ٨٣١ | ١٣٧ | <p>(الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>(ب) المسؤولية العقدية :</p> <p>« من صورها ،</p> <p>« مسؤولية الناقل البحري ،</p> <p>عقد النقل البحري . عدم انقضائه إلا بتسليم البضاعة كاملة وسليمة للمرسل إليه تسليماً فعلياً . إنتفاء مسؤولية الناقل . مناطه إثبات أن العجز أو التلف نشأ عن عيب في البضاعة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ الغير . تفرغ البضاعة لا يعدو أن يكون عملاً مادياً لا يدل بذاته على تسليم البضاعة فعلياً .</p> |
| ٤٣٢ | ٧٤ | <p>(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>« مسؤولية شركة التأمين الناشئة عن عقد التأمين بوجه عام ،</p> <p>« محل عقد التأمين الخطر الموجب للمسئولية ،</p> <p>التأمين عن الخطأ العمدى . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٧٦٨ مدنى . تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر احتمالى أم إرادى - خطأ عمدى - من المسائل التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطر الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع .</p> |
| ٤٦١ | ٧٨ | <p>(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> |

مسئولية

٢٧٣

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>«مسئولية شركة التأمين الناشئة عن عقد التأمين من المسؤولية، نطاقها ،</p> <p>التأمين من المسؤولية . عدم اقتصاره على مسؤولية التعاقد مع المؤمن : جواز شموله مسؤولية من وقع منه الحادث ولو لم يكن المتعاقد مع المؤمن مسئولاً عن عمله .</p> |
| ٧٥٦ | ١٢٥ | <p>(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(ج) « المسؤولية المدنية القانونية ،</p> <p>« مسؤولية شركة التأمين قبل المضرور » .</p> <p>(١) للمضرور من حادث سيارة مؤمن عليها دعوى مباشرة قبل شركة التأمين طالما ثبتت مسؤولية قائدها عن الضرر . ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري عن حوادث السيارات .</p> |
| ٦٣٥ | ١٠٧ | <p>(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٨ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) التأمين الإجباري عن المسؤولية الناشئة عن حوادث السيارات . المقصود به حماية المضرور بضمان حصوله على حقه في التعويض .</p> |
| ٧٥٦ | ١٢٥ | <p>(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢٨ / ٢ / ١٩٩٣)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| ٧٥٦ | ١٢٥ | <p>(٣) مسؤولية شركة التأمين المؤمن لديها من حوادث السيارات . للمضرور حق مطالبتها بالتعويض بدعوى مباشرة . وللمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذا لعقد التأمين . لايسرى ذلك على حق قائد السيارة - غير المؤمن له . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٩٧ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٨)</p> <p>« مسؤولية القاضى »</p> <p>عدم مسؤولية القاضى عما يصدر منه من تصرفات أثناء عمله . الاستثناء . مسئوليته إذا انحرف عن واجبات وظيفته أو أساء استعمالها . أحوال مساءلة القضاة . ورودها على سبيل الحصر . أحوال مخاصمة القضاة . م ٤٩٤ مرافعات . الغش والخطأ المهني الجسيم . ماهية كل منهما . تقدير جسامته الخطأ من سلطة محكمة الموضوع .</p> |
| ٨٣٧ | ١٣٨ | <p>(الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> <p>(د) « دعاوى المسؤولية المدنية » .</p> <p>« تقادمها » .</p> <p>« خضوع دعوى المضرور المباشرة للتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ٧٥٢ مدنى » .</p> <p>دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى عن حوادث السيارات . م ٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ . خضوعها للتقادم الثلاثى المقرر بالمادة ٧٥٢ مدنى . سريان القواعد العامة المتعلقة بوقف مدة التقادم وانقطاعها بشأن هذا التقادم .</p> |
| ١٥٥ | ٣١ | <p>(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>« وقف تقادم دعوى المضرور لحين انقضاء الدعوى الجنائية ،</p> <p>دعوى المضرور قبل المؤمن . إقامة دعوى جنائية عن الفعل</p> <p>غير المشروع الذي يستند إليه المضرور . أثره . وقف سريان</p> <p>التقادم طوال مدة بقاء الدعوى الجنائية قائمة . م ١/٣٨٢</p> <p>مدنى . علة ذلك . إنقضاء الدعوى الجنائية بصدور حكم نهائى</p> <p>فيها بالإدانة أو لأى سبب آخر . مؤداه . عودة سريان</p> <p>مدة التقادم .</p> |
| ١٥٥ | ٣١ | <p>(الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧)</p> <p>ثانيا : المسؤولية الجنائية :</p> <p>« شخصية المسؤولية الجنائية ،</p> <p>عدم مساءلة الشخص جنائيا إلا عما يكون لنشاطه دخل فيه .</p> <p>المسئولية المفترضة . قصرها على الحالات المحددة قانونا .</p> |
| ٧٧٠ | ١٢٧ | <p>(الطعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٤)</p> <p>« من صور المسؤولية الجنائية ، .</p> <p>« إعطاء شيك بدون رصيد ،</p> <p>جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تحققها بمجرد إعطاء الشيك</p> <p>إلى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل وفاء قابل للسحب .</p> <p>سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه لا أثر له فى قيام المسئولية</p> <p>الجنائية وإن كان يعتد به عند المطالبة بقيمة الشيك .</p> |
| ٢٩٩ | ٥٥ | <p>(والطعان رقما ٤٣٢٨ . ٤٣٢٢ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| ٧٧٠ | ١٢٧ | <p>« إقامة بناء بغير ترخيص »</p> <p>جريمة إقامة البناء بغير ترخيص . جريمة عمدية . توافر القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني ارتكابها مع علمه بذلك .</p> <p>(والظعن رقم ٢٤١٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٤)</p> |
| | | <p>ملكية</p> <p>أولاً: أنواع من الملكية</p> <p>« الملكية الشائعة »</p> <p>تصرف المالك على الشيوع في حصته شائعة . أثره . نفاذ التصرف في حق شركائه وحلول المتصرف له محل الشريك المتصرف . م ١ / ٨٢٦ مدني .</p> <p>(والظعن رقم ٣٤٦٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١)</p> <p>ثانياً: أسباب كسب الملكية :</p> <p>« الميراث »</p> <p>شهر حق الإرث ليس شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت الوفاة . عدم شهر حق الإرث . جزاؤه . منع شهر</p> |
| ٦٦٩ | ١١١ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>أى تصرف يصدر من الوارث فى عقارات التركة دون منع التصرف ذاته . م ١٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى .</p> |
| ٦٦٩ | ١١١ | <p>(الطعن رقم ٣٤٦٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١)</p> <p>" ايلولة التركات الشاغرة إلى الدولة "</p> <p>أيلولة التركات الشاغرة إلى الدولة . شرطه . أن تتخلف عن متوفين من غير وارث . تحقق ذلك . وجوب اتباع الإدارة العامة لبيت المال - بنك ناصر الاجتماعى - الإجراءات المنصوص عليها فى المادتين ٤ ، ٥ ق ٧١ لسنة ١٩٦٢ . علة ذلك .</p> |
| ١٤٥ | ٢٩ | <p>(الطعن رقم ٢٠٨٧ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٥)</p> <p>« الحيازة المكسبة للملكية ،</p> <p>« تملك غلة العين ،</p> <p>استخلاص نية واضع اليد عند بحث تملك غلة العين . واقع .</p> <p>استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .</p> |
| ٢٧٣ | ٥٢ | <p>(الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>ثالثاً: انتقال الملكية :</p> <p>« انتقال ملكية التركة من المورث إلى الورثة ،</p> <p>شهر حق الإرث . ليس شرطاً لانتقال الحقوق العينية العقارية للورثة من وقت الوفاة . عدم شهر حق الإرث . جزاؤه . منع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى عقارات التركة دون منع التصرف ذاته . م ١٣ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى .</p> |
| ٦٦٩ | ١١١ | <p>(الطعن رقم ٣٤٦٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>رابعاً: منازعات الملكية :</p> <p>« دعوى تثبيت الملكية ،</p> <p>الدعوى بتثبيت ملكية إلى قدر معين من أطياف فى تركة . موضوعها قابل للتجزئة بطبيعته .</p> |
| ٨٠٦ | ١٣٢ | <p>(الطعن رقم ٢٧٣ لسنة ٥٩ ق جلسة ١١ / ٣ / ١٩٩٣)</p> <p>موطن</p> <p>السفن الأجنبية التى تباشر نشاطا تجاريا فى مصر . لكل منها وكيل ملاحى ينوب عن صاحبها فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى مصر ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، ويعتبر مقر هذا الوكيل موطناً لمالك السفينة .</p> |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | <p>(الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ٨ / ٣ / ١٩٩٣)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>ن</p> <p>نظام عام - نقض - نقل</p> <p>نظام عام</p> <p>أولاً: المسائل المتعلقة بالنظام العام:</p> <p>(١) المسائل الإجرائية:</p> <p>« إجراءات ربط الضريبة » .</p> <p>التشريعات المتعلقة بتنظيم إجراءات معينة بربط الضريبة .</p> <p>تعد من القواعد القانونية الأمرة المتعلقة بالنظام العام . مخالفتها</p> <p>أثره . البطلان وتقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣)</p> <p>(ب) القواعد الموضوعية الأمرة:</p> <p>« القواعد الموضوعية الأمرة بوجه عام »</p> <p>(١) النص التشريعي . وجوب سريانه على ما يلي نفاذه من</p> <p>وقائع ما لم يقض القانون برجعية أثره . أحكام القانون المتعلقة</p> <p>بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على ما لم يكتمل من المراكز</p> <p>القانونية الناشئة قبل نفاذه .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢٠ لسنة ٥٨ ق جلسة ٧ / ١ / ١٩٩٣)</p> <p>(٢) تعلق النص القانوني بالنظام العام . أثره . انطباق حكمه</p> <p>بأثر مباشر وفوري على المراكز القانونية القائمة ولو نشأت في</p> <p>تاريخ سابق عليه .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٣)</p> |
| ٤٢٦ | ٧٣ | |
| ١٦٣ | ٣٢ | |
| ٣٨٣ | ٦٨ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>د القواعد المتعلقة بقوانين إيجار الأماكن ،</p> <p>(١) وجوب ثبوت الإضرار بسلامة المبنى كسبب لإخلاء المستأجر م ١٨ ق ١٣٦ لسنة ١٩٨١ قاعدة موضوعية تتعلق بالنظام العام . سريانها بأثر فوري على المراكز القانونية التي لم تستقر بحكم نهائي . اشتراط الحصول على حكم نهائي لإثبات الاستعمال الضار بسلامة المبنى . لا يمس ذاتية القاعدة الآمرة . سريانه من تاريخ نفاذ القانون المذكور دون أن يكون له أثر على الوقائع السابقة عليه سواء رفعت به الدعوى أو لم ترفع قبل صدوره . وجوب استظهار تاريخ الإضرار .</p> |
| ٢٠٣ | ٣٨ | <p>(الطعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٣)</p> <p>(٢) تكليف المستأجر بالوفاء بالأجرة . شرط أساسى لقبول دعوى الإخلاء خلو الدعوى منه أو وقوعه باطلا . أثره . عدم قبول الدعوى ولو لم يتمسك المستأجر بذلك .</p> |
| ٢٨٥ | ٥٣ | <p>(الطعن رقم ٢٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>(٣) حظر احتجاز الشخص مالكاً أو مستأجراً أكثر من مسكن في البلد الواحد دون مقتضى . مناطه . انفراد الشخص بالسيطرة المادية والقانونية على المسكنين . م ١ / ٨ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ انتفاء الاحتجاز المحظور قانوناً طالما بقى المقتضى قائماً</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| ٢٩٣ | ٥٤ | <p>زوال المقتضى . أثره . اتفاسخ العقد بقوة القانون وصيرورة المستأجر محتجزاً للشقة التى زال عنها المقتضى علاوة على العين الأخرى محل إقامته . حق المؤجر فى طلب إخلائه من العين التى زال عنها المقتضى لبطلان عقدها بطلاناً متعلقاً بالنظام العام .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>« القواعد المتعلقة بالتأمين »</p> <p>التأمين عن الخطأ العمدى . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٧٦٨ مدنى . تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر احتمالى أم إرادى - خطأ عمدى - من المسائل التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض . استخلاص الخطر الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع .</p> |
| ٤٦١ | ٧٨ | <p>(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>(د) « المسائل المتعلقة بالطعن فى الأحكام » .</p> <p>« فى الطعن بالاستئناف »</p> <p>« ميعاد الاستئناف »</p> <p>ميعاد الاستئناف . تعلقه بالنظام العام ، أثره . رفع الاستئناف بعد الميعاد للمحكمة أن تقضى بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها م ٢١٥ مرافعات . نعى الطاعن بأن آخر ميعاد</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٦٦٢ | ١١٠ | <p>فى الإستئناف صادف عطلة رسمية توقف فيها العمل بالمحاكم أو أنه تحقق فيه أمر غير مألوف يستحيل وقوعه ، عدم تقديمه دليل يقينى على ذلك . نعى عار من الدليل .</p> <p>(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٥٧ ق ١٤٠٥ لسنة ٥٨ جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١)</p> <p>« بطلان الاستئناف الفرعى »</p> <p>الاستئناف الفرعى . زواله بزوال الاستئناف الاصلى . مؤدى ذلك . م ٢ / ٢٣٧ مرافعات . الحكم بقبول ترك الخصومة فى الإستئناف الاصلى يستتبع القضاء ببطلان الاستئناف الفرعى . م ٢٣٩ مرافعات . وجوب تعرض المحكمة لذلك من تلقاء نفسها لتعلقه بالنظام العام .</p> |
| ٨٤٨ | ١٤٠ | <p>(والطعن رقم ٢٩٧ . ١١٠٢ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨)</p> <p>« فى الطعن بالنقض »</p> <p>« بطلان الطعن »</p> <p>وجوب إيداع الكفالة قبل ايداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة . شرطه . أن ينص القانون على إعفائه من الرسوم القضائية .</p> |
| ٢٣٥ | ٤٤ | <p>(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٨)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>«الاتحكام التي لا يجوز الطعن فيها على استقلال»</p> <p>عدم جواز الطعن على استقلال في الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامي المنهى لها . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . تعلق ذلك بالنظام العام .</p> <p>(مثال بشأن اقتصار الحكم الاستثنائي على القضاء ببطلان اعلان صحيفة الاستئناف ورفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن) .</p> |
| ٣٩٦ | ٧٠ | <p>(الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>« أسباب الطعن المتعلقة بالنظام العام »</p> <p>حجية الحكم من الأسباب التي تتعلق بالنظام العام .</p> <p>يجوز للنياابة العامة إثارتها وللمحكمة أن تتصدى لها من تلقاء ذاتها . م ٢٥٣ مرافعات .</p> |
| ٢٤٨ | ٤٧ | <p>(الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٨)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | نقض |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>اولاً: إجراءات الطعن بالنقض :</p> <p>« التوكيل فى الطعن »</p> <p>(١) صدور التوكيل إلى المحامى الذى رفع الطعن بالنقض من وكيل الطاعن . عدم تقديم التوكيل الصادر للأخير من الطاعن . أثره . عدم قبول الطعن . م ٢٥٥ مرافعات . علة ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٧٨ ، ١٦٧٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٣)</p> <p>(٢) عدم تقديم المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن الثانى . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له . لا يغير من ذلك تقديم صورة ضوئية من التوكيل لم تصدر من الموظف المختص .</p> |
| ٢٠٩ | ٣٩ | |
| ٢٦٧ | ٥١ | <p>(الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١)</p> <p>« رفع الطعن »</p> <p>« صحيفة الطعن »</p> <p>« بيانات الصحيفة : بيان أسباب الطعن »</p> <p>(١) وجوب اشمال صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التى بنى عليها الطعن وإلا كان باطلا . م ١ / ٢٥٣ مرافعات . خلوها من الأسباب التى بنى عليها أحد الطاعنين طعنه . أثره . بطلان الطعن له .</p> |
| ٢٢٢ | ٤٢ | <p>(الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٤)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٦٤١ | ١٠٨ | <p>(٢) صحيفة الطعن بالنقض وجوب اشتمالها على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلا م ٢٥٣ مرافعات مقصوده . تحديد أسباب الطعن وتعريفها تعريفا واضحا يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٨)</p> <p>« ايداع الكفالة »</p> <p>(١) وجوب ايداع الكفالة قبل ايداع صحيفة الطعن بالنقض أو خلال الأجل المقرر له . م ٢٥٤ مرافعات . تخلف ذلك . أثره . بطلان الطعن . تعلق ذلك بالنظام العام . إعفاء الشخص من أداء هذه الكفالة . شرطه . أن ينص القانون عن إعفائه من الرسوم القضائية .</p> |
| ٢٣٥ | ٤٤ | <p>(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٨)</p> <p>(٢) الإعفاء من الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ هيئة السلع التموينية . هيئة عامة لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة .</p> <p>خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على اعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير ايداع الكفالة .</p> |
| ٢٣٥ | ٤٤ | <p>(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٨)</p> <p>ثانياً : شروط قبول الطعن :</p> <p>« المصلحة في الطعن »</p> <p>(١) المصلحة النظرية . النعى المؤسس عليها . غير مقبول .</p> |
| ٤٠٧ | ٧٢ | <p>(الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | (٢) النعى الذى لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . غير منتج . |
| ٨٤٨ | ١٤٠ | (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١١٠٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) « الخصوم فى الطعن » . |
| | | (١) الاختصام فى الطعن بالنقض . شرطه . اختصاص من لم توجه إليه طلبات ولم يقضى عليه بشىء . غير مقبول . |
| ١٥٥ | ٣١ | (الطعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٧) (٢) الطعن بالنقض - جوازه ممن كان خصماً أصلياً أو ضامناً لخصم أصيل فى الدعوى مدخلاً أو متدخلاً فيها للاختصام أو للانضمام لأحد طرفيها . م ٢٤٨ مرافعات . ثبوت رفع الاستئناف من الطاعن الثانى بصفته دون الطاعن الأول بصفته . أثره . عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع من الأخير . لا ينال من ذلك قيام الأخير بإعادة اعلان المستأنف عليه - المطعون ضده - أو وجود شطب لإسم الطاعن الأول بصفته بالصورة المعلنة لصحيفة الاستئناف وإثبات إسم الطاعن الثانى بصفته بدلا منه . علة ذلك . |
| ٢٢٢ | ٤٢ | (الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٤) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>ثالثاً: جواز الطعن :</p> <p>« الأحكام غير الجائز الطعن فيها بالنقض ،</p> <p>أحكام المحاكم الابتدائية فى المعارضة فى قرار لجنة تقدير التعويضات المشكلة بالمرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .</p> <p>انتهاية . أثره . عدم جواز الطعن فيها . م ٤٨ ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . مؤدى ذلك . لا محل لإعمال حكم المادة ٢٤٩ مرافعات . علة ذلك .</p> |
| ٦٥٩ | ١٠٩ | <p>(الطعن رقم ٢٠٦٥ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١)</p> <p>« الأحكام غير الجائز الطعن فيها استقلالا :</p> <p>(١) عدم جواز الطعن على استقلال فى الأحكام الصادرة أثناء سير الخصومة قبل الحكم الختامى المنهى لها . الاستثناء . م ٢١٢ مرافعات . تعلق ذلك بالنظام العام .</p> <p>(مثال بشأن اقتصار الحكم الاستثنافى على القضاء ببطلان إعلان صحيفة الاستئناف ورفض الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن) .</p> |
| ٣٩٦ | ٧٠ | <p>(الطعن رقم ٢٥٨٩ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>(٢) الحكم الصادر بتوجيه يمين عدم العلم المتضمن تقرير اختصاص المحكمة قيمياً بنظر النزاع بشأن الملكية . حكم فرعى غير منه للخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه على استقلال .</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| ٤٩٧ | ٨٣ | <p>غير جائز . م ٢١٢ مرافعات . أثره . عدم اعتبار ذلك الحكم حائزاً لقوة الأمر المقضى . النعى بمخالفته حكم سابق . على غير محل .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>رابعاً: حالات الطعن :</p> <p>« الطعن بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه »</p> <p>الحكم بشىء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه سبيل الطعن عليه هو التماس إعادة النظر . م ٥ / ٢٤١ مرافعات الطعن بطريق النقض . شرطه .</p> |
| ٣٧٠ | ٦٧ | <p>(الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٣١)</p> <p>« الطعن بمخالفة حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى »</p> <p>(١) الطعن بالنقض . قصره أصلاً على الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف . الاستثناء . جواز الطعن بالنقض فى أى حكم انتهائى . أياً كانت المحكمة التى أصدرته . إذا كان مخالفاً لحكم سابق صدر بين نفس الخصوم وحاز قوة الأمر المقضى .</p> |
| ٤٩٧ | ٨٣ | <p>(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤)</p> <p>(٢) الحكم الصادر بتوجيه يمين عدم العلم المتضمن تقرير اختصاص المحكمة قيمياً بنظر النزاع بشأن الملكية . حكم فرعى</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | غير منه للخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه على استقلال . غير جائز . م ٢١٢ مرافعات . أثره . عدم اعتبار ذلك الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى . النعى بمخالفته حكم سابق . على غير محل . |
| ٤٩٧ | ٨٣ | (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٤) (٣) الطعن بالنقض اقتصراره على الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف م . ٢٤٨ مرافعات . الاستثناء . الطعن فى أى حكم انتهائى فصل خلافا لحكم آخر صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى . م ٢٤٩ مرافعات . |
| ٨٢٦ | ١٣٦ | (الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) خامساً : أسباب الطعن بالنقض : « بيان أسباب الطعن » أسباب الطعن . وجوب تحديدها للعيب الذى يعزوه الطاعن إلى الحكم المطعون فيه وموضعه منه وأثره فى قضائه . |
| ٤٠٧ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) « الأسباب المتعلقة بالنظام العام » حجية الحكم من الأسباب التى تتعلق بالنظام العام . يجوز للنيابة العامة إثارتها وللمحكمة أن تتصدى لها من تلقاء ذاتها . م ٢٥٣ مرافعات . |
| ٢٤٨ | ٤٧ | (الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٨) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | « أسباب قانونية يخالطها واقع » |
| | | (١) الفصل فى بيان قصد المالك من الوضع الذى أنشاه وما إذا كان قصد به خدمة شخصية مؤقتة أو باخضاع أحد العقارين لخدمة الآخر على وجه الدوام . دفاع قانونى يخالطه واقع . اقتصار دفاع الطاعن أمام محكمتى الموضوع على كون حديقة النزاع جزء من العين المؤجرة أو إحدى ملحقاتها دون إثارة أى دفع يتعلق بالمادة ١٠١٧ مدنى أمامها . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٢٧٣ | ٥٢ | (الطعن رقم ١٨١٣ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢١) |
| | | (٢) دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع أو سبق طرحه وتنازل عنه صاحبه أمام محكمة الدرجة الثانية . غير مقبول أمام محكمة النقض . |
| ٤٠٧ | ٧٢ | (الطعن رقم ١٥٩٥ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) |
| | | (٣) دفاع قانونى يخالطه واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . |
| ٦٦٩ | ١١١ | (الطعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢١) |
| | | « الأسباب الموضوعية » |
| | | (١) بحث الخبير كافة اعتراضات الطاعنين والرد عليها . إحالة الحكم المطعون فيه إلى تقرير الخبير مقاماً على أسبابه فإنه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات . ما يثيره الطاعنون فى هذا الشأن . جدل موضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض . |
| ١٩٣ | ٣٦ | (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١١) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| | | <p>(٢) فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها وأقوال الشهود والأخذ بأقوال شاهد دون آخر وتقدير أدلة ثبوت أو نفى العلاقة الإيجارية وترك المستأجر الأصلى للعين المؤجرة دون إذن المالك واستخلاص التنازل الضمنى عن الشرط المانع من التنازل عن الإجارة . من مسائل الواقع . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها دون معقب . إنتهاء الحكم المطعون فيه بأسباب سائغة إلي تأييد الحكم الابتدائى باخلاء حجرتى النزاع لتغلى المطعون ضدهما السادس والسابع عنها للطاعن دون موافقة صريحه أو ضمنيه من المؤجر . النعى عليه فى ذلك جدل موضوعى . عدم جواز التحدى به أمام محكمة النقض .</p> |
| ٣٤١ | ٦٣ | <p>(الطعن رقم ٣٠٩٥ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨)</p> <p>« الأسباب الجديدة »</p> <p>(١) ورود النعى على أسباب الحكم الابتدائى . عدم تمسك الطاعن به أمام محكمة الاستئناف اعتباره سببا جديداً لايجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> |
| ٣٢٢ | ٦٠ | <p>(الطعن رقم ١٧٨٨ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧)</p> <p>(٢) عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بتوافر المقتضى لا حتجازه أكثر من مسكن فى البلد الواحد . سبب جديد . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .</p> |
| ٣٣٣ | ٦١ | <p>(الطعن رقم ٢٤٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٧)</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | « السبب غير المنتج » |
| | | (١) إقامة الحكم على دعامة مستقلة كافية لحمل قضائه . تعيبه فيما استطرد إليه . غير منتج . |
| ٨١٧ | ١٣٤ | (الطعن رقم ٥٠ لسنة ٦٠ ق احوال شخصية جلسة ١٦ / ٣ / ١٩٩٣) (٢) النعى الذى لا يحقق سوى مصلحة نظرية للطاعن . غير منتج . |
| ٨٤٨ | ١٤٠ | (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ١١٠٢ ق جلسة ٢٨ / ٣ / ١٩٩٣) |
| | | « الاسباب غير المقبولة » |
| | | بطلان الحكم الابتدائى . قضاء الحكم الاستئنافى بتأييده حملا على أسباب مستقلة دون الإحالة إليه . النعى على الحكم الأخير بالبطلان . غير مقبول . |
| ٥٥٣ | ٩٢ | (الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣) |
| | | « السبب المجهل » |
| | | (١) النعى على الحكم بالقصور دون بيان أثره على قضائه . نعى مجهل غير مقبول . |
| ٢٥٧ | ٤٩ | (الطعن رقم ١٤٠٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢٠ / ١ / ١٩٩٣) (٢) عدم بيان الطاعن ما يعزوه إلى الحكم المطعون فيه من خطأ وموضع هذا العيب منه وأثره فى قضائه . نعى مجهل غير مقبول . |
| ٣٨٣ | ٦٨ | (الطعن رقم ١٩٨٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ٣١ / ١ / ١٩٩٣) (٣) عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع التى أغفل الحكم الرد عليها . نعى مجهل . غير مقبول . |
| ٤٣٢ | ٧٤ | (الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١ / ٢ / ١٩٩٣) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٦٩٨ | ١١٥ | <p>(٤) عدم بيان الطاعن أوجه الدفاع الذى يعيب على الحكم المطعون فيه اغفال الرد عليه . نعى مجهل . غير مقبول .</p> <p>(الطعن رقم ١١٤٥ ، لسنة ١٣٦٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٢)</p> <p>« السبب الوارد على غير محل ،</p> <p>القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . النعى على الموضوع وروده على غير محل .</p> |
| ٦٢٤ | ١٠٥ | <p>(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١٧)</p> <p>سادساً: نظر الطعن أمام محكمة النقض :</p> <p>« ما يعترض سير الخصومة ،</p> <p>إقرار الطاعن الموثق بترك الخصومة فى الطعن بالنقض بعد انقضاء ميعاده والذى لا يتعلق موضوعه بالنظام العام . قيامه مقام المذكرة الموقع عليها منه . م ١٤١ - مرافعات . التزام الطاعن به دون حاجة لقبول الخصم الآخر .</p> |
| ٣٣٨ | ٦٢ | <p>(الطعن رقم ٢٧٦٢ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ٢٨)</p> <p>سابعاً: سلطة محكمة النقض :</p> <p>(١) فهم الواقع فى الدعوى . من سلطة محكمة الموضوع .</p> <p>تكييفها لهذا الواقع مسألة قانون تخضع فيها لرقابة النقض .</p> |
| ٤٦١ | ٧٨ | <p>(الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>(٢) التأمين عن الخطأ العمدى . غير جائز . تعلق ذلك بالنظام العام . م ٧٦٨ مدنى . تكييف الفعل المؤسس عليه طلب</p> |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | التعويض أو مبلغ التأمين بأنه خطر احتمالي أم إرادى - خطأ عمدى - من المسائل التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة النقض . استخلاص الخطر الموجب للمسئولية . من سلطة محكمة الموضوع . |
| ٤٦١ | ٧٨ | (الطعن رقم ٤٧٦٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) (٣) قاضى الموضوع . له السلطة التامة فى بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وترجيح ما يطمئن إليه منها واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة لمحكمة النقض فى ذلك متى كان استخلاصه سائغاً ومستمداً من الأوراق . |
| ٥٢٤ | ٨٧ | (الطعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٨) (٤) قواعد الترقية طبقاً لنظام العاملين بالقطاع العام من المسائل القانونية التى يتعين على محكمة الموضوع أن تظهرها . خضوعها لرقابة محكمة النقض فى صحة تطبيق القانون . |
| ٦٩٢ | ١١٤ | (الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ٢٢) (٥) تكييف محكمة الموضوع للفعل بأنه خطأ من عدمه . خضوعه لرقابة محكمة النقض . |
| ٨٣١ | ١٣٧ | (الطعن رقم ١٧٥٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٢٨) ثامناً: أثر نقض الحكم: نقض الحكم الصادر فى التزام بالتضامن . أثره . نقضه بالنسبة للخصم الآخر ولو لم يطعن فيه . |
| ٥٧٢ | ٩٤ | (الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١١) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | نقل |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>نقل بحرى :</p> <p>عقد النقل البحرى :</p> <p>مسئولية الناقل :</p> <p>عقد النقل البحرى . عدم إنقضائه إلا بتسليم البضاعة كاملة وسليمة للمرسل إليه تسليماً فعلياً . إنتفاء مسؤولية الناقل . مناطه . اثبات أن العجز أو التلف نشأ عن عيب فى البضاعة أو بسبب قوة قاهرة أو خطأ الغير . تفريغ البضاعة لا يعدو أن يكون عملاً مادياً لا يدل بذاته على تسليم البضاعة فعلياً .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> <p>مزاولة أعمال النقل البحرى :</p> <p>وكالة ملاحية :</p> <p>(١) الأصل . حظر مزاولة أعمال الوكالة الملاحية والشحن والتفريغ وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتى يصدر بتحديددها قرار من وزير المواصلات على غير المقيدين فى السجل المعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة للنقل البحرى . الإستثناء من الأصل . يجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين فى السجل بمباشرة هذه الاعمال . مؤدى ذلك . عدم جواز مباشرة أعمال الوكالة الملاحية بأحد الموانئ المصرية إلا بالشروط التى نص عليها القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ أو بموجب تشريع يبيح ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١)</p> |
| ٤٣٢ | ٧٤ | |
| ٤٥٠ | ٧٧ | |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|---|
| ٤٥٠ | ٧٧ | (٢) السفن الأجنبية التي تباشر نشاطاً تجارياً في مصر . لكل منها وكيل ملاحى ينوب عن مالكيها في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في مصر ويمثله في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط . (الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | (٣) السفن الأجنبية التي تباشر نشاطاً تجارياً في مصر . لكل منها وكيل ملاحى ينوب عن صاحبها في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في مصر ويمثله في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، ويعتبر مقر هذا الوكيل موطناً لمالك السفينة . (الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٨) |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | (٤) قرار وزير النقل البحرى بتأسيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية . منحها الحق في مزاولة أعمال الوكالة الملاحية دون أى احتكار منها . عدم تحديد المشرع المركز القانونى لأمين السفينة - الوكيل الملاحى - مؤداه . وجوب الرجوع فى هذا الشأن إلى القواعد العامة فى النيابة ومنها وقوع عبء إثبات الوكالة على مدعيها . (الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٨) |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | الميناء : الميناء وفقاً للإصطلاح القانونى المتعارف عليه دولياً ومحلياً تعريفه . مكان منشأ وفقاً لنظم وقوانين الدولة ويتكون من مساحة مائية واسعة مجهزة بمعدات شحن وتفريغ البضائع ووسائل لحماية السفن أثناء تركها داخل تلك المساحة . |
| ٤٥٠ | ٧٧ | (الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | (هـ) هيئات |
| | | التفويض الذى يتعين على رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة أو المؤسسة العامة أو الوحدة الاقتصادية التابعة لها الحصول عليه من مجلس إدارتها للتعاقد مع مكاتب المحامين الخاصة لمباشرة بعض الدعاوى . وجوبه متى كانت إحدى هذه الجهات تباشر الدعوى بصفقتها أصيلة عن نفسها . لا محل لهذا التفويض متى كانت تباشرها نيابة عن غيرها . علة ذلك . |
| ٤٣٢ | ٧٤ | (الطعن رقم ٥٩١ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) إعفاء هيئة السلع التموينية من الرسوم القضائية . الإعفاء من الرسوم القضائية . قصره على دعاوى الحكومة دون غيرها . م ٥٠ ق ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . هيئة السلع التموينية . هيئة عامة لها شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة . خلو القانون الصادر بإنشائها من النص على إعفائها من الرسوم القضائية . أثره . بطلان الطعن بالنقض المرفوع منها بغير إيداع الكفالة . |
| ٢٣٥ | ٤٤ | (الطعن رقم ٤٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٣ / ١ / ١٨) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | (و) وكالة |
|---------------|----------------|---|
| | | نطاق الوكالة : |
| | | تحديد نطاق الوكالة . مناطه . الرجوع إلى عبارة التوكيل وملازمات صدوره وظروف الدعوى . اعتبار ذلك تفسيراً لمضمون الوكالة . استقلال محكمة الموضوع به دون رقابة محكمة النقض مادام هذا التفسير مما تحتمله عباراته . التزام الوكيل حدود الوكالة دون افراط أو تفريط « مثال في ايجار بشأن تفسير توكيل عام للتوقيع على العقود أمام الموثق وعدم اشتماله إبرام التصرفات القانونية كالبيع والإيجار » . |
| ٥٦٣ | ٩٣ | (الطعن رقم ٣٠٩١ لسنة ٥٨ ق جلسة ١١ / ٢ / ١٩٩٣) أثر تصرف النائب مع الغير بعد انقضاء النيابة . |
| | | العقد الذى يبرمه النائب مع الغير بعد انقضاء النيابة . إضافة أثره إلى الأصيل أو صفاته . شرطه أن يكون النائب والغير يجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . م ١٠٧ مدنى . |
| ٦٧٧ | ١١٢ | (الطعن رقم ٣٣٤٣ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢١ / ٢ / ١٩٩٣) التوكيل فى الطعن بالنقض : |
| | | عدم تقديم المحامى الذى قرر بالطعن بالنقض سند وكالته عن الطاعن الثانى . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له . لا يغير من ذلك تقديم صورة ضوئية من التوكيل لم تصدر من الموظف المختص . |
| ٢٦٧ | ٥١ | (الطعن رقم ٢٢١٤ لسنة ٥٦ ق جلسة ٢١ / ١ / ١٩٩٣) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | الوكيل الملاحى |
|---------------|----------------|--|
| | | (١) الأصل . حظر مزاولة أعمال الوكالة الملاحية والشحن والتفريغ وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير المواصلات على غير المقيدين فى السجل المعد لذلك بالمؤسسة المصرية العامة لنقل البحرى . الإستثناء من الأصل . يجوز لوزير المواصلات عند الاقتضاء وبالإتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين فى السجل بمباشرة هذه الأعمال . مؤدى ذلك . عدم جواز مباشرة أعمال الوكالة الملاحية بأحد الموانى المصرية إلا بالشروط التى نص عليها القرار بقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ أو بموجب تشريع يبيح ذلك . |
| ٤٥٠ | ٧٧ | (الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) (٢) السفن الأجنبية التى تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر . لكل منها وكيل ملاحى ينوب عن مالكيها فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى مصر ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط . |
| ٤٥٠ | ٧٧ | (الطعن رقم ١٢٥٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٩٩٣ / ٢ / ١) (٣) السفن الأجنبية التى تباشر نشاطاً تجارياً فى مصر . لكل منها وكيل ملاحى ينوب عن صاحبها فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى مصر ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، ويعتبر مقر هذا الوكيل موطناً لمالك السفينة . |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | (الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٨) |

| رقم الصفحة | رقم القاعدة | |
|---------------|----------------|--|
| | | <p>(٤) قرار وزير النقل البحري بتأسيس شركة القناة للتوكيلات الملاحية . منحها الحق في مزاولة أعمال الوكالة الملاحية دون أى احتكار منها . عدم تحديد المشروع المركز القانونى لأمين السفينة - الوكيل الملاحى - مؤداه وجوب الرجوع فى هذا الشأن إلى القواعد العامة فى النيابة ومنها وقوع عبء إثبات الوكالة على مدعيها .</p> |
| ٧٧٧ | ١٢٨ | (الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥١ ق جلسة ١٩٩٣ / ٣ / ٨) |

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام الصادرة
فى طلبات رجال القضاء والمواد المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية
السنة الرابعة والأربعون

| الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة |
|-----------------------|------------|--|------------|
| (١) طلبات رجال القضاء | | (ب) احكام المواد المدنية والتجارة والاحوال الشخصية (١) | |
| اجازات | ٥ | اثبات | ٤١ |
| إجراءات الطلب | ٦ | اثراء بلا سبب | ٥٠ |
| اختصاص | ٩ | أحوال شخصية | ٥١ |
| استقالة | ١٠ | أختصاص | ٥٧ |
| إعارة | ١١ | ارتفاق | ٦٢ |
| أقدمية | ١٢ | ارث | ٦٤ |
| أهلية | ١٣ | استئناف | ٦٥ |
| تأديب | ١٥ | استيراد | ٧٣ |
| ترقيته | ١٧ | استيلاء | ٧٣ |
| تعويض | ١٨ | أشخاص اعتبارية | ٧٥ |
| تعيين | ١٩ | اصلاح زراعى | ٧٦ |
| تفتيش | ٢٠ | اعلان | ٧٧ |
| تقادم | ٢١ | التزام | ٨٠ |
| حكم | ٢٢ | التماس إعادة النظر | ٨٣ |
| دفعوع | ٢٣ | أمر إداء | ٨٥ |
| صندوق الخدمات .. | ٢٤ | أموال | ٨٦ |
| الصحية والاجتماعية . | | أهلية | ٨٦ |
| قانون | ٢٧ | أوراق تجارية | ٨٧ |
| قرار إدارى | ٢٨ | إيجار | ٨٩ |
| مجلس القضاء الاعلى . | ٣٠ | (ب) | |
| مرتبات | ٣١ | بطلان | ١١١ |
| معاش | ٣٤ | بنوك | ١١٧ |
| نسب | ٣٧ | بيع | ١١٨ |

(ب)

| الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة |
|---------------------|------------|-------------------|------------|
| (ت) | | (د) | |
| تأمين | ١٢٠ | دستور | ١٨٥ |
| تأمينات اجتماعية .. | ١٢٣ | دعوى | ١٨٦ |
| تجوزة | ١٢٥ | دفوع | ٢٠٥ |
| تزوير | ١٢٦ | (ر) | |
| تسجيل | ١٣٠ | رد غير المستحق .. | ٢٠٧ |
| تضامن | ١٣١ | رسوم | ٢٠٧ |
| تعويض | ١٣١ | ريع | ٢١٠ |
| تقادم | ١٣٩ | (ش) | |
| تنفيذ | ١٤٧ | شركات | ٢١١ |
| (ج) | | شفعة | ٢١٣ |
| جمارك | ١٤٩ | شيوع | ٢١٣ |
| (ح) | | (ص) | |
| حجز | ١٤٩ | صورية | ٢١٤ |
| حراسة | ١٥١ | (ض) | |
| حكم | ١٥٢ | ضرائب | ٢١٥ |
| حوالة | ١٨٠ | (ع) | |
| حيازته | ١٨١ | عمل | ٢٢٢ |
| (خ) | | | |
| خبيره | ١٨٢ | | |
| خلف | ١٨٤ | | |

(ج)

| الموضوع | رقم الصفحة | الموضوع | رقم الصفحة |
|--------------------|------------|--------------|------------|
| (ف) | | | |
| فوائد | ٢٣٢ | ملكية | ٢٧٦ |
| (ق) | | موطن | ٢٧٨ |
| قانون | ٢٣٣ | (ن) | |
| قرار إدارى | ٢٤٢ | نظام عام ... | ٢٧٩ |
| قضاء مستعجل ... | ٢٤٣ | نقض | ٢٨٤ |
| قضاءه | ٢٤٤ | نقل | ٢٩٥ |
| قوة الأمر المقضى . | ٢٤٥ | (هـ) | |
| قوة القاهرة | ٢٤٩ | هيئات | ٢٩٧ |
| (ك) | | (و) | |
| كفالة | ٢٥٠ | وكالة | ٢٩٨ |
| (م) | | | |
| محاماه | ٢٥٠ | | |
| محكمة القيم ... | ٢٥٢ | | |
| محكمة الموضوع .. | ٢٥٢ | | |
| مسئولية | ٢٧٠ | | |

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / إبراهيم السيد البهنساوي

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

٨٨٠٦ س ١٩٩٥ - ٨٠٣٩



Bibliotheca Alexandrina



0542333